شرح العقيدة الطحاوية

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

الإصدار الثاني

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م

مؤسسة الرسالة

للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناء المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة ©١٩٨٧م. لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر. (١٨)

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢هـ

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي   شعيب الأرنؤوط

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: «ونؤمنُ باللَّوحِ والقَلَم، وبجَميعِ مَا فِيه قَدْ رُقِم»

الإيمان باللوح المحفوظ والقلم

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢] رَوىٰ الحافِظ أبو القاسِم الطبراني بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الله خَلَقَ لَوْحاً مَحفُوظاً مِنْ دُرَّةٍ بَيْضاءَ، صَفَحَاتُها مِنْ يَاقوتةٍ حمراءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، لله فِيهِ كُلَّ يَوم سِتُّونَ وثلاثُ مئة لَحْظَةٍ، يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، ويُميتُ ويُحْيِي، ويُعِزُّ ويُذِلُّ، ويَفْعَلُ مَا يَشَاؤُهُ»(١).

اللَّوْحُ المذكورُ: هو الذي كتب الله مقاديرَ الخلائقِ فيه، والقَلَمُ المذكور: هو الذي خَلقه الله، وكتب به في اللوح المذكورِ المقاديرَ، كما في «سنن أبي داود» عن عُبادَةَ بنِ الصَّامت ﷺ، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أوَّلُ مَا خَلَقَ الله تعالى القَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: يَارَبّ، وما أكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شيءٍ حَتَّى تَقُومَ الساعة»(٢).

اختلاف العلماء في القلم والعرش أيهما خلق أولاً؟

واختلف العُلَماءُ: هَلِ القَلَمُ أوَّلُ المخلوقاتِ، أو العرشُ؟ على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني(٣)، أصحُّهما: أن العَرْشَ قَبْلَ القَلَمِ، لما

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» برقم (١٢٥١١) من طريق زياد بن عبد الله البكائي، عن ليث بن أبي سليم ـ وكلاهما ضعيف ـ عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، ورواه (١٠٦٠٥) من طريق أخرى موقوفاً على ابن عباس، ولفظه: لوددت أن عندي رجلاً من أهل القدر فوجأت رأسه، قالوا: ولم ذاك؟ قال: لأن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، دفتاه ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض ينظر فيه كل يوم ستين وثلاث مئة نظرة، يخلق بكل نظرة ويحيي ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء. وسنده حسن. وانظر «مجمع الزوائد» ٧/١٩١.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) في السنة: باب في القدر، والترمذي (٢١٥٥) في القدر، و (٣٣١٩) في التفسير، وأحمد ٥/٣١٧، وأبو داود الطيالسي (٥٧٧)، والآجري في «الشريعة» ص١٧٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣٧٨، وأبو نعيم ٥/٢٤٨، وله شاهد من حديث ابن عباس عند ابن جرير ٢٩/ ١١، وأبي يعلى ق١/١٢٦، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣٧٨ بلفظ: «إن أول شيء خلقه الله القلمُ، فأمره، فكتب كل شيء» ورجاله ثقات.

(٣) هو: الحافظ العَلّامة المقرئ، شيخُ الإسلام، الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن=

ثبت في «الصحيح» مِن حديثِ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأرْضَ بِخَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»(١). فهٰذا صَرِيحٌ أن التقديرَ وقع بَعْدَ خلق العرش، والتقدير وقع عند أوَّلِ خلق القلم، بحديث(٢) عُبادَةَ هذا، ولا ١٤٥
يخلو قولُه: «أول ما خلق الله القلم»... إلخ، إما إن يكونَ جملةً أو جملتين، فإن كان جملة ـ وهو الصَّحِيحُ ـ كان معناه: أنه عندَ أول خلقِه قال له: «اكتُبْ»، كما في اللفظ: «أوَّلَ ما خلق الله القَلَم، قال لَهُ: «اكتُبْ» بنصب «أولَ» و«القلمَ»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أولُ» و«القلمُ»، فيتعيَّنُ حَمْلُهُ على أنه أولُ المخلوقاتِ مِن هٰذا العالم، فَيَتَّفِقُ الحديثانِ، إذ حَدِيثُ عبد الله بن عمرو صريحٌ في أن العرشَ سابقٌ على التقديرِ، والتقديرُ مقارن لخلقِ القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتُبْ».

فهذا القلم أوَّلُ الأقلام وأفضَلُها وأجَلُّها، وقد قال غَيْرُ واحدٍ من أهل التفسير: إنه القَلَمُ الذي أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾(٣) [القلم: ١].

والقلم الثاني: قَلَمُ الوحي: وهو الذي يُكتبُ به وحي الله إلى أنبيائه

= محمد بن سهل العطار، شيخ همذان المتوفى (٥٦٩هـ). وصفه السمعاني بقوله: حافظ متقن، ومقرئ فاضل، حسن السيرة، مرضي الطريقة، عزيز النفس، سخي بما يملكه، مكرم للغرباء، يعرف القراءات، والحديث، والأدب معرفة حسنة سمعت منه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ رقم الترجمة (٢).

(١) تقدم تخريجه ص١١٣.

(٢) في (ب): لحديث.

(٣) واستظهر ابن كثير في تفسيره ٨/ ٢١٢: أنه جنس القلم الذي يكتب به، كقوله: ﴿**اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم**﴾ فهو قسم منه تعالى، وتنبيه لخلقه على ما أنعم به عليهم من تعاليم الكتابة التي بها تنال العلوم، ولهذا قال: ﴿**وما يسطرون**﴾، وقال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة: يعني وما يكتبون، وقال أبو الضحى عن ابن عباس: ﴿**وما يسطرون**﴾ أي وما يعملون.

ورسله، وأصحابُ هٰذا القلم هم الحُكّامُ على العالم، والأقلامُ كلها خَدَمٌ لأقلامهم، وقد رُفِعَ النبيُّ ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به إلى مستوىً يَسْمَعُ فيه[1] صَرِيفَ الأقلام، فهذه الأقلامُ هي التي تَكْتُب ما يُوحيهِ الله تبارك وتعالى من الأمور التي يدبِّر بها أمْرَ العالَمِ العُلوي والسُّفلي.

قوله: «فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ على شَيءٍ كَتَبَهُ الله تَعَالَى أنه كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غيرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائنٍ لِيَجْعَلُوه كَائِناً، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ».

جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة

ش: تَقَدَّمَ حَديثُ جَابِرٍ عن رسولِ الله ﷺ، قال: جاء سُرَاقَةُ بنُ مالكِ بنِ جُعْشَم، فقال: يا رسولَ الله، بيِّن لنا دينَنا كأنا خُلِقنا الآنَ، فِيمَ العَمَلُ اليَوْمَ؟ أفِيما جَفَّت به الأقلامُ، وجَرَتْ به المقاديرُ؟ أم فيما يُسْتَقْبَلُ؟ قال: «لاَ، بَلْ فِيما جَفَّتْ بِهِ الأقْلاَمُ، وَجَرَتْ بِهِ المقاديرُ»[2].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: كُنتُ خلف النبي ﷺ يوماً، فقال: «يا غُلامُ ألا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: «احْفظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إذا سألْتَ فاسْألِ الله، وإذا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ بالله، واعْلَمْ أنَّ الأمَّةَ لَوِ اجتمعت عَلَى أنْ يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَنفَعُوكَ إلاَّ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ الله لَكَ، وإن اجْتَمَعُوا عَلى أن يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إلاَّ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ الله عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأقْلامُ، وجَفَّتِ الصُّحُفُ». رواه الترمذي[3]، وقال: حديث حسن صحيح.

---

(١) في (ب): فيه يسمع، والنص قطعة من حديث أنس المطول في الإسراء. أخرجه البخاري (٣٤٩) و (١٦٣٦) و (٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣). وصريف الأقلام: تصويتها حالة الكتابة.

(٢) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص٣١٨ تعليق (٣).

(٣) هو في «سنن الترمذي» (٢٥١٦) في صفة القيامة من طريق عبد الله بن المبارك، عن الليث بن سعد وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن عبد الله بن عباس، وهذا سند قوي، وأخرجه أحمد ١/ ٢٩٣ من طريق ليث عن قيس بن الحجاج به، وأخرجه أيضاً ١/ ٣٠٣ من طريق يحيى بن إسحاق عن ابن=

146 وفي رواية غير الترمذي: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أمامَكَ، تَعرَّف إلى الله في الرَّخاءِ يَعْرِفْكَ في الشّدَّةِ، واعْلَم أنَّ ما أخْطَأكَ لَمْ يَكُن لِيُصيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، واعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً»[1].

وقد جاءت «الأقلامُ» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعةً، فَدَلَّ ذلك على أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذي تقدَّم ذكرُه مع اللوح المحفوظ.

الأقلام أربعة

والذي دلت عليه السُّنَّةُ أن الأقْلامَ أربعةٌ، وهٰذا التقسيم غَيْرُ التقسيم المقدَّم ذكره.

القلَمُ الأول: العام الشامل لجميعِ المخلوقات، وهو الذي تقدَّم ذكرُه مع اللوح.

القلمُ الثاني: حين خلق آدم ﷺ، وهو قَلَمٌ عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هٰذا آياتٌ تَدُلُّ على أن الله قدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلقِ أبيهم.

= لهيعة، عن نافع بن يزيد، أن قيس بن الحجاج حدثه أن حنشاً حدثه أن ابن عباس حدثه. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٨) و (١٢٩٨٩) من طريقين عن قيس بن الحجاج، وله طرق أخرى عند الطبراني (١١٢٤٣) و (١١٤١٦) و (١١٥٦٠). وأبي نعيم في «الحلية» ١/ ٣١٤، و «أخبار أصبهان» ٢/ ٢٠٤.

(١) هذا اللفظ أورده النووي في «الأربعين» بإثر الرواية الأولى، وقال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ص١٧٤: رواه عبد بن حميد في «مسنده» بإسناد ضعيف، عن عطاء، عن ابن عباس، وأخرجه بلفظ أتم أحمد في «المسند» ١/ ٣٠٧ من ثلاث طرق اثنان منهما فيهما انقطاع، والثالث متصل صحيح، ولفظه: «يا غلام أو يا غُليم ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت: بلى، فقال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إليه في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت، فاسأل الله، وإذا استعنت، فاستعن بالله، قد جف القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق كلهم جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

القَلَمُ الثالث: حين يُرْسَلُ المَلَكُ إلى الجنين في بطنِ أمه، فَينفخُ فيه الروح، ويُؤمَرُ بأربعِ كلمات: يكتبُ رزقه، وأجَلَه، وعَمَله، وشقي أو سعيد[1]، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

القلم الرابعُ: الموضوعُ على العبدِ عندَ بلوغه، الذي بأيدي الكِرَامِ الكَاتِبِينَ، الذين يكتبون ما يَفعَلُه بنو آدَمَ، كما ورد ذلك في الكِتَابِ والسُّنة[2].

الواجب إفراد الله بالخشية والتقوى

وإذا عَلِمَ العَبْدُ أن كلاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى. قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ[3] فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]. ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة. ولا بُدَّ لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحدَه، ولو كان مَلِكاً مطاعاً، فلا بد أن يَتَّقِيَ أشياء يُراعي بها رعيته، فحينئذ فلا بد لكل إنسان أن يتقيَ، فإن لم يتَّقِ الله، اتقى المخلوقَ، والخلق لا يَتَّفق حُبُّهم كُلُّهم وبغضُهم، بل الذي

---

(١) تقدم تخريجه ص٣٢٠ تعليق (١).

(٢) أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وإن عليكم لحافظين. كراماً كاتبين. يعلمون ما تفعلون﴾ وأما السنة، فقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يعقل، وعن الصبي حتى يحتلم» وهو حديث صحيح، ورد من حديث عائشة وأبي قتادة الأنصاري، وعلي بن أبي طالب.

(٣) قرأ نافع في رواية الحلواني: ﴿ويخش الله ويتَّقِهِ﴾ بالاختلاس، وهو الاختيار عند أهل النحو، لأن في الفعل قبل الجزم أن تقول: «يتقيه» وبالاختلاس، فلما سقطت الياء للجزم بقيت الحركة مختلسة كأول وهلة. وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر: ﴿وَيتَّقِهْ﴾ ساكنة الهاء، كما في الأصل، وقالوا: إن الهاء لما اختلطت بالفعل، ثقلت الكلمة، فخففت بالإسكان، وقرأ حفص: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء، وله حجتان، إحداهما: أنه كره الكسرة في القاف، فأسكنها تخفيفاً، والعرب تقول: هذا فخِذ وفَخْذ، وكَبِد وكبْد، ويجوز أن يكون أسكن القاف والهاء، فكسر الهاءَ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: ﴿ويتَّقِهِي﴾ بكسر الهاء المجاورة القاف المكسورة، يتبعون الهاء ياء التقوية: انظر: «حجة القراءات» ص٥٠٣ ـ ٥٠٤.

يريده هذا يُبغضه هذا، فلا يُمكن إرضاؤهم كُلُّهم، كما[1] قال الشافعي ﷺ: رِضَى الناسِ غايَةٌ لا تُدْرَك، فعليك بالأمرِ الذي يُصلِحُكَ فالزمْه، ودَعْ ما سواه، فلا تُعَانِهِ، فإرضاء الخلق لا مقدورٌ ولا مأمورٌ، وإرضاء الخالق مقدورٌ[2] ومأمور.

وأيضاً فالمخلوقُ لا يُغني عنه من الله شيئاً، فإذا اتقى العبدُ ربَّه، كفاه مؤونة الناس، كما كتبت عائشة إلى معاوية رضي الله عنهما، روي مرفوعاً، ورُوي موقوفاً عليها: «مَنْ أرْضَى الله بِسُخْطِ النَّاسِ، رَضِيَ الله عَنْهُ، وأرْضَى عَنْهُ النَّاسَ، وَمَنْ أرْضَى النَّاسَ بِسُخْطِ الله، عَادَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ ذَامّاً»[3]،

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب): فمقدور.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤١٤) في آخر كتاب الزهد، وابن المبارك في «الزهد» (١٩٩) و(البغوي (٤٢١٣)، من طريق عبد الوَّهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة، قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن اكتبي إليّ كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري عليّ، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك؛ أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضى الله بسخط الناس، كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس» والسلام عليك.
وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم، لكن رواه ابن حبان (٢٧٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٤٩٩) و (٥٠٠)، وابن عساكر ١٥/٢٧٨/١ من طريق عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة بن الزبير به مرفوعاً بلفظ: «من التمس رضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس» وسنده حسن. عثمان بن واقد: صدوق ربما وهم، وباقي رجاله ثقات، ورواه الحميدي في «مسنده» (٢٦٦) ومن طريق البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٨١) عن سفيان، عن زكريا بن أبي زائدة، عن عباس بن ذريح، عن الشعبي قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى عائشة أن اكتبي إليّ بشيءٍ سمعتيه من رسول الله ﷺ، قال: فكتبت إليه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه من يعمل بغير طاعة الله يعود حامده من الناس ذاماً» وهذا سند رجاله ثقات.
وصححه ابن حبان (٢٧٧) أيضاً من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً. وهو في مسند الشهاب (٥٠١) و «الزهد الكبير» (٨٨٥) فيتقوى=

فَمَنْ أرضَى الله، كَفَاهُ مؤنة الناسِ وَرَضِيَ عنه، ثم فيما بعد يَرْضَوْنَ، إذ العاقبةُ للتقوى، ويُحِبُّهُ الله، فيُحِبُّه الناسُ، كما في «الصحيحين» عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «إذا أَحَبَّ الله العَبْدَ، نَادَى: يا جبريل، إنِّي أُحِبُّ فُلاناً فأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جبريل، ثُمَّ يُنادِي جبريل في السَّماءِ: إنَّ الله يُحِبُّ فُلاناً فأَحِبُّوه، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّماءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ في الأرضِ»[(١)]، وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بيَّنَ أنه لا بُدَّ لِكُلِّ مخلوقٍ من أن يَتَّقِي إما المخلُوق، وإما الخَالِقَ، وتقوى المخلوق ضَرَرُها راجحٌ على نفعها مِن وجوهٍ كثيرةٍ، وتقوى الله هي التي يَحْصُلُ بها سعادةُ الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهلٌ للتقوى، وهو أيضاً أهْلٌ للمغفرة، فإنه هو الذي يَغْفِرُ الذُّنُوبَ، لا يَقْدِرُ مخلوقٌ على أن يَغْفِرَ الذنوبَ ويُجيرَ مِن عذابها غَيْرُه، وهو الذي يُجيرُ ولا يُجَارُ عليه. قال بَعْضُ السَّلَفِ: ما احتاجَ تقيٌّ قَطُّ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣]، فَقد ضَمِنَ الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضِيقُ على الناس، وأن يَرزُقَهم مِنْ حيث لا يَحْتَسِبُونَ، فإذا لم يَحْصُلْ ذلك، دلَّ على أن في التقوى خَلَلاً، فليستغفر الله، ولْيَتُبْ إليه، ثم قال تعالى:
﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، أي: فهو كافيه، لا ١٤٧
يُحْوِجُه إلى غيره.

وقد ظَنَّ بَعْضُ الناس أن التوكل يُنافي الاكتسابَ، وتعاطي الأسباب،

= الحديث، ويصح، وأخرجه الترمذي (٢٤١٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة موقوفاً، وسنده صحيح، ورواه ابن المبارك (٢٠٠) من طريق آخر موقوفاً عليها أيضاً.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٩) و (٦٠٤٠) و (٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧) في البر والصلة: باب إذا أحب الله عبداً حببه إلى عباده، ومالك ٢/٩٥٣، وأحمد ٢/٢٦٧ و٣٤١ و٤١٣ و ٥٩٠ و ٥١٤، والترمذي (٣١٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٤١، والطيالسي (٢٤٣٦)، والبغوي (٣٤٧٠) من حديث أبي هريرة.

تعاطي الأسباب لا ينافي التوكل

وأن الأمورَ إذا كانت مُقَدَّرةً، فلا حاجةَ إلى الأسباب! وهذا فاسِد[1]، فإن الاكتسابَ: منه فَرْضٌ، ومنه مُسْتَحَبٌّ، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرِفَ في موضعه. وقد كان النبيُّ ﷺ أفْضَلَ المتوكلين، يَلْبَس لأمَةَ الحَرْبِ، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهٰذا تجد كثيراً ممن يرى أن الاكتسابَ يُنافي التَّوَكُّلَ يُرْزَقُونَ على يد مَنْ يُعطيهم، إما صدقةً، وإما هَدِيَّةً، وقد يكون ذلك من مَكَّاس[2]، أو والي شُرْطَةٍ، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يَسَعُهُ هذا المختصرُ، وقد تقدمت الإشارةُ إلى بعض الأقوال التي في تفسير[3] قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩].

وأما قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩]. قال البغوي: قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يَوْمَ السَّبْتِ شيئاً[4]! قال المفسرون: مِن شأنه أن يُحيي ويُميت، ويرزق، ويُعِزُّ قوماً، ويُذِلُّ آخرين، ويَشْفِي مريضاً، ويَفُكُّ عانياً، ويُفرِّج مكروباً[5]، ويُجيبُ داعياً، ويعطي سائلاً، ويَغْفِرُ ذَنباً، إلى ما لا يُحْصَى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء[6].

قوله: «وَمَا أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَه، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخطِئَه».

---

(١) انظر بسط الكلام على هذه المسألة في «الفتاوى» ٨/ ٥٢٦ ـ ٥٣٩ و ٨/ ٦٨ ـ ٧٣ و ١٣٨ ـ ١٣٩ و ١٧٥ ـ ١٧٨ و ٢٧٧، و «مدارج السالكين» ٣/ ٤٩٥ ـ ٥٠١.

(٢) في «المصباح المنير» المكس: الجباية، وهو من باب ضرب، وفاعله: مكَّاس، ثم سمي المأخوذ مكساً تسميةً بالمصدر، وجمع على مكوس مثل فَلْس وفُلُوس، وقد غلب استعمالُ المكس فيما يأخذه أعوانُ السلطان ظلماً عند البيع والشراء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) تفسير البغوي ٤/ ٢٧٠، ونقله أيضاً عن مقاتل ابن الجوزي في «زاد المسير» ٨/ ١١٤.

(٥) في (ب): كرباً.

(٦) انظر ابن كثير ٧/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

سبق علم الله بالكائنات قبل خلقها

ش: هذا بناء على ما تقدّم من أن المقدور كائنٌ لا محالةَ، ولقد أحسن القائلُ:

مَا قَضَى الله كَائِنٌ لاَ مَحَالَهْ ... والشَّقِيُّ الجَهُولُ مَنْ لاَمَ حَالَهْ[1]

وقال لآخر:

اقْنَعْ بِمَا تُرْزَقُ يَا ذَا الفَتَى ... فَلَيْسَ يَنْسَى رَبُّنَا نَمْلَهْ

إنْ أقْبَلَ الدَّهْرُ فَقُمْ قَائِماً ... وإنْ تَوَلَّى مُدْبِراً نَمْ لَهُ

قوله: «وعَلَى العَبْدِ أنْ يَعْلَم أنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ في كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيراً مُحْكَماً مُبْرَماً، لَيسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلاَ مُعَقِّبٌ وَلاَ مُزِيلٌ وَلاَ مُغَيِّرٌ، ولاَ مُحَوِّلٌ وَلاَ نَاقِصٌ، وَلاَ زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَمَاوَاتِهِ وأرْضِهِ».

ش: هذا بناء على ما تقدم. من أن الله تعالى قد سبق علمُه بالكائنات، وأنه قدّر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قَدَّرَ الله مَقَادِير الخَلْقِ قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بِخَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»[2] فيعلم أن الله قد علم أن الأشياءَ تصيرُ موجودةً لأوقاتها، على ما اقتضته حكمتُه البالغة، فكانت كما علم[3]، فإن حصول المخلوقات على ما فيها مِن غرائب الحكم لا يُتصوَّرُ إيجادها إلا مِن عالم قد سبق علمُه على إيجادها، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. ١٤٨

وأنكر غلاةُ المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزَلِ، وقالوا: إنَّ الله تعالى

---

(١) في هذا البيت من علم البديع الجناس التام بين: «لا محاله» و «لام حاله» وقد عرفوه بأنه ما اتفق فيه اللفظان في نوع الحروف وعددها، وهيآتها الحاصلة من الحركات والسكنات والترتيب مع اختلاف المعنى، وكذلك في البيتين التاليين بين: «نملة» و «نم له».

(٢) تقدم تخريجه ص١١٣، تعليق رقم (١).

(٣) جملة: «فكانت كما علم» سقطت من (ب).

لا يَعْلَمُ أفعالَ العباد حتى يفعلوا[1]! تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ناظروا القَدَرِيَّة بالعلم، فإن أقرّوا به، خُصِمُوا، وإن أنكروا، كفروا، فالله تعالى يَعْلَمُ أن هٰذا مُسْتَطيعٌ يَفْعَلُ ما استطاعه، فيُثِيبُه، وهٰذا مستطيعٌ لا يَفْعَلُ ما استطاعه، فيُعذبه، فإنما يُعَذِّبُه، لأنه لا يفعل مَعَ القُدرة، وقد عَلِمَ الله ذلك منه، ومن لا يَسْتَطِيعُ لا يأمره ولا يُعَذِّبُه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فَيَلْزَمُ أن يَكُونَ العَبْدُ قادراً على تغيير علم الله، لأن الله عَلِمَ أنه لا يفعل، فإذا قَدَرَ على الفعل، قَدَرَ على تغيير عِلْمِ الله.

قيل: هٰذه مَغْلَطَةٌ، وذلك أن مجرد قُدرته على الفعل لا تستلزمُ تغييرَ العلمِ، وإنما يَظُنُّ مَن يظن تغييرَ العلم إذا وَقَعَ الفِعْلُ، ولو وقع الفعلُ، لكان المعلوم وقوعَه لا عَدَم وقوعه، فَيَمْتَنِعُ أن يَحْصُلَ وُقُوعُ الفعلِ مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع، كان الله قد عَلِمَ أنه يقع، وإن لم يقع، كان الله قد عَلِم أنه لا يقع، ونحن لا نعلم عِلْمَ الله إلا بما يظهر، وعلمُ الله مطابقٌ للواقع، فيَمْتَنِعُ أن يقع شيء يستلزِمُ تَغْييرَ العلمِ، بل أيُّ شيءٍ وقع كان هو المَعْلُومَ، والعبدُ الذي لم يفعل لم يأت بما يُغَيِّرُ العِلْمَ، بل هو قادر على فِعْلٍ لم يقع، ولو وقع، لكان الله قد عَلِمَ أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عَدَمِ وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قَدَرَ العَبْدُ على وقوعه، قَدَرَ على تغيير العلم؟ قيل: ليس الأمْرُ كذلك، بل العَبْدُ يقدر على وقوعه وهو لم يُوقِعْهُ، ولو أوقعه، لم يَكُنِ المَعْلُومُ إلا وقوعه، فمقدُورُ العبدِ إذا وقع، لم يَكُنِ المَعْلُومُ إلا وقوعَه، وهٰؤلاء فرضوا وُقُوعَهُ مع العلم بعدمِ وقوعه! وهو فرضٌ محال، وذلك بمنزلة مَنْ يقول: افرِضْ وقوعَه مع عَدَمِ وقوعه! وهو جَمْعٌ بينَ النقيضين

فإن قيل: فإذا كان وقوعُه مع عِلْمِ الرب بعدمِ وقوعه محالاً لم يَكُنْ

---

(١) «حتى يفعلوا» ساقطة من (ب).

مقدوراً؟ قيل: لَفظُ المحالِ مُجْمَلٌ، وهٰذا ليس محالاً لعدمِ استطاعته له، ولا لِعَجْزِهِ عنه، ولا لامتناعه في نفسه، بل هُوَ ممكن مَقْدُورٌ مُسْتطاعٌ، ولكن إذا وقع، كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يَقَعْ، كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فُرِضَ وُقُوعُه مع انتفاءِ لازِمِ الوقوع، صار محالاً مِن جهة إثبات الملزوم بدون لازمة. وكلُّ الأشياء بهٰذا الاعتبار هي محال!

١٤٩ ومما يُلزم هٰؤلاء: أن لا يبقى أحدٌ قادِراً على شيء، لا الربُّ، ولا الخلقُ، فإن الربَّ إذا عَلِمَ من نفسه أنه سيفعل كذا لا يَلْزَمُ مِن عِلمه ذلك انتفاءُ قدرته على تركه، وكذلك إذا عَلِمَ من نفسه أنه لا يَفْعَلُه لا يَلْزَمُ منه انتفَاءُ قدرته على فعله، فكذلك ما قَدَّرَهُ من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: «وذٰلِكَ مِنْ عَقْدِ الإيمَانِ، وأُصُولِ المَعْرِفَةِ، والاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ الله تَعَالى ورُبُوبيتِهِ، كَما قَالَ تَعَالَى في كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان: ٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾[الأحزاب: ٣٨]».

ش: الإشارةُ إلى ما تَقَدَّمَ من الإيمانِ بالقَدَرِ، وسَبْقِ علمه بالكائنات قبلَ خلقها، قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أنْ تُؤمِنَ بالله وملائِكَتِهِ[١] وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وتُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ»، وقال ﷺ في آخر الحديث: «يا عُمرُ، أتَدْري مَنِ السَّائِلُ؟ قال: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فإنَّهُ جِبريل، أتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم». رواه مسلم[٢].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) برقم (٨) في الإيمان، وأخرجه أبو داود (٤٦٩٥)، وابن ماجه (٦٣)، والنسائي ٨/ ٩٧، ١٠١، والطيالسي ص٥، وأبو يعلى (٢٤٢)، وأحمد ١/ ٢٨ و ٥١، ٥٢، وابن حبان (١٦٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والبغوي (٢)، والآجري في «الشريعة» ص١٨٨ ـ ١٨٩، وابن منده في «الإيمان» (١) و (٢) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣) و (١٤) من حديث عمر رضي الله عنه، وأخرج نحوه البخاري (٥٠) و (٤٧٧٧)، ومسلم (٩)، وابن ماجه (٦٤)، والنسائي ٨/ ١٠١ ـ ١٠٣، وابن أبي شيبة ١١/ ٥، وابن حبان (١٥٩)، وأحمد ٢/ ٤٢٦، وابن منده (١٥) و (١٦). ورواه من حديث جرير بن عبد الله: الآجري ص١٨٩ ـ ١٩٠، ورواه من حديث ابن عباس، أحمد ١/ ٣١٩، والبزار (٢٤).

وقوله: «والاعتراف[1] بتوحيدِ الله وربوبيته» أي: لا يَتِمُّ التوحيدُ والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمانِ بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غَيْرَ الله، فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كُلَّ أَحَدٍ يَخْلُقُ فعلَه؟! ولهذا كانت القَدَرِيَّةُ مَجُوسَ هذه الأمة، وأحاديثُهم في «السنن».

أحاديث في ذم القدرية

روى أبو داود عن ابنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «القَدَرِيَّةُ مَجُوس هٰذِهِ الأُمَّةِ، إنْ مَرِضُوا، فَلاَ تَعُودُوهُم، وإن ماتوا، فلا تَشْهَدُوهُم»[2].

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليَمانِ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لاَ قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، فَلاَ تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلاَ تَعُودُوهُم، وهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ، وحَقٌّ على الله أَنْ يُلْحِقَهُمْ بالدجَّالِ»[3].

---

(١) في (ب): الإقرار.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) في السنة: باب القدر، والحاكم ١/ ٨٥ من طريق أبي حازم سلمة بن دينار، عن ابن عمر، وهو منقطع، لأن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، ورواه اللالكائي في «شرح السنة» (١١٥٠)، والآجري في «الشريعة» ص١٩٠ من طريق زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر... وزكريا بن منظور ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وفي الباب عن سهل بن سعد عند اللالكائي (١١٥٢)، وفي سنده يحيى بن سابق المدني، قال: ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقوله: «مجوس هذه الأمة»، قال ابن الأثير: قيل إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، ويزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، وكذا القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى الإنسان والشيطان، والله تعالى خالقهما معاً لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً واكتساباً.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، وأحمد ٥/ ٤٠٧، واللالكائي (١١٥٥)، من طريق الثوري، عن عمر ابن محمد، عن عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة، وعمر مولى غفرة على ضعفه قد اضطرب فيه، وشيخه مجهول، فأخرجه أحمد ٢/ ٨٦ من طريق عمر مولى غفرة، عن ابن عمر، وعمر على ضعفه لم يلق ابن عمر، وأخرجه أحمد ٢/ ١٢٥ وابن أبي عاصم (٣٢٩) من طريق عمر مولى غفرة، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه اللالكائي (١١٥٣) من طريق عمر مولى=

وروى أبو داود أيضاً عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تُجَالِسُوا أَهْلَ القَدَرِ وَلاَ تُفَاتِحُوهُمْ»[١].

وروى الترمذيُّ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهُمَا، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ بني آدم لَيْسَ لَهُمَا في الإسْلاَمِ نَصِيبٌ: المُرْجِئَةُ والقَدَرِيَّةُ»[٢].

لكن كلُّ أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يَصِحُّ المَوْقُوفُ منها، فعن ابن عباس رَضِيَ الله عنهما أنه قال: القَدَرُ نِظَامُ التوحيدِ، فَمَنْ وحَّدَ الله، وكذَّب بالقدر، نَقَضَ تكذيبُه توحيده[٣] وهذا لأن الإيمانَ بالقدر يتضمَّن الإيمانَ بِعلمِ الله القديمِ، وما أظهر مِن علمه بخطابه وكتابه مقاديرَ الخلائق، ١٥٠
وقد ضلَّ في هٰذا الموضع خَلائِقُ من المشركين والصابئين والفلاسفة[٤] وغيرهم، ممن يُنْكِرُ علمه بالجزئيات أو بغيرِ ذلك، فإنَّ ذلك كُلَّه مما يَدْخُلُ في التكذيب بالقدر.

= غفرة، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه الآجري ص١٩٠ من طريق أبي مصعب، عن الحكم بن سعيد السعيدي، عن الجعيد بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر. والحكم بن سعيد، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي: ضعيف. وأخرجه ابن ماجه (٩٢) من حديث جابر بن عبد الله، وفي سنده ثلاثة مدلسون، وقد عنعنوا.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧١٠) و (٤٧٢٠) وأحمد ١/ ٣٠، واللالكائي (١١٢٤)، والحاكم ١/ ٨٥، وفي سنده حكيم بن شريك الهذلي، وهو مجهول.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٤٩) في القدر: باب ما جاء في القدرية، وابن ماجه (٦٢) و (٧٣) في المقدمة: باب في الإيمان، وفي سنده نزار بن حيان مولى بني هاشم، وهو ضعيف، ورواه الطبراني في «الكبير» (١١٦٨٢) وفي سنده سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح السنة» (١١١٢)، وأحمد في «السنة» (٧٦١) ص١٤١، والآجري في «الشريعة» ص٢١٥، وابن بطة في «الإبانة» ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وفيه من لم يُسمَّ، ورواه الطبراني في «الأوسط مرفوعاً، كما في «المجمع» ٧/ ١٩٧، وفي سنده هانئ بن المتوكل، وهو ضعيف. قال ابن حبان في «المجروحين» ٣/ ٩٧: كان يُدخل عليه لما كَبِرَ، فيجيب، فكثر المناكيرُ في روايته، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال.

(٤) في الأصول: «الفلاسفة» بلا واو.

وأما قدرةُ الله على كُلِّ شيء، فهو الذي يُكَذِّبُ به القَدَرِيَّةُ جملَة، حيث جعلوه لم يَخْلُقْ أفعالَ العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

تضمن القدر لأصول عظيمة

والقدرُ الذي لا ريبَ في دِلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هُم القدَرية المحضة بلا نزاع: هو ما قَدَّره الله مِن مقاديرِ العباد، وعامة ما يُوجَدُ مِن كلام الصحابة والأئمة في ذمِّ القَدَرِية يعني به هٰؤلاء، كقولِ ابن عمر رضي الله عنهما، لما قيل له: يزعمون أنْ لا قَدَرَ، وأن الأمر أُنفٌ(١): أخبِرْهم أني منهم بريء، وأنهم مني بُرَآء.

والقدر الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمَّن أصولاً عظيمة:

أحَدُهَا: أنه عالِمٌ بالأمور المقدَّرة قَبْلَ كونها، فيثبت عِلمُه القديمُ، وفي ذلك الردُّ على مَنْ يُنكِرُ علمَه القَدِيمَ.

الثاني: أن التقديرَ يتضمَّنُ مقاديرَ المخلوقاتِ، ومقاديرُها هِيَ صِفَاتُهَا المعيَّنة المختصة بها، فإنَّ الله قد جعل لِكُلِّ شيءٍ قَدْراً، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] فالخلق يَتَضَمَّنُ التقديرَ: تقديرَ الشيءِ في نفسه، بأن يُجعل له قَدْرٌ، وتقديره قَبْلَ وجوده، فإذا كان قد كتب لِكُلِّ مخلوق قَدْرَه الذي يَخُصُّه في كَمِّيَتِهِ وكيفيته، كان ذلك أبْلَغَ في العلم بالأمورِ الجُزئية المعيَّنة، خلافاً لمن أنكر ذلك، وقال: إنه يَعْلَمُ الكُلِّياتِ دُونَ الجزئياتِ! فالقَدَرُ يَتَضَمَّنُ العلمَ القديمَ، والعِلْمَ بالجزئيات.

الثالث: أنه يَتَضَمَّنُ أنه أخبر بذلك وأظهره قَبْلَ وجودِ المخلوقات إخباراً مفصَّلاً، فيقتضي أنه يُمْكِنُ أن يعلم العِباد الأمورَ قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريقِ التنبيه على أن الخالق أولى بهٰذا العلم، فإنه إذا كان يعلم عباده بذلك(٢)، فكيف لا يعلمه هو؟!

---

(١) أي: مستأنف، لم يتقدم فيه قدر ولا مشيئة، يقال: روضته أنف: إذا لم ترع، وأنف الشي: أوّله.

(٢) سقطت من (ب).

الرابع: أنه يَتَضَمَّنُ أنه مختارٌ لما يفعله، مُحْدِثٌ له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنَّه يَدُلُّ على حدوث[1] هذا المقدورِ، وأنه كان بعدَ أن لم يكن، فإنه يُقدِّره، ثم يَخْلُقُه.

قوله: «فَوَيْلٌ لِمَنْ صَاعَ لَهُ فِي القَدَرِ قلباً سقيماً ـ وفي نسخة: فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ قَلْبُهُ في القَدَرِ قَلْباً سَقِيماً ـ لَقَدْ التَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الغَيْبِ سِرّاً كَتِيماً، وعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكاً أَثِيماً».

حياة القلب ومرضه وشفاؤه

ش: القلب له حياةٌ وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظمُ مما للبدن، قال تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. أي: كان ميتاً
١٥١ بالكفر، فأحييناه بالإيمان، فالقَلْبُ الصحيح الحَيُّ إذا عُرِضَ عليه البَاطِلُ والقَبَائِحُ، نَفَرَ منها بطبعه، وأبغضها، ولم يَلْتَفِتْ إليها، بخلافِ القَلْبِ الميت، فإنه لا يُفرِّقُ بين الحسنِ والقبيح، كما قال عَبْدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه: هَلَكَ مَنْ لم يَكُنْ لَهُ قَلبٌ يَعْرِفُ به المعروفَ والمنكر[2].

وكذلك القَلْبُ المريضُ بالشهوة، فإنه لِضعفه يَميلُ إلى ما يَعْرِضُ له من ذلك بحسب قوةِ المرض وضعفه.

وَمَرضُ القلب نوعان، كما تقدم: مرضُ شهوة، ومرضُ شبهة، وأردَؤُهما مَرَضُ الشبهة، وأردأُ الشُّبَهِ ما كان مِنْ أمرِ القدر. وقد يَمْرَضُ القَلْبُ، ويَشْتَدُّ مَرَضُهُ، ولا يَعْرِفُ بِهِ صَاحبُه، لاشتغاله وانصرافِهِ عن معرفة

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٦٤) من طريق سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: جاء عتريس بن عرقوب الشيباني إلى عبد الله، فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر، فقال: بل هلك من لم يعرف قلبه المعروف، وينكر قلبه المنكر. وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ٢٧٥: ورجاله رجال الصحيح.

صحته وأسبابها، بل قد يَموتُ وصاحبُه لا يشعر بموته، وعلامةُ ذلك أنه لا تُؤلِمُهُ جِراحَاتُ القبائح، ولا يُوجِعُه جَهْلُهُ بالحقِّ وعقائدُه الباطلة، فإن القلب إذا كان فيه حياة، تألَّم بورود القبيحِ عليه، وتألَّم بجهله بالحقِّ بحسب حياته و:

. . . . مـا لِـجُـرْحٍ بِـمَـيِّـتٍ إيـلامُ[1]

وقد يَشْعُرُ بمرضه، ولكن يَشْتَدُّ عليه تَحَمُّل مرارةِ الدواء والصبرِ عليها، فيُؤثِرُ بقاءَ ألمه على مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أصْعَبُ شيءٍ على النفس، وليس له أنفعُ منه.

وتارةً يُوطِّنُ نفسَه على الصبر، ثم يَنْفَسِخُ عزمُهُ، ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مُفْضٍ إلى غاية الأمن، وهو يَعْلَمُ أنه إن صَبَرَ عليه، انقضى الخوفُ، وأعقبه الأَمْنُ، فهو محتاج إلى قوةِ صبر، وقوةِ يقين بما يصيرُ إليه، ومتى ضَعُفَ صَبْرُهُ ويقينُه، رجع من الطريق، ولم يتحمَّل مشقتها، ولا سيما إن عَدِمَ الرفيق، واستوحَشَ من الوَحْدَةِ، وجعل يقول: أين ذَهَبَ النَّاسُ، فلي أُسْوَةٌ بهم! وهذه حَالُ أكثرِ الخلق، وهي التي أهلكتهم، فالبَصيرُ الصادِقُ لا يستوحِشُ مِن قلة الرفيق، ولا مِن فقده، إذا استشعر قلبُه مرافقة الرَّعيل الأول: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وما أحْسَنَ ما قال أبو محمد عَبْدُ الرَّحمٰن بنُ إسماعيل المعروف

---

(١) عجز بيت للمتنبي، وصدره:

مَـنْ يَـهُـنْ يَـسْـهُـلِ الـهَـوَانُ عَـلَـيْـهِ

وهو من قصيدة يمدح بها علي بن أحمد المري الخراساني، مطلعها:

لا افـتِـخَـارَ إلاّ لِـمَـنْ لا يُـضَـامُ ... مُـدْرِكٍ أو مُـحَـارِبٍ لا يـنـامُ

وقبل البيت المستشهد به:

ذَلَّ مـن يَـغْـبِـطُ الـذلِـيـلَ بـعـيـش ... ربَّ عـيـشٍ أخـفُّ مـنـه الـحِـمَـامُ

كُـلُّ حِـلْـمٍ أتـى بـغـيـر اقـتـدارٍ ... حُـجَّـةٌ لاَجِـئٌ إلـيـهـا الـلـئـامُ

انظر «الديوان» بشرح العكبري ٤/ ٩٢ ـ ١٠١.

بأبي شامة[1] في كتابِ «الحوادث والبدع»: «حيث جاء الأمْرُ بلزوم الجماعة، فالمُرادُ لُزُومُ الحقِّ واتباعُه، وإن كان المُتَمَسِّكُ به قليلاً، والمُخَالِفُ له كثيراً، لأن الحقَّ هو الذي كانت عليه الجَمَاعَةُ الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه ﷺ، ولا نظر[2] إلى كثرةِ أهلِ الباطلِ بعدهم» وعن الحسن البصري[3] ـ ﵀ ـ أنه قال: «السُّنَّةُ ـ والذي لا إله إلا هو ـ بَيْنَ الغالي والجَافِي، فاصبِروا عليها رَحِمَكُمُ الله، فإن أهلَ السنة كانوا أقَلَّ الناسِ فيما مَضى، وهُمْ أقَلُّ الناسِ فيما بَقِيَ، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف[4] 152 في إترافهم، ولا مَعَ أهلِ البدع في بِدَعِهِمْ، وصَبَرُوا على سُنَّتِهِمْ حتى لَقُوا رَبَّهم، فكذلك، فكونُوا».

وعلامةُ مرضِ القلب عُدُولُه عن الأغذيةِ النافعة المُوافِقَةِ له إلى الأغذية الضارة، وعُدُولُه عن دوائه النافع إلى دَوائِه الضار.

فهاهنا أربعة أشياء: غذاءٌ نافع، ودواءٌ شافٍ، وغذاءٌ ضار، ودواءٌ مُهلك.

فالقَلْبُ الصحيحُ يؤثر النافعَ الشافيَ على الضارِّ المؤذي، والقلبُ المريض بضد ذلك.

---

(١) هو الحافظ العلامة المجتهد المتفنن، شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي صاحب كتاب «الروضتين» و «البدع والحوادث». كان مع براعته في العلوم متواضعاً، تاركاً للتكلف، كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، دخل عليه اثنان في صورة مستفتيين، فضرباه، فمات منها، وذلك سنة (٦٦٥)هـ. انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٦٠.

(٢) في (د): ننظر، وهي كذلك في مطبوعة مكة، وفي «إغاثة اللهفان» ١/ ٦٩: ولأنظر.

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، وصفه محمد بن سعد في «الطبقات» بقوله: كان الحسن ـ رحمه الله ـ جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة، حجة، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيما، وما أرسله فليس بحجة، توفي سنة ١١٠هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٢٢٣).

(٤) في (ب): الإسراف، وهو خطأ.

أنفع الأغذية الإيمان، وأنفع الأدوية القرآن

وأنْفَعُ الأغذية غِذاءُ الإيمان، وأنفعُ الأدوية دواءُ القرآن، وكُلٌّ منهما فيه الغذاء والدواء[1]، فمن طلبَ الشِّفاء في غير الكتاب والسنة، فهو من أجهل الجاهلين، وأضلِّ الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء: ٨٢]. و«مِنْ» في قوله: ﴿مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يونس: ٥٧].

فالقرآنُ هو الشفاءُ التام من جميع الأدواءِ القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كُلُّ أحدٍ يؤهَّلُ للاستشفاء به. وإذا أحْسَنَ العَلِيلُ التَّدَاوِيَ به، ووضعه على دائه بِصِدْقٍ وإيمانٍ، وقَبُولٍ تامّ، واعتقادٍ جازم، واستيفاءِ شروطه، لم يُقاوِمِ الدَّاءُ أبداً، وكيف تُقاوِمُ الأدْوَاءُ كلامَ ربِّ الأرضِ والسماء الذي لو نَزَلَ على الجبالِ لصَدَّعها، أو على الأرضِ لقَطَّعها! فما من مرضٍ من أمراض القلوبِ والأبدانِ إلا وفي القرآن سبيلُ الدِّلالة على دوائه وسببه والحِمْية منه لمن رزقه الله فهماً في كتابه.

وقوله: «لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً» أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدرُ سرُّ الله في خلقه، فهو يرومُ ببحثه الاطلاعَ على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن: ٢٦]، إلى آخر السورة.

وقوله: «وعاد بما قال فيه» أي: في القدر: «أفّاكاً»: كذاباً. «أثيماً» أي: مأثوماً.

قوله: «والعَرْشُ والكُرْسِيّ حَقٌّ».

---

(١) انظر «إغاثة اللهفان» ١/٦٨ ـ ٧٠.

العرش والكرسي

ش: كما بَيَّنَ تعالى في كتابه، قال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج: ١٥]. ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، في غير ما آيةٍ مِنَ القرآن: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ ١٥٣
[المؤمنون: ١١٦]. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۩ ۝٢٦﴾ [النمل: ٢٦]. ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر ٧٥].

وفي دُعاءِ الكَرْبِ المروي في «الصحيح»: «لا إلٰه إلاَّ اللَّهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لا إلٰه إلاَّ اللَّهُ ربُّ العَرْشِ العَظِيمُ، لا إلٰه إلاَّ الله ربُّ السَّماواتِ وَرَبُّ[1] الأرْضِ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمُ»[2].

وروى الإمامُ أحمد في حديثِ الأوْعَالِ عن العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِب رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ والأرْضِ؟ قَالَ: قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أعْلَمُ، قَالَ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ[3] خَمْسِ مِئَةِ سَنَة، وَمِن كُلِّ سَمَاءٍ إلى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِئَةِ سَنَة، وكِثَفُ[4] كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْس مِئَةِ سَنَة، وَفَوْقَ السَّماءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أسْفَلِهِ وأعْلاَهُ كَما بَيْنَ السَّماءِ والأرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذلِكَ العَرْش بَيْنَ أسْفَلِهِ وأعْلاَهُ كَما بَيْنَ السَّمَاءِ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥) و (٦٣٤٦) و (٧٤٢٦) و (٧٤٣١)، ومسلم (٢٧٣٠) والترمذي (٣٤٥٣)، وأحمد ٢٢٨/١ و ٢٤٥ و ٢٥٩ و ٢٦٨ و ٢٨٠ و ٣٣٩ و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ١٩٦/١٠، وابن ماجه (٣٨٨٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٠٠) و (٧٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٠) و (١٠٧٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفي الباب عن علي في «عمل اليوم والليلة» لابن السني رقم (٣٤٣).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) بكسر الكاف وفتح الثاء المثلثة، بوزن غِلَظ، ومعناه.

والأرضِ، والله فَوْقَ ذلِكَ، لَيْسَ يَخفَى عَلَيْهِ مِنْ أعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيءٌ»[١].
ورواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وروى أبو داود وغيره بسنده إلى رسُولِ الله ﷺ، من حديثِ الأطِيطِ، أنَّهُ ﷺ قال: «إنَّ عَرْشَهُ عَلى سَماواتِهِ كهاكذا[٢] وقال بأصَابِعه، مِثْلَ القُبَّةِ» الحديث[٣].

وفي «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا سَألْتُمُ الله الجنة[٤] فسلوه الفِرْدَوْسَ، فإنَّهُ أعلى الجَنَّةِ، وأوْسَطُ الجَنَّةِ[٥]، وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمٰنِ»[٦]. يروى: «وفوقَه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

---

(١) أخرجه أحمد ١/ ٢٠٦، ٢٠٧، وأبو داود (٤٧٢٣) في السنة: باب في الجهمية، والترمذي (٣٣٢٠) في التفسير: باب ومن سورة الحاقة، وابن ماجة (١٩٣) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، وعثمان الدارمي ص٩٠، ٩١، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣٩٩، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١ من حديث عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن المطلب. وعبد الله بن عميرة، مجهول لم يوثقه غير ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، وقال البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف، وقال ابن العربي في «عارضته»: إن خبر الأوعال متلقف من الإسرائيليات.

(٢) كذا الأصل، وفي «سنن أبي داود»: لهكذا.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص١٠٣ ـ ١٠٤، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص٢٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٤١٧ ـ ٤١٨، والطبراني (١٥٤٧)، في «شرح السنة» (٩٢)، وابن أبي عاصم (٥٧٥) و (٥٧٦)، والآجري في «الشريعة» ص٢٩٣ من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده، وهذا سند ضعيف لعنعنة ابن إسحاق، ولجهالة جبير بن محمد، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، وللحافظ ابن عساكر جزء سماه: «بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط».

(٤) لم ترد هذه اللفظة عند البخاري.

(٥) كذا في الأصول، ولفظ البخاري: «فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة».

(٦) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٧٤٢٣)، وأحمد ٢/ ٣٣٥ من حديث أبي هريرة.

وذهب طائفةٌ مِن أهْلِ الكلام إلى أن العرش فلك[١] مستديرٌ من جميع جوانبه محيطٌ بالعَالَم مِنْ كُلِّ جهة، وربما سَمَّوهُ: الفَلَكَ الأطلسَ، والفَلَكَ التاسع. وهٰذا ليس بصحيح، لأنه قد ثبت في الشَرْعِ أن له قوائِمَ تَحْمِلُه الملائكة، كما قال ﷺ: «فإنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ، فأكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فإذا أنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَة مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فلا أَدْرِي أفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ»[٢].

والعرش في اللغة: عِبَارَةٌ عن السرير الذي لِلمَلك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكاً، ولا تَفْهَمُ منه العَرَبُ ذلك، والقرآن، إنما نزل بلغةِ العربِ، فهو سَريرٌ ذو قوائم[٣] تَحْمِلُه الملائكة، وهو كالقُبَّةِ على العالَمِ، وهو سقفُ المخلوقات، فَمِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أبي الصلت[٤]:

مَـجِّـدوا الله فَـهْـوَ لِـلْـمَـجْـدِ أهْـلٌ ... رَبُّـنـا فـي الـسَّـمـاءِ أمْـسَـى كَـبـيـرَا
بـالـبـنَـاء الـعَـالِـي الَّـذِي بَـهَـرَ الـنَّـا ... سَ وَسَـوَّى فَـوْقَ الـسَّـمَـاءِ سَـرِيـرا ١٥٤

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٥٩.

(٣) في (ب): قائم.

(٤) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي، حكيم من أهل الطائف. قال ابن سلاّم في طبقاته: ومن شعراء الطائف أمية بن أبي الصلت، وهو أشعرهم، وكان كثيرَ العجائب، يذكر في شعره خلق السماواتِ والأرض، ويذكر الملائكة، ويذكر من ذلك ما لم يذكره أحد من الشعراء، وكان قد شامَّ أهل الكتاب، وقال ابنُ قتيبة: وكان يحكي في شعره قِصَصَ الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العربُ، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب، ثم سرد شيئاً منها، ثم قال: وهذه أشياء منكرة، وعلماؤنا لا يرون شعره حُجّة في اللغة. ولما بلغه خروج رسول الله ﷺ وقصَّتُه، كفر حسداً له، ولما أنشد رسول الله شعره، قال: آمن لسانه، وكفر قلبه. انظر «الشعر والشعراء» ص٤٥٩ طبع دار المعارف، تحقيق أحمد محمد شاكر و «الأغاني» ٤/ ١٢٠ ـ ١٣٣، و«طبقات فحول الشعراء» ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٧، وصحيح مسلم (٢٢٥٥)، و «تهذيب ابن عساكر» ٣/ ١١٨ ـ ١٣١، و «خزانة الأدب» ١/ ١١٩ ـ ١٢٢.

شَـرْجَـعـاً لا يَـنَـالُـهُ بَـصَـرُ الـعَـيْـ ـنِ تُـرَى حَـوْلَـه الـمَـلائِـكُ صُـوَرا[1]

الصُّور هنا: جمع أصْوَر: هو المائلُ العُنُقِ لِنظره إلى العلو. والشَّرْجَعُ: هو العالي المنيف، والسريرُ: هو العرش في اللغة.

ومِن شعر عبدِ الله بن رَوَاحَة ﷺ، الذي عَرَّضَ به عن القراءة لامرأته حين اتهمتهُ بجاريته:

شَـهِـدْتُ بـأنَّ وَعْـدَ الله حَـقٌّ وأنَّ الـنَّـارَ مَـثْـوى الـكَـافِـرِيـنـا

وأنَّ الـعَـرْشَ فَـوْقَ الـمـاءِ طـافٍ وَفَـوْقَ الـعَـرْشِ رَبُّ الـعَـالَـمِـيـنَـا

وتَـحْـمِـلُـهُ مَـلائِـكَـةٌ شِـدَادٌ مَـلائِـكَـةُ الإلٰـهِ مُـسَـوَّمِـيـنَـا

ذكره ابنُ عبد البر وغيره من الأئمة[2].

وروى أبو داود عَنِ النبي ﷺ أنه قال: «أُذن لي أن أحدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلائِكَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حَمَلَةِ العَرْشِ: إن ما بَيْنَ أُذُنَيْهِ[3] إلى عاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبع مئةِ عَامٍ»[4]. ورواه ابن أبي حاتِم، ولفظه: «مَخْفِق الطير سَبع مئةِ عام».

وأما مَنْ حرَّف كَلامَ الله، وجعل العَرْشَ عبارَةً عن المُلْكِ، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: وَيَحْمِلُ مُلْكَه يومئذٍ

(١) ديوان أمية ص٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٢) قال أبو عمر بن عبد البر في ترجمة عبد الله بن رواحة في «الاستيعاب» ٢/ ٢٨٧: وقصته مع زوجته حين وقع على أمته مشهورة رويناها من وجوه صحاح، إلا أن الذهبي تعقبه في «العلو» ص١٠٦ بقوله: روي من وجوه مرسلة، ثم ذكرها. والأبيات في «الرد على الجهمية» ص٢٧، و «أمالي اليزيدي» ١٠٢، و «جمع الجواهر» ص٣١ للقيرواني، و «سير أعلام النبلاء» ١/ ٢٣٨، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر ص٣٤٠ و ٣٤٢، و «تهذيبه» ٧/ ٣٩٥.

(٣) كذا في الأصول، ولفظ أبي داود: «ما بين شحمة أذنه».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٢٧)، والخطيب في «تاريخه» ١٠/ ١٩٥ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣٩٨ من حديث جابر بن عبد الله، وإسناده صحيح.

ثمانية؟! وكان مُلْكه على الماء! ويكون موسى ﷺ آخذاً بقائمة من قوائم المُلْكِ؟! هل يقولُ هذا عاقلٌ يدري مايقول؟!

وأما الكُرْسِيُّ، فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد قيل: هو العرش، والصحيح أنه غَيْرُه، نُقِلَ ذلك عن ابنِ عباس رضي الله عنهما وغيره، روى ابنُ أبي شيبة[١] في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير[٢] عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه قال: الكرسيُّ موضِعُ القدمين، والعرش لا يَقْدُرُ قدْرَهُ إلا الله تعالى[٣]. وقد روي مرفوعاً[٤]، والصوابُ أنه موقوف على ابن عباس.

---

(١) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان بن خُواسْتَي، الإمام، العلم، سيد الحفاظ، العبسي مولاهم، الكوفي، صاحب «المسند» و «المصنف»، و «التفسير»، توفي سنة (٢٣٥هـ). مترجم في «السير» ١١/ (٤٤).

(٢) هو الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد، أبو محمد سعيد بن جبير الأسدي الوالبي مولاهم الكوفي، أحد الأعلام، توفي ﷺ سنة (٩٥هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١١٦).

(٣) هو في «صفة العرش» ورقة ١١٤، و «المستدرك» ٢/ ٢٨٢ من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان، عن عمار الدهيني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأخرجه الطبري (٥٧٩٢)، والطبراني (١٢٤٠٤)، والدارقطنيُّ في «أحاديث النزول» ص٤٩ من طرقٍ عن أبي عاصم به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦/ ٣٢٣ عن الطبراني، وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٤) وهم في رفعه شجاع بن مخلد الفلاس أبو الفضل البغوي وهو ثقة من رجال «التهذيب». فقد قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/ ٤٥٧ بعد أن أورده من طريق شجاع بن مخلد: أخبرنا أبو عاصم عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن قول الله: ﴿وسع كرسيه السموات والأرض﴾ قال: كرسيه موضع قدميه... كذا. أورد هذا الحديث الحافظ أبو بكر بن مردويه من طريق شجاع بن مخلد الفلاس فذكره، وهو=

وقال السُّدي: السّماوات والأرض في جَوْفِ الكرسي والكرسيُّ بَيْنَ يدي العرش[1].

وقال ابن جرير: قال أبو ذر ﵁: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَا الكُرْسِيُّ فِي العَرْشِ إلا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ فَلاَةٍ مِنَ الأَرْضِ»[2].

= غلط، وقد رواه وكيع في تفسيره: حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: الكرسي موضع القدمين... وأورده من طريق شجاع بن مخلد ابنُ منده في «الرد على الجهمية» ص٤٤ ـ ٤٥، وقال: هكذ رواه شجاع بن مخلد في التفسير مرفوعاً عن النبي ﷺ، وقال إسحاق بن سيار في حديثه، عن أبي عاصم من قول ابن عباس، وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، وكذلك روي عن عمار الدهني موقوفاً، ورواه أبو بكر الهذلي وغيره عن سعيد بن جبير من قوله. وقال الدارقطني في «كتاب النزول» ص٤٩ بعد أن رواه من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن أبي عاصم: رفعه شجاع إلى النبي ﷺ، ولم يرفعه الرمادي.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٠) عن موسى بن هارون، عن عمرو بن حماد القناد، عن أسباد بن نصر الهمداني ـ وهو كثير الخطأ ـ عنه وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ١٨/٢، وزاد نسبته إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ضعيف، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٧٩٤) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد بين ظهري فلاة من الأرض» وهذا سند ضعيف جداً، ابن زيد: هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، ضعفه علي بن المديني جداً، وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه، لسوء حفظه، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف، ليس من أحلاس الحديث، وأبو زيد لم يسمع من أبي ذر، وقد وهم الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيحه (١٠٩)، فظن ابن زيد عمرَ بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الثقة.

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ٤٠٤ ـ ٤٠٥ من طريق الحسن بن عرفة العبدي، عن يحيى بن سعيد السعدي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر، ويحيى بن سعيد السعدي قال العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٤٠٤: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١٢٩/٣: يروي المقلوبات والملزقات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وابن جريج مدلس وقد عنعن.

ثم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان بن عامر، عن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن=

وقيل: كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ، وَيُنْسَبُ إلى ابن عباس[1]، والمحفوظُ عنه ما رواه ابنُ أبي شيبة، كما تقدم، ومَنْ قال غيرَ ذلك، فليس له دَليلٌ إلا مُجَرَّدُ الظن، والظاهر أنه مِن جِراب الكلامِ المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو كما قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه.

قوله: «وهُوَ مُسْتَغنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه».

١٥٥ الله سبحانه مستغن عن العرش محيط بكل شيء وفوقه

ش: أما قولُه: «وهو مستغنٍ عن العرش وما دُونه» فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخُ ؒ هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العَرشَ والكرسي، ذكر بعد ذلك غِناه سبحانه عن العرش وما دُونَ العرش، لِيبيِّنَ أن خلقه للعرش واستواءه عليه ليس لحاجته إليه، بَلْ له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوقَ السافِلِ لا يلزمُ أن يكونَ السافلُ حاوياً للعالي،

= يحيى الغساني، حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر.. وهذا سند تالف، إبراهيم بن هشام بن يحيى، كذبه أبو حاتم، وأبو زرعة. كما في «الميزان» ١/ ٧٢ ـ ٧٣.

وأخرجه من طريق آخر عن أبي ذر محمدُ بن أبي شيبة في كتاب «العرش» ورقة ١/١١٤ وفي سنده ضعيف ومجهول، ورواه ابن مردويه، كما في ابن كثير من طريق آخر أيضاً، وفيه مجهول وضعيفان.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٨٧) و (٥٧٨٨) من طريقين، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: **﴿وسع كرسيه﴾** قال: كرسيه علمه، وقد تقدم في الصفحة (٣٦٩) ما روي عن ابن عباس في تفسير الكرسي بأنه موضع القدمين، وهو أصح إسناداً. ويراجع ما تعقب به الأستاذ محمود شاكر على الإمام الطبري ـ ؒ ـ في ترجيحه لرواية تفسير الكرسي بالعلم، وذلك في كتاب التفسير ٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢.

كما يراجع في ترجيح رواية أن الكرسي موضع القدمين: الأسماء والصفات للبيهقي: ٣٥٤، الرد على الجهمية لابن مندة: ٤٤ ـ ٤٦، ميزان الاعتدال للذهبي ٤١٧/١. ففيها من كلام أهل العلم واللغة ما يرجح ويؤيد رواية أن الكرسي موضع القدمين على رواية أنه العلم، والله أعلم.

محيطاً به، حاملاً له ولا[1] أن يَكُونَ الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هِيَ فَوْقَ الأرض وليست مفتقرةً إليها؟ فالربُّ تعالى أعظمُ شأناً، وأجلُّ مِن أن يلزم مِن عُلُوِّه ذلك، بل لَوَازِمُ علوه من خصائصه، وهي حَمْلُهُ بقدرته للسافل، وفَقْرُ السافل، وغناه هو سبحانَه عن السافل، وإحاطتُه عَزَّ وجلَّ به، فهو فَوْقَ العرش مع حمله بقدرته[2] للعرش وحملته، وغناه عن العرشِ، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرشِ له، وهٰذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونُفاةُ العلوِّ أهل التعطيل[3] لو فصَّلوا هٰذا التفصيل، لَهُدُوا إلى سواءِ السبيل، وعَلِمُوا مطابقة العقلِ للتنزيل، ولسلكوا خَلْفَ الدليل، ولكن فارقوا الدليلَ، فضَلُّوا عن سواء السبيل، والأمرُ في ذلك كما قال الإمامُ مالك رحمه الله، لما سُئلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣] كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ معلوم والكَيْفُ مجهول. ويُرْوَى هٰذا الجوابُ عن أم سلمة[4] رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ[5].

---

(١) في (أ) و (ب) و (د) لا، والمثبت من (ج) ومطبوعة مكة.

(٢) في (ب): وقدرته، وليس بشيء.

(٣) في (ب): العلو، وهو خطأ.

(٤) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة المخزومية، بنت عم خالد بن الوليد، من المهاجرات الأول، كانت قبل النبيّ ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، الرجل الصالح، دخل بها النبي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، وكانت من أجل النساء وأشرفهن نسباً، وأرجحهن عقلاً، وهي آخر من مات من أمهات المؤمنين سنة تسع وخمسين هجرية، مترجمة في «سير أعلام النبلاء» ٢/ ٢٠٢ ـ ٢١٠.

(٥) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٥/ ٣٦٥: وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. قلت: وأخرجه من قول أم سلمة اللالكائي في «شرح السنة» ٣/ ٣٩٧، وفي سنده محمد بن أشرس السلمي، وهو متهم في الحديث، تركه غير واحدٍ، وقول مالك أورده اللالكائي ٣/ ٣٩٨، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٤٠٨، وابن حجر في «الفتح» ١٣/ ٤٠٦، وجود ابن حجر أحد أسانيده.

وأما قوله: «محيطٌ بِكُلِّ شيء وفوقَه» وفي بعض النسخ: «محيطٌ بكُلّ شيء فوقه». بغير واوٍ من قوله: «فوقه». والنسخة الأولى هي الصحيحةُ، ومعناها: أنه تعالى محيطٌ بِكُلِّ شيءٍ وفوقَ كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيطٌ بكل شيء فوقَ العرش. وهٰذا ـ والله أعلم ـ إما أن يَكُونَ أسقطها بعضُ النساخ سهواً، ثم استنسخ بعضُ الناس من تلك النسخة، أو أن بَعْضَ المحرِّفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية، وإلاَّ فقد قام الدليلُ على أن العرشَ فوقَ المخلوقات، وليسَ فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقى لقوله: محيط بكل شيء فوقَ العرش ـ والحالة هذه ـ معنًى؛ إذ ليس فوقَ العرش مِن المخلوقات ما يُحاطُ به؛ فتعين ثبوتُ الواو، ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوقَ كل شيء.

أمّا كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ﴿٢٠﴾﴾
[البروج: ٢٠] ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾ [فصلت: ٥٤]. ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ١٥٦
ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء: ١٢٦].
ولَيْسَ المُرَادُ من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخلَ ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذٰلك عُلُواً كبيراً، وإنما المراد: إحاطة عظمةٍ وسَعَةٍ وَعِلْمٍ وقُدرةٍ، وأنها بالنسبة إلى عظمته كالخردلةِ، كما رُوي عن ابن عباس رضيَ الله عنهما أنه قال: ما السَّماوات السبعُ، والأرضون السبع وما فيهن وما بينَهن في يد الرحمٰن، إلا كَخَرْدَلَةٍ في يد أحدكم.

ومن المعلوم ـ ولله المثلُ الأعلى ـ أن الواحِدَ منا إذا كان عنده خَرْدَلَةٌ، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مُبَاينٌ لها، عالٍ عليها فوقَها مِنْ جميع الوجوه، فكيف بالعظيمِ الذي لا يُحِيطُ بعظمته وَصْفُ واصِفٍ، فلو شَاءَ لَقَبَضَ السَّماواتِ والأرضَ اليَوْمَ، وفعل بها كما يَفْعَلُ بها يَوْمَ القيامة، فإنه لا يتجدَّدُ له إذْ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يَسْتَبْعِدُ العَقْلُ مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعضِ أجزاء العالم وهو على عرشه فوقَ سماواته؟ أو يُدني إليه من يشاءُ مِن خلقه؟ فمن نفى

ذلك، لم يَقْدُرْهُ حقَّ قدره، وفي حديث أبي رَزِينِ المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الربِّ تعالى: فقال له أبو رزين[1]: كيف يسعُنا ـ يا رسول الله ـ وهو واحد ونحن جميعٌ؟ فقال: «سأُنَبِّئُكَ بِمِثْلِ ذٰلك في آلاءِ الله: هٰذا القَمَرُ، آيةٌ مِنْ آيَاتِ الله، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ، والله أَكْبَرُ مِنْ ذٰلِكَ[2]» وإذ قال تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَعْظَمُ وأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. فهٰذا يُزيل كُلَّ إشكال، ويُبطل كلَّ خيال.

بحث الفوقية

وأما كونه فوقَ المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨ و٦١]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدِّم: «والعرشُ فَوْقَ ذٰلِكَ، والله فَوْقَ ذٰلِكَ كُلِّهِ»[3]. وقد أنشد عَبْدُ الله بْنُ رَوَاحَةَ رضي الله عنه شِعْرَهُ المذكور بَيْنَ يدي النبي ﷺ، وأقرَّه على ما قال، وضَحِكَ منه[4]. وكذا أنشده حسانُ بن ثابت رضي الله تعالى عنه قولَه:

شَــهِــدْتُ بــإِذْنِ الله أَنَّ مُـحَـمَّـداً ... رَسُولُ الَّذِي فَوْقَ السَّماوات مِنْ عَلُ

---

(١) العقيلي: له صحبة من رسول الله ﷺ، وعداده في أهل الطائف، وهو لقيط بن عامر بن صَبِرَة بن عبد الله بن المنتفق، ويقال: لقيط بن صبرة هكذا ذكره البخاري، وابن أبي حاتم وغيرهما، وقيل: هما اثنان، ولقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة، وتناقض فيه الحافظ المزي، فجزم في «تحفة الأشراف» ٨/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ بأنهما اثنان، وفي «تهذيب الكمال» ورقة ٥٧٦ بأنهما واحد، ورجح الحافظ في «الإصابة» ٣/ ٣١١ أنهما اثنان، ودلل عليه بأن لقيط بن عامر معروف بكنيته، ولقيط بن صَبِرَة لم يذكر كنيته إلا ما شذ به ابن شاهين، فقال: أبو رزين العقيلي أيضاً، والرواة عن أبي رزين جماعة، ولقيط بن صبرة لا يعرف له راوٍ إلا ابنه عاصم، وإنما قوى كونهما واحداً عند من جزم به، لأنه وقع في صفة كل واحد منهما أنه وافد بني المنتفق، وليس بواضح، لأنه يحتمل أن يكون كل منهما رأساً.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣١) في السنة: باب في الرؤية، وابن ماجه (١٨٠) في المقدمة، وأحمد ٤/ ١١ و ١٢، والطيالسي (١٠٩٤) وإسناده ضعيف، لجهالة وكيع بن عدس أو حدس أحد رواته.

(٣) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص٣٦٥.

(٤) تقدم أنها رويت من وجوه مرسلة.

وأنَّ أبـا يَـحْـيَـى ويَـحْـيَـى كِـلاهُـمـا   لَـهُ عَـمَـلٌ مِـنْ رَبِّـهِ مُـتَـقَـبَّـلُ
وأنَّ الَّـذِي عَـادَ الـيَـهُـودُ ابـنَ مـريـم   رَسُولٌ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي العَرْشِ مُرْسَلُ
وأنَّ أخـا الأحْـقَـافِ إذْ قـام فـيـهـمُ   يُجَاهِدُ في ذَاتِ الإلٰه[1] ويَعْدِلُ[2]

فقال النبيُّ ﷺ: «وأنا أشهدُ»[3].

وعن أبي هُريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ، أنه قال: «لَمَّا قَضَى الله الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»[4] وفي رواية: «تَغْلِبُ غَضَبي» رواه البخاري وغيرُه.

١٥٧ وروى ابنُ ماجه عن جابرٍ[5] يرفعه، قال: «بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا إِلَيْهِ رُؤُوسَهُمْ، فإذا الجَبَّار جَلَّ جَلالُهُ قدْ أشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾ [يس: ٥٨]. فَيَنْظُرُ إليهم، وينظرون إليه، فلا يَلْتَفِتُونَ إلى شيءٍ مِنَ النعيم ما داموا ينظرون إليه»[6].

وروى مسلم عن النبيِّ ﷺ، في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بقوله: «أنتَ الأوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وأنتَ

---

(١) في (ج): يقوم بذات الله فيهم. . . ، وهي في (ب) نسخة، أما (أ) فقد ذكر الروايتين، وقال عن الأولى: صح.
(٢) ديوان حسان ص٤٠٣.
(٣) أورده مع الأبيات المزي في «تهذيب الكمال» ٦/ ٢١، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩، وأبو الفرج في «الأغاني» ٤/ ١٥١ ـ ١٥٢، وهو مرسل كما قال الذهبي، وأبو يحيى: هو زكريا عليه السلام، وأخو الأحقاف: هو هود عليه السلام.
(٤) أخرجه البخاري (٣١٩٤) و (٧٤٠٤) و (٧٤٢٢) و (٧٤٥٣) و (٧٥٥٣) و (٧٥٥٤)، ومسلم (٢٧٥١) وابن ماجه (٤٢٩٥)، وأحمد ٢/ ٢٤٢ و ٢٥٨ و ٢٦٠ و ٢٩٣ و ٣٥٨ و ٣٨١ و ٣٩٧ و ٤٣٣ و ٤٦٦، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/ ٢٠١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ٣٤٠، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٧٧) و (٤١٧٨).
(٥) عن جابر: ساقط من (ب).
(٦) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص١٧٧.

الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيءٌ، وأنْتَ الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيءٌ، وأنْتَ الباطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شيءٌ»[١].

والمرادُ بالظهور هنا: العلوُّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ[٢] أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي يَعْلُوه.

فهٰذه الأسمَاءُ الأربعةُ متقابلة: اسمان منها لأزلية الربِّ سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لِعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جُبير بنِ محمد بن جُبيرِ بن مُطْعِمٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه، قال: أتى رسولَ الله ﷺ أعرابيٌّ، فقال: يا رسولَ الله، جَهِدَتِ الأنفسُ، ونُهِكَتِ الأموالُ، أو هلكت، فاستسْقِ لَنَا، فإنا نستشفِعُ بِكَ إلى الله، ونستشفِعُ بالله عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَيْحَك! أتدري ما تَقُولُ؟! وسبَّحَ رسول الله ﷺ، فما زال يُسَبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحَك! إنه لا يُستشفَعُ بالله على أحَدٍ من خلقه، شأنُ الله أعظَمُ من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إنَّ الله فَوْقَ عَرْشِهِ، وعَرْشُه فَوقَ سَماواتِهِ، وقَالَ بأصابِعِه مثلَ القُبَّة، وإنَّه لَيئِطُّ بِهِ أطِيطَ الرحلِ الجديد بالرَّاكِبِ»[٣].

وفي قصة سعدِ بن معاذ يومَ بني قُرِيظَةَ، لما حكم فيهم أن تُقتل مُقاتلتُهم، وتُسْبَى ذراريهم، فقال النبيُّ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوات»[٤]. وهو حديثٌ صحيح، أخرجه

---

(١) تقدم تخريجه ص٧٥.

(٢) في (ب) و (د): «استطاعوا» وهي قراءة شاذة لم يقرأ بها غير الأعمش، فقد جاء في «حجة القراءات» ص٤٣٥: قرأ حمزة: (فما اسطّاعوا) بتشديد الطاء، أراد: فما استطاعوا، فأدغم التاء في الطاء، لأنهما أختان، وحجته قراءة الأعمش: «فما استطاعوا» بالتاء، وقرأ الباقون: ﴿فما اسْطَاعوا﴾ بتخفيف الطاء، والأصل: «فما استطاعوا» فحذفوا التاء كراهة الإدغام، والجمع بين حرفين متقاربي المخرج.

(٣) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص٣٦٥.

(٤) أخرجه من حديث سعد بن مالك بن سنان أبي سعيد الخدري دون قوله: «من فوق=

الأُمَوي[١] في «مغازيه»، وأصْله في «الصحيحين».

وروى البخاريُّ عن زينب رضي الله عنها: «أنَّها كانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي الله مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماوات»[٢].

وعن عُمَرَ رضي الله عنه: أنه مرَّ بعجوزٍ، فاستوقفته، فَوَقَفَ معها يُحَدِّثُها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حَبَسْتَ النَّاسَ بسبب هٰذه[٣] العجوز؟ فقال: ويلَك! أتدري مَنْ هٰذه؟ هٰذه امرأةٌ سمع الله شكواها مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماوات، هٰذه خَوْلَةُ التي أنزل الله فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]. أخرجه الدارمي[٤].

= سبع سماوات»: البخاري (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٤١٢١) و(٦٢٦٢)، ومسلم (١٧٦٨)، وأحمد ٣/ ٢٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/ ٣٢٧، والطيالسي (٢٢٤٠)، وابن أبي شيبة ١٤/ ٤٢٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١٧١، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٥٣٢٣)، وأما الزيادة، فقد رواها ابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٤٢٦، وأوردها الذهبي في «العلو» ص١٠٢، وصححها كالشارح مع أنه تفرد بها محمد بن صالح التمار، ومثله لا يُقْبَلُ تفرُّده كما يتبين من مراجعة ترجمته في «التهذيب» ٩/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، وسعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن عبد الأشهل السيد الكبير الشهيد، أبو عمرو الأنصاري الأشهلي البدري، الذي اهتز لموته العرش، صاحب المناقب المشهورة المنثورة في الصحاح والسيرة مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١/ ٢٧٩ ـ ٢٩٧.

(١) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الإمام المحدِّث، الثقة النبيل، أبو أيوب القرشي الأموي الكوفي، المتوفى سنة (١٩٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٢٠)، والترمذي (٣٢١٣)، والنسائي ٦/ ٨٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ١/ ٢٩٧ من حديث أنس. وزينب: هي زينب بنت جحش بن رئاب ابنة عمة النبي ﷺ، أمها أميمة بنت عبد المطلب، من المهاجرات الأول، كانت عند زيد مولى النبي ﷺ فزوجها الله تعالى نبيه بنص كتابه بلا ولي ولا شاهد، وكانت من سادة النساء ديناً وورعاً وجوداً ومعروفاً، وحديثها في الكتب الستة. مترجمة في «السير» ٢/ ٢١١ ـ ٢١٨.

(٣) في الأصول: «هذا» والمثبت من «الرد على الجهمية» ومطبوعة مكة.

(٤) في «الرد على الجهمية» ص٢٦ من طريق أبي يزيد المدني، عن عمر، قال الذهبي=

158 وروى عِكرمةُ، عن ابن عباسٍ، في قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ولم يَسْتَطِعْ أن يقول: مِنْ فَوْقِهِمْ، لأنه قد عَلِمَ أن الله سبحانه مِن فوقهم(١).

ومن سَمِعَ أحاديثَ الرسول ﷺ وكلامَ السلف، وَجَدَ منه في إثباتِ الفوقية ما لا ينحصر.

ولا ريبَ أن الله سبحانه لما خَلَقَ الخلق، لم يَخْلُقْهُمْ في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحَدُ الصمد الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، فتعيَّن أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتَّصِفْ سبحانه بفوقية الذاتِ، مع أنه قائمٌ بنفسه، غَيْرُ مخالط للعالم، لكان متَّصِفاً بِضِدِّ ذلك، لأن القابِلَ للشيء لا يخلُو منه، أو مِنْ ضده، وضدّ الفوقية: السفول، وهو مذمومٌ على الإطلاق، لأنه مستقرُّ إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نُسَلِّم أنه قابلٌ للفوقية حتى يلزَم مِن نفيها ثبوتُ ضدِّها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حَقيقةٌ قائمةٌ بنفسها، فمتى أقْرَرْتُم بأنه ذاتٌ قائمٌ بنفسه، غَيْرُ مخالطٍ للعالَم، وأنَّه موجودٌ في الخارج،

= في «العلو» ص١١٣: وهذا إسناد صالح فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عُمر. وخولة: هي خولة ـ وقيل: خويلة ـ بنت ثعلبة بن أصرم، امرأة أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت، وهي التي نزل فيها، وفي زوجها قول الله تعالى: **﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله﴾** الآيات. انظر «أسد الغابة» ٧/ ٩١ ـ ٩٣، و «الإصابة» ٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤٣٨٢)، وفي سنده حفص بن عمر العدني، وهو ضعيف، وشيخه فيه ـ وهو الحكم بن أبان، صدوق له أوهام. وهو في «شرح السنة» ٣/ ٣٩٧ للالكائي من طريق الحكم بن أبان عن ابن عباس. وأخرج الطبري (١٤٣٧٢) عن قتادة قوله: **﴿لآتينهم من بين أيديهم﴾** الآية: أتاهم من بين أيديهم، فأخبرهم أنه لا بعث، ولا جنة، ولا نار، **﴿ومن خلفهم﴾** من أمر الدنيا، فزينها لهم، ودعاهم إليها، **﴿وعن أيمانهم﴾** من قبل حسناتهم بطأهم عنها، **﴿وعن شمائلهم﴾** زين لهم السيئات والمعاصي، ودعاهم إليها وأمرهم بها، أتاك يا ابن آدم من كل وجه غير أنه لم يأتك من فوقك، لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله.

ليس وُجُوده ذِهنياً فقط، بل وُجُوده خَارِجَ الأذهانِ قطعاً، وقد عَلِمَ العُقَلاءُ كُلُّهُمْ بالضرورة أنَّ ما كان وُجُودُه كذلك، فهو، إما داخل العالم، وإما خارجٌ عنه، وإنكارُ ذلك إنكَارُ ما[1] هو أجلى وأظهرُ الأمورِ البديهيات الضرورية بلا ريبٍ، فلا يستدل على ذٰلِكَ بدليلٍ إلا كان العلمُ بالمباينة أظهر منه، وأوْضَحَ وأبْيَنَ، وإذا كان صِفَةُ العلو والفوقية صِفَةَ كمالٍ، لا نَقْصَ فيه، ولا يستلزم نقصاً ولا يُوجِبُ محذوراً، ولا يُخَالِفُ كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً، فنفيُ حقيقته يكون عينَ الباطلِ والمحالِ الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يُمكِنُ الإقرارُ بوجوده وتصديقِ رسله، والإيمانِ بكتابه وبما جاء به رسولُه إلا بذلك؟! فكيفَ إذا انضمَّ إلى ذلك شَهادَةُ العُقُولِ السليمة، والفِطرِ المستقيمةِ، والنصوصِ الواردة المتنوعة المُحْكَمَة على عُلُوِّ الله على خلقه، وكونه فوقَ عباده التي تَقرُبُ من عشرين نوعاً[2]:

النصوص الواردة المتنوعة في إثبات العلو

أحَدُهَا: التَّصْرِيحُ بالفوقية مقروناً بأداة «مِن» المعينة للفوقية بالذاتِ، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذِكرُها مُجَرَّدَةً عن الأداة، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨ و٦١].

الثالثُ: التَّصْرِيحُ بالعُرُوجِ إليه نَحْوُ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ «فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فيسألهم»[3].

---

(١) في «مختصر الصواعق» ٢/ ٢١٥: وإنكار ذلك إنكار لما هو من أجلى البديهيات.

(٢) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٧.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٥) و (٣٢٢٣) و (٧٤٢٩) و (٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، والنسائي ١/ ٢٤٠ و ٢٤١، ومالك ١/ ١٧٠، وأحمد ٢/ ٢٥٧ و ٣١٢ و ٤٨٦ من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».
وهو في صحيح ابن خزيمة (٣٢١) و (٣٢٢) وابن حبان (١٧٢٨) و (١٧٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٠).

الرابعُ: التصريحُ بالصُّعُودِ إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخَامِسُ: التَّصْرِيحُ برفعه بَعْضَ المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل
١٥٩ رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ(١) وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

السَّادِسُ: التَّصْرِيحُ بالعُلُوِّ المُطْلَقِ الدَّالِّ على جميعِ مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السَّابعُ: التَّصْرِيحُ بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت: ٢] ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ

---

(١) للمفسرين في معنى التوفي في هذه الآية قولان: أحدهما: الرفع إلى السماء، والثاني: أنه الموت، فعلى القول الأول، يكون نظم الكلام مستقيماً من غير تقديم ولا تأخير، ويكون معنى: «متوفيك»: قابضك من الأرض وافياً تاماً من غير أن ينال منك اليهود شيئاً، من التوفي: وهو أخذ الشيء وافياً تاماً، وهذا قول الحسن وابن جريج، وابن قتيبة، واختاره الفراء، والطبري، ومما يشهد لهذا الوجه قوله تعالى: **﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾** أي: رفعتني إلى السماء من غير موت، لأنهم بدلوا بعد رفعه لا بعد موته. وعلى القول الثاني، يكون في الآية تقديم وتأخير تقديره: إني رافعك إليّ ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد ذلك. هذا قول الفراء والزجاج في آخرين، فتكون الفائدة في إعلامه بالتوفي تعريفه أن رفعه إلى السماء لا يمنع من موته. انظر «غريب القرآن ص٣٤٦، و «معاني القرآن» ١/ ٢١٩ للفراء، والطبري ٦/ ٤٥٥ ـ ٤٦٢، وزاد المسير» ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧، وابن كثير ٢/ ٣٨ ـ ٣٩، وفي فوائد في مشكل القرآن» للعز بن عبد السلام ص١٠٥: والإجماع منعقد على أنه لم يرفع ميتاً، بل أجمعوا على أنه رفع حياً.

إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: ١ ـ ٥][1].

الثامنُ: التَّصْريحُ باختصاصِ بعضِ المخلوقات بأنَّها عنده، وأن بعضَها أقربُ إليهِ من بَعْضٍ، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففَرَّقَ بين «من له» عموماً وبَيْنَ «من عنده» مِن مماليكه وعبيدِه خصوصاً، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الربُّ تعالى على نفسه: «أنّه عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ»[2].

التَّاسِعُ: التصرِيحُ بأنه تعالى في السماء، وهٰذا عِند المفسرين من أهل السنة على أحدِ وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يُرَادَ بالسماء العلوُّ، لا يختلِفُون في ذلك، ولا يجوزُ الحمل على غيره.

العَاشِرُ: التصريحُ بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقاتِ، مصاحباً في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمُهْلَةِ.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: يقول الله تعالى مخبراً عن القرآن العظيم، أنه أنزله في ليلة مباركة ـ وهي ليلة القدر ـ كما قال عز وجل: **﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾** وكان ذلك في شهر رمضان كما قال تبارك وتعالى: **﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾** ومن قال: إنها ليلة النصف من شعبان ـ كما روي عن عكرمة ـ فقد أبعد النجعة، فإن نص القرآن أنها في رمضان، والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس، أن رسول الله ﷺ قال: «تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان حتى إن الرجل لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه في الموتى» فهو حديث مرسل، ومثله لا يعارض به النصوص، وقوله: **﴿فيها يفرق كل أمر حكيم﴾** أي: في ليلة القدر يفصل من اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة، وما يكون فيها من الآجال، والأرزاق، وما يكون إلى آخرها، وهكذا روي عن ابن عمر، ومجاهد، وأبي مالك، والضحاك، وغير واحد من السلف. قلنا: وحديث عثمان بن محمد بن المغيرة رواه الطبري في «جامع البيان» ٢٥/١٠٩، والبغوي في «معالم التنزيل» ٤/ ١٤٨ ـ ١٤٩، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» ٧/٤٠١ إلى البيهقي في «شعب الإيمان». وعثمان بن محمد، قال النسائي: ليس بذاك القوي.

(٢) تقدم تخريجه ص٣٧٦.

الحادي عشر: التَّصْرِيحُ برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ «إن الله يَسْتَحْيي مِنْ عَبْدِهِ إذا رفع إليه يديه أنْ يَرُدَّهُما[1] صِفرا»[2]. والقولُ بأن العُلُوَّ قِبْلَةُ الدعاء فقط بَاطِلٌ بالضرورة والفِطرة، وهذا يجده مِن نفسه كُلُّ داعٍ، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التَّصْرِيحُ بنزوله كُلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا، والنزولُ المعقول عند جميعِ الأمم إنما يكونُ مِن علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارةُ إليه حِساً إلى العلو، كما أشار إليه مَنْ هُوَ أعلمُ به وبما يجبُ له، ويمتنِعُ عليه مِن جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمعْ لأحدٍ مثلُه، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم[3]، قال لهم: «أَنْتُمْ مَسؤولُونَ عَنِّي، فَمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء، رافعاً لها إلى مَنْ هُوَ فَوْقَها وَفَوْقَ كُلِّ شيء، قائلاً: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[4]. فكأنَّا نُشَاهِدُ تلك الأصبع الكريمةَ وهي مرفوعةٌ إلى الله، وذلك اللِّسانَ الكريمَ وهو يقولُ لمن رفع أصبَعه إليه: «اللَّهُمَّ اشهَدْ»، ونشهد أنه بَلَّغَ البلاغ المبينَ، وأدَّى رسالةَ ربه ١٦٠
كما أُمر، ونصحَ أمته غايةَ النصيحة، فلا يُحْتاجُ مع بيانه وتبليغه وكشفِه

(١) في (ب): يردها.

(٢) أخرجه من حديث سلمان، أحمدُ ٥/ ٤٣٨، وابن أبي شيبة ١٠/ ٣٤٠، والخطيب في «تاريخه» ٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ و ٨/ ٣١٧، والبغوي (٣٨٥)، وأبو داود (١٤٨٨) والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩) و (٢٤٠٠)، والحاكم ١/ ٤٩٧، وحسنه الحافظ في «الفتح» ١١/ ١٢١، ويشهد له حديث أنس عند عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨)، والبغوي (١٣٨٦) وفي سنده أبان بن أبي عياش، وهو ضعيف، وباقي رجاله ثقات فهو حسن بما قبله. ورواه الحاكم ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨ طريق عامر بن يساف، عن حفص بن عمر بن عبد الله الأنصاري، عن أنس. وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: عامر ذو مناكير.

(٣) من قوله: «الذي لم» وإلى هنا سقط من (ب).

(٤) قطعة من حديث جابر المطوّل في حجة النبي ﷺ أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي ٢/ ٤٥ ـ ٤٩، وابن الجارود (٤٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥/ ٨، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٠٩).

وإيضاحه إلى تَنَطُّعِ المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين! والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التَّصْرِيحُ بلفظ «الأين» كقولِ أعلمِ الخلق به، وأنصحِهِمْ لأمته، وأفصحِهِم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يُوهِمُ بَاطِلاً بِوَجْهٍ: «أَيْنَ الله»[(١)]، في غيرِ موضع.

الخامس عشر: شَهَادَتُهُ ﷺ لمن قال: إنَّ رَبَّه في السَّماءِ بالإيمان.

السادس عشر: إخْبارُه تعالى عن فرعونَ أنه رَامَ الصُّعُودَ إلى السَّمَاءِ لِيَطَّلِعَ إلى إلٰه موسى، فَيُكذبه فيما أخبره من أنه سُبْحَانَه فَوْقَ السماوات، فـقـال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غـافـر: ٣٦ ـ ٣٧]، فَمَنْ نفى العُلُوَّ من الجهمية فهو فِرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنَّه تَرَدَّدَ بَيْنَ موسى ﷺ وَبَيْنَ ربه لَيْلَةَ المِعراج بسببِ تخفيفِ الصَّلاةِ، فَيَصْعَدُ إلى رَبِّه، ثم يعود إلى موسى عِدَّةَ مرار[(٢)].

الثامن عشر: النُّصُوصُ الدَّالَّةُ على رؤيةِ أهل الجنة له تعالى مِنَ

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) في المساجد وموضع الصلاة فيها: باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، وأبو داود (٩٣٠) في الصلاة: باب تشميت العاطس في الصلاة، والنسائي ٣/ ١٤ ـ ١٩ في الصلاة: باب الكلام في الصلاة، وأحمد ٥/ ٤٤٧ و ٤٤٨، وابن أبي شيبة ١١/ ١٩ ـ ٢٠، والطيالسي (١١٠٥)، وابن أبي عاصم (٤٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٤٢٢، وفي «سننه» ٧/ ٣٨٧، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص٢١ و ٢٢، والطبراني في «الكبير» ١٩/ (٩٣٧) و (٩٣٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، أن النبي ﷺ قال للجارية: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

(٢) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ٢٧٥، وقد وقع في (أ) و (ج) و (د): عدة مراراً، والمثبت من (ب).

الكِتَابِ والسنة، وإخبار النبيِّ ﷺ أنهم يَرَوْنَهُ كَرُؤْيَةِ الشمس والقمر لَيْلَةَ البدرِ ليس دونَه سحاب، ولا يرونه إلا مِن فوقهم، كما قال ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ، إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُؤوسَهُمْ، فإذا الجَبَّار جَلَّ جَلالهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهم، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨] ثُمَّ يَتَوَارى عَنهم، وتَبْقَى رَحْمَتَهُ وَبَرَكَتُه عَلَيْهِمْ في دِيَارِهِمْ». رواه الإمام أحمد في «المسند»، وغيره، من حديث جابر رضي الله عنه[1].

ولا يَتِمُّ إنكارُ الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا طرَّد الجهميةُ النفيين، وصدَّق أهل السنة بالأمرين معاً، وأقرّوا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلوّ مذبذباً بينَ ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسِطَتْ أفرادُها لبلغتْ نحو ألفِ دليل، فعلى المتأوّل أن يُجيبَ عن ذلك كُلِّه! وهيهاتَ له بجواب صحيح عن بعضِ ذلك!

كلام السلف في إثبات صفة العلو

وكلامُ السلف في إثباتِ صفة العلو كثير جدّاً: فمنه ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»[2] بسنده إلى أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرِفُ ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وعرشُه فَوْقَ سبعِ سماواتٍ، قلتُ: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرشُ في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أنَّه في السَّماءِ، فمن أنكر أنه في السَّماء، فقد كفر. وزاد غَيْرُه:
لأنَّ الله في أعلى عليين، وهو يُدْعَى مِنْ أعلى، لا مِن أسفَل. انتهى. ١٦١

ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ أنكر ذلك ممن يَنْتَسِبُ إلى مذهبِ أبي حنيفة، فقد

---

(١) سنده ضعيف، لضعف أبي عاصم العباداني، وشيخه الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وليس هو في «مسند أحمد» وقد تقدم تخريجه ص١٧٧.

(٢) نقل الإمام الذهبي في «العلو» ص١٠٣ كلام أبي حنيفة، وعزاه إلى «الفاروق»، ونقله الشيخ علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص١٧١ عن الشارح.

انتسب إليه طوائفُ معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثيرٍ من اعتقاداته، وقد يُنْسَبُ إلى مالك والشافعي وأحمد من يُخالِفُهُم في بعض اعتقاداتهم. وقصةُ أبي يوسف في استتابته لبشرِ المريسي لما أنْكَرَ أن يَكُونَ الله فَوْقَ العَرْشِ مَشْهُورَةٌ. رواها عبدُ الرَّحمٰن بنُ أبي حاتِم وغيرُه.

ومن تأوّل «فوق»، بأنه خَيْرٌ مِن عباده وأفْضَلُ منهم، وأنه خَيْرٌ مِن العرش وأفْضَلُ منه، كما يقال: الأمِير فَوْقَ الوزير، والدِّينارُ فَوْقَ الدرهم، فذلك مما تَنفِرُ عنه العُقُولُ السليمةُ، وتَشْمَئِزُّ منه القُلُوبُ الصحيحةُ. فإنَّ قَوْلَ القائِلِ ابتداء: الله خَيْرٌ من عباده، وخَيْرٌ من عرشه؛ من جنس قوله: الثلج بارد، والنارُ حارة، والشمسُ أضوأ من السراج، والسماءُ أعلى من سقف الدار، والجبل أثقلُ من الحصى، ورسولُ الله أفضلُ من فلان اليهودي، والسماء فَوْقَ الأرض!! وليس في ذلك تَمْجِيدٌ، ولا تعظيم، ولا مدح، بل هو مِنْ أرذل الكلام، وأسمجِه، وأهْجَنِهِ! فكيف يَلِيقُ بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنسُ والجِنُّ على أن يأتوا بمثله، لما أتَوْا بمثله ولو كان بعضُهم لبعض ظهيراً!! بل في ذلك تنقُّصٌ، كما قيل في المثل السائر:

أَلَـمْ تَـرَ أنَّ الـسَّـيْـفَ يَـنْـقُـصُ قَـدْرُهُ ... إذَا قِيلَ إنَّ السَّيْفَ أمْضَى مِنَ العَصَا[1]

ولو قال قائل: الجَوْهَرُ فَوْقَ قِشْر البصل وقشرِ السمك! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فالتفاوتُ الذي بَيْنَ الخالِقِ والمخلوق أعْظَمُ وأعْظَمُ، بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مُبْطِلٍ، كما في قول يوسف الصديق ﷺ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]. ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣].

---

(١) أورده الثعالبي في «تتمة اليتيمة» ٥/ ٢٩٩ مع بيت قبله هو:

متى ما أقُلْ مولاي أفضلُ منهم ... أكُنْ للذي فضلتُهُ متنقِّصاً

ونسبهما لأبي درهم البندنيجي.

وإنما يَثْبُتُ هٰذا المعنى مِن الفوقية في ضمن ثُبُوت الفوقية المطلقة مِن كل وجه، فله سبحانه وتعالى فَوقيّةُ القهر، وفَوْقيّةُ القدر، وفَوْقِيَّةُ الذات، ومن أَثْبَتَ البَعْضَ، ونفى البَعْضَ، فقد تَنَقَّصَ.

وعُلُوُّه تعالى مطلق مِن كُلِّ الوجوه، فإن قالوا: بل علوُّ المكانة لا المكان؛ فالمكانة: تأنيثُ المكان، والمنزلةُ: تأنيث المنزل، فلفظ: «المكانة والمنزلة» يُسْتَعْمَلُ في المكاناتِ النفسانية والروحانية، كما يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ:
١٦٢ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلةٌ، ومَنْزِلَةُ فلانٍ في قلوبنا وفي نفوسنا أَعْظَمُ مِن منزلةِ فلان، كما جاء في الأثر[1]: «إذا أَحبَّ أَحَدُكُمْ أنْ يَعْرِفَ كَيْفَ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ الله، فَلْيَنْظُرْ كَيْفَ مَنْزِلَةُ الله في قَلْبِهِ، فإنَّ الله يُنَزِّلُ العبدَ مِنْ نفسه حيث أنزله العبدُ من قلبه». فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يَكُونُ في قلبه مِنْ معرفةِ الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عُرِفَ أن: «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرعٌ على المذكر في اللفظ والمعنى، وتَابعٌ له، فَعُلُوُّ المثل الذي يكون في الذِّهْنِ يتبع عُلُوَّ الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقّاً، وإلا كان باطلاً.

فإن قيل: المُرادُ عُلُوُّه في القُلُوب، وأنه أعلى في القُلوب مِن كُلِّ شيء.

وقيل: وكذلك هو، وهٰذا العُلُوُّ مطابق لِعُلُوِّه في نفسه على كُلِّ شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كُلِّ شيء، كان عُلُوُّه في القلوب غَيْرَ مطابقٍ، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

ثبوت علو الله سبحانه بالعقل من وجوه

وعُلُوُّه سبحانه وتعالى كما هو ثابتٌ بالسمع ثابِتٌ بالعقل والفِطرة، أما ثُبُوتُه بالعقل، فمن وجوه:

---

(١) أطلق المؤلف كلمة الأثر، على المأثور من كلام السلف، كما هو اصطلاح الفقهاء، فإن النص الذي أورده ليس بحديث.

أحَدُها: العِلْمُ البديهي القاطِعُ بأن كُلَّ مَوْجُودَيْنِ، إما أن يكون أحدُهما سارياً في الآخر، قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

والثاني: أنه لما خَلَقَ العالم، فإما أن يكونَ خلقه في ذاته، أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل، أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يَلْزَمُ أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. والثاني: يقتضي كون العالَم واقعاً خارجَ ذاته، فيكون منفصلاً فتعيَّنَتِ المباينةُ، لأن القولَ بأنه غَيْرُ متّصلٍ بالعالم، وغَيْرُ منفصل عنه غَيْرُ معقول.

الثالث: أن كَوْنَهُ تعالى لا دَاخِلَ العَالَم ولا خَارِجَه يقتضي نَفْيَ وجودِهِ بالكُلِّيَّةِ، لأنه غَيْرُ معقولٍ، فيكون موجوداً إما داخلَه وإما خارِجَه، والأولُ باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباينةُ.

وأما ثبوتُه بالفطرة، فإنَّ الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السَّليمَةِ يَرْفَعُونَ أَيْدِيهَم عند الدُّعاءِ، ويَقْصِدُونَ جِهَةَ العُلُوِّ بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى، وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشَّيْخَ أبا جعفر الهَمَذَاني حضر مجلسَ الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمامِ الحرمين، وهو يَتَكَلَّم في نفي صِفَةِ العُلُوِّ، ويقول: كان الله ولا عَرْشَ، وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أُسْتَاذُ عن هٰذه الضرورة التي نَجِدُها في قلوبنا؟ ١٦٣
فإنه ما قال عَارِفٌ قَطُّ: ياالله، إلاّ وَجَدَ في قلبه ضرورة تطلُبُ العُلُوَّ، لا يلتفت يَمْنَةً ولا يَسْرَةً، فكيف ندفع هٰذه الضرورةَ عن أنفسنا؟ قال: فَلَطَمَ أبو المعالي عن رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى! وقال: حيَّرني الهَمَذَاني[1]

---

(١) هو الشيخ الإمام الحافظ الرحال الزاهد أبو جعفر محمد بن أبي علي الحسن بن محمد بن عبد الله الهمذاني، ولد بعد الأربعين وأربع مئة، كان من أئمة أهل الأثر، ومن كبراء الصوفية، توفي سنة (٥٣١). مترجم في «السير» ٢٠/ رقم الترجمة (٦١). وانظر الخبر في «العلو» للذهبي ص١٨٨ ـ ١٨٩، و «طبقات السبكي» ٥/ ١٩٠.

حَيَّرني الهمذاني[1]! أراد الشيخ: أنَّ هٰذا أمر فطرَ الله عليه عبادَه من غير أن يَتَلَقَّوْه من المُعَلِّمِينَ، يجدون في قُلُوبِهِمْ طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله، ويطلبه في العلو[2].

وقد اعتُرِضَ على الدليلِ العقليّ بإنكار بداهته، لأنه أنكره جُمْهُورُ العقلاءِ، فلو كان بديهيّاً، لما كان مُخْتَلَفاً فيه بَيْنَ العقلاء، بل هو قضيةٌ وهميةٌ خيالية.

والجوابُ عن هذا الاعتراض مبسوطٌ في موضعه، ولكنه أُشيرَ إليه هنا إشارةً مختصرة، وهو أن يُقالُ: إنَّ العَقْلَ إن قَبِلَ قَولَكُم، فهو لِقولنا أقْبَلُ، وإن رَدَّ العَقْلُ قَوْلَنا، فهو لِقَوْلِكُمْ أَعْظَمُ رداً، فإن كان قولُنا باطلاً في العقل، فقولُكم أبْطَلُ، وإن كان قولُكم حقاً مقبولاً في العقل، فقولُنا أولى أن يَكُونَ مقبولاً في العقل، فإن دعوى الضرورةِ مشتركة.

فإنا نقول: نَعْلَمُ بالضَّرُورَةِ بُطْلانَ قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قُلْتُم: تلك الضرورةُ التي تحكم بِبُطلانِ قَوْلِنا هي مِنْ حُكْمِ الوَهْمِ لا مِن حُكْمِ العَقْلِ، قابلناكم بنظير قَولِكُمْ، وعَامَّةُ فِطَر النَّاس ـ ليسوا منكم ولا مِنّا ـ يُوافِقُونا على هذا، فإنْ كان حُكْمُ فِطَر بني آدم مقبولاً، ترجَّحنا عليكم، وإن كان مردوداً غَيْرَ مقبول، بَطَلَ قولُكم بالكلية، فإنَّكم[3] إنما بَنَيْتُمْ قَوْلَكُمْ على ما تدَّعُونَ أنه مقدِّماتٌ معلومةٌ بالفطرة الآدمية، وبَطَلَتْ عقلياتُنا أيضاً، وكان السَّمْعُ الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فَنَحْنُ مُخْتَصُّونَ بالسمع دُونَكُمْ، والعقلُ مشترك بيننا وبينكم.

فإن قُلْتُمْ: أكْثَرُ العقلاء يقولون بقولنا، قيل: لَيْسَ الأمْرُ كذلك، فإنَّ الذين يُصَرِّحُونَ بأن[4] صانِعَ العالَمِ ليس هو فَوْقَ العالم، وليس فَوْقَ العالَمِ

---

(١) في (أ): حيرني الهمذاني، مرة واحدة.

(٢) انظر «الفتاوى» ٤/ ٤٤ و ٦١.

(٣) تحرفت في (ب) إلى: «فإنا».

(٤) سقطت من (ب).

شيء موجود وأنه لا مُباينٌ لِلعَالَم ولا حالٌ في العالم[1]، طائفةٌ مِنَ النُّظَّارِ، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جَهْمُ بنُ صفوان وأتباعه.

خطأ من ظن أن السماء قبلة الدعاء

واعتُرِضَ على الدليل الفطريِّ: أن ذلك إنما كان لِكون السماء قبلةً للدعاء، كما أن الكعبة قبلةٌ للصلاة، ثم هو منقوضٌ بوضع الجبهةِ على الأرض مع أنه لَيْسَ في جهة الأرض، وأُجيبَ، عن هذا الاعتراضِ مِنْ وجوه[2]:

أحَدُهَا: أن قولَكُم: إنَّ السماء قِبْلَةُ الدُّعاء لم يَقُلْهُ أحَدٌ مِنْ سَلَفِ الأمة، ولا أنزل الله به مِنْ سلطان، وهٰذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يَجُوزُ أن يخفى على جميع سَلَفِ الأمة وعلمائها. ١٦٤

الثاني: أن قِبْلَةَ الدُّعاءِ هي قِبلة الصلاة، فإنه يُسْتَحَبُّ للداعي أن يستقبل القِبْلَةِ، وكان النبيُّ ﷺ يَسْتَقْبِلُ القبلةَ في دعائه في مواطنَ كثيرة[3]، فمن قال: إن للدعاء قِبْلَةً غَيْرَ قبلةِ الصلاة، أو إن له قِبْلَتَيْنِ: إحداهما الكعبةُ، والأخرى السماءُ، فقد ابتدعَ في الدين، وخَالَفَ جماعة المسلمين.

الثالث: أن القِبْلَةَ: هي ما يَسْتَقْبِلُه العابدُ بوجهه، كما تُسْتَقْبَلُ الكعبةُ في الصلاة والدعاء والذكر والذبح، وكما يُوجَّهُ المُحْتَضَرُ والمدفون، ولذلك سُمِّيت وِجْهَةً، والاستقبالُ خِلافُ الاستدبار، فالاستقبالُ بالوجه، والاستدبارُ بالدُّبرِ، فأما ما حاذاه الإنسانُ برأسه أو يديه أو جنبه، فهذا لا يُسَمَّى قبلةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، فلو كانت السماءُ قبلةَ الدُّعَاءِ، لكان المشروعُ أن يُوجِّهَ الداعي وَجْهَهُ إليها، وهذا لم يُشْرَعْ، والموضعُ الذي تُرْفَعُ اليدُ إليه لا يُسَمَّى

---

(١) في (ب): ولا حال للعالم.

(٢) في (ب): بوجوه.

(٣) أخرج البخاري (٣٩٦٠)، ومسلم (١٧٩٤) (١١٠) من حديث ابن مسعود قال: استقبل رسول الله ﷺ البيت، فدعا على ستة نفر من قريش، وفي الباب عن عمر عند مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١) و (٣١٧٢)، وأحمد ١/ ٣٠ و ٣٢، وعن عائشة عند أحمد ٦/ ١٣٣ و ١٨٠ و ٢٥٩. وعن الطفيل بن عمرو السدوسي عند أحمد ٢/ ٢٤٣.

قبلةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، ولأن القِبْلَةَ في الدعاء أمرٌ شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرُّسُلُ أن الداعي يستقبل السَّماء بوجهه، بل نهوا عن ذلك، ومعلومٌ أن التوجهَ بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجدُه الدَّاعي مِنْ نفسِهِ أمرٌ فِطْرِيّ، يَفْعَلُهُ المسلم والكَافِرُ، والعالِمُ والجاهلُ، وأكثرُ ما يَفْعَلُهُ المُضطرُّ والمستغيثُ بالله، كما فُطِرَ على أنه إذا مسَّهُ الضُّرُّ يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يَقْبَلُ النسخَ والتحويلَ، كما تحوَّلَت القبلة من الصخرة إلى الكعبة[1].

وأمرُ التوجُّهِ في الدعاء إلى الجهة العُلْوِيَّةِ مركوزٌ[2] في الفِطَرِ، والمُسْتَقْبِلُ للكعبة يعلم أنَّ الله تعالى ليس هُناك، بخلافِ الداعي، فإنَّه يتوجَّه إلى ربِّه وخالقه، ويرجو الرَّحْمَةَ أن تَنْزِلَ مِنْ عنده.

وأما النقضُ بوضع الجبهة، فما أَفْسَدَهُ مِنْ نَقْضٍ، فإن واضعَ الجبهة إنما قَصْدُهُ الخضوعُ لمن فوقه بالذلِّ له، لا بأن يَميلَ إليه إذْ هو تَحْتَهُ، هٰذا لا يَخْطُرُ في قلب ساجد، لكن يُحكى عن بشر المريسي أنه سُمِعَ وهو يقول في سجوده[3]: سبحانَ ربي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظَّالِمُون والجاحِدون علوّاً كبيراً. وإنَّ من أفضى به النَّفْيُ إلى هٰذه الحال لَحَرِيٌّ أن يَتَزَنْدَقَ، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيدٌ مِن مثله الصَّلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداءَ من مظانِّه، يُعَاقَبُ بالحِرْمَانِ، نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: «وقد أَعْجَزَ عن الإحاطَةِ خلقه» أي: لا يُحِيطُونَ به علماً ولا

---

(١) انظر حديث البراء في البخاري (٤٠) و (٣٩٩) و (٤٤٨٦) و (٤٤٩٢) و (٧٢٥٢)، والترمذي (٢٩٦٦)، وحديث ابن عمر في «الموطأ» ١/ ١٩٥، والبخاري (٤٠٣) و (٤٤٨٨) و (٤٤٩٠) و (٤٤٩١) و (٤٤٩٣) و (٤٤٩٤) و (٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦).

(٢) في (د): مركون.

(٣) في سجوده، سقطت من (ب).

رُؤيَةً، ولا غيرَ ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه مُحيطٌ بكُلِّ شيءٍ، ولا يُحِيطُ به شيء.

١٦٥ قوله: «وَنَقُولُ: إنَّ الله اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً، إيمَاناً وَتَصْدِيقاً وَتَسْلِيماً».

اتخذ الله إبراهيم خليلاً وكلم موسى تكليماً

ش: قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. الخُلَّة: كَمَالُ المحبةِ، وأنكرت الجَهْمِيَّةُ حقيقةَ المحبةِ من الجانبين، زعماً منهم أن المحبةَ لا تكونُ إلا لمناسبةٍ بَيْنَ المحبِّ والمحبوب، وأنه لا مناسبة بَيْنَ القديم والمُحْدَثِ تُوجِبُ المحبةَ! وكذلك أنكروا حقيقةَ التكليم، كما تَقَدَّمَ، وكان أوَّلَ مَن ابتدعَ هٰذا في الإسلام هو الجَعْدُ بن دِرهم[1]، في أوائلِ المئة الثانية، فَضَحَّى به خَالِدُ بنُ عَبْدِ الله القَسْري[2] أميرُ العِرَاقِ والمشرقِ بواسط، خطب الناسَ يَوْمَ الأضحى فقال: أيُّها النَّاسُ ضَحّوا، تَقَبَّلَ الله ضَحَايَاكُمْ، فإنّي[3] مُضَحٍّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهَم، إنّه زَعَمَ أنَّ الله لَمْ يَتَّخِذْ إبراهِيمَ خَلِيلاً، ولَمْ يُكَلِّمْ مُوسى تَكْلِيماً، ثُمَّ نَزَلَ فذبحه[4]. وكان ذٰلك بفتوى أهْلِ زمانه مِن عُلماء

---

(١) الجعد بن درهم، عداده في التابعين، مبتدع ضال، زَعَمَ أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر، والقصة مشهورة، وكان من أهل الشام، وهو مؤدب مروان الحمار، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، فنسب إليه، وهو شيخ جهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله تعالى في كل مكان بذاته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. «ميزان الاعتدال» ١/٣٩٩، و«البداية والنهاية» ١٠/١٩.

(٢) هو الأمير الكبير، أبو الهيثم خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري الدمشقي، أمير العراقين لهشام، المتوفى سنة ١٢٦هـ. قال الذهبي: كان جواداً ممدحاً معظماً، عالي الرتبة من نبلاء الرجال، لكن فيه نصب، وقال ابن معين: رجل سوء يقع في علي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٥/٤٢٥ ـ ٤٣٢.

(٣) في (ب): فإنه، وليس بشيء.

(٤) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ص٦٩، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص١١٣، واللالكائي في «شرح السنة» ٢/٣١٩ من طريق القاسم بن محمد، عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جده...، =

التابعين رضي الله عنهم، فجزاه الله عن الدين وأهلِه خيراً.

وأخذ هٰذا المَذْهَبَ عن الجعد الجَهْمُ بن صَفْوَانَ، فأظهره، وناظر عليه، وإليه أُضيفَ قولُ: «الجهمية». فقتله سلمُ[1] بنُ أحوز أميرُ خراسان بها[2]، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلةِ أتباع عمرو بنِ عُبيد، وظهر قولُهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتُحِنَ أئمة الإسلام، ودَعَوْهم إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأصْلُ هٰذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم يُنكِرُونَ أن يكون إبراهيمُ خليلاً وموسى[3] كليماً، لأن الخُلَّة هي كَمَالُ المحبة المستغرِقة للمحب، كما قيل:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ... وَلِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلاً[4]

محبة الله وخلته كما يليق به سبحانه

ولكن محبة الله وخلته، كما يَليقُ به تعالى، كسائرِ صفاته، ويشهدُ لما دلَّت عليه الآيةُ الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخُذري، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الأرْضِ خَلِيلاً، لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، ولَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الله»[5]، يعني نفسه.

وفي رواية: «إنِّي أبرأ إلى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ

= وعبد الرحمن وأبوه لا يعرفان. وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» من طريق عيسى بن أبي عمران الرملي، حدثنا أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى، قال: خطبنا خالد القسري فذكره...، وعيسى بن أبي عمران كتب عنه ابن أبي حاتم بالرملة، فنظر أبوه في حديثه، فقال: يدل حديثه أنه غير صدوق، فترك الرواية عنه. «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٨٤، وأيوب بن سويد ضعفه أحمد، والبخاري، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم.

(١) تحرف في الأصول إلى: «مسلم». وكذا في المطبوع من «تاريخ الطبري» ٧/ ٣٣٠ وما بعدها حوادث سنة ١٢٨هـ.

(٢) سنة (١٢٨هـ) مع الحارث بن سريج، وترجمة جهم موجودة في «السير» ٦/ ٢٦.

(٣) في (أ) و (ب): أو.

(٤) انظر «روضة المحبين» ص٤٧ ـ ٤٩ لابن القيم.

(٥) تقدم تخريجه ص١٦٤ تعليق رقم (٣).

أهلِ الأرضِ خَلِيلاً لاتَّخذْتُ أبَا بَكْرٍ خَلِيلاً»[1].

وفي رواية: «إنَّ الله اتَّخذَني خَليلاً كَمَا اتَّخذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً»[2].

فبيَّن ﷺ أنه لا يَصْلُحُ له أن يتَّخِذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك، لكان أحقَّ النَّاسِ به أبو بكر الصديق، مع أنه ﷺ قد وصف نَفْسَهُ بأنّه يُحِبُّ أشخاصاً، كقوله لمعاذ[3]: «والله إنِّي لأحِبُّك»[4]. وكذلك قولُه للأنصارِ، وكان زَيْدُ بْنُ حارثة حِبَّ رَسُولِ الله ﷺ، وابنُه أُسَامَةُ حِبُّه، وأمثال ذلك، وقال له عمرو بنُ العاص: أيُّ النَّاسِ أحَبُّ إلَيْكَ؟ قال: «عَائِشَةُ»،
١٦٦ قال: فَمِنَ الرجالِ؟ قال: «أبُوها»[5].

الخلة أخص من المحبة

فَعُلِمَ أن الخُلَّةَ أخصُّ من مطلق المحبة، والمحبوبُ بها لِكمالها يكون محبوباً لذاته، لا لشيءٍ آخر، إذِ المَحْبُوبُ لغيره هو مؤخَّرٌ في الحُبِّ عن ذلك الغيرِ، ومن كمالها لا تَقْبَلُ الشَّرِكَة [ولا] المزاحمةَ، لتخلُّلِهَا المحب، ففيها كَمَالُ التوحيد وكَمَالُ الحب، ولذلك لما اتخذ الله إبْرَاهِيمَ خليلاً، وكان إبْرَاهِيمُ قد سأل ربَّه أن يَهَبَ له ولداً صالحاً، فَوَهَبَ له إسماعيلَ، فأخذ هٰذا الوَلَدُ شُعْبَةً مِنْ قلبه، فغار الخَلِيلُ على قَلْبِ خليلِه أن يَكُونَ فيه

---

(١) تقدم تخريجه ص١٦٥ تعليق (١).

(٢) تقدم تخريجه ص١٦٤ تعليق (٢).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، وأحمد ٥/ ٢٤٥ و ٢٤٧، والنسائي في «سننه» ٣/ ٥٣، وفي «اليوم والليلة» (١٠٩)، وابن السني (١٩٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٢٤١ و ٥/ ١٣٠، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (١١٠) من حديث معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ أخذ بيده، وقال: «يا معاذ والله إني لأحبك» فقال: «أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» وإسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة (٧٥١)، وابن حبان (٢٣٤٥)، والحاكم ١/ ٢٧٣، ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) و (٤٣٥٨)، ومسلم (٢٣٨٤)، والترمذي (٣٨٨٥)، وأحمد في «المسند» ٤/ ٢٠٣، وفي «الفضائل» (٢١٤) و (١٢١٨)، (١٦٣٧)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/ ١٥٤، والحاكم ٤/ ١٢، والبغوي (٣٨٦٩).

مكانٌ لغيره، فامتحنه بذبحه، ليظهر سِرّ الخُلَّة في تقديمه محبةَ خليله على محبة ولده، فلما استسلمَ لأمرِ ربِّه، وعزم على فِعله، وظَهَرَ[1] سلطانُ الخُلة في الإقدام على ذَبْحِ الولد إيثاراً لمحبة[2] خليله على محبته، نَسَخَ الله ذلك عنه، وفَدَاهُ بالذِّبْحِ العظيم، لأنَّ المصلحةَ في الذبح كانت ناشئة مِن العزم، وتوطينِ النفس على ما أُمِر، فلما حَصَلَتْ هٰذه المصلحة، عاد الذبحُ نفسه مفسدةً، فَنُسِخَ في حَقِّهِ، وصارت الذبائحُ والقرابينُ مِن الهدايا والضحايا سنة في أتباعه إلى يوم القيامة.

وكما أنّ منزلة الخُلَّةِ الثابتة لإبراهيمَ صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبيُّنا ﷺ كما تَقَدَّمَ، كذلك منزلةُ التكليمِ الثابتة لموسى صلواتُ الله عليه، قد شاركه فيها نبيُّنا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

الجواب عما في الصلاة الإبراهيمية من إشكال متوهم

وهنا سؤالٌ مشهور، وهو: أن النبيَّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له مِن الصلاة مِثْلَ ما لإبراهيمَ، مع أن المُشَبَّه به أَصْلُه أن يَكُونَ فَوْقَ المشبَّه؟ وكيف الجمعُ بَيْنَ هٰذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العُلَماءُ بأجوبةٍ عديدةٍ، يَضِيقُ هٰذا المَكَانُ عن بسطها[3].

وأحسنُها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبِيَاءُ الذين ليس في آل محمد مِثْلُهُمْ، فإذا طَلَبَ للنبيِّ ﷺ ولآله مِن الصلاة مِثْلَ ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبِيَاءُ، حَصَلَ لآلِ محمد ما يليقُ بهم، فإنَّهم لا يبلغون مَرَاتِبَ الأنبياء، وتبقى الزِّيَادَةُ التي للأنبياء، وفيهم إبراهيمُ لمحمد صلى الله عليهما وسلم، فَيَحْصَلُ له مِن المزِيَّةِ ما لم يَحْصَلْ لغيره.

وأحسنُ مِن هٰذا: أن النبيَّ محمداً ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضلُ

---

(١) في (ب): فظهر.

(٢) في (ب): المحبة.

(٣) لقد بسطها الشيخ العلامة ابن القيم، ووفى الموضوع حقه في كتابه «جلاء الأفهام» ص٢١٩ و ٢٣٢.

آل إبراهيم، فيكونُ قولُنا: «كما صَلَّيْتَ على آل[1] إبراهيم» متناولاً للصلاة عليه وعلى سائِرِ النبيين من ذُرِّيَّة إبراهيم، بل هو متناول إبْرَاهِيمَ أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، فإبراهيمُ وعِمرانُ دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. فإنَّ لُوطاً داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فإن فرعون داخل في آل فرعون. ولهٰذا ـ والله أعلم ـ أكثرُ روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها: كما صَلَّيْتَ على آل إبراهيم، وفي كثيرٍ منها: كما صَلَّيْتَ على إبراهيم ولم يَرِدْ: كما صليتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إلا في قليل من الروايات[2] وما ذلك ـ والله أعلم ـ إلاَّ لأنَّ في قوله: كما صليتَ على إبراهيم، يَدْخُلُ آلُه تبعاً، وفي قوله: كما صَلَّيْتَ على آلِ إبراهيم، وهو داخِلٌ في آل إبراهيم.

وكذلك لما جَاءَ أبو أوفى رضي الله عنه بِصَدَقَتِهِ إلى النبي ﷺ، دعا له النبيُّ ﷺ وقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»[3] فعلى رواية مَنْ روى: «كما صَلَّيْتَ على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر[4].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) لقد ورد الجمع بينهما في حديث أبي سعيد الخدري كما في «صحيح البخاري» (٤٧٩٨) و (٦٣٥٨)، وفي حديث كعب بن عجرة عند أحمد ٤/ ٢٤٤، والبيهقي ٢/ ١٤٧ و ١٤٨، وفي حديث طلحة بن عبيد الله عند النسائي ٣/ ٤٨، وفي حديث أبي مسعود الأنصاري عند الدارقطني ١/ ٣٥٥.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٧) و (٤١٦٦) و (٦٣٣٢) و (٦٣٥٩)، و مسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وأخرجه أيضاً أبو داود (١٥٩٠)، والنسائي ٥/ ٣١، وابن ماجه (١٧٩٦)، والطيالسي (٨١٩)، وابن خزيمة (٢٣٤٥)، وأحمد ٤/ ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٨٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ١٦٢، والبغوي (١٥٦٦)، والبيهقي في «سننه» ٢/ ١٥٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/ ٩٦.

(٤) من قوله: «بل هو متناول إبراهيم» إلى هنا سقط من (ج) وفي (أ) ذكر في الهامش=

ما خص الله به بيت إبراهيم من الخصائص

ولما كان بيتُ إبراهيمَ عليه السلام أشرَفَ بيوتِ العالَمِ على الإطلاق، خصَّهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه[1] النُّبُوَّةَ والكِتَابَ، فلم يأت بَعْدَ إبراهيم نبيٌّ إلا مِنْ أهل بيته.

١٦٧ ومنها: أنَّه سبحانه جعلهم أئِمَّةً يَهْدُونَ بأمره إلى يَوْمِ القيامة، فكُلُّ من دخل الجنة مِنْ أولياءِ الله بعدَهم، فإنما دَخَلَ مِنْ طَريقهم وبدعوتهم.

منها: أنَّهُ سبحانه اتَّخَذَ مِنهم الخَلِيلَيْنِ، كما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ومنها: أنه جعل صَاحِبَ هذا البيت إماماً للناس، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2] [البقرة: ١٢٤].

ومنها: أنَّهُ أجرى على يَدَيْهِ بناء بيته الذي جَعَلَه قياماً للناس، وَمَثابةً للناسِ وأمناً، وجَعَلَهُ قِبلةً لهم[3] وحجاً، فكَانَ ظُهُورُ هذا البيت من أهل البيت الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عِبَادَه أن يُصَلُّوا على أهلِ هٰذا البيتِ، إلى غير ذلك مِن الخصائص.

قوله: «ونُؤمِنُ بالمَلائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، والكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أنهم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ».

= قوله: تقرأ الورقة من عند التخريجة، ولكن لم تصور لنا الورقة المذكورة.

(١) في (ب): فيهم.

(٢) قال ابن كثير في تفسير الآية ١/ ٢٤٠: لما جعل الله إبراهيم إماماً، سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمة، فلا يقتدى بهم، والدليل على أنه أجيب إلى طَلِبَتِه قول الله تعالى في سورة العنكبوت: **﴿وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب﴾** فكل نبي أرسله الله، وكل كتاب أنزله الله بعد إبراهيم، ففي ذريته صلوات الله وسلامه عليه.

(٣) في (ب): للناس.

ش: هٰذه الأمورُ مِنْ أركانِ الإيمان، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآيات، وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧].

وجوب الإيمان بالملائكة والكتب المنزلة والمرسلين

فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمانَ هو الإيمانُ بهٰذه الجُملَةِ، وسَمَّى مَنْ آمَنَ بهٰذه الجملةِ مؤمنين، كما جعل الكافرين مَنْ كفر بهٰذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. وقال ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «أنْ تُؤْمِنَ بالله ومَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْره وشَرِّهِ»[1].

فهٰذه الأصولُ التي اتفقت عليها الأنبياءُ والرُّسُلُ صلواتُ الله عليهم وسلامُه، ولم يُؤْمِنْ بها حَقِيقَةَ الإيمانِ إلاَّ أَتْبَاعُ الرسل.

إنكار الفلاسفة لحقيقة الإيمان بالله وكتبه ورسله

وأما أعداؤُهم وَمَنْ سلك سَبِيلَهُمْ مِن الفلاسفة وأهْلِ البِدَعِ، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارِهَا، وأعْظَمُ النَّاسِ لها إنكاراً الفلاسِفَةُ المسمَّوْنَ عند مَنْ يُعَظِّمُهُمْ بالحُكَمَاء، فإن مَنْ عَلِمَ حَقِيقَةَ قولِهم، عَلِمَ أنهم لم يُؤْمِنُوا بالله ولا رُسُلِهِ ولا كُتبِهِ ولا ملائكته ولا باليوم الآخِرِ، فإنَّ مذهبهم أن الله سبحانه وجودٌ مُجرَّدٌ لا مَاهِيَةَ ولا حقيقة، فلا يَعْلَمُ الجُزئياتِ بأعيانها، وكُلُّ موجودٍ في الخارج، فهو جزئي، ولا يَفْعَلُ عندهم بقُدرته ومشيئته، وإنما العالَمُ عندهم لازِمٌ له أزلاً وأبداً، وإن سَمَّوْه مفعولاً له، ١٦٨ فمُصَانَعَةً ومصالَحَةً للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعولٍ، ولا مخلوق، ولا مقدورٍ عليه، ويَنفون عنه سَمْعَهُ وبَصَرَهُ وسائر صفاتِه! فهٰذا إيمانُهم بالله.

---

(١) تقدم تخريجه ص٣٥٦ تعليق (١).

وأما كُتُبُه[1]، عندهم، فإنَّهم لا يَصِفُونَهُ بالكلامِ، فلا تكلَّمَ[2] ولا يتكلَّم، ولا قال ولا يقولُ، والقرآنُ عندهم فَيْضٌ فاضَ مِن العقل الفعَّالِ على قلب بشرٍ زاكي النفسِ طاهر، متميِّزٍ عن النوعِ الإنساني بثلاثِ خصائص: قوةِ الإدراكِ وسُرعته، لينالَ العلمَ أعظمَ مما ينالُه غيره! وقوةِ النَّفْسِ، ليؤثِّر بها في هيولى[3] العالم بقلب صورة إلى صورة، وقوةِ التخييل، ليخيِّل بها القوى العقلية في أشكالٍ محسوسةٍ، وهي الملائكةُ عندهم! وليس في الخارج ذَاتٌ منفصلة تَصْعَدُ وتَنْزِلُ، وتَذْهَبُ وَتَجِيءُ، وترى وتُخاطِبُ الرسولَ، وإنما ذلك عندهم أمُورٌ ذِهنية لا وُجودَ لها في الأعيان.

وأما اليومُ الآخِرُ، فَهُمْ أشدُّ الناس تكذيباً به وإنكاراً له، وعندهم أن هذا العَالَمَ لا يَخْرَبُ، ولا تَنشَقُّ السَّماواتُ ولا تَنفَطِرُ، ولا تَنْكَدِرُ النُّجومُ، ولا تُكوَّرُ الشمس والقَمَرُ، ولا يَقُومُ الناسُ مِن قبورهم، ويُبْعَثُونَ إلى جنةٍ ونار! كُلُّ هٰذا عندهم أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيمِ العوام، لا حقيقةَ لها في الخارج، كما يَفْهَمُ منها أتْبَاعُ الرُّسُلِ. فهٰذا إيمان هذه الطائفة ـ الذليلةِ الحقيرة ـ بالله وملائكته وكتبه ورُسُلِه واليومِ الآخر. وهٰذه هي أصولُ الدين الخمسة.

أصول المعتزلة الخمسة

وقد أبدلتها المعتزِلَةُ بأُصُولِهم الخَمْسَةِ التي هَدَمُوا بها كَثِيراً مِنَ الدين، فإنهم بَنَوْا أصْلَ دينهم على الجِسْمِ والعَرَضِ الذي هُوَ المَوْصُوفُ والصفة عندهم، واحتجُّوا بالصفات التي هي الأعْرَاضُ على حُدُوثِ المَوْصُوفِ الذي هو الجِسْمُ، وتكلَّموا في التوحيدِ على هٰذا الأصلِ، فَنَفَوْا عن الله كُلَّ صِفَةٍ، تشبيهاً بالصِّفاتِ الموجودةِ في الموصوفات التي هي الأجْسَامُ، ثم تكلَّموا بَعْدَ ذلك في أفعالِه التي هي القَدَر، وسَمَّوا ذلك «العَدْلَ»، ثم تكلموا في النبوة

---

(١) في (ب): كتبهم، وهو خطأ.

(٢) في (ب) و (ج) و (د): «يكلم» بالياء.

(٣) الهيولي: مادة الشيء التي يصنع منها، كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار، والقطن للملابس القطنية.

والشرائع، والأمرِ والنهي، والوعدِ والوعيدِ، وهي مَسَائِلُ الأسماءِ والأحكامِ، التي هي المَنزِلةُ بَيْنَ المنزلتين، ومسألة إنفاذِ الوعيد، ثم تكلَّموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمْرُ بالمعروف، والنهي عن المنكر، وضَمَّنُوه جَوَازَ الخروجِ على الأئمة بالقتال. فهذه أصولُهُم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصولِ الدين الخمسة التي بُعِثَ بها الرسولُ.

والرافضة المتأخِّرونَ، جعلوا الأصولَ أربعة: التوحيدَ والعدلَ والنبوةَ، والإمامةَ.

أصـول أهـل السنة تابعة لما جاء به الرسول

وأصولُ أهلِ السنة تابعةٌ لما جاء به الرسولُ.

وأصلُ الدين: الإيمانُ بما جاء به الرسولُ، كما تقدَّم بيانُ ذلك، ولهذا كانَتِ الآيتانِ من آخِرِ سورة البقرة ـ لما تضمنتا هذا الأصل ـ لهما شأنٌ عظيم ١٦٩
ليس لِغيرهما، ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود عُقبةَ بنِ عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ قَرَأَ الآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ[1] كَفَتَاهُ»[2].

---

(١) «في ليلة» سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٠٨) و (٥٠٠٨) و (٥٠٠٩) و (٥٠٤٠) و (٥٠٥١)، ومسلم (٨٠٨)، وأبو داود (١٣٩٧)، والترمذي (٢٨٨١)، وابن ماجه (١٣٦٩)، وعبد الرزاق (٦٠٢٠)، والدارمي ٢/ ٤٥٠، والحميدي (٤٥٢)، والطيالسي (٦١٤)، وأحمد ٤/١١٨ و ١٢١، ١٢٢، والنسائي في «الكبرى» كما في التحفة» ٧/٣٣٦، والبغوي (١١٩٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٣٢٠، والخطيب في «تاريخه» ٤/ ٢٤١، والطبراني في «الكبير» ١٧/(٥٤١) و (٥٤٢) و (٥٥٤) و (٥٩٩). وقوله: كفتاه، أي: أجزأتا عنه من قيام الليل، أو عن قراءة القرآن مطلقاً، أو من الشيطان وشره، أو دفعتا عنه شر الإنس والجن، وروى أحمد ٤/ ١١٨ من طريق يحيى بن آدم، عن شريك، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن علقمة، عن أبي مسعود البدري رفعه: «من قرأ الآيتين من آخر البقرة، أجزأت عنه قيام ليلة»، وفي الترمذي (٢٨٨٢)، و «المستدرك» ٢/ ٢٦٠ وصححه عن النعمان بن بشير رفعه: «إن الله كتب كتاباً وأنزل فيه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا تقرآان في دار فيقربها الشيطان ثلاث ليالٍ». قال الحافظ في «الفتح» ٩/ ٥٦: وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنتاه من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله، وابتهالهم، ورجوعهم إليه. وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم.

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «بَيْنَا[1] جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضاً مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هٰذا بَابٌ مِنَ السَّماءِ فُتِحَ اليَوْمَ، لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إلاَّ اليَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هٰذا مَلَكٌ نَزَلَ إلى الأرْضِ، لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إلا اليَوْمَ، فَسَلَّم، وقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُما، لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ البَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا[2] إلا أُوتِيتَهُ»[3].

وقال أبو طالب المكي[4]: أَرْكَانُ الإيمانِ سَبْعَةٌ، يعني هٰذه الخمسة، والإيمان بالقدر، والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلةُ عليه ثابتة محكمةٌ قطعية، وقد تَقَدَّم الإشارةُ إلى دليلِ التوحيد والرسالة.

أصناف الملائكة وتنوع أعمالهم التي كلفوا بها

وأما الملائكة، فهم الموكَّلُون بالسماوات والأرض، فكُلُّ حركة في العالم، فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا ۝٥﴾ [النازعات: ٥]. ﴿فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ٤]. وهُم الملائكةُ عندَ أهلِ الإيمانِ وأتباعِ الرسل، وأما المُكَذِّبُونَ بالرسل المنكِرُون للصانع، فيقولونَ: هي النجومُ.

(١) في (ب): بينما، وهي في صحيح مسلم كذلك.
(٢) في الأصول: منها، والمثبت من صحيح مسلم.
(٣) أخرجه مسلم (٨٠٦) في صلاة المسافرين: باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، والنسائي ١٣٨/٢ في افتتاح الصلاة: باب فضل فاتحة الكتاب، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٢٢/٤، والبغوي (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٥).
(٤) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي الزاهد الواعظ صاحب «قوت القلوب» في التصوف والرقائق، وقد اعتمده الإمام الغزالي في «الإحياء»، من أهل الجبل نشأ واشتهر بمكة، ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم، فانتمى إلى مقالته، وقدم بغداد، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه، وحفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق، فبدعه الناس وهجروه، وامتنع عن الوعظ، وتوفي ببغداد سنة (٣٨٦هـ). «تاريخ بغداد» ٨٩/٣، و «الميزان» ٦٥٥/٣، و «وفيات الأعيان» ٣٠٣/٤، و «لسان الميزان» ٣٠٠/٥.

وقد دلَّ الكتابُ والسنة على أصناف الملائكة، وأنها مُوَكَّلَةٌ بأصنافِ المخلوقات، وأنه سبحانه وَكَّل بالجبالِ ملائكة، ووكَّلَ بالسحاب والمطرِ ملائكةً، ووكَّلَ بالرَّحِمِ ملائكة تُدَبِّرُ أمرَ النطفة حتى يَتِمَّ خلقُها، ثم وكَّل بالعبدِ ملائكةً لِحفظ ما يَعْمَلُهُ وإحصائه وكتابته، ووكَّلَ بالموت ملائكةً، ووكل بالسُّؤال في القبرِ ملائكةً، ووكَّل بالأفلاكِ ملائكة يُحركونها، ووكَّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكَّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعِمارتها ملائكة، ووكَّلَ بالجنة وعِمارتها وغِراسها وَعَمَلِ آلاتها ملائكة.

فالملائكةُ أعْظَمُ جنودِ الله، ومِنهُمْ: المُرْسَلات عُرفاً، والنَّاشِرَاتُ نَشْراً، والفارقات فَرْقاً والمُلْقِيَاتُ ذِكراً[1].

---

(١) في تفسير ابن كثير ٨/ ٣٢٠ ـ ٣٢١: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا زكريا بن سهل المروزي، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: **﴿والمرسلات عرفا﴾** قال: الملائكة. قال: ورُوي عن مسروق، وأبي الضحى، ومجاهد ـ في إحدى الروايات ـ والسدّي، والربيع بن أنس، مثل ذلك. ورُوي عن أبي صالح أنه قال: هي الرسل. وفي رواية عنه: هي الملائكة، وهكذا قال أبو صالح في **﴿العاصفات﴾** و **﴿الناشرات﴾** و **﴿الملقيات﴾**: إنها الملائكة.

قال الثوري، عن سلمة بن كُهَيل، عن مسلم البطين، عن أبي العُبَيدِين قال: سألت ابن مسعود عن **﴿المرسلات عرفاً﴾**، قال: الريح. وكذا قال في **﴿العاصفات عصفا، والناشرات نشراً﴾**: إنها الريح، وكذا قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وأبو صالح ـ في رواية عنه ـ وتوقف ابن جرير في **﴿المرسلات عرفاً﴾**؛ هل هي الملائكة أرسلت بالعُرْف، أو كعُرْف الفرس يتبع بعضهم بعضاً؟ أو: هي الريح إذا هبت شيئاً فشيئاً؟ وقطع بأن العاصفات عصفاً هي الرياح كما قله ابن مسعود ومن تابعه. وممن قال ذلك في العاصفات أيضاً: علي بن أبي طالب، والسدي. وتوقف في **﴿الناشرات نشراً﴾** هل هي الملائكة أو الريح؟ كما تقدم. وعن أبي صالح: أن **﴿الناشرات نشراً﴾**: المطر.

والأظهر أن «المرسلات» هي الرياح، كما قال تعالى **﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾**، **وقال تعالى**: **﴿وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته﴾**. وهكذا العاصفات هي: الرياح، يقال: عصفت الريح إذا هبَّت بتصويت، وكذا الناشرات هي: الرياح التي تنشر السحاب في آفاق السماء، كما يشاء الرب عز وجل.

وقوله: **﴿فالفارقات فرقاً. فالملقيات ذكراً. عذراً أو نذراً﴾**، يعني: الملائكة. قاله=

وَمِنْهُمْ: النازِعَات غَرْقاً، والنَّاشِطَات نَشطاً، والسَّابِحَات سَبْحاً، فالسَّابِقَات سَبْقاً.

ومنهم: الصَّافَات صَفّاً، فالزَّاجِرَات زَجْراً، فَالتَّالِيَات ذِكْراً. ومعنى جمع التأنيث في ذلك كُلِّه: الفِرَقُ والطوائف والجماعات، التي مفردها «فرقة» و«طائفة» و«جماعة».

ومنهم مَلائِكَةُ الرحمة، وملائكةُ العذاب، وملائكةٌ قد وُكِّلُوا بِحَمْلِ العرش، وملائكة قد وكِّلُوا بِعمَارةِ السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يُحصيها إلا الله تعالى.

الملك رسول منفذ لأمر مرسله

ولفظ «الملَك» يُشعِرُ بأنه رسول مُنفِّذٌ لأمر مرسِله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمرُ كُلُّه لله الواحد القهار، وهم يُنفِّذُون أمرَه: ﴿لَا
170 يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ۝٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ۝٢٨﴾ [الأنبياء: ٢٧ ـ ٢٨] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ۩ ۝٥٠﴾ [النحل: ٥٠].

فَهُمْ عِبَاد له مُكْرَمُونَ، منهم الصَّافُّون، ومنهم المُسبِّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم[1]، لا يتخطَّاه، وهو على عَمَلٍ قد أُمِرَ به، لا يُقصِّر عنه، ولا يتعدَّاه، وأعلاهُم الذين عنده: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا

= ابن مسعود، وابن عباس، ومسروق، ومجاهد، وقتادة، والربيع بن أنس، والسدّي، والثوري. ولا خلاف ها هنا فإنها تنزل بأمر الله على الرسل، تفرق بين الحق والباطل، الهدى والغي، والحلال والحرام، وتلقي إلى الرسل وحياً فيه إعذار إلى الخلق، وإنذار لهم عقاب الله إن خالفوا أمره.

(١) اقتباس من قوله تعالى: **﴿وما منا إلا له مقام معلوم وإنا لنحن الصّافون وإنا لنحن المسبّحون﴾** والمعنى: ما من ملك إلا له موضع من السماء مخصوص يعبد الله فيه، والصافون: الذين يقفون صفوفاً في الطاعة، وأخرج مسلم في «صحيحه» (٥٢٢) من حديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء».

يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾[1] يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ١٩ ـ ٢٠].

ورؤساؤهم الأمْلاكُ الثلاثة[2]: جِبريل ومِيكائِيلُ وإسرافيلُ، الموكَّلون بالحياة، فجبريل موكَّل بالوحي الذي هو حياةُ القلوب والأرواح، وميكائيل موكَّل بالقَطْرِ الذي به حياةُ الأرضِ والنباتِ والحَيَوانِ، وإسرافِيلُ مُوَكَّلٌ بالنفخ في الصُّورِ الذي به حياةُ الخلق بعد مماتهم.

فَهُمْ رُسُلُ الله في خلقه وأمره، وسُفراؤه بينَه وبَيْنَ عبادِه، ينزِلُون بالأمرِ مِنْ عنده في أقطارِ العالم، ويَصْعَدُونَ إليه بالأمر، قد «أطَّتِ[3] السماواتُ بهم، وحُقَّ لها أن تَئِطَّ، ما فيها موضعُ أربعِ أصابعِ إلا وَمَلَكٌ قائم أو راكع أو ساجد لله»[4]، ويدخُلُ البيتَ المعمورَ مِنهم كُلَّ يوم سبعون ألفاً لا يَعودُونَ إليه آخرَ ما عليهم[5].

آيات كثيرة وردت في ذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم

والقرآن مملوءٌ بذكرِ الملائكة وأصنافِهم ومراتبهم، فتارةً يَقرِنُ الله تعالى

---

(١) في معناه ثلاثة أقوال، أحدها: لا يرجعون. رواه ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، والثاني: لا ينقطعون. قاله مجاهد، وقال ابن قتيبة: لا يعيون، والحَسِيرُ: المنقطع الواقف إعياء وكلالاً. والثالث: لا يملون، قاله ابو زيد. «زاد المسير» ٥/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٢) في هامش (أ) و (د): ومنهم الرؤساء الأملاك. نسخة.

(٣) في «النهاية»: الأطيط: صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحنينها، أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد ٥/ ١٧٣ من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أطَّت وحقَّ لها أن تئط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله...» وحسنه الترمذي مع أن إبراهيم بن المهاجر لين الحديث، لكن يشهد له حديث حكيم بن حزام عند الطحاوي في «المشكل» ٢/ ٤٣، والطبراني في «الكبير» (٣١٢٢)، وسنده قوي، وآخر من حديث أنس بن مالك عند أبي نعيم في «الحلية» ٦/ ٢٦٩، وسنده ضعيف، فيتقوى الحديث بهذين الشاهدين ويصح.

(٥) قطعة من حديث الإسراء المطول المخرج في «الصحيحين» وفيه: أن رسول الله ﷺ قال بعد مجاوزته إلى السماء السابعة: «ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله في كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم».

اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويُضيفهم إليه في مواضع التشريف.

وتارةً يذكر حَفَّهم بالعرش، وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب[1].

وتارةً يصفهم[2] بالإكرام والكرم، والتقريب والعُلُوِّ، والطهارةِ والقوةِ والإخلاص، قال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ١١]. ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٦]. ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المطففين: ٢١]. ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]. وكذلك الأحاديث النبوية طافحةٌ بذكرهم، فلهذا كان الإيمانُ بالملائكة أحَدَ الأصول الخمسة التي هي أركانُ الإيمان.

١٧١ مذاهب الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر

وقد تكلم الناسُ في المفاضلة بينَ الملائكة[3] وصالحي البشر، ويُنسَبُ إلى أهل السنة تَفْضِيلُ صالحي البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تَفْضِيلُ الملائكة.

وأتْباعُ الأشعريِّ على قولين: منهم من يُفضِّل الأنبياءَ والأولياءَ، ومنهم من يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحُكِيَ عن بعضهم مَيْلُهُم إلى تفضيلِ الملائكة، وحُكِيَ ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبَعْضِ الصوفية.

---

(١) كذا في الأصول، وفي «طبعة المكتب الإسلامي»: «ومراتبهم من الدنو»، ولها وجه.
(٢) تحرفت في الأصول إلى: «يضيفهم».
(٣) انظر بسط المسألة في «الفتاوى» ٤/ ٣٥٠ ـ ٣٩٢ لشيخ الإسلام.

وقَالَتِ الشيعة: إنَّ جَمِيعَ الأئمة أَفْضَلُ من جميع الملائكة، ومِن الناسِ مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً آخر، ولم يَقُلْ أحَدٌ ممن له قَوْلٌ يُؤْثَرُ: إن الملائكة أفضلُ مِن بَعْضِ الأنبياءِ دونَ بعض. وكُنْتُ ترددتُ في الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قَرِيبٌ مما لا يعني، و«مِنْ حُسْنِ إسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيه»[1].

والشيخ رحمه الله لم يتعرض إلى هذه[2] المسألة بنفيٍ ولا إثْبَاتٍ، ولعله يَكُونُ قد ترك الكلام فيها قصداً، فإنَّ الإمامَ أبا حنيفة رحمه الله وَقَفَ في الجوابِ عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»[3]، فإنه ذكر مسائلَ لم يَقْطَعْ أبو حنيفة فيها بِجَوابٍ، وعدَّ منها: التَّفْضِيلَ بَيْنَ الملائكة والأنبياء[4].

فإنَّ الوَاجِبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين، وَلَيْسَ علينا أن نَعْتَقِدَ أيَّ الفريقين أفْضَلُ، فإنَّ هذا لو كان من الواجبات[5]، لَبين لنا نَصاً، وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وفي «الصحيح»[6] «إنَّ الله فَرَضَ فَرَائِضَ فلا تُضَيِّعُوها، وحدَّ حُدُوداً

---

(١) تقدم تخريجه ص٣٤٢ وهو صحيح.

(٢) في (ب): لهذه.

(٣) وهو «الملتقط» تأليف أبي القاسم محمد بن يوسف العلوي السمرقندي الحنفي عالم بالتفسير والحديث والفقه والوعظ مات سنة (٥٥٦هـ). «الفوائد البهية» ص٢١٩ - ٢٢٠، و «كشف الظنون» ٢/ ١٥٧٤ و ١٨١٣.

(٤) جاء في (أ) بعد قوله: «الأنبياء»: وهذا هو الحق، ثم وضع فوقها إشارة الحذف، ولم ترد في (ب) وهي في (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٥) في (ب): الواجب.

(٦) هذا يوهم أنه في أحد «الصحيحين»، وليس هو في واحد منهما، وإنما هو حديث حسن بشواهده، أخرجه الدارقطني ٤/ ١٨٤، والحاكم ٤/ ١١٥، والبيهقي ١٠/ ١٢ و ١٣، وأبو نعيم، «الحلية» ٩/ ١٧، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ٢/ ٩ من طرقٍ عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة، ورجاله ثقات، إلا أن مكحولاً لا يصح له سماع من أبي ثعلبة، فهو منقطع، لكن له شاهد من حديث أبي الدرداء بلفظ: «ما أحل الله في كتابه، فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه=

فلا تعتدوها، وحرم أشياءَ فلا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عن أشياءَ ـ رحمةً بكم غَيْرَ نسيانٍ ـ فلا تسألُوا عنها».

فالسكوتُ عَنِ الكلام[1] في هٰذه المسألة نفياً وإثباتاً ـ والحالةُ هذه ـ أولى.

ولا يُقال: إنَّ هٰذه المسألةَ نَظِيرُ غيرِها من المسائل المستنبطةِ مِن الكتاب والسُّنة، لأنَّ الأدلة هنا متكافئة، على ما أُشِيرُ إليه، إن شاء الله تعالى. وحملني على بَسْطِ الكلامِ هنا: أن بَعْضَ الجاهلين يُسِيئونَ الأدَبَ بقولهم: كان المَلَكُ خادِماً للنبيِّ ﷺ! أو: إنَّ بَعْضَ الملائكة خُدَّامُ بني آدم!! يعنون الملائكةَ الموكَّلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرعِ، المجانبةِ للأدب.

والتفضيلُ ـ إذا كان على وجه التنقصِ أو الحميَّة والعصبية للجنس ـ لا شكَّ في رَدِّهِ. وليس هٰذه المسألةُ نَظِيرَ المفاضلة بينَ الأنبياء، فإن تلك قد

= فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً» ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسياً﴾ وأخرجه البزار (٢٢٣١)، والحاكم ٢/ ٣٧٥ من طريق عاصم بن رجاء، عن أبيه، عن أبي الدرداء، وسنده قوي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال البزار: وإسناده صالح، وأورده الهيثمي في «المجمع ٧/ ٥٥ عن البزار، وقال: رجاله ثقات، وله شاهد آخر من حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (١٧٢٦)، وابن ماجه (٣٣٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٤)، والحاكم ٤/ ١١٥، والبيهقي ٩/ ٣٢٠ و ١٠/ ١٢ من طريق سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه، فهذا مما عفا عنه، وسيف بن هارون ضعيف، وقال الترمذي: وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قولَه، وكأن الحديث الموقوف أصح، وأخرجه الطبراني (٦١٥٩) من طريق علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل ـ يعني بشر ـ عن مسلم البطين، عن أبي عبد الله الجدلي، عن سلمان، قال: سئل رسول الله ﷺ. . .

(١) في (ب): عن هذا الكلام.

وُجِدَ فيها نصٌّ، وهو قَوْلُه تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٣]. وقولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم الكلامُ في ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين» يعني النَّبيَّ ﷺ.

١٧٢ والمُعتبرُ رُجحانُ الدليل، ولا يُهْجَرُ القولُ، لأن بعضَ أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكونَ المسألة مختلفاً فيها بَيْنَ أهلِ السنة، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً[١] بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهرُ أن القولَ بالتوقف أحدُ أقواله.

والأدلَّة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدُلُّ على الفَضْلِ، لا على الأفضلية، ولا نِزَاع في ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزاري[٢] رحمه الله مصنف سماه «الإشارة[٣] في البشارة في تفضيل البشر على المَلَك» قال في آخره: اعلم أن هٰذه المسألة مِن بِدَعِ عِلْمِ الكلام، التي لم يتكلم فيها الصَّدْرُ الأولُ من الأمة، ولا مَنْ بَعْدَهُمْ من أعلام الأئمة، ولا يتوقَّفُ عليها أصلٌ من أصول العقائد، ولا يتعلَّق بها مِن الأمورِ الدينية كثير[٤] من المقاصد، ولهذا خلا عنها طائفةٌ من مصنفات هٰذا

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو الإمام العلاّمة شيخ الشافعية في زمانه عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري تاج الدين المعروف بالفركاح، المصري الأصل، الدمشقي الإقامة والشهرة والوفاة. قال الحافظ ابن كثير في «البداية» ١٣/٣٢٥: كان ممن اجتمع فيه فنون كثيرة من العلوم النافعة، والأخلاق اللطيفة، وفصاحة المنطق، وحسن التصنيف، وعلو الهمة، وفقه النفس، وكتابه «الإقليد» الذي جمعه على أبواب التنبيه، وصل فيه إلى باب الغصب، دليل على فقه نفسه، وعلو قدره، وقوة همته، ونفوذ نظره، واتصافه بالاجتهاد الصحيح في غالب ما سطَّره. توفي سنة (٦٩٠هـ). مترجم في «طبقات الشافعية» للسبكي ٨/١٦٣، و «فوات الوفيات» ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٥، والبداية والنهاية» ١٣/٣٢٥، و «العبر» ٥/٣٦٨، والدارس» للنعيمي ١/٢٨.

(٣) في (أ) و (ج) و (د): الإثارة.

(٤) في (ب): كبير.

الشأن، وامتنع من الكلام فيها جَماعةٌ من الأعيان، وكُلُّ متكلم فيها من عُلماءِ الظاهر بعلمه، لم يَخلُ كلامُه عن ضعفٍ واضطراب. انتهى.

فَمِما استُدِلَّ به على تفضيلِ الأنبياء على الملائكة: أنَّ الله أمَرَ الملائِكَةَ أن يَسْجُدُوا لآدَمَ، وذلك دليلٌ على تفضِيله عليهم، ولذلك امتنع إبْلِيسُ واستكبر وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

قال الآخرون: إن سُجُودَ الملائكة كان امتثالاً لأمر رَبِّهِمْ، وعبادةً وانقياداً وطاعةً له، وتكريماً لآدم وتعظيماً، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذلك الأفضلية، كما لم يَلْزَمْ مِن سجود يعقوب لابنه يوسف عليهما السَّلامُ تَفْضِيلُ ابنه عليه، ولا تَفْضِيلُ الكعبةِ على بني آدمَ بسجودهم إليها امتثالاً لأمرِ ربهم.

وأما امتِنَاعُ إبليسَ، فإنه عَارَضَ النَّصَّ برأيه وقياسِه الفاسِدِ بأنه خَيْرٌ منه، وهذه المُقَدِّمَةُ الصُّغرى، والكبرى محذوفة، تقديرُها: والفاضِلُ لا يَسْجُدُ للمفضول! وكلتا المقدمتين فاسدة:

أما الأولى: فإنَّ الترابَ يفوقُ النارَ في أكثر صفاته، ولهذا خان إبليسَ عُنْصُرُه، فأبى واستكبر، فإنَّ مِن صفاتِ النارِ طَلَبَ العلوِّ والخِفَّةَ والطيش والرُّعونة، وإفساد ما تَصِلُ إليه ومحقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدمَ عُنْصُرُه في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن مِنْ صفاتِ التراب الثباتَ والسكونَ والرصانةَ، والتواضعَ والخضوعَ والخشوعَ والتذلُّلَ، وما دنا منه يَنْبُتُ ويزكو، وينمي[1] ويُبارك فيه، ضد النار.

وأما المُقَدِّمَةُ الثانية ـ وهي: أن الفَاضِلَ لا يسجد للمفضول ـ: فباطِلَةٌ،
١٧٣ فإنَّ السُّجُودَ طاعةٌ لله، وامتثالٌ لأمره، ولو أمَرَ الله عِبَادَهُ أن يسجدوا لِحَجَرٍ، لوجب عليهم الامتثالُ والمُبَادَرةُ، ولا يَدُلُّ ذلك على أن المَسْجُودَ له أفْضَلُ مِن الساجد، وإن كان فيه تكريمُه وتعظيمُه، وإنما يَدُلُّ على فضله، قالُوا:

---

(١) في (ب): وينمو، وكلاهما صحيح، يقال: نمى ينمي وينمو: إذا زاد.

وقد يَكُونُ قولُه: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، بعد طَرْدِهِ لامتناعه عن السجود له، لا قَبْلَه، فينتفي الاستدلالُ به.

ومنه: أنَّ الملائكةَ لهم عُقولٌ، وليست لهم شَهَواتٌ، والأنبياءُ لهم عقول وشهوات، فلما نَهَوْا أنْفُسَهُمْ عن الهوى، ومنعوها عما تَميلُ إليه الطِّبَاعُ، كانُوا بذلك أفضل.

قال[1] الآخرون: يجوز أن يَقَعَ مِن الملائكة مِنْ مداومة الطاعة، وتحمُّلِ العبادة، وتركِ الوَنى والفُتور فيها، ما يفي بتجنُّبِ الأنبياءِ شهواتِهم، مع طُولِ مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالى جَعَلَ الملائِكَةَ رُسُلاً إلى الأنبياء، وسفراء بَيْنَه وبَيْنَهم، وهٰذا الكلامُ قد اعتَلَّ بهِ مَنْ قال: إن الملائكةَ أفْضَلُ، واستدلالهم به أقوى، فإنَّ الأنبياءَ المرسلين، إن ثَبَتَ تَفْضِيلُهم على المُرْسَلِ إليهم بالرسالة، ثَبَتَ تَفْضِيلُ الرُّسُلِ من الملائكة إليهم عليهم، فإنَّ الرسولَ الملكي يَكُونُ رسولاً إلى الرسول البشري.

ومنه: قولُه تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[2] الآيات. [البقرة: ٣١].

قال الآخرون: هذا دليلٌ على الفضل، لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علَّمهم[3] الله، ولَيْسَ الخَضِرُ أفضلَ مِن موسى، بكونه عَلِمَ ما لم يَعْلَمْهُ موسى، وقد سافر موسى وفتاه في طلب العلم إلى

---

(١) في (ب): وقال.

(٢) أي: أودع في نفسه علم جميع الأشياء من غير تحديد ولا تعيين، فالمراد بالأسماء المسميات، عبر عن المدلول بالدليل لشدة الصلة بين المعنى واللفظ الموضوع له، وسرعة الانتقال من أحدهما إلى الآخر، والعلم الحقيقي إنما هو إدراك المعلومات أنفسها، والألفاظ الدالة عليها تختلف باختلاف اللغات التي تجري بالمواضعة والاصطلاح، فهي تتغير وتختلف، والمعنى لا تغيير فيه ولا اختلاف. وانظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٩١ ـ ٩٦.

(٣) في (ب): علم.

الخَضِرِ، وتزوُّدا[1] لذلك، وطلب موسى منه العِلْمَ صريحاً، وقال له الخَضِرُ: إنَّك على عِلْم من علم الله إلى آخر كلامه، ولا الهُدْهُدُ أفضلَ مِن سليمانَ ﷺ، بكونه أحاطَ بما لم يُحِطْ به سليمانُ علماً.

174 ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

قال الآخرون: هذا دليلُ الفَضْلِ لا الأفضلية، وإلا لَزِمَ تَفْضِيلُه على محمد ﷺ، فإن قلتُم: هو مِن ذريته، فَمِنْ ذريته البَرُّ والفاجِرُ، بل يَوْمَ القيامة إذا قيل لآدم: «ابْعَثْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثاً إلى النَّارِ»، «يَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تسع مئة وتسعة وتِسْعِينَ إلى النَّارِ، وَوَاحِداً إلى الجَنَّةِ»[2]، فما بالُ هٰذا التفضيل سرى إلى هٰذا الواحِدِ من الألف فقط!.

ومنه: قَوْلُ عَبْدِ الله بن سَلاَم رضي الله عنه: ما خَلَقَ الله خَلْقاً أَكْرَمَ عليه مِن محمد ﷺ، الحديث[3]، فالشَّأنُ في ثبوته، وإن صَحَّ عنه، فالشأنُ في ثبوته في نفسه، فإنه يَحْتَمِلُ أن يكونَ مِن الإسرائيليات.

ومنه: حديثُ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ المَلائِكَةَ قَالَتْ: يا رَبَّنَا أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا، وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، ولاَ نَأْكُلُ وَلا نَشْرَبُ وَلا نَلْهُو، فَكَما جَعَلْتَ لَهُمُ الدنيا، فَاجْعَلْ لَنَا الآخِرَةَ؟ قَالَ: لا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ». أخرجه الطبراني[4].

---

(١) في (ب): وتزود.

(٢) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٣٣٤٨) و (٤٧٤١) و (٦٥٣٠) و (٧٤٨٣)، ومسلم (٢٢٢)، وأحمد ٣/٣٢ ـ ٣٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٣٤٦، والبغوي (٤٣٢٥)، وابن منده في «الإيمان» (٩٨٩) و (٩٩٠) و (٩٩١).

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ٥/٤٨٥ ـ ٤٨٦، والحاكم في «المستدرك» ٤/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩، وصححه ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وقول الشارح: يحتمل أن يكون من الإسرائيليات، لا محل لهذا الاحتمال هنا، لأن عبد الله بن سلام، يقول هذا رأياً منه واجتهاداً ولم يرفعه إلى أحد، وليس هو من المغيبات.

(٤) أورده الهيثمي في «المجتمع» ١/٨٢، وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»=

وأخرجه عبدُ الله بن أحمد بن محمد بن حنبل[1] عن عروة بن رُوَيم، أنه[2] قال: أخبرني الأنصاريُّ، عن النبيِّ ﷺ: «أن الملائكة قالوا. . .»، الحديث، وفيه: «ويَنَامُونَ وَيَسْتَرِيحُونَ، فَقَالَ الله تَعَالَى: «لا»، فَأَعَادُوا القَوْلَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَٰلِكَ يَقُولُ: «لا»[3]. والشأن في ثبوتهما، فإن في سندهما مقالاً، وفي متنهما شيئاً، فكيف يُظن بالملائكة الاعتراضُ على الله تعالى مراتٍ عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧﴾ [الأنبياء: ٢٧] وهل يُظَنُّ بهم أنهم بأحوالِهِمْ، متشوِّفُونَ إلى ما سواها مِنْ شهواتِ بني آدم؟ والنومُ أخو المَوْتِ، فَكَيْفَ يَغْبِطُونَهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يَغْبِطُونَهُمْ باللهو، وهو مِن الباطل؟ قالُوا: بل الأمرُ بالعكس، فإن إبليسَ إنما وَسْوَسَ إلى آدم، ودلَّه بغرور، إذْ أطعمه في أن يكون مَلكاً بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. فدلّ أن أفضلية المَلَكِ أمر معلوم

= وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي إسناد «الأوسط» طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام الحافظ شيخ بغداد، أبو عبد الرحمن الذُهلي الشيباني المروزي البغدادي، كان ﷺ صيِّناً، ديِّناً، صادقاً، صاحب حديث واتباع وبصر بالرجال، له زيادات كثيرة في «مسند» والده واضحةً، عن عوالي شيوخه، توفي سنة (٢٩٠هـ). مترجم في «السير» ١٣/ رقم الترجمة (٢٥٧).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» (٩٠٢)، وكذا البيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣١٦ ـ ٣١٧، وسنده ضعيف لجهالة الأنصاري، وتعيين الأنصاري بكونه أنس بن مالك في رواية ابن عساكر أو جابر بن عبد الله الأنصاري في رواية البيهقي ص٣١٧ لا يصح، لضعف السند، وأخرجه أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرد على المريسي» ص٣٤٦ من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن صالح، وكذلك أخرجه الطبراني، في «الكبير» و «الأوسط» من حديث عبد الله بن عمرو، وفي إسناد كل منهما كذاب، وانظر «المجمع» ١/ ٨٢ للهيثمي.

مستقرّ في الفطرة، يشهدُ لذلك قولُه تعالى، حكاية عن النسوة اللاتي قطَّعن أيدين عند رؤية يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

قال الأولون: إنَّ هٰذا إنما كان لِمَا هُوَ مركوزٌ في النفوسِ: أن الملائكة خَلْقٌ جميل عظيم، مُقْتَدِرٌ على الأفعال الهائلة، خصوصاً العرب، فإنَّ الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا: إن الملائكة بَنَاتُ الله، تعالى الله عن قولهم عُلواً كبيراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الآخرون: قد يذكر «العَالَمُونَ»، ولا يُقْصَدُ به العُمومُ المطلقُ، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. ﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الحجر: ٧٠]. ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥] ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾[الدخان: ٣٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البينة: ٧]. والبرية: مشتقة من البَرْء، بمعنى الخلق، فثبت أنَّ صالحي البشر خَيْرُ الخلقِ.

١٧٥ قال الآخرون: إنما صارُوا خيرَ البريةِ، لكونهم آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، والملائكة في هذا الوصف أكْمَلُ، فإنهم لا يسأمون ولا يَفْتُرُونَ، فلا يلزمُ أن يكونوا خَيْراً من الملائكة. هذا على قراءة من قرأ «البريئة»، بالهمز[1]، وعلى قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنها مخففة من

---

(١) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحجتهما أنه من: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً، والله=

الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البَرى: وهو التُّراب، كما قاله الفراء[1] فيما نقله عنه الجوهري في «الصحاح»؛ يكون المعنى: أنهم خَيْرُ مَنْ خُلِقَ من التراب، فلا عُمُومَ فيها إذاً لغير مَنْ خُلِقَ مِن التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل[2] صالحي البشر إذا كَمُلُوا، وَوَصَلُوا إلى غايتهم، وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يَكُونُ إذا دَخَلُوا الجنة، ونالوا الزُّلفى، وسكنوا الدرجاتِ العُلا، وحَبَاهُمُ الرحمٰن بمزيد قُرْبِهِ، وتجلّى لهم، ليستمتِعُوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

قال[3] الآخرون: الشأنُ في أنّهم هَلْ صَارُوا إلى حالة يفوقون فيها الملائِكَةَ أو يُسَاوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت[4] أنَّهُمْ يَصيرُون إلى حالٍ يفوقُون فيها الملائكة، سُلِّم المُدَّعى، وإلا فلا.

ومما استُدِلَّ به على تَفْضِيلِ الملائكةِ على البشر: قَوْلُه تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقد ثَبَتَ من طريقِ اللغة أن مثل هٰذا الكلام يَدُلُّ على أن المعطوفَ أفْضَلُ من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يُقالَ: لن يَسْتَنْكِفُ الوَزِيرُ أن يكونَ خادماً للملك، ولا الشرطيُّ أو الحارس! وإنما يقال: لن يستنكف الشرطيُّ أن يكون خادماً للملك ولا الوزير، ففي مثل هذا التركيب يترقّى من الأدنى

= البارئ، والخلق يُبرؤون، والبريئة فعيلة بمعنى مفعولة، كقولك: قتيل بمعنى مقتول. وقرأ الباقون: (البرية) بغير همز، وهو من برأ الله الخلق، إلا أنهم خففوا الهمزة، لكثرة الاستعمال... «حجة القراءات» ص٧٦٩.

(١) في «معاني القرآن» ٣/ ٢٨٢. الفراء: هو العلاّمة، صاحب التصانيف المفيدة، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، توفي سنة (٢٠٧هـ)، وهو بطريق الحج رحمه الله. مترجم في «السير» ١٠/ رقم الترجمة (١٢).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) في (ب): ثبت لهم.

إلى الأعلى، فإذا ثَبَتَ تفضيلُهم على عيسى عليه السلام، ثبت في حقِّ غيره، إذ[1] لم يقل أحدٌ: إنهم أفضلُ مِن بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنُها، أو مِن أحْسَنِها: أنه لا نِزَاعَ في فضل قوة المَلَك وقُدرته وشدته وعِظَم خلقه، وفي العبودية خُضُوعٌ وذلٌ وانقياد، وعيسى عليه السلام لا يَسْتَنْكِفُ عنها ولا مَنْ هُوَ أَقْدَرُ منه وأقوى وأعظم خَلْقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضليةُ المطلقة من كل وجه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومثل هذا يُقَالُ بمعنى: إنِّي لو قُلْتُ ذلك، لا دعيتُ فوقَ منزلتي، ولَسْتُ ممن يَدَّعي ذلك.

أجابَ الآخَرُونَ: أنَّ الكفار كانوا قد قالُوا: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فأمر أن يقول لهم: إنِّي بشرٌ مثلكم أحْتَاجُ إلى ما يحتاج إليه البشرُ من الاكتساب والأكل والشرب لَسْتُ مِنَ الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجةً إلى الطَّعَامِ والشَّرَابِ، فلا يَلْزَم حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده[2]: عن أبي هُريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وأحَبُّ إلى الله مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفي كُلٍّ خَيْرٌ»[3]. وَمَعْلُومٌ أن قُوَّةَ البشر لا تُداني قوَّةَ المَلَكِ ولا تُقارِبُها.

١٧٦ قال الآخرون: الظاهِرُ أن المرادَ المؤمن من البشر ـ والله أعلم ـ فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

---

(١) في (ب): إذا.

(٢) في (ب): بإسناد.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) في القدر: باب الأمر بالقوة وترك العجز، وابن ماجه (٧٩) في المقدمة: باب في القدر و (٤١٦٨) في الزهد: باب في التوكل واليقين، وأحمد ٢/٣٦٦ و ٣٧٠، والنسائي في «اليوم والليلة» (٦٢١) و (٦٢٢) و (٦٢٣) و (٦٢٤) و (٦٢٥)، وابن السني (٣٥٠)، والحميدي (١١١٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/١٠١، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٦).

ومنه ما ثبت في «الصحيح» عن أبي هُريرة ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال فيما يروي عن ربّه عزّ وجلّ، قال: «يَقُولُ الله تَعَالَى: أنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وأنَا مَعَهُ إذا ذَكَرَنِي، فَإنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ، ذَكَرْتُه في نَفْسِي، وإنْ ذَكَرَنِي فِي مَلأٍ ذَكَرْتُهُ في مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»[1] الحديث. وهذا نَصٌّ في الأفضلية.

قال الآخرون: يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المرادُ «خير» منه للمذكور، لا الخيرية المطلقة.

ومنه ما رواه ابنُ خُزيمةَ[2]، بسنده[3] عن أنسٍ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بَيْنَا أنَا جَالِسٌ إذْ جَاءَ جِبْريلُ، فَوَكَزَ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَقُمْتُ إلَى شَجَرَةٍ مِثْلِ وَكْرَي الطَّيْر، فقعد في إحداهما، وقعدت في الأخرى، فَسَمَت وارتفعت حتى سَدَّت الخَافِقَينِ، وأنا أُقَلِّبُ بَصَرِي، ولَوْ شِئْتُ أنْ أمَسَّ السَّماءَ مَسَّيْتُ[4] فَنَظَرْتُ إلى جبريل كأنَّهُ حِلْسٌ لاطىء، فَعَرَفْتُ فَضلَ عِلْمِهِ بالله عَلَيَّ»[5].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) و (٧٥٠٥) و (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) (٢)، و ٤/ ٢٠٦٧ (٢١)، والترمذي (٢٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، وأحمد ٢/ ٢٥١ و ٤١٣ و ٤٨٠ و ٤٨٢ و ٥٣٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص٦ ـ ٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص٢٨٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ٢٧.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة أبو بكر السُّلمي النيسابوري الشافعي، صاحب «الصحيح»، وقد طبع الربع الأول منه. تُوفي سنة (٣١١هـ). مترجم في السير ١٤/ رقم الترجمة (٢١٤).

(٣) في هامِش (ب): ما رواه الإمام الأئمة محمد بن خزيمة بسنده في كتابه التوحيد. (ح) وجاءت كذلك في أصل(أ) و (ج) و (د) إلا أنه قد أثبت في (أ) إشارة الحذف على: «إمام الأئمة محمد» و «في كتاب التوحيد».

(٤) كذا في الأصول، والجادة مَسِسْتُ كما في «التوحيد» و «الحلية»، وإن كان ما هنا له وجه، فقد قالوا: قَصَّيْتُ أظفاري، أي: قصصت.

(٥) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» ص٢٠٩ ـ ٢١٠، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٣١٦ من طريق سعيد بن منصور، عن الحارث بن عبيد الإيادي، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، وسنده ضعيف، لضعف الحارث بن عبيد، فقد قال فيه الإمام أحمد: مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى=

قال الآخرون: في سنده مقالٌ، فلا نُسَلِّمُ الاحتجاجَ به إلا بَعْدَ ثبوته.

وحَاصِلُ الكلامِ: أن هٰذه المسألةَ مِنْ فضول المسائل، ولهذا لم يتعرَّضْ لها كثير من أهلِ الأصول، وتوقف أبو حنيفة رحمه الله في الجوابِ عنها، كما تَقَدَّمَ، والله أعلم بالصواب[1].

وجوب الإيمان بمن سمى الله في كتابه من رسله وأنبيائه

وأما الأنبياءُ والمرسلون، فعلينا الإيمانُ بِمَنْ سَمَّى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمانُ بأنَّ الله تعالى أرْسَلَ رُسُلاً سواهم وأنبياء لا يَعْلَمُ أسْمَاءَهُمْ وعَدَدَهم إلاَّ الله تعالَى الذي أرسلهم.

فعلينا الإيمانُ بِهِمْ جملةً، لأنه لم يأتِ في عددهم نصٌّ. وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمانُ بأنهم بلَّغوا جَمِيعَ ما أرسلوا به على ما أمَرَهُمُ الله به، وأنهم بَيَّنُوه[2] بياناً لا يَسَعُ أحداً ممن أُرْسِلُوا إليه جهلُه، ولا يَحِلُّ له[3] خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥] ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢] ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[4] [النور: ٥٤]. ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

أولو العزم من الرسل

وأما أولو العزم من الرُّسُلِ، فقد قيل فيهم أقوال[5] أحسنها: ما نقله

= خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا. الحِلس: هو كل شيء ولي ظهر البعير والدابة. ولا طئ، اللَّطءُ: لزوق الشيء بالشيء.

(١) انظر «البداية» ١/ ٥٤ للحافظ ابن كثير.

(٢) في (ب): بينوا.

(٣) له: لم ترد في (ج).

(٤) هذه الآية لم ترد في (ب).

(٥) بلغت عند ابن الجوزي في «زاد المسير» ٧/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣ عشرة أقوال. وذكر الثامن=

البَغَوِي وغيرُه عن ابنِ عباس وقتادة[1]: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ومحمد، صلواتُ الله وسلامُه عليهم، قال: وَهُمُ المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ
نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا ١٧٧
تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وأما الإيمانُ بمحمدٍ ﷺ فَتَصْدِيقُه واتِّبَاعُ ما جاء به مِنَ الشرائعِ إجمالاً وتفصيلاً.

الإيمان بما سمَّى الله من الكتب المنزلة

وأما الإيمَانُ بالكُتُبِ المنزلةِ على المرسلين، فَنُؤْمِنُ بما سَمَّى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيلِ والزبور، ونُؤْمِنُ بأن لله تعالى سوى ذلك كُتُباً أنزلها على أنبيائه، لا يَعْرِفُ أسماءَها وعَدَدَها إلا الله تعالى.

وأما الإيمانُ بالقرآن، فالإقرارُ به، واتباعُ ما فيه، وذلك أمرٌ زائد على الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمانُ بأنَّ الكتبَ المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حقٌّ وهدى ونورٌ وبيانٌ وشفاء، قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] ﴿الم ۝١ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝٢﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]. ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على

= منها: أنهم جميع الرسل، . فإن الله لم يبعث رسولاً إلا كان من أولي العزم. قاله ابن زيد، واختاره ابن الأنباري، وقال: «من» دخلت للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: قد رأيت الثياب من الخز، والجباب من القز.

(١) هو قتادة بن دعامة بن عزيز، حافظ العصر، وقدوة المفسِّرين والمحدِّثين، أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، من بكر بن وائل، كان رأساً في العربية، والغريب وأيام العرب، وأنسابها، توفي (١١٧هـ). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٣٢).

أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثباتُ صفة الكلام والعلو، وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾[1] [البقرة: ٢١٣]. ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يونس: ٥٧]. ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨] وأمثال ذلك كثيرة في القرآن.

قوله: «ونُسَمِّي أهلَ قِبْلَتِنا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ».

---

(١) أخرج ابن جرير في «تفسيره» (٤٠٤٨) من طريق محمد بن بشار، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا همام بن منبه، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. قال: وكذلك هي في قراءة عبد الله: «كان الناس أمة واحدة فاختلفوا»، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/٥٤٦ ـ ٥٤٧ من طريق محمد بن بشار به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا إلا أن أبا داود الطيالسي، واسمه سليمان بن داود روى له البخاري تعليقاً، وهو من رجال مسلم، ولفظ: «فاختلفوا» إنما حذف تعويلاً على قوله في الآية: **﴿ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾** على أنه وقع التصريح بهذا المحذوف في قوله تعالى في سورة يونس الآية ١٩: **﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا﴾**.
قال الطبري: فتأويل «الأمة» على هذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس: «الدين» كما قال النابغة الذبياني:

حلفتُ فلم أترك لنفسك ريبةً ... وهل يأثَمَنْ ذو أُمَّةٍ وهو طائعُ

يعني: ذا الدين.
فكان تأويل الآية على معنى قول هؤلاء: كان الناس أمة مجتمعة على ملة واحدة ودين واحد، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأصل «الأمة» الجماعة تجتمع على دين واحد، ثم يكتفى بالخبر عن «الأمة» من الخبر عن «الدين» لدلالتها عليه، كما قال جل ثناؤه: **﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾** يراد به أهل دين واحد، وملة واحدة.

أهل القبلة مسلمون مؤمنون

ش: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا، واسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ المُسْلِمُ، لَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا»[1]. ويُشيرُ الشيخُ رحمه الله بهٰذا الكلام إلى أن الإسلامَ والإيمانَ وَاحِدٌ، وأن المُسْلِمَ لا يَخْرُجُ من الإسلامِ بارتكاب الذنبِ ما لم يستحِلَّه.

والمرادُ بقوله: «أهل[2] قبلتنا» من يدَّعي الإسْلاَمَ، ويَسْتَقْبِلُ الكعبةَ وإن كان من أهلِ الأهواء، أو مِن أهْلِ المعاصي، ما لم يُكذِّبْ بشيء مما جاء بِهِ الرَّسُولُ ﷺ. وسيأتي الكلامُ على هٰذين المعنيين عند قولِ الشيخ: «ولا نكفِّرُ أحداً مِنْ أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحِلَّه» وعند قوله: «والإسلامُ والإيمانُ واحد، وأهلُه في أصلِه سواء».

قوله: «ولا نَخُوضُ في الله، ولا نُماري في دِينِ الله».

ش: يُشير الشيخ رحمه الله تعالى إلى الكفِّ عَنْ كلام المتكلمين الباطل، وذمِّ علمهم، فإنَّهم يتكلَّمون في الإلٰه بِغَيْرِ علم وغيرِ سُلْطَانٍ أتاهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. ١٧٨

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا ينبغي لأحدٍ أن يَنْطِقَ في ذات الله بشيء، بل يَصِفُه، بما وَصَفَ به نَفْسَه. وقال بَعْضُهُمْ: الحقُّ سبحانه يقولُ: مَنْ أَلْزَمْتُهُ القِيامَ مع أسمائي وصفاتي، أَلْزَمْتُهُ الأدَبَ، ومن كَشَفْتُ له حَقِيقَةَ ذاتي، ألزمتُه العَطَب، فاخترِ الأدَبَ أو العَطَبَ، ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كَشَفَ للجبل عن ذاته، سَاخَ الجَبَلُ وتدكدك ولم يَثْبُتْ على عظمةِ الذات. وقال الشِّبلي : الانبساطُ بالقول مع الحقِّ تَرْكُ الأدب.

أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس بلفظ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته». وقد تقدم تخريجه ص٢١.

(٢) في (ب): بأهل.

(٣) في (ب): الجبل.

(٤) هو أبو بكر، دلف بن جَحْدَر الشبلي البغدادي، أصله من الشبلية قرية من قرى

وقوله: «ولا نُمارِي في دينِ الله» معناه: لا نُخَاصِمُ أهلَ الحق بإلقاء شبهاتِ أهلِ الأهواءِ عليهم، التماساً لامترائهم ومَيْلِهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسْلام.

قوله: «ولا نُجَادِلُ في القُرْآنِ، ونَشْهَدُ أَنَّهُ كَلامُ رَبِّ العَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَه سَيِّدَ المُرْسَلِينَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وعلى آله أجمعين. وهُوَ كَلامُ الله تَعَالَى، لا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِنْ كَلامِ المَخْلُوقِينَ، ولاَ نَقُولُ بِخَلْقِهِ، ولا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ».

النهي عن الجدال في القرآن

ش: فقوله: «ولا نجادلُ في القرآن» يحتمِلُ أنه أراد: أنَّا لا نَقُولُ فيه كما قال أهْلُ الزيغ واختلفوا، وجَادَلُوا بالباطل لِيُدْحِضُوا به الحقَّ، بل نَقُولُ: «إنه كلامُ رب العالمين، نَزَلَ به الروح الأمين» إلى آخر كلامه.

ويحتمل أنه أراد: أنا لا نُجادل في القراءاتِ الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح، وكلٌّ من المعنيين حقّ، يشهد بصحة المعنى الثاني، ما رُوي عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قالَ: سَمِعْتُ رَجلاً قرأ[1] آية سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ خِلافَها، فَأَخَذْتُ بيده، فانْطَلَقْتُ به إلى رسول الله ﷺ، فَذَكَرْتُ ذلك له، فَعَرَفْتُ في وجهه الكَرَاهَةَ، وقال: «كِلاَكُمَا مُحْسِنٌ، ولا تَخْتَلِفُوا، فإنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اختَلَفُوا فَهَلَكُوا». رواه مسلم[2].

= أشروسنة بلدة عظيمة وراء سمرقند، ومولده بسامراء كان حاجباً للموفق، ثم ترك الحجابة، وحضر مجلس بعض الصالحين، فتاب، وصحب الجنيد وغيره، قال الإمام الذهبي: كان فقيهاً عارفاً بمذهب مالك، وكتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر، وله ألفاظ وحِكَمٌ وحال وتمكن، لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنها فيها كبر وفخر، لا تكون قدوة، توفي سنة (٣٣٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

(١) في (ب): يقرأ:.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٠) و (٣٤٧٦) و (٥٠٦٢)، وأحمد ١/ ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٥٦، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح. ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٧/ ١٥٢.

نَهى ﷺ عن الاختلافِ الذي فيه جَحْدُ كُلٍّ واحد من المختلفين ما مَعَ صاحبه مِن الحق، لأن كلا[1] القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلَّل ذلك بأنَّ مَنْ كان قبلنا اختلفوا، فهلكوا، ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أَدْرِكْ هٰذه الأُمَّةَ لا تَخْتَلِفْ كما اخْتَلَفَتِ الأُمَمُ قبلَهم[2]. فَجَمَعَ النَّاسَ على حرفٍ واحدٍ اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب، ولا فِعْلٌ لِمَحظور، إذْ كانت قِرَاءَةُ القرآن على سبعةِ أحرف جائزةً لا وَاجِبةً، رُخْصَةً من الله تعالى، وقد جعل الاختيَارَ إليهم في أيِّ حَرْفٍ اختاروه.

كما أن تَرْتِيبَ السُّوَرِ لم يكن واجباً عليهم منصوصاً، ولهذا كان تَرْتِيبُ مصحف عبدِ الله على غيرِ ترتيبِ المصحف العثماني، وكذلك مصحفُ غيره. وأما تَرْتِيبُ آيات السور، فهو ترتيبٌ منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يُقَدِّمُوا آيةً على آية، بخلاف السُّوَرِ، فلما رأى الصحابةُ أن الأمة تَفتَرِقُ وتختلِفُ، وتتقاتل إنْ لم تجتمع على حرفٍ واحد، جمعهم الصحابةُ عليه. هذا قَوْلُ جمهور السلف مِن العلماء والقراء. قاله ابنُ جرير[3] وغيرُه.

---

(١) في (ب): كلًّا من.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٧) من طريق موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

(٣) انظر: «جامع البيان» ١/ ٥٦ ـ ٥٩.

ومنهم مَن يَقُولُ: إنَّ التَّرَخُّصَ في الأحرفِ السبعة كان في أوَّلِ
١٧٩ الإسلام، لما في المحافظة على حرفٍ واحدٍ مِن المشقة عليهم أولاً، فلما تذلَّلَتْ ألسِنَتُهُمْ بالقراءة، وكان اتفاقُهم على حرفٍ واحدٍ يسيراً عليهم، وهو أوْفَقُ لهم؛ أجمعوا على الحرفِ الذي كان في العَرْضَةِ الأخيرة.

وذهب طَوَائِفُ من الفقهاء وأهْلِ الكلامِ إلى أنَّ المصحف مُشْتَمِلٌ على الأحرف السبعة، لأنَّه لا يَجُوزُ أن يُهْمَلَ شيءٌ مِنَ الأحْرُفِ السبعة، وقد اتفقوا على نقلِ المصحف العثماني، وترك ما سواه. وقد تَقَدَّمَتِ الإشَارَةُ إلى الجواب، وهو: أن ذٰلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

وأما مَنْ قال عن ابن مسعود: إنَّه كان يجوِّز القراءةَ بالمعنى! فقد كَذَب عليه، وإنما قال: قد نظرتُ إلى القُرَّاء فرأيتُ قراءتَهم متقارِبةً، وإنما هُوَ كقولِ أحدكم: هَلُمَّ، وأقبِلْ، وتعالَ، فاقرؤوا كما عُلِّمْتُمْ[1]، أو كما قال.

والله تعالى قد أمَرَنا أن لا نُجَادِلَ أهلَ الكِتَابِ إلا بالتي هي أحْسَنُ إلا الذين ظَلَمُوا منهم، فكيف بمناظرة أهْلِ القِبْلَةِ؟ فإنَّ أهلَ القبلة مِنْ حيث الجُمْلَةُ خيرٌ من أهل الكتاب، فلا يَجُوزُ أن يُناظَرَ مَنْ لم يظلم منهم إلا بالتي هِيَ أحْسَنُ، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافرٌ قبل أن تُقَامَ عليه الحُجَّةُ التي حكم الرسولُ بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لِهٰذه الأمة عن الخطأ والنسيان[2]. ولهذا ذم السَّلَفُ أهلَ الأهواء، وذكروا أن آخِرَ أمرهم السيف،

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٨٠)، من ثلاث طرق عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: إني قد سمعت إلى القراءة، فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطعَ، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال. وإسناده صحيح.

(٢) أخرج ابن ماجه (٢٠٤٥) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١٣١: هذا إسناد صحيح، إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزي في «الأطراف»: =

وسيأتي لهذا المعنى زيادةُ بيان، إن شاء الله تعالى، عند قولِ الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

وقوله: «ونشهد أنه كلامُ ربِّ العالمين» تقدم الكلام[1] على هٰذا المعنى عند قوله: «وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً».

وقوله: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمينُ» هو جبريل ﷺ، سُمِّيَ رُوحاً، لأنه حامِلُ الوحي الذي به حياةُ القلوب إلى الرسل من البشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أمينٌ حقُّ أمين، صلوات الله عليه، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢١]. وهذا وصف جبريل، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤١]، فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: «فعلَّمَه سَيِّدَ المرسلين» تَصْرِيحٌ بتعليم جبريلَ إياه، إبطالاً لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوَّرَهُ في نفسه إلهاماً[2].

وقوله: «ولا نَقُولُ بخلقه، ولا نُخَالِفُ جماعةَ المسلمين» تنبيهٌ على أن من قال بخلق القرآن، فقد خالف جَمَاعَة المسلمين، فإن سَلَفَ الأمة كُلَّهم ١٨٠
متفقون على أن القرآن كلامُ الله بالحقيقةِ غيرُ مخلوق، بل قولُه: «ولا نخالف جماعة المسلمين» مجرى على إطلاقه: أنا لا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه، فإنَّ خِلافَهُم زَيْغٌ وضلال وبِدْعَةٌ.

= رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلس تدليس التسوية. ورواية بشر بن بكر التنيسي المتصلة أخرجها البيهقي في «سننه» ٧/٣٥٦ والطبراني في «الصغير» ١/٢٧٠، والدارقطني ٤/١٧٠ ـ ١٧١، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/٥٦، وصححه ابن حبان (١٤٩٨)، والحاكم ٢/١٩٨، ووافقه الذهبي.

(١) في (ب): القول.

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ١٠/٢٠٤ ـ ٢٠٦.

قوله: «ولا نُكَفِّرُ أحداً مِن أهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلاَ نَقُولُ: لاَ يَضُرُّ مَعَ الإيمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ».

لا يجوز تكفير المسلم بذنب لم يستحله

ش: أراد بأهلِ القبلة الذين تقدَّم ذكرُهم في قوله: «ونسمِّي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين» يشيرُ الشيخ ﷺ[1] إلى الردِّ على الخوارج القائلين بالتكفير بكُلِّ ذنب.

واعلم ـ رَحِمَكَ الله وإيانا ـ أن بَابَ التكفيرِ وعَدَمَ التكفير، بابٌ عَظُمَتْ الفِتْنَةُ والمحنةُ فيه، وكَثُرَ فيه الافتراقُ، وتشتتت فيه الأهواءُ والآراء، وتعارضت فيه دلائلُهم، فالناسُ فيه ـ في جنس تكفيرِ أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفةِ للحق الذي بعث الله به رسولَه في نفسِ الأمرِ، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم ـ على طرفين ووسط من جنس الاختلافِ في تكفير أهلِ الكبائر العملية.

فطائفة تقولُ: لا نُكَفِّر مِنْ أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفيرَ نفياً عامّاً، مع العلمِ بأنَّ في أهْلِ القبلةِ المنافقين، الذين فيهم مَنْ هو أكْفَرُ من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظْهِرُ بَعْضَ ذلك حيث يُمْكِنُهُمْ، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضاً: فلا خلافَ بينَ المسلمين أن الرَّجُلَ لو أظهر إنكارَ الواجباتِ الظاهرة المتواترةِ، والمُحَرَّمَاتِ الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يُسْتَتَابُ، فإنْ تابَ، وإلا قُتِلَ كافراً مرتدّاً. والنفاقُ والرِّدة مظنَّتُها[2] البِدَعُ والفُجُورُ، كما ذكره الخلاَّل[3] في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين[4]، أنه

---

(١) في (ج) و (د) زيادة: «بهذا الكلام» وهي في هامش (ب).
(٢) في (أ) و (ج): مظنتها.
(٣) هو الإمام العلاّمة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، الخلال، المتوفى سنة (٣١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٤/٢٩٧.
(٤) هو الإمام شيخ الإسلام أبو بكر الأنصاري، مولى أنس بن مالك، حديثه مخرج في

قال: إنَّ أسرعَ الناسِ رِدَّة أهْلِ الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولهذا امتنع كَثيرٌ من الأئمة عن إطلاقِ القولِ: بأنَّا لا نُكَفِّرُ أحداً بذنب، بل يُقَالُ: لا نُكَفِّرُهُمْ بكُلِّ ذنب، كما تفعلُه الخوارج، وفَرْقٌ بَيْنَ النفي العامّ ونفي العموم، والوَاجِبُ إنما هو نفي العموم مناقَضَةً لقولِ الخوارج الذين يُكَفِّرُونَ بكل ذنب.

ولهذا ـ والله أعلمُ ـ قيَّده الشَّيْخُ رحمه الله بقوله: «ما لم يَستحِلَّه»، وفي قوله: «ما لم يَستحِلَّه» إشَارَةٌ إلى أن مُرَادَه من هٰذا النفي العام لِكل ذنب، الذُّنُوبُ العمليةُ لا العلمية. وفيه إشكالٌ، فإن الشارعَ لم يكتفِ مِن المُكَلَّفِ في العمليات بمجرد العمل دونَ العلم، ولا في العلميات[1] بمجرد العلم
181 دونَ العمل[2]، وليس العَمَلُ مقصوراً على عمل الجوارح[3]، بل أعْمَالُ القلوب أصْلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ إلا أن يُضمَّنَ قولُه: «يَستَحِلُّه» بمعنى: يعتقدُه أو نحو ذلك.

وقوله: «ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»... إلى آخر كلامه: ردّ على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يَضُرُّ مَعَ الإيمان ذنبٌ، كما لا يَنفَعُ مع الكفر طاعةٌ، فهٰؤلاءِ في طَرَفٍ، والخَوَارِجُ في طرف، فإنَّهم يقولون: نكفِّر المسلمَ بكُلِّ ذنب، أو بِكُلِّ ذَنبٍ كبير، وكذلك المعتزلةُ الذين يقولون: يَحْبَطُ إيمانُه كُلُّه بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج يقولُون: يَخْرُجُ من الإيمان، ويَدْخُلُ في الكفر! والمعتزلة يقولون:

= الصحاح والسنن والمسانيد، كان ـ فيما وصفه ابن جرير الطبري ـ فقيهاً عالماً، ورعاً أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل الفضل بذلك، وهو حجة، توفي سنة (١١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/٦٠٦ ـ ٦٢٢.

(١) في (ج): العمليات، وهو خطأ.

(٢) في (ب): بمجرد العمل دون العلم، وهو خطأ.

(٣) تصحفت في (ب) إلى: الخوارج.

يخرج من الإيمان، ولا يدخلُ في الكفر، وهذه المنزلةُ بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلودَ في النار!.

وطَوَائِفُ مِنْ أهل الكلام، والفقه، والحديث لا يقولون ذٰلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البِدْعية، وإن كان صاحِبُها متأوِّلاً، فيقولون: يَكْفُر كُلُّ مَنْ قال هٰذا القولَ، لا يُفَرِّقُون بين المجتهِدِ المخطىء وغيره، أو يقولون بكفر كُلِّ مبتدع، وهٰؤلاء يدخل عليهم في هٰذا الإثبات العام أمورٌ عظيمة، فإنَّ النصوصَ المتواترة قد دلَّت على أنه يخرج من النار مَنْ في قلبه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ من إيمان، ونُصُوصُ الوعدِ التي يحتجُّ بها هؤلاء تُعارِضُ نصوصَ الوعيد التي يحتج بها أولٰئك.

والكلامُ في الوعيد مبسوطٌ في موضعه، وسيأتي بَعْضُهُ عِنْدَ الكلامِ على قول الشيخ: «وأهلُ الكبائر في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم مُوحِّدُونَ».

والمقصود هنا: أن البِدَعَ هي من هٰذا الجنسِ، فإن الرجلَ يكونُ مؤمناً باطناً وظاهراً، ولكن تأوَّلَ تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً، وإما مفرطاً مذنباً، فلا يُقَالُ: إن إيمانَه حَبِطَ بمجرد ذلك، إلا أن يَدُلَّ على ذلك دَلِيلٌ شرعي، بل هٰذا مِنْ جنس قَوْلِ الخوارج والمعتزلة، ولا نقولُ: لا يكفر، بل العَدْلُ هو الوسَطُ، وهو: أن الأقْوَالَ البَاطِلَةَ المُبْتَدَعةَ المُحَرَّمة المُتَضَمِّنَةَ نَفْيَ ما أثبته الرسول، أو إثباتَ ما نفاه، أو الأمْرَ بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به؛ يُقال: فيها الحق، ويُثْبت لَها الوعيدُ الذي دلَّت عليه النصوصُ، ويُبَيَّنُ أنها كفر، ويُقال: مَنْ قالها، فهو كافر، ونحو ذلك، كما يُذْكَرُ مِنَ الوعيد في الظلم في النفوس والأموالِ، وكما قد قال كَثِيرٌ مِنْ أهلِ السنة المشاهيرِ بتكفيرِ مَنْ قال بخلقِ القرآن، وأن الله لا يُرَى في الآخِرَةِ، ولا يَعْلَمُ الأشياءَ قَبْلَ وقوعها. وعن أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: نَاظَرْتُ أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مدةً، حتى اتَّفَقَ رأيي ورأيُه: أن مَنْ قال بِخَلْقِ القُرآن، فهو كَافِر(١).

---

(١) أخرجها الإمام الذهبي في «العلو» ص١٤٠ من طريق ابن أبي حاتم، حدثنا أحمد بن=

من أعظم البغي أن يُشهد على معيَّن أن الله لا يغفر له

وأما الشخص المُعَيَّنُ، إذا قِيلَ: هل تشهدون أنه مِنْ أهلِ الوعيد، وأنه كافر؟ فهٰذا لا نَشْهَدُ عليه إلاَّ بأمرٍ تَجُوزُ معه الشهادةُ، فإنَّه مِن أعظم البغي أن يُشْهَدَ على معين أن الله لا يَغفِرُ له، ولا يرحمه، بل يُخَلِّدُهُ[1] في النار، فإن هذا حُكْمُ الكافر بَعْدَ الموت. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هُريرة ﷺ، قال: سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: «كَانَ رَجُلاَنِ فِي بني إسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، والآخَرُ مُجْتَهِدٌ في العِبَادَةِ، فَكَانَ لاَ يَزَالُ المُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْماً على ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ. فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيباً؟ فَقَالَ: والله لا يَغْفِرُ الله لَكَ، أَوْ لا يُدخلكَ الجَنَّةَ فَقَبَضَ أرْوَاحَهُما، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لِهٰذا المُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بي عَالِماً؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدَيَّ قَادِراً؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فادخُلِ الجنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ للآخَرِ: اذهَبُوا بِهِ إلى النَّار». قال أبو هريرة: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وآخِرَتَهُ»، وهو حديث حسن[2].

ولأنَّ الشخص المعينَ يُمْكِنُ أن يكونَ مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو

= محمد بن مسلم، حدثنا علي بن الحسن الكراعي، قال: قال أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص٢٥١ من طريق عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، عن أبيه، قال: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلمت أبا حنيفة ﷺ سنة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأي على أن من قال: «القرآن مخلوق فهو كافر». وقال البيهقي: رواة هذا كلهم ثقات، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق محمد بن أيوب الرازي، قال: سمعت محمد بن سابق يقول: سألت أبا يوسف، فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ قال: معاذ الله، ولا أنا أقوله، فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله ولا أنا أقوله. وقال البيهقي: رواته ثقات.

(١) في (ب): يخلد.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٠١) في الأدب: باب في النهي عن البغي، وسنده حسن.

يُمْكِنُ أن يكونَ ممن لم يَبْلُغْهُ مَا وَرَاءَ ذٰلك من النصوص، ويُمْكِنُ أن يَكُونَ له إيمانٌ عظيمٌ وحسناتٌ أوجبت له رحمةَ الله، كما غَفَرَ للذي قال: «إذا مِتُّ فَاسْحَقُونِي ثُمَّ ذُرُّونِي، ثُمَّ غَفَرَ الله لَهُ لِخَشْيَتِهِ»[1] وكان يَظُنُّ أن الله لا يَقْدِرُ على جمعه وإعادته، أو شَكَّ في ذلك، لكن هٰذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نُعاقِبَهُ في الدنيا، لِمَنْعِ بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

ثم إذا كَانَ القَوْلُ في نفسه كفراً، قيل: إنه كفرٌ، والقائلُ له يكفر بشروطٍ وانتفاءِ موانع، ولا يكونُ ذلك إلا إذا صار منافقاً زنديقاً، فلا يُتَصَوَّرُ أن يُكَفَّرَ أحدٌ من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا مَنْ يكونُ منافقاً زنديقاً، وكتاب الله يُبَيِّنُ ذلك، فإنَّ الله صَنَّفَ الخَلْقَ فيه ثَلاثَةَ أصنافٍ: صِنْفٌ: كفار من المشركين ومِن أهلِ الكتاب، وهُمُ الذين لا يُقِرُّون بالشهادتين، وصِنفٌ: مؤمنون باطناً وظاهراً، وصِنفٌ أقرُّوا به ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسامُ الثلاثة مذكورة في أوَّلِ سورةِ البقرة، وكُلُّ مَنْ ثبت أنه كافر في نفسِ الأمر وكان مقراً بالشهادتين، فإنه لا يكونُ إلا زنديقاً، والزِّنديقُ هو المنافق[2].

وهنا يَظْهَرُ غَلَطُ الطرفين، فإنه من كفَّر كُلَّ مَنْ قال القَوْلَ المبتدَع في الباطن، يلزمُه أن يُكَفِّرَ أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هُمْ في الباطن ١٨٣

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٣٤٨١) و (٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦)، وابن ماجه (٤٢٥٥)، والنسائي ٤/١١٣، وأحمد ٢/٢٦٩ من حديث أبي هريرة.
وأخرجه أيضاً البخاري (٣٤٧٨): و (٦٤٨١) و(٧٥٠٨)، ومسلم (٢٧٥٧) (٢٧)، وأحمد ٣/١٣ و١٧ و ٧٧ من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن حذيفة بنحوه عند البخاري (٣٤٥٢) و (٣٤٧٩) و (٦٤٧٠)، والنسائي ٤/١١٣.

(٢) في «اللسان»: الزنديق، القائل ببقاء الدهر، فارسي مُعرَّب، قال في شرح القاموس: الزنديق نسبة إلى الزند، وهو كتاب ماني المجوسي الذي كان في زمن بهرام بن هرمز بن سابور، ويدعي متابعة المسيح ﷺ، وأراد الصيت، فوضع هذا الكتاب، وخبأه في شجرة، ثم استخرجه، والزند بلغتهم: التفسير، يعني: هذا تفسير لكتاب زرادشت الفارسي، واعتقد فيه الإلهين: النور والظلمة، النور يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، وحرم إتيان النساء، لأن أصل الشهوة من الشيطان، ولا يتولد من الشهوة إلا الخبيث، وأباح اللواط لانقطاع النسل، وحرم ذبح الحيوانات، وإذا ماتت، حل أكلها. وانظر «رد المحتار» ٤/٢٤١ ـ ٢٤٣.

يُحِبُّونَ الله ورسولَه ويُؤمِنُونَ بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين[1]، كما ثبت في «صحيح البخاري» عن أَسْلَم مَوْلَى عُمَر ﷺ، عن عُمَرَ: أَنَّ رَجُلاً كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ: عَبْدُ الله، وَكَانَ يُلَقَّبُ حماراً: وكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَدْ جَلَدَهُ من الشَّرَابِ، فأُتِي بِهِ يَوْماً، فأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ! ما أَكْثَرَ ما يُؤتَى بِهِ! فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَلْعَنْهُ، فإِنَّهُ يُحِبُّ الله ورَسُولَهُ»[2] وهذا أمر متيقَّن به في طوائفَ كثيرة وأئمة في العلمِ والدين، وفيهم بَعْضُ مقالات الجهمية، أو المرجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمةَ في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملةِ تلك البدعة، بل بفرعٍ منها، ولهذا انتحل أهلُ هٰذه الأهواء لِطوائف من السَّلَفِ المشاهير.

أهل البدع يكفر بعضهم بعضاً، وأهل السنة والجماعة يخطئون ولا يكفّرون

فَمِنْ عيوبِ أهل البِدَعِ تَكْفيرُ بعضِهم بعضاً، ومِنْ ممادح[3] أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يكفِّرون.

ولكن بقي هنا إشكالاً يَرِدُ على كلام الشيخ رحمه الله تعالى، وهو: أنَّ الشَّارعَ قد سمَّى بعضَ الذنوب كُفراً، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «سِبَابُ المُسْلِمِ[4] فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ». متفق عليه من حديث ابن مسعود ﷺ[5].

---

(١) في (ب): مذبذبين.
(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٦٠٦).
(٣) تحرفت في (ب) إلى: ممازح.
(٤) في (ب): «المؤمن» وهو خطأ.
(٥) أخرجه ـ من حديث عبد الله بن مسعود ـ البخاري (٤٨) و (٦٠٤٤) و (٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤)، وابن ماجه (٦٩) و (٣٩٣٩)، وأحمد ١/ ٣٨٥ و ٤١١ و ٤٣٣ و ٤٣٩ و ٤٤٦ و ٤٥٤ و ٤٦٠، والنسائي ٧/ ١٢٢، والطيالسي (٢٤٨) و (٢٥٨) و (٣٠٦)، والحميدي (١٠٤)، والترمذي (١٩٨٣) و (٢٦٣٤) و (٢٦٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٠٥)، والبغوي (٣٥٤٨)، والخطيب ١٠/ ٨٦ ـ ٨٧ و ١٣/ ١٨٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/ ٢٣ و ٣٤، و ٨/ ١٢٣ و ١٠/ ٢١٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/ ٣٦٥، =

وقال ﷺ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»(١). «وإذا قَالَ الرَّجُلُ لأخيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُما»(٢). متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنهنَّ، كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَها: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وإذا خَاصَمَ فَجَرَ». متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما(٣).

= وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٩٤٠) والخطيب ٣/٣٩٧ و ٥/١٤٤، وأبي نعيم ٨/٣٥٩، وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١/١٧٦ و ١٧٨، وابن ماجه (٣٩٤١)، والنسائي ٧/١٢١، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٦٥.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٣) و (٦١٦٦) و (٦٧٨٥) و (٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦) (١٢٠)، والنسائي ٧/١٢٦ و ١٢٧، وأبو داود (٤٦٨٦)، وابن ماجه (٣٩٤٣)، وأحمد ٢/٨٥ و ٨٧ و ١٠٤، وابن أبي شيبة ١٥/٣٠، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٨) و (٦٥٩)، وابن حبان (١٨٧) من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري (١٢١) و (٤٤٠٥) و (٦٨٦٩) و (٧٠٨٠)، ومسلم (٦٥) (١١٨)، وابن ماجه (٣٩٤٢)، والنسائي ٧/١٢٧ ـ ١٢٨، والدارمي ٢/٦٩، وأحمد ٤/٣٥٨ و ٣٦٣ و ٣٦٦، وابن أبي شيبة ١٥/٣٠، والبغوي (٢٥٥٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/١٩٤، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧٧) و (٢٠٤٢)، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٧) من حديث جرير بن عبد الله. وفي الباب عن أبي بكرة عند البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، وأحمد ٥/٣٩ و ٤٩، والنسائي ٧/١٢٧، والطيالسي (٨٥٩)، والطبراني في «الصغير» ١/١٥٣، والخطيب ٨/٢٤٦. وعن ابن عباس عند البخاري (١٧٣٩) و (٧٠٧٩)، والترمذي (٢١٩٣)، وأحمد ١/٢٣٠.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (١١) (٦٠)، والترمذي (٢٦٣٧)، ومالك ٢/٩٨٤، وأحمد ٢/١٨، و ٤٤و ٤٧ و ٦٠و ١١٢و ١١٣ و ١٤٢، والحميدي (٦٩٨)، والبغوي (٣٥٥٠) و (٣٥٥١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٩) و (٤٤٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٦٨ و ٣٦٩، وابن منده في الإيمان (٥٩٤) و (٥٩٥) و (٥٩٦) و (٥٩٧)، وأبو داود (٤٦٨٧)، وابن حبان (٢٤٩) و (٢٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤) و (٢٤٥٩) و (٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وابن حبان (٢٥٤) و (٢٥٥)، وأبو نعيم ٧/٢٠٤، والبغوي (٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (٥٢٢)=

وقال ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، والتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»[1].

وقال ﷺ: «بَيْنَ المسلم، وبَيْنَ الكُفرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ» رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه[2].

وقال ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِناً فَصَدَّقَهُ، أو أتى امْرَأَةً في دُبُرِهَا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»[3].

= و(٥٢٣) و (٥٢٤) و (٥٢٥) و (٥٢٦)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٤)، والنسائي ٨/١١٦، وأحمد ٢/١٨٩ من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه البخاري (٣٣) و (٢٦٨٢) و (٢٧٤٩) و (٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي ٨/١١٧ من حديث أبي هريرة بلفظ: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر» وهو عند البغوي (٣٥)، وابن منده (٥٢٧) و (٥٢٨)، وفي الباب عن ابن مسعود نحوه أخرجه النسائي ٨/١١٧، وأبو نعيم ٥/٤٣،وابن منده (٥٣١).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) و (٥٥٧٨) و (٦٧٧٢) و (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥)، وابن ماجه (٣٩٣٦)، والنسائي ٨/ ٦٤ و ٦٥ و ٣١٣، والدارمي ٢/ ٨٧ و ١١٥، وأحمد ٢/ ٢٤٣ و ٣١٧ و ٣٧٦ و ٣٨٦ و ٤٧٩، والبغوي (٤٦) و (٤٧)، وابن حبان (١٨٦)، وأبو نعيم ٣/ ١٦٤ و ٣٢٢ و ٣٦٩ و ٦/ ٢٥٦ و ٩/ ٢٤٨، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٠٤)، والحميدي (١١٢٨)، وابن أبي شيبة ٨/ ١٩٤ و ١١/ ٣٢ من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٦٧٨٢) و (٦٨٠٩)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ١٣٥ و ١٦٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٢٣) و (١١٦٧٩) و (١١٧٩٩) و (١٣٣٠٤) من حديث ابن عباس، وأخرجه أحمد ٦/ ١٣٩، وابن أبي شيبة ٨/ ١٩٤ و ١١/ ١٤ و ٣٢ من حديث ابن عباس، وأخرجه أحمد ٦/ ١٣٩، وابن أبي شيبة ٨/ ١٩٤ و ١١/ ١٤ و ٣٢ من حديث عائشة بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٢)، وأحمد ٣/ ٣٧٠ و ٣٨٠، والدارمي ١/ ٢٨٠، وابن أبي شيبة ١١/ ٣٣، وأبو داود (٤٦٧٨)، والترمذي (٢٦١٨)، وابن ماجه (١٠٧٨)، والنسائي كما في «التحفة» ٢/ ٣٢٠، وأبو نعيم ٦/ ٢٧٦ و ٨/ ٢٥٦، والخطيب ١٠/ ١٨٠، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، والبغوي (٣٤٧)، والبيهقي ٣/ ٣٦٦.

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه=

وقال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَقَدْ كَفَرَ» رواه الحاكم بهذا اللفظ[1].

وقال ﷺ: «ثِنْتَانِ في أمتي هُمَا كُفرٌ: الطَّعْنُ في النسب، والنِّياحَةُ عَلَى المَيِّتِ»[2] ونظائر ذلك كثيرة.

١٨٤ الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان والإسلام

والجوابُ: أن أهلَ السُّنة متفقون كُلُّهم على أن مرتكِبَ الكَبِيرَةِ لا يَكْفُرُ كفراً يَنْقُلُ عن المِلَّةِ بالكُلِّيَّةِ، كما قالت الخوارجُ، إذ لو كفر كُفراً يَنْقل عن المِلَّة، لكان مرتداً يُقْتَلُ على كُلِّ حال، ولا يُقْبَلُ عَفْوُ وليِّ القِصاص، ولا تجري الحدودُ في الزِّنى والسرقة، وشرب الخمر، وهٰذا القَوْلُ معلومٌ بُطلانُه وفَسَادُه بالضرورة مِنْ دينِ الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يَخْرُجُ من الإيمان والإسلام، ولا يَدْخُلُ في الكفر، ولا يستحِقُّ الخُلُودَ في النار مع الكافرين، كما قالَتِ المعتزلةُ، فإنَّ قَوْلَهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكِبَ الكبيرةِ مِنَ المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[3] [البقرة: ١٧٨]. فلم يُخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله[4] أخاً لوليِّ القِصاص، والمراد أُخُوَّةُ الدين بلا ريب، وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

= (٦٣٩)، وابن الجارود (١٠٧)، والبيهقي ٧/١٩٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/٤٤ ـ ٤٥، والدارمي ١/٢٥٩، وأحمد ٢/٤٠٨ و ٤٢٩/٤٧٦ وإسناده قوي.

(١) تقدم تخريجه ص٢٩٧ وهو صحيح.

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (٦٧)، وأحمد ٢/٣٧٧ و ٤٤١ و ٤٩٦، وابن منده في «الإيمان» (٦٦٠) و (٦٦٢) و (٦٦٣).

(٣) في «زاد المسير» قوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء﴾ أي: من دم أخيه، أي: ترك له القتل، ورضي منه بالدية، ودل قوله: ﴿من أخيه﴾ على أن القاتل لم يخرج عن الإسلام.

(٤) في (ب): أو جعله، وهو خطأ.

ونصوصُ الكتاب والسنة والإجماع تَدُلُّ على أن الزانيَ والسارِق والقاذف[1] لا يُقْتَلُ، بل يُقَامُ عليه الحَدُّ، فَدَلَّ على أنه ليس بمرتد.

قد ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَتْ عنده لأخيه مَظْلِمَةٌ من عرض أَوْ شَيءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ اليَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لاَ يَكُونَ درهم ولا دينار، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلِمَته، وإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ، أُخِذَ مِنْ سَيِّئَات صَاحِبِه، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثم ألقي في النار» أخرجاه في «الصحيحين»[2].

فثبت أن الظالمَ يكونُ له حسناتٌ يستوفي المظلومُ منها حقَّه.

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ما تعدون المفلس فيكم؟ قَالُوا: المُفْلِسُ فينا مَنْ لاَ له درهم ولا دينار قال: المُفْلِسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ وَله حسنات أمثال الجبال قَدْ شَتَمَ هٰذا، وأخذ مَالَ هٰذا، وسَفَكَ دَمَ هٰذا، وقذف هٰذا، وضَرَبَ هٰذا، فيقتصُّ هٰذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهٰذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فإذا فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ». رواه مسلم[3].

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]. فدل

---

(١) في (ب): القاذف والسارق.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) و (٦٥٣٤)، والترمذي (٢٤١٩)، والطيالسي٢٣٢٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/ ٧٠، وأحمد ٢/ ٤٣٥ و ٥٠٦ من حديث أبي هريرة، ولم يخرجه مسلم كما ذكر المؤلف. ولا يوجد اللفظ الذي ذكره المؤلف في مصادر تخريجه.

(٣) رقم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة ولفظه عنده: أن رسول الله ﷺ، قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: إنَّ» المفلس من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار». وأخرجه الترمذي (٢٤١٨)، وأحمد ٢/ ٣٠٣ و ٣٣٤ و ٣٧٢.

ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسناتٍ تمحو سيئاته، وهذا مبسوط في موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هُنا في حُكْمِ الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلَّدٌ في النار، لكن قالت الخوارجُ: نسمِّيه كافراً وقالت المعتزلة: نُسَمِّيهِ فاسقاً، فالخلافُ بينهم لفظي فَقَط.

وأهلُ السنة أيضاً مُتَّفِقُون على أنَّه يَسْتَحِقُّ الوَعِيد المُرَتَّب على ذلك
١٨٥ الذنب. كما وردت به النُّصوصَ، لا كما يقولُه المُرجِئَةُ من أنه لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذَنْبٌ، ولا يَنْفَعُ مَعَ الكُفْرِ طَاعَةٌ! وإذا اجتَمَعَتْ نُصُوصَ الوعدِ التي استدلت بها المرجئة، ونُصُوصَ الوعيدِ، التي استدلَّت بها الخَوَارِجُ والمعتزلة؛ تَبَيَّن لك فَسَادُ القولين. ولا فائدة في كلام هٰؤلاء سوى أنك تَسْتَفِيدُ من كلام كُلِّ طائفةٍ فسادَ مذهب الطائفة الأخرى.

الكفر نوعان اعتقادي وعملي

ثم بَعْدَ هذا الاتفاق بَيْنَ أهلِ السنة اختلفوا اختلافاً لفظياً لا يَتَرَتَّبُ عليه فساد، وهو: أنه هَلْ يكونُ الكُفْرُ على مراتب، كفراً دُونَ كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دُونَ إيمان؟ وهٰذا الاختلافُ نشأ من اختلافهم في مسمَّى «الإيمان»: هل هو قولٌ وعمل يزيد[1] وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن مَنْ سماه الله تعالى ورسوله كافراً نُسَمِّيه كافراً، إذ من[2] الممتنع أن يُسمِّيَ الله سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رَسُولُه مَنْ تقدم ذكره كافراً، ولا نُطْلِقُ عليهما اسمَ الكُفر، ولكن من قال: إن الإيمانَ قولٌ وعمل يزيدُ ويَنْقُصُ، قال: هو كفر عَمَلِيٌّ لا اعتقاديٌّ، والكفر عنده على مراتب، كفرٌ دون كفر، كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمانَ: هو التصديقُ، ولا يدخلُ العملُ في مسمَّى الإيمان، والكفر: هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر

(١) في (ب): ويزيد.
(٢) في (ب): ومن الممتنع.

مجازيٌّ غيرُ حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بَيْتِ المقدس(١)، إنَّها سُمِّيَتْ إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها على الإيمان، أو لِدلالتها على الإيمان، إذ هِيَ دالَّة على كون مؤديها مؤمناً، ولهذا يُحْكَمُ بإسلام الكافر إذا صلَّى كصلاتنا، فَلَيْسَ بَيْنَ فقهاء المِلَّةِ نِزَاعٌ في أصحابِ الذنوب، إذا كانوا مقرِّين باطناً وظاهراً(٢) بما جاء به الرَّسُولُ وما تواتر عنهم أنهم مِن أهل الوعيد. ولكن الأقوالَ المنحرفة قَوْلُ من يقول بتخليدِهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصبُ من بعضهم، وإلزامه لمن يُخالِفُ قولَه بما لا يلزمه، والتشنيعُ عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادَلُوا بالَّتي هِيَ أحْسَنُ، فكيف لا يَعْدِلُ بعضُنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ الآيـــة [المائدة: ٨].

وهنا أمْرٌ يَجِبُ أن يُتَفَطَّنُ له، وهو: أن الحُكْمَ بِغَيْرِ ما أنزل الله قد يكون كفراً يَنْقُلُ عن المِلَّةِ، وقد يكون مَعْصِيَةً: كَبِيرةً أو صَغِيرة، ويكُونُ
كفراً: إما مجازيّاً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسبِ ١٨٦
حَالِ الحاكم: فإنه إن اعتقد أنَّ الحُكْمَ بما أنزل الله غَيْرُ واجب، وأنَّهُ مخيَّرٌ فيه، أو استهان به مع تيقُّنِه أنه حُكْمُ الله؛ فهذا كُفْرٌ أكبر، وإن اعتقدَ وجُوبَ الحُكْمِ بما أنزل الله، وعلمه في هٰذه الواقعة، وعَدَلَ عنه مع اعترافِه بأنه مستحق للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويُسمَّى كافراً كُفراً مجازيّاً، أو كفراً أصغر،

---

(١) هو بهذا اللفظ في الطيالسي (٧٢٢)، والنسائي كما في «التحفة» ٢/٥١، و «الفتح» ١/٩٦، من حديث البراء ومعناه في صحيح البخاري (٤٠) و (٤٤٨٦) من حديث البراء أيضاً.

(٢) في (ب): ظاهراً وباطناً.

وإن جَهِلَ حُكْمَ الله فيها، مع بذل جهده، واستفراغِ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطىء، له أجرٌ[1] على اجتهاده، وخطؤه مغفور.

وأراد الشيخُ رَحِمه الله بقوله: «ولا نقول: لا[2] يضرُّ مع الإيمان ذنب لمن عمله» مخالفةَ المرجئة، وشبهتُهم كانت قد وقعتْ لبعض الأولين، فاتفق الصحابةُ على قتلهم إن لم يَتُوبُوا من ذلك، فإن قُدَامة بن مظعون[3] شَرِبَ الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأوَّلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، الآية، فلما ذُكِرَ ذلك لِعُمر بن الخطاب رضي الله عنه، اتفق هو وعليُّ بنُ أبي طالب وسائرُ الصحابة على أنَّهم إن اعترفوا بالتحريم،

---

(١) في (ب): له حكم آخر.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) في الأصول قدامة بن عبد الله، وهو تحريف، وهو قدامة بن مظعون بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي، يكنى أبا عمرو، وقيل: أبو عمر، وهو أخو عثمان بن مظعون، وخال حفصة وعبد الله ابني عمر بن الخطاب، وهو من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله، وشهد بدراً وأحداً وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ. توفي سنة (٣٦هـ) وله ثمان وستون سنة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١/ ١٦١ ـ ١٦٢. وخبره هذا أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٧٠٧٦)، ومن طريقه البيهقي ٨/ ٣١٦ عن معمر، عن الزهري، أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة ـ وكان أبوه شهد بدراً ـ: أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظعون على البحرين... ورجاله ثقات، وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» ٩/ ٥٤٦ من طريق ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن سفيان، وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: **﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾** وفيه أن عمر كتب إلى يزيد أن ابعث بهم إليّ، واستشار الناس في أمرهم، فأشار علي أن يستتيبهم، فإن تابوا جلدهم ثمانين لشرب الخمر، وإن لم يتوبوا ضرب رقابهم، لكونهم كذبوا على الله، وشرَّعوا في دينه ما لم يأذن به الله، فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين. ورواه ابن حزم في «المحلى» ١١/ ٢٨٧ بنحوه من طريق الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن جحادة بن دثار: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام... وانظر «فتح الباري» ١٢/ ٧٠، و «المغني» ٨/ ٣٠٤ لابن قدامة.

جُلِدُوا، وإن أصَرُّوا على استحلالها قُتِلُوا، وقال عمر لِقُدامة: أخطأت استُك الحُفْرَةَ، أما إنك لو اتقيت، وآمنت، وعَمِلْتَ الصالحاتِ، لم تَشْرَبِ الخمر.

وذلك أن هذه الآية نزلتْ بسبب أن الله سبحانه لما حَرَّم الخَمْرَ، وكان تَحْرِيمُها بعد وقعةِ أُحُد، قال بَعْضُ الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتُوا وَهُمْ يشربون الخمرَ؟ فأنزل الله تعالى هٰذه الآية[1]، بيَّن فيها أنَّ من طَعِمَ الشيءَ في الحال التي لم يُحَرَّمْ فيها، فلا جُنَاحَ عليه إذا كان مِنَ المؤمنين المتَّقين المصلحين، كما كان مِنْ أمرِ استقبال بَيْتِ المقدس، ثم إن أولٰئك الذين فعلوا ذٰلك نَدِمُوا وَعَلِمُوا أنهم أخطؤوا، وأيِسُوا مِنَ التوبةِ، فكتب عُمَرُ إلى قُدَامة يقولُ له: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٣﴾. [غافر: ١ ـ ٣] ما أدري أيُّ ذنبيك أعْظَمُ؟ استحلالك المُحَرَّم أولاً؟ أم يأسُكَ مِن رحمة الله ثانياً؟ وهٰذا الذي اتفق عليه الصحابةُ هو مُتَّفَقٌ عليه بين أئمة الإسلام.

قوله: «ونَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ أنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلاَ نَأْمَنُ عَلَيهِم، وَلاَ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخافُ عَلَيهِم، ولاَ نُقَنِّطُهُمْ».

ما ينبغي على المؤمن أن يعتقده في حق نفسه وفي حق غيره

ش: وعلى المؤمنِ أن يَعْتَقِدَ هٰذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حقِّ نفسه وفي حقِّ غيره، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾

---

(١) أخرجه من حديث البراء بن عازب الترمذيُّ (٣٠٥٠) و (٣٠٥١)، والطيالسي (٧١٥)، والطبري (١٢٥٢٨) و (١٢٥٢٩)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (١٣٧٣) و (١٧٤٠)، وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي (٣٠٥٢)، وأحمد ١/٢٣٤ و ٢٧٢ و ٢٩٥، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ٤/١٤٣، وأقره الذهبي. وعن أنس بن مالك عند البخاري (٢٤٦٤) و (٤٦١٧) و (٤٦٢٠) و (٥٥٨٠) و (٥٥٨٢) و (٥٥٨٣) و (٥٥٨٤) و (٥٦٠٠) و (٥٦٢٢) و (٧٢٥٣)، و أحمد ٣/٢٢٧، والدارمي ٢/١١١.

[الإسراء: ٥٧]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَإِيَّٰىَ
١٨٧ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]
ومدح أهلَ الخوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴿٦١﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٦١]. وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قالَتْ: قُلْتُ: يا رَسُولَ الله، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أهو الذي يَزْني، ويَشْرَبُ الخَمْرَ ويَسْرِق؟ قال: «لا، يا ابنةَ الصِّديق، ولٰكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ ويُصلي ويَتَصَدَّقُ ويَخَافُ أن لا يُقْبَلَ منه»[1]. قال الحسن ﷺ: عمِلوا ـ والله ـ بالطاعاتِ، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُردَّ عليهم، إنَّ المؤمن جَمَعَ إحساناً وخشيةً، والمُنافِقُ جَمَعَ إساءةً وأمناً. انتهى.

١٨٨ وقد قال تعالى؛ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]. فَتَأمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ رجاءَهم مع إتيانهم بهذه[2] الطاعات فالرجاءُ إنما يَكُونُ مع الإتيانِ بالأسْبَابِ التي اقتضتها حِكْمَةُ الله تعالى، شرعُه وقدرُه وثوابُه وكرامتُه، ولو أن رجلاً له أرْضٌ يُؤمِّلُ أن يَعُودَ عليه مِنْ مَغَلِّها ما يَنْفَعُهُ، فأهملها ولم يَحْرُثْهَا ولم يَبْذُرْها، ورجا أنه يأتي مِن مَغَلِّها مِثْلَ ما يأتي مَنْ حَرَثَ وزرع وتعاهَدَ الأرض؛ لَعَدَّهُ الناسُ مِنْ أسفه السفهاء! وكذا لو رجا، وحسَّنَ ظَنَّهُ أن يجيئه ولدٌ من غيرِ جماع! أو يَصيرَ أعْلَمَ أهْلِ زمانه مِنْ غير طَلَبِ العلمِ

(١) أخرجه الترمذي (٣١٧٥)، وأحمد ٦/١٥٩ و ٢٠٥، وابن ماجه (٤١٩٨)، والحميدي (٢٧٥)، ورجاله ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني راويه عن عائشة لم يدركها.

(٢) في (ب): هذه.

وحِرْصٍ تام! وأمثال ذلك. فكذلك مَنْ حَسُنَ ظنُّه، وقوي رجاؤه في الفوز بالدَّرجات العُلى، والنعيم المقيم من غير طاعةٍ ولا تقرُّب إلى الله تعالى بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه.

من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً

ومما ينبغي أن يُعْلَمَ أنّ من رجا شيئاً، استلزم رجاؤه أموراً:

أحَدُها: محبّة ما يَرْجُوهُ.

الثاني: خَوْفُهُ مِنْ فَوَاتِه.

الثالث: سَعْيُهُ في تَحْصِيلِهِ بِحَسَبِ الإمكان.

وأما رجاءٌ لا يُقارِنُه شيء من ذلك، فهو من باب الأمانيّ، والرجاء شيْء، والأماني شيءٌ آخر، فكلُّ راجٍ خائفٌ، والسائِرُ على الطريق إذا خاف أسرع السيرَ مخافةَ الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. فالمشرك لا تُرْجَى له المغْفِرَةُ، لأن الله نفى عنه المغفرةَ، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاءَ عذَّبه.

وفي «معجم الطبراني»: «عِنْدَ الله يَوْمَ القِيامَةِ ثَلاثةُ دَوَاوِينَ: دِيوَانٌ لا يَغْفِرُ الله مِنْهُ شيئاً، وهُوَ الشِّرْكُ بالله، ثم قَرَأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. وَدِيوَانٌ لاَ يَتْرُكُ الله مِنْهُ شَيْئاً، وَهُوَ مَظَالِمُ العِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضاً، وَدِيوَانٌ لاَ يَعْبَأُ الله بِهِ، وَهُوَ ظُلْمُ العَبْدِ نَفْسَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ»(١).

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٢٤٠، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٣، والحاكم في «المستدرك» ٤/ ٥٧٥ و ٥٧٦ من طريقين عن صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة، وصححه الحاكم، ورده الذهبي بقوله: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة، ولفظه عندهم: «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان...»، ولم نجده في «معجم الطبراني الكبير» ولا في «المعجم الصغير»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٤٨ واقتصر في نسبته على أحمد.

وقد اختلفت عِبَارَاتُ العلماءِ في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارةُ إلى ذلك عند قَوْلِ الشيخ ﷺ: «وأهلُ الكبائر من أمة محمد في النار لا يُخلدون».

ولكن ثَمَّ أمر ينبغي التَّفَطُّنُ له، وهو: أن الكبيرة قد يقترِنُ بها مِن الحياء والخوف والاستعظام لها ما يُلحقها بالصغائر، وقد يقترِنُ بالصغيرة، مِن قلة الحياء، وعدم المبالاة، وتركِ الخوف والاستهانة بها ما يُلحِقُها بالكبائر، وهذا أمر مرجعُه إلى ما يقومُ بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يَعْرفُ ذلك من نفسه وغيره.

سقوط العقوبة عن المسيء بأحد عشر سبباً

وأيضاً: فإنّه قد يُغفَى لِصَاحِبِ الإحسانِ العظيم ما لا يُعْفَى لِغَيْرِهِ، فإن فَاعِلَ السيئات تَسْقُطُ عنه عُقُوبَةُ جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرفتْ بالاستقراء من الكتاب والسنة[1]:

والسبب الأول: التَّوْبَةُ، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم: ٦٠ والفرقان: ٧٠]. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٠]، والتَّوْبَةُ النَّصُوحُ، وهي الخالصة، لا يختصُّ بها ذنبٌ دونَ ذنبٍ، لكن هَلْ تَتَوَقَّفُ صِحَّتُها على أن تكون عامةً؟ حتى لو تاب مِن ذنبٍ، وأصرَّ على آخر لا تقبل[2]؟ والصحيح أنه تُقبل[3]. وهل يَجُبُ الإسلامُ ما قبلَه مِنَ الشرك وغيرِه من الذنوب، وإن لم يَتُبْ منها؟ أم لا بُدَّ مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتى لو أَسْلَمَ وهو مُصِرٌّ على الزنى وشُرْبِ الخمر مثلاً، هل لا يُؤاخَذُ بما كان منه في
١٨٩ كفره من الزنى، وشرب الخمر؟ أم لا بدَّ أن يتوبَ من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يَتُوبَ توبةً عامّةً مِنْ كُلِّ ذنب؟ وهذا هو الأصحُ: أنه لا بُدَّ من التوبة مع الإسلام، وكونُ التوبة سبباً لغُفرانِ الذنوب، وعدمِ المؤاخذة بها، مما لا خلافَ فيه بَيْنَ الأمة، وليس شيءٌ يكون سبباً لغفرانِ جميعِ الذنوب

---

(١) انظر: «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٤٨٧ ـ ٥٠١.
(٢) في (ب): أنها لا تقبل، وهو خطأ.
(٣) انظر: «مدارج السالكين» ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٦.

إلا التوبة، قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]، وهٰذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟﴾، وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ الآية: [الزمر: ٥٤].

السَّبَبُ الثاني: الاستِغْفارُ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارةً يُذْكَرُ وَحْدَهُ، وتارةً يُقْرَنُ بالتوبة، فإن ذكر وَحْدَهُ دخل معه التوبة، كما إذا ذُكِرَتْ التوبةُ وحدَها شَمَلَتِ الاستغفارَ، فالتوبةُ تتضمن الاستغفارَ، والاستغفارُ يَتَضَمَّنُ التوبةَ، وكُلُّ واحد منهما يَدْخُلُ في مسمَّىٰ الآخر عِنْدَ الإطلاق، وأما عِنْدَ اقتران إحدى اللفظتين[1] بالأخرى، فالاستغفار: طَلَبُ وقاية شرّ ما مضى، والتوبةُ: الرُّجُوعُ وَطَلَبُ وقاية شرِّ ما يَخافُهُ في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظيرُ هذا: الفَقِيرُ والمِسْكِينُ، إذا ذُكِرَ أحدُ اللفظين[2] شَمِلَ الآخر، إذا ذُكِرَا معاً، كان لِكُلٍّ منهما معنى، قال تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ﴾ [المجادلة: ٤]. ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧١]. لا خِلافَ أن كُلَّ واحدٍ من الاسمين في هٰذه الآيات لما أفرد شَمِلَ المُقِلَّ والمُعدِمَ، ولما قُرِنَ أحدُهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. كان المُرادُ بأحدهما المقلّ، والآخر المُعْدِم[3]، على خلاف فيه.

وكذلك: الإثمُ والعدوانُ، والبرُّ والتقوى، والفسوقُ والعصيان.

---

(١) في (ج): اللفظين.

(٢) في (ب): اللفظتين.

(٣) في (ب): المعدوم، وكلاهما بمعنى، فالمُعْدِمُ: هو الذي لا يملك شيئاً، قال رؤبة:

قالت بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنْ

ويقرُبُ من هذا المعنى[١]: الكفرُ والنفاقُ، فإن الكفرَ أعمُّ، فإذا ذُكِرَ الكفرُ، شَمِلَ النفاقَ، وإذا ذُكِرَا معاً، كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمانُ والإسلامُ، على ما يأتي الكلامُ فيه، إن شاء الله تعالى[٢].

السببُ الثالث: الحَسَنَاتُ، فإن الحسنةَ بعشر أمثالها، والسيئةَ بمثلها، فالوَيْلُ لِمَنْ غَلَبَتْ آحادُه أعشارَه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «وأتبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا»[٣].

السبب الرابع: المصائبُ الدنيوية، قال ﷺ «مَا يُصِيبُ المُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلاَ نَصَبٍ، وَلاَ غَمٍّ وَلاَ هَمٍّ[٤] وَلاَ حَزَنٍ حتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إلا كفر بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»[٥]. وفي «المسند»: أنه لما نزل قولُه تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ
١٩٠ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصِمَةُ
الظهرِ، وأيُّنا لم يَعْمَلْ سُوءاً؟ فقال: «يا أبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ
تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ يُصِيبُكَ اللأْوَاءُ؟ فَذلِكَ ما تُجْزَوْنَ بِهِ»[٦]. فالمصائِبُ نفسُها

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر: «الفتاوى» ٧/ ١٦٢ ـ ١٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٨٧)، والدارمي ٢/ ٣٢٣، وأحمد ٥/ ١٥٣ و ١٥٨، وأبو نعيم ٤/ ٣٧٨ من حديث أبي ذر، ولفظه بتمامه: «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن». وأخرجه أحمد ٥/ ٢٢٨ و ٢٣٦، وأبو نعيم ٤/ ٣٧٦، والطبراني في «الصغير» ١/ ١٩٢، و «الكبير» (٢٩٧) (٢٩٨) من حديث معاذ بن جبل، وأورده الترمذي بعد حديث أبي ذر.

(٤) في (ب): ولا غم ولا حزن.

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٤١) و (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٩٦٦)، وأحمد ٢/ ٣٠٢ و ٣٣٥ و ٣/ ١٨ و ٤٨ و ٦١ و ٨١، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٢)، وأبو يعلى الموصلي (١٢٣٧) و (١٢٥٦).

وأخرجه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢) من حديث عائشة بلفظ: «ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه، حتى الشوكة يشاكها» وهو في «مشل الآثار» للطحاوي ٣/ ٦٩.

(٦) أخرجه أحمد ١/ ١١، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (١١١)، والطبري (١٠٥٢٣) و (١٠٥٢٨)، وأبو يعلى (٩٨) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٠١)، والحاكم=

مكفرةٌ، وبالصبر عليها يُثَابُ العبدُ، وبالتسخُطِ[1] يأثَمُ، فالصبرُ والتسخط[2] أمرٌ آخر غَيْرُ المصيبة، فالمصيبةُ من فِعْلِ الله لا مِنْ فِعْلِ العبد، وهي جزاءٌ من الله للعبد على ذنبه، ويُكفِّرُ ذنبه بها، وإنما يُثَابُ المرءُ ويأثم على فعله، والصبرُ والسخط من فعله، وإن كان الثوابُ والأجرُ قد يَحْصَلُ بغير عملٍ من العبد، بل هَدِيَّة من الغير، أو فضل من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]. فنفسُ المَرَضِ جزاءٌ وكفارة لما تقدم.

وكثيراً ما يُفهم من الأجرِ غُفرانُ الذنوب، وليس ذلك مَدْلُولَه، وإنما يَكُونُ من لازمه.

السَّبَبُ الخامسُ: عذابُ القَبْرِ. ويأتي الكلامُ عليه، إن شاء الله تعالى.

السَّبَبُ السادس: دُعَاءُ المؤمنين واستغفارهم في الحياةِ وبَعْدَ الممات.

السَّبَبُ السابعُ: ما يُهْدَى إليه بَعْدَ المَوْتِ، مِنْ ثوابِ صدقةٍ، أو قِرَاءَةٍ، أو حَجٍّ، ونحو ذلك، ويأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

= ٣/ ٧٤، ٧٥، والبيهقي ٣/ ٣٧٣ من طريق أبي بكر بن أبي زهير، قال: أخبرت أن أبا بكر ﷺ قال: يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية: **﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به﴾** فكل سوء عملناه جزينا به؟ فقال رسول الله ﷺ: «غفر الله لك يا أبا بكر ألست تمرض؟ ألست تَنْصَب؟ ألست تحزن؟ ألست تصيبك اللأواء؟ قال: بلى، قال: هو ما تجزون به» وإسناده ضعيف، لانقطاعه، فإن أبا بكر بن أبي زهير الثقفي من صغار التابعين، وهو مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل، ومع ذلك، فقد صححه ابن حبان (١٧٣٤)، والحاكم ٣/ ٧٤ ـ ٧٥، ووافقه الذهبي، لكن يشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد (٧٣٨٠)، ومسلم (٢٥٧٤) قال: لما نزلت **﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾** بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ «قاربوا وسددوا ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها». وفي الباب عن عائشة عند الطبري (١٠٥٣٠) و (١٠٥٣٢)، وصححه ابن حبان (١٧٣٦)، وانظر «مسند أبي بكر» رقم (٢٠).

(١) في (ج): وبالسخط.

(٢) في (ج): والسخط.

والسَّبَبُ الثامنُ: أهوالُ يومِ القيامة وشدائده.

السَّبَبُ التاسعُ: ما ثبت في «الصحيحين»: «أَنَّ المُؤْمِنِينَ إذا عَبَرُوا الصِّرَاطَ وُقِفُوا عَلَى قَنطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فإذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ في دُخُولِ الجَنَّةِ»(١).

السَّبَبُ العاشِرُ: شفاعةُ الشافعين، كما تَقَدَّم عندَ ذكر الشفاعة وأقسامِها.

السَّبَبُ الحادِي عشر: عفوُ أرْحَم الراحمين مِن غَيْرِ شفاعةٍ، كما قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. فإن كان ممن لم يشأ الله أن يَغْفِرَ له لِعِظَم جُرْمِهِ، فلا بُدَّ مِن دخوله إلى الكِير، ليخْلُصَ طِيبُ إيمانه من خَبَثِ معاصيه، فلا يبقى في النار مَنْ في قلبه أدنى أدنى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من إيمانٍ، بل مَنْ قال: لا إله إلاَّ الله، كَمَا تقدم من حديث أنس رضي الله عنه(٢).

وإذا كان الأمْرُ كذلك، امتنعَ القَطْعُ لأحد معيَّنٍ من الأمة، غَيْرَ مَنْ شَهِدَ له الرسولُ ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخافُ عليهم.

قوله: «والأَمْنُ والإياسُ يَنْقُلاَنِ عَنْ مِلَّةِ الإسْلامِ، وسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهْلِ القِبْلَةِ».

الجمع بين الخوف والرجاء

ش: يجب أن يَكُونَ العبدُ خائفاً راجياً، فإنَّ الخَوْفَ المحمودَ الصَّادِقَ ما حال بينَ صاحبه وبَيْنَ محارِمِ الله، فإذا تَجَاوَزَ ذٰلِكَ، خِيفَ منه اليأسُ والقُنُوطُ. والرجاء المحمود: رجاءُ رَجُلٍ عَمِلَ بطاعة الله على نورٍ من الله،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و (٦٥٣٥)، وأحمد ١٣/٣ و ٥٧ و ٦٣ و ٧٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٦)، والطبري ٣٧/٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٣٧ و (٨٣٨) و (٨٣٩)، وأبو يعلى (١١٨٦)، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح.

(٢) تقدم تخريجه ص٢٩٣.

فهو راجٍ لثوابه[1] أو[2] رجل أذنب ذنباً، ثم تاب منه إلى الله، فهو راجٍ لمغفرته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٢١٨﴾ [البقرة: ٢١٨].

أما إذا كان الرَّجُلُ متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمةَ الله بلا عملٍ، فهذا هو الغرُورُ والتمني والرجاءُ الكاذب. قال أبو علي الرُّوذْبَاري[3]
رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخَوْفُ والرجاءُ كجناحي الطائر إذا استويا، استوى الطَّيْرُ، وَتَمَّ ١٩١
طيرانُه، وإذا نَقَصَ أحَدُهما، وقع فيه النَّقْصُ، وإذا ذهبا، صار الطَّائِرُ في حدِّ الموت.

وقد مدح الله أهْلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، الآية وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفٗا وَطَمَعٗا﴾ الآية [السجدة: ١٦]. فالرجاء يستلزم الخوفَ، ولولا ذلك، لكان أمْناً، والخَوْفُ يستلزم الرَّجَاءَ، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً. وكُلُّ أحدٍ إذا خِفْتَه هَرَبْتَ منه. إلا الله تعالى، فإنَّك إذا خِفْتَه هَرَبْتَ إليه، فالخائفُ هارِبٌ من ربه إلى ربه.

وقال صاحب «منازل السائرين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرَّجَاءُ أَضْعَفُ منازِل المريد[4]، وفي كلامه نظر، بل الرَّجَاءُ والخَوْفُ على الوجه المذكور مِن أشرف منازل

---

(١) في (ب) و (ج): لثوابها.

(٢) ف (ب): و.

(٣) ترجمه الخطيب في «تاريخه» ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٣، فقال: محمد بن أحمد بن القاسم، أبو علي الروذباري من كبار الصوفية، سكن مصر، وكان من أهل الفضل والفهم، وله تصانيف حسان في التصوف، نقلت عنه، وأنشد له من نظمه أبيات، وقال: توفي سنة (٣٢٢هـ).

(٤) انظر: «مدارج السالكين» ٢/ ٣٧ ـ ٤١، فقد قال ابن القيم بعد أن أورد الكلام المذكور. شيخ الإسلام ـ يريد صاحب منازل السائرين ـ حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم ﷺ، فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم بيّن ما فيه، وما هنا من الاعتراض لخصه الشارح منه.

المريد، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بي، فَلْيَظُنَّ بي[1] ما شاءَ»[2] وفي «صحيح مسلم» عَنْ جابرٍ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول قبلَ موته بثلاثٍ: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إلاَّ وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّن بِرَبِّه»[3]، ولهذا قِيل: إن العبد ينبغي أن يَكُونَ رجاؤه في مرضه أرْجَحَ مِنْ خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يَكُونُ خَوْفُه أرجَحَ مِن رَجائه.

وقال بعضهم: مَنْ عَبَدَ الله بالحب وحده[4]، فهو زنديق، ومَنْ عبده بالخوف وحده فهو حَرُورِيٌّ[5]، ومن عبده بالرجاء وَحْدَه، فهو مرجىء[6]، ومَنْ عَبَدَه بالحب والخوف والرجاء، فهو مؤمن مُوَحِّدٌ، ولقد أحسن محمود الوراق[7] في قوله:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند ٣/ ٤٩١ و ٤/ ١٠٦ من حديث واثلة بن الأسقع، وصححه ابنُ حبان (٢٤٦٨)، وأما الرواية المتفق عليها من حديث أبي هريرة، فقد تقدم تخريجها في الصفحة ٤٢٢، وليس فيها: «فليظن بي ما شاء». ووهم من نسبه إلى «الصحيحين» بهذا اللفظ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبو داود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٦٧)، وأحمد ٣/ ٢٩٣ و ٣٢٥ و ٣٣٠ و ٣٩٠، والطيالسي (١٧٧٩)، والخطيب ١٤/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/ ٨٧ و ٨/ ١٢١.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) نسبة إلى حروراء على ميلين من الكوفة، يقال لمن يعتقد مذهب الخوارج، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبلدة المذكورة. ومقصود الشارح فيما نقله عن بعضهم؛ أن من غلَّبَ جانب الخوف وحده فقد سلك مسلك الخوارج الذين يكفرون أصحاب المعاصي، ويخلدونهم في النار إذا ماتوا من غير توبة.

(٦) في هامش (أ) و (ب) ما نصه: حاشية بخط المؤلف رحمه الله: في اشتقاق اسم المرجية قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرجاء، وكان المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر.

(٧) هو محمود بن حسن الوراق، له نظم سائر في المواعظ والحكم، روى عنه ابن أبي الدنيا، وفي «الكامل» للمبرد نتف من شعره، توفي في خلافة المعتصم في حدود الثلاثين والمئتين. مترجم في «السير» ١١/ ٤٦١.

لَوْ قَدْ رَأيْتَ الصَّغِيرَ مِنْ عَمَلِ الـ خَيـرِ ثَـوَابـاً عَـجِـبْـتَ مِـنْ كِـبَـرِه
أوْ قَدْ رَأَيْتَ الحَقِيرَ مِنْ عَمَلِ الشَّـ ـرِّ جَـزَاءً أشْـفَـقْـتَ مِـنْ حَـذَرِه

قوله: «وَلاَ يَخْرُجُ العَبْدُ مِن الإيمَانِ إلاَّ بِجُحُودِ مَا أدْخَلَهُ فِيهِ».

ش: يُشيرُ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ إلى الردِّ على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرةِ، وفيه تقريرٌ لما قال أولاً: «إنَّه لا يُكَفِّرُ أحَدٌ[1] من أهل القبلة بذنبٍ، ما لم يستحله» وتقدم الكلام على هذا المعنى.

قوله: «والإيمَانُ: هُوَ الإقْرَارُ بِاللِّسَانِ، والتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ، وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ، والإيمَانُ وَاحِدٌ، وأهْلُهُ فِي أصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ والتقى، ومُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلاَزَمَةِ الأولى».

الاختلاف فيما يقع عليه اسم الإيمان

192

اختلف النَّاسُ فيما يقع عليه اسْمُ الإيمانِ اختلافاً كثيراً: فذهب مالكٌ والشافعيُّ وأحمد والأوزاعي[2] وإسحاقُ بنُ راهويه، وسَائِرُ أهلِ الحديث، وأهلُ المدينة رحمهم الله، وأهلُ الظاهر، وجَمَاعَةٌ من المتكلمين: إلى أنه تَصْدِيقٌ بالجنان، وإقرارٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان[3].

وذهب كثيرٌ من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنه الإقْرَار باللسان، والتَّصْدِيقُ بالجَنَان.

---

(1) في (ب): لا يكفر أحداً.

(2) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمِد الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان يسكن بمحلة الأوزاع، وهي العقيبة الصغيرة ظاهر باب الفراديس بدمشق، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات. وكان خيراً. فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه. توفي سنة (١٥٧هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧/ ١٠٧ ـ ١٣٤.

(3) وهو قول المعتزلة أيضاً، فإنهم قالوا: الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله. وانظر «شرح السنة» ٤/ ٨٣٠ ـ ٨٥١ للالكائي، و «الإيمان» ص٥٣ ـ ٦٦ لأبي عبيد القاسم بن سلام، و «عمدة القاري» ١/ ١٠٢ وما بعدها.

ومنهم مَنْ يَقولُ: إن الإقرارَ باللسان رُكْنٌ زائدٌ ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتُريدي ﷺ، ويُرْوَى عن أبي حنيفة رضي الله عنه[1].

وذهب الكرَّاميَّةُ إلى أن الإيمانَ هو الإقرارُ باللسانِ فقط! فالمنافقون عندهم[2] مؤمنون كَامِلُو الإيمانِ، لكن يقولون: بأنهم يَسْتَحِقُّونَ الوَعِيدَ الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجَهْمُ بنُ صفوان وأبو الحسين الصالحي أحَدُ رؤساءِ القَدَرِيَّةِ إلى أن الإيمانَ: هو المعرفة بالقلب! وهذا القولُ أظهرُ فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومَه كانوا مؤمنين، فإنهم[3] عرفوا صِدْقَ موسى وهارون عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ، ولم يُؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤]. وأهلُ الكِتَابِ كانوا يعرفون النبيَّ ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به[4]، بل كافرين به، مُعادين له، وكذلك أبو طالب[5] عنده يكون مؤمناً، فإنّه قال:

---

(١) اختلفوا في الإقرار باللسان هل هو ركن الإيمان، أم شرط له في حق إجراء الأحكام؟ قال بعضهم: هو شرط لذلك، حتى إن من صدق الرسول ﷺ في جميع ما جاء به من عند الله، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يقر بلسانه، قال النسفي: وهو المروي عن أبي حنيفة، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي، وقال بعضهم: هو ركن لكنه ليس بأصلي له كالتصديق، بل هو ركن زائد، ولهذا يسقط حالة الإكراه والعجز. «عمدة القاري» ١/١٠٣.

(٢) في (ب): عنده، وهو خطأ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب) و (ج): لم يكونوا به مؤمنين.

(٥) واسمه عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، وهو عم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره إلا أنه امتنع من الدخول في الإسلام، واستمر على ذلك إلى أن توفي، ففي «الصحيحين» من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه أن أبا طالب لما حضرته الوفاة، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية، =

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ[1] دِينَ مُحَمَّدٍ   مِنْ خَيْرِ أدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينا
لَوْلاَ المَلامَةُ أو حِذَارُ مَسَبَّةٍ   لَوَجَدتنِي سَمْحاً بِذَاكَ مُبِينَا

بل إبليسُ يَكُونُ عند الجهم مؤمناً كاملَ الإيمان! فإنه لم يَجْهَلْ رَبَّه، بل هو[2] عارفٌ به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص: ٨٢]. والكفر عند الجهم: هُوَ الجَهْلُ بالربِّ تعالى، ولا أحَدَ أجهَلُ منه بربه! فإنه جعله الوُجُودَ المطلق، وسلب عنه جَمِيعَ صفاته، ولا جَهْلَ أكبرُ من هٰذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه!

وبين هٰذه[3] المذاهبِ مَذَاهِبُ أخر، بتفاصِيلَ وقُيود، أعْرَضْتُ عن ذكرها اختصاراً، ذكر هٰذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

وحَاصِلُ الكل يَرْجِعُ إلى أن الإيمانَ: إما أن يَكُونَ ما يَقُومُ بالقلبِ واللسان وسائِرِ الجوارح، كما ذهب إليه جُمْهُورُ السَّلَفِ مِنَ الأئمة الثلاثة وغَيْرِهم رحمهم الله، كما تقدم، أو بالقَلْبِ واللسانِ دُونَ الجوارح، كما ذكره الطَّحَاوِيُّ عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، أو باللسان وحدَه، كما

= فقال: «يا عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله» فقال له أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزالا به حتى قال آخر ما قال: هو على دين عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك» فنزلت: **﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم﴾**، ونزلت: **﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾**. وفي صحيح مسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه» وانظر «الإصابة» ٤/ ١١٥ ـ ١١٩، و «فيض الباري» ١/ ٥٠ ـ ٥١ للكشميري.

(١) في (ب): أنَّ.
(٢) سقطت من (ب).
(٣) في (ب): و (ج): هذا.

تقدم ذكره عن الكرَّامية، أو بالقلب وحدَه، وهو: إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديقُ، كما قاله أبو منصور الماتريدي ﵀. وفسادُ قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهرٌ.

193 الاختلاف بين أبي حنيفة وسائر الأئمة فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلاف صوري

والاختلاف الذي بَيْنَ أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلافٌ صُورِيٌّ، فإن كونَ أعمال الجوارح لازمةً لإيمان القلب، أو جُزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مُرْتَكِبَ الكبيرةِ لا يخرج مِنَ الإيمان، بل هو في مشيئةِ الله، إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه، نِزَاعٌ لفظي، لا يَتَرَتَّبُ عليه فساد اعتقاد، والقائلون بتكفير تارك الصلاة[1]، ضمّوا إلى هذا الأصل أدِلَّةً أُخرى، وإلا فقد نفى النبيُّ ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهِب، ولم يُوجِبْ ذلك زَوَالَ اسْمِ الإيمان عنهم بالكُلِّية، اتفاقاً[2].

ولا خِلافَ بَيْنَ أهلِ السُّنَّةِ أن الله تعالى أراد مِن العباد القَوْلَ والعَمَلَ، وأعني بالقول: التَّصْدِيقَ بالقلب، والإقرارَ باللسان، وهٰذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قولٌ وعَمَلٌ، لكن[3] هذا المطلوب مِن العباد: هل يَشْمَلُه اسْمُ الإيمان أم الإيمان أحدُهما، وهو القَوْلُ وحدَه، والعملُ مغاير له لا يَشْمَلُه اسْمُ الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هٰذا محلُّ النزاع.

---

(1) انظر: «شرح السنة» للبغوي ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠، و «المغني» ٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٧ لابن قدامة.

(2) في «فيض الباري» ١/ ٥٣ ـ ٥٤: كون العمل جزءاً من الإيمان، أو لا، فيه أربعة مذاهب:
قال الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك خارج عن الإيمان عندهما، ثم اختلفوا، فالخوارج أخرجوه من الإيمان، وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر، بل قالوا بالمنزلة بين المنزلتين، والثالث: مذهب المرجئة، فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض، والرابع: مذهب أهل السنة والجماعة، وهم بين بين، فقالوا: إن الأعمال أيضاً لا بد منها، لكن تاركها مفسق لا مكفر، فلم يشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهونوا أمرها كالمرجئة.
وانظر: «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٢٩٧.

(3) في (ب): ولكن.

وقد أجمعوا على أنَّه لو صدَّق بقلبه وأقرَّ بلسانه، وامتنع عن العَمَلِ بجوارحه: أنه[1] عاصٍ لله ورَسُولِه، مستحق الوعيدَ، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غَيْرُ داخلةٍ في مسمى الإيمان مَن قال: لما كان الإيمانُ شيئاً واحداً، فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال: كإيمانِ الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهمُ السلامُ! وهذا غُلُوٌّ منه، فإن الكُفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شَكَّ أن البصراء يختلِفُون في قوةِ البَصَرِ وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشى، ومَنْ يرى الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجةٍ ونحوها، ومن يرى عن قُرْبٍ زائدٍ على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: «وأهله في أصله سَوَاء» يُشِيرُ إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزمُ منه التساوي مِنْ كُلِّ وجه، بل تفاوتُ نُورِ: لا إله إلا الله في قلوبِ أهلها لا يُحصيه إلا الله تعالى، فمن الناس من نورُها في قلبه كالشمس، ومنهم من نُورُها في قلبه كالكوكب الدُّرِّي، وآخَرُ كالمشعل العظيم، وآخر كالسِّراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهرُ الأنوارُ يوم القيامة بأيمانهم وَبَيْنَ أيديهم على هذا المقدارِ، بحسب ما في قلوبهم مِنْ نورٍ أحرق مِن الشُّبهات والشهوات بحسبِ قوته، بحيث إنه ربما وَصَلَ إلى حال لا يُصادِفُ شهوةً ولا شُبهةً ولا ذنباً إلا أحرقه، وهذه حالُ الصادق في توحيده، فَسَماءُ إيمانه قد حُرِسَتْ
بالرجوم مِنْ كُلِّ سارق، ومَنْ عرف هذا، عرف معنى قَوْلِ النبي ﷺ: «إن الله ١٩٤
حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلٰه إلاَّ الله يَبْتَغِي بذٰلِكَ وَجْهَ الله تعالى»[2] وقوله: «لاَ يَدْخُلُ النارَ مَنْ قَال: لا إله إلاَّ الله»[3] وما جاء من هذا النوع مِن

سقطت من (ب).

(٢) قطعة من حديث مطول أخرجه البخاري (٤٢٥) و (١١٨٦) و (٥٤٠١) و (٦٤٢٣) و (٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣)، و ١/ ٤٥٥ (٣٣)، وأحمد ٤/ ٤٤ و ٥/ ٤٤٩ من حديث عتبان بن مالك الأنصاري.

(٣) في «صحيح مسلم» (٢٩) من حديث عبادة مرفوعاً: «من شهد أن لا إله إلا الله=

الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنَّها بعضُهم منسوخةً، وظنها بعضُهم قبلَ ورود الأوامر والنواهي[1]، وحملها بعضُهم على نارِ المشركين والكفار، وأوّلَ بعضُهم الدخولَ بالخلود، ونحو ذلك.

والشارع صلواتُ الله عليه لم يجعل ذٰلك حاصلاً بمجرد قولِ اللسان فقط، فإن هٰذا من المعلومِ بالاضطرار مِنْ دينِ الإسلام، فإنَّ المنافقين يقولُونها بألسنتهم، وهُمْ تَحْتَ الجاحدين، في الدَّرْكِ الأسفلِ مِن النار، فإنَّ الأعمالَ لا تتفاضلُ بصُوَرِها وعددها، وإنما تَتَفَاضَلُ بِتَفَاضُلِ ما في القُلوب.

= وأن محمداً رسول الله، حرَم الله عليه النار» وفي البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢) من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ هو رديفه على الرحل: «ما من عبدٍ يشهد أن لا إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرّمه الله على النار»، وفي «صحيح مسلم» (٩١) من حديث ابن مسعود: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان» وهذه الأحاديث لا تؤخذ على إطلاقها، لأن الأدلة من الكتاب والسنة متضافرة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون، ثم يخرجون من النار بالشفاعة، فتأوله العلماء فيمن قرن ذلك بالأعمال الصالحة، أو قالها تائباً، ثم مات على ذلك، أو أنه خرج ذلك مخرج الغالب، إذ الغالب أن الموحد يعمل بالطاعة ويجتنب المعصية، أو أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها.

(١) منهم الزهري والثوري وغيرهما، قال الحافظ ابن رجب في «تحقيق كلمة الإخلاص»: وهذا بعيد جداً، فإن كثيراً منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود، وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهو في آخر حياة النبي ﷺ، ثم قال: وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح، فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً، ويكون مقصودهم أن آيات الفرائض والحدود تبين بها توقف دخول الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض، واجتناب المحارم، فصارت تلك النصوص منسوخة، أي: مبينة ومفسرة، ونصوص الفرائض والحدود، ناسخة، أي: مفسرة لمعنى تلك النصوص وموضحة لها، وقال: تلك النصوص المطلقة جاءت مقيدة في أحاديث أخر، ففي بعضها: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً»، وفي بعضها: «متيقناً»، وفي بعضها: «يصدق قلبه لسانه»، وفي بعضها: «يقولها من قلبه»، وفي بعضها: «وقد ذل بها لسانه، واطمأن بها قلبه» وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحققه بمعنى الشهادتين، فتحققه بلا إله إلا الله، أن لا يُؤَلِّهُ القلب غير الله حباً ورجاء وخوفاً وتوكلاً واستعانة وخضوعاً وإنابة وطلباً، وتحققه بمعنى: «وأن محمداً رسول الله» أن لا يعبد الله بغير ما شرّعه الله على لسان رسوله محمد ﷺ.

وتأمل حَدِيثَ البطاقةِ التي تُوضَعُ في كِفَّةٍ، ويُقَابِلُها تِسْعَةٌ وتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ منها مَدُّ البصرِ، فَتَثْقُلُ البِطاقَةُ، وَتَطِيشُ السِّجلات، فلا يُعَذَّبُ صَاحِبُها[1].

ومعلومٌ أن كُلَّ موحدٍ له مِثْلُ هٰذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدخل النار.

وتأمَّل ما قام بقلبِ قاتل المئة[2] مِن حقائقِ الإيمان، التي لم تَشْغَلْهُ عند السِّياقِ عن السير إلى القرية، وَحَمَلَتْهُ وهو في تلك الحال أن جعل يَنُوءُ بصدره وهو يُعالِجُ سكراتِ الموت.

وتأمَّلْ ما قَامُ بقلب البَغِيِّ مِنَ الإيمان، حين[3] نزعت مُوقَها، وسَقَتِ الكَلْبَ مِنَ الرَّكِيَّة، فَغُفِرَ لها[4].

وهكذا العقلُ أيضاً، فإنه يَقْبَلُ التَّفاضُلَ، وأهلُه في أصله سواء، مستوون في أنَّهم عقلاء غيرُ مجانين، وبعضُهم أعقلُ مِن بعض.

وكذلك الإيجَابُ والتَّحْرِيمُ، فَيَكُونُ إيجابٌ دُونَ إيجابٍ، وتَحْرِيمٌ دُونَ تحريم، هذا هو الصحيح، وإن كان بعضُهم قد طرَّد ذلك في العقلِ والوجوب.

الكلام في زيادة الإيمان إجمالاً وتفصيلاً

وأما زيادةُ الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل، فمعلوم أنه لا يجبُ في أول الأمرِ ما وَجَبَ بعد نزولِ القرآن كلِّه، ولا يجب على كُلِّ أحد من الإيمان المفصَّل مما أخبر به الرَّسُولُ ما يَجِبُ على مَنْ بلغه خَبَرُهُ، كما في حَقِّ النَّجاشيِّ[5] وأمثاله.

---

(١) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص٩٤ تعليق (٣).
(٢) انظر: حديثه في «البخاري» (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦).
(٣) في (ب) حتى، وهو خطأ، وفي مطبوعة مكة: حيث.
(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥) من حديث أبي هريرة.
(٥) هو ملك الحبشة، واسمه أصحمة أسلم في عهد النبي ﷺ، وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه، وأخباره معهم ومع كفار قريش الذين طلبوا منه أن يسلم إليهم المسلمين مشهورة، وتوفي في بلده قبل فتح مكة، وصلى عليه النبي ﷺ صلاة الغائب بالمدينة، وكبّر عليه أربعاً. انظر «الإصابة» ١/ ١١٧ القسم الثاني من حرف الألف.

وأما الزيادةُ بالعملِ والتصديق، المستلزِم لعمل القلبِ والجوارح، [فهو][1] أكْمَلُ مِنَ التصديق الذي لا يستلزمه، فالعِلْم الذي يَعْمَلُ بِهِ صَاحِبُهُ أكْمَلُ مِن العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يَحْصُلِ اللازمُ، دَلَّ على ضعف الملزوم. ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «لَيْسَ المُخْبَرُ كَالمُعَايِنِ»[2]، وموسى عليه السلام لما أُخْبِرَ أنَّ قومَه عَبَدوا العِجْلَ لم يُلْقِ الألواحَ، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لِشَكِّ موسى في خبرِ الله، لكن المُخْبَرَ، وإن جزم بصدق المُخْبِرِ، فقد لا يَتَصَوَّرُ المُخْبَرَ به في نفسه، كما يتصوّره إذا عاينه، كما قال إبراهيمُ الخليل صلوات الله عليه[3]: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ١٩٥

وأيضاً: فَمَنْ وجب عليه الحَجُّ والزكاةُ مثلاً، يَجِبُ عليه من[4] الإيمان

---

(١) لم ترد في الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٠٨٨)، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير ٢/ ٢٤٨ والبزار (٢٠٠)، والطبراني (١٢٤٥١) من طريقين، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يرحم الله موسى ليس المعاين كالمخبر، أخبره ربه عز وجل أن قومه فتنوا بعده، فلم يلق الألواح، فلما رآهم وعاينهم، ألقى الألواح» وسنده صحيح، وأخرجه أحمد ١/ ٢١٥ و ٢٧١، وابن حبان (٢٠٨٧)، والحاكم ٢/ ٣٢١، والخطيب ٦/ ٥٦ من طريق هشيم، عن أبي بشر، به، بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة، إن الله عز وجل أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا، ألقى الألواح فانكسرت» ورجاله ثقات، وهشيم وإن كان مدلساً، فقد انتفت شبهة تدليسه بمتابعة أبي عوانة في الرواية المتقدمة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٣/ ١٢٧، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وأبي الشيخ، وابن مردويه.

وله شاهد عن أنس عند الطبراني في «الأوسط»، (٢٨ مجمع البحرين) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا أبي، عن ثمامة عن أنس رفعه قال الهيثمي في «المجمع» ١/ ١٥٣: ورجاله ثقات وآخر من حديث أبي هريرة عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٨/ ٢٨.

(٣) في (ب) و (ج): صلوات الله على نبينا محمد وعليه.

(٤) سقطت من (ب).

أن يعلم ما أُمِر به، ويُؤمِنَ بأنَّ الله أوجبه[1] ما لا يَجِبُ على غيره إلا مجملاً، وهٰذا يَجِبُ عليه في الإيمانُ المُفَصَّل.

وكذلك الرَّجلُ أول ما يُسلِمُ، إنما يَجِبُ عليه الإقرارُ المُجْمَلُ، ثم إذا جاء وقتُ الصَّلاةِ كان عليه أن يُؤمِنَ بوجوبها ويؤدِّيَها، فلم يَتَساوَ النَّاسُ فيما أُمِرُوا به مِن الإيمان.

ولا شَكَّ أن مَنْ قام بقلبه التَّصْدِيقُ الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شَهْوَةٌ ولا شُبْهَةٌ، لا تقعُ معه معصية، ولولا ما حَصَلَ له مِنَ الشهوةِ والشبهة، إو إحداهما[2]، لما عصى، بل يَشْتَغِلُ قَلبُه ذلك الوقت بما يُواقِعُه من المعصية، فَيَغِيبُ عنه التَّصْدِيقُ والوَعِيدُ فيعصي. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ»[3]، الحديث، فهو حين يزني يغيب عنه تَصْدِيقُه بحُرمة الزنى، وإن بقي أَصْلُ التصديق في قلبه، ثم يُعاوِدُه، فإن المتقين كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ[4] مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾[5] [الأعراف: ٢٠١].

---

(١) في (د) فوق كلمة «أوجبه»: عليه، والنص في مطبوعة مكة: ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره.

(٢) في الأصول: أحدهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٣) تقدم تخريجه ص٤٤١ تعليق رقم (١).

(٤) في (ب) و (ج): طيف، وكلاهما قراءتان ثابتتان، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: (طيف) بغير ألف، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة. ﴿طائف﴾ بألف ممدوداً مهموزاً، ويحكى عن الفراء أن الطيف والطائف بمعنى واحد، وهو ما كان كالخيال والشيء يُلمُّ بك، وقال الأخفش: الطيف أكثر في كلام العرب من الطائف، وفرق بينهما آخرون فقالوا: الطائف: ما يطوف حول الشيء، والطيف: اللمسة والوسوسة والخطرة. انظر: «الكشف» ١/٤٨٦، و «زاد المسير» ٣/٣٠٩ ـ ٣١٠، و «حجة القراءات» ٣٠٥، و «معاني القرآن» ١/٤٠٢ للفراء، وتفسير الطبري ١٣/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٥) قال الإمام أبو جعفر في تفسير الآية ١٣/٣٣٣ ـ ٣٣٤: يقول تعالى ذكره: إن الذين اتقوا الله من خلقه، فخافوا عقابه بأداء فرائضه واجتناب معاصيه إذا ألم بهم لمم من الشيطان من غضب أو غيره مما يصد عن واجب حق الله عليهم تذكروا عقاب الله=

قال ليثٌ عن مجاهد: هو الرجل يَهُمُّ بالذنب، فَيَذْكُرُ الله فَيَدَعُهُ، والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر[1] رجع، ثم قال تعالى: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي: وإخوان الشياطين تَمُدُّهُمُ الشياطينُ في الغي، ثم لا يُقْصِرُونَ[2]. قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: لا الإنسُ تُقْصِر عن السيئات، ولا الشياطينُ تُمسِكُ عنهم[3]، فإذا لم يُبْصِرْ، يبقى قلبُه في عمى، والشَّيْطانُ يَمُدُّه في غَيِّه، وإن كان التصديقُ في قلبه لم يكذب، فذلك النُّورُ والإبصارُ، وتلك الخشيةُ والخوفُ تَخرُج مِن قلبه، وهذا كما أن الإنسان يُغْمِضُ عينيه، فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القَلْبُ بما يغشاه من رَيْنِ الذنوب، لا يُبْصِرُ الحقَّ وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هٰذا المعنى مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ: أنه قال: «إذا زَنَى العَبْدُ، نُزِعَ مِنْهُ الإيمَانُ، فإن تَابَ، أُعِيدَ إلَيْهِ»[4].

النزاع في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لفظي

وإذا كان النزاعُ في هٰذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظيّاً، فلا محذورَ فيه سوى ما يَحْصُلُ مِنْ عُدْوانِ إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراقِ بسبب ذلك، وأن يَصِيرَ ذلك ذريعةً إلى بِدَعِ أهْلِ الكلام المذموم

= وثوابه، ووعده ووعيده، وأبصروا الحق، فعمِلُوا به، وانتهوا إلى طاعة الله فيما فرض عليهم، وتركوا فيه طاعة الشيطان.

(١) في (ب): أبصره.

(٢) من قوله: «أي» إلى هنا سقط من (ب) و (ج).

(٣) جامع البيان (١٥٥٦٤) قال الطبري: وإنما هذا خبر من الله أن فريق الكافرين يزيدهم الشيطان غياً إلى غيهم إذا ركبوا معصية من معاصي الله ولا يحجزهم تقوى الله، ولا خوف المعاد إليه عن التمادي فيها، والزيادة منها، فهو أبداً في زيادة من ركوب الإثم، والشيطان يزيده أبداً، لا يقصر الإنسي عن شيء من ركوب الفواحش، ولا الشيطان من مدِّه منها.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) في السنة. باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، من حديث أبي هريرة، ولفظه: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، كان عليه كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١/ ٢٢ ووافقه الذهبي.

من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظُهورِ الفِسْقِ والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقاً كامِلُ الإيمان والإسلام، وَلِيٌّ من أولياء الله! فلا يُبالي بما يَكُونُ منه مِن المعاصي، وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يَضُر مَع الإيمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ! وهذا باطل قطعاً. ١٩٦

فالإمام أبو حنيفة رحمه الله نظر إلى حقيقةِ الإيمان لغةً مَعَ أدِلَّةٍ مِن كلام الشارع، وبقيةُ الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته في عُرْفِ الشارع، فإن الشارعَ ضَمَّ إلى التصديق أوصافاً وشرائطَ، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

أدلة أصحاب أبي حنيفة

فَمِنْ أدِلَّةِ الأصحابِ لأبي حنيفة رحمه الله: أن الإيمانَ في اللُّغة عِبَارةٌ عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدِّقٍ لنا، ومِنْهُمْ مَنْ ادَّعى إجمَاعَ أهْلِ اللغة على ذلك. ثم هٰذا المعنى اللغوي ـ وهو التصديقُ بالقلب ـ هُو الواجبُ على العبد حقاً لله، وهو أن يُصَدِّقَ الرَّسُولَ ﷺ فيما جاء به من عند الله، فَمَنْ صَدَّقَ الرسولَ فيما جاء بِهِ مِنْ عند الله، فهو مؤمن فيما بَيْنَهُ وبَيْنَ الله تعالى، والإقرارُ شَرْطُ إجْرَاءِ أحكامِ الإسلامِ في الدنيا. هٰذا على أحدِ القولين، كما تقدم، ولأنه ضِدُّ الكفر، وهو التَّكْذِيبُ والجحودُ، وهما يكونان بالقلب، فكذا مايُضَادُّهما، وقوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، يَدُلُّ على أنَّ القلبَ هو مَوْضِعُ الإيمانِ، لا اللسان، ولأنه لوكان مركباً مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، لزال كُلُّه بزوالِ جزئه، ولأن العَمَلَ قد عُطِفَ على الإيمانِ، والعطفُ يقتضي المغايَرَةَ، قال تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، في مواضع من القرآن.

وقد اعتُرِضَ على استدلالهم بأن الإيمانَ في اللغة عبارة عن التصديق بمنع[1] الترادُفِ بينَ التصديق والإيمان، وهب[2] أن الأمرَ يَصِحُ في موضع،

---

(١) في (أ) و (ب): يمنع، وفي (ج): ومنع، وكلاهما خطأ، والمثبت من (د).

(٢) تحرفت في (ج) إلى: «وذهب».

فلِمَ قُلْتُمْ: إنه يوجب التَّرَادُفَ مطلقاً؟ وكذلك اعتُرِضَ على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان، ومما يدل على عَدَمِ الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق[1]: صَدَّقه، ولا يُقَالُ: آمَنَه، ولا آمَنَ به، بل يقال: آمَنَ لَه، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوۡمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرَّقَ بين المُعَدَّى بالباء والمُعَدَّى باللام، فالأولُ يقال للمُخْبَرِ به، والثاني للمُخْبِرِ، ولا يَرِدُ كونُه يجوز أن يُقَالَ: ما أنت بِمُصَدِّقٍ لنا، لأن دُخُولَ اللام لتقويةِ العامِلِ، كما إذا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العامِلُ اسمَ فاعل، أو مصدراً، على ما عُرِفَ في موضعه[2].

فالحاصلُ أنه لا يُقال قطُّ: آمنتُه، ولا صَدَّقْتُ له، وإنما يقال: آمَنْتُ له، كما يقال: أقررتُ له، فكان تفسيرُه بأقررتُ أقربَ مِن تفسيره بصدَّقت، مع الفرق بينهما، ولأن الفرقَ بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبرٍ عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ، فمن قال: السماءُ فوقنا، قيل له: صدقتَ.

وأما لفظُ الإيمان، فلا يُسْتَعْمَلُ إلا في الخبرِ عن الغائب، فيُقال لِمَنْ قال: طَلَعَتِ الشمْسُ: صدَّقناه، ولا يقال: آمنَّا له، فإن فيه أصْلَ معنى
١٩٧ الأمن، والائتمان إنما يَكُونُ في الخَبَرِ عن الغائب، فالأمرُ الغائبُ هو الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ، ولهٰذا لم يأتِ في القرآن وغيره لفظ آمن له، إلا في هٰذا النوع. ولأنه لم يُقابَلْ لفظ الإيمان قطُّ بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكُفرُ لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتَّبِعُكَ، بل أُعادِيكَ وأُبغِضُكَ وأُخالِفُكَ؛ لكان كُفْرُهُ أعْظَمَ، فَعُلِمَ أن الإيمان ليسَ هو التَّصْدِيقَ فقط، ولا الكفر هو[3] التكذيبَ فقط، بل

---

(١) في «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٢٩٠: «صدقته» والنص منقول عنه.

(٢) انظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٣) في (أ) و (ج) و (د): ولا الكفر التكذيب بإسقاط «هو» وهي في (ب).

إذا كان الكُفْرُ يكون تكذيباً، ويكون مخالفةً ومعاداةً بلا تكذيب، فكذلك الإيمانُ، يكون تصديقاً وموافقة وموالاةً وانقياداً، ولا يكفي مُجَرَّدُ التصديقِ، فيكونُ الإسلامُ جزءَ مسمًّى الإيمان.

ولو سلِّم الترادف، فالتصديقُ يكون بالأفعال أيضاً، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ، والأُذُنُ تَزْنِي، وَزِنَاهَا السمع» إلى أن قالَ: «والفَرْجُ يصدِّق ذٰلِكَ ويُكَذِّبُهُ»[1]. وقال الحسن البصري رحمه الله: لَيْسَ الإيمَانُ بالتَّحَلِّي وَلاَ بِالتَّمَنِّي، وَلٰكِنَّهُ ما وَقَرَ في الصَّدْرِ، وصدَّقَتْه الأعْمَالُ[2]. ولو كان تصديقاً، فهو تَصْدِيقٌ مخصوصٌ، كما في الصلاة ونحوها كما قد[3] تَقَدَّمَ، ولَيْسَ هٰذا نقلاً للفظ، ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمُرْنا بإيمانٍ مطلقٍ، بل بإيمانٍ خاص، وَصَفَه وبيَّنه، فالتَّصْدِيقُ الذي هو الإيمان أدنى أحوالِه أن يكونَ نوعاً مِنَ التصديق العام، فلا يَكُونُ مطابقاً له في العموم والخصوص، من غير تغيير للبيان ولا قلبه، بل يَكُونُ الإيمَانُ في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسانِ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) و (٦٦١٢)، ومسلم (٢٦٥٧)، وأحمد ٢/٢٧٦، وأبو داود (٢١٥٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٣٧، والبغوي (٧٥) من حديث ابن عباس عن أبي هريرة بلفظ: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنى أدرك ذلك لا محالة، فزنى العينين النظر، وزنى اللسان النطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» وأخرجه مسلم (٢٦٥٧) (٢١)، وأبو داود (٢١٥٣)، وأحمد ٢/٣١٧ و ٣١٩، و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٩ و ٣٧٢ و ٣٧٩ و ٤١١ و٥٢٨ و ٥٣٥ و ٥٣٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/٢٩٨، والبغوي (٧٦) من حديث أبي هريرة بلفظ: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه».

أورده ابن أبي شيبة في «المصنف» ١١/٢٢ من طريق جعفر بن سليمان، عن زكريا قال: سمعت الحسن. . .، وذكره شيخ الإسلام في «فتاواه» ٧/٢٩٤ من طريق عباس الدوري، حدثنا حجاج، حدثنا أبو عبيدة الناجي، وأورده الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» رقم (٥٦) من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقي، عن عبيد الله بن موسى، عن أبي بشر الحلبي، عن الحسن.

(٣) «قد» لم ترد في (أ) و (ج) و (د) وهي في (ب).

الموصوف بأنه حَيَوانٌ نَاطِقٌ، أو لأن التَّصْدِيقَ التَّامَّ القائِمَ بالقلب مستلزم لما وَجَبَ مِن أعمالِ القلب والجوارح، فإن هٰذه لَوَازِمُ[1] الإيمانِ التام، وانْتِفَاءُ اللازم دليلٌ على انتفاءِ الملزوم.

ونقول: إنَّ هٰذه اللوازِمَ تدخل في مُسَمَّى اللفظ تارةً، وتَخْرُجُ عنه أخرى، أو إن اللفظ باقٍ على معناه في اللغة، ولكن الشارعَ زادَ فيه أحكاماً، أو أن يكونَ الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقةٌ شرعيةٌ، مَجَازٌ لغوي، أو أن يَكُونَ قد نقله الشَّارعُ، هذه أقوال لمن سلك هٰذه الطريق[2].

وقالُوا: إنَّ الرَّسُولَ قد وقفنا على معاني الإيمانِ، وعَلِمْنَا مِنْ مراده علماً ضَرُورياً أن مَنْ قيل: إنَّه صَدَّق ولم يتكلَّمْ بلسانه بالإيمان، مع قُدْرَتِه على ذلك، ولا صَلَّى، ولا صَامَ، ولا أَحَبَّ الله ورسولَه، ولا خَافَ الله، بل كان مبغضاً للرسول، معادياً له يُقَاتِلُه؛ أن هٰذا ليس بمؤمن.

١٩٨ الأحاديث الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان

كما عَلِمنا أنه رتَّب الفوزَ والفلاحَ على التكلُّم بالشهادتين مع الإخلاصِ والعمل بمقتضاهما، فقد قال ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لا إلٰه إلاّ الله، وأَدْنَاهَا إمَاطَةُ الأذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[3].

---

(١) في (ب): من لوازم.

(٢) وانظر بسط الكلام على كون لفظ الإيمان ليس مرادفاً للتصديق في «مجموع الفتاوى» ٧/ ٥٢٩ ـ ٥٣٣.

(٣) أخرجه مسلم (٣٥)، وأخرجه البخاري (٩) بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»، وأخرجه أبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، وابن ماجه (٥٧) بلفظ: «الإيمان بضع وستون أو سبعون باباً» وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو، عن سليمان بن بلال، فقال: «بضع وستون أو بضع وسبعون»، وله أيضاً بلفظ: «ست وسبعون» وهو في سنن النسائي ٨/ ١١٠، ومسند الطيالسي (٢٤٠٢) وابن أبي شيبة ٨/ ٥٢١ ـ ٥٢٢ و١١/ ٤٠؛ وعبد الرزاق (٢٠١٠٥) وأحمد ٢/ ٤١٤ و ٤٤٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٨)، وأبي نعيم في «الحلية» ٦/ ١٤٧، والبغوي (١٧)، وابن حبان (١٦٦) و (١٦٧) و (١٨١) و (١٩٠) و (١٩١)، وابن منده في «الإيمان» (١٤٤) و (١٤٥) و (١٤٧) و (١٧٠).

وقال أيضاً ﷺ: «الحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمَانِ»(١).

وقال أيضاً: «أكْمَلُ المُؤمِنِينَ إيمَاناً أحْسَنُهُم خُلُقاً»(٢).

وقال أيضاً: «البَذَاذَةُ مِنَ الإيمَانِ»(٣).

فإذا كان الإيمَانُ أصلاً، له شُعَبٌ مُتعدِّدةٌ، وكُلُّ شُعْبة منها تُسمَّى: إيماناً؛ فالصلاةُ من الإيمان، وكذلك الزكاةُ والصومُ والحجُّ، والأعْمَالُ الباطنة، كالحياءِ والتوكُّلِ والخشيةِ من الله والإنابةِ إليه، حتى تَنْتَهِي هٰذِهِ الشُّعَب إلى إماطَةِ الأذى عن الطريق، فإنَّه مِنْ شُعَبِ الإيمان، وهذه الشُّعب، منها ما يَزُولُ الإيمَانُ بِزَوَالِهَا، كشُعْبَةِ الشهادة، ومنها ما لا يَزُولُ بزوالها، كَتَرْكِ إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شُعَبٌ متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يَقْرُبُ من شعبة الشهادة، ومنها ما يَقْرُبُ مِن شعبة إماطةِ الأذى، وكما أنَّ شُعَبَ الإيمان إيمانٌ، فكذا شُعَبُ الكفر كُفْرٌ، فالحُكْمُ بما أنزل الله ـ مثلاً ـ مِن شُعَبِ الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كُفْرٌ، وقد قال ﷺ: «مَنْ رَأى مِنْكُمْ مُنْكَراً، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فإنْ(٤) لَمْ يَسْتَطِعْ، فَبِلِسَانِهِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ،

---

(١) هو تتمة الحديث المتقدم.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وأحمد ٢/ ٢٥٠ و ٤٧٢، ٥٢٧، وابن أبي شيبة ٨/ ٥١٥ ـ ٥١٦، و ١١/ ٢٧ ـ ٢٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ٢٤٨، والدارمي ٢/ ٣٢٣، والآجري في «الشريعة» ص١١٥ من حديث أبي هريرة وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٣١١) و (١٩٢٦)، والحاكم ١/ ٣،وله شاهد من حديث عائشة عند أحمد ٦/ ٤٧ و ٤٩، والترمذي (٢٦١٢)، والحاكم ١/ ٥٣، وابن أبي شيبة (٨/ ٥١٥ و ١١/ ٢٧ بلفظ: «إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله».

(٣) أخرجه من حديث أبي أمامة الحارثي ابنُ ماجه (٤١١٨)، وأخرجه أبو داود (٤١٦١) بلفظ: ذكر أصحاب رسول الله ﷺ يوماً عنده الدنيا، فقال رسول الله ﷺ: «ألا تسمعون، ألا تسمعون، إن البذاذة من الإيمان». وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وحسنه الحافظ العراقي في «أماليه»، وقال الحافظ في «الفتح» ١٠/ ٣١٠ بعد عزوه لأبي داود: حديث صحيح. وأراد بالبذاذة: التواضع في اللباس وترك التبجح به.

(٤) في (ب): وإن.

فَبِقَلْبِهِ، وذٰلك أضْعَفُ الإيمان». رواه مسلم[1].

وفي لفظ: «لَيسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[2].

وروى الترمذيُّ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أحبَّ لله، وأبْغَضَ لله، وأعْطَى لله، وَمَنَعَ لله: فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإيمَانَ»[3]. ومعناه ـ والله أعلم أن الحبَّ والبُغضَ أصْلُ حركةِ القلب، وبذلُ المالِ ومنعُه هو كَمَالُ ذلك، فإن المَالَ[4] آخرُ المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بينَ القلب والمال، فَمَنْ كان أوَّلُ أمره وآخِرُه كُلُه لله، كان الله إلٰهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيءٌ من الشرك، وهو إرادة غيرِ الله وقصدُه ورجاؤه، فيكون مستكمل الإيمانِ، إلى غير ذلك مِنَ الأحاديثِ الدَّالَّةِ على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

ويأتي في كلام الشيخ رحمه الله في شأن الصحابة رضي الله عنهم: «وحُبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسان، وبُغْضُهم كفر ونفاقٌ وطُغيان»، فَسَمَّى حُبَّ الصحابة إيماناً، وبغضَهم كفراً.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠) و (٤٣٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، وابن ماجه (١٢٧٥) و (٤٠١٣)، وأحمد ٣/ ١٠ و ٢٠ و ٤٩ و ٥٣، والنسائي ٨/ ١١١ ـ ١١٢، والطيالسي (٢١٩٦)،وأبو يعلى (١٠٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري،

(٢) أخرجه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود. وهو في «الكبير» للطبراني (٩٧٨٤)، و «المسند» ١/ ٤٥٨ و ٤٦١ و ٤٦٢.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٣/ ٤٣٨ و ٤٤٠، وأبو داود (٤٦٨١) والبغوي (٣٤٦٩) من حديث أبي أمامة، وسنده حسن، والذي عند الترمذي (٢٥٢١) من حديث معاذ بن أنس، وهو عند الطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٤١٢) ولفظه: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل إيمانه» وسند الترمذي قوي. ولأحمد ٥/ ١٤٦، وأبي داود (٤٥٩٩) من حديث أبي ذر مرفوعاً: «أفضل الأعمال الحب في الله، والبغض في الله»، ولأحمد ٣/ ٤٣٠ عن عمرو بن الجموح: «لا يحق العبد حق صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله»، ولأحمد أيضاً ٤/ ٢٨٦، وابن أبي شيبة ١١/ ٤١ عن البراء: «أوثق عرى الإسلام الحب في الله، والبغض في الله» وله شاهد من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه عند عبد الرزاق (٢٠٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٦٠).

(٤) في (ب): فإن المال هو.

وما أعجبَ ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيرُه عن استدلالهم بحديث شُعَبِ الإيمانِ المذكورِ، وهو: أنَّ الراوي قال: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ أو بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» فقد شَهِدَ الراوي بغفلة نفسِه حيث شَكَّ فقال: بضعٌ وستون، أو بضعٌ وسبعون، ولا يُظَنُّ برسولِ الله ﷺ الشَّكُّ في ذلك! وأن هذا الحديثَ مخالفٌ للكتاب.

199 فَطَعَنَ فيه بغفلة الراوي ومخالفتِه الكتاب، فانظر إلى هٰذا الطعنِ ما أعجبَه! فإنَّ تَرَدُّدَ الراوي بَيْنَ الستين والسبعين لا يَلْزَمُ منه عَدَمُ ضبطه، مع أن البخاري رَحِمَهُ اللهُ إنما رواه: «بضع وستون» مِن غير شكٍّ.

وأما الطعنُ بمخالفته الكِتَاب، فأين في الكتاب ما يَدُلّ على خلافه؟ وإنما فيه ما يَدُلُّ على وِفاقه، وإنما هٰذا الطَّعْنُ مِن ثَمَرَةِ شُؤمِ التقليد والتعصُّبِ.

وقالوا أيضاً: وهنا أصلٌ آخر، وهو: أنَّ القَوْلَ قسمان: قَوْلُ القَلْبِ وهو الاعتقاد، وقَوْلُ اللسان، وهو التَّكَلُّمُ بكلمة الإسلام، والعملُ قسمانِ: عَمَلُ القلب، وهو نِيَّتُه وإخلاصُه، وعَمَلُ الجوارحِ، فإذا زالت هٰذه الأربعةُ، زال الإيمانُ بكماله، وإذا زال تَصْدِيقُ القلبِ، لم تنفع بَقِيَّةُ الأجزاءِ، فإن تَصْدِيقَ القلبِ شرطٌ في اعتبارها وكونِها نافعة، وإذا بقي تَصْدِيقُ القلب، وزالَ الباقي، فهذا مَوْضِعُ المعركة!!

ولا شَكَّ أنه يلزم من عدم طاعة الجَوارِحِ عَدَمُ طاعة القلب، إذ لو أطَاعَ القَلْبُ وانقاد، لأطاعتِ الجَوَارِحُ، وانقادَتْ، ويَلْزَمُ مِنْ عدم طاعة القلب وانقياده عَدَمُ التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ، صَلَحَ لها سَائِرُ الجَسَدِ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، ألاَ وَهِيَ القَلْبُ»[1]. فَمَنْ صَلَحَ قَلْبُهُ، صَلَحَ جَسَدُه قطعاً، بخلاف

(١) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، وأحمد ٤/ ٢٧١، والدارمي ٢/ ٢٤٥ من حديث النعمان بن بشير ولفظه بتمامه: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن=

العكسِ. وأما كَوْنُهُ يلزمُ مِن زوال جزئه زوالُ كُلِّه، فإن أُرِيدَ أن الهيئةَ الاجتماعية لم تَبْقَ مجتمعةً كما كانت، فَمُسَلَّم، ولكن لا يلزم مِن زَوَالِ بَعضِها زَوَالُ سائر الأجزاء، فيزولُ عنه الكَمَالُ فقط.

أدلة الكتاب والسنة على زيادة الإيمان ونقصانه.

والأدِلَّةُ على زيادةِ الإيمان ونُقْصَانِه مِنَ الكتاب والسنةِ والآثارِ السَّلَفِيَّةِ كثيرة جداً[1]، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]. ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]. ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وكيف يُقَالُ في هٰذه الآية والتي قَبْلَها: إنَّ الزيادة باعتبارِ زيادة المُؤمَنِ به؟ فهل في قولِ الناس: ﴿قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السَّكِينَةِ على قُلُوبِ المؤمنين زيادةُ مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مَرْجِعَهُمْ من الحُدَيْبِيَةِ ليزدادوا طُمأنينة ويقيناً، ويُؤَيِّدُ ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيهُ أبو الليث السَّمرقنديُّ[2] رحمه الله، في «تفسيره» عند

= اتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

(١) انظر: «الفتاوى» ٧/ ٢٢٢ ـ ٢٣١، و «الإيمان» ص٧٢ ـ ٧٤ لأبي عبيد.

(٢) هو نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، المشهور بإمام الهدى، صاحب «التفسير» و «خزانة الفقه» و «الفتاوى» و «شرح الجامع الصغير» و «تنبيه الغافلين» وغير ذلك، المتوفى سنة ٣٧٥هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١/ (٢٣٠).

هٰذه الآية، فقال: حَدَّثنا الفقيه، قال: حدثنا[1] مُحَمَّدُ بنُ الفضل، وأبو القاسم السَّاباذي، قالا: حدثنا فَارِسُ بنُ مردويه، قال: حدثنا محمدُ بنُ الفضلِ بن العابد، قال: حدَّثنا يحيى بنُ عيسى، قال: حدَّثنا أبو مُطيعٍ، عن حمادِ بن سَلَمَةَ، عن ابن المحزَّم[2]، عن أبي هُريرة ﷺ، قال: جاء وَفْدُ ثقيفٍ إلى رَسُولِ الله ﷺ، فقالوا[3]: يا رسولَ الله، الإيمانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ فقال: «لا، الإيمانُ مكمَّل في القَلْبِ، زِيَادَتُه، ونُقْصَانُه كُفْرٌ»[4]. ٢٠٠

فَقَدْ سُئِلَ شيخُنا الشَّيْخُ عمادُ الدين ابنُ كثير رحمه الله تعالى عن هٰذا الحديث، فأجاب: بأن الإسنادَ من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يُعْرَفُونَ في شيءٍ من كتب التواريخِ المشهورة، وأما أبو مطيع، فهو: الحَكَمُ بنُ عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمدُ بن حنبل، ويحيى بنُ معين، وعمرو بنُ علي الفلَّاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو[5] حاتِم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حِبَّان البُستي، والعُقَيْلِي، وابنُ عديٍّ، والدَّارَقُطني، وغيرُهم، وأما أبو المُهزِّم، الراوي عن أبي هُريرة، وقد تصحَّف على الكاتب، واسمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سفيان، فقد ضعَّفه أيضاً غَيْرُ واحد، وتركه شعبةُ بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبةُ بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فَلْسَيْن لحدثهم بسبعين حديثاً[6]!!

---

(١) جملة «الفقيه قال: حدثنا» كتبت في أصل (د) ثم رمج عليها.

(٢) كذا ورد في تفسير أبي الليث محرفاً عن أبي المهزم، ونقله عنه الشارح كذلك، وسينبه عليه قريباً.

(٣) في (أ) و (ب): فقال، وقد أثبت فوقها: «كذا».

(٤) باطل كما نقل الشارح عن الحافظ ابن كثير، وقد حكم بوضعه أيضاً ابن حبان والحاكم والجوزقاني، وابن الجوزي، والذهبي. انظر «المجروحين والضعفاء» ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣، و «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٢، و «اللآلي المصنوعة» ١/ ٣٨، و «تنزيه الشريعة» ١/ ١٤٩.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) انظر: «الكامل» ٧/ ٢٧٢١ ـ ٢٧٢٢.

وقد وصف النبيُّ ﷺ النساءَ بنُقصانِ العقلِ والدين[1]. وقال ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[2]. والمراد نفيُ الكمال. ونظائرُه كثيرةٌ، وحديثُ شُعب الإيمان، وحديثُ الشفاعة، وأنه يخرُج من النار مَنْ في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقالِ ذرَّةٍ من إيمان.

فكيف يُقال بعد هذا: إن إيمانَ أهلِ السماوات والأرض سواء؟! وإنما التفاضلُ بينهم بمعانٍ أخر غيرِ الإيمان؟!.

وكلامُ الصحابة رضي الله عنهم في هٰذا المعنى كثيرٌ أيضاً:

نقول عن الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه

منه: قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه: مِنْ فِقْهِ العَبْدِ أن يَتَعَاهَدَ إيمَانَه وما نَقَصَ منه، ومِنْ فِقْهِ العَبْدِ أن يَعْلَمَ، أيَزْدَادُ هو أمْ يَنْتَقِصُ؟

وكان عُمَرُ رضي الله عنه يقولُ لأصحابه: هلموا نَزْدَدْ إيماناً، فَيَذْكُرُونَ الله عزّ وجلّ[3].

وكان ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه يقول في دعائه: اللَّهم زِدْنا إيماناً ويقيناً وفقهاً[4].

---

(١) أخرج مسلم (٧٩) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار» فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لذي لُبٍّ منكن» قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين». وأخرجه البخاري (٣٠٤) و (١٤٦٢)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، وأحمد ٣/٢٠٧ و ٢٧٥ و ٢٧٨، والنسائي ٨/١١٥، وابن ماجه (٦٧)، وابن منده (٢٨٤) و (٢٨٥) و (٢٨٦)، والبغوي (٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٨)، و «المصنف» ١١/٢٦ من طريق ذر بن عبد الرحمن المرهبي، قال: كان عمر ربما يأخذ بيد الرجل والرجلين من أصحابه، فيقول: قم بنا نزدد إيماناً. وذر لم يدرك عمر.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٨٥: إسناده جيد.

وكان مُعاذُ بنُ جبلٍ ﷺ يقول لِرَجُلٍ: اجْلِسْ بنا نؤمِنْ سَاعَةً[1].
ومثلُه عن عبد الله بن رواحة ﷺ[2].

وصحَّ عن عمارِ بنِ ياسرٍ ﷺ أنه قال: ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فقد اسْتَكْمَلَ الإيمانَ: إنْصَافٌ مِنْ نَفْسِهِ، والإنْفَاقُ مِنْ إقْتَارٍ، وَبَذْلِ السَّلاَمِ لِلعَالَمِ. ذكره البخاريُّ ﷺ في «صحيحه»[3]، وفي هذا القدر كفايةٌ وبالله التوفيق.

وأما كونُ عَطْفِ العمل على الإيمان يقتضي بالمغايرة، فلا يَكُونُ العَمَلُ داخلاً في مسمى الإيمان: فلا شَكَّ أن الإيمانَ تارةً يُذْكَرُ مطلقاً عن العمل وعن الإسلام، وتارةً يُقْرَنُ بالعمل الصالح، وتارةً يُقْرَنُ بالإسلام، ٢٠١
فالمطلق مستلزمٌ للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢]. ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ الآية [الحجرات: ١٥]. ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النور: ٦٢]. ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١].

---

(١) علقه البخاري ١/ ٤٥ في أول الإيمان، ووصله ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (١٠٥) و «المصنف» ١١/ ٢٦، وأبو عبيد في «الإيمان» رقم (٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٢٣٥، وإسناده صحيح على شرطهما، وفي رواية لابن أبي شيبة (١٠٧) و ١١/ ٢٦: كان معاذ يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا فلنؤمن ساعة، فيذكران الله ويحمدانه،

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (١١٦)، وفي «المصنف» ١١/ ٤٣ عن عبد الرحمن بن سابط قال: كان عبد الله بن رواحة يأخذ بيد النفر من أصحابه، فيقول: تَعَالَوْا فلنؤمن ساعة، تَعَالَوْا فلنذكر الله ولنزدد إيماناً، تعالوا نذكر الله بطاعته، لعله يذكرنا بمغفرته، وعبد الرحمن بن سابط لم يدرك عبد الله بن رواحة.

(٣) ١/ ٨٢ باب: إفشاء السلام من الإسلام بلفظ: «ثلاث من جمعهن، فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار»، ووصله معمر في «الجامع» (١٩٤٣٩) الملحق بـ «المصنف»د وابن أبي شيبة في «المصنف» ١١/ ٤٨ من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر، عن عمار بن ياسر قال: «ثلاث من كن فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار، وإنصاف الناس من نفسك، وبذل السلام للعالم» ورجاله ثقات.

وقال ﷺ: «لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]، الحديث.

«لا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُوا»[2].

«من غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا»[3].

وما أَبْعَد قَوْلَ مَنْ قال: إن معنى قوله: «فليس منَّا» ـ أي فليس مثلَنا! فليت شعري، فمن لم يَغُشَّ يَكُونُ مثلَ النبي ﷺ وأصحابه.

وأما إذا عطف عليه العَمَلُ الصالحُ، فاعلم أن عَطْفَ الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكِرَ لهما، والمُغَايَرةُ على مراتب[4]:

أعلاها: أن يكونا متباينين، لَيْسَ أحدُهما هو الآخر، ولا جُزْءَهُ، ولا بينَهما تلازُمٌ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]. ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]. وهذا هو الغالِبُ.

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص٤٤١ تعليق رقم (١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤) (٢٢) من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» وأخرجه أبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨) و (٣٦٩٢)، وأحمد ٢/٣٩١ و ٤٤٢و ٤٩٥ و ٥١٢، وابن منده في «الإيمان» (٣٢٨) و (٣٢٩) و (٣٣٠) و (٣٣٣) و (٣٣٤) و (٣٣٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٨٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ٧٤ و ٣٣١.

(٣) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا» وأخرجه مسلم (١٠٢)، وأبو داود (٣٤٥٢)، وابن ماجه (٢٢٢٤)، والترمذي (١٣١٥)، وأحمد ٢/٢٤٢،والحميدي (١٠٣٣)، والبغوي (٢١٢٠) و (٢١٢١) من حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً، فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحي إليه: أدخل يدك فيه، فأدخل يده، فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غش». وقوله: «ليس منا» أي: ليس على سيرتنا ومذهبنا، من غش أخاه وترك مناصحته، فإنه قد ترك اتباع النبي ﷺ، والتمسك بسنته.

(٤) انظر: «الفتاوى» ٧/ ١٧٢ ـ ١٨١.

ويليه: أن يَكُونَ بينهما تلازم، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عَطْفُ بعضِ الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي مِثْلِ هذا وجهان:

أحدُهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين.

والثاني: أن عطْفَهُ عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ: «الفقراء والمساكين» ونحوه مما تَتَنَوَّعُ دِلالتُه بالإفرادِ والاقتران.

الرابع: عَطْفُ الشيءِ على الشيء لاختلاف الصِّفتينِ، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطفُ لاختلافِ اللفظ فقط، كقوله:

فَألْفى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْناً[1]

وَمِنَ الناسِ مَنْ زَعَمَ أن في القرآن مِنْ قَوْلِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلامُ على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العَطْفُ في الكلام يَكُونُ على هٰذه الوجوه، نظرنا في كلامِ

---

(١) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، وأخذ قصير الثأر منها وصدره:

قَـقَـدَّمَـت الأديـمَ لِـرَاهِـشَـيْـهِ

وهو في ديوانه: ١٨٣، و «طبقات ابن سلام». ٦٣، و «معاني القرآن» للفراء ١/ ٣٧، و «المستقصى» ١/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وأمالي المرتضى ٢/٢٥٨، والشعر والشعراء ص٩٨، و «اللسان»: مين، و «مغني اللبيب» (٥٧٨)، و «همع الهوامع» ٢/ ١٢٩.

الشارع: كيف ورد فيه الإيمانُ، فوجدناه إذا أُطْلِقَ يُرَادُ به ما يُرَادُ بلفظ البِر، والتقوى، والدِّين، ودِينِ الإسلام.

٢٠٢ ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ الآيات [البقرة: ١٧٧].

قال محمدُ بنُ نصرٍ: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم، حدثنا عبدُ الله بنُ يزيد المقرىء، والملائي، قالا: حدثنا المسعوديُّ، عن القاسم، قال: جاء رجُلٌ إلى أبي ذرٍ ﷺ، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ إلى آخر الآية، [البقرة: ١٧٧]، فقال الرَّجلُ: ليس عَن هذا سألتُك، فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك[١]، فقال له الذي قُلْتَ لي، فلما أبى أنْ يَرْضى، قال: «إنَّ المُؤمِنَ الَّذِي إِذَا عَمِلَ الحَسَنَةَ سَرَّتْهُ وَرَجَا ثَوَابَهَا، وإذا عَمِلَ السَّيِّئَةَ سَاءَتْهُ وَخَافَ عِقَابَهَا»[٢]. وكذلك أجابَ جماعةٌ من السلف بهذا الجواب.

وفي «الصحيح» قولُه لوفد عبد القيس: «آمُرُكُم بالإيمَانِ بالله وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الإيمَانُ بالله؟ شَهَادَةُ أنْ لا إلَهَ إلاَّ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وإقَامُ الصَّلاَةِ، وإيتَاءُ الزَّكَاةِ، وأنْ تُؤدُّوا الخُمُسَ مِنَ المَغْنَمِ»[٣].

---

(١) في (ب): فقرأ الذي قرأته عليك.

(٢) المسعودي ـ وهو عبد الرحمن بن عبد الله ـ رمي بالاختلاط، والقاسم ـ وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ـ لم يدرك أبا ذر، لكن صح الحديث دون سبب النزول من رواية أبي أمامة عند الحاكم ١/ ١٤ بلفظ: إن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك، فأنت مؤمن» قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء، فدعه» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (٥٣) و (٨٧) و (٥٢٣) و (١٣٩٨) و (٣٠٩٥) و (٤٣٦٨) و (٤٣٦٩) و (٦١٧٦) و (٧٢٦٦) و (٧٥٥٦)، ومسلم (١٧)، والترمذي (٢٦١١)، وأبو داود (٣٦٩٢) و (٤٦٧٧)، وأحمد ١/ ٢٢٨، والنسائي ٨/ ١٢٠ و ٣٢٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ١٦٢، وأبو داود الطيالسي (٢٧٤٧)، والبغوي (٢٠) كلهم من حديث ابن عباس.

ومعلوم أنه لم يُرِدْ أن هٰذه الأعمال تكون إيمَاناً بالله بدونِ إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بُدَّ مِنْ إيمانِ القلب، فعلم أن هٰذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

وأيُّ دليل على أن الأعمال داخلةٌ في مُسَمَّى الإيمان فوقَ هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمانَ بالأعمال ولم يذكر التصديقَ، للعلم بأنَّ هذه الأعمال لا تُفِيدُ مع الجحود، وفي «المسند» عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «الإِسْلاَمُ عَلاَنِيَةٌ، والإيمانُ في القَلْبِ»[1].

الدين ينتظم والإيمان والإسلام والإحسان

وفي هٰذا الحديثِ دليلٌ على المغايرة بين الإسلامِ والإيمان. ويؤيد حديث جبريل عليه السلام. وقد قال فيه النبيُّ ﷺ: «هٰذا جبريل أتَاكم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم»[2]. فجعل الدين هو الإسلامَ والإيمانَ والإحسانَ، فبيَّنَ[3] أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاث[4]: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر في الإسلام قطعاً، كما أنه أُريدَ بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسانَ يكون مجرداً عن الإيمان، هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. والمقتصدُ والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنَّه معرض للوعيد[5].

---

(١) أخرجه أحمد ٣/ ١٣٥، وأبو عبيد في «الإيمان» ص٥، وفي سنده علي بن مسعدة وهو سيء الحفظ، ضعفه البخاري، والنسائي، وأبو داود، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

(٢) أخرجه مسلم وغيره، وقد تقدم ص٣٥٦.

(٣) في (ب): فتبين.

(٤) في (د): ثلاثة، وكلاهما صحيح.

(٥) في «الفتاوى» لابن تيمية، ٧/ ٤٨٥: «فقد قسم الله سبحانه الأمة التي أورثها الكتاب واصطفاها ثلاثة أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الثلاث المذكورة في حديث جبريل: «الإسلام» و «الإيمان» و «الإحسان» ومعلوم أن الظالم لنفسه إن أريد به من اجتنب الكبائر، والتائب من=

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه مُعرَّضٌ للوعيد.

فأما الإحسانُ، فهو أعمُّ مِنْ جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله، والإيمانُ أعمُّ من جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله من الإسلام، فالإحْسَانُ يَدْخُلُ فيه الإيمانُ، والإيمانُ يدخُلُ فيه الإسلام[1]، والمحسنون أخصُّ من المؤمنين، والمؤمنون أخصُّ من المسلمين، وهٰذا كالرسالةِ والنُّبُوَّةِ، فالنبوةُ داخِلَةٌ في الرسالة، والرسالة أعمُّ من جهة نفسها، وأخصُّ مِنْ جهة أهلها، فكُلُّ رسولٍ نبي، ولا ينعكِسُ. ٢٠٣

وقد صار الناسُ في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوالٍ[2]:

أقوال أهل العلم في مسمى الإسلام

فطائفةٌ جعلت الإسلامَ هو الكلمة.

وطائفة أجابوا بما أجاب به النبيُّ ﷺ حين سُئِلَ عن الإسْلام والإيمانِ، حيث فسر الإسلامَ بالأعمالِ الظاهرة، والإيمانَ بالإيمانِ بالأصولِ الخمسة.

وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلُوا معنى قولِ الرسول ﷺ: «إنَّ الإسْلامَ شَهَادَةُ أنْ لا إلٰه إلا الله وإقَامُ الصَّلاَةِ»[3]، الحديث: شعائِرَ الإسلام، والأصْلُ عَدَمُ التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمانَ هو التَّصْدِيقُ بالقلب، ثم قالوا: الإسْلاَمُ والإيمانُ شيءٌ واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من أهلِ اللغة، وإنما هو الانقيادُ والطاعة، وقد

= جميع الذنوب، فذلك مقتصد أو سابق، فإنه ليس أحد من بني آدم يخلو عن ذنب، لكن من تاب، كان مقتصداً أو سابقاً، كذلك من اجتنب الكبائر، كفرت عنه السيئات، كما قال تعالى: ﴿**إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم**﴾ فلا بد أن يكون هناك ظالم لنفسه موعود بالجنة، ولو بعد عذاب يطهر من الخطايا...».

(١) في (ب): الإحسان، وفي «مجموع الفتاوى» ٧/ ٣٦٠: والإيمان يتضمن الإسلام.

(٢) انظر «الفتاوى» ٧/ ٢٥٩.

(٣) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والنسائي ٨/ ٩٧ - ١٠١، وابن ماجه (٦٣) من طريق عمر، وهو حديث جبريل المتقدم.

قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وبِكَ آمَنْتُ»[1]. وفسر الإسلامَ بالأعمال الظاهرة، والإيمانَ بالإيمان بالأُصولِ الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بَينهما أن نُجيب بغيرِ ما أجاب به النبي ﷺ.

وإما إذا أُفرِدَ اسْمُ الإيمان، فإنه يتضمَّنُ الإسلام، وإذا أُفرِدَ الإسلام، فقد يكونُ مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجِبُ، وهل يكونُ مسلماً ولا يُقالُ له: مؤمن؟ وقد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه.

وكذلك هل يَسْتَلْزِمُ الإسْلامُ الإيمانَ؟ فيه النِّزاعُ المذكورُ، وإنما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالنجاة من النارِ باسم الإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. وقال تعالى: ﴿سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسْمُ الإسلامِ مجرداً، فما عُلِّقَ به في القرآن دُخولُ الجنة، لكنه فَرَضَهُ، وأخبر أنه دينُه الذي لا يُقْبَلُ مِن أحدٍ سواه، وبه بَعَثَ النبيين: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر

فالحَاصِلُ أن حالةَ اقترانِ الإسلام بالإيمان غَيْرُ حالةِ إفرادِ أحدهما عن الآخر، فَمَثَلُ الإسلامِ مِن الإيمان، كَمَثَلِ الشهادتين إحداهما مِنَ الأخرى، فشهادةُ الرسالة غَيْرُ شهادة الوحدانية، فَهُمَا شيئان في الأعيان. وإحداهما مرتبطةٌ بالأخرى في المعنى والحكم، كشيءٍ واحدٍ، كذلك الإسْلامُ

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاريُّ (١١٢٠) و (٦٣١٧) و (٧٣٨٥) و (٧٤٤٢) و (٧٤٩٩)، ومسلم (٧٦٩)، ومالك ١/ ٢١٥، وابن ماجه (١٣٥٥)، والدارمي ١/ ٣٤٩، وأحمد ١/ ٢٩٨ و ٣٠٨ و ٣٥٨، والنسائي ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ٣ و ٧، والترمذي (٣٤١٨) وأبو داود (٧٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٧)، والحميدي (٤٩٥)، والبغوي (٩٥٠)، من حديث ابن عباس.

والإيمانُ، لا إيمانَ لِمَنْ لا إسلامَ له، ولا إسْلاَمَ لمن لا إيمَانَ له، إذ لا يَخْلُو المُؤمِنُ من إسلام به يَتَحقَّقُ إيمانُه، ولا يخلو المسلمُ من إيمانٍ به يَصِحُّ إسلامه.

٢٠٤ ونظائرُ ذلك في كلامِ الله ورسوله، وفي كلامِ الناسِ كثيرةٌ، أعني في الإفراد والاقترانِ.

منها: لَفظُ الكُفرِ والنفاقِ، فالكُفْرُ إذا ذُكِرَ مفرداً في وعيدِ الآخِرَةِ دخل فيه المنافقون، كقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ونظائِرُهُ كثيرة. وإذا قُرِنَ بينهما، كان الكافِرُ مَنْ أظهر كفره، والمُنَافِقُ مَنْ آمن بلسانه ولم يُؤمِنْ بقلبه.

وكذلك لفظُ البِرِّ والتقوى، ولفظُ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظُ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بَيْنَ الإسلام والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، إلى آخر السورة، وقد اعْتُرِضَ على هذا بأن معنى الآية: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: انقَدْنَا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أَحَدُ قولي المفسرين في هٰذه الآية الكريمة، وأُجيب بالقولِ الآخر، ورُجِّحَ، وهو أنَّهم ليسوا بمؤمنين كَامِلِي الإيمان، لا أنَّهم منافقُون، كما نفى الإيمَانَ عن القاتل، والزاني، والسارق، وَمَنْ لا أَمَانَةَ له. ويؤيِّدُ هٰذا سباقُ الآية وسياقُها، فإن السُّورَةَ من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بَعْضِ العُصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذِكرُ المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم[1] مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ

---

(١) في الأصل: (لا يَأْلِتْكُمْ) وهي قراءة أبي عمرو، مِنْ: أَلَتَ يأْلِتُ ألتاً، مثل ضرب يضربُ ضرباً، وحجته إجماع الجميع على قوله: ﴿وما أَلَتناهم من عملهم﴾ فرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه أولى، وقرأ الباقون: (يَلِتكم) من: لات يليتُ، وحجتهم اتباع مرسوم المصحف، وذلك أنها مكتوبة بغير ألف، قال الفراء: وهما لغتان، وقال الزجاج: معناهما واحد، والمعنى: لا ينقصكم. «حجة القراءات» ص٦٧٦، و «زاد المسير» ٧/ ٤٧٧.

شَيْئًاۚ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطَّاعَةُ، ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، الآية: يعني ـ والله أعلم ـ أنَّ المؤمنين الكاملي الإيمانِ، هم هؤلاء، لا أنتُم، بل أَنْتُمْ منفي عَنكُمْ الإيمَانُ الكَامِلُ. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذِنَ لهم، أن يَقُولُوا: أسلمنا، والمُنَافِقُ لا يُقَالُ له ذلك، ولو كانوا منافقين، لنفى عنهم الإسلامَ، كما نفى عنهم الإيمانَ، ونهاهم أَنْ يَمُنُّوا بإسلامهم[١]، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يَمُنُّوا به على رسولِهِ، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً، لقال: لم تُسْلِمُوا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم[٢] في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. والله أعلمُ بالصواب[٣].

وينتفي بَعْدَ هذا التقريرِ والتفصيلِ دعوى التَّرَادُفِ، وتشنيعُ مَنْ ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمورَ الظاهرة، لكان ينبغي أن لا يقبل إلا ذلك، ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا[٤] ظاهرُ الفساد، فإنَّه قد تقدم تَنْظِيرُ الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالةَ الاقتران غَيْرُ حالةِ الانفراد. فانظر إلى كَلِمَةِ الشهادة، فإنَّ النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إله إلاَّ الله»[٥]، الحديث، فلو قالوا: لا إله إلاَّ الله، وأنكروا الرسالة؛ ٢٠٥
ما[٦] كانوا يستحقون العِصمة، بل لا بُدَّ أن يقولوا: لا إله إلا الله قائِمِينَ بحقها، ولا يكون قائماً بـ«لا إله إلا الله» حَقَّ القيام، إلا مَنْ صَدَّقَ بالرسالة، وكذا من شَهِدَ أن محمداً رسولُ الله، لا يَكُونُ قائماً، بهذه الشهادة حَقَّ القيام، إلا من صَدَّق هذا الرَّسُولَ في كُلِّ ما جاءَ به. فانتظمت[٧] التوحيدَ،

---

(١) في (ب): بإسلام.
(٢) في (ب): كذبتم، وليس بشيء.
(٣) انظر «الفتاوى» ٧/٢٣٨ ـ ٢٤٧ و ٤٧٦ ـ ٤٧٩.
(٤) في (ب): فإن هذا، وفي (ج): وهو ظاهر الفساد.
(٥) هو حديث متواتر، وقد تقدم تخريجه ص٢٢ تعليق رقم (١).
(٦) «ما» سقطت من (أ) و (ب) و (ج).
(٧) تحرفت في (ب) إلى: فانظمت.

وإذا ضُمَّتْ شَهَادَةُ أن لا إلٰه إلاَّ الله إلَى شهادةِ أن محمداً رسولُ الله كان المُرادُ مِن شهادة أن لا إلٰه إلاَّ الله إثباتَ التوحيدِ، ومِنْ شهادةِ أن محمداً رسول الله إثباتَ الرسالة، كذلك الإسْلاَمُ والإيمانُ إذا قُرِنَ أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»(١)؛ كان المرادُ مِن أحدهما غيرَ المرادِ من الآخر، وكما قال ﷺ: «الإسْلاَمُ عَلاَنِيَةٌ، والإيمَانُ في القَلْبِ»(٢). وإذا انفرد أحدُهما، شَمِلَ معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإنَّ لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا، افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يُقَالُ في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] ـ أنه يُعطى المُقِلُّ دون المُعْدِمِ، أو بالعكس؟! وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضاً تشنيعُ مَنْ قال: ما حُكْمُ مَنْ آمَنَ ولم يُسْلِمْ، أو أسلم ولم يُؤمِنْ في الدنيا والآخرة؟ فَمَنْ أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابتٍ للآخرة، ظَهَرَ بُطْلانُ قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقولُ: المسلمُ هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غَيْرَيْنِ، وقد قِيلَ لرسول الله ﷺ: مالك عَنْ فُلانٍ، والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»(٣)، قالها ثلاثاً، فأثبت له اسم الإسلام، وتوقَّف في اسم الإيمان، فَمَنْ قال: هما سواء، كان مخالفاً، والوَاجِبُ ردُّ موارد النزاع إلى الله ورسولِه، وقد يتراءى في بعضِ النصوص مُعَارَضَةٌ، ولا مُعارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

---

(١) تقدم تخريجه ص٤٨٩.

(٢) تقدم تخريجه ص٤٨٧، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧) و(١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠)، وفي الزكاة ٢/ ٧٣٢ ـ ٧٣٣، وأحمد ١/ ١٨٢ من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.

وأما الاحتِجَاجُ بِقولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦] على تَرادُفِ الإسلامِ والإيمانِ، فلا حُجَّةَ فيه، لأن البيتَ المخرَجَ كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يَلْزَمُ من الاتصاف بهما ترادفِهما.

والظاهِرُ أن هٰذه المعارضات لم تَثْبُتْ عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحابِ، فإن غالِبَها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة وقد حكى الطحاويُّ حكايةَ أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأنَّ حماد بنَ زيد لما روى له حَدِيثَ: «أيُّ الإسلامِ أفضلُ»[1] إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أيُّ الإسلام أفضَلُ، قال: الإيمان، ثم جعل الهجرةَ والجهادَ من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعضُ أصحابه: ألا تُجِيبُه يا أبا حنيفة؟ قال: بِمَ أُجِيبُه؟ وهو يُحدثني بهٰذا عن رسولِ الله ﷺ. ٢٠٦

وَمِنْ ثَمراتِ هذا الاختلاف: مسألةُ الاستثناء في الإيمان، وهو أن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠١٠٧)، وأحمد ٤/ ١١٤ من طريق معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن عبسة قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟، قال: «من عقر جواده، وأهريق دمه» قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة» وإسناده صحيح إن كان أبو قلابة سمعه من عمرو بن عبسة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١/ ٥٩، وقال: رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» بنحوه، ورجاله ثقات، وأخرجه أيضاً أحمد ٥/ ٣٨٥ بنحوه من طريق آخر، وفي سنده ضعيفان، وفيه قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: «خلق حسن».

وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري وهم منه، فإن لفظ حديث أبي موسى المخرج في البخاري (١١)، ومسلم (٤٢): «أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده» وهو غير الحديث الذي استشهد به المصنف.

أقوال العلماء في مسألة الاستثناء في الإيمان

يَقُولَ الرجل: أنا مؤمنٌ إن شاء الله. والناسُ فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يُوجِبه، ومنهم من يُحرمه، ومنهم من يُجيزه باعتبارٍ ويمنعُه باعتبار، وهذا أصحُ الأقوال.

أما من يُوجبه، فلهم مأخذان: أحَدُهما: أن الإيمانَ هو ما ماتَ الإنسانُ عليه، والإنسانُ إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة، وما سبق في عِلْمِ الله أن يكون عليه، وما قَبْلَ ذلك لا عِبْرَةَ به، قالوا: والإيمانُ الذي يتعقَّبه الكفر فَيَمُوتُ صاحبُه كافراً: ليس بإيمان، كالصلاةِ التي أفسدها صاحِبُها قَبْلَ الكمال، والصيامِ الذي يُفْطِرُ صاحبُه قبلَ الغروب، وهذا مأخذُ كثيرٍ من الكلابية وغيرهم، وعند هٰؤلاء أن الله يُحِبُّ في الأزل مَنْ كان كافراً إذا عَلِمَ منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومَنِ ارتد عن دينه ما زال الله يُبْغِضُهُ وإن كان لم يكفر بَعْد، وليس هذا قَوْلَ السلف، ولا كان يُعلل بهٰذا مَنْ يستثني مِن السَّلَفِ في إيمانه، وهو فاسِدٌ، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتِّبَاعُ الرسولِ، شَرْطُ المحبة، والمشروطُ يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هٰذا القولِ طائفة غَلَوْا فيه، حتى صار الرجُل منهم يستثني في الأعمالِ الصالحة، يقول: صليتُ إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبولَ، ثم صار كثير منهم يستثنون في كلِّ شيء، فيقول أحدُهم: هذا ثوبٌ إن شاء الله! هذا حبلٌ إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شَكَّ فيه. يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يُغيِّرَهُ غَيَّرَهُ!!

المأخذُ الثاني: أن الإيمانَ المُطْلَقَ يتضمَّنُ فِعْلَ ما أمر الله به عبدَه كله، وترك ما نهاه عنه كُله، فإذا قال الرجلُ: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار: فقد شَهِدَ لنفسه أنه من الأبرارِ المتقين، القائمينَ بجميع ما أمروا به، وتَرْكِ كُلِّ ما نُهوا عنه، فيكون مِن أولياء الله المقربين. وهذا من تزكيةِ الإنسان لنفسه،

ولو كانت هٰذه الشهادةُ صحيحةً، لكان ينبغي أن يشهدَ لنفسه بالجنة إن ماتَ على هٰذه الحال.

وهذا مأخذُ عامَّةِ السَّلَفِ الذينَ كانوا يستثنون[1]، وإن جوَّزوا تركَ ٢٠٧
الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضاً بجوازِ الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإنَّا إن شاء الله بِكُمْ لاَحِقُونَ»[2]. وقال أيضاً: «إنِّي لأرْجُو أنْ أكُونَ أخْشَاكُمْ لله»[3] ونظائر هذا.

وأما من يُحرِّمُهُ، فكُلُّ مَنْ جعل الإيمانَ شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعْلَمُ أني مؤمن، كما أعْلَمُ أني تكلمتُ بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه، فهو شاكٌّ فيه، وسَمَّوا الذين يستثنون في إيمانهم الشَّكَّاكة، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعودُ إلى الأمنِ والخوف، فأما الدُّخولُ، فلا شكَّ فيه. وقيل: لتدخُلنَّ جميعُكم أو بعضُكم، لأنه علم أن بعضَهم يموت.

---

(١) انظر: «الفتاوى» ٧/ ٤٢٩ ـ ٤٦٠.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٤٩)، وأبو داود (٣٢٣٧)، وابن ماجه (٤٣٠٦)، وأحمد ٢/ ٣٠٠ و ٣٧٥ و ٤٠٨، والنسائي ١/ ٩٤ ـ ٩٥، ومالك ١/ ٢٨ ـ ٣٠، والبغوي (١٥١) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٩٧٤)، وابن ماجه (١٥٤٦)، والنسائي ٤/ ٩٣ ـ ٩٤، وأحمد ٦/ ٧١ و ٧٦ و ١١١ و ١٨٠ و ٢٢١، والبغوي (١٥٥٦)، وعن بريدة عند أحمد ٥/ ٣٥٣ و ٣٦٠، ومسلم (٩٧٥)، والنسائي ٤/ ٩٤، وابن ماجه (١٥٤٧)، والبغوي (١٥٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (١١١٠)، وأبو داود (٢٣٨٩)، ومالك ١/ ٢٨٩، وأحمد ٦/ ٦٧ و ١٥٦ و ٢٤٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/ ٣٨١ من حديث عائشة بلفظ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما أتقي»، ولمسلم (١١٠٨) من حديث أم سلمة بلفظ: «أما والله إني لأتقاكم وأخشاكم له»، وأخرج البخاري (٥٠٦٣) من حديث أنس بن مالك في قصة الرهط الثلاثة الذين سألوا عن عبادة رسول الله ﷺ وتقالُّوها... وفيه: «أما والله إني أخشاكم لله، وأتقاكم له».

وفي كلا الجوابين نظر، فإنهم وقعوا فيما فَرّوا منه، فأما الأَمْنُ والخوفُ، فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شَكَّ في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخولِ الجميع أو البعضِ، فإنَّ الله قد عَلِمَ مَنْ يَدْخُلُ، فلا شَكَّ فيه أيضاً، فكان قولُ: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخولِ، كما يقولُ الرجلُ فيما عزم على أن يفعله لا مَحَالَةَ: والله لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، لا يقولُها لِشَكٍّ في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يَحْنَثُ الحَالِفُ في مثل هٰذه اليمين لأنه لا يجزم بحصولِ مراده.

وأُجيبَ بجوابٍ آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هٰذا المعنى مراداً من النص نظر، فإنّه ما سِيقَ الكلامُ له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص[١].

وأجاب الزمخشري[٢] بجوابين آخَريْنِ باطلين، وهما: أن يكون المَلَكُ قد قاله، فأثبت قُرآناً! أو أنَّ الرسولَ قاله[٣]!!

وأما من يُجَوِّزُ الاستثناءَ وتركَه[٤]، فهم أسعدُ بالدليلِ مِن الفريقين،

---

(١) إشارة النص: هو ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته، ولكنه يجيء نتيجة لهذه العبارة، فهو يفهم من الكلام، ولكن لا يستفاد من العبارة ذاتها، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ فإن هذا النص أفاد بعبارته أن نفقة المولود على والده، وأفاد بإشارته أن الولد تابع لأبيه منسوب إليه. وفي إدراك إشارة النص تتفاوت العقول والأفهام، فلا يتصدى له إلا الذكي المتمكن في الفقه وأصوله، والعليم بأسرار العربية. وهو عند الحنفية أحد دلالات النص الأربعة: عبارة النص، دلالة النص، إشارة النص، مقتضى النص. انظر «تيسير التحرير» ١/ ٨٦ ـ ٩١.

(٢) «الكشاف» ٣/ ٥٩٤.

(٣) في (ج) و (د) زيادة ونصها: «فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله، فيدخل في وعيد من قال: (إن هذا إلا قول البشر) نسأل الله العافية، وهي مثبتة في (أ) إلا أن الناسخ قد أثبت كلمة: «لا» فوق أول كلمة منها، وكلمة: «إلى» في آخر كلمة منها، وهذا الرمز يعنون به: أن ما بين لا وإلى يحذف، لأنه ليس من الكتاب.

(٤) في هامش (أ) و (ب) زيادة وهي: «باعتبار شيء» وقد أثبت فوقها (ظ).

وخَيرُ الأمورِ أوسَطُها: فإن أراد المستثني الشَّكَّ في أصل إيمانه مُنِعَ من الاستثناء، وهٰذا مما لا خلافَ فيه، وإن أراد أنَّه مؤمِنٌ من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٢٠٨
هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝١٥﴾ [الحجرات: ١٥]. فالاستثناءُ حينئذ جائزٌ، وكذلك مَن استثنى وأراد عَدَمَ علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكّاً في إيمانه، وهذا القولُ في القوة كما ترى.

قوله: «وجَميعُ ما صَحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيانِ كُلُّه حق».

يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الردِّ على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواترٌ وآحاد، فالمتواتر ـ وإن كان قطعيَّ السند ـ لكنه غيرُ قطعي الدَّلالة، فإن الأدلة اللفظية[1] لا تفيد اليقين!! وبهذا قَدَحُوا في دِلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تُفِيدُ العلمَ، ولا يُحْتَجُّ بها مِن جهة طريقها، ولا مِن جهة متنها! فسدُّوا على القلوبِ معرفةَ الربِّ تعالى وأسمائه وصفاتِه وأفعالِه من جهة الرسول، وأحالُوا الناسَ على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية[2]، سموها قواطعَ عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍ[3] بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ

---

(١) في (ب): الدلالة القطعية، وهو خطأ.
(٢) تحرفت في (ب) إلى: خالية.
(٣) السراب: ما يرى في الفلاة المنبسطة من ضوء الشمس وقت الظهيرة، يسرب على الأرض كأنه ماء يجري، والقيعة والقاع واحد: وهو المنبسط من الأرض الذي لا جبل فيه ولا واد. واللجي: العميق، منسوب إلى لجة البحر، وهو معظمُهُ. وفي هذه الآية مثلان ضربهما الله للكفار: شبه ما يعمله من لا يعتقد الإيمان ولا يتبع=

لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النـور: ٣٩ ـ ٤٠].

ومِن العجب أنَّهم قدَّموها على نُصُوصِ الوحي، وعزلوا لأجلها النُّصوصَ، فأقفرت قُلُوبُهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا العُقُولِ الصحيحةِ المؤيَّدة بالفِطْرَةِ السليمة والنصوصِ النبوية، ولو حكَّمُوا نُصُوصَ الوحي، لفازوا بالمعقولِ الصحيحِ، الموافق للفطرة السليمة.

بل كُلُّ فريقٍ من أرباب البِدَعِ يَعْرِضُ النُّصُوصَ على بدعته، وما ظَنَّهُ معقولاً: فما وافقه قال: إنه مُحْكَمٌ، وقَبِلَهُ، واحتجَّ به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم ردَّه، وسمَّى ردَّه تفويضاً! أو حرَّفه، وسَمَّى تحريفَه تأويلاً!! فلذلك اشتد إنْكَارُ أهلِ السنة عليهم.

أهل السنة لا يعدلون عن النص الصحيح

وطَرِيقُ أهلِ السنة: أن لا يَعْدِلُوا عن النَّصِّ الصحيح، ولا يُعارِضُوا بمعقولٍ، ولا قولِ فلانٍ، كما أشارَ إليه الشَّيْخُ، وكما قال البخاريُّ ﷺ: سَمِعْتُ الحميديَّ يقول: كنا عند الشافعيِّ ﷺ، فأتاه رجلٌ، فسأله عن مسألةٍ، فقال: قضى فيها رَسُولُ الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجلٌ للشافعي: ما تَقُولُ أنتَ؟! فقال: سُبْحَانَ الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! ترى على

= الحق من الأعمال الصالحة التي يظن أنها تنفعه وتنجيه من عذاب الله، ثم يخيب في أمله ويلقى خلاف ما قدّر بسراب في منبسط من الأرض يظنه الظمآن ماء، فيأتيه ليروي من ظمئه، فلا يجد ما أمله ورجاه، فكذلك الكافر يحسب أنه قد عمل عملاً، وأنه قد حصل شيئاً، فإذا وافى الله يوم القيامة، وحاسبه عليه،ونوقش على أفعاله، لم يجد له شيئاً بالكلية قد قُبل، لأن الكفر بشريعة الله يمحق كل عمل، وإن كان من باب الخير والإحسان: **﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾** و **﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾**... وشبهها ثانياً في ظلمتها وسوادها، لكونها باطلة خالية عن نور الإيمان بظلمات متراكمة من لج البحر والأمواج والسحاب. وانظر «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص١٤ ـ ٢٠ لابن القيم.

وسطي زناراً؟! أقول لك: قضى رسولُ الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت[1]؟!

ونظائر ذلك في كلامِ السلف كثيرٌ.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

٢٠٩ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم اليقيني

وخَبَرُ الواحِدِ إذا تلقته الأمّة بالقبولِ، عَمَلاً به[2] وتصديقاً له: يُفِيدُ العِلْمَ اليقيني عندَ جماهير الأمة[3]، وهو أحدُ قِسْمَي المتواتر، ولم يَكُنْ بَيْنَ سلف الأمة في ذلك نِزَاعٌ، كخبر عمر بن الخطاب ﷺ: «إِنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[4]، وخبرِ ابن عمر رضي الله عنهما: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاءِ وَهِبَتِهِ»[5]، وخبرِ أبي هريرة ﷺ: «لا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا»[6] وكقوله: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ[7] النَّسَبِ»[8]، وأمثال

---

(١) الخبر في «حلية الأولياء» ٩/ ١٠٦، و «تاريخ ابن عساكر» ١٥/ ١٠/ ٢، و «مناقب الشافعي» للبيهقي ١/ ٤٧٤، و «توالي التأسيس» ص٦٣، و «مفتاح الجنة» ١٥٤.

(٢) في (ب): بقوله.

(٣) انظر: بسط هذه المسألة في «مختصر الصواعق المرسلة» ٢/ ٣٧٢ ـ ٤٣٣.

(٤) تقدم تخريجه ص١٨٥.

(٥) أخرجه البخاري (٢٥٣٥) و (٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦)، وأبو داود (٢٩١٩)، والترمذي (١٢٣٦)، وابن ماجه (٢٧٤٧)، ومالك ٢/ ٧٨٢، والدارمي ٢/ ٣٩٨، والنسائي ٧/ ٣٠٦، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ٤٤٩ و ٤٥٥، وأحمد ٢/ ٩ و ٧٩ و ١٠٧، والحميدي (٦٣٩)، وابن الجارود (٩٧٨)، والبغوي (٢٢٢٦).

(٦) أخرجه البخاري (٥١٠٩) و (٥١١٠)، ومسلم (١٤٠٨)، ومالك ٢/ ٥٣٢، وأبو داود (٢٠٦٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٩٢٩)، والنسائي ٦/ ٩٦ و ٩٧، وأحمد ٢/ ٢٢٩ و ٤٢٣ و ٤٢٦ و ٤٣٢ و ٤٧٤ و ٤٨٩ و ٥٠٨ و ٥١٦، والبغوي (٢٢٧٧)، وابن الجارود (٦٨٥)، والبيهقي ٧/ ١٦٥ و ١٦٦ من حديث أبي هريرة.

(٧) سقطت «من» (أ) و (ج) و (د).

(٨) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٢٦٤٥) و (٥١٠٠)، وابن ماجه (١٩٣٨)، وأحمد ١/ ٢٧٥ و ٣٣٩، والنسائي ٦/ ١٠٠، وابن أبي شيبة ٤/ ٢٨٧ و ٢٨٩، والطبراني في «الكبير» (١١٩٦٨) و (١٢٣٩٧) و (١٢٨٢١) و (١٢٨٢٢). وأخرجه مسلم=

ذلك، وهو نظيرُ خبرِ الذي أتى مسجدَ قباء، وأخْبَرَ أن القبلة تحوَّلت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[1].

وكان رَسُولُ الله ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ آحاداً، ويُرْسِلُ كتبه مع الآحَادِ، ولم يكن المرسَلُ إليهم يقولون: لا نقبله، لأنه خبرُ واحد! وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناتِه على خلقه، لئلا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبيِّنَاتُه.

ولهذا فضح الله مَنْ كذب على رسوله في حياته وَبَعْدَ وفاته، وبَيَّنَ حاله للناس، قال سفيانُ بنُ عيينة: ما ستر الله أحداً يَكْذِب في الحديث. وقال عبدُ الله بنُ المبارك: لو هَمَّ رجل في السَّحَرِ[2] أن يكذِبَ في الحديثِ، لأصبحَ والنَّاسُ يقولون: فلانٌ كذاب.

وخبرُ الواحدِ وإن كان يحتمِلُ الصدقَ والكذب، ولكن التفريقَ بينَ صحيح الأخبار وسقيمها لا يَنَالُه أحدٌ إلا بعد أن يَكُونَ مُعْظَمُ أوقاته مشتغلاً بالحديث، والبحثِ عن سِيرَةِ الرواة، لِيقف على أحوالهم وأقوالِهم، وشِدَّةِ

= (١٤٤٧) بلفظ: «ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم» من حديث ابن عباس. وأخرجه البخاري (٢٦٤٦) و (٣١٠٥) و (٥٠٩٩)، ومسلم (١٤٤٤)، وأبو داود (٢٠٥٥)، والترمذي (١١٤٧)، والدارمي ٢/١٥٦، ومالك ٢/٦٠١، والنسائي ٦/٩٩، وأحمد ٦/٥١ و ٦٦ و ٧٢ و ١٠٢ و ١٧٨، والبغوي (٢٢٧٨) و (٢٢٧٩) من حديث عائشة بلفظ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة». ورواه من حديث علي الترمذيُّ (١١٤٦)، والشافعي ٢/٢٤٠ ـ ٢٤١، والبغوي (٢٢٨١).

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣) و (٤٤٨٨) و (٤٤٩٠) و (٤٤٩١) و (٤٤٩٣) و (٤٤٩٤) و (٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦)، ومالك ١/١٩٥، والشافعي في «الرسالة» فقرة (٣٦)، وأحمد ٢/١٦ و ١١٣، والنسائي ٢/٦١، والدارمي ١/٢٨١، والبغوي (٤٤٥)، والبيهقي ٢/٢ كلهم من حديث ابن عمر قال: «بينا الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاءهم آت، فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة».

(٢) تحرفت في (ب) إلى: السجن.

حذرهم مِن الطُّغيانِ والزَّلَلِ، وكانوا بحيث لو قُتِلُوا لـم يُسامحوا أحداً في كلمة يَتَقَوَّلُها على رسول الله ﷺ، ولا فَعَلُوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلُوا هٰذا الدِّينَ إلينا كما نُقِلَ إليهم، فَهُمْ يَزَكُ الإسلام[1] وعِصَابَةُ الإيمان، وهم نُقَّادُ الأخبارِ، وصَيَارِفَةُ الأحاديث، فإذا وقف المرءُ على هٰذا مِن شأنهم، وَعَرَفَ حالَهم، وخَبَرَ صِدْقَهم وورعَهم وأمانَتَهم، ظهر له العِلْمُ فيما نقلوه ورَوَوْهُ.

ومَنْ له عَقْلٌ ومعرفةٌ يَعْلَمُ أن أَهْلَ الحديثِ لهم مِنَ العلمِ بأحوال نبيهم وسيرته وأخبارِه ما لَيْسَ لِغيرهم به شعور، فضلاً أن يكونَ معلوماً لهـم أو مظنوناً، كما أنَّ النُّحاةَ عندهم من أخبارِ سيبويه والخليل وأقوالِهما ما ليس عِنْدَ غيرهم، وعندَ الأطباءِ مِن كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكلُّ ذي صَنْعَةٍ هو أَخْبَرُ بها من غيره، فلو سألْتَ البقَّالَ عن أمرِ العِطْرِ، أو العَطَّارَ عن البَزِّ، ونحو ذلك!! لعد ذلك جهلاً كثيراً[2].

ولكن النُّفَاةَ قد جعلوا قَوْلَه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:
١١]: مستنداً لهم في ردِّ الأحاديث الصحيحةِ، فكلما جاءهم حَدِيثٌ يُخالِفُ
قَوَاعِدَهم وآراءهم، وما وضعته خواطِرُهم وأفكارُهم، ردوه بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ ٢١٠
شَىْءٌ﴾، تلبيساً منهم وتدليساً على مَنْ هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى
الآية عن مواضعه.

ففهموا مِنْ أخبارِ الصفات ما لم يُرِدْهُ الله ولا رسولُه، ولا فَهِمَهُ أحدٌ من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتُها التَّمْثِيلَ بما للمخلوقين! ثم استدلُّوا على بُطْلاَنِ ذلك بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تحريفاً للنصين!! ويُصنفون الكُتُبَ، ويقولون: هٰذا أُصُولُ دين الإسلام الذي أمر الله به، وجاء من عنده، ويقرؤون كثيراً مِنَ القرآن ويُفوِّضونَ معناه إلى الله تعالى من غير تدبُّر لمعناه الذي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله.

---

(١) «يزك» بالياء والزاي: طلائع الجيش، والكلمة فارسية.

(٢) في مطبوعة مكة: كبيراً.

وقد ذمَّ الله تعالى أهلَ الكِتَابِ الأوّل على هذه الصفات الثلاث، وقصَّ علينا ذلك من خبرهم لنعْتَبِرَ ونَنْزَجِرَ عن مثلِ طريقتهم، فقال تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماني: التلاوة المجردة[1]، ثم قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩]. فذمَّهم على نِسْبَةِ ما كتبوه إلى الله، وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسبَ إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عِوَضاً من الدنيا مالاً أو رياسة، نسأل الله تعالى أن يَعصِمَنا مِن الزلل في القولِ والعملِ، بمنّه وكرمه.

السنة نوعان شرع ابتدائي وبيان لما شرعه الله في كتابه

ويُشير الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «من الشرع والبيان» إلى أنَّ ما صح عن النبي ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز، وجَميعُ ذلك حقٌّ واجب الاتباع.

وقوله: «وأهلُه في أصلِه سواء، والتفاضلُ بينهم بالحقيقة ومخالفةِ الهوى، وملازمةِ الأولى» وفي بعض النسخ: بالخشية والتُّقى بدل قوله: «بالحقيقة» ففي العبارة الأولى يُشيرُ إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديقَ يكون بَعْضُهُ أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم

---

(١) والمعنى: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهم، وهذا قول الكسائي والزجاج، وقال قتادة: ﴿إلا أماني﴾ أي: يتمنون على الله ما ليس لهم، وقال ابن عباس: إلا أماني: يريد إلا قولاً يقولونه بأفواههم كذباً، وهذا قول مجاهد وابن جرير الطبري، واختيار الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث: أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟ يريد افتعلته، ومنه قول عثمان: «ما تَغنيتُ ولا تمنيت» يعني بقوله: «ما تمنيت»: ما تخرصت الباطل، ولا اختلفت الكذب والإفك. انظر «جامع البيان» ٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣، و «زاد المسير» ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

تنظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوتَ بينَ المؤمنين بأعمال القُلوبِ، وأما التصديقُ، فلا تفاوتَ فيه، والمعنى الأول أظهر قوةً، والله أعلم بالصواب.

قوله: «والمُؤمِنونَ كُلُّهُمْ أوْلِيَاءُ الرَّحْمٰنِ».

المؤمنون كلهم أولياء الرحمٰن ٢١١

ش: قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. الولي: من الولاية بفتح الواو، التي هي ضِدُّ العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقونُ بفتحها[1]، فقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النُّصرة، وبالكسر الإمارة، قال الزجّاج[2]: وجاز الكسرُ، لأن من تولّي بعضِ القوم بعضاً جنساً[3] من الصِّناعة والعمل، وكُلُّ ما كان كذلك مكسورٌ، مثل: الخياطة ونحوها.

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وَلِيُّهم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾ [محمد: ١١] والمؤمنون بعضهم أولياء بعض، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾، الآية [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ

---

(١) انظر: «زاد المسير» ٣/ ٣٨٥، و«حجة القراءات» ص٣١٤.

(٢) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن السري، الزجاج، البغدادي، صاحب التآليف الجمة في معاني القرآن وغيره، المتوفى سنة ٣١١هـ. مترجم في «السير» ١٤/ رقم الترجمة (٢٠٩).

(٣) في (أ) و (ب): جنس.

حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [المائدة: ٥٥ ـ ٥٦].

فهٰذه النصوصُ كُلُّها ثَبَتَ فيها موالاةُ المؤمنين بعضِهم لبعض، وأنَّهم أولياء الله، وأن الله وليُّهم ومولاهم، فالله يَتَوَلَّى عِبادَهُ المؤمنين، فيُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَه، ويرضى عنهم ويَرْضَونَ عنه، ومن عادى له وليّاً، فقد بارزه بالمحاربة، وهٰذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء: ١١١]. فالله تعالى ليس له وليٌّ من الذل، بل لله العزة جميعاً، خلافَ الملوك وغيرهم ممن يتولاَّه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

تفسير معنى الولاية

والولايةُ أيضاً نظيرُ الإيمان، فيكون مرادُ الشيخ: أن أهلَها في أصلها سواء، وتكون كاملةً وناقصة، فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤] فـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾، منصوبٌ على أنه صفة أولياء الله، أو بدلٌ منه، أو بإضمار «أمْدَحُ»، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثان لـ«إن» وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير «عليهم».

وعلى هٰذه الوجوه كُلِّها، فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهو أهلُ الوعدِ المذكور في الآياتِ الثلاث، وهي عبارةٌ عن موافقة الولي الحميد في محابِّه ومساخطه، ليست بكثرة صَوْم ولا صلاةٍ، ولا تمزّقٍ[1] ولا رِياضة، وقيل: الذين آمنوا مبتدأ والخبر: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ وهو بعيدٌ، لقطع الجملة عما قبلها، وانتثار نظم الآية. ٢١٢

ويجتمع في المؤمن وِلايةٌ من وجه، وعَداوة مِن وجه، كما قد يكونُ فيه كفر وإيمان، وشِرْكٌ وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاقٌ وإيمان. وإن كان

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: «تملق».

في هٰذا الأصل نزاع لفظي بينَ أهلِ السنة، ونزَاعٌ معنوي بينهم وبينَ أهْلِ البِدَعِ، كما تقدَّم في الإيمان، ولكن موافقةَ الشارع في اللفظ والمعنى أولى مِن موافقته في المعنى وَحْدَه، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، الآية. وقد تَقَدَّم الكلامُ على هٰذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أصَحِّ القولين. وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، ومَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيه خَلَّةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ، كَذَبَ، وإِذَا عَاهَدَ، غَدَرَ، وإِذَا وَعَدَ، أَخْلَفَ، وإِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ»[1]. وفي رواية: «وإذا ائتُمِنَ، خَانَ» بدل: «وإذا وَعَدَ أخلف». أخرجاه في «الصحيحين». وحديث: شُعب الإيمان تقدم[2]. وقوله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّار مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ»[3].

فَعُلِمَ أن مَنْ كَانَ معه من الإيمان أَقَلُّ القليل لم يخلدْ في النار، وإن كان معه كثيرٌ من النفاق، فهو يُعذَّبُ في النار على قدر ما معه مِن ذلك، ثم يُخْرَجُ من النار.

فالطاعات مِنْ شُعَبِ الإيمان، والمعاصي مِنْ شُعَبِ الكفر، وإن كان رأسُ شعبِ الكفر الجحودَ، ورأسُ شعب الإيمان التصديقَ.

وأما ما يُروى مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ جَمَاعَةٍ اجْتَمَعَتْ إلاَّ وَفِيهِمْ وَليٌّ لله»[4] لا هُمْ يَدْرُونَ بِهِ، ولا هُوَ يَدْرِي بنفسه، فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً، وقد يكونون فساقاً يموتون[5] على الفسق.

---

(١) تقدم تخريجه ص ٤٤٠ تعليق (٢).
(٢) تقدم تخريجه ص٤٧٥ تعليق (١).
(٣) تقدم تخريجه ص٢٩٣ تعليق (٢).
(٤) ذكره شيخ الإسلام في «الفتاوى» ١١/ ٦٠، وقال: هو من الأكاذيب ليس في شيء من دواوين الإسلام.
(٥) في (ب): قائمون.

أولياء الله الكاملون

وأما أولياء الله الكاملون، فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، الآية: [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

والتقوى: هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾، إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهم قسمان: مقتصِدُون، ومقرَّبون[١]، فالمُقْتَصِدُونَ: الَّذِين يتقرَّبون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح، والسَّابقون: الذين يتقرَّبُون إلى الله بالنوافِلِ بعد الفرائض، كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقُولُ الله تَعالَى: مَنْ عَادَىٰ لي وَلِيّاً، فَقَدْ بَارزَني بِالْمُحَارَبةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أدَاءِ ما افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولاَ يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّه، فإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَألَنِي، لأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[٢]. ٢١٣

والولي: خلافُ العدو[٣]، وهو مشتق مِن الولي[٤]، وهو الدُّنو والتقرب[٥]، فولي الله: هو مَنْ والى الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ

---

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص٢٢ ـ ٣٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، وأبو نعيم ١/٤، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٦٩٠) والبغوي (١٢٤٨). وانظر شرح الحديث فيه.

(٣) في (ب): والولي من العدو، وهو تحريف.

(٤) في الأصول: الولاء، وهو تحريف.

(٥) ومنه: «كل مما يَلِيكَ» أي: مما يقاربك، وقال الهذلي:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ من يتجنَّبُ ... وعَدَتْ عوادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

﴿مَخۡرَجٗا وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣] قال أبو ذَرٍّ ﷺ: لما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: يا أبا ذَرّ، «لَوْ عَمِلَ النَّاسُ بِهٰذِهِ الآيَةِ لَكَفَتْهُمْ»[(١)]. فالمتَّقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق على الناسِ، ويَرْزُقُهُمْ مِنْ حيث لا يحتسبون، فَيَدْفَعُ الله عنهم المَضَارَّ، ويَجْلِبُ لَهُمُ المنافِعَ، ويُعْطِيهِمْ الله أشياء يَطُولُ شرحها مِن المكاشفات والتأثيرات.

قوله: «وأكْرَمُهُمْ عِنْدَ الله أطْوَعُهُمْ وأتْبَعُهُمْ لِلقُرآنِ».

أكرم المؤمنين عند الله

ش: أي: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبعُ للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣]. وفي «السنن» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ على عَجَمِيٍّ، وَلاَ لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلاَ لأبْيَضَ عَلَى أسْوَدَ، وَلاَ لأسْوَدَ عَلَى أبْيَضَ، إلاَّ بالتَّقْوَى، النَّاسُ مِنْ آدَمَ، وآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»[(٢)]. وبهذا الدليلِ يَظْهَرُ ضعفُ تنازعِهم في مسألة الفقيرِ الصابر والغنيِّ الشاكر، وترجيحِ أحَدِهِما على الآخر، وأن التحقيقَ أن التفضيلَ لا يرجعُ إلى ذاتِ الفقرِ والغنى، وإنما يرجعُ إلى الأعمالِ والأحْوَالِ والحقائقِ، فالمسألة فاسدةٌ في نفسها، فإن التفضيلَ عند الله بالتقوى وحقائقِ الإيمان، لا بفقرٍ ولا غنى، ولهذا ـ والله أعلم ـ قال عُمَرُ ﷺ: الغِنى والفَقْرُ مطيَّتَانِ، لا أبالي أيَّهُما ركبتُ. والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٠)، والحاكم ٢/ ٤٩٢، والدارمي ٢/ ٣٠٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩/ ١٦٥، وفي سنده انقطاع بين أبي السليل وأبي ذر، ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٥/ ٤١١ من حديث إسماعيل ابن عُلية، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى...» ورجاله ثقات، وإسناده صحيح، فإن ابن علية روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط. ولم يخرجه أحد من أصحاب السنن فيما أعلم.

رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾[1] الآية [الفجر: ١٥]، فإن استوى الفقيرُ الصابرُ والغَنِيُّ الشَّاكرُ في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فَضَلَ أحدُهما فيها، فهو الأفضلُ عند الله، فإن الفقر والغِنى لا يُوزنان، وإنما يُوزَنُ الصَّبر والشكر.

ومنهم من أحال المَسْألَةَ مِنْ وجهٍ آخر: هو أن الإيمانَ نِصْفٌ صبر، ونصفٌ شكر، فَكُلٌّ منهما لا بُدَّ له مِنْ صَبْرٍ وشُكْرٍ، وإنما أخذ النَّاسُ فرعاً من الصبر، وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فَجَرَّدُوا غنياً منفقاً
٢١٤ متصدِّقاً باذلاً ماله في وجوه القُرَبِ شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لِطَاعَةِ الله، ولأورادِ العبادات، صابراً على فقره، وحينئذ يُقَالُ: إن أَكْمَلَهُما أَطْوَعُهما وأتبعُهما، فإن تساويا، تساوت درجتُهما، والله أعلم. ولو صَحَّ التجريدُ، لصح أن يُقال: أيُّما أفضَلُ مُعَافىً شاكر، أو مريضٌ صابر، ومطاعٌ شاكر، أو مُهانٌ صابر، وآمن شاكر، أو[2] خائف صابر؟ ونحو ذلك[3].

قوله: «والإيمانُ: هُوَ الإيمانُ بالله، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، والقَدَرِ، خَيْرِهِ وشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ[4] وَمُرِّهِ مِنَ الله تَعَالَى».

أركان الإيمان

ش: تقدم أن هٰذه الخصالَ هي أصولُ الدين، وبها أجابَ النبيُّ ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته، حين جاء إلى النبي ﷺ على

---

(١) في البدور الزاهرة ص٣٤٢: وأثبت الياء في «أكرمني» و «أهانني» وصلاً المدنيان، وفي الحالين: البزي ويعقوب، وأما أبو عمرو فحذفها في الوقف قولاً واحداً، وأما في الوصل، فروي عنه إثباتها، وروي عنه حذفها، وهو الأشهر، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، والباقون بحذفها مطلقاً. وانظر «الكشف» ٢/٣٧٤، و «حجة القراءات» ص٦٦٤، و «زاد المسير» ٩/١١٩، و «تفسير القرطبي» ٢٠/٥١ ـ ٥٢، و «النشر» ٢/٤٠٠.

(٢) في (ب): و.

(٣) انظر: التفصيل في هذه المسألة في: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» ص٢٠٩ ـ ٣١٣.
وفتاوى شيخ الإسلام. ١١/٢٢ ـ ٢٤ و ١١٩ ـ ١٣٠.

(٤) في (ب): «حلوه» بلا واو.

صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام، فقال: «أنْ تَشْهَدَ أن لا إله إلا الله، وأنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وتُؤتِيَ الزَّكَاةَ، وتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إن اسْتَطَعْتَ إلَيْهِ سَبِيلاً». وسأله عن الإيمان، فقالَ: «أنْ تُؤمِنَ بالله، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، والْيَوْم الآخِرِ، وتُؤمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، وسأله عن الإحسان، فقال: «أنْ تَعْبُدَ الله كأنَّكَ تَرَاهُ، فَإنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ»[(١)]. وقد ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارةً بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[(٢)]، وتارةً بآيتي الإيمانِ والإسلامِ: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، الآية [البقرة: ١٣٦]، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[(٣)]، الآية [آل عمران: ٦٤]، وفسر ﷺ الإيمانَ في حديث وفدِ عبدِ القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «آمُرُكُمْ بالإيمَانِ بالله وَحْدَهُ، أتَدْرُونَ ما الإيمَانُ بالله؟ شَهَادَةُ أنْ لا إلٰه إلاَّ الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزَّكَاة، وأنْ تُؤدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ»[(٤)].

---

(١) تقدم تخريجه ص٣٥٦ تعليق (١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٦)، وأبو داود (١٢٥٦)، والنسائي ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦، والبيهقي ٣/ ٤٢، وابن ماجه (١١٤٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر: **﴿قل يا أيها الكافرون﴾** و **﴿قل هو الله أحد﴾**. وأخرجه الترمذي (٤١٧)، وابن ماجه (١١٤٩)، وأحمد ٢/ ٩٤ و ٩٥ و ٩٩، والنسائي ٢/ ١٧٠، وعبد الرزاق (٤٧٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٢٧) و (١٣٥٢٨)، والبغوي (٨٨٣)، والبيهقي في «السنن» ٣/ ٤٣ من حديث ابن عمر بلفظ: رمقت النبي ﷺ شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر: **﴿قل يا أيها الكافرون﴾** و **﴿قل هو الله أحد﴾**.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٧)، وأبو داود (١٢٥٩)، و أحمد ١/ ٢٣٠ و ٢٣١، والنسائي ٢/ ١٥٥، والبيهقي ٣/ ٤٢ من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: **﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾** والتي في آل عمران: **﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾**.

(٤) تقدم تخريجه ص٤٨٦ تعليق (٣).

ومعلوم أنه لم يُرِدْ أنَّ[١] هٰذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لِما قد أخبر في غَيْرِ موضعٍ أنه لا بُدّ من إيمان القَلْبِ، فعلم أن هٰذِهِ مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلامُ على هٰذا.

لا يثبت حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق

والكتابُ والسنة مملوءان[٢] بما يدُل على أن الرجل لا يثبُت له حُكْمُ الإيمان إلا بالعملِ مع التصديق، وهذا أكثرُ من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنةُ، والإيمانُ بيِّن معناه الكتابُ والسنةُ، فَمِنَ الكِتاب قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، الآية: [الأنفال: ٢]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾، الآية: [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، نفي الإيمان حتى تُوجد هٰذه الغاية: دلَّ على
٢١٥ أن هٰذه الغاية فرضٌ على الناس، فمن تركها، كان مِن أهل الوعيدِ، لم يكن قد أتى بالإيمانِ الواجبِ الذي وُعِدَ أهْلُهُ بدخول الجنة بلا عذاب. ولا يُقال: إن بينَ تفسيرِ النبي ﷺ الإيمانَ في حديث جبريل وتفسيرِه إياه في حديث وفد عبد القيس معارضةً، لأنه فسر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسيرِ الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكُتبه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ مع الأعمالِ التي ذكرها في تفسيرِ الإسلام، كما أن الإحسَانَ مُتضَمِّنٌ للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبدِ القيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قَبْلَهُ تَفْسِيرُ الإسلام، ولكن هذا الجواب لا يتأتّى على ما ذكره الشيخُ رحمه الله من تفسير الإيمان، فحديث وفدِ عبد القيس مُشْكِلٌ عليه.

ومما يُسأل عنه[٣]: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثرَ

---

(١) «أن» لم ترد في (أ) و (ب) و (ج) وهي في (د) ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: «مملوء» وقد أثبت في (أ) فوقها «كذا»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٣) انظر السؤال وجوابه في «الفتاوى» ٧/ ٣١٤ ـ ٣١٦.

مِن الخِصَالِ الخمس التي أجاب بها[1] النبيُّ ﷺ في حديث جبريل المذكور، فلِمَ قال: إن الإسلام هٰذه الخصال الخمس؟ وقد أجابَ بَعْضُ الناس بأن هٰذه أظهرُ شَعَائِرِ الإسلام وأعظمُها، وبقيامه بها يتم استِسلامُه، وتَرْكُه لها يُشْعِرُ بانحلالِ قَيْدِ انقياده.

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذَكَرَ الدِّينَ الذي هو استسلامُ العبد لربه مطلقاً الذي يجبُ لله عبادةً محضةً على الأعيان، فَيَجِبُ على كُلِّ مَنْ كان قادراً عليه، ليعبد الله بها[2] مخلصاً له الدِّينَ، وهٰذه هي الخمس، وما سِوى ذلك، فإنما يجب بأسبابِ مصالح، لا يَعُمُّ وجوبُها جميعَ الناس، بل إما أن يَكُونَ فرضاً على الكِفَايَةِ، كالجهاد، والأمرِ بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وما يَتْبَعُ ذلك من إمارةٍ، وحكمٍ، وفُتيا، وإقراء، وتحديثٍ، وغيرِ ذلك.

وإما أن يَجِبَ بسبب حَقِّ الآدميين، فيختصُّ به مَنْ وَجَبَ له وعليه، وقد يَسْقُطُ بإسقاطه، مِن قضاء الديون، وَرَدِّ الأمانات والمغصوب، والإنصافِ من المظالم مِن الدماء والأموال والأعراض، وحقوقِ الزوجة والأولاد، وصِلَةِ الأرحام، ونحوِ ذلك، فإنَّ الواجبَ من ذلك على زيدٍ غَيْرُ الواجبِ على عمرٍو، بخلاف صومِ رمضان، وحجِّ البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإنَّ الزكاةَ وإن كانت حقّاً ماليّاً، فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت[3] فيها النيَّة، ولم يَجُزْ أن يفعَلَها الغيرُ عنه بلا إذنه، ولم تُطْلَبْ من الكفار. وحقوقُ العباد لا يُشْتَرَطُ لها النية، ولو أداها غَيْرُهُ عنه بغير إذنه، برئت ذِمَّتُه، ويُطالَبُ[4] بها الكفارُ، وما يجب حقّاً لله تعالى، كالكفارات، وهو بسبب من العبد، وفيها معنى

---

(١) «بها» لم ترد في الأصول إلا في (د) مستدركة.

(٢) في (ب): ليعبد الله مخلصاً، وفي (ج): ليعبدوا الله بها مخلصاً.

(٣) في (ب): أوجبت.

(٤) في (ب): وما يطالب، وفي (ج): ويطلب.

العقوبة، ولهذا كان التكليفُ شرطاً في الزكاة، فلا تَجِبُ على الصغير[1]
٢١٦ والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابِه رحمهم الله تعالى، على ما عُرِفَ في موضعه.

الإيمان بالقدر خيره وشره

وقوله: «والقَدَر خيره وشره، وحُلوه ومُرّه، من الله تعالى» تقدم قولُه ﷺ في حديث جبريل ﷺ: «وتُؤمِنَ بالقدَرِ خَيْرِهِ وشره»[2]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ الآية: [النساء: ٧٨ ـ ٧٩].

فإن قيل: كيف الجمعُ بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وبينَ قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؟ قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: الخِصْبُ والجَدْبُ، والنَّصْرُ والهزيمةُ، كُلُّها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ أي: ما أصابك مِن سيئة مِنَ الله، فبذنب نفسِك عُقُوبةً لك، كما قال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. يدل على ذلك ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، «وأنا كتبتُها عليك»[3].

والمراد بالحسنة هنا: النِّعمة، وبالسيئة: البَلِيَّة، في أصحِّ الأقوال، وقد

---

(١) في (ب): الصبي.

(٢) تقدم تخريجه ص٣٥٦ تعليق (١).

(٣) في «الدر المنثور» ٢/ ١٨٥، وأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد أن ابن عباس كان يقرأ: **﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾** «وأنا كتبتها عليك» قال مجاهد: وكذلك في قراءة أبي وابن مسعود. وأخرج ابن المنذر، وابن الأنباري في «المصاحف» عن مجاهد، قال: هي قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود: **﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾** «وأنا كتبتها عليك». وفي الطبري ٨/ ٥٥٩ من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح في قوله: **﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾** قال: بذنبك وأنا قدرتها عليك.

قيل: الحسنةُ: الطاعةُ، والسيئة: المعصية، وقيل: الحسنة: ما أصابه يَوْمَ بدرٍ، والسيئة: ما أصابه يَوْمَ أُحُدٍ، والقَوْلُ الأول شامِلٌ لمعنى القولِ الثالثِ، والمعنى الثاني ليس مراداً دونَ الأول قَطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تَكُونَ سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجَمِيعَ مُقَدَّرٌ، فإن المعصية الثانية قد تكونُ عقوبةَ الأولى، فتكونُ من سيئات الجزاء، مع أنها مِنْ سيئاتِ العَمَلِ، والحسنة الثانية قد تَكُونُ مِنْ ثَوابِ الأولى، كما دَلَّ على ذلك الكِتَابُ والسُّنَّةُ[1].

وليس للقَدَرِيَّة أن يحتجوا بقولِه تعالى: ﴿فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾، فإنهم يقولون: إن فِعْلَ العبد ـ حسنةً كان أو سيئةً ـ فهو منه لا مِن الله! والقرآن قد فَرَّق بينهما، وهم لا يُفَرِّقُونَ، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾، فجعل الحَسَنَاتِ من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. وقوله بعد هٰذا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِن سَيِّئَةٍ﴾ مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ و﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾.

وفرَّق سبحانه وتعالى بين الحسناتِ التي هي النِّعَمُ، وبين السيئاتِ التي هي المصائبُ، فجعل هٰذه مِنَ الله، وهٰذه مِن نفسِ الإنسان، لأن الحسنة مُضَافَةٌ إلى الله، إذْ هُوَ أحْسَنَ بها من كل وجه، فما مِنْ وَجْهٍ من وجوهها
إلا هو يقتضي الإضافةَ إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لِحِكْمَةٍ، وهي ٢١٧
باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإنَّ الربَّ لا يفعل سيئةً قَطُّ، بل فِعْلُهُ كله حسن وخير.

لا يخلق الله شراً محضاً

ولهذا كان النبيُّ ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخيرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[2]. أي: فإنَّك لا تَخْلُقُ شراً محضاً، بل كُلُّ ما تخلقه، ففيه

(١) انظر «الحسنة والسيئة» ١٧ ـ ٣٠ لشيخ الإسلام.
(٢) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٢)، والنسائي ٢/ ١٣٠، والطيالسي (١٥٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٧٩)، وأبو يعلى (٥٧٤) من حديث علي رضي الله عنه.

حِكْمَةٌ، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شَرٌّ لبعض الناس، فهذا شَرٌّ جزئي إضافي، فأما شرٌّ كلي، أو شَرٌّ مطلق؛ فالربُّ سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عنه، وهذا هو الشَّرُّ الذي ليس إليه.

ولهذا لا يُضَافُ الشر إليه مفرداً قطُّ، بل إما أن يَدْخُلَ في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإما أن يُضَافَ إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝﴾ [الجن: ١٠][(١)].

وليس إذا خلق ما يتأذَّى به بَعْضُ الحيوانِ لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يُقَدِّرُ قَدْرَه إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة، يكون شرّاً كليّاً عامّاً، بل الأمُورُ العامة الكلية لا تكونُ إلا خيراً ومصلحة للعباد، كالمَطَرِ العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيِّدَ كذاباً عليه بالمعجزات التي أيَّد بها الصادقين، فإنَّ هذا شَرٌّ عامٌّ للناس يُضِلُّهم، فَيُفْسِدُ عليهم دينَهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالمَلِكِ الظالم والعدو، فإن المَلِكَ الظالم لا بُدَّ أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظُلْمِهِ، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خيرٌ من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدِّرَ كَثْرَةُ ظلمه، فذاك خيرٌ في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويُثَابُونَ على الصبر عليه، ويَرْجِعُونَ فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يُسَلَّطُ عليهم من العدو، ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مُدَّةً، وأما المتنبئون الكذابون، فلا يُطِيلُ تمكينَهم، بل لا بُدَّ أن يهلكهم، لأن فَسَادَهم عامٌّ في الدين والدُّنيا والآخرة،

---

(١) انظر: «الحسنة والسيئة» ص٤٤ ـ ٤٥.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦].

وفي قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، من الفوائد: أن العبد لا يَطْمئِنُّ إلى نفسه ولا يَسْكُنُ إليها، فإن الشَّرَّ كامِنٌ فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغِلَ بملامِ الناسِ ولا ذمِّهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجِعُ إلى الذنوب، ويستعيذُ بالله من شر نفسه وسيئاتِ
عمله، ويَسْألُ الله أن يُعينَهُ على طاعته، فبذلك يَحْصُلُ له كُلُّ خير، ويَنْدَفِعُ ٢١٨
عنه كل شر.

أنفع الدعاء دعاء الفاتحة

ولهذا كان أنفعُ الدعاء وأعظمُه وأحكمُه دعاءَ الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾، فإنه إذا هداه هذا الصراط، أعانه على طاعته وتركِ معصيته، فلم يُصِبْهُ شرٌّ، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نَفْسِ الإنسان، وهو محتاج إلى الهُدى كلَّ لحظة، وهو إلى الهدى أحْوَجُ منه إلى الطعام والشراب، ليس كما يقوله بَعْضُ المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يَسْألُ الهُدى؟! وأن المراد التثبيتُ، أو مزيدُ الهداية! بل العَبْدُ محتاج إلى أن يُعَلِّمَهُ الله ما يفعلُه مِن تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه(١) من تفاصيل الأمور في كُلِّ يوم، وإلى أن يُلْهِمَهُ أن يعمل ذلك، فإنه لا يكفي مُجَرَّدُ علمه إن لم يَجْعَلْهُ مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العِلْمُ حُجَّةً عليه، ولم يكن مهتدياً، و[العبد] مُحْتَاجٌ إلى أن يجعله [الله] قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة(٢)، فإن المجهولَ لنَا مِن الحق أضعافُ المعلوم، وما لا نُريدُ فِعْلَهُ تهاوناً وكسلاً مِثْلُ ما نُريده أو أكثر منه أو دُونَه، وما لا نَقْدِرُ عليه مما نُريدُه كذلك، وما نَعْرِفُ جملتَه، ولا نهتدي

---

(١) في «الحسنة والسيئة» ص٨٤: وإلى ما يتولد.

(٢) «الحسنة والسيئة» ص٨٣ ـ ٨٤ وما بين حاصرتين منه.

لِتفاصيله، فَأمْرٌ يَفُوتُ الحصرَ، ونحن محتاجون إلى الهِداية التامة، فمن كَمُلَتْ له هٰذه الأمورُ كان سؤالُه سؤَالَ تثبيتٍ، وهي آخر الرتب.

وبعدَ ذلك كُلِّه هدايةٌ أخرى، وهي الهدايةُ إلى طريقِ الجنة في الآخرة. ولهٰذا كان النَّاسُ مأمورين بهٰذا الدعاء في كل صلاة، لِفَرْطِ حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحْوَجَ منهم إلى هٰذا الدعاءِ، فيجب أن يَعْلَمَ أن الله بفضل رحمته جعل هٰذا الدعاءَ من أعظمِ الأسْبَابِ المقتضيةِ للخير، المانِعَةِ من الشر، فقد بَيَّنَ القُرآنُ أن السيئاتِ من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسناتِ كُلَّها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشْكَرَ سبحانه، وأن يستغفره العَبْدُ مِن ذنوبه، وألا يتوكلَ إلا عليه وَحْدَه، فلا يأتي بالحسناتِ إلا هو، فأوجب ذلك تَوْحِيدَه، والتَّوَكُّل عليه وحدَه، والشُّكْرَ له وَحْدَهُ، والاستغفارَ مِن الذنوب.

وهذه الأمور كان النبيُّ ﷺ يجمعُها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كانَ إذا رفعَ رأسه مِن الركوع يقول: «رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ حَمْداً كثيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فِيهِ»[1] «مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وملء الأرض، ومِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ[2] ما قَالَ العَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ». فهذا

---

(١) جملة: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» ليست من حديث أبي سعيد هذا، وإنما هي عند البخاري (٧٩٩)، والنسائي ٢/١٩٦، وأبي داود (٧٧٠)، وأحمد ٤/٣٤٠، والطبراني (٤٥٣١)، وابن خزيمة (٦١٤)، والبغوي (٦٣٢)، والبيهقي ٢/٩٥، ومالك ١/٢١١، ٢١٢ من حديث رفاعة بن رافع الزرقي أنه قال: كنا يوماً نصلي وراء رسول الله ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة، وقال: سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من المتكلم آنفاً؟» فقال رجل: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيُّهم يكتبها أول» وفيه: أنه ﷺ لم يقل ذلك، وإنما سمعها من رجل وراءه، فأقره ﷺ، وقال له: «رأيت بضعة...».

(٢) هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا ـ وهو الحمد ـ أحق ما قال العبد.

حمد، وهو شكر لله تعالى، وبيانُ أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقولُ بعد ذلك: «لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَع ذا الجدِّ مِنْكَ الجَدُّ»(١). ٢١٩

تحقيق توحيد الربوبية والإلهية

وهذا تحقيقٌ لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدَراً، وبدايةً وهداية، هو المعطي المانع، لا مَانِعَ لما أعطى، ولا مُعْطِيَ لما مَنع، ولتوحيدِ الإلٰهية، شرعاً وأمراً ونهياً، وهو أن العباد(٢) وإن كانوا يُعْطَوْن جداً(٣) ملكاً وعظمةً وبختاً ورياسةً في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا يَنفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ، أي لا يُنجيه، ولا يُخَلِّصه، ولهذا قال: «لا ينفعُه مِنك» ولم يقل: «ولا ينفعه عِنْدَكَ»، لأنه لو قيل ذلك أوهم أنَّه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضرُّه.

فتضمن هذا الكَلاَمُ تحقيقَ التوحيد، وتحقيقَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾، فإنه لو قُدِّر أن شيئاً مِنَ الأسباب يَكُونُ مستقلاً بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره، لكان الواجِبُ أن لا يُرْجَى إلا الله، ولا يُتوكَّلَ إلا عليه، ولا يُسْأَلَ إلا هو، ولا يُسْتَغَاثَ إلا به، ولا

(١) أخرجه بهذا اللفظ دون قوله: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» مسلم (٤٧٧)، وأبو داود (٨٤٧)، والدارمي ١/٣٠١، والبيهقي ٢/٩٤، والطحاوي ١/٢٣٩، وأحمد ٣/٨٧، والنسائي ٢/١٩٨، ١٩٩، وأبو عوانة ٢/١٦٧ من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٤٧٦)، وأبو داود (٨٤٦)، والترمذي (٣٥٤١)، والطحاوي ١/٢٣٩، وأبو عوانة ٢/١٧٧، وابن ماجه (٨٧٨)، وأحمد ٤/٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ١/٢٤٧، والبيهقي ٢/٩٤، من حديث عبد الله بن أبي أوفى ولفظه: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد». وفي الباب عن علي عند مسلم (٧٧١)، والطيالسي ١/٩٧، ٩٨، ٩٩، والترمذي (٢٦٦)، وابن أبي شيبة ١/٢٤٨، والدارمي ١/٣٠١، والطحاوي ١/٢٣٩، وعن ابن عباس عند مسلم (٤٧٨)، والطحاوي ١/٢٣٩، وابن أبي شيبة ١/٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢) في (ب): وهو وإن كان العباد، وهو تحريف.

(٣) سقطت من (ب).

يُسْتعانَ إلا هو، فله الحمدُ وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاثُ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا به، فكيف ولَيْسَ شيءٌ من الأسبابِ مستقلاً بمطلوب، بل لا بُدَّ من انضمام أسبابٍ أُخَرَ إليه، ولا بُدَّ أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يَحْصُلَ المقصودُ، فكلُّ سببٍ، فله شريكٌ، وله ضد، فإنه لم يُعَاوِنْهُ شَرِيكُه، ولم يَنْصَرِفْ عنه ضِدُّه، ولم تَحْصُلْ مشيئتُه.

والمطرُ وَحْدَه لا يُنْبِتُ النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزَّرْعُ لا يتمُّ حتى تُصْرَفَ عنه الآفاتُ المفسدة له، والطعام والشرابُ لا يغذي إلا بما جُعِلَ في البدن من الأعضاء[1] والقوى، ومجموعُ ذلك لا يُفيدُ إن لم تُصْرَفْ عنه المفسداتُ.

والمخلوقُ الذي يُعطيك أو يَنْصُرُك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادةَ والقوةَ والفعل ـ فلا يَتِمُّ ما يفعلُه إلا بأسبابٍ كثيرة، خارجةٍ عن قدرته، تُعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بُدَّ أن يُصْرَفَ عن الأسباب المتعاونة ما يُعارِضُها ويُمانِعُها، فلا يتم المطلوبُ إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكُلُّ سببٍ مُعين، فإنما هو جزءٌ من المقتضي، فليس في الوجود شيءٌ واحد هو مقتضٍ تامٌ، وإن سمي مقتضياً، وسُمي سائر ما يُعينُه شروطاً، فهذا نزاعٌ لفظي، وأما أن يكونَ في المخلوقات عِلَّةٌ تامةٌ تَسْتَلْزِمُ معلولَها، فهٰذا باطل.

ومن عَرف هذا حقَّ المعرفة، انفتح له بابُ توحيد الله، وعَلِمَ أنه لا يستحِقُّ أن يُسأل غيرُه، فضلاً عن أن يُعْبَدَ غيرُه، ولا يُتَوَكَّلُ على غيره، ولا
٢٢٠ يُرجى غيرُه[2].

قوله: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذٰلِكَ كُلِّه، لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُم كُلَّهُم عَلَى ما جَاؤُوا بِهِ».

---

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: الأعصاب.

(٢) انظر: «الفتاوى» ٨/١٣٣ و ٤٨٧.

وجوب الإيمان بجميع الرسل

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم مما يجب الإيمانُ به تفصيلاً، وقوله: «لا نُفرِّقُ بَيْنَ أحدٍ من رسله» إلى آخر كلامه، أي: لا نُفرِّقُ بينهم بأن نؤمن ببعض، ونكفُرَ ببعض، بل نُؤمِنُ بهم، ونصدِّقُهم كُلَّهم، فإن من آمن ببعض، وكفر ببعض، كافر بالكل، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١]. فإنَّ المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن منهم، موجودٌ في الذي لم يُؤمِنْ به، وذلك الرَّسُولُ الذي آمن به قد جاء بتصديقِ بقية[1] المرسلين، فإذا لم يؤمِنْ ببعض المرسلين، كان كافراً بمن في زعمه أنه مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقاً، وهو يَظُنُّ أنه مؤمن، فكان مِن الأخسرينَ أعمالاً؛ الذين ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحياةِ الدنيا وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحْسِنُونَ صنعاً.

قوله: «وأهلُ الكَبائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لاَ يُخلَّدُونَ، إذا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وإنْ لَمْ يَكُونوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أنْ لَقُوا الله عَارِفِينَ. وهم في مشيئته وحُكْمِهِ، إنْ شاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عزَّ وَجَلَّ في كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. وإنْ شَاءَ عذَّبَهُمْ في النارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخرجهُم مِنهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أهلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إلى جَنَّتِهِ. وَذلِكَ بأنَّ الله تَعَالى مَولى أهْلِ مَعرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلهُمْ في الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكِرتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِه، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلاَيَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإسْلاَمِ وأهْلِهِ، مَسِّكْنا بالإسلام حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ».

العصاة من أهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون

ش: فقولُه: «وأهلُ الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يُخَلَّدون، إذا ماتوا وهم موحِّدون» ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النّارِ، لكن الخوارجَ تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من

---

(١) «بقية» ساقطة من (ب).

الإيمان، لا بدُخولِهم في الكفر، بل لهم منزلةٌ بَيْنَ منزلتين، كما تقدَّم عند الكلام على قول الشيخ ﷺ: «ولا نُكفِّرُ أحداً مِن أهل القبلة بذنب ما لم يستحِلَّه».

وقوله: «وأهلُ الكبائر مِن أمة محمد» تخصيصُه أمة محمد، يُفْهَمُ منه أن أهْلَ الكبائر من أمة غيرِ محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به[1]، حكمُهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفي ذلك نظر، فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمانٍ»[2]، ولم يَخُصَّ أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأمله، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: «في النار»، معمول لقوله: «لا يخلدون»، وإنما قَدَّمَه لأجل السَّجْعَةِ، لا أن يكونَ في النار خبراً لقوله: «وأهل الكبائر» كما ظنه بعضُ الشارحين. ٢٢١

اختلاف العلماء في تحديد الكبيرة

واختلف العلماءُ في الكبائر في أقوال:

فقيل: سبعة.

وقيل: سبعةَ عشرَ.

وقيل: ما اتفقت الشرائعُ على تحريمه.

وقيل: ما يسدُّ باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب[3] الأموال والأبدان.

وقيل: سُمِّيت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونَها.

وقيل: لا تعلم أصلاً، أو: إنها أخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السَّبعين أقرب.

---

(١) «به» لم ترد إلا في (ب).

(٢) قطعة من حديث أنس المتفق عليه، وقد تقدم ص٢٨٩.

(٣) في «مجموع الفتاوى»: ما تذهب.

وقيل: كُلُّ ما نهى الله عنه، فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتَّبُ عليها حدٌّ، أو تُوعِّدَ عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثلُ الأقوال.

واختلفت عبارة قائليه[1]:

منهم مَنْ قال: الصَّغِيرَةُ ما دُونَ الحدَّين: حَدُّ الدنيا وحَدُّ الآخرة.

ومنهم من قال: كُلُّ ذنبٍ لم يُختم[2] بِلَعْنَةٍ، أو غَضَبٍ، أو نَارٍ.

ومنهم من قال: الصَّغيرةُ ما لَيْس فيها حدٌّ في الدنيا ولا وَعيدٌ في الآخرة، والمرادُ بالوعيد: الوعيدُ الخاص بالنار، أو اللعنةُ، أو الغضب، فإنَّ الوَعِيد الخاص في الآخرة كالعُقوبة الخاصة في الدنيا، أعني المقدَّرة، فالتعزيرُ في الدنيا نَظِيرُ الوعيدِ بغير النارِ، أو اللعنة والغضب.

وهذا الضابط يَسْلَمُ من القوادِحِ الوَارِدَةِ على غيره، فإنه يدخل فيه كُلُّ ما ثبت بالنصِّ أنه كبيرةٌ، كالشِّرْكِ، والقتل، والزنى، والسحر، وقذفِ المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفِرارِ من الزحف، وأكلِ مالِ اليتيم، وأكلِ الربا، وعقوقِ الوالدين، واليمينِ الغموس[3]، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيحُ هذا القول من وجوه:

أحَدُها: أنه هو المأثورُ عن السَّلَفِ، كابنِ عباسٍ، وابن عُيَيْنَةَ، وابنِ حنبل، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ

---

(١) كذا في الأصول وفي مطبوعة مكة: واختلفت عبارات السلف في الصغائر.

(٢) في الأصول: كل ذنب ختم، والصواب ما أثبتنا، كما جزم به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

(٣) وهي اليمين الكاذبة الفاجرة، سميت غموساً، لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار.

عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحِقُّ هٰذا الوَعْدَ الكريمَ مَنْ أُوعِدَ بغضبِ الله ولعنته ونارِه، وكذلك من استحق أن يُقَامَ عليه الحَدُّ لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابطَ مَرْجِعُهُ إلى ما ذكره الله ورسولُه مِن الذنوب، فهو حدٌّ مُتَلَقّى مِن خطابِ الشارع.

الرابع: أن هذا الضابطَ يُمْكِنُ الفَرْقُ به بَيْنَ الكبائرِ والصغائرِ، بخلاف تلك الأقوالِ، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب، مُجَرَّدُ دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دُونَ ما اختلفت فيه ـ: يقتضي أن شُربَ الخمر، والفِرَارَ من الزَّحْفِ، والتزوّجَ ببعضِ المحارمِ، والمُحَرَّمَ بالرضاعة والصِّهرية، ونحو ذلك ـ ليس مِنَ الكبائر! وأن الحَبَّةَ من مال اليتيم، والسَّرِقَة لها، والكذبة الواحدةَ الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر، وهذا فاسد.

ومن قال: ما سَدَّ بابَ المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان،
٢٢٢ يقتضي أن شُرْبَ الخمر، وأكْلَ الخنزيرِ والميتة والدم، وقذف المُحْصَنَاتِ، ليس مِنَ الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال: إنها سُمِّيَتْ كَبَائِرَ بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، يقتضي أن الذنوبَ في نفسها لا تَنْقَسِمُ إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنَّه خلافُ النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

ومَنْ قال: إنها لا تُعْلَمُ أصلاً، أو إنها مبهمة، فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنعُ أن يكونَ قد علمها غيرُه. والله أعلم[1].

وقوله: «وإن لم يكونوا تائبين» لأن التوبةَ لا خلاف أنها تمحو الذنوبَ، وإنما الخلافُ في غير التائب.

---

(١) انظر: «الفتاوى» ١١/ ٦٥٠ ـ ٦٥٧، و «مدارج السالكين» ١/ ٣١٥ ـ ٣٢٧.

وقوله: «بعد أن لَقُوا الله تعالى عارفين» لو قال: مؤمنين، بدلَ قوله: «عارفين» كان أولى، لأن مَنْ عَرَفَ الله ولم يُؤمِنْ به كافر. وإنما اكتفى بالمعرفةِ وَحْدَها الجَهْمُ، وقوله مَرْدُودٌ باطل، كما تقدم، فإن إبليسَ عارفٌ بربه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝٣٦﴾ [الحجر: ٣٦] ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٨٣﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]. وكذلك فرعونُ وأكثرُ الكافرين، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد المعرفةَ الكَامِلَةَ المستلزِمَةَ للاهتداء، التي يُشِيرُ إليها أهلُ الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا مِن أَهْلِ الكبائر، بل هُم سَادَةُ الناس وخاصتهم[(١)].

وقوله: «وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم، وعفا عنهم بفضله» إلى آخر كلامه، فصَّل الله تعالى بَيْنَ الشركِ وغيره، لأن الشرك أكبر[(٢)] الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله تعالى أن الشرك غَيْرُ مغفور، وعلق غُفْرَانَ ما دونه بالمشيئة، والجائز يُعَلَّقُ بالمشيئة دونَ الممتنع، ولو كان الكُلُّ سواءً لما كان للتفصيل معنى، ولأنه علَّق هذا الغُفْرَانَ بالمشيئة، وغفرانُ الكبائر والصغائر[(٣)] بعد التوبة مقطوعٌ به، غَيْرُ مُعلَّق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣﴾ [الزمر: ٥٣] فوجب أن يَكُونَ الغُفْرَانُ المعلَّق بالمشيئةِ هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة[(٤)].

---

(١) المراد من أهل الطريقة: أهل الاستقامة من الصحابة رضي الله عنهم، ومن سلك سبيلهم.
(٢) في (ب): من أكبر.
(٣) في (ب): والصغائر والكبائر.
(٤) قبل التوبة: سقطت من (ب).

وقوله: «ذلك أن الله مولى أهل معرفته» فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدّم.

وقوله: «اللهم يا وليَّ الإسلام وأهله مَسِّكنا بالإسلام - وفي نسخة: ثبِّتنا على الإسلام - حتى نلقاك به» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنسٍ ﷺ، قال: كان مِن دعاء رسول الله ﷺ يقول[1]: «يا وَلِيَّ الإسلام وأَهْلِهِ، مَسِّكنِي بالإسلامِ حَتَّى أَلْقَاكَ عَلَيْه»[2]. ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهٰذا الدعاء ظاهرة، وبمثلِ هٰذا الدعاء دَعَا يُوسُفُ الصِّدِّيقُ صلواتُ الله عليه، حيث قال: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي
٢٢٣ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠١﴾ [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أوَّلَ مَنْ آمن بموسى صلواتُ الله على نبينا وعليه، حيثُ قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]. ومن استدلَّ بهاتين الآيتين على جواز تمنِّي الموتِ، فلا دليلَ له فيه، فإنَّ الدعاء إنما هو بالموت على الإسلامِ، لا بمطلق المَوْتِ، ولا بالموت الآن، والفرقُ ظاهر.

قوله: «وَنَرَى الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بِرٍّ وفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ».

جواز الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة

قال ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وفَاجِرٍ»[3]. رواه مكحول، عن أبي هُريرة ﷺ، أخرجه الدارقطنيُّ، وقال: مكحول لم يَلْقَ أبا هريرة، وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلَّم فيه، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» وخَرَّجَ له الدارقطني أيضاً، وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة ﷺ،

---

(١) لم ترد في (ب).

(٢) وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٧٦ ولفظه: «يا ولي الإسلام وأهله ثبتني به حتى ألقاك» وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٣) أخرجه الدارقطني ٢/٥٧، ومن طريقه البيهقي ٤/١٩، من رواية ابن وهب، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول عن أبي هريرة، قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَنْ دونه ثقات.

قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّلاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ برٍّ أو فَاجرٍ، وإنْ هو عَمِلَ بالكَبَائِرِ، والجِهَادُ واجِبٌ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ برٍّ أو فاجِرٍ، [وإنْ] عَمِلَ الكَبَائِرِ»[1].

وفي «صحيح البخاري»[2]: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٩٤) و (٢٥٣٣)، ومن طريقه البيهقي ٣/١٢١، والدارقطني ٢/٥٦ وسنده منقطع كسابقه، وأخرج أبو داود (٢٥٣٢) من حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أصل الإيمان، الكف عمن قال: لا إله إلا الله، ولا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إليه إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار». وفي سنده يزيد بن أبي نُشبة راويه عن أنس، وهو مجهول، وباقي رجاله ثقات.

(٢) وكذلك ذكر الحافظ في «التلخيص» ٢/٤٣، ولابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/٣٧٨ من طريق قيس بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمير بن هانئ قال: شهدت ابن عُمر والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء. وهذا سند صحيح، وأخرجه البيهقي ٣/١٢٢ من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن عمير بن هانئ، قال: بعثني عبد الملك بن مروان بكتب إلى الحجاج، فأتيته، وقد نصب على البيت أربعين منجنيقاً، فرأيت ابن عمر إذا حضرت الصلاة مع الحجاج صلى معه، وإذا حضر ابن الزبير، صلى معه، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن أتصلي مع هؤلاء وهذه أعمالهم؟! فقال: يا أخا أهل الشام ما أنا لهم بحامد، ولا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق.

وروى الشافعي ١/١٣٠ من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى، فصلى مع الحجاج. وروى ابن سعد في الطبقات ٤/١٤٩ عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلا صلى خلفه، وأدى إليه زكاة ماله. وسنده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة ٢/٣٧٨، والشافعي ١/١٣٠ كلاهما من طريق حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كان الحسن والحسين يصليان خلف مروان، قال: فقيل له: أما كان أبوك يصلي إذا رجع إلى البيت؟ قال: فيقول: لا والله ما كانوا يزيدون على صلاة الأئمة. ورجاله ثقات.

وفي «المجموع» ٤/٢٥٣: قال أصحابنا: الصلاة وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة، لكنها مكروهة، وكذا تكره وراء المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، وتصح، ونص الشافعي في «المختصر» على كراهة الصلاة خلف الفاسق، فإن فعلها=

يُصَلِّي خَلْفَ الحجَّاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحَجَّاجُ فاسقاً ظالماً.

وفي «صحيحه» أيضاً، أن النبي ﷺ: قال: «يُصَلُّونَ لَكُم، فإنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُم، وإن أخطأوا فَلَكُم وَعَلَيْهِم»[1].

وعن عبدِ الله بن عمر ﷺ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لاَ إِلٰه إلاَّ الله، وَصَلُّوا عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ لا إِلٰه إلاَّ الله» أخرجه الدارقطني من طرق، وضعَّفها[2].

الصلاة خلف مستور الحال

اعلم، رَحِمَكَ الله وإيانا: أنه يَجُوزُ للرجل أن يُصَلِّيَ خلفَ مَنْ لم يعلم منه بِدْعَةً ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يَعْلَمَ المأمومُ اعتقادَ إمامه، ولا أن يَمْتَحِنَه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يُصَلِّي خلفَ المستور الحال.

الصلاة خلف المبتدع والفاسق

ولو صلَّى خلفَ مبتدع يدعو إلى بدعتِه، أو فاسقٍ ظاهرِ الفسق، وهو الإمَامُ الراتب الذي لا يُمْكِنُهُ الصلاةُ إلا خلفه، كإمامِ الجمعةِ والعيدين، والإمامِ في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك، فإن المأموم يُصلِّي خلفه، عند عامة السلف والخلف.

ومن تَرَكَ الجمعةَ والجماعة خَلْفَ الإمامِ الفاجر، فهو مبتدع عند أكثرِ العلماء، والصحيحُ أنه يُصلِّيها ولا يُعِيدُها، فإنَّ الصحابةَ ـ ﷺ ـ كانوا يُصلُّونَ الجُمُعَةَ والجماعة خلفَ الأئمة الفُجَّار، ولا يُعِيدُونَ، كما كان عبدُ الله بنُ عمر يُصَلِّي خَلْفَ الحجاج بن يوسف، وكذلك أنسٌ ﷺ، كما

= صحت، وقال مالك: لا تصح وراء فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والزاني، وذهب جمهور العلماء إلى صحتها.

(١) البخاري من حديث أبي هريرة (٦٩٤)، ومن طريقه رواه البغوي (٨٣٩)، وأخرجه أحمد ٢/ ٣٥٥ و ٥٣٧، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ٥٣.

(٢) الدارقطني ٢/ ٥٦، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٠/ ٣٢٠، وفي «أخبار أصبهان» ٢/ ٣١٧، والخطيب في «تاريخه» ٦/ ٤٠٣، والطبراني في «الكبير» (١٣٦٢٢)، وهو ضعيف، انظر «نصب الراية» ٢/ ٢٧ و ٢٩.

تقدم، وكذلك كان عَبْدُ الله بنُ مسعود، رضي الله عنه وغيره يُصلون خلفَ الوَليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يَشْرَبُ الخمرَ، حتى إنه صلَّى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدُكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا مَعَكَ منذ اليوم في زيادة!![1]. ٢٢٤

وفي «الصحيح»: أنَّ عثمانَ بنَ عفَّان رضي الله عنه لمَّا حُصرَ صَلى بِالنَّاسِ شَخْصٌ، فسألَ سائلٌ عثمانَ: إنَّكَ إمامُ عامَّةٍ، وهذا الذي يُصَلِّي بالنَّاسِ إمامُ فتنةٍ؟! فقال: يا ابن أخي، إنَّ الصَلاةَ مِنْ أحْسَنِ ما يَعْمَلُ النَّاسُ، فإذا أحْسَنُوا فأحْسِنْ مَعَهُمْ، وإذا أساؤوا فاجتَنِبْ إساءَتَهُم[2].

والفاسق والمبتدع صلاتُه في نفسها صحيحةٌ، فإذا صلَّى المأمومُ خلفَه لم تَبْطُل صلاتُه، لكن إنما كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصلاة خلفَه، لأن الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن مَنْ أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتَّبُ إماماً للمسْلمين، فإنه يستحق التَّعْزيرَ حتى يتوب، فإذا أمكن هَجْرُهُ حتى يتوبَ كان حسناً، وإذا كان بَعْضُ الناس إذا ترك الصلاة خَلْفَهُ وصلَّى خَلْفَ غيره، أثَّر ذلك في

---

(١) رواه عمر بن شبة فيما ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣/٥٩٦ ـ ٥٩٧ عن هارون بن معروف، عن ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب قال: صلى الوليد بن عقبة...، وفي صحيح مسلم (١٧٠٧) من طريق حضين بن المنذر، قال: شهدت عثمان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم، فشهد عليه رجلان، أحدهما: حمران، أنَّه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها فقال: يا علي قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ولِّ حارَّها من تولَّى قارَّها، فكأنه وجد عليه، فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلٌّ سنة، وهذا أحبُّ إليَّ. وانظر: «الإصابة» ٣/٦٠١، و «أسد الغابة» ٥/٤٥١ ـ ٤٥٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥) من حديث عبيد الله بن عدي بن خيار أنه دخل على عثمان بن عفان وهو محصور، فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما نرى، ويصلي لنا إمام فتنة، ونتحرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس، فأحسن معهم، وإذا أساؤوا، تجنب إساءتهم.

إنكار المنكر حتى يَتُوبَ أو يُعْزَلَ، أو ينتهيَ الناسُ عن مثل ذنبه فمثل هذا إذا ترك الصَّلاةَ خلفه، كان في ذلك مصلحةٌ شرعية، ولم تَفُت المأمومَ جمعةً ولا جماعة.

وأما إذا كان تركُ الصلاة خلفه يُفوِّتُ المأموم الجمعةَ والجماعة، فهنا لا يَتْرُكُ الصلاةَ خلفه إلا مُبْتَدِعٌ مخالفٌ للصحابة ﷺ.

وكذلك إذا كان الإمامُ قد رتَّبه ولاةُ الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفَه مَصْلَحَةٌ شرعية، فهنا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خلفه، بل الصلاة خلفَ الأفضل أفضلُ[1]، فإذا أمكن الإنسان أن لا يُقَدِّمَ مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاَّه غَيْرُه، ولم يُمْكِنْهُ صَرْفُه عن الإمامة، أو كان لا يتمكَّن مِن صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظمَ ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوزُ دفعُ الفسادِ القليلِ بالفساد الكثير، ولا دفعُ أخفِّ الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائعَ جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، فتفويتُ الجُمَعِ والجماعاتِ أعظمُ فساداً مِن الاقتداء فيهما بالإمامِ الفاجرِ، لا سيما إذا كان التخلُّفُ عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيلُ المصلحة الشرعية بدون دفعِ تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلفَ البَرِّ، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر، وحينئذ، فإذا صلى خلفَ الفاجر من غير عُذر، فهو موضع اجتهاد للعلماء[2]. منهم من قال: يُعيدُ، ومنهم من قال: لا يُعيدُ، وموضع بسط ذلك في كتب الفروع[3].

وأما الإمامُ إذا نَسِيَ أو أخطأ، ولم يعلمِ المأمومُ بحاله، فلا إعادةَ على المأموم، للحديث المتقدم، وقد صلَّى عمر ﷺ وغيرُه وهو جُنب ناسياً

---

(١) كذا في الأصول، وفي طبعة المكتب الإسلامي، «بل الصلاة خلفه أفضل»، وهي أوجه.

(٢) في (ب): اجتهاد العلماء.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٤٢ ـ ٣٥٩.

للجنابة، فأعادَ الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة. ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمامُ ما لا يسوغُ عند المأموم، وفيه تفاصيلُ مَوْضِعُها كُتُبُ الفروع، ولو علم أن إمامَه يُصَلِّي على غير وضوء!! فليس له أن يُصَلِّي خَلْفَهُ، لأنه لاعِبٌ، وليس بمصلٍّ[1]. ٢٢٥

المطاعون في مواضع الاجتهاد

وقد دلَّت نُصُوصُ الكتاب والسنة، وإجماعُ سَلَفِ الأمَّةِ أن وليّ الأمر، و[2] إمامَ الصلاة، والحَاكِمَ، وأميرَ الحرب، وعَامِلَ الصدقة: يُطَاعُ في مَوَاضِعِ الاجتهاد، وليس عليه أن يُطِيعَ أتباعَه في مواردِ الاجتهاد، بل عليهم طَاعَتُه في ذلك، وتَرْكُ رأيهم لرأيه، فإن مصلحةَ الجماعة والائتلاف، ومَفْسَدَةَ الفُرقة والاختلاف، أعْظَمُ مِنْ أمرِ المسائلِ الجزئية، ولهذا لم يَجُزْ لِلحكام أن يَنْقُضَ بَعْضُهُم حُكْمَ بعضٍ. والصَّوابُ المَقْطُوعُ به صِحَّةُ صلاة بعض هؤلاء خَلْفَ بعض، ويُروى عن أبي يوسف: أنه لما حَجَّ مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفةُ، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلَّى بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصَلَّيْتَ خَلْفَه؟ قال: سُبْحَانَ الله! أميرُ المؤمنين. يُرِيدُ بذلك أن تركَ الصَّلاةِ خَلْفَ ولاةِ الأمور مِنْ فعل أهلِ البدع، وحديثُ أبي هريرة الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فإن أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُم، وإن أخطأوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِم»[3]: نصٌّ صَحيحٌ صَرِيحٌ في أن الإمامَ إذا أخطأ فَخَطؤُهُ عليه، لا على المأمومِ، والمجتهد غايتُه أنه أخطأ بترك واجبٍ اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظورٍ اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يَحِلُّ لمن[4] يُؤمِنُ بالله واليوم الآخِرِ أن يُخالِفَ هذا الحديث الصريح الصحيحَ بعد أن يَبْلُغَه، وهو حُجَّةٌ على من يُطْلِقُ من الحنفية والشافعية

---

(١) انظر: «المجموع» ٤/٢٥٦ ـ ٢٦١.

(٢) الواو لم ترد في (أ) و (ب) و (ج) من (د) ومطبوعة مكة.

(٣) تقدم تخريجه ص٥٣١ تعليق (١).

(٤) في (ب): لأحد.

والحنبلية أن الإمامَ إذا ترك ما يَعْتَقِدُ المأمومُ وجوبَه، لم يَصِحَّ اقتداؤه به!! فإن الاجتماعَ والائتلافَ مما يجب رِعَايتُه وَتَرْكُ الخلافِ المفضي إلى الفساد(١).

وقوله: «وعلى من مات منهم» أي: ونرى الصلاةَ على مَنْ مات من الأبرارِ والفُجَّارِ، وإن كان يُستثنى مِن هٰذا العموم البُغاةُ وقُطَّاع الطريق، وكذا قَاتِلُ نفسه(٢)، خلافاً لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عُرِفَ في موضعه(٣)، لكن الشيخَ إنما ساق هذا الكلام لبيان أنَّا لا نتركُ الصلاة على مَنْ مات مِنْ أهلِ البدع والفجور، لا للعموم الكلي.

ولكن المظهرون للإسلام قِسْمَانِ: إما مُؤمِنٌ، وإما منافق، فمن عُلِمَ نِفَاقُهُ، لم تَجُزِ الصَّلاةُ عليه والاستغفارُ له(٤)، ومن لم يُعْلَمْ ذلك منه، صُلِّيَ عليه، فإذا عَلِمَ شخصٌ نِفَاقَ شخص، لم يُصَلِّ هو عليه وصلَّى عليه مَنْ لم يَعْلَمْ نِفَاقَه، وكان عُمَرُ رضي الله عنه لا يُصلِّي على مَنْ لم يُصَلِّ عليه حُذَيْفَةُ، لأنه ٢٢٦
كان في غزوة تبوك قد عَرَفَ المنافقين(٥)، وقد نهى الله سبحانه رسولَه ﷺ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٧٠ ـ ٣٨٠.

(٢) في هذا الاستثناء نظر، فإنهم كسائر العصاة يغسلون، ويُصلَّى عليهم، وإذا ترك ولي الأمر الصلاة عليهم من باب الزجر لغيرهم، فهذا حسن، وهكذا الأعيان من العلماء، لأن النبي ﷺ ترك الصلاة على قاتل نفسه، وعلى الغال، وقال لأصحابه: صلوا على صاحبكم، إن صاحبكم غل في سبيل الله، وأما الشهيد، فالسنة أن لا يصلى عليه، لأن النبي ﷺ لم يصل على شهداء أحد.

(٣) انظر: «البناية شرح الهداية» ٢/ ١٠٦٥ ـ ١٠٦٧، و «مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٥) في البخاري (٣٧٤٢) من حديث أبي الدرداء وفيه: «أوليس فيكم صاحب سر النبي ﷺ الذي لا يعلمه أحد غيره؟» قال الحافظ، والمراد بالسر: ما أعلمه به النبي ﷺ من أحوال المنافقين. وفي «المستدرك» ٣/ ٣٨١: أن علياً سئل عن حذيفة، فقال: كان أعلم الناس بالمنافقين، وانظر ترجمة حذيفة في «السير» ٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٩.

عن الصلاةِ على المنافقين، وأخبر أنه لا يَغْفِرُ لهم باستغفاره، وعلَّل ذٰلكَ بكُفرهم باللهِ ورسولِه، فَمَنْ كان مؤمناً باللهِ ورسولِه، لم يُنْهَ عن الصلاةِ عليه، ولو كان له مِنَ الذنوب الاعتقاديَّةِ البِدْعِيَّةِ، أو العمليَّةِ الفُجُورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفارِ للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيدُ أصلُ الدين، والاستغفارُ له وللمؤمنين كمالُه، فالدعاءُ لهم بالمغفرة، والرحمة، وسائر الخيرات، إما واجب، وإما مستحب، وهو على نوعين: عامٌّ وخاصٌّ، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاءُ الخاص، فالصَّلاةُ على الميت، فما مِنْ مؤمنٍ يموت إلا وقَدْ أُمِرَ المؤمِنون أن يُصَلُّوا عليه صَلَاةَ الجِنَازَةِ، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يَدْعُوا له، كما روى أبو داود، وابن ماجه عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إذا صَلَّيْتُمْ عَلَى المَيِّتِ، فأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»[1].

قوله: «وَلا نُنْزِلُ أَحداً مِنهُمْ جَنَّةً وَلاَ ناراً».

لا يقطع لأحد مُعين من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا بنص

ش: يريد: أنا لا نَقُولُ عن أحدٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أهلِ القبلة: إنه مِن أهل الجنة، أو من أهل النار، إلا مَنْ أخبر الصادقُ ﷺ أنه مِن أهل الجنة كالعَشَرَةِ[2] ﷺ، وإن كنا نقولُ: إنه لا بُدَّ أن يدخُلَ النار من أهل الكبائر

(١) أخرجه أبو داود (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، والبيهقي ٤/ ٤٠، وسنده قوي، وصححه ابن حبان (٧٥٤)، وقال المناوي في معنى قوله: «أخلصوا له الدعاء»: أي ادعوا له بإخلاص وحضور قلب، لأن المقصود بهذه الصلاة إنما هو الاستغفار، والشفاعة للميت، وإنما يرجى قبولها عند توفر الإخلاص والابتهال، ولهذا شرع في الصلاة عليه من الدعاء ما لم يشرع مثله في الدعاء للحي.

(٢) وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيد الله التيمي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، والزبير بن العوام، انظر «مسند أحمد» ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٣، وسنن أبي داود (٤٦٤٩) و (٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨) و (٣٧٥٨)، وابن ماجه (١٣٤).

من يشاء الله إدخالَه النار، ثم يَخْرُجُ منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نَقِفُ في الشَّخْصِ المعيَّن، فلا نشهد له بجنةٍ ولا نار إلا عن علم، لأن حقيقة باطنه، وما مات عليه لا نُحِيطُ به، لكن نرجو للمُحْسِنِ، ونَخَافُ على المُسِيءِ.

وللسَّلَفِ في الشهادة بالجنة ثلاثةُ أقوال:

أحدُهَا: أن لا يُشْهَدَ لأحدٍ إلا للأنبياء، وهذا يُنقَلُ عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يُشْهَدُ بالجنة لِكُلِّ مؤمن جَاءَ فيه النَّصُّ، وهٰذا قَوْلُ كَثِيرٍ مِن العلماء وأهلِ الحديث.

والثالث: أنه يُشْهَدُ بالجنة لهٰؤلاء وَلِمَنْ شَهِدَ له المؤمنون، كما في «الصحيحين»: أَنَّهُ مُرَّ بِجَنَازَةٍ، فأَثْنَوا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ» وَمُرَّ بأُخْرَى، فَأُثْنِي[1] عَلَيْهَا بِشَرٌّ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». وفي رواية كرر: «وجبت» ثلاث مرات، فقال عُمَرُ: يَا رَسُولَ الله، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ
٢٢٧ رَسُولُ الله ﷺ: «هذا أَثْنَيْتُم عَلَيْهِ خَيْراً وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهٰذا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَراً وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ الله في الأَرْضِ»[2].

وقال ﷺ: «تُوشِكُونَ[3] أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قالوا: بِمَ يا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «بالثَّنَاءِ الحَسَنِ والثَّنَاءِ السَّيِّءِ»[4]. فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهلُ الجنة وأهلُ النار.

---

(١) في (ب): فأثنوا.

(٢) البخاري (١٣٦٧) و (٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩)، وأخرجه الطيالسي (٢٠٦٢)، والنسائي ٤/٤٩ ـ ٥٠، وأحمد ٣/١٨٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/٢٨٩ من حديث أنس بن مالك. ورواه من حديث أنس بن مالك دون ذكر لعمر رضي الله عنه مسلم (٩٤٩)، والترمذي (١٠٥٨)، وابن ماجه (١٤٩١)، والبغوي (١٥٠٨)، والطحاوي ٤/٢٨٨).

(٣) في الأصول الثلاثة: توشكوا بحذف النون، والمثبت من المسند، وهو الجادة، ولفظ ابن ماجه: «يوشك».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢١)، وأحمد ٣/٤١٦ و ٦/٤٦٦ من حديث أبي بكر بن أبي زهير الثقفي، عن أبيه، وسنده حسن.

قوله: «ولا نَشهَدُ عَلَيهِمْ بِكُفرٍ وَلاَ بِشِرْكٍ وَلاَ بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذٰلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إلى الله تَعَالَى»،

لا نشهد على أحد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك

ش: لأنَّا قد أُمِرْنَا بالحُكْمِ بالظاهر، ونُهينا عن الظَّنِّ واتباعِ ما ليس لنا به عِلْمٌ. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ[1] مِّن قَوْمٍ﴾ الآية، [الحجرات: ١١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ الآية [الحجرات: ١٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ الآية [الإسراء: ٣٦].

قوله: «وَلاَ نَرَى السَّيفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إلاَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيهِ السَّيفُ».

ش: في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلِمٍ يَشهَدُ أنْ لا إله إلاَّ الله وأنِّي رَسُولُ الله، إلاَّ بإحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّاني، والنَّفسُ بالنَّفسِ، والتَّارِكُ لِدِينِهِ، المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»[2].

قوله: «وَلا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أئِمَّتِنَا وَوُلاَةِ أُمُورِنَا، وَإنْ جَارُوا وَلاَ نَدْعُوا عَلَيهِمْ، وَلاَ نَنْزَعُ يَداً مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله عَزَّ

---

(١) القوم: اسم للرجال دون النساء، وفي شعر زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخالُ أدري ... أقَومٌ آلُ حِصنٍ أم نساءُ

وإنما سموا قوماً، لأنهم يقومون بالأمور.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، وابن ماجه (٢٥٣٤)، والنسائي ٧/ ٩٠ و ٩١ و ٨/ ١٣، والدارمي ٢/ ٢١٨، وأحمد ١/ ٣٨٢ و ٤٢٨ و ٤٤٤ و ٤٦٥، والدارقطني ٣/ ٨٢، والبيهقي ٨/ ١٩، والطيالسي (٢٨٩)، والحميدي (١١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥١٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ٣٠١ و ٢/ ٢٠٣ من حديث ابن مسعود. وأخرجه أحمد ٦/ ١٨١، ومسلم (١٦٧٦) و (٢٦)، وأبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي ٧/ ١٠١ - ١٠٢ و ٨/ ٢٣، والدارقطني ٣/ ٨١، والطيالسي (١٥٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٣١٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ١٥ من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يأمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُم بِالصَّلاحِ والمُعَافَاةِ».

وجوب طاعة ولي الأمر إلا في معصية

ش: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي، فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى الله، وَمَنْ يُطِعِ الأميرَ، فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأميرَ، فَقَد عَصَانِي»(١).

وعن أبي ذر ﷺ، قال: «إِنَّ خَلِيلي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وأُطِيعَ وإِنْ كَانَ عَبْداً حَبَشِياً مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ»(٢). وَعِنْدَ البخاري: «وَلَوْ لِحَبَشي كأنَّ رأسَهُ زَبِيبَةٌ»(٣).

وفي «الصحيحين» أيضاً: «عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فِيما أَحَبَّ وَكَرِهَ، إلاَّ أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فإنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ»(٤).

وعن حذيفة بن اليمان، قال: كَانَ النَّاسُ يسألونَ رسولَ الله ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وكُنْتُ أسأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدرِكَني، فَقُلْتُ: يا رَسُولَ الله، إنَّا كُنَّا في جَاهِلِيَّةٍ وشَرٍّ، فجاءَنا الله بِهٰذا الخَيرِ، فَهَلْ بَعْدَ هٰذا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ فقال: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذٰلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيرٍ؟ قَالَ: «نَعَم، وفيه

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥)، وابن ماجه (٣) و(٢٨٥٩)، والنسائي ٧/ ١٥٤، وأحمد ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ و ٢٧٠ و ٣١٣ و ٥١١، والطيالسي (٢٤٣٢)، والبغوي (٢٤٥٠) و (٢٤٥١)، والخطيب في «تاريخه» ٨/ ٧٢ من حديث أبي هريرة ﷺ. ورواه البخاري (٢٩٥٧) بأطول مما هنا.

(٢) أخرجه مسلم (٦٤٨) (٢٤٠) و (١٨٣٧)، وابن ماجه (٢٨٦٢)، والطيالسي (٤٥٢)، والبغوي (٣٩١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٣) و (٦٩٦)، و (٧١٤٢)، وأحمد ٣/ ١١٤ وابن ماجه (٢٨٦٠)، والطيالسي (٢٠٨٧)، والبغوي (٢٤٥٢)، والخطيب ٤/ ١٢٥ من حديث أنس بن مالك.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٥٥) و (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩)، والترمذي (١٧٠٧)، وابن ماجه (٢٨٦٤)، والنسائي ٧/ ١٦٠، وأحمد ٢/ ١٧ و ١٤٢، وأبو داود (٢٥٣٦)، والبغوي (٢٤٥٣) من حديث ابن عمر ﷺ.

دَخَنٌ»، قَالَ: قُلْتُ: وما دَخَنُهُ(١)؟ قال: «قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، ويهتدونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعرِفُ منهم وتُنكِرُ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذٰلِكَ الخَيرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ:
«نَعَمْ: دُعَاةٌ على أبوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أجابَهُم [إليها] قَذَفوه فيها» فَقُلْتُ: يا ٢٢٨
رَسُولَ الله، صِفْهُم لَنَا، قَالَ: «نَعم، قَوْمٌ مِن جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بأَلسِنَتِنَا»، قُلتُ: يا رَسُولَ الله، فَمَا تَرى إن أَدرَكَنِي ذٰلِكَ؟ قَالَ: «تَلزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ، وإمَامَهُم» قلتُ: فإنْ لَمْ يَكُنْ [لَهُمْ] جَمَاعةٌ ولا إمَامٌ؟ قَالَ: «فاعتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّها، وَلَو أنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأنْتَ عَلَى ذٰلِكَ»(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأى مِنْ أميرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ، فإنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْراً فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهلية»(٣).

وفي رواية: «فقد خلع رِبقَةَ الإسلام مِن عُنُقِهِ»(٤).

---

(١) بفتح الدال المهملة والخاء المعجمة: وهو الدخان، وأراد به: ليس خيراً خالصاً، بل فيه كدورة بمنزلة الدخان من النار، وقيل: أراد بالدخن: الحقد، وقيل: الدغل، وقيل: فساد في القلب، وقيل: الدخن كل أمر مكروه. «عمدة القاري» ١٩٤/٢٤.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) و (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، والبغوي (٤٢٢٢)، والبيهقي ١٥٦/٨، ورواه ابن ماجه (٣٩٧٩) مختصراً.

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٣) و (٧٠٥٤) و (٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩)، وأحمد (١/ ٢٧٥ و ٢٩٧ و ٣١٠، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٩)، والبغوي (٢٤٥٨)، والدارمي ٢٤١/٢، والبيهقي ١٥٧/٨، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٠١).

(٤) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠ و ٢٠٢و ٥/ ٣٤٤ من حديث الحارث الأشعري، وسنده صحيح، وليس من حديث ابن عباس كما تُوهم عبارة الشارح، وهو في «سنن الترمذي» (٢٨٦٣)، «و «مسند الطيالسي» (١١٦١)، و «سنن البيهقي» ١٥٧/٨، والبغوي (٢٤٦٠)، وصححه ابن خزيمة (٤٨٣)، وابن حبان (١٥٥٠)، والحاكم ٥٩/١.

وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً من حديث أبي ذر أبو داود (٤٧٥٨)، والبيهقي ١٥٧/٨، وأحمد ١٨٠/٥، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٢) و (١٠٥٣)، والحاكم ١/ ١١٧.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بويعَ لخَليفتَيْنِ، فاقتُلُوا الآخَرَ منهُما»(١).

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «خِيَارُ أئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عليهم، ويُصَلُّونَ عليكم، وشِرَارُ أئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم ويُبْغِضونَكُم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكُم»، فَقُلْنا: يَا رَسُولَ الله، أفلا نُنَابِذُهم بالسَّيف عِنْدَ ذٰلِكَ؟ قَالَ: «لا، ما أقامُوا فيكم الصَّلاَة، ألاَ مَن وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ ما يأتي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، ولا يَنْزِعَنَّ يَداً مِنْ طَاعَةٍ»(٢).

فقد دَلَّ الكِتَابُ والسنة على وُجُوبِ طَاعَةِ أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصيةٍ، فتأمَّلْ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمرِ منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفْرَدُونَ بالطاعة، بل يُطَاعُونَ فيما هُوَ طَاعةٌ لله ورسولِه، وأعاد الفِعْلَ مع الرسول لأنه من يُطِعِ الرسول، فقد أطَاعَ الله، فإن الرسول لا يأمر بغيرِ طاعةِ الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاعُ إلا فيما هو طاعةٌ لله ورسوله(٣).

وأما لزومُ طاعتهم وإن جارُوا، فلأنه يترتَّب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعافُ ما يَحْصُلُ من جَوْرِهم، بل في الصَّبرِ على جَورهم تكفيرُ السيئات، ومضاعفةُ الأجور، فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لِفَسَادِ أعمالنا، والجَزَاءُ مِن جنسِ العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٣)، والبيهقي ٨/ ١٤٤.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥)، وأحمد ٦/ ٢٤ و ٢٨، والدارمي ٢/ ٣٢٤، وابن أبي عاصم (١٠١٧)، والبيهقي ٨/ ١٥٨، وابن حبان (٤٥٨٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٣٥/ ٥ ـ ١٧.

مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعيَّة أن يتخلصوا مِنْ ظُلْمِ الأميرِ الظالم، فليتركوا الظُّلْمَ. ٢٢٩

وعن مالك بن دينار[1]: أنه جاء في بعض كُتُبِ الله: أنا الله مالكُ الملوك، قلوبُ الملوك بيدي، فمن أطاعني، جعلتُهم عليه رحمةً، ومن عصاني، جَعَلْتُهُمْ عليه نِقْمَةً، فلا تَشْغَلُوا أنفسَكم بِسَبِّ الملوك، لكن تُوبوا أَعْطِفْهُمْ عليكم[2].

قوله: ونتَّبعُ السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، ونجْتَنِبُ الشُّذُوذَ والخِلاف والفُرْقَةَ».

الأمر باتباع السنة والجماعة

ش: السنة: طريقةُ الرسول ﷺ والجماعةُ: جَمَاعَةُ المسلمين، وهم الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتِّباعُهم هدى، وخِلافهم ضلال، قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤].

---

(١) علم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، كان من ذلك بُلْغَتُهُ، من أصحاب أنس بن مالك ﷺ، توفي سنة (١٢٧هـ). مترجم في «السير» ٥/ ١٦٤).

(٢) رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ، ولا يصح، رواه الطبراني في «الأوسط» عن أبي الدداء، قال الهيثمي ٥/٢٤٩: وفيه إبراهيم بن راشد، وهو متروك.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في «السنن» الحديثُ الذي صححه الترمذي، عن العِرْبَاضِ بن سارية، قال: وَعَظَنا رسولُ الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العيونُ، وَوَجِلَتْ منها القُلوبُ، فَقَالَ قائِلٌ: يا رَسُولَ الله، كأنَّ هٰذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ؟ فماذا تَعْهَدُ إلينا؟ فقالَ: «أُوصِيكُمْ بِالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُمْ بَعْدِي، فَسَيَرَى اختلافاً كثيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكم ومُحْدِثَاتِ الأُمورِ، فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[١].

وقال ﷺ: «إنَّ أَهْلَ الكِتابَيْنِ افتَرَقُوا في دِينهم عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هٰذِهِ الأمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلى ثِلاثٍ[٢] وَسَبْعِينَ مِلَّةً ـ يعني الأهواء ـ كُلُّها في النَّار إلاَّ وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٣)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد ٤/ ١٢٦، ـ ١٢٧، والدارمي ١/ ٤٤ ـ ٤٥، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٦١٧) و (٦١٨) و(٦١٩) و (٦٢٢) و (٦٢٣) و (٦٢٤) و (٦٤٢)، والآجري في «الشريعة» ص٤٦ ـ ٤٧ وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ١/ ٩٥، ووافقه الذهبي.

(٢) في الأصول: «ثلاثة»، والمثبت من مصادر التخريج، وهو الجادة.

(٣) هو من حديث معاوية، وقد تقدم تخريجه ص٣٤٠. وعن أنس بن مالك عند أحمد ٣/ ١٢٠ و ١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما، وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار» وهو حسن.

وفي رواية: قالُوا: مَنْ هِيَ يَا رسولَ الله؟ قال: «ما أَنَا عَلَيْهِ وأصحابي»[1].

فبين ﷺ أنَّ عامةَ المختلفين هالكون مِن الجانبين، إلا أهلَ السنة والجماعة.

٢٣٠ وما أحسنَ قولَ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: مَنْ كان منكم مستَنّاً، فليستنَّ بمَنْ قد مات، فإن الحي لا تُؤمَنُ عليه الفتنة، أولٰئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفْضلَ هٰذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقَها علماً، وأقلَّها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامةِ دينه، فاعرِفُوا لهم فضلَهم، واتَّبِعُوهُم في آثارهم، وتمسَّكوا بما استطعتُم من أخلاقهم ودينهم، فإنَّهم كانوا على الهدي المستقيم[2].

وسيأتي لهذا المعنى زيادةُ بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

قوله: «ونُحِبُّ أهْلَ العَدْلِ والأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أهْلَ الجَوْرِ والخِيَانَةِ».

حب أهل العدل من كمال الإيمان

ش: وهٰذا مِن كمال الإيمانِ وتمام العبودية، فإنَّ العبادة تَتَضمَّنُ كَمَالَ المحبة ونهايَتَها، وَكَمَالَ الذل ونهايَته، فَمَحَبَّةُ رُسُلِ الله وأنبيائه وعبادِه المؤمنين مِنْ محبة الله، وإن كانتِ المَحَبَّةُ التي لله لا يَسْتَحِقُّها غَيْرُهُ، فَغَيْرُ الله يُحِبُّ في الله، لا مَعَ الله، فإن المحب يحب ما يُحِبُّ محبوبُه، ويُبغِضُ ما يُبْغِضُ، ويوالي مَنْ يُواليه، ويُعَادي مَنْ يُعَادِيهِ، ويرضى لرضائه، ويَغْضَبُ لغضبه، ويأمر بما يأمُرُ به، وينهى عما يَنْهَى عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال.

والله تعالى يُحِبُّ المحسنين، ويُحِبُّ المتقين، ويُحِبُّ التوابين، ويُحِبُّ المتطهرين، ونحن نُحِبُّ من أحبَّه الله.

---

(١) أخرجها الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه بنحوه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» من طريق سنيد، حدثنا معتمر بن سليمان، عن سلام بن مسكين، عن قتادة قال: قال ابن مسعود... وأخرجه بلفظ مقارب أبو نعيم في «الحلية» ١/٣٠٥ من قول ابن عمر.

والله لا يُحِبُّ الخائنين، ولا يُحِبُّ المفسدين، ولا يُحِبُّ المستكبرينَ، ونحن لا نُحِبُّهم أيضاً، ونُبْغِضُهم، موافقةً له سبحانه وتعالى.

وفي «الصحيحين» عن النَّبيِّ ﷺ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوةَ الإيمانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إليهِ ممَّا سِوَاهُما، وَمَنْ كَانَ يُحِب الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إلاَّ لله، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أنْ يَرْجِعَ في الكُفْرِ بَعْدَ أنْ أنقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»[1].

فالمحبة التامةُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن مَنْ أَحَبَّ الله المحبةَ الواجبة، فلا بُدَّ أن يُبْغِضَ أعداءَهُ، ولا بُدَّ أن يُحِبَّ ما يُحِبُّهُ مِنْ جهادهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف: ٤].

والحبُّ والبغضُ بحسب ما فيهم مِنْ خِصَالِ الخير والشر، فإنَّ العَبْدَ يَجْتَمِعُ فيه سَبَبُ الولاية وسَبَبُ العداوة، والحبُّ والبغض، فيكون محبوباً من وجه مبغوضاً من وجه، والحُكْمُ للغالب، وكذلك حُكْمُ العبدِ عند الله، فإنَّ الله قد يُحِبُّ الشيءَ من وجه، ويكرهه من وجهٍ آخر، كما قال ﷺ، فيما يرويه عن ربه عز وجل: «وما تردَّدْتُ في شَيْءٍ أنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ، وأنَا أَكْرَهُ مَسَاءَته، وَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ»[2].

٢٣١ فبين أنه يتردد، لأن التردد تَعَارُضُ إرادتين، وهو سبحانه يُحبُّ ما

---

(١) أخرجه البخاري (١٦) و (٢١) و (٦٠٤١) و(٦٩٤١)، ومسلم (٤٣)، وابن ماجه (٤٠٣٣)، والترمذي (٢٦٢٦)، والنسائي ٨/ ٩٤، و ٩٦، وأحمد ٣/ ١٠٣ و ١٧٢ و ١٧٤ و ٢٣٠ و ٢٤٨ و ٢٧٥ و ٢٨٨، والطيالسي(١٩٥٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢٨١) و (٢٨٢) و (٢٨٣)، والبغوي (٢١)، والخطيب في «تاريخه» ٢/ ١٩٩، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٢٧، و ٢/ ٨٨ من حديث أنس بن مالك.

(٢) تقدم تخريجه ص٥٠٩، وليس في الحديث قوله: «ولا بد له منه».

يُحبُّه عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يَكْرَهُ المَوْتَ فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءَته»، وهو سبحانه قضى بالموت، فهو يريدُ كونه، فسمَّى ذلك تردداً، ثم بيَّن أنه لا بُدَّ مِنْ وقوع ذلك، إذْ هو يُفضي إلى ما هو أحب[1] منه[2].

قوله: ونَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

ما اشتبه علينا علمه نكله إلى الله

ش: تقدم في كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ومَن تكلَّم بغير علم، فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣[3] كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٣ ـ ٤].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝٣٥﴾ [غافر: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣].

---

(١) في أصول النسخ: «واجب» والمثبت من هامش (د) ومطبوعة مكة.

(٢) انظر: «الفتاوى» ١٨/١٢٩ ـ ١٣٥، و «جامع العلوم والحكم» ص٣٤٨ ـ ٣٤٩، و «فتح الباري» ١١/٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٣) قال الزجاج: المريد: المارد، وهو الخارج عن الطاعة، ومعناه: أنه قد مرد في الشر، يقال: مرد الرجل يمرُد مروداً: إذا عتا، وخرج عن الطاعة، وتأويل المرود: أن يبلغ الغاية التي يخرج بها من جملة ما عليه ذلك الصنف، وأصله في اللغة: املساس الشيء، ومنه قيل للإنسان: أمرد: إذا لم يكن في وجهه شعر، وكذلك يقال: شجرة مرداء: إذا تناثر ورقها، وصخرة مرداء: إذا كانت ملساء. «زاد المسير» ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وقد أمَرَ الله نبيَّه ﷺ أن يَرُدَّ عِلْمَ ما لا يَعْلَمُ إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]. ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال ﷺ، لما سُئِلَ عن أطفالِ المشركين: «الله أعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»(١).

وقال عمر رضي الله عنه: اتَّهِمُوا الرأيَ في الدِّين، فلو رأيتني يومَ أبي جندل، فلقد رأيتني وإني لأرُدُّ أمرَ رسولِ الله ﷺ برأيي، فأجتهدُ ولا آلو وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب يكتب، وقال: «اكتب ﴿بسم الله الرحمٰن الرحيم﴾»، قال: اكتب: باسْمِكَ اللهم، فرضي رسولُ الله ﷺ وكتب وأبيتُ، فقال: «يا عمر، تراني قد رضيتُ وتأبى»(٢)؟!.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤) و (٦٥٩٩) و (٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٩)، والنسائي ٢/ ٥٨، وأحمد ٢/٢٦٦، و ٣٩٣، و ٤٧١، و ٥١٨، والحميدي (١١١١) و (١١١٣)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والخطيب ٩/ ٣٤١، والبغوي (٨٣) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري (١٣٨٣) و (٦٥٩٧)، ومسلم (٢٦٦٠)، وأبو داود (٤٧١١)، والنسائي ٢/ ٥٩، والطيالسي (٢٦٢٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٤٨) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٢)، وابن حزم في «الإحكام» ٦/ ٤٦ من طريق علي بن عبد العزيز، حدثنا يونس بن عبد الله العميري، حدثنا مبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، ولفظه: يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهاداً، فوالله ما آلو عن الحق، وذلك يوم أبي جندل، والكتاب بين رسول الله ﷺ وأهل مكة، فقال: «اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: ترانا قد صدقناك بما تقول؟! ولكنك تكتب: باسمك اللهم، فرضي رسول الله ﷺ، وأبيت حتى قال لي رسول الله ﷺ: «تراني أرضى، وتأبى أنت»؟! قال: فرضيتُ. ورجاله ثقات. إلا أن مبارك بن فضالة مدلس وقد عنعن، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١/ ١٧٩، وقال: رواه أبو يعلى ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة. وأخرجه البزار (١٨١٣) من طريق محمد بن المثنى، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر أنه قال: اتهموا الرأي على الدين. . . قلت: (القائل البزار): فذكر حديث الحديبية إلى أن قال: رسول الله ﷺ كان يكتب بينه وبين أهل مكة، فقال: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: لو نرى ذلك صدقناك، ولكن اكتب فيما نكتب باسمك اللهم، قال: فرضي رسول الله ﷺ وأبيت، حتى=

وقال أيضاً ﷺ: السُّنَّةُ: ما[1] سنَّة الله ورسولُه ﷺ، لا تجعلوا خَطَأَ الرأي سُنَّةً للأمة.

وقال أبو بكر الصديق ﷺ: أيُّ أرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إن قلتُ في آيةٍ مِن كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم[2].

وذكر الحسنُ بنُ علي الحُلواني[3]، حدثنا عارِم، حدثنا حَمَّادُ بْنُ زيدٍ، عن سعيد بن أبي صَدَقَةَ، عن ابنِ سيرين قال: لم يكن أحَدٌ أهْيَبَ لما لا يَعْلَمُ مِن أبي بكر، ولم يكن بَعْد أبي بكر أهْيَبَ لما لا يعلم مِنْ عُمَرَ رضي الله عنهما، وإن أبا بكر نزلتْ به قَضِيَّةٌ، فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً، ولا في السُّنَّةِ أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هٰذا رأيي، فإن يَكُنْ صواباً فَمِنَ الله، وإن يكن خَطَأً، فمني، وأستغفر الله. ٢٣٢

قوله: «وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّينِ، في السَّفَرِ والحَضر، كَمَا جَاءَ في الأثَرِ».

= قال لي: «يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى أنت»! قال: فرضيت.
قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح (٢٧٣١) و (٢٧٣٢) بطوله، ولم أر فيه قوله: يا عمر تراني قد رضيت وتأبى أنت. وانظر «فتح الباري» ٥/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ومسلم (١٧٨٤). وأخرج البخاري في «صحيحه» (٤١٨٩)، ومسلم (١٧٨٥) (٩٥) من طريق أبي وائل قال: لما قدم سهل بن حنيف من صفين، أتيناه نستخبره، فقال: اتهموا الرأي، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددت.

(١) في الأصول: مما، والمثبت من «جامع بيان العلم» لابن عبد البر ٢/ ١٣٦، فقد رواه من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر، قال: قال عمر.

(٢) أخرجه الطبري (٧٨) و (٧٩) من طريقين عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي، قال: قال أبو بكر. . . فذكره. وأبو معمر تابعي ثقة. إلا أن روايته عن أبي بكر مرسلة. وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق إبراهيم التيمي أن أبا بكر. . . وهو منقطع أيضاً، وقد تقدم تخريجه ص٢١٩.

(٣) هو الإمام الحافظ الصدوق، أبو محمد الحسن بن علي بن محمد، الهذلي الريحاني، الخلال المجاور بمكة، المتوفى سنة ٢٤٢هـ، مترجم في «السير» ١١/ ٣٩٨، وعارم: هو الحافظ الثبت محمد بن الفضل السدوسي، وباقي رجال السند ثقات إلا أنه منقطع، ابن سيرين لم يدرك أبا بكر وعمر.

المسح على الخفين في السفر والحضر

ش: تواترت السُّنَّةُ عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضةُ تُخالِفُ هٰذه السنة المتواترة، فَيُقَالُ لهم: الذين نَقَلُوا عن النبيِّ ﷺ الوضوءَ[1] قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوءَ منه، وتوضَّأوا على عهده وهو يراهم ويُقِرُّهم، ونقلوه إلى مَن بعدَهم، أَكْثَرُ عدداً من الذين نقلوا لَفْظَ هٰذه الآية[2]، فإنَّ جَمِيعَ المسلمين كانوا يتوضَّؤون على عهده، ولم يَتَعَلَّمُوا الوضُوءَ إلا منه، فإن هٰذا العملَ لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وَهُمْ قد رأوه يتوضّأ ما لا يُحْصِي عَدَدَهُ إلا الله تعالى، ونقلوا عنه ذِكْرَ غسل الرجلين في ما شاء الله مِنَ الحديث، حتى نَقَلُوا عنه مِن غَيْر وجهٍ، في كتب الصحيح، وغيرها، أنه قال: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ وَبُطُونِ الأَقْدامِ مِنَ النَّارِ»[3].

---

(١) في (ب): الذين نقلوا الوضوء عن النبي ﷺ.

(٢) ليس المراد من ذلك أن نقلة القرآن ـ ومنه الآية الكريمة آية الوضوء ـ أقل من نقلة المسح على الخفين وغسل الرجلين، وإنما مراده أن الذين رووا من الصحابة في الكتب المؤلفة نص هذه الآية أقل ممن نقلوا المسح على الخفين وغسل الرجلين قولاً وفعلاً.

(٣) أخرجه بتمامه أحمد ٤/ ١٩١، وابن خزيمة (١٦٣)، والطحاوي ١/ ٣٨، والدارقطني ١/ ٩٥، والبيهقي ١/ ٧٠، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وسنده صحيح، وأخرجه دون قوله: «وبطون الأقدام» من حديث عبد الله بن عمرو البخاري (٦٠) و (٩٦) و (١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، وأبو داود (٩٧)، والدارمي ١/ ١٧٩، وأحمد ٢/ ١٩٣ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١١ و ٢٢٦، والنسائي ١/ ٧٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٣٨، والبيهقي ١/ ٦٨، والطبري ٦/ ١٣٤، وابن حبان (١٠٥٦)، وابن خزيمة (١٦١) و (١٦٦). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢)، وابن ماجه (٤٥٣)، وأحمد ٢/ ٢٨٤ و ٣٨٩ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٤٣٠ و ٤٦٧ و ٤٩٨، والترمذي (٤١)، والنسائي ١/ ٧٧، والطحاوي ١/ ٣٨، وابن حبان (١٠٨٩)، والطبري (١١٤٩٧) ـ (١١٥٠٤). وأخرجه من حديث عائشة مسلم (٢٤٠)، وأحمد ٦/ ١١٢ و ١٩٢ و ٢٥٨، وابن ماجه (٤٥١)، والطيالسي (١٥٥٢)، والحميدي (١٦١)، والشافعي ١/ ٣٣، والدارقطني ١/ ٩٥، والطحاوي ١/ ٣٨، والبيهقي في «السنن» ١/ ٦٩، وفي «معرفة السنن والآثار» ١/ ٢١٥، والطبري (١١٥٠٥) و (١١٥٠٦) و (١١٥٠٧) و (١١٥٠٨) و (١١٥٠٩)، وابن حبان =

مع أنَّ الفرضَ إذا كان مَسْحَ ظاهِرِ القدمِ، كان غَسْلُ الجميع كُلْفَةً لا تدعو إليها الطِّبَاعُ، كما تدعو الطِّبَاعُ إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطَّعْنُ في تواتر صفة الوضوء، لكان في نَقْلِ لَفْظِ آية الوضوء أقربَ إلى الجواز.

وإذا قالوا: لَفْظُ الآيةِ ثَبَتَ بالتواتر الذي لا يُمْكِنُ فيه الكَذِبُ ولا الخطأ، فَثُبُوتُ التواترِ في نقل الوضوء عنه أولى وأكْمَلُ، ولَفْظُ الآية لا[1] يُخَالِفُ ما تواتر مِن السنة، فإنَّ المسح كما يُطلَقُ، ويُرَادُ به الإصابة، كذلك يُطلق ويُراد به الإسالة[2]، كما تقُول العرب[3]: تَمَسَّحتُ لِلصلاة، وفي الآية ما يَدُلُّ على أنه لم يُرِد بمسح الرجلين المَسْحَ الذي هو قَسِيمُ الغَسْلِ، بل المَسْحَ الذي الغَسْلُ قِسْمٌ منه، فإنه قال: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، ولم يَقُلْ: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، فَدَلَّ على أنَّه ليس في كل رِجْلٍ كعبٌ واحد، كما في كُلِّ يدٍ مِرْفَقٌ واحد، بل في كُلِّ رِجْل كَعْبَان، فيكون تعالى قد أمَرَ بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهٰذا هُوَ الغَسْلُ، فإن من يَمْسَحُ المسحَ الخاصَّ يجعل المَسْحَ لِظهور القدمين، وجعلُ الكعبين في الآية غايةً

= (١٠٦٠). وأخرجه من حديث جابر أحمدُ ٣/٣١٦، والطبري (١١٥١١) و (١١٥١٨)، وابن ماجه (٤٥٤)، والطحاوي ١/٣٨. وأخرجه من حديث معيقيب أحمد ٣/٤٢٦ و ٥/٤٢٥.

(١) في (ب): ما.

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٩٢: إن لفظ «المسح» مشترك يطلق بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل، قال الهروي: أخبرنا الأزهري، أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداري، عن أبي حاتم، عن أبي زيد الأنصاري، قال: المسح في كلام العرب يكون غسلاً، ويكون مسحاً، ومنه يقال للرجل إذا توضأ، فغسل أعضاءه: قد تمسَّح، ويقال: مسح الله ما بك: إذا غسلك وطهرك من الذنوب، فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى: «الغسل» فترجح قول من قال: إن المراد بقراءة الخفض الغسل بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعد على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تُحصر كثرة أخرجها الأئمة.

(٣) سقطت من (ب).

يَرُدُّ قولهم. فدعواهم أنَّ الفرض مسحُ الرِّجلين إلى الكعبين اللَّذَيْنِ هما مُجْتَمَعُ الساق والقدم عند مَعْقِدِ الشِّراك، مردودٌ بالكتاب والسنة.

وفي الآية قراءتان مشهورتان[1]: النَّصْبُ والخَفْضُ، وتوجيهُ إعرابهما مَبْسُوطٌ في موضعه، وقراءةُ النصب نصٌّ في وجوب الغَسْلِ، لأن العطفَ على المحل إنما يكون إذا كان المعنى واحداً كقوله: ٢٣٣

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[2]

وَلَيْسَ معنى: مَسَحْتُ برأسي ورجلي، وهو معنى: مَسَحْتُ رأسي

(١) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص: (وأرجُلَكم) بالنصب، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر: (وأرْجُلِكُمْ). انظر «حجة القراءات» ص٢٢١ ـ ٢٢٣،و «زاد المسير» ٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، و «الكشف عن وجوه القراءات» ص٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) عجز بيت، صدرُه.

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ

والشاهد فيه: أن قوله: «الحديدا» معطوف على محل الجار والمجرور، وهو قوله: «بالجبال» وهو خبر ليس والباء زائدة. وكذلك أورده سيبويه ١/ ٣٤،قال البغدادي في «الخزانة» ٢/ ٢٦٠: وقد ردَّ المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب «التصحيف» ص٢٠٧، قال: ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أراده، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها، وبعده:

فَهَبْنَا أمَّةً ذَهَبَتْ ضَياعاً ... يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ
أكلتُم أرضَنا فجردتموها ... فَهَلْ من قائمٍ أو من حصيدِ
أتطمَعُ في الخُلودِ إذا هلكنا ... وليس لنا ولا لَكَ مِن خُلودِ
ذَرُوا خَوْنَ الخلافة واستقيموا ... وتأميرَ الأراذلِ والعبيدِ
وأعطُونا السَّويَّة لا تَزُرْكُم ... جُنُودٌ مُردفاتٌ بالجُنُودِ

وهذا الشعر لعُقَيبة بن هُبيرة الأسدي، وهو شاعر جاهلي إسلامي، وفد على معاوية، فدفع إليه رقعة فيها هذه الأبيات، فدعاه معاوية فقال له ما جرَّأك علي؟ قال: نصحتُك إذ غشوك، وصدقتُك إذ كَذَبوك، فقال: ما أظنك إلا صادقاً فقضى حوائجه. وانظر «المقتضب» ٢/ ٢٣٨ و ٤/ ١١٢ و ٣٧١، و «سمط اللآلي» ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، و «الشعر والشعراء» و «الشعر والشعراء» ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٢/ ١٠٩ و ٤/ ٩، وشرح شواهد المغني ٧/ ٥٣ ـ ٥٥.

ورجلي، بل ذكر الباء يُفيدُ معنى زائداً على مُجَرّدِ المسح، وهو إلصاقُ شيء من الماء بالرأس، فَتَعَيَّنَ العَطْفُ على قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾. فالسُّنَّةُ المتواترة تقضي على ما يَفْهَمُهُ بَعْضُ الناس مِنْ ظاهر القرآن، فإنَّ الرسولَ بَيَّنَ للناسِ لفظَ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبدِ الرحمٰن السّلَمِيُّ[1]: حدثنا الذين كانوا يُقْرئوننا القرآن: عُثْمَانُ بن عفان، وعبدُ الله بن مسعود، وغيرُهما[2]: أنهم كانوا إذا تعلّموا مِنَ النَّبي ﷺ عَشْرَ آيات لم يُجاوزوها[3] حتى يتعلموا معناها[4].

وفي ذِكْرِ المسح في الرجلين تَنْبيهٌ على قِلَّةِ الصَّبِّ في الرجلين، فإن السَّرَفَ يُعْتَادُ فيهما كثيراً، والمسألة معروفة، والكلامُ عليها في كتب الفروع.

قوله: «والحج والجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولي الأَمْرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وفَاجِرِهِمْ إلى قِيَامِ السَّاعَةِ، لاَ يُبْطِلُهُمَا شَيءٌ وَلاَ يَنْقُضُهُما».

الحج والجهاد ماضيان إلى قيام الساعة

ش: يُشير الشيخ رحمه الله تعالى إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يَخْرُجَ الرِّضا مِنْ آل محمد ﷺ، ويُنادي منادٍ من السماء: اتبعوه!! وبطلانُ هذا القول أظهرُ مِن أن يُستَدَلَّ عليه بدليل. وهم

---

(١) هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعة الكوفي، مقرئ الكوفة، الإمام العلم، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة عَرْضاً عن عثمان، وعلي، وزيد، وأبي بن كعب، وابن مسعود، توفي قريباً من سنة (٧٣هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٩٧).

(٢) في (أ) و (ج) و (د): وغيرهم.

(٣) تحرفت في (أ) و (ج) و (د) إلى: «يجاوزها».

(٤) أخرجه الطبري (٨٢) من حديث جرير، عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلّموا عشر آيات لم يُخلّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً. ورجاله ثقات، إلا أن جريراً ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط، وأخرج الطبري أيضاً (٨١) من طريق الحسين بن واقد، قال: حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود، قال: كان الرجل مِنّا إذا تعلم عشر آيات لم يُجَاوِزْهُنَّ حتى يَعْرِفَ معانِيَهُنَّ والعملَ بهن، وهذا سند حسن يقوي ما قبله.

شرطوا في الإمامِ أن يَكُونَ معصوماً اشتراطاً بغير[1] دليل! بل في «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «خِيَارُ أئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم ويُحِبونَكُم، وتُصَلُّونَ عَلَيهم ويُصَلُّونَ عَلَيْكُم، وَشِرارُ أئِمَّتِكُم الَّذين تُبْغِضُونَهُم وَيُبْغِضُونكُم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكُم»، قَالَ: قلنا[2]: يا رَسُولَ الله، أفلاَ نُنَابِذُهُم عِنْدَ ذٰلك؟ قَالَ: «لا، ما أقَامُوا فِيكُم الصَّلاةَ، ألاَ مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ والٍ، فَرَآهُ يأتي شيئاً مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَه ما يأتي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، ولا يَنْزِعَنَّ يداً مِنْ طَاعَتِهِ»[3].

وقد تقدم بَعْضُ نظائِرِ هذا الحديث في الإمامة[4]، ولم يَقُلْ: إن الإمامَ يجب أن[5] يَكُونَ معصوماً، والرافضة أَخْسَرُ الناسِ صَفْقَةً في هٰذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمامَ المعصومَ هو الإمامَ المَعْدُومَ، الذي لم[6] ينفعهم في دينٍ ولا دُنيا!! فإنَّهم يَدَّعُونَ أن الإمامَ المنتظر، محمدُ بنُ الحسن العسكري[7]، الذي دخل السِّرْدَابَ في زعمهم سنة ستين ومئتين، أو قريباً من ذلك بسامَرَّاء! وقد يُقِيمُون هناك دابةً، إما بغلةً وإما فرساً، ليركبها إذا خرج!
234 ويُقيمُونَ هناك في أوقات عيَّنوها لمَنْ يُنادي عليه بالخروج: يا مولانا، اخْرُجْ! يا مولانا، اخْرُجْ! ويُشهِرونَ السلاح، ولا أَحَدَ هناك يُقاتِلُهم! إلى غيرِ ذلك من الأمور التي يَضْحَكُ عليهم فيها العُقَلاَءُ!!.

وقوله: «مع أولي الأمر بَرِّهم وفاجرهم» لأن الحجَّ والجهادَ فرضانِ

---

(1) في (ب): من غير.
(2) في (ب): قلت.
(3) تقدم تخريجه ص ٥٤٢ تعليق (٣).
(4) في (ب): الإمام.
(5) أن: لم ترد في (ب).
(6) في (ب): لا.
(7) ذُكر أنه ولد في سامراء سنة ٢٥٥هـ، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، ويزعمون أنه لما بلغ التاسعة دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء، ولم يخرج منه، وذلك في سنة ٢٦٥هـ، وأنهم ينتظرون خروجه آخر الزمان. «الوفيات» ٤/ ١٧٦.

يتعلَّقَانِ بالسفر، فلا بُدَّ من سائسٍ يسوسُ الناسَ فيهما، ويُقَاوِمُ العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البَرّ يحصل بالإمام الفاجر.

قوله: «ونُؤْمِنُ بالكِرَامِ الكَاتِبِينَ، فإنَّ الله قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنا حَافِظِينَ».

الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٧ ـ ١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ[1] مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يَتَعَاقَبُونَ[2] فِيكُم مَلَائِكَةٌ

---

(١) في «زاد المسير» ٧/ ٣٦٥: وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ تستنسخ الملائكة كل عام ما يكون من أعمال بني آدم، فيجدون ذلك موافقاً ما يعملونه، قالوا: والاستنساخ لا يكون إلا من أصل، قال الفراء: يرفع الملكان العمل كله، فيثبت الله منه ما فيه ثواب أو عقاب، ويطرح منه اللغو. وقال الزجاج: نستنسخ ما تكتبه الحفظة. ويثبت عند الله عز وجل.

(٢) قال القرطبي: الواو في قوله: «يتعاقبون» علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث، وهم القائلون: أكلوني البراغيث، ومنه قول الشاعر:

بحوران يعصرون السليط أقاربه

وهي لغة فاشية، وعليها حمل الأخفش، قوله تعالى: **﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾** قال: وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها إلى البدل، وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح. قال الحافظ في «الفتح» ١/ ٣٤: وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل، =

بالليلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ، وَيَجْتَمِعُونَ في صَلاةِ الصُّبْحِ وَصَلاةِ العَصرِ، فَيَصْعَدُ إليه الَّذِينَ كَانُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُم ـ وهو أعلم بهم ـ[1]: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَفَارَقْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»[2].

وفي الحديث الآخر: «إِنَّ مَعَكُم مَنْ لا يُفَارِقُكُم إلاَّ عِنْدَ الخَلاءِ وَعِنْدَ الجِماعِ، فَاستَحْيُوهُم، وأَكْرِمُوهُم»[3].

= ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، وقد سومح في العزو إلى مسند البزار مع أن الحديث بهذا اللفظ في «الصحيحين» فالعزو إليهما أولى، وذلك أن هذا الحديث، رواه عن أبي الزناد مالك في «الموطأ» ولم يختلف عليه باللفظ المذكور، وهو قوله: «يتعاقبون فيكم»، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقد أخرجه البخاري في «بدء الخلق» من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد بلفظ: «الملائكة يتعاقبون» وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عقبة، عن أبي الزناد بلفظ: «إن الملائكة يتعاقبون فيكم» فاختلف فيه على أبي الزناد، فالظاهر أنَّه كان تارة يذكره هكذا، وتارة هكذا، فيقوى بحث أبي حيان. ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة، قد رووه تاماً، فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة. لكن بحذف «إن» من أوله، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ: «إن لله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريق التي أخرجها البزار، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» بإسناد صحيح من طريق أبي موسى، عن أبي هريرة بلفظ: «إن الملائكة يعتقبون».

(١) في الأصول: «بكم» والمثبت» من الصحيحين» وغيرهما.

(٢) تقدم تخريجه ص٣٨١.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم، وأكرموهم» وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، يعني أنه ضعيف، لأن في سنده ليث بن أبي سُليم، وهو سيِّئ الحفظ، وباقي رجاله ثقات. وفي الباب عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» قال: قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» أخرجه أحمد ٣/٥ ـ ٤، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٧٠)، وابن ماجه (١٩٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، =

جاء في التفسيرِ: اثنانِ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ، يكتبان الأعمالَ: صَاحِبُ اليمين يَكْتُبُ الحسناتِ، وصَاحِبُ الشِّمَالِ يكتب السيئات، ومَلَكَانِ آخران يحفظانه ويَحْرُسَانِه، واحدٌ مِنْ ورائه، وَوَاحِدٌ أمامَه، فهو بينَ أربعةِ أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلاً، حافظان وكاتبان.

وقال عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، قال: ملائكةٌ يحفظونه من بَيْنِ يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَرُ الله، خَلَّوا عنه[١].

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْكُم مِنْ أحَدٍ إلاَّ وَقَد وكِّل به قرينُهُ مِنَ الجِنِّ، وَقَرِينُهُ مِنَ الملائِكَة»، قَالُوا: وإيَّاكَ يا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «وإيَّايَ، ولكن أعانَني الله عَلَيْهِ، فأَسْلَمَ، فَلاَ يأمُرُني إلاَّ بِخَيْرٍ»[٢]. الروايةُ بفتح الميم من: «فأسلَمَ» ومن رواه: «فأسلمُ» برفع الميم، فقد حرَّف لفظه. ومعنى: «فأسلم»، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصحِّ القولين، ولهذا قال: «فلا يأمرني إلا بخير»، ومن قال: إن الشَّيْطَانَ صار مؤمناً، فقد حَرَّفَ معناه، فإن الشيطان لا يَكُونُ مؤمناً[٣].

= والخطيب في «تاريخه» ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/١٢١ ـ ١٢٢. وسنده حسن، كما قال الترمذي، وصححه الحاكم.

(١) أخرجه الطبري (٢٠٢١٦) و (٢٠٢١٧) من طريقين، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤)، وأحمد ١/٣٨٥، والدارمي ٢/٣٠٦، والطحاوي في «مشكل الآثار رقم (١٠٩) طبع مؤسسة الرسالة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٢٨١٥)، والطحاوي (١١١).

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: والخلاف في ضبط الميم من: «فأسلم» خلاف قديم، والراجح فيها الفتح، كما قال الشارح، ولكنَّ المعنى الذي رجحه غيرُ راجح، فقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ٢/٢١٨: رويناه بالضمّ والفتح، فمن ضمَّ، ردّ ذلك إلى النبي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه، ومن فتح، ردَّه إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام. وقد روي في غير هذه الأمهات: فاستسلم. يريد بالأمهات: «الموطأ» و «الصحيحين» التي بنى عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري. =

٢٣٥ ومعنى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. قيل: حِفْظُهُمْ له مِن أمر الله، أي: الله أمرهم بذلك، يَشْهَدُ لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر الله(١).

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تَكْتُبُ القولَ والفعلَ، وكذلك النِّيةُ، لأنها فِعْلُ القلب، فدخلت في عموم: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٢]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «قَالَ الله عزَّ وَجَلَّ: إذا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ، فلا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فإنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَلَيْهِ سَيِّئَةً، وإذا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فإنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْراً»(٢).

= وقال النووي في «شرح مسلم»: «هما روايتان مشهورتان. واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتحَ.

وأمّا الحافظ ابن حبان، فإنه روى الحديث في «صحيحه» (٢/٢٨٣ من المخطوطة المصورة)، وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليل على أنَّ شيطان المصطفى ﷺ أسلمَ حتى لم يكن يأمره إلاّ بخير، لا أنه كان يسلم منه، وإن كان كافراً». وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح أن هذا تحريف للمعنى: «فإنَّ الشيطان لا يكون مؤمناً» انتقال نظر. فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن»، لم يقل: «شيطانه». وثانياً: أن الجنَّ فيهم المؤمنُ والكافر، والشياطين هم كفارهم، فمن آمَنَ منهم لم يُسَمَّ شيطاناً.

وقال الطحاوي - رحمه الله - في «شرح مشكل الآثار» بعد أن أخرج حديث ابن مسعود وعائشة: فوقفنا على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان في هذا المعنى كسائر الناس سواه، وأن الله أعانه عليه فأسلم بإسلامه الذي هداه له، حتى صار ﷺ في السلامة منه بخلاف غيره من الناس فيمن هو معه من جنسه.

(١) رواه الطبري (٢٠٢٤٠) من طريق بشر بن معاذ، عن سعيد، عن قتادة...

وفي «زاد المسير» ٤/٣١١: وهو قول الحسن، ومجاهد، وعكرمة. قال اللغويون: والباء تقوم مقام «من»، وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض. وثمت أقوال في تفسير الآية، فانظرها فيه.

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (١٢٨)، والبخاري (٧٥٠١)، والترمذي (٣٠٧٣)، وأحمد ٢/٢٤٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٦٨، وابن حبان (٣٧٩) و (٣٨٠) و (٣٨١) و (٣٨٢) و (٣٨٣) و (٣٨٤)، وابن منده في «الإيمان» (٣٧٥) و (٣٧٧) و (٣٧٨) و (٣٧٩).

وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (٢٠٧)، وأحمد ١/٣١٠=

وقال رسول الله ﷺ: «قَالَتِ المَلائِكَةُ: ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً ـ وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ ـ فَقَالَ: ارْقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا، فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا، فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّاي»، خرجاهما في «الصحيحين» واللفظ لمسلم[1].

قوله: «ونُؤْمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ، المُوَكَّلِ بقبضِ أرواح العالمين».

الإيمان بملك الموت

ش: قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [ألم السجدة: ١١]. ولا تُعَارِضُ هذه الآيةَ قَوْلَهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقَوْلَه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، لأن مَلَكَ المَوْتَ يتولَّى قَبْضَهَا واستخراجَها، ثم يأخذها منه ملائكةُ الرحمةِ، أو ملائكةُ العذاب، ويتولَّونها بَعْدَهُ، كُلُّ ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحُكْمِهِ، فَصَحَّتْ إضافةُ التوفي إلى كُلٍّ بحسبه.

حقيقة النفس والروح

وقد اخْتُلِفَ في حقيقةِ النفس ما هِيَ؟ وهلْ هِيَ جزءٌ من أجزاء البدن، أو عَرَض من أعراضه؟ أو جِسم مساكن له مُودع فيه؟ أو جوهر مجرَّد؟ وهل هي الروحُ أو غيرها؟ وهل الأمارة، واللَّوامة، والمطمئنة نَفْسٌ واحدةٌ، أم هي ثلاثةُ أنفس؟ هل تموت الروحُ، أو الموتُ للبدن وحدَه؟ وهذه المسألة تحتمِلُ مجلداً، ولكن أشيرُ إلى الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالى[2]:

فقيل: الروح قديمة، وقد أجْمَعَتِ الرُّسُلُ على أنها مُحْدَثَةٌ مخلوقة

= و ٣٦٠ ـ ٣٦١، وابن منده في «الإيمان» (٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ١٩٢.

(١) أخرجه مسلم (١٢٩)، وأحمد ٢/ ٣١٥، وابن منده (٣٧٦) من حديث أبي هريرة، ولم نجده في البخاري. وقوله: «من جرّاي» بالمدّ والقصر، لغتان، معناه: من أجلي، أنشد اللحياني كما في «اللسان» جرر.

أمِنْ جرَّا بني أسدٍ غضبتُم ... ولو شئتُم لكانَ لكم جوارُ
ومن جَرَّائنا صِرتُم عبيداً ... لِقوم بعد ما وطِئ الخيارُ

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٤/ ٤١٦ ـ ٤٣١، و «الروح» ص١٩٣ ـ ٢٦٨.

الروح محدثة مخلوقة

مصنوعة مربوبة[1] مدبَّرة، وهذا معلوم بالضرورة مِن دينهم، أن العالم محدَث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نَبَغَتْ نَابِغَةٌ ممن قَصر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتجَّ بأنها مِنْ أمر الله، وأمْرُه غَيْرُ مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمَه وقدرتَه وسمعَه وبصرَه ويدَه، وتوقف آخرون.

واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على

٢٣٦ ذلك: محمدُ بن نصر المرْوَزي، وابنُ قُتيبة وغيرهما.

ومن الأدلة على أن الرُّوحَ مخلوقة، قَوْلُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهٰذا عامّ لا تَخْصِيصَ فيه بوجهٍ ما، ولا يَدْخُلُ في ذلك صِفَاتُ الله تعالى، فإنها دَاخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِه، فالله تعالىٰ هو الإلٰهُ الموصوفُ بصفات الكَمَالِ، فَعِلْمُهُ وقدرتُه وحياتُهُ وسَمْعُهُ وبَصَرُهُ وَجَمِيعُ صفاتِه، دَاخِلٌ في مُسَمَّى اسمِه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخَالِقُ، وما سواه مخلوق، ومَعْلُومٌ قطعاً أن الرُّوحَ ليست هي الله، ولا صِفَةً من صِفاته، وإنما هي مِن مصنوعاته. ومنها قولُه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح تُوصف بالوفاة والقبض، والإمساك والإرسال، وهذا شأنُ المخلوق المحدَث.

وأما احتِجَاجُهُم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، فَلَيْسَ المُرَادُ هنا بالأمر[2] الطلَب، بل المرادُ به المأمورُ، والمَصْدَرُ يُذْكَرُ ويُرادُ به اسم المفعولِ، وهٰذا معلوم مشهور.

---

(١) في الأصول: مَرْبُوّة، والتصحيح من «الروح» لابن القيم ص١٩٣، وعنه الشارح ينقل.

(٢) في (ب): فليس المراد بالأمر هنا الطلب، وما في «الروح» هو الموافق لما أثبتناه عن (أ) و (ج) و (د).

المضاف إلى الله تعالى نوعان

وأما استدلالُهم بإضافتِها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، فينبغي أن يُعْلَمَ أن المُضَافَ إلى الله تعالى نوعان:

صفاتٌ لا تَقُومُ بأنفسها كالعِلْمِ والقُدرة والكلام[١] والسمع والبصر، فهٰذه إضافةُ صفةٍ إلى الموصوف بها، فعِلْمُه وكلامُه وقدرتُه وحياتُه صفاتٌ له، وكذا وَجْهُهُ ويَدُهُ سبحانه.

والثاني: إضافةُ أعيانٍ منفصلة عنه، كالبَيْتِ والناقَةِ والعبدِ والرسول والروح، فهٰذه إضَافَةُ مخلوقٍ إلى خالقه لكنها إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يَتَمَيَّزُ بها المضافُ عن غيره.

واختُلِفَ في الروح: هل هي مخلوقةٌ قبل الجسد أم بعده؟ وقد تَقَدَّمَ عند ذكر الميثاق الإشارَةُ إلى ذلك[٢].

ماهية الروح

واختُلِفَ في الروح[٣]: ما هي؟ فقيل: هِيَ جِسْمٌ، وقيل: عَرَضٌ[٤]، وقيل: لا ندري ما الرُّوحُ، أجوهر أو عَرَضٌ؟ وقيل: ليس الروحُ شيئاً أكثر مِن اعتدالِ الطبائع الأربع، وقيل: هي الدَّمُ الصافي الخالص من الكَدَرِ والعُفونات، وقيل: هي الحرارةُ الغريزية، وهي الحياةُ، وقيل: هي جَوْهَرٌ بسيطٌ مُنْبَثٌّ في العالَمِ كُلِّه من الحيوان على جِهَةِ الإعمالِ له والتدبير، وهي[٥] على ما وصفت من الانبساطِ في العالم، غَيْرُ منقسمة الذات والبنية، وأنها في كلِّ حيوانِ العالمِ بمعنى واحدٍ لا غير، وقيل: النفسُ هي النسيمُ الدَّاخِلُ والخارجُ بالتنفس، وقيل غيرُ ذلك.

وللناس في مُسَمَّى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) في الصفحة: ٣٠٧.
(٣) انظر: في ذكر هذه الأقوال ونسبتها إلى قائليها، وترجيح ما هو الصحيح منها في كتاب «الروح» ص٢٣٧ وما بعدها.
(٤) في (ب): «وقيل: هي عرض».
(٥) سقطت من (ب).

٢٣٧ مجموعهما، أو كل منهما؟ وهٰذه الأقوالُ الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظُ فقط، أو المعنى فقط، أو هُما، أو كُلٌّ منهما؟ فالخلاف بينَهم في الناطق ونطقه.

والحق: أن الإنسانَ اسْمٌ لهما، وقد يُطْلَقُ على أحَدِهِمَا بقرينةٍ، وكذلك الكلامُ.

الأدلة على أن النفس جسم مخالف بالماهية للجسم المحسوس

والذي يَدُلُّ عليه الكتابُ والسنة وإجْمَاعُ الصحابة، وإدلةُ العقل: أن النفسَ جسم مخالف بالماهية لهذا الجِسْمِ المحسوسِ، وهو جِسْمٌ نُوراني عُلوي، خَفِيفٌ حَيٌّ مُتَحَرِّكٌ، يَنْفَذُ في جوهرِ الأعضاء، ويَسْرِي فيها سَرَيَانَ الماءِ في الوَرْدِ، وسريان الدُّهن في الزيتون، والنارِ في الفحم، فما دامت هٰذه الأعضاءُ صالحةً لقبول الآثار الفائضة عليها من هٰذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجِسْمُ اللطيف سارياً في هٰذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحسِّ والحركة الإرادية، وإذا فسدتْ هٰذه، بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة علىها، وخرجت عَنْ قَبُولِ تلك الآثار، فارق الروحُ البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، ففيها الإخبار بتوفيها وإمساكِها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أيْديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى رَبِّها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ الآية [الأنعام: ٦٠]، ففيها الإخْبَارُ بِتَوَفِّي النفسِ(١) بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفِّي الملائكةِ لها عند الموت.

(١) في (ب): الأنفس.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝٢٩ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ۝٣٠﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٣٠]. ففيها[١] وصفُها بالرجوع والدُّخولِ والرضا.

وقال ﷺ: إنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»[٢]: ففيه وصفُه بالقبض، وأن البَصَر يراه. وقال ﷺ في حديث بلال: «قَبَضَ أَرْوَاحَكُم [حِينَ شَاءَ] وَرَدَّهَا عَلَيْكُم [حِينَ شَاءَ]»[٣]. وقال ﷺ: «نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ»[٤].

---

(١) في (ب): فيها.

(٢) أخرجه مسلم (٩٢٠)، وابن ماجه (١٤٥٤)، وأحمد ٦/ ٢٩٧، والبيهقي ٣/ ٣٣٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣/ ٢٧، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ (٧١٢)، وأبو داود (٣١١٨)، وأبو يعلى ٦/ ٣٢٦ عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة، وقد شَقَّ بَصرُهُ، فأغمضَه، ثم قال: إن الروح إذا قُبِضَ، تَبِعه البصر» فضجَّ ناس من أهله، فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلاَّ بخير، فإن الملائكة يؤمِّنون على ما تقولون، ثم قال: اللهمَّ اغْفِرْ لأبي سلمة، وارفعْ درجته في المهديين، واخلُفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا ربَّ العالمين، وافسح له في قبره، ونوّر له فيه». وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٩٢١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٥) و (٧٤٧١)، وأبو داود (٤٣٩)، والنسائي ٢/ ١٠٦، وأحمد ٥/ ٣٠٧ من حديث أبي قتادة، قال: سرنا مع النبي ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخافُ أنْ تناموا عن الصلاة» قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته، فغلبته عيناه، فنام، فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما قلتَ؟» قال: ما أُلقيت عليَّ نومةٌ مثلها قط، قال: «إن اللّٰه قبض أرواحكم حين شاء، وردها عليكم حين شاء». وأخرجه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩/ ٢٤٨.

(٤) أخرجه النسائي ٤/ ١٠٨، وابن ماجه (٤٢٧١)، ومالك ١/ ٢٤٠، وأحمد ٣/ ٤٥٥ و ٤٥٦، ٤٦٠ من طريق عبد الرحمن بن كعب، عن أبيه كعب بن مالك بلفظ: «إنَّما نَسَمةُ المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» وإسناده صحيح، وكذلك أخرجه ابن ماجه (١٤٤٩)، وأحمد ٣/ ٤٥٥، والطبراني في «الكبير» ١٩/ (١١٩) و (١٢٠) و (١٢١) و (١٢٢) و (١٢٣)، والحميدي (٨٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ١٥٦، وصححه ابن حبان (٧٣٤).

وأخرجه الترمذي (٦٤١)، وأحمد ٦/ ٣٨٦، والطبراني ١٩/ (١٢٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن=

وسيأتي في الكلام على عَذَابِ القبر أدِلَةٌ كثيرةٌ من خطاب ملك الموت لها، وأنها تَخْرُجُ تَسِيلُ كما تسيلُ القَطْرَةُ مِن في السقاء، وأنها تَصْعَدُ ويُوجَدُ منها [من المؤمنِ] كأطيبِ ريحٍ، ومن الكافرِ كأنتنِ ريحٍ إلى غير ذلك مِن الصِّفَاتِ، وعلى ذلك أجمع السَّلَفُ، ودلَّ العَقْلُ، ولَيس مع مَنْ خالف سوى الظنونِ الكاذبة، والشُّبَهِ الفاسدة، التي لا يُعارَضُ بها ما دَلَّ عليه نُصُوصُ الوحي والأدلة العقلية.

الاختلاف في مسمى النفس والروح

٢٣٨ وأما اختِلافُ النَّاسِ في مُسَمَّى النفسِ والرُّوح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد[١]؟ فالتحقيقُ: أن النفس تُطْلَقُ على أمورٍ، وكذلك الروحُ، فيتَّحِدُ مدلولهُما تارةً، ويختلِفُ تارةً.

فالنفس تُطلَقُ على الروح، ولكن غالبُ ما تُسمَّى نفساً إذا كانت مُتَّصِلَةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً، فتسميةُ الروح أغْلَبُ عليها.

وتُطْلَقُ على الدم، ففي الحديث: «ما لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لا يُنجس الماءَ إذا ماتَ فيه»[٢].

والنفس: العينُ، يقال: أصابت فلاناً نَفْسٌ، أي: عين[٣].

= أبيه بلفظ: «الشهداء...» وسنده صحيح؛ إلاَّ أنَّ ابن عيينة تفرد بهذا اللفظ، والثقات من الرواة غيره روَوْه بلفظ: «المسلم» أو «المؤمن».

(١) انظر: «الروح» ص٢٩٠.

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» ١/ ٣٧، والبيهقي ٢/ ٢٥٣، وابن عدي في «الكامل» ٣/ ١٢٤٢ من حديث سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: «يا سلمان، كُلُّ طعام وشراب وقعت فيه دابة لها دم، فماتت فيه، فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه» وفي سنده سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وهو مجهول، وعلي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.
وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» ٢/ ٩٦٤ عن الدارقطني، والخطيب في «المتفق والمفترق».

(٣) هذا قول الجوهري في «الصحاح»، وتعقبه ابن القيم، فقال: ليس كما قال، بل النفس ها هنا: الروح، ونسبة الإضافة إلى العين توسع، لأنَّها تكون بواسطة النظر المصيب، والذي أصابه إنَّما هو نفس العائن.

والنفس: الذاتُ، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك.

وأما الروح، فلا تُطْلَقُ على البَدَنِ، لا بانفراده، ولا مع النفس، وتُطْلَقُ الرُّوحُ على القُرآن، وعلى جبريل، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وتُطلَقُ الروحُ على الهواء المتردد في بَدَنِ الإنسان أيضاً.

وأما ما يؤيدُ الله به أولياءَه، فهي رُوحٌ أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكذلك القُوى التي في البَدَنِ، فإنها تُسَمَّى أرواحاً، فيُقَالُ: الروحُ الباصِرُ، والرُّوحُ السامِعُ، والروح الشَّامُّ.

وتُطلق الروحُ على أخصِّ من هٰذا كُلِّه، هو: قُوة المعرفة بالله، والإنابةِ إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته، ونسبةُ هٰذه الروح إلى الروح، كنسبةِ الروح إلى البَدَنِ، فللعلم روحٌ، وللإحسانِ روح، وللمحبة روحٌ، وللتوكل روح، وللصدق روح[١].

والناس متفاوتون في هٰذه الأرواح[٢]: فَمِنَ النَّاسِ من تَغْلِبُ عليه هٰذه الأرواحُ فيصير رُوحَانياً، ومنهم من يَفقِدُها أو أكثرها، فَيَصِيرُ أرضياً بهيمياً.

وقد وَقَعَ في كلامِ كثيرٍ من الناس أن لابنِ آدَمَ ثلاثَ[٣] أنفس[٤]: مُطْمَئِنَّة، ولوَّامة، وأمَّارة، قالوا: وإنَّ منهم من تَغْلِبُ عليه هٰذه، ومنهم من تَغلِبُ عليه هٰذه، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]. ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴿٢﴾﴾ [القيامة: ٢]. ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

---

(١) في (ب): فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح، والصدق روح.

(٢) في الأصول: الروح، والمثبت من «الروح» ص٢٩٤.

(٣) في الأصول: ثلاثة، والمثبت من «الروح»، وهو الجادة.

(٤) انظر: «الروح» ص٢٩٤ ـ ٣٠٥.

النفس واحدة ولها صفات

والتحقيقُ: أنَّها نَفسٌ واحدة، لها صفات، فهي أمّارة بالسُّوء، فإذا عارضها الإيمانُ، صارت لوّامةً، تَفعَلُ الذنبَ، ثم تَلُومُ صاحِبَها، وتَلُومُ بَيْنَ الفعلِ والترك، فإذا قوي الإيمانُ، صارت مطمئنةً، ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّتهُ حَسَنَتُهُ، وسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]. مع قوله: «لا يَزْنِي الزَّاني حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[2]. . . الحديث.

الاختلاف في موت الروح

اختلف النَّاسُ: هل تَمُوتُ الروحُ أم لا[3]؟ فقالت طائفة: تموتُ، لأنها نفس، وكُلُّ نفس ذائقةُ الموتِ، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٦ ـ ٢٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. قالوا: وإذا كانت الملائكةُ تموتُ، فالنفوسُ البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تَموتُ الأرواحُ، فإنها خُلِقَتْ للبقاءِ، وإنما تَموتُ

---

(١) قطعة من حديث صحيح أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وأحمد ١/١٨، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/٦٢، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٠٣) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، وصححه الحاكم ١/١١٤، ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد ١/٢٦، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والطيالسي ص٧، وأبو يعلى (١٤١) و (١٤٢) و (١٤٣) من طريق عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر. وصححه ابن حبان (٢٢٨٢)، ورواه عبد الرزاق (٢٠٧١٠)، وأبو يعلى (٢٠١)، والقضاعي (٤٠٤) من طريق عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر. ورواه الحميدي (٣٢) من طريق ابن سليمان بن يسار، عن أبيه، عن عمر.
وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد ٥/٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٦، وعبد الرزاق (٢٠١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٣٩) و (٧٥٤٠)، والقضاعي (٤٠٠) و (٤٠١) و (٤٠٢)، وصححه ابن حبان (١٧٦)، والحاكم ١/١٤، ووافقه الذهبي.
وعن أبي موسى عند أحمد ٤/٣٩٨، والبزار (٧٩)، والحاكم ١/٥٤ ورجاله رجال الصحيح، ما خلا المطلب بن عبد الله راويه عن أبي موسى، فإنه ثقة، ولكنه مدلس، ولم يسمع من أبي موسى، فهو منقطع، كما قال الهيثمي في «المجمع» ١/٨٦، لكنه يتقوى بحديث عمر وأبي أمامة.

(٢) تقدم تخريجه ص٤٤٠ تعليق (١).

(٣) انظر «الروح» ص٤٩ ـ ٥٤.

الأبدانُ، قالوا: وقد دَلَّ على ذلك الأحَادِيثُ الدالةُ على نعيمِ الأرواحِ وعذابها بَعْدَ المفارقةِ إلى أن يَرْجِعَهَا الله في أجسادها.

والصوابُ أن يقَالَ: موتُ النفوس هو مفارقتُها لأجسادها، وخروجُها منها؛ فإن أُرِيدَ بموتها هٰذا القَدْرُ، فهي ذَائِقَةُ الموتِ، وإن أُريد أنها تُعْدَمُ وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقيةٌ بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢٣٩ وقد أخبر سبحانه أن أهلَ الجنة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك المَوْتَةُ هي مفارقةُ الروح للجسد، وأما قولُ أهل النار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] ـ فالمرادُ: أنَّهم كانوا أمواتاً وهم نُطَفٌ في أصلاب[1] آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعدَ ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يومَ النشور، وليس في ذلك إماتةُ أرواحهم قبلَ يوم القيامة، وإلا كانت ثلاثَ مَوْتَات.

وصَعْقُ الأرواحِ عند النفخ في الصُّورِ لا يَلْزَمُ منه مَوْتُها، فإنَّ الناس يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقتِ الأرضُ بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتي ذِكْرُ ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صَعْقُ موسى ﷺ لم يكن موتاً[2]، والذي يَدُلُّ عليه أنَّ نفخةَ الصعق ـ والله أعلم ـ

(١) في (ب): صلب.
(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «... لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون فأكون أول من يُفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله» قال الحافظ في «الفتح» ٦/ ٤٤٤: في رواية إبراهيم بن سعد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يُفيق» لم يبين في رواية الزهري من الطريقين محل الإفاقة من أي الصعقتين، ووقع في رواية عبد الله بن الفضل: «فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم=

موتُ كُلِّ من لم يَذُقِ المَوْتَ قبلَها من الخلائق، وأما مَنْ ذاق الموتَ، أو لم يُكْتَبْ عليه المَوْتُ مِن الحُورِ والوِلدان وغيرهم، فلا تدل الآيةُ على أنه يموت مَوْتَةً ثانية، والله أعلم.

قوله: «وَبِعَذَابِ القَبْرِ لمنْ كَانَ لَهُ أهلاً[1]، وسُؤالِ مُنْكرٍ ونَكِيرٍ في قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ الله عليهم. والقَبْرُ رَوْضَةٌ مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ، أوْ حُفْرَةٌ مِن حُفَرِ النِّيرَانِ».

الإيمان بعذاب القبر ونعيمه

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝٤٦﴾[2] [غافر: ٤٥ ـ ٤٦].

وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ۝٤٥ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ۝٤٦ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٤٧﴾ [الطور: ٤٥ ـ ٤٧]. وهذا يَحْتَمِلُ أن يُرادَ به عَذابُهم بالقتلِ وغيرِه في الدنيا، وأن يُرادَ به عذابُهم في البَرْزَخِ، وهو أظهَرُ، لأن كثيراً

= ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث»، وفي رواية الكشميهني: «أول من يبعث»، والمراد بالصعق غشي يلحق من سمع صوتاً أو رأى شيئاً يفزع منه، وهذه الرواية ظاهرة في الإفاقة بعد النفخة الثانية، وأصرح من ذلك رواية الشعبي، عن أبي هريرة في تفسير الزمر (٤٨١٣) بلفظ: «إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الأخيرة» وأمّا ما وقع في حديث أبي سعيد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض» فكذا وقع بهذا اللفظ في أول الخصومات (٢٤١٢)، ووقع في غيرها (٣٣٩٨) و (٤٦٣٨) و (٦٩١٧): «فأكون أول من يُفيق» وقد استشكل، وجزم المزي فيما نقله عنه ابن القيم في كتاب الروح» ص٥٢ ـ ٥٣ أن هذا وهم من روايه، وأن الصواب ما وقع في رواية غيره: «فأكون أول من يُفيق»، وأن كونه أول من تنشق عنه الأرض صحيح، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى.

(١) في (ب): أهلاً له.

(٢) انظر «تأويل مشكل القرآن» ص٨٣، والطبري ٢٤/٤٢، و «زاد المسير» ٧/٢٢٦ ـ ٢٢٩، و «تفسير ابن كثير» ٧/١٣٦ ـ ١٣٧ طبعة الشعب، و «فتح الباري» ٣/٢٣٦.

منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعمُّ من ذلك.

وعن البراءِ بنِ عازب ﷺ، قال: كنا في جنازةٍ في بَقيع الغَرْقَد، فأتانا النَّبيُّ ﷺ، فقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، كأنَّ على رُؤُوسِنَا الطَّيْرَ، وَهُوَ يُلْحَدُ لَهُ، فَقَالَ: «أعُوذُ باللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «إنَّ العَبْدَ المُؤْمِنَ إذا كَانَ في إقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ وانقِطَاعٍ مِنَ الدُّنيا، نَزَلَتْ إليه[1] المَلائِكَةُ، كأنَّ عَلَى وُجُوهِهِم الشَّمْسَ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أكْفَانِ الجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الجَنَّةِ، فَجَلَسُوا مِنْهُ مَدَّ البَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رأسِهِ، فَيَقُولُ: أيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اخرُجِي إلى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ»، قَالَ: «فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ القَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأخُذُهَا، فإذَا أخَذَهَا
لَمْ يَدَعُوهَا في يَدِهِ طَرْفَةَ عَينٍ، حَتَّى يأخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا في ذٰلِكَ الكَفَنِ ٢٤٠
وذَلِكَ الحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ منها كأطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأرْضِ، قَالَ: فَيَصْعَدُونَ بها، فَلاَ يَمُرُّونَ بِهَا - يَعْنِي عَلَى مَلأٍ مِنَ المَلائِكَةِ - إلاَّ قَالُوا: ما هٰذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟ فَيَقُولُونَ: فلانُ بنُ فُلانٍ، بأحْسَنِ أسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بها[2] في الدُّنيا، حَتَّى يَنْتَهُوا بها إلى السَّماءِ، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ، فَيُفْتَحُ لَهُ، فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا، إلى السَّماءِ الَّتِي تَلِيها، حَتَّى يُنْتَهى بها إلى السَّماءِ السابعة[3] فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي في عِلِّيين، وأعِيدُوهُ إلى الأرضِ، فإنِّي منها خَلَقْتُهُم، وفيها أُعِيدُهُمْ، ومنها أُخْرِجُهُم تَارَةً أُخْرى.

قَالَ: فَتُعَادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: ما دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينيَ الإسلاَمُ، فَيَقُولانِ لَهُ: ما هٰذَا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ،

---

(١) في الأصول: إليهم، والمثبت من «المسند» وغيره.
(٢) في الأصول: به، والمثبت من «المسند».
(٣) في الأصول: «إلى السماء التي فيها الله» والمثبت من المصادر التي خرجت الحديث.

فَيَقُولاَنِ لَهُ: ما عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ الله، فآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافرُشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ وافتَحُوا لَهُ بَاباً إلى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا، ويَفْسَحُ لَهُ فِي قَبرِهِ مدَّ بَصَرِهِ، قَالَ: ويَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الريحِ، فَيَقُولُ: أبشِرْ بالَّذِي يَسُرُّكَ، هٰذا يَوْمُكَ الَّذِي كُنتَ توعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنتَ؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ الَّذِي يَجِيءُ بالخَيرِ، فَيَقُولُ: أنا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، فَيَقُولُ: يَا رَبُّ، أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أرجِعَ إلى أهْلِي ومَالِي.

قَالَ: وإنَّ العَبْدَ الكَافِرَ إذَا كَانَ في انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنيا وإقبالٍ مِنَ الآخِرَةِ، نَزَلَ إليه مِنَ السَّماءِ مَلائِكَةٌ سُودُ الوُجُوهِ، مَعَهُمُ المُسُوحُ[1]، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ البَصرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأسِه، فَيَقُولُ: أَيَّتُها النَّفسُ الخَبِيثَةُ، اخرُجِي إلى سَخطٍ مِنَ الله وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتَتَفَرَّقُ في جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُها كَمَا يُنْتَزَعُ السُّفُّودُ[2] مِنَ الصُّوفِ المَبْلُولِ، فَيأْخُذُهَا، فإذَا أخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا في يَدِهِ طَرْفَةَ عَينٍ، حَتَّى يَجْعَلُوهَا في تِلْكَ المُسُوحِ، وَيَخْرُجُ منها كأنْتَنِ ريحِ خَبِيثَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بها، فَلاَ يَمُرُّونَ بها عَلَى مَلأٍ مِنَ المَلاَئِكَةِ إلاَّ قَالُوا: ما هٰذا الرُّوحُ الخَبِيثُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلانُ بنُ فُلانٍ، بأقْبَحِ أَسْمَائِهِ التي كان يُسَمَّى بِها في الدُّنيا، حتى يُنْتَهى بها إلى السَّماءِ الدُّنيا، فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ، فَلاَ يُفْتَحُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ[3] ٱلْخِيَاطِ﴾

---

(١) المُسوح جمع مِسْح: الكساء من الشعر.

(٢) السُّفود: حديدة ذات شعب مُعقَّفة، يُشوى بها اللحم، والجمع سفافيد.

(٣) سم الخياط: ثقب الإبرة. قال الطبري ١٢/٤٢٧: وكل ثقب في عين أو أنف أو غير ذلك، فإن العرب تسميه «سَمّاً»، وتجمعُه «سموماً»، و «السِّمامُ» في جمع السَّمّ القاتل أشهرُ وأفصحُ من السموم، وهو في جمع السُّم الذي هو بمعنى الثقب أفصحُ، وكلاهما في العرب مستفيض، وقد يقال لواحد السموم الذي هو الثقوب: «سَمٌّ» و «سُمٌّ» بفتح السين وضمها. ومن السم الذي بمعنى الثقب قول الفرزدق:

فَنَفَّسْتُ عن سَمَّيْهِ حَتَّى تَنَفَّسا ... وقلتُ له لا تَخْشَ شيئاً ورائيا

يعني بسَمّيه: ثقبي أنفه. وأما «الخِياط» فإنه «المِخيط» وهي الإبرة، قيل لها: خِياط=

[الأعراف: ٤٠]، فيقول الله عزّ وجلّ: اكتُبُوا كِتَابَهُ في سِجّينَ، في الأرضِ السُّفلى، فَتُطرَحُ رُوحُهُ طَرحاً، ثُمّ قَرَأ: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾ [الحج: ٣١].

٢٤١ فَتُعَادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ، وَيَأتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه، هَاه، لا أدري، فَيَقُولاَنِ لَهُ: ما هٰذا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فيكُم، فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لا أدري، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أنْ كَذَبَ، فافرُشُوهُ مِنَ النَّارِ، وافتَحُوا لَهُ بَاباً إلى النَّار، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، وَيَضِيقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ، حَتَّى تَخْتَلِف فيه أضلاعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبيحُ الوَجْهِ، قَبيحُ الثِّيَابِ، مُنْتِنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بالَّذِي يَسُوؤُكَ، هٰذا يَوْمُكَ الذي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أنتَ؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ يَجِيءُ بالشَّرّ فَيَقُولُ: أنا عَمَلُكَ الخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لا تُقِمِ السَّاعَةَ»[1].

رواه الإمام أحمد وأبو داود، وروى النسائيُّ، وابنُ ماجه أوّلَه، ورواه الحاكم، وأبو عَوَانة الإسفرابيني، في «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلى موجب هٰذا الحديث جَميعُ أهلِ السنة والحديثِ، وله شواهد من الصحيح، فذكر البخاري ﵀، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ العَبْدَ إذا وُضِعَ في قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أصْحَابُهُ، إنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: ما كُنْتَ تَقُولُ في هٰذا الرَّجُلِ، مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَأمَّا المُؤمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أنَّهُ عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ،

= ومخيط، كما قيل: قِناع ومِقنع، وإزار ومِئزر، وقِرام ومِقرم، ولِحاف ومِلحف. ومعنى الآية: لا يدخل هٰؤلاء الذين كذبوا بآيات الله، واستكبروا عنها الجنّةَ الّتي أعدّها الله لأوليائه المؤمنين أبداً، كما لا يلج الجمل في سَمِّ الخِياط أبداً.

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ٤/٢٨٧ و ٢٩٥ ـ ٢٩٦، وأبو داود (٤٧٥٣)، والطيالسي (٧٥٣)، والآجري في «الشريعة» ص٣٦٧ ـ ٣٧٠، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٠)، وابن أبي شيبة ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢، وعبد الرزاق (٦٧٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (١٠٦٤)، وأحمد في «السنة» رقم (١٣٦٥) و (١٣٦٨)، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/٥٦، والطبري (١٤٦١٤)،وصححه والحاكم ١/ ٣٧ ـ ٤٠.

فَيَقُولُ لَهُ: انظُرْ إلى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً»[1].

قال قتادةُ: وَرُوِيَ لنا أنه يُفْسَحُ له في قبره، وذكر الحديثَ.

وفي «الصحيحين» عن ابنِ عباس رَضِيَ الله عنهما: أن النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبانِ، وما يُعَذَّبَانِ في كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُما، فَكَانَ لا يَسْتَتِرُ[2] مِنَ البَوْلِ، وأَمَّا الآخَرُ، فَكَانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ، فَدَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ، فَشَقَّهَا نِصْفَينِ، وَقَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»[3].

وفي «صحيح أبي حاتم» عن أبي هُرَيْرَةَ، قالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إذا قُبِرَ المَيِّتُ[4]، أو الإنسانُ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَان، يُقَالُ لأحدِهِما: المُنْكَرُ،

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٨) و (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠)، والنسائي ٤/ ٨٧ ـ ٩٨، وأحمد ٣/ ١٢٦، وأبو داود (٤٧٥١)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٣) و (١٥) و (١٦)، وابن أبي عاصم (٨٦٣)، والآجري ص٣٦٥، وابن منده في «الإيمان» (١٠٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٢٢)؛ وسعيد: هو ابن أبي عروبة.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» ١/ ٣١٨: كذا في أكثر الروايات، بمثناتين من فوق: الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، وفي رواية ابن عساكر: «يستبرئ» بموحدة ساكنة من الاستبراء، ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش: «يستنزه» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار: أنه لا يجعل بينه وبين بوله مسترة، يعني: لا يتحفظ منه، فتوافق رواية «لا يستنزه» لأنها من التنزه، وهو الإبعاد، وقد وقع عند أبي نعيم في «المستخرج» من طريق وكيع عن الأعمش: «كان لا يتوقى»، وهي مفسرة للمراد.

(٣) أخرجه البخاري (٢١٦) و (٢١٨) و (١٣٦١) و (١٣٧٨) و (٦٠٥٢) و (٦٠٥٥)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، وابن ماجه (٣٤٧)، والنسائي ١/ ٢٨ ـ ٣٠ و ٤/ ١٠٦، وأحمد ١/ ٢٢٥، وابن أبي شيبة ١/ ١٢٢، والبيهقي في «السنن» ١/ ١٠٤، وفي «إثبات عذاب القبر» له (١١٧) و (١١٨) و (١١٩)، والبغوي (١٨٣)، والآجري في «الشريعة» ص٣٦١ و ٣٦٢، والطيالسي (٢٦٤٦)، وابن منده في الإيمان (١٠٧١)، والدارمي ١/ ١٨٨، ووكيع في «الزهد» (٤٤٤).

(٤) في الأصول: أحدكم، والمثبت من ابن حبان.

وللآخَرِ: النَّكِيرُ» وذكر الحديث[1]. . . إلخ.

وقد تواترتِ الأَخْبَارُ عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذابِ القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فَيَجِبُ اعتقادُ ثبوتِ ذلك، والإيمانُ به، ولا نتكلَّم في كيفيته، إذْ ليس للعقل وُقُوفٌ على كيفيته، لكونه لا عَهْدَ له به في هذه الدار، والشَّرْعُ لا يأتي بما يُحِيلُه المَعْقُولُ، ولكنه قد يأتي بما تَحارُ فيه العقولُ، فإن عَوْدَ الرُّوحِ إلى الجسدِ ليس على الوجهِ المعهودِ في الدنيا، بل تُعَادُ الرُّوحُ إليه إعَادَةً غَيْرَ الإعادةِ المألوفَةِ في الدنيا. ٢٤٢

تعلقات الروح بالبدن

فالروحُ لها بالبدن خَمْسَةُ أنواع من التَّعَلُّقِ، متغايرة الأحكام[2]:

أحدُها: تعلُّقها به في بطن الأمِّ جنيناً.

الثاني: تعلُّقها به بَعْدَ خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تَعَلُّقُهَا به في حال النَّومِ، فلها به تَعَلُّقٌ من وجه، ومُفَارَقَةٌ مِن وجه.

---

(١) هو في «صحيح ابن حبان» (٧٨٠)، ولفظه بتمامه: «إذا قُبر الميت ـ أو الإنسان ـ أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فهو قائل ما كان يقول، فإن كان مؤمناً قال: هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فيقولان له: إن كنا لنعلم أنك لتقول ذلك. ثم يُفسَح له في قبره سبعون ذراعاً في سبعين ذراعاً، ويُنوَّرُ له فيه، فيقال له: نم، فينام كنوم العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجَعِه ذلك، فإن كان منافقاً قال: لا أدري، كنت أَسمعُ الناس يقولون شيئاً فكنت أقوله، فيقولان له: إن كنا لَنعلمُ أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض الْتئِمي عليه، فتلتئم عليه حتى تختلف أضلاعه، فلا يزالُ معذباً حتى يبعثه الله تعالى من مضجعه ذلك.

وأخرجه الترمذي (١٠٧١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٦٤)، والآجري في «الشريعة» ص٣٦٥، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٨٩) كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق العامري المدني، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة. . . وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وهو كما قال، بل أعلى؛ فإنَّ رجال إسناده على شرط مسلم.

(٢) انظر «الروح» ص٦٢ ـ ٨١.

الرابع: تَعلُّقها به في البرزخِ، فإنها وإن فارقته، وتجرَّدَتْ عنه، فإنها لم تُفارِقْه فِراقاً كليّاً بحيثُ لا يبقى لها إليه التِفَاتٌ البتة، فإنَّه ورد رَدُّها إليه وَقْتَ سلامِ المسلِّم[1]، وورد أنه يَسْمَعُ خَفْقَ نِعالِهم حين يُوَلُّون عنه[2]، وهذا الرَّدُّ إعادةٌ خاصة لا يُوجِبُ حياةَ البدن قبلَ يومِ القيامة.

الخامس: تعلّقُهَا به يَوْمَ بعثِ الأجسادِ، وهو أكْمَلُ أنواعِ تعلقها بالبدن، ولا نِسْبَةَ لما قبلَه من أنواع التَّعَلُّقِ إليه، إذْ هو تعلق لا يَقْبَلُ البَدَنُ معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فالنوم[3] أخو الموت، فتأمل هٰذا، يُزيحُ عنك إشكالاتٍ كثيرة.

السؤال في القبر للروح والجسم

وليس السؤالُ في القبر للروح وَحْدَهَا، كما قال ابنُ حزم وغيره، وأفْسَدَ منه قَوْلُ مَنْ قال: إنَّه للبدن بلا روح! والأحاديثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ القولين.

وكذلك عذابُ القبر يكونُ للنفس والبدنِ جميعاً، باتفاق أهلِ السنة والجماعة، تَنْعَمُ النَّفسُ، وتُعذَّبُ مفردةً عن البدن ومتصلة به.

واعلم أنَّ عذابَ القبرِ هو عَذابُ البرزخ[4]، فَكُلُّ مَنْ مات وهو مستحقٌّ للعذاب ناله نَصِيبُهُ منه، قُبِرَ أو لم يُقْبَرْ، أكلته السِّبَاعُ أو احترق حتَّى

---

(١) أخرج أبو داود (٢٠٤١) من طريق أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلِّم عليَّ إلاَّ ردَّ الله روحي حتى أردَّ عليه السلام». وصححه النووي في «رياض الصالحين» و «الأذكار»، وقال الحافظ فيما نقله عنه ابن علان ٣/٣١٦: إنه حديث غريب. أخرجه أحمد وأبو داود، ورجاله رجال الصحيح، إلاَّ أبا صخر فأخرج له مسلم وحده، وقد اختلف فيه قول ابن معين، ثم في ابن قسيط مقال، توقف فيه مالك، فقال في حديث آخر من روايته خارج الموطأ: ووصله ليس بذاك، وانفراده بهذا عن أبي هريرة يمنع من الجزم بصحته.

(٢) ورد ذلك في حديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاريُّ (١٣٣٨) و (١٣٤٦)، ومسلمٌ (٢٨٧٠).

(٣) في (ب): والنوم.

(٤) انظر: «الروح» ص٨١ ـ ٨٨.

صار رماداً، ونُسِفَ في الهواء، أو صُلِبَ أو غَرِقَ في البحر وصل إلى روحه وبدنه مِنَ العذاب ما يَصِلُ إلى المقبور.

وما ورد من إجلاسه، واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يُفْهَمَ عن الرسول ﷺ مرادُه من غير[1] غلوٍّ ولا تقصيرٍ، فلا يُحمَّل كلامُه ما لا يَحتمِلُه، ولا يُقصَّر به عن مراده وما قَصدَه من الهدى والبيان، فكم حَصَل بإهمال ذلك والعدول عنه مِن الضلال، والعدولِ عن الصواب ما لا يعلمه إلاَّ الله، بل سوءُ الفهم عن الله ورسوله أصلُ كُلِّ بدعة وضلالة نشأت في الإسْلام، هو أصلُ كلِّ خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيفَ إليه سوءُ القصد. والله المستعان.

الدور ثلاثة ولكل دار أحكام

فالحَاصِلُ أن الدُّور ثلاثة[2]: دارُ الدنيا، ودارُ البرزخِ، ودارُ القَرَارِ. وقد جَعَل الله لِكُلِّ دارٍ أحكاماً تَخُصُّها، وركَّبَ هٰذا الإنسانَ مِن بَدَنٍ ونَفْسٍ، وجعل أحْكَامَ الدنيا على الأبدانِ، والأرْوَاحُ تَبَعٌ لها، وَجَعَلَ أحْكَامَ البرزخ على الأرواح، والأبْدانُ تَبَعٌ لها، فإذا كان يَوْمُ حَشرِ الأجسادِ وقيامِ الناس مِن قبورهم، صار الحُكْمُ والنَّعِيمُ والعَذَابُ على الأرواحِ والأجسادِ جميعاً. فإذا تأملتَ هٰذا المعنى حَقَّ التأمُّلِ، ظَهَرَ لك أنَّ كَوْنَ القبرِ رَوْضَةً مِنْ رياض الجنة، أو حُفْرَةً مِنْ حُفَرِ النار مطابقٌ للعقل، وأنه حقٌّ لا مِرْيَةَ فيه، وبذلك يَتَمَيَّزُ المؤمنون بالغيب من غيرهم. ٢٤٣

ويجب أن يُعْلَمَ[3] أنَّ النَّار التي في القبر والنعيم، ليس مِنْ جِنْسِ نارِ الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه التُّرابَ والحِجَارَةَ التي فَوْقَهُ وتحته حتى يَكُون أعظمَ حَرّاً[4] من جمرِ الدّنيا، ولو مَسَّها أهْلُ الدنيا لم يُحِسُّوا بها، بل أعْجَبُ من هٰذا أن الرجلين يُدفنان أحَدُهُما إلى جنبِ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر: «الروح» ص٨٨ ـ ٩٠.

(٣) انظر: «الروح» ص٩٢ ـ ٩٣.

(٤) سقطت من (ب).

صاحبه، وهذا في حُفْرَةٍ مِنْ حُفَرِ النار، وهٰذا في روضة من رياض الجنة، لا يَصِل من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هٰذا إلى جاره شيء من نعيمه، وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوسَ مُولَعَةٌ بالتكذيب بما لم تُحِط به علماً، وقد أرانا الله في هٰذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغُ من هٰذا بكثير، وإذا شاء الله أن يُطلِعَ على ذلك بَعْضَ عباده أطلعه، وغَيَّبَه عن غيره، ولو اطلع الله على ذلك العِبَادَ كُلَّهم، لزالتْ حِكْمَةُ التكليفِ والإيمان بالغيب، ولما تَدافَنَ النّاسُ، كما في «الصحيح» عنه ﷺ: «لَوْلاَ أَنْ لا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ الله أَنْ يُسْمِعَكُم مِنْ عَذَابِ القَبْرِ ما أَسْمَعُ»(١). ولمَّا كانت هٰذه الحِكْمَةُ منتفيةً في حقِّ البهائم سمعت [ذلك](٢) وأدركته.

سؤال منكر ونكير

وللناسِ في سؤال منكر ونكير: هل هو خاصٌ بِهٰذِهِ الأمة أم لا(٣)؟ ثَلاثَةُ أقوالٍ: الثالث: التوقفُ، وهو قولُ جماعة، منهم أبو عمر بنُ عبد البر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه قال: «إنَّ هٰذِهِ الأمَّةَ تُبتَلَى في قبُورِهَا»(٤) منهم من يرويه: «تُسأل»، وعلى هٰذا اللفظ يحتمل أن تكونَ هٰذه الأمة قد خُصَّتْ بذلك، وهذا أمر لا يُقطَعُ عليه، ويظهر عدمُ الاختصاص، والله أعلم.

وكذلك اختلف في سؤالِ الأطفالِ أيضاً(٥).

---

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٨٦٧)،وأحمد ٥/ ١٩٠، وابن منده (١٠٦٥)، والبيهقي في «عذاب القبر» (٨٩) من حديث زيد بن ثابت، وفي الباب عن أنس بن مالك عند مسلم (٢٨٦٨)، وأحمد ٣/١٧٥ و ١١٤ و ١٥٣ و ١٧٥ و ٢٠١ و ٢٧٣ و ٢٨٤، والنسائي ٤/١٠٢.

(٢) لم ترد في الأصول، استدركت من «الروح» ص: ٩٣، وفي (ب): سمعته وأدركته.

(٣) انظر: «الروح» ص١١٩ ـ ١٢١.

(٤) هو قطعة من الحديث المتقدم.

(٥) انظر في كتاب «الروح» ص١٢١ ـ ١٢٣.

عذاب القبر نوعان:

وهل يَدُومُ عذاب القبر أو ينقطع[1]؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائمٌ، كما قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝﴾ [غافر: ٤٦]. وكذا في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إلى النَّارِ، فَيَنْظُرُ إلى مَقْعَدِهِ فيها حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[2]، رواه الإمام أحمد في بعض طرقه.

والنوعُ الثاني: أنه مدة، ثم يَنْقَطِعُ، وهو عَذَابُ بَعْضِ العُصَاةِ الَّذِينَ خَفَّتْ جرائِمُهم، فيُعَذَّبُ بحسب جُرمه، ثم يُخَفَّفُ عنه، كما تقدم ذِكْرُه في المُمحِّصاتِ العشر[3].

الاختلاف في مستقر الأرواح بعد الموت

قد اختُلِف في مستقرِّ الأرواح[4] ما بَيْنَ الموتِ إلى قيام الساعة:

فقيل: أرواحُ المؤمنين في الجنة، وأرواحُ الكافرين في النار.

وقيل: إن أرْوَاحَ المؤمنين بِفناء الجنة على بابها، يأتيهم من رَوْحِهَا ونعيمِها ورِزقِها.

وقيل: على أفنية قبورهم.

وقال مالك: بلغني أنَّ الروحَ مرسَلَةٌ، تَذْهَب حيث شاءت.

وقالت طائفة: بل أرواحُ المؤمنين عند الله عَزَّ وَجَلَّ، ولم يزيدوا على ذلك. ٢٤٤

وقيل: إن أرْوَاحَ المؤمنين بالجَابِيَةِ من دِمَشْق، وأرْوَاحَ الكافرين بِبَرَهُوتَ بئرٍ بِحَضْرَمَوْتَ!

وقال كعب:[5] أرواحُ المؤمنين في عِلِّيين في السَّماءِ السابعة، وأرواحُ

---

(١) انظر: «الروح» ص١٢٣ ـ ١٢٥.

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ وغيره، وهو صحيح، وقد تقدم ص٥٧٣.

(٣) في (ب): «العشرة»، وكلاهما جائز لتقدم المعدود على العدد.

(٤) انظر: «الروح» ص١٢٥ ـ ١٢٩.

(٥) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، العلامة الحبر الذي كان يهودياً، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد ﷺ، =

الكُفَّار في سِجِّين في الأرضِ السابعة تحت خَدِّ إبليس!

وقيل: أرْوَاحُ المؤمنين ببئرِ زمزم، وأرواح الكافرين ببئر بَرَهُوتَ.

وقيل: أرْوَاحُ المؤمنين عن يمين آدم، وأرواحُ الكفار عن شماله.

وقال ابنُ حَزمٍ[(١)] وغيرُه: مستقرُّها حيث كانت قبلَ خلقِ أجسادها.

وقال أبو عمر بنُ عَبْدِ البَرِّ: أرْواحُ الشهداءِ في الجنة، وأرْواحُ عامَّةِ المؤمنين على أفنيةِ قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أنَّ أرواحَ الشُّهَدَاءِ كطيرٍ خُضْرٍ معلَّقة بالعرش، تَغْدُو وتَرُوحُ إلى رياضِ الجنة، تأتي ربَّها كُلَّ يومٍ تُسَلِّمُ عليه.

وقالت فرقةٌ: مُسْتَقَرُّهَا العَدَمُ المَحْضُ، وهٰذا قَوْلُ مَنْ يقول: إن النفس عَرَضٌ من أعْرَاضِ البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرُّها بَعْدَ الموتِ أبدانٌ أُخَرُ تُناسِبُ[(٢)] أخلاقَها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كُلُّ روح إلى بدن حيوان

= فكان يحدثهم بالأوابد والغرائب والعجائب، مما كان، ومما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ، وأخطأ من زعم أنه خرج له البخاري ومسلم، فإنهما لم يسندا من طريقه شيئاً من الحديث، وإنما جرى ذكره في «الصحيحين» عرضاً، وليس يؤثر عن أحد من المتقدمين توثيقه، إلا أنَّ بعض الصحابة أثنى عليه بالعلم، وأخرج البخاري في «صحيحه» في الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طريق حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة لما حجَّ في خلافته، وذكر كعب الأحبار، فقال: إنْ كان مِن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا لنبلو مع ذلك عليه الكذب. وثبت عن عمر فيما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» ١/ ٥٤٤ أنه كان يقول له: لتتركنَّ الأحاديث أو لألحقنَّك بأرض القِردة. على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه، فإن الكذبة من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها. مترجم في «السير» ٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٤.

(١) هو الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي اليزيدي الظاهري، صاحب كتاب «المحلى» و «الإحكام» وغيرهما، توفي سنة (٤٥٦هـ) مترجم في «السير» ١٨/ (٩٩).

(٢) في (ب): «تناسبها».

يُشاكِلُ تلك الروح! وهذا قولُ التناسخية منكري المعاد، وهو قولٌ خارج عن أهل الإسلام كُلِّهم، ويضيقُ هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوالِ والكلامِ عليها(١).

تفاوت منازل الأرواح في البرزخ

ويتلخَّصُ مِن أدلتها: أن الأرواح في البَرْزَخِ متفاوِتَةٌ أعْظَمَ تفاوت.

فمنها: أرواحٌ في أعلى عِلِّيِّين، في الملأ الأعلى، وهي أرْوَاحُ الأنبياءِ صَلَوَاتُ الله عليهم وسَلامه، وهم متفاوتون في منازلهم.

ومنها أرواحٌ في حواصِلِ طيرٍ خُضْرٍ، تَسْرَحُ في الجنة حيث شاءت، وهي أرْوَاحُ بَعْضِ الشهداء، لا كُلِّهم، بل مِنَ الشهداء من تُحْبَسُ رُوحُه عن دخول الجنة لِدَيْنٍ عليه، كما في «المسند» عن محمد بن عبد الله بن جحش، أن رَجُلاً جَاءَ إلى النَّبِيِّ ﷺ، فقَالَ: يَا رَسُولَ الله: مَا لي إنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «الجَنَّةُ»، فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ: «إلاَّ الدَّيْنَ، سَارَّني به جبريلُ آنِفاً»(٢).

ومِنَ الأرواحِ مَنْ يكونُ محبوساً على بابِ الجنة، كما في الحديث

---

(١) قال ابن القيم في «الروح» ص١٢٩ بعد ما ذكر هذه الأقوال: فهذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت، ولا تظفر به مجموعاً في كتاب واحد غير هذا ألبتَّة، ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال، وما لكل قول وما عليه، وما هو الصواب من ذلك الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي منَّ الله بها وهو مرجوّ الإعانة والتوفيق. وقد استوعبت الإجابة ثلاثين صفحة من ١٢٩ إلى ١٥٩ فراجعه.

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ٣٥٠، والنسائي ٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥، والطبراني في «الكبير» ١٩/ ٥٥٦) و (٥٥٧) و (٥٥٨) و (٥٥٩) و (٥٦٠) من طرق عن أبي كثير مولى محمد بن عبد الله بن جحش، عن محمد بن عبد الله، وأبو كثير روي عنه جمع، ويقال: له صحبة، ووثقه الحافظ في «التقريب» فالحديث صحيح. ومحمد بن عبد الله: عداده في الصحابة، هو ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين، ولأمه فاطمة بنت أبي حبيش صحبة، وهي التي سألت رسول الله ﷺ عن الاستحاضة.
ورواه أحمد في «المسند» ٤/ ١٣٩ و ٣٥٠ من طريق محمد بن عمرو، عن أبي كثير، عن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه عبد الله بن جحش.

الذي[1] قال فيه رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ صاحِبَكم محبوساً على بابِ الجنة»[2].

ومنهم من يَكُونُ محبوساً في قبره، ومنهم مَنْ يكون محبوساً في الأرض، ومنها أرواحٌ تكون في تَنُّور الزُّناة والزواني، وأرْوَاحٌ في نهرِ الدم تَسْبَحُ فيه، وتُلْقَمُ الحِجَارَةَ، كل ذلك تَشْهَدُ له السُّنَّةُ[3]، والله أعلم.

وأما الحَيَاةُ التي اختُصَّ بها الشَّهِيدُ، وامتازَ بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: ١٥٤] ـ [فهي]: أن الله تعالى جَعَلَ أروَاحَهم في أجوافِ طير خُضرٍ، كما في حديث عبدِ الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ ـ يعني يومَ أُحُد ـ جَعَلَ الله أرْوَاحَهُمْ في أجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أنهَارَ الجنَّةِ، وَتَأكُلُ مِنْ ثِمارِها، وتأوي إلى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُذلَّلةٍ[4] في ظِلِّ العَرْشِ» ٢٤٥

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه أحمد ٤/١٣٦ و ٥/٧، وابن ماجه (٢٤٣٣)، وابن سعد ٧/٥٧، وأبو يعلى (١٥١٠)، والطبراني (٥٤٦٦)، والبيهقي ١٠/١٤٢ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عبد الملك أبي جعفر، عن أبي نفرة، عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاث مئة درهم، وترك عيالاً، قال: فأردت أن أنفقها على عياله، قال: فقال لي النبي ﷺ: «إنَّ أخاك محبوس بدينه، فاذهب، فاقض دينه»، فذهبت فقضيت عنه، ثم جئت، قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلاَّ دينارين ادَّعتهما امرأة، وليس لها بينة، قال: «أعطها، فإنها محقة»، وفي رواية: «فإنها صادقة» وعبد الملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين، وصحح إسناده البوصيري في «الزوائد» ورقة ١٥٦، وأخرجه البيهقي ١٠/١٤٢ من طريق عبد الواحد بن غياث، وأبو يعلى (١٥١٣) من طريق عباد بن موسى القرشي، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بمثله، إلاَّ أنه لم يُسمِّ ما ترك، وهذا إسناد صحيح، فإنَّ حماد بن سلمة روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط.

(٣) انظر: حديث سمرة الطويل في البخاري (٧٠٤٧).

(٤) أي: مُدَلاة، وفي الحديث: «كم من عِذق مذلل لأبي الدحداح» وذُلِّلَ الكرمُ: =

الحديث، رواه الإمام أحمد وأبو داود[1]، وبمعناه في حديث ابن مسعود، رواه مسلم.

فإنَّهم لما بَذَلُوا أبدانَهم لله عزَّ وجلَّ حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خَيْراً منها، تكونُ فيها إلى يَوْمِ القيامة، ويكون تنعُّمُها بواسطة تلك الأبدان، أكْمَلَ مِن تَنَعُّمِ الأرواحِ المُجرَّدَةِ عنها.

ولهذا كانت نَسَمَةُ المؤمن في صُورة طَيْرٍ، أو كَطيرٍ، ونَسَمَةُ الشهيدِ في جَوْفِ طير. وتأمل لفظ الحديثين، ففي «الموطأ» أن كعبَ بنَ مالكٍ كان يُحَدِّثُ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ نَسَمَةَ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهُ الله إلى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ»[2].

= دليت عناقيده، قال أبو حنيفة الدينوري: التذليل: تسوية عناقيد الكرم وتدليتها. وفي «سنن أبي داود» و «المستدرك»: علقت.

(١) وتمامه: فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومقيلهم، قالوا: من يبلِّغ إخواننا عنّا أننا أحياء نرزق لئلا يزهدوا في الجهاد، ولا ينكلوا عند الحرب، فقال الله سبحانه: أنا أبلغهم عنكم، قال: فأنزل الله: **﴿ولا تحسَبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيلِ اللهِ أمواتاً﴾**.
أخرجه أحمد ١/٢٦٦، وابن أبي شيبة ٥/٢٩٤ - ٢٩٥، وهناد في «الزهد» (١٥٥)، والطبري (٨٢٠٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس. وأخرجه أبو داود (٢٥٢٠)، والحاكم ٢/٨٨ و ٢٩٧، والآجري ص٣٩٢، والبيهقي في «الدلائل» ٣/٣٠٤، وفي «إثبات عذاب القبر» (١٤٥)، من طريق ابن إسحاق، وزادوا في الإسناد «سعيد بن جبير» بين أبي الزبير وابن عباس، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير في تفسيره ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١ بعد أن ذكر هذا السند الذي فيه الزيادة: وهذا أثبت، وكذا رواه سفيان الثوري، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٢/٩٦، وزاد نسبته إلى عبد بن حميد، وابن المنذر
وأخرجه من حديث ابن مسعود مسلم (١٨٨٧)، والترمذي (٣٠١٤)، وابن ماجه (٢٨٠١)، والدارمي ٢/٢٠٦، والطبري (٨٢٠٦) و (٨٢٠٧) و (٨٢٠٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» في «سننه» (٢٥٥٩)، وهناد (١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢٤)، والبيهقي في «السنن» ٩/١٦٣، وفي «الدلائل» ٣/٣٠٣، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٢/٩٦، وزاد نسبته للفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق (١).

فقوله: «نسمة المؤمن» تَعُمُّ الشهيدَ وغيره، ثم خَصَّ الشهيد بأن قال: «هي في جَوْفِ طَيْرٍ خضر»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوفِ طيرٍ صَدَقَ عليها أنها طير، فتدخل في عمومِ الحديثِ الآخر بهذا الاعتبارِ، فَنَصِيبُهُمْ مِنَ النعيم في البرزخِ أَكْمَلُ مِن نصيب غيرهم مِن الأمواتِ على فُرُشِهِمْ، وإن كان الميتُ على فراشه أعلى دَرَجَةً مِنْ كثيرٍ منهم[1]، فله نَعِيمٌ يَخْتَصُّ به لا يُشَارِكُهُ فيه مَنْ هُوَ دُونَهُ، والله أعلم.

وحَرَّمَ الله على الأرضِ أن تأكُلَ أجسادَ الأنبياءِ، كما رُوِيَ في «السنن»[2]، وأما الشُّهَدَاءُ، فقد شُوهِدَ منهم بعدَ مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغير[3]، فيحتمل بقاؤه كذلك[4]، في تُربته إلى يوم محشره، ويحتملُ أنه يَبْلَى مع طُولِ المدة، والله أعلم. وكأنه ـ والله أعلم ـ كلما كانت الشَّهَادَةُ أكْمَلَ، والشهيدُ أفضَلَ، كان بقاءُ جسده أطولَ.

---

(١) النص في «الروح» للعلامة ابن القيم ص١٣٦ بإسقاط: «من كثير».

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ٨، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي ٣/ ٩١، ٩٢، وابن ماجه (١٠٨٥) و (١٦٣٦) من حديث أوس بن أوس. وإسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٥٥٠)، والحاكم ٢/ ٢٨٧، ووافقه الذهبي، وحسنه المنذري، والحافظ ابن حجر، وصححه النووي في «الأذكار»، وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند ابن ماجه (١٦٣٧)، وآخر من حديث أبي أمامة عند البيهقي.

(٣) أخرج الإمام مالك في «الموطأ» ٢/ ٤٧٠ في الجهاد: باب الدفن في قبر واحد من ضرورة. من طريق عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بَلَغَهُ أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين كانا قد حَفَرَ السيلُ قبرهما، وكان قبرُهما مما يلي السَّيل، وكانا في قبر واحد، وهما ممن استُشهد يوم أُحد، فحُفِر عنهما ليُغَيَّرا من مكانهما، فوجدا لم يتغيَّرا، كأنَّهما ماتا بالأمس، وكان أحدُهما قد جُرح، فوضع يده على جُرْحِه، فدُفِن وهو كذلك، فأُميطت يدُهُ عن جُرْحِه، ثُمَّ أُرسلت، فرجعت كما كانت، وكان بين أُحُد ويوم حُفر عنهما ست وأربعون سنة. ورجاله ثقات. لكنه مرسل، ولابن سعد ٣/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣ من طريق الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر بأطول مما رواه مالك، وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» ٣/ ١٧٣، وانظر «البخاري» (١٣٥١).

(٤) في (ب): «وكذلك». وهو خطأ.

قوله: «وَنُؤمِنُ بِالبَعْثِ وَجَزَاءِ الأعمالِ يَوْمَ القِيَامَةِ والعَرْضِ والحِسَابِ، وقِرَاءَةِ الكِتَابِ، والثَّوابِ، والعِقَابِ، والصِّرَاطِ وَالمِيزَانِ».

الإيمان بالبعث والجزاء

ش: الإيمانُ بالمَعَادِ مما دَلَّ عليه الكِتَابُ والسُّنَّةُ، والعَقْلُ والفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقامَ الدليلَ عليه، وردَّ على منكريه في غالب سُوَرِ القرآن.

وذلك: أن الأنبياءَ عليهم السَّلامُ كُلُّهُمْ متفقون على الإيمانِ بالآخرة؟ فإنَّ الإقرارَ بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فِطْرِيٌّ، كُلُّهُمْ يُقِرُّ[1] بالرب، إلا مَنْ عاند، كفِرْعِونَ، بخلافِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ، فإنَّ مُنكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خَاتَمَ الأنبياء، وكان قد بُعِثَ هو والساعة كهاتين[2]، وكان هو الحاشِرُ ٢٤٦
المقفِّي[3]، بَيَّن تَفْصِيلَ الآخرة بياناً لا يُوجَدُ في شيءٍ من كُتُبِ الأنبياء. ولهذا ظَنَّ طائفةٌ من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يُفْصِحْ بمعاد الأبدان إلا محمدٌ ﷺ، وجعلوا هٰذا حجةً لهم في أنه من باب التخييلِ والخِطاب الجُمهوري[4].

والقرآن بَيَّنَ معادَ النفسِ عند الموت، ومَعَادَ البَدَنِ عندَ القيامَةِ الكُبرى

---

(١) في (ب): مقر.

(٢) كما جاء في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه البخاريُّ (٤٩٣٦) و (٥٣٠١) و (٦٥٠٣)، ومسلم (٢٩٥). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (٦٥٠٥). وأخرجه من حديث أنس بن مالك البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١)، والترمذي (٢٢١٤). وأخرجه من حديث جابر مسلم (٨٦٧)، والنسائي ٣/ ١٨٨ و ١٨٩. وأخرجه من حديث المستورد بن شداد الترمذيُّ (٢٢١٣).

(٣) أخرج البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، و «الجامع» (٢٥٤٢) من حديث جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب». والعاقب: الذي ليس بعده نبي، وورد اسم: «المقفي» عند الترمذي في الشمائل (٣٦٠) من حديث حذيفة بن اليمان. قال ابن الأعرابي: المقفي: المتبع للنبيين، وقال شمر: المقفي والعاقب: واحد، وهو المولّي الذاهب، يقال: قفى عليه: إذا ذهب، فكان المعنى أنه آخر الأنبياء، فإذا قفى، فلا نبي بعده.

(٤) في (ب): الجمهور.

في غير موضع، وهؤلاء يُنكِرُونَ القِيامَةِ الكُبرى، ويُنْكِرُونَ مَعادَ الأبدانِ، ويقُولُ مَنْ يقولُ منهم: إنه لم يُخبِرْ به إلا محمد ﷺ على طريقِ التخييل! وهذا كَذِبٌ، فإنَّ القيامة الكُبرى هي معروفةٌ عند الأنبياء، مِنْ آدَمَ إلى نوحٍ، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

وقد أَخْبَرَ الله بها مِن حين أُهبط آدمُ، فقال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٤ ـ ٢٥]. ولما قال إبليسُ اللعين: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾﴾ [ص: ٧٩ ـ ٨١].

وأما نُوحٌ عليه السلام، فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨].

وقال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢]. إلى آخر القِصَّةِ. وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الآية، [البقرة: ٢٦٠].

وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لمَّا ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه: ١٥ ـ ١٦].

بل مُؤمِنُ آلِ فرعون كان يعلم المَعادَ، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ [غافر: ٣٢ ـ ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر: ٣٩] إلى قوله ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وقال موسى: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنه أرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، في آياتٍ من القرآن، وأخبر عن أهلِ النار أنهم إذا قال لهم خَزَنتُها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

٢٤٧ وهٰذا اعتِرَافٌ مِنْ أصنافِ الكُفَّارِ الداخلين جهنَّمَ أن الرسلَ أنذرتهم لِقَاءَ يومهم هٰذا، فَجَمِيعُ الرسل أنذروا بما أنذر به خاتَمُهُمْ، مِن عقوبات المذنبين في الدنيا والآخِرَةِ، فعامةُ سُوَرِ القرآن التي فيها ذكرُ الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأمر نبيَّه أن يُقسِمَ به على المعاد، فَقَالَ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ﴾ الآية[1] [سبأ: ٣]، وقال تعالى: ﴿۞ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧].

وأَخْبَرَ عن اقترابها، فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾﴾ [القمر: ١]. ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء: ١]. ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ١ ـ ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧].

وذمَّ المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ[2] عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم

---

(١) في الأصول: الآيات.

(٢) في الأصل (أَدْرَكَ) بقطع الألف وسكون الدال، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير=

مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]. ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر: ٥٩]. ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء: ٩٧ ـ ٩٩]. ﴿وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ ۞ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ[(١)] إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٩ ـ ٥٢].

فتأمل ما أُجيبُوا به عن كُلِّ سُؤَالٍ سُؤَالٍ على التفصيل، فإنَّهم قالوا أولاً: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾، فقيل لهم في جواب هٰذا السؤال: إن كُنْتُمْ تزعمون أنه لا خَالِقَ لكم، ولا رَبَّ، فَهَلاَّ كُنْتُمْ خلقاً لا يُفْنِيهِ المَوْتُ، كالحجارةِ والحديدِ وما هو أَكْبَرُ في صدوركم من ذلك؟! فإن قُلْتُمْ: كنا خلقاً على هٰذه الصفة التي لا تقبلُ البقاءَ، فما الذي يَحُولُ بَيْنَ ٢٤٨
خالقكم ومُنشئكم، وبَيْنَ إعادتكم خلقاً جديداً؟!.

= بمعنى: هل أدرك علمهم علمَ الآخرة. كذا قال الفراء، و «بل» بمعنى الجحد، أي: لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله تعالى: **﴿بل هم في شك منها﴾**... وقرأ الباقون: **﴿بل ادَّارك علمهم في الآخرة﴾** أي: تكامل علمهم يوم القيامة بأنهم مبعوثون، وأن كل ما وُعدوا به حق. انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٥، و «زاد المسير» ٦/ ١٨٨.

(١) قال قتادة: يحرّكونها تكذيباً واستهزاءً. قال الفراء: يقال أنغض رأسه: إذا حرّكه إلى فوق وإلى أسفل، وقال ابن قتيبة: المعنى يحركونها كما يحرك الآيسُ من الشيء المستبعِد له رأسَهُ، يقال: نغضت سنه: إذا تحركت، وبابه نصر وضرب. انظر: «معاني القرآن» ٢/ ١٢٥، و «غريب القرآن» ص٢٥٧.

وللحُجَّةِ تقريرٌ آخر، وهو: لو كُنتُم مِن حِجَارَةٍ أو حديدٍ أو خَلْقٍ أكبرَ منهما، فإنه قَادِرٌ[1] على أن يُفنِيكُمْ ويُحيلَ ذواتِكم، ويَنْقُلَهَا من حالٍ إلى حال، ومن يَقْدِرُ على التصرُّفِ في هٰذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة، فما الذي يُعْجِزُهُ فيما دونَها؟ ثم أخبر أنهم يسألون سؤالاً آخر بقولهم: ﴿من يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسومُنا وفَنِيَتْ؟ فأجَابَهُم بقوله: ﴿قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]. فلما أخذتهم الحُجَّةُ، ولَزِمَهُم حكمها، انتقلوا إلى سؤالٍ آخر يتعلَّلُونَ به بعلل المنقطع، وهو قولُهم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السُّورة. فلو رام أعْلَمُ البشرِ وأفْصَحُهُمْ وأقْدَرُهُمْ على البيانِ، أن يأتيَ بأحسنَ مِنْ هٰذه الحجة، أو بمثلها، في ألفاظٍ تُشابِهُ هٰذه الألفاظ في الإيجاز وَوَضْعِ الأدِلَّةِ، وصِحَّةِ البُرهان، لما قَدَرَ، فإنه سبحانه افتتح هٰذه الحُجَّةَ بسؤال أورده مُلْحِدٌ، اقتضى جواباً، فكان في قوله: ﴿وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ ما وَفَى بالجواب، وأقام الحجةَ، وأزال الشبهةَ ولما[2] أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها، فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فاحتجَّ بالإبداءِ على الإعادةِ، وبالنشأة الأولى على النشأةِ الأخرى، إذْ كُلُّ عاقلٍ يعلمُ علماً ضرورياً أنَّ مَنْ قَدَرَ على هٰذه، قدر على هٰذه، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية، لكان عن الأولى أعجَزَ وأعْجَزَ، ولما كان الخلقُ يستلزِمُ قُدْرَةَ الخالق على مخلوقه، وعلمه بتفاصيلِ خلقه، أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فهو عليمٌ بتفاصيلِ الخلق الأول وجزئياته، ومَوادِّه وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العِلْمِ، كامِلَ القُدرة، كيف يَتَعَذَّر عليه أن يُحيي العظامَ وهي رميم؟

ثم أكَّدَ الأمرَ بحُجَّةٍ قاهرة، وبُرهانٍ ظاهر، يتضمَّن جواباً عن سؤال

---

(١) في الأصول: قادراً، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في هامش (د) ومطبوعة مكة: لما.

ملحدٍ آخر يقول: العِظَامُ إذا صارت رميماً، عادت طبيعتُها باردةً يابسة، والحَيَاةُ لا بُدَّ أن تكونَ مادتها وحامِلُها طبيعته حارَّة رطبة بما يَدُلُّ على أمر البَعْثِ، ففيه الدَّليلُ والجوابُ معاً، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سُبحانه بإخراجِ هٰذا العُنْصُرِ، الذي هو في غايةِ الحرارةِ واليُبُوسَةِ، من الشجر الأخضرِ الممتلئِ بالرُّطُوبَةِ والبُرودة، فالذي يُخْرِجُ الشيءَ مِنْ ضده، وَتَنْقَاد له موادُّ المخلوقاتِ وعناصرُها، لا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره المُلْحِدُ ودفعَهُ، من إحياء العِظام وهي رميم. ٢٤٩

ثم أكد هٰذا بأخذِ الدَّلالة من الشيء الأجلِّ الأعظم، على الأيسرِ الأصغرِ، فإن كُلَّ عاقلٍ يَعْلَمُ أن من قَدَرَ على العظيم الجليل، فهو على ما دُونَه بكثيرٍ أَقْدَرُ وأَقْدَرُ، فمن قَدَرَ على حمل قِنطارٍ، فهو على حملِ أوقية أشَدُّ اقتداراً، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ﴾ [يس: ٨١] فأخبر أنَّ الذي أبدعَ السماواتِ والأرضَ، على جلالتهما، وعِظَمِ شأنهما، وكِبَرِ أجسامهما، وسَعَتِهِما، وعَجِيبِ خلقهما، وأَقْدَرُ على أن يُحيي عظاماً قد صارت رميماً، فيردُّها إلى[1] حالتها الأولى، كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰۚ﴾[2] [الأحقاف: ٣٣]. ثم أكَّدَ سبحانه ذلك، وبيَّنه ببيانٍ آخر، وهو أنه لَيْسَ فعلُه بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكُلْفَةِ، والتَّعَب والمَشَقَّةِ، ولا يُمكِنُه الاستقلالُ بالفعل، بل لا بُدَّ معه مِنْ آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يُرِيدُ

(١) في (ب): على.

(٢) في الأصول جاءت الآية هكذا: **﴿أوليس الذي خلق السمٰواتِ والأرضَ بقادرٍ على أن يحييَ الموتى﴾**. وهي ملفقة من الآية التي في سورة يس، والآية التي في الأحقاف، فأثبتنا آية الأحقاف، فإن الآية التي في يس ذكرها الشارح قبل قليل.

أن يخلقه، ويكوِّنَه، نَفسُ إرادته، وقولُه لِلْمُكَوَّنِ: «كن»، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده[1].

ثم ختم هٰذه الحُجَّة بإخباره أن مَلَكُوتَ كُلِّ شيء بيده، فَيَتَصَرَّفُ فيه بفعلِه وقولِه: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

ومن هٰذا قولُه سُبحانَه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾[2] ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٣٦ ـ ٤٠]. فاحتجَّ سبحانه على أنه لا يَتْرُكُهُ مهملاً عن الأمرِ والنهي، والثوابِ والعِقابِ، وأن حِكْمَتَهُ وقُدْرَتَهُ تأبىٰ ذلك أشدَّ الإباء، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]، إلى آخر السورة، فإن من نَقَلَهُ من النُّطْفَةِ إلى العَلَقَةِ، ثم إلى المُضْغَةِ، ثم شَقَّ سمعَه وبَصَرَه، وركَّبَ فيه الحواسَّ، والقُوى، والعِظَامَ والمنافِعَ والأَعْصَابَ والرباطات التي هي أَشَدُّه، وأحكم خلقه غَايَةَ الإحكام، وأخرجه على هذا الشَّكْلِ والصُورَةِ، التي هي أتمُّ الصُور، وأَحْسَنُ الأشكالِ كَيْفَ يَعْجِز عن إعادته وإنشائه مرةً ثانية؟ أم كيف تقتضي حِكْمَتُه وعنايته به أن يَتْرُكَه سُدَى؟ فلا يَليقُ ذلك بحكمته، ولا تَعْجِزُ عنه قُدْرَتُهُ.

فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيبِ، بالقَوْلِ الوجيز، الذي لا يكونُ أَوْجَزَ منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتوهَّمُ أوضَحُ منه، ومأخَذُهُ القريب[3] الذي لا تَقَعُ الظُنُونُ على أقربَ منه.

---

(١) انظر: «الفتاوى» ١٧/٢٤١ ـ ٢٦١، و «درء تعارض العقل والنقل» ١/٣٠ ـ ٣٥ و ٧/٣٧٤ ـ ٣٨٧.

(٢) في (ب): تمنى، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم على تأنيث النطفة، وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، ويعقوب: يُمنى بالياء ردوه على لفظ المني، وعن أبي عمرو كالقراءتين. انظر: «زاد المسير» ٨/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦، و «الكشف» ٢/٣٥١، و «حجة القراءات» ص٧٣٧.

(٣) في الأصول: «الغريب» وهو تصحيف.

وكم في القرآن مِن[1] مِثْلِ هٰذا الاحتجاج، كما في قولِه تعالى: ٢٥٠
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٦]. وذكر قِصَّة أصحابِ الكهفِ، وكيف أبقاهم موتى ثلاث مئة سنة شمسية، وهي ثلاث مئة وتسعُ سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١].

والقائلون بأنَّ الأجسامَ مُرَكَّبَةٌ من الجواهر المفردة، لهم في المَعَادِ خَبْطٌ واضطراب، وهُمْ فيهِ على قولين: منهم من يَقُولُ: تُعْدَمُ الجواهِرُ، ثم تُعَادُ، ومنهم من يقولُ: تُفَرَّقُ الأجزاءُ ثم تجتمع، فأورد عليهم الإنسانُ الذي يأكلُه حيوان، وذلك الحيوانُ أكله إنسان، فإن أُعِيدَتْ تلك الأجزاءُ مِنْ هٰذا، لم تَعُدْ من هٰذا؟ وأُورِدَ عليهم: أن الإنسانَ يتحلَّلُ دائماً، فماذا[2] الذي يُعادُ؟ أهو الذي كان وَقْتَ المَوْتِ؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يُعادَ على صورةٍ ضعيفةٍ، وهو خلافُ ما جاءت به النُّصُوصُ، وإن كان غَيْرَ ذلك، فليس بعضُ الأبدانِ بأولى مِنْ بعض! فادَّعى بَعْضُهُمْ أن في الإنسانِ أجزاءً أصليةً لا تَتَحَلَّلُ، ولا يكونُ فيها شيءٌ من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني! والعقلاءُ يَعْلَمُونَ أن بَدَنَ الإنسانِ نَفْسه كله يتحلَّلُ، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوَّى شُبْهَةَ المتفلسفة في إنكار معادِ الأبدان.

والقولُ الذي عليه السلف، وجمهورُ العقلاء: أن الأجسام تنقلبُ من حال إلى حال، فتستحيلُ تراباً، ثم يُنشئها الله نشأةً أخرى، كما استحال في النشأة الأولى: فإنه كان نُطْفَةً، ثم صار عَلَقَةً، ثم صار مُضْغَةً، ثم صار

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): فما الذي.

عِظاماً ولحماً، ثم أنشأه خَلْقاً سَوِيّاً، كذلك الإعَادَةُ: يُعِيدُهُ الله بَعْدَ أن يبلى كُلُّه إلا عَجْبَ الذنبَ، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «كُلُّ ابن آدَمَ يَبْلَى إلاَّ عَجْبَ الذَّنبِ، مِنْهُ خُلِقَ ابنُ آدمَ وَفِيهِ يُرَكَّبُ»[1].

وفي حديثٍ آخَرَ: «إنَّ الأرْضَ تُمْطَرُ مَطَراً كَمَنِيِّ الرِّجَالِ، يُنْبِتُونَ في القُبُورِ كَما يَنْبُتُ النَّبَاتُ»[2].

فالنشأتان نَوْعَانِ تحتَ جِنْسٍ، يتفقان ويتماثَلانِ مِن وجه، ويفترقان ويتنوَّعان من وجه، والمُعاد هو الأولُ بعينه، وإن كان بينَ لوازِمِ الإعادة ولوازِمِ البَدَاءَةِ فرق، فَعَجْبُ الذنبِ هو الذي يبقى، وأما سَائِرُهُ فيستحيلُ، فيُعادُ من المادة التي استحال إليها، ومعلومٌ أن مَنْ رأى شخصاً وهو صغيرٌ، ثم رآه وقد صار شيخاً، عَلِم أن هٰذا هو ذاك، مع أنه دائماً في تَحَلُّلٍ واستحالة، وكذلك سائِرُ الحيوان والنبات، فمن رأى شجرةً وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هٰذه تلك. وليست صفةُ[3] تلك النشأةِ الثانية مماثلةً لِصِفَةِ

---

(1) أخرجه البخاري (٤٨١٤) و (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥) (١٤٢)، وأحمد ٢/ ٣٢٢ و ٤٢٨، و ٤٩٩، والنسائي ٤/ ١١ ـ ١١٢، وأبو داود (٤٧٤٣)، ومالك ١/ ٢٣٩، وابن ماجه (٤٢٢٦) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي سعيد عند أحمد ٣/ ٢٨. والعَجْب ـ بفتح العين وسكون الجيم ـ: عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم ٤/ ٦٠٩، وأبي يعلى (١٣٨٢) قيل: يا رسول الله، ما عجب الذنب؟ قال: «مثل حبة خردل» وصححه هو والذهبي، مع أنه من رواية دراج عن أبي الهيثم.

(2) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٩٧٦١) في حديث طويل عن أبي نعيم، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال: ذكروا عند عبد الله الدجالَ، فقال: فذكره بطوله . . . ولفظه: ثم يرسل الله ماءً من تحت العرش يمني كمني الرجال، فتنبت جسمانهم ولحمانهم من ذلك الماء، كما تنبت الأرض من الري. وهو في «المستدرك» ٤/ ٥٩٨ ـ ٦٠٠، ورجاله ثقات إلاّ أن في سنده انقطاعاً، فإن أبا الزعراء ـ واسمه يحيى بن الوليد ـ لم يرو عن أحد من الصحابة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، وقال: رواه الطبراني، وهو موقوف، مخالف للحديث الصحيح، ثم أبان عن وجه المخالفة، فراجعه.

(3) سقطت من (ب).

٢٥١ هذه النشأة، حتى يقال: إن الصِّفَاتِ هي المُغَيِّرَة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنَّهم يدخلونها على صُورةِ آدم، طُولُهُ ستون ذراعاً، كما ثبت في «الصحيحين»[(١)] وغيرهما، ورُوي: أن عَرْضَهُ سَبْعَةُ أذرعٍ، وتلك نشأةٌ باقية غَيْرُ مُعَرَّضَةٍ للآفات، وهٰذه النشأةُ فاسدة[(٢)] مُعَرَّضَةٌ للآفات.

وقوله: «وجزاء الأعمالِ» قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٣]. ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ۝٢٥﴾ [النور: ٢٥]. والدِّين: الجزاء، يقال: كما تَدِينُ تُدَانُ، أي كما تُجازِي تُجازَى، وقال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] و[الأحقاف: ١٤] و(الواقعة: ٢٤] ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا ۝٢٦﴾ [النبأ: ٢٦] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ۝١٦٠﴾ [الأنعام: ١٦٠]. ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ۝٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٩٠﴾. ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٨٤﴾ [القصص: ٨٤]. وأمثال ذلك.

وقال ﷺ: فيما يروي عن ربِّه عز وجل، من حديث أبي ذرٍّ الغِفاري رضي الله عنه: «يا عِبادي، إنَّما هِيَ أعْمَالُكُمْ أُحْصِيها لَكُم، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إيَّاها، فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً، فَلْيَحْمِدِ الله، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذٰلِكَ، فَلاَ يَلُومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ»[(٣)].

وسيأتي لذلك زيادةُ بيان عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله:[(٤)] «والعرضُ والحسابُ، وقراءةُ الكتاب، والثوابُ والعقابُ».

العرض والحساب

قال تعالى: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ وَاهِيَةٞ ۝١٦

---

(١) انظر: «البخاري» (٣٣٢٦) و (٦٢٢٧)، و «مسلم» (٢٨٤١).
(٢) في مطبوعة مكة: فانية.
(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة: باب تحريم الظلم، وقد تقدم ص٩٢.
(٤) في (ب): قوله.

وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَاۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحاقة: ١٥ ـ ١٨]، إلى آخر السورة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴿١٥﴾﴾ [الانشقاق: ٦ ـ ١٥].

﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨].

﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩].

﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم: ٤٨]، إلى آخر السورة.

﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾، الآية إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٧]. ٢٥٢

﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة: ١٨١].

وروى البخاريُّ رحمه الله في «صحيحه»، عن عائشةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَيْسَ أحَدٌ يُحاسَبُ يَوْمَ القِيامَةِ إلاَّ هَلَكَ» فَقُلْتُ: يا رَسُولَ الله، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨] فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّما ذٰلِكَ العَرْضُ، ولَيْسَ أحَدٌ يُناقَشُ الحِسابَ يَوْمَ القِيامَةِ إلاَّ عُذِّبَ»[1]. يعني أنه لو ناقَشَ في حسابه

(١) أخرجه البخاري (١٠٣) و(٤٩٣٩) و(٦٥٣٦) و(٦٥٣٧)، ومسلم (٢٨٧٦)، =

لِعبيده، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لهم، ولكنه تعالى يعفو ويَصْفَحُ، وسيأتي لذلك زِيَادَةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى.

وفي «الصحيح» عن النَّبِيِّ ﷺ، أنه قال: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فإذا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةِ العَرْشِ، فلا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟»[1].

وهٰذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرضُ بنوره، فحينئذ يَصْعَقُ الخلائقُ كُلُّهم.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فأكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنشَقُّ عَنْهُ الأرْضُ، فَأَجِدُ مُوسَى باطِشاً بِقَائِمَةِ العَرْشِ»[2].

قيل: لا رَيْبَ أن هٰذا اللَّفظَ قد وَرَدَ هٰكَذا، ومنه نشأ الإشكالُ، ولكنه دخل منه[3] على الراوي حَدِيثٌ في حديثٍ، فَرَكَّبَ بين اللفظين، فجاء هٰذان الحديثان هكذا: أحدُهما: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فأكُونُ أَوَّلَ مَنْ

= وأبو داود (٣٠٩٣)، والترمذي (٣٣٣٤)، وأحمد ٦/٤٧ و ٩١ و ١٠٨ و ١٢٧ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) تقدم تخريجه ص١٥٩.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٢) و (٣٢٩٨) و (٤٦٣٨) و (٦٩١٦) و (٦٩١٧) و (٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ولفظ البخاري: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعِقَ أم حوسب بصعقته الأولى»، وأخرجه أحمد ٣/٣٣ بلفظ: «وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فأفيق، فأجد موسى...»، ولمسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصُّور، فيصعَقُ من في السماوات ومن في الأرض إلاّ ما شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسى ﷺ آخذ بالعرش، فلا أدري أَحُوسِبَ بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي».

(٣) في (أ) فوق هذه الكلمة: «فيه»، وفي (ج): منه فيه.

يُفِيقُ»، كما تقدم، والثاني: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تنشقُّ عَنْهُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1]، فدخل على الرّاوي هٰذا الحديثُ في الآخر. وممن نبَّه على هذا أبو الحجاج المِزِّي[2]، وبعدَه الشَّيْخُ شَمْسُ الدين بن القيم[3]، وشَيْخُنا الشَّيْخُ عماد الدين ابن كثير[4]، رحمهم الله.

وكذلك اشتبه على بعضِ الرواةِ، فقال: «فَلاَ أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنِ استثنى الله عزَّ وجلَّ»[5] والمحفوظُ الذي تواطأت عليه الرِّواياتُ الصحيحةُ هو الأول[6]، وعليه المعنى الصحيحُ، فإنَّ الصَّعْقَ يَوْمَ القِيَامَةِ لِتجلِّي الله لِعباده إذا جاء لِفصلِ القَضَاءِ، فموسى ﷺ إن كان لم يَصْعَقْ معهم، فيكون قد جوزِيَ بصعقة يَوْمَ تَجَلَّى رَبُّه للجبل فجعله دكّاً، فجعلت صعقة هٰذا التجلي عوضاً من صَعْقَةِ الخلائق لتجلِّي الرَّبِّ يَوْمَ القيامَةِ. فتأمل هٰذا المعنى العظيمَ ولا تُهمِلْهُ[7].

وروى الإمامُ أحمدُ، والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدُّنيا[8]، عن الحسن، قال: سمعت[9] أبا مُوسَى الأشْعَرِيِّ يقولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ:

---

(1) تقدم في الصفحة السابقة.

(2) وانظر: «فتح الباري» ٦/ ٤٤٥.

(3) المتوفى سنة ٧٤٢هـ، وله ترجمة حافلة في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» الذي لم يؤلف مثله في تاريخ الرجال، بقلم محققه الدكتور بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة.

(4) في «الروح» ص ٥٢ ـ ٥٣.

(5) في «النهاية» ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١. وانظر التعليق رقم (٢) في الصفحة ٥٧١.

(6) وهو: «أو جُوزِيَ بصعقة الطور».

(7) السؤال والجواب لابن القيم في «الروح» ص٥٣، ونقله عنه الحافظ في «الفتح» ٦/ ٤٤٥.

(8) هو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولاهم، البغدادي المؤدب، الثقة، صاحب التصانيف الكثيرة في الرقائق والأخلاق، من موالي بني أمية، توفي سنة (٢٨١هـ). مترجم في «السير» ١٣/ رقم الترجمة (١٩٢).

(9) كذا الأصول: «سمعت» وهو خطأ، والصواب «عن أبي موسى» كما في المصادر التي عزاه المؤلف إليها، فإن الحسن لم يَسْمَعْ من أبي موسى.

«يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلاَثَ عَرَضَاتٍ، فَعَرْضَتَانِ جِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وعَرْضَةٌ تَطَايُرِ الصُّحُفِ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وحُوسِبَ حِسَاباً يَسِيراً، دَخَلَ الجَنَّةَ، ٢٥٣
وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، دَخَلَ النَّارَ»[1].

وقد روى ابنُ أبي الدنيا عن ابنِ المبارك[2]: أنه أنشد في ذلك شعراً:

وَطَارَتِ الصُّحفُ في الأيْدِي مُنَشَّرةً ... فِيهَا السَّرَائِرُ والأخبارُ تُطَّلَعُ[3]
فَكَيْفَ سَهْوُكَ والأَنْبَاءُ واقِعَةٌ ... عَمَّا قَلِيلٍ ولا تَدْرِي بِمَا تَقَعُ
أفِي الجِنَانِ وَفَوْزٍ لا انْقِطَاعَ لَهُ ... أَمِ الجَحِيمِ، فَلاَ تُبْقِي وَلاَ تَدَعُ[4]
تَهْوِي بِسَاكِنِهَا طَوْراً وَتَرْفَعُهُم ... إذا رَجَوْا مَخْرَجاً مِنْ غَمِّهَا قُمِعُوا
طَالَ البُكَاءُ فَلَمْ يُرْحَمْ تَضَرُّعُهُم ... فِيهَا ولا رِقَّةٌ تُغْنِي وَلاَ جَزَعُ
لِيَنْفَعِ العِلْمُ قَبْلَ المَوْتِ عَالِمَهُ ... قَدْ سَالَ قَوْمٌ بها الرُّجْعَى فَمَا رَجَعُوا

وقوله: و«الصراط» أي: ونُؤْمِنُ بالصِّرَاطِ، وهو جِسْر على جهنم، إذا انتهى النَّاسُ بعد مفارقتهم مكانَ الموقف إلى الظُّلمَةِ التي دونَ الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ[5]: أَيْنَ النَّاسُ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأرْضُ غَيْرَ الأرْضِ والسَّمَاوَاتِ فَقَالَ: «هُم فِي الظُّلمَةِ دُونَ الجِسْرِ»[6]. وفي هٰذا الموضع يَفْتَرِقُ المنافقون عن المؤمنين، ويَتَخَلَّفُونَ عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويُحَالُ بينَهم بسورٍ يمنعهم من الوصولِ إليهم.

وروى البيهقيُّ بسنده، عن مسروقٍ[7]، عن عبدِ الله، قال: «يَجْمَعُ الله

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٢٧)، وابن ماجه (٤٢٧٧)، وأحمد ٤/ ٤١٤، وقال الترمذي: ولا يصح هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي موسى.
(٢) «عن ابن المبارك» سقطت من (ب).
(٣) في «سير أعلام النبلاء» ٨/ ٤١٣: والجبار مُطَّلع.
(٤) رواية البيت في «السير»:
إمَّا نعيمٌ وعيشٌ لا انقضاءَ له ... أو الجحيمُ فلا تُبقي ولا تدع
(٥) سقطت من (ب).
(٦) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (٣١٥).
(٧) هو الإمام القدوة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله، أبو عائشة=

النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ»، إلى أن قال: «فَيُعْطَوْنَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أعْمَالِهِمْ، قال: فَمِنهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَهُ مِثْلَ الجَبَلِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَه فَوق ذٰلِكَ[1]، ومِنهُمْ مَنْ يُعْطَى نُوره مِثْلع النَّخلة بِيَمِينِهِ، ومِنهُمْ مَنْ يُعْطَى دُونَ ذٰلك بيمينه، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ [ذٰلِكَ] مَنْ يُعْطَى نُورَهُ عَلَى إبهَامِ قَدَمِهِ، يُضِيءُ مَرَّةً ويُطفأُ مَرَّةً، إذا أضَاءَ قَدَّمَ قَدَمَهُ، وإذا طُفِئَ قَامَ، قال: فيمر ويمرون على الصِّراطِ، والصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَحْض مزلة، فَيُقَالُ لَهُمْ: امضُوا عَلَى قَدْرِ نُورِكُم، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كانقِضاضِ الكَوْكَبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كالرِّيحِ، وَمِنْهُم مَنْ يَمُرُّ كالطَّرفِ، وَمِنهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَشَدِّ الرَّحْلِ، ويَرْمُل رَمَلاً، فَيَمُرُّونَ عَلَى قَدْرِ أعْمَالِهِم، حَتَّى يَمُرَّ الذي نُورُهُ عَلَى إبهامِ قَدَمِهِ، تُجَدُّ يَدٌ، وَتَعْلَقُ يَدٌ، وَتُجرُّ رِجْلٌ[2]، وتَعْلَقُ رِجلٌ، وَتُصِيبُ جَوَانِبهُ النَّارُ، قال: فَيَخْلِصُونَ، فإذا خَلَصُوا قَالُوا: الحَمْدُ لله الذي نَجَّانَا مِنْكِ بَعْدَ أنْ أرَانَاكِ، لَقَدْ أعْطَانَا الله مَا لَمْ يُعْطِ أحداً»[3]، الحديث.

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن

= الهَمْداني الكوفي، من كبار التابعين المخضرمين، أسلم في حياة النبي ﷺ، وصلى خلف أبي بكر، وهو من جلّة أصحاب ابن مسعود، وكان ممن شهد القادسية مع سعد، تُوفي سنة (٦٣هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٧).

(١) في «الطبراني» و «المجمع»: أصغر من ذلك.

(٢) في «المستدرك»: يجر يداً ويعلق يداً، ويجر رجلاً ويعلق رجلاً، وفي «الطبراني»: تخر يد وتعلق يد، وتخر رجل وتعلق رجل.

(٣) أورده ابن كثير في «النهاية» ٢/ ٨٤ ـ ٨٥ من طريق البيهقي عن شيخه الحاكم، وهو في «المستدرك» ٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧ من طريق عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني، حدثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله، وهذا سند قابل للتحسين، وقد أخرجه أيضاً ٤/ ٥٩٠ و ٥٩٢، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣) من طريق يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد بالإسناد المتقدم، عن ابن مسعود مرفوعاً ـ. . .، وقد تابعه زيد بن أبي أنيسة ـ وهو ثقة ـ مرفوعاً أيضاً عند الطبراني، فالحديث صحيح، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٤٠ ـ ٣٤٣، وقال: رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة. وانظر: «الدر المنثور» ٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

معنى الورود في قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾

مِنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظْهَرُ والأقوى أنه المُرُورُ على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يا رَسُولَ الله، أَلَيْسَ الله
٢٥٤ يَقُولُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧٢][1]. وأشار ﷺ إلى أن ورودَ النار لا يستلزِم دخولَها، وأنَّ النجاة مِن الشر لا يستلزِمُ حصولَه، بل يستلزم انعقادَ سببه، فمن طلبه عدوُّه ليُهْلِكُوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨] ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]. ولم يَكُنِ العَذَابُ أصابهم، ولكن أصَابَ غَيْرَهُم، ولولا ما خَصَّهُمُ الله به من أسبابِ النجاة، لأصابهم ما أصابَ أولئك[2].

وكذلك حَالُ الواردين النارَ، يَمُرُّونَ فَوْقَهَا على الصراطِ، ثم يُنَجِّي الله الذين اتَّقَوْا، ويَذَرُ الظالمين فيها جِثيًا، فقد بَيَّنَ ﷺ في حديثِ جابر المذكور: أن الوُرُودَ هو المرورُ على الصِّراطِ.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي[3]، عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت: ﴿وإن منكم إلاَّ واردها﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله عز وجل: **﴿ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً﴾**».
وأخرجه أحمد ٦/ ٢٨٥ و ٣٦٢ من طريقين عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني لأرجو أن لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ أحد شهد بدراً والحديبية»، قالت حفصة: أليس الله يقول: **﴿وإن منكم إلاَّ واردها﴾، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ثم ننجي الذين اتقوا﴾**».

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ٧/ ٤٩ ـ ٥١.

(٣) هو الحافظ عبيد الله بن سعيد بن حاتم، الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، =

«عَلِّم النَّاسَ سُنَّتِي وإنْ كَرِهُوا ذٰلِكَ، وإنْ أَحْبَبْتَ أنْ لاَ تُوقفَ عَلَى الصِّراطِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ، فَلاَ تُحْدِثَنَّ في دِينِ الله حَدَثاً بِرَأْيِكَ» أورده القرطبي[1].

وروى أبو بكر أحمد بنُ سلمان النَّجَّاد[2]، عن يعلى بن منية[3]، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «تَقُولُ النَّارُ لِلمُؤْمِنِ يَوْمَ القِيَامَةِ: جُزْ يا مُؤمِنُ، فَقَدْ أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبِي»[4].

= المتوفى بمكة سنة ٤٤٤هـ، ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١١١٨/٣ فقال: هو صاحب «الإبانة الكبرى في مسألة القرآن» وهو كتاب طويل في معناه، دال على إمامة الرجل، وبصره بالرجال والطرق.

(١) هو في «تذكرته» ص٣٣٦ ـ ٣٣٧ نقلاً عن «الإبانة»، من طريق علي بن الحسين أبي عبيد، عن زكريا بن يحيى، عن أبي السكن، عن عبد الله بن صالح اليماني، عن أبي همام القرشي، عن سليمان بن المغيرة، عن قيس بن مسلم، عن طاووس، عن أبي هريرة. وأبو همام ـ واسمه محمد بن مجيب ـ قال يحيى بن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٨٠ من طريق علي بن الحسين بهذا الإسناد، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق آخر، وفي سنده محمد بن عبد الرحيم بن شبيب، وهو مجهول، فالحديث لا يصح، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

(٢) تحرف في الأصول إلى: «أبي بكر بن أحمد بن سليمان النجاد». وأبو بكر هذا هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ العلماء ببغداد، أبو بكر أحمد بن سلمان، المتوفى سنة ٣٤٨هـ. مترجم في «السير» ١٥/ رقم الترجمة (٢٨٥).

(٣) تصحف في الأصول إلى «منبه» ومنية، بضم الميم وسكون النون: هي أمه، ويقال: أم أبيه، وبذلك جزم الدارقطني، وأبوه اسمه أمية، ونسب إلى أبيه في «التهذيب» وفروعه. أسلم يعلى يوم الفتح، وشهد حنيناً والطائف وتبوك، واستعمله أبو بكر على حلوان في الردة، ثم على بعض اليمن، فحمى لنفسه، فعزله، ثم عمل لعثمان على صنعاء اليمن، وشهد الجمل مع عائشة، ثم صار من أصحاب علي، ويقال: إنه قتل بصفين. «أسد الغابة» ٥/ ٥٢٣، و «الإصابة» ٣/ ٦٣٠.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٩/ ٣٢٩، والقرطبي في «تذكرته» ص٢٣٤، والطبراني في «الكبير» ٢٢/رقم (٦٦٨) من طريقين عن بشير بن طلحة، عن خالد بن دريك، عن يعلى بن منية... وبشير بن طلحة ضعيف، وخالد بن دريك لم يسمع من=

الإيمان بالميزان وحقيقته

وقوله: «والميزان» أي: ونؤمنُ بالميزان، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢ ـ ١٠٣].

قال القرطبي[(١)]: قال العلماءُ: إذا انقضى الحِسَابُ كان بَعْدَهُ وَزْنُ الأعمالِ، لأن الوزنَ لِلجزاء، فينبغي أن يَكُونَ بَعْدَ المحاسَبَةِ، فإنَّ المحاسبةَ لِتقريرِ الأعمالِ، والوزن لإظهارِ مقاديرها، ليكون الجزاءُ بحسبها، قال: وقولُه: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾. يُحتَمَلُ أن يكون ثَمَّ موازينُ متعددة تُوزَنُ فيها الأعمالُ، ويَحتَمِلُ أنْ يَكُونَ المُرَادُ الموزونات، فجمع باعتبار تنوعِ الأعمالِ الموزونة، والله أعلم.

والذي دَلَّتْ عليه السُّنَّةُ: أن ميزانَ الأعمال لَهُ كِفتان حِسِّيتان مشاهدتان، روى الإمامُ أحمد، من حديث أبي عبد الرَّحمٰن الحُبُلي، قال سَمِعْتُ عَبْدَ الله بن عَمرو رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ الله سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجلاً، كُلُّ سِجِلٍ مَدُّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هٰذا شَيْئاً؟ أظلمك كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ قَالَ: لا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَكَ عُذْرٌ أو حَسَنَةٌ؟ فَيُبْهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إنَّ لَكَ عِنْدَنا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لا ظُلْمَ عليك اليَوْمَ، فَتُخرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيها: أَشْهَدُ أنْ لاَ إلٰه إلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رسولُ الله، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يا رَبِّ، ما هٰذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هٰذِهِ السِّجِلاَّتِ؟! فيقول: إنَّكَ لا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ في كِفَّةٍ، ٢٥٥

= يعلى بن منية، فهو منقطع، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٦٠ عن الطبراني، وضعفه بسليم بن منصور بن عمار، مع أن مَنْ فوقه ـ وهو بشير بن طلحة ـ ضعيف أيضاً، ولم يتنبه للانقطاع. وقد تصحف فيه اسم يعلى بن منية، إلى يعلى بن منبه.

(١) في «التذكرة» ص٣٠٩.

والبِطَاقَةُ في كِفَّةٍ، قال: فَطَاشَتِ السِّجلاَّتُ، وَثَقُلَتْ البِطَاقَةُ، ولا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ الله الرَّحمٰن الرَّحيم»[1]. وهكذا رواه[2] الترمذيُّ، وابنُ ماجه، وابنُ أبي الدنيا، من حديثِ الليث[3]، زاد الترمذيُّ: «ولا يَثْقُلُ مَعَ اسم الله شَيْءٌ»[4].

وفي سياق آخر: «تُوضَعُ المَوَازِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُؤْتَى بالرَّجُلِ فَيُوضَعُ في كِفَّةٍ»، الحديث[5].

وفي هٰذا السياقِ فائدةٌ جليلةٌ، وهي أن العامِلَ يُوزَنُ مع عمله[6]، ويَشْهَدُ له ما روى البخاريُّ، عن أبي هُريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إنَّهُ لَيَأتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، لا يَزِنُ عِنْدَ الله جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وقال: اقرَؤُوا إنْ شِئْتُم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾[7] [الكهف: ١٠٥].

وروى الإمامُ أحمدَ، عن ابنِ مسعودٍ: «أنَّهُ كَانَ يجتني سِواكاً مِنَ

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٢١٣، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وسنده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٥٢٤)، والحاكم ٦/١، و ٥٢٩، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي، ورواية: «ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم» شاذة، وهي لأحمد، والرواية الصحيحة: «ولا يثقل مع اسم الله شيء» وهي رواية الترمذي والحاكم.
والسجل: الكتاب الكبير، فيبهت الرجل، أي: ينقطع ويسكت متَحيِّراً مدهوشاً، والبطاقة: رقعة صغيرة يثبت فيها مقدار ما يجعل فيه إن كان عيناً فوزنه أو عدده، وإن كان متاعاً فثمنه. وقد تقدم طرف من الحديث في الصفحة ٩٤.

(٢) في (ب): روى.

(٣) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث الفَهْمي، مولى خالد بن ثابت بن ظاعن، أصله من الفرس من أهل أصبهان، كان كثير العلم، استقلَّ بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). مترجم في «السير» ٨/ رقم الترجمة (١٢).

(٤) في الأصول: «ولا يثقل شيء اسم الله» والمثبت من الترمذي.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢/٢٢١ ـ ٢٢٢، ولا يصح، فيه ابن لهيعة، وهو سيِّئ الحفظ.

(٦) تحرفت في الأصول إلى: «علمه» وانظر ص٦١٣.

(٧) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥)، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وزاد نسبته إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، ونسبه الحافظ في «النكت الظراف» ١٠/٢٠١ إلى الطبراني في «الأوسط».

الأَرَاكِ وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ القَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ»؟ قَالوا: يا نبيَّ الله، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُما أَثْقَلُ في المِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ»(١).

وقد وردت الأحاديثُ أيضاً بِوَزْنِ الأعمال أنفُسِهَا، كما في «صحيح مسلم» عن أبي مالكٍ الأشعريِّ، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمان، والحَمْدُ لله تَمْلأُ المِيزَانَ» الحديث(٢).

وفي «الصحيحين»، وهو خاتمة كتاب البخاري، قولُه ﷺ: «كلمَتَانِ خَفيفَتَانِ عَلَى اللِّسانِ، حَبيبَتَانِ إلى الرَّحمٰنِ، ثَقيلَتَانِ في المِيزَانِ: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ الله العَظِيمِ»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد ١/ ٤٢٠ - ٤٢١، والطبراني (٨٤٥٢)، والبزار (٢٦٧٨). وابن سعد في «الطبقات» ٣/ ١٥٥ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زِر، عن عبد الله بن مسعود، وهذا سند حسن من أجل عاصم - وهو ابن أبي النجود - وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/ ١١٣ من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن زائدة، عن عاصم به، وصححه الحاكم ٣/ ٣١٧ من طريق سهل بن حماد، عن شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: كان ابن مسعود... ووافقه الذهبي، وهو في «مسند البزار» (٢٦٧٧)، والطبراني ١٩/ رقم (٥٩) من هذا الطريق، وذكرهما الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٢٨٩ عنهما، وقال: ورجالهما رجال الصحيح. وأخرجه ابن سعد ٣/ ١٥٥، وابن أبي شيبة من طريق محمد بن فضيل، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: سمعت علياً يقول: أمر النبي ﷺ ابن مسعود أن يصعد شجرة فيأتيه بشيءٍ منها، فنظر أصحابه إلى حموشة ساقيه، فضحكوا منها، فقال النبي ﷺ: «ما تضحكون! لَرِجلُ عبد الله يوم القيامة في الميزان أثقلُ من أُحد».

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٢)، والدارمي ١/ ١٦٧، وأحمد ٥/ ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٣٤، والطبراني (٣٤٢٣) و (٣٤٢٤)، والنسائي ٥/ ٥ - ٨، وابن ماجه (٢٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) و (٦٦٨٧) و (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤)، والترمذي (٣٤٦٣)، وابن ماجه (٣٨٠٦)، وأحمد ٢/ ٢٣٢ من طرق محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، وهو حديث غريب كما قال الترمذي، تفرد به محمد بن فضيل، وشيخه وشيخ شيخه وصحابيه، ومن لطائف شيخ الحفاظ محمد بن إسماعيل أنه بدأ كتابه «الجامع الصحيح» بحديث غريب، وهو «الأعمال بالنية»، وختمه بحديث غريب.

وروى الحَافِظُ أبو بكرٍ البيهقيُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُؤتى بابنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ كَفَّتي المِيزَانِ، ويُوكَّلُ به مَلَكٌ، فإنْ ثَقُلَ ميزانُهُ، نَادَى المَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الخَلائِقَ: سَعِدَ فُلانٌ سَعَادَةً لا يَشْقَى بَعْدَهَا أبداً، وإنْ خَفَّ ميزانُهُ، نادى المَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الخَلائِقَ: شَقِيَ فُلانٌ شَقَاوةً لا يَسْعَدُ بَعْدَها أبداً»[1].

فلا يُلْتَفَتُ إلى ملحدٍ مُعانِدٍ يقول: الأعمالُ أعراضٌ لا تَقْبَلُ الوزْنَ، وإنما يقبل الوَزْنَ الأجْسَامُ!! فإن الله يَقْلِبُ الأعراضَ أجساماً، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «يُؤتى بالمَوْتِ كَبْشاً أغْبَرَ[2] فَيُوقَفُ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقَالُ: يا أهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، وَيُقَالُ: يا أهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، ويرونَ أنْ قَدْ جَاءَ الفَرَجُ، فَيُذْبَحُ، وَيُقَالُ: خُلُودٌ لا مَوْتَ»[3] ورواه البُخَارِيُّ بمعناه[4]. ٢٥٦

فثبت وَزْنُ الأعمالِ والعاملِ وصَحائفِ الأعمال، وثبت أن الميزان له كِفَّتَانِ . والله أعلمُ بما وراء ذلك من الكيفيات.

---

(١) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٦/١٧٤، وقد تفرد به داود بن المحبر، وهو متروك، وهو: صاحب التصنيف في فضل العقل، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظة.

(٢) الكبش الأغبر: الذي يغلب بياضه على سواده، وفي «المسند»: الأغثر، وهو الكدر اللون كالأغبر والأربد، وفي البخاري ومسلم: كبش أملح، وهو بمعنى ما سبق.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٤٢٣، والدارمي ٢/٣٢٩، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٣٤٧، وسنده صحيح.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة، فيشرئبُّون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبُّون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة، خلود، فلا موت، ويا أهل النار، خلود، فلا موت» ثم قرأ: **﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قُضِيَ الأمرُ وهم في غفلة﴾** وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا **﴿وهم لا يؤمنون﴾** [مريم: ٣٩].

فعلينا الإيمَانُ بالغَيْبِ، كما أخبرنا الصَّادِقُ ﷺ، مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصان.

ويا خيبة مَنْ ينفي وضعَ الموازين القِسط ليومِ[1] القيامة كما أخبر الشَّارعُ، لخفاء الحكمةِ عليه، ويَقْدَحُ في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقَّالُ والفَوَّالُ!! وما أحرَاهُ بأن يكونَ من الذين لا يُقِيمُ الله لهم[2] يوم القيامة وزناً. ولو لم يَكُنْ مِن الحِكْمَةِ في وزن الأعمال إلا ظهورَ عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أحَدَ أحَبُّ إليه العُذْرُ من الله، من أجل ذلك أرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، فكيف ووراءَ ذلك من الحِكَم ما لا اطِّلاعَ لنا عليه. فتأمل قولَ الملائكة لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدَّم عند ذكرِ الحَوْضِ[3] كَلامُ القُرطبي رحمه الله، أن الحوض قَبْلَ الميزان، والصِّراطَ بَعْدَ الميزانِ. ففي «الصحيحين»: «أنَّ المؤمنينَ إذا عَبَرُوا الصِّراطَ وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فإذَا هُذِّبُوا ونُقُّوا، أُذِنَ لَهُم في دُخولِ الجَنَّةِ»[4]. وجَعَلَ القُرْطُبِيُّ في «التذكرة»[5] هٰذه القنطرَة صِراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحدٌ في النار. والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ب): يوم.
(٢) تحرفت في الأصول إلى: «له».
(٣) ٢٨١.
(٤) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و (٦٥٣٥)، وأحمد ٣/١٣ و ٦٣ و ٧٤ من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يَخْلُصُ المؤمنونَ من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هُذِّبُوا ونُقُّوا، أُذِنَ لهم في دخول الجنة، فوالذي نفسُ محمد بيده، لأحدُهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا» وانظر ص٤٥٥.
(٥) ص٣٣٩.

قوله: «والجَنَّةُ والنَّارُ مَخلُوقَتَانِ، لا تَفنَيَانَ أبداً وَلاَ تَبيدَانَ، فإنَّ الله تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبلَ الخَلقِ، وَخَلَقَ لَهما أهلاً، فَمَن شَاءَ مِنهُم إلَى الجَنَّةِ فَضلاً مِنهُ، وَمَن شَاءَ مِنهُم إلى النَّارِ عَدلاً مِنهُ، وَكُلٌّ يَعمَلُ لِمَا قَد فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إلى ما خُلِقَ لَهُ، وَالخَيرُ والشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى العِبَادِ».

الجنة والنار مخلوقتان وهما موجودتان الآن، ولا تفنيان أبداً.

أما قوله: «إن الجنةَ والنارَ مخلوقتان»، اتَّفق[1] أهلُ السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يَزَلْ على ذٰلك أهلُ السنة[2]، حتى نبغت نَابِغَةٌ مِن المعتزلة والقَدَرِيّة، فأنكرت ذلك، وقالت: بل يُنْشِئُهما[3] الله يَوْمَ القيامة!! وحملهم على ذلك أصلُهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يَفْعَلُهُ الله، وأنه ينبغي أن يَفْعَلَ كذا، ولا ينبغي له أن يفعل
٢٥٧ كذا!! وقاسُوه على خَلْقِه في أفعالهم، فهم مُشَبِّهَةٌ في الأفعالِ، ودخل التهجُّمُ فيهم، فَصَارُوا مع ذلك مُعَطِّلَةً! وقالُوا: خَلْقُ الجنةِ قَبلَ الجزاء عَبَثٌ! لأنها تَصِيرُ معطلةً مُدَداً متطاولة!! فردوا مِنَ النصوصِ ما خالف هٰذه الشريعة الباطِلَةَ التي وضعوها للرب تعالى، وحرَّفوا النُّصُوصَ عن مواضعها، وضلَّلوا وبدَّعوا مَنْ خالف شَرِيعَتَهُم.

فَمِنْ نُصُوص الكِتَابِ: قَوْلُهُ تعالى عن الجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]. وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]. ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ۝٢٢﴾ [النبأ: ٢١ ـ ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]. وقد رأى النبيُّ ﷺ سِدْرَةَ المنتهى، ورأى عندها جَنَّةَ المأوى. كما في «الصحيحين»، من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه، في قصة الإسراءِ، وفي آخِرِه: «ثُمَّ انطَلَقَ بي جبريلُ حتَّى أتَى سِدْرَةَ المُنتَهَى، فَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لا أدْرِي ما هي، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ

---

(١) كذا الأصول بحذف الفاء، والجادة إثباتُها، وإن كان ما هنا له وجه.
(٢) انظر «حادي الأرواح» ص١١ ـ ١٩.
(٣) في (أ) و (ج) و (د): ينشئها.

الجَنَّةَ، فإذا فيها جَنَابِذُ اللؤلؤ، وإذا تُرَابُهَا المِسْكُ»[(١)] .

وفي «الصحيحين» من حديثِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ أَحَدَكُم إذا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ، إنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وإنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَال[(٢)] : هٰذا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ الله يَوْمَ القِيَامَةِ»[(٣)] .

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ، ﷺ وفيه: «يُنادي مُنادٍ مِنَ السَّماءِ: أنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافْرُشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وافْتَحُوا لَهُ بَاباً إلى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وطِيبِهَا. . .»[(٤)] .

وتَقَدَّمَ حَدِيثُ أنسٍ بمعنى حديث البراء.

وفي «صحيح مسلم»، عن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها، قالت: خَسَفَتِ الشَّمْسُ في حياة[(٥)] رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكرت الحديثَ، وفيه: وقال رَسُولُ الله ﷺ: «رأيْتُ في مَقَامي هذا كُلَّ شيءٍ وُعِدتُّم به، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي آخُذُ قِطْفاً مِنَ الجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي أُقَدِّمُ[(٦)] . وَلَقَدْ رأيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضاً حِينَ رَأَيْتُمُونِي تأخَّرتُ»[(٧)] .

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٢٧٥، والجنابذ جمع جُنْبُذَة: ما ارتفع من الشيء واستدار كالقبة.

(٢) في (ب): يقال له.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٢٣٩، ومن طريقه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦)، وأحمد ٢/ ١١٣، والنسائي ٤/ ١٠٧، وأخرجه من طرق عن نافع عن ابن عمر البخاريُّ (٣٢٤٠) و (٦٥١٥)، وأحمد ٢/ ١٦ و ٥١ و ١٢٣، والترمذي (١٠٧٢)، والنسائي ٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) تقدم تخريجه ص٥٧٣.

(٥) في (ب): «على عهد»، وهي رواية لمسلم.

(٦) قال النووي: ضبطناه بضم الهمزة وفتح القاف وكسر الدال المشددة، ومعناه: أقدم نفسي أو رجلي، وكذا صرح القاضي عياض بضبطه.

(٧) قطعة من حديث مطول. أخرجه مسلم (٩٠١) (٣)، والبخاري (١٢١٢)، والنسائي ٣/ ١٣٠ ـ ١٣٢.

258 وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن عبد الله بن عباس، قال: انخَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه: فَقَالُوا: يا رَسُولَ الله رأيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئاً في مَقَامِكَ، ثُمَّ رأيْنَاكَ تَكَعْكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إنِّي رأيْتُ الجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ[1] عُنقُوداً، وَلَوْ أصَبْتُهُ، لأكلتُم مِنْهُ ما بَقِيَتِ الدُّنيا، ورأيتُ[2] النَّارَ، فَلَمْ أرَ مَنْظَراً كاليَوْم قَطُّ أفْظَعَ، ورَأيْتُ أكْثَرَ أهْلِهَا النِّسَاءَ»، قالُوا: بِمَ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ»، قِيلَ: أيَكْفُرْنَ[3] بالله؟ قَالَ: «يَكْفُرنَ العَشِيرَ، ويَكْفُرْنَ الإحسَانَ، لو أحْسَنْتَ إلى إحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّه، ثُمَّ رأتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: ما رأيْتُ خَيْراً قَطُّ!!»[4].

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس: «وايمُ الذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ رَأيْتُمْ ما رأيْتُ، لَضَحِكْتُمْ قليلاً وَبَكَيْتُمْ كثيراً». قَالُوا: وما رأيْتَ يا رَسُولَ ﷺ؟ قَالَ: «رأيتُ الجَنَّةَ والنَّارَ»[5].

وفي «الموطأ» و«السنن»، مِنْ حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّما نَسَمَةُ المُؤمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهَا[6] الله إلى جَسَدِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[7].

وهٰذا صَريحٌ في دخولِ الرُّوحِ الجنةَ قَبْلَ يَوْمِ القيامة.

---

(١) في الأصول: وتناولت، والمثبت من «الصحيحين».
(٢) في (ب): وأريت.
(٣) في (ب): يكفرن.
(٤) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧). وقوله: «تكعكعت» معناه: تأخرت، وفي «صحيح مسلم»: «ثم رأيناك كففت» بفاءين خفيفتين.
(٥) أخرجه مسلم (٤٢٦)، والنسائي ٣/٨٣، ولفظه بتمامه: «أيها الناس إني إمامكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام، ولا بالانصراف، فإني أراكم أمامي ومن خلفي» ثم قال: «والذي نفس محمد بيده، لو رَأيتُم ما رأيتُ لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً» قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: رأيت الجنة والنار».
(٦) في «الموطأ» و «المسند»: حتى يرجعه، وفي النسائي: يبعثه، وفي ابن ماجه: حتى يرجع إلى جسده.
(٧) تقدم تخريجه ص٥٦٧ تعليق (١).

وفي «صحيح مسلم» و«السنن» و«المسند»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رَسولَ الله ﷺ قال: «لمَّا خَلَقَ الله الجَنَّةَ والنَّارَ، أرسَلَ جبريل إلى الجَنَّةِ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فانظُر إليها، وإلى ما أعْدَدْتُ لأهْلِها فيها، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إليها وإلى ما أعَدَّ الله لأهْلِهَا فيها، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لا يَسْمَعُ بها أحَدٌ إلاَّ دَخَلَهَا، فأمَرَ بالجَنَّةِ، فَحُفَّتْ بِالمَكَارِهِ، فَقَالَ: ارجِعْ، فانظُرْ إليها، وإلى ما أعددتُ لأهْلِهَا فيها، قالَ: فَنَظَرَ إليها، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَقَد خَشِيتُ أنْ لا يدخُلَها أحدٌ، قال: ثم أرسَلَهُ إلى النَّار، قال: اذْهَبْ فانْظُرْ إليها، وإلى ما أعدَدْتُ لأهْلهَا فيها، قالَ: فَنَظَر إليها، فإذا هي يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لا يَدْخُلُها أحَدٌ سَمِعَ بها، فأمَرَ بها، فَحُفَّتْ بالشَّهَوَاتِ، ثُمَّ قَالَ: اذهَبْ، فانظُر إلى ما أعددتُ لأهْلِهَا فيها، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إليها، فَرَجَعَ، فقالَ: وَعِزَّتِكَ، لَقَد خَشِيتُ أنْ لا يَنْجُوَ منها أحَدٌ إلاَّ دَخَلَهَا»[1]. ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما على قولِ مَنْ قال؛ إنَّ الجنةَ الموعودَ بها هي الجنةُ التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقَوْلُ بوجودها الآن ظَاهِرٌ، والخلافُ في ذلك معروف.

وأما شُبهةُ[2] مَنْ قَالَ: إنها لم تُخلَقْ بَعْدُ، وهي: أنها لو كانت مخلوقة الآن، لوجب اضطراراً أن تفنى يَوْمَ القيامَةِ، وأن يَهْلِكَ كُلُّ مَنْ فيها ويموت، لِقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد روى الترمذي في «جامعه»، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال:

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٤٤)، والترمذي (٢٥٦٣)، والنسائي ٧/ ٣ ـ ٤، وأحمد ٢/ ٣٣٢ و ٣٥٤ و ٣٧٣، وسنده حسن. ولم يخرجه مسلم بطوله كما قاله الشارح، وإنما هو عنده (٢٨٢٢)، من حديث أنس بلفظ: «حُفت الجنة بالمكاره، وحُفت النار بالشهوات».
ورواه مختصراً من حديثه أيضاً الدارمي ٢/ ٣٣٩، وأحمد ٣/ ١٥٣ و ٢٥٤ و ٢٨٤.

(٢) انظر: «حادي الأرواح» ص٣٤ ـ ٣٧.

قال رسولُ الله ﷺ: «لَقِيتُ إبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَقَالَ: يا مُحَمَّدُ، اقْرِئ أُمَّتَكَ مني السَّلامَ، وأخبِرْهُم أنَّ الجَنَّة طَيِّبَةُ التّرْبَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وأنَّها قِيْعَانٌ، وأنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ الله، والحَمْدُ لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكْبَرُ»(١)، قال: هذا حديث حسن غريب.

وفيه أيضاً مِنْ حديثِ أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، أنه قال: «مَنْ قال: سُبْحَانَ الله وبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ في الجَنَّةِ»(٢)، قال: هٰذا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ، قالوا: فلو كانت مَخْلُوقَةً مفروغاً منها لم تكن قِيعَاناً، ولم يكن لهٰذا الغِرَاسِ معنى.

قالوا: وكذا قَوْلُه تعالى عن امرأةِ فرعون إنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١].

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنَّها الآن مَعْدُومَةٌ بمنزلة النفخ في ٢٥٩
الصُّورِ، وقيام الناس مِن القبور، فهٰذا باطل، يَرُدُّهُ ما تَقَدَّم مِن الأدلة وأمثالها مما لم يُذْكَر، وإن أردتُم أنها لم يكمل خَلْقُ جميع ما أعدَّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يَزَالُ الله يُحدِثُ فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دَخَلَهاالمؤمنونَ، أحدث الله فيها عِنْدَ دخولهم أموراً أخر، فهذا حقٌ لا يُمكن رَدُّهُ، وأدلتُكم هٰذه إنما تدل على هٰذا القدر.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٥٨) من حديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود مرفوعاً وحسنه مع أن عبد الرحمن بن إسحاق قد اتفقوا على ضعفه، وتحسينُ الشيخ ناصر الدين له في «الأحاديث الصحيحة» رقم (١٠٥) بشاهدين من حديث أبي أيوب وابن عمر لا يتجه، لأنهما على ضعفهما لا يصلحان أن يكونا شاهداً له، لأنهما يختلفان من جهة المعنى عن حديث ابن مسعود، ففيهما أن غراس الجنة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وفي حديث ابن مسعود: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». انظر «المسند» ٥/ ٤١٨ و «مجمع الزوائد» ١٠/ ٩٨.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٠) و (٣٤٦١)، ورجاله ثقات، إلا أن فيه تدليس أبي الزبير، ومع ذلك فقد قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث أبي الزبير، عن جابر.

وأما احتجاجُكم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] فأُتِيتُم مِن سُوءِ فهمكم معنى الآية، واحتجاجُكم بها على عدم وجود الجنةِ والنار الآن نظيرُ احتجاجِ أخوانِكم بها على فنائهما وخرابهما ومَوْتِ أهلهما!! فلم تُوفَّقوا أنتُمْ ولا إخوانُكم لِفهم معنى الآية، وإنما وُفِّقَ لذلك أئمةُ الإسلام، فَمِنْ كلامهم: أن المرادَ كُلَّ شيء مما كَتبَ الله عليه الفَناء والهلاك، هالك، والجَنَّةُ والنارُ خُلِقَتَا للبقاء لا لِلفناء، وكذلك العَرْشُ، فإنه سَقْفُ الجنةِ، وقيل: المُرادُ إلا مُلْكَهُ، وقيل: إلا ما أُرِيدَ به وَجْهُه، وقيل: إنَّ الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرحمٰن: ٢٦]، فقالت الملائِكَةُ: هَلَكَ أهْلُ الأرضِ، وَطَمِعُوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أهْلِ السَّماءِ والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، لأنه حيٌّ لا يموت، فأيْقَنَتِ الملائكةُ عند ذلك بالمَوْتِ، وإنما قالُوا ذلك توفيقاً بَيْنَهَا وبَيْنَ النصوصِ المحكمة، الدالةِ على بقاء الجنة، وعلى بَقَاءِ النار أيضاً، على ما يُذْكَرُ عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، هٰذا قولُ جمهور الأئمة مِن السَّلف والخلف.

وقال ببقاء الجنة وفناء النَّارِ جماعة منهم من السلف[1] والخلف، والقولان مذكوران في كثيرٍ من كُتُبِ التفسيرِ وغَيْرِها.

وقال بفناءِ الجنةِ والنَّارِ الجَهْمُ بنُ صفوان إمامُ المعطِّلَةِ، وليس له سَلَفٌ قَطُّ، لا مِن الصحابة ولا مِنَ التابعين لهم بإحسانٍ، ولا مِنْ أئمة

---

(١) وما يُروى عن بعض السلف من القول بفناء النار - إن صح - قول ضعيف مرجوح مخالف للأدلة القطعية من الكتاب والسنة الدالة على بقاء النار أبد الآباد، وبقاء أهلها فيها، مثل قوله سبحانه: **﴿كذلك يُريهم اللَّهُ أعمالَهم حسراتٍ عليهم وما هم بخارجينَ مِنَ النارِ﴾** ومثل قوله عز وجل: **﴿يريدون أن يخرجوا من النار وما هُمْ بخارجين منها ولهم عذابٌ مقيم﴾**، ومثل ما صح في أحاديث الشفاعة، وأنه لا يبقى في النار إلا من حبسه القرآن، وهم الكفار، أما من دخلها من الموحدين، فإنه لا بد من خروجه منها برحمة أرحم الراحمين.

المسلمين، ولا مِنْ أهلِ السنة، وأنكره عليه عَامَّةُ أهل السنة، وكفَّرُوهُ به، وصاحوا به وبأتباعه مِن أقطارِ الأرض، وهٰذا قاله لأصله الفاسِدِ الذي اعتقده، وهو امتِنَاعُ وجودِ ما[1] لا يتناهى مِنَ الحوادث! وهو عُمْدَةُ أهلِ الكلام المذمومِ، التي استدلّوا بها على حدوثِ الأجسامِ، وحدوثِ ما لم يَخلُ مِنَ الحوادث، وجعلُوا ذلك عُمْدَتَهُمْ في حدوثِ العالم، فرأى الجهم أن ما يمنَعُ من حَوَادِثَ لا أوّلَ لها في الماضي يمنعُه في المستقبل!! فَدَوامُ الفعل عِنْدَهُ على الربِّ في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهُذَيْلِ العَلاّف شيخُ المعتزلة وافقه على هٰذا الأصل، لكن قال: إن هٰذا يقتضي فَنَاءَ الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سُكُونٍ دائم، لا يَقْدِرُ أحدٌ منهم على حركة!! وقد تَقَدَّمَ[2] الإشارةُ إلى اختلافِ النَّاسِ في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألةُ دوام فَاعِلِيَّةِ الربِّ تعالى، وهو لم يَزَلْ رباً قادراً فعالاً لما يُرِيدُ، فإنّه لم يزل حَيّاً عليماً قديراً. وَمِنَ المحال أن يَكُونَ الفِعْلُ ممتنعاً عليه ٢٦٠
لذاته، ثم يَنْقَلِبُ، فيصير ممكناً لذاته، من غير تَجَدُّدِ شيءٍ، وليس للأول حَدٌّ محدود حتى يَصِيرَ الفِعلُ ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قَبْلَهُ ممتنعاً عليه، فهٰذا القَوْلُ تصوُّره كافٍ في الجزم بفساده.

فأما أبَدِيَّةُ الجنة، وأنها لا تفنى ولا تَبِيدُ، فهٰذا مما يُعْلَمُ بالضرورة[3] أنّ الرسولَ ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٨]، أي: مقطوع، ولا يُنافي ذٰلك قوله[4]: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السَّلَفُ في هٰذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدةَ مُكثهم في

---

(١) «ما» سقطت من (أ) و (ب) و (ج) وهي في (د) و «حادي الأرواح» ص٢٤٥.
(٢) في (ب): تقدمت.
(٣) انظر: «حادي الأرواح» ص٢٤٢ ـ ٢٤٤.
(٤) في «حادي الأرواح»: ولا تنافي بين ذلك وبين قوله.

النار، وهذا يكونُ لمن دخل منهم إلى النار، ثم أُخرِجَ منها، لا لِكُلِّهم.

وقيل: إلا مدةَ مقامِهِمْ في الموقِف، وقيل: إلا مدةَ مقامهم في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناءٌ استثناه الربُّ ولا يَفْعَلُه، كما تَقُولُ: والله لأضربنَّك إلا أن أرى غَيْرَ ذلك، وأنت لا تراه، بل[1] تَجْزِمُ بضربه.

وقيل: «إلاَّ» بمعنى الواو، وهٰذا على قولِ بعض النحاة، وهو ضعيف، وسيبويه يجعل «إلا» بمعنى «لكن» فيكون الاستثناءُ منقطعاً، ورجَّحَهُ ابنُ جرير، وقال: إنَّ الله تعالى لا يُخْلِفُ لوعده، وقد وَصَلَ الاستثناء بقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[2]، قالوا: ونظيرُه أن تقولَ: أسكنتُك داري حولاً إلا ما شِئْتُ، أي: سوى ما شئت، أو لكن ما شئت مِن الزيادةِ عليه.

وقيل: الاستثناءُ لإعلامهم بأنَّهم مع خُلُودِهِم في مشيئةِ الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا يُنَافِي ذلك عزيمَته وجزمه لهم بالخُلُود، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]. ونَظَائِرُهُ كثيرةٌ، يُخْبِرُ عبادَه سبحانه أن الأمُورَ كُلَّها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يَكُنْ.

وقيل: إن «ما» بمعنى «مَنْ» أي: إلا مَنْ شاء الله دخولَه النار بذنوبه من السعداء. وقيل: غَيْرُ ذلك[3]، وعلى كل تقدير فهٰذا الاستثناء[4] مِنَ

---

(١) في (ب): وأنت.

(٢) انظر: «جامع البيان» ١٥/٤٨٨.

(٣) هو من كلام ابن القيم في «حادي الأرواح» ص٢٢، وتمامه: «وهذه الأقوال متقاربة ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلاَّ وقتاً يشاء ألا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النار مدة...».

(٤) في «حادي الأرواح» ص٢٤٤: فهذه الآية.

المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾، مُحْكَمٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]. وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقد أكَّد الله خُلُودَ أهلِ الجنة بالتأبيد في عِدَّةِ مواضِعَ من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وهذا الاستثناءُ منقطِعٌ، وإذا ضَمَمْتَه إلى الاستثناءِ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ تبين لك(١) المُرَاد من الآيتين، واستثناءُ الوقتِ الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، استثناء الموتةِ الأولى من جملةِ الموت، فهذه موتة تقدَّمت على حياتهم الأبدِيَّةِ، وذاك مفارقةٌ للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

٢٦١ والأدِلَّةُ من السنة على أبديَّةِ الجنة ودوامها كثيرةٌ، كقوله ﷺ: «مَنْ يَدْخُلِ الجَنَّةِ يَنْعَمُ وَلاَ يَبْأَسُ، وَيَخْلُدُ وَلاَ يَمُوتُ»(٢). وقوله: «يُنادي مُنادٍ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، إنَّ لَكُمْ أنْ تَصِحُّوا، فَلاَ تَسْقَمُوا أبداً، وأنْ تَشِبُّوا، فَلاَ تَهْرَمُوا أبداً، وأنْ تَحْيَوْا، فَلاَ تَمُوتُوا أبداً»(٣).

وتقدم ذِكْرُ ذبحِ الموتِ بَيْنَ الجنة والنار، ويقال: «يا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ»(٤).

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «أن»، والمثبت من «حادي الأرواح».

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلمٌ (٢٨٣٦) بلفظ: «من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه» وأخرجه الدارمي ٢/٣٣٢، وأحمد ٢/٣٧٠ و ٤٠٧ و ٤١٦ و ٤٦٢ بلفظ: «من دخل الجنة ينعم ولا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه، وله في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري مسلمٌ (٢٨٣٧)، والترمذي (٣٢٤٦)، وأحمد ٢/٣١٩ و ٣/٣٨ و ٩٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٣٢٩، الدارمي ٢/٣٣٤، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٨٣).

(٤) تقدم تخريجه ص٩٣ تعليق (١).

الأقوال في أبدية النار

وأما أَبَدِيَّةُ النَّارِ ودوامُها، فللناس في ذلك ثمانيةُ أقوالٍ:

أَحَدُهَا: أن مَنْ دَخلها لا يَخْرُجُ منها أبدَ الآباد، وهٰذا قولُ الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهْلَهَا يُعذَّبون فيها، ثم تَنْقَلِبُ طبيعتُهم، وتبقى طبيعةً نارية يتلذَّذُونَ بها لموافقتها لِطبعهم! وهٰذا قَوْلُ إمامِ الاتحادية ابنِ عَرَبيٌّ الطائي[1]!!

الثالث: أن أهْلَهَا يُعذَّبُونَ فيها إلى وَقْتٍ محدود، ثم يُخْرَجُونَ منها، ويَخْلُفُهم فيها قومٌ آخرُونَ، وهٰذا القوْلُ حكاه اليَهُودُ للنبيِّ ﷺ، وأَكْذَبَهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨٠ ـ ٨١].

الرابع: يَخْرُجُونَ منها، وتَبْقَى على حَالِها ليس فيها أحد.

الخامس: أنَّها تفنى بنفسها، لأنها حادثة، وما ثَبَتَ حُدُوثُه استحال بَقاؤُهُ!! وهٰذا قَوْلُ الجهمِ وشيعته، ولا فَرْقَ عندَه في ذلك بَيْنَ الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تَفْنَى حَرَكَاتُ أهلها، ويصيرون جماداً، لا يُحِسُّونَ بألمٍ، وهٰذا قولُ أبي الهُذَيْلِ العلاَّف كما تقدم.

السابع: أن الله يُخْرِجُ منها مَنْ يَشاءُ، كما ورد في السنة، ثم يُبْقِيهَا ما يشاء ثم يُفنيها، فإنَّه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يُخْرِجُ منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفارُ، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) انظر: «الفصوص» ص٩٣ ـ ٩٤ تحقيق وتعليق أبي العلاء عفيفي.

وما عدا هذين القولين الأخيرين[(١)] ظاهرُ البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة ينظر في دليلهما[(٢)].

فَمِنْ أدِلَّةِ القولِ الأول[(٣)] منهما[(٤)]: قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٦ ـ ١٠٧]. ولم يأت بعد هٰذين[(٥)] الاستثنائين ما أتىٰ بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣].

وهذا القول ـ أعني القول بفناء النار دون الجنة ـ منقولٌ عن عُمَرَ، ٢٦٢
وابنِ مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم[(٦)].

---

(١) في (أ) و (ب) و (ج): الآخرين، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٢) تقدم في الصفحة ٦٢١ت (١) القول بأن ما يروى عن بعض السلف بفناء النار قول مؤوف مرجوح لمخالفته للأدلة الصحيحة، والقول الصحيح في هذا: هو أن الجنة والنار لا تفنيان، وللإمام الحافظ علي بن عبد الكافي السبكي رسالة في هذا الموضوع أسماها: «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهي نفيسة في بابها، فلتراجع. وقد تولى الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) الردَّ على القائلين بفناء النار بأسلوب علمي متين في رسالته: «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار».

(٣) انظر: «حادي الأرواح» ص٢٤٩ ـ ٢٥٤، و «مختصر الصواعق المرسلة» ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٧.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): هذا.

(٦) أثر عمر أخرجه عبد بن حميد من طريق سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب... وهذا سند ضعيف لانقطاعه، فإن الحسن لم يسمعه من عمر، ومراسيل الحسن عندهم واهية، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، قال ابن سيرين ـ فيما نقله عنه الدارقطني في «سننه» ١/ ١٧١، وكان عالماً بأبي العالية والحسن ـ: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا عنه. =

وقد روى عَبْدُ بن حميد في «تفسيره» المشهور، بسنده إلى عمر ﷺ، أنه قال: «لو لَبِثَ أهلُ النَّارِ في النَّارِ كَقَدْرِ رَمْلِ عالج، لكَانَ لَهُم عَلَى ذٰلِكَ وَقْتٌ يَخْرُجونَ فِيهِ»، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾

= وأثر ابن مسعود: «ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد»، وعن أبي هريرة مثله، علقهما الإمام البغوي في تفسيره ٤/٣٩٨، ثم قال بإثرهما: ومعناه عند أهل السنة ـ إن ثبت ـ أنه لا يبقى فيهما أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار، فممتلئة أبداً.

وقد أخرج الطبري أثر ابن مسعود في «تفسيره» ٥/٤٨٤ بسند تالف لا يعبأ به، ولا يعول عليه، وأما أثر أبي هريرة، فقد ذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» ص٢٥٢ من رواية إسحاق بن راهويه، حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ قوله: **﴿فأمَّا الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق...﴾** الآية. قال عبيد الله ـ وهو شيخ إسحاق ـ: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين. وسنده صحيح، ولكنه كما ترى لا يدل على المدعى.

وأثر أبي سعيد أورده الطبري في «تفسيره» ١٨/٤٨٢ من طريق عبد الرزاق، عن ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد (يعني: الخدري)، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: **﴿إلاَّ ما شاء ربك إن ربك فعَّال لما يريد﴾** قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه. وهو ـ وإن كان صحيح الإسناد ـ محمول على الموحدين، فقد أورده ابن جرير بعد أن نقل قول من قال في تأويل معنى الاستثناء في قوله تعالى: **﴿إلا ما شاء ربك﴾**: إنه في أهل التوحيد، وقالوا: معنى قوله: **﴿إلا ما شاء ربك﴾** إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم، فلا يدخلهم النار، ووجهوا الاستثناء إلى أنه من قوله: **﴿فأمَّا الذين شقوا ففي النار﴾ ﴿إلا ما شاء الله﴾** لا من الخلود.

وأخرج يعقوب بن سفيان في «تاريخه» ٢/١٠٣ من طريق بندار، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو قال: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. ثم قال يعقوب: قال أبو داود: وحدثنا علي بن سلمة، عن ثابت، قال: سألت الحسن عن هذا الحديث، فأنكره. وأبو بلج ـ واسمه يحيى بن سليم أو ابن أبي سليم ـ مختلف فيه، وقد استنكر له الإمام الذهبي في «الميزان» ٤/٣٨٥ هذا الأثر، وعدَّه من بلاياه. فقد بان بما ذكرنا أن القول بفناء النار لا يثبت عن أحد من الصحابة، وأن ما صح عنهم من عبارات لا تدل على المدعى، وهو القول بفناء النار.

[النبأ: ٢٣]. قالوا: والنار موجب غضبه، والجنة موجَب رحمته، وقد قال ﷺ: «لمَّا قَضَى الله الخَلْقَ، كَتَبَ كِتَاباً، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَت غَضَبي»(١)، وفي رواية: «تَغْلِبُ غضبي»، رواه البخاري في «صحيحه» من حديث(٢) أبي هريرة ﷺ.

قالوا: والله سبحانه يُخبِرُ عند العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و﴿أَلِيمٌ﴾ [هود: ٢٦]. و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. ولم يخبر(٣) ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيمُ يوم، وقد قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حِكايةً عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فلا بُدَّ أن تَسَعَ رحمتُه هؤلاء المعذَّبين، فلو بَقُوا في العذابِ لا إلى غاية لم تَسَعْهُمْ رَحْمَتُه، وقد ثبت في «الصحيح» تَقْدِيرُ يَوْمِ القِيَامَةِ بخمسينَ ألف سنة(٤)، والمعذَّبون فيها متفاوتون في مدة لُبْثِهِمْ في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحْكَمِ الحَاكِمين، ورحمةِ أرحم الراحمين أن يَخْلُقَ خلقاً يُعَذِّبُهم أبَدَ الآبادِ عذاباً سرمداً، فَمِنْ مقتضى الحكمة، والإحْسَانُ مرادٌ لذاته، والانتقامُ مُرادٌ بالعرض.

قالوا: وما وَرَدَ مِن الخُلُودِ فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابَها مقيم، وأنه غرام، كُلُّهُ حق مسلَّم، لا نِزَاعَ فيه، وذلك يقتضي الخُلُودَ في

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم ص٣٧٦، التعليق (٤).
(٢) في (ب): عن أبي هريرة.
(٣) «ولم يخبر» سقطت من (ب).
(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٩٨٧)، والنسائي ٥/ ١٢ ـ ١٤، وأبو داود (١٦٥٨)، والطيالسي (٢٤٤٠)، وأحمد ٢/ ٢٦٢ و ٣٨٣ و ٤٩٠، والبغوي (١٥٦٢)، وصححه ابن خزيمة (٢٢٥٣)، وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد ٢/ ١١٢، وعن ابن عمرو عند الحاكم ٤/ ٥٧٢، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٦/ ٣٢٤، وزاد نسبته إلى الطبراني، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في «البعث».

دارِ العذاب ما دامت باقيةً، وإنما يخرج منها في حالِ بقائها أَهْلُ التوحيد. فَفَرْقٌ بين من يَخْرُجُ من الحبس وهو حَبْسٌ على حاله، وبين مَنْ يَبْطُلُ حبسُه بخراب الحبس وانتقاضه.

وَمِن أدلة القائلين ببقائها، وعَدَم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف: ٧٥]. ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البينة: ٨]. ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]. ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي مقيماً لازماً.

وقد دلَّتِ السُّنَّةُ المستفيضةُ أنه يَخْرُجُ من النارِ مَنْ قال: لا إله إلا الله، وأحاديثُ الشفاعة صريحةٌ في خُرُوجِ عُصاةِ الموحِّدِينَ من النار، وأن هٰذا حُكْمٌ مختصٌ بهم، فلو خرج الكُفَّارُ منها، لكانوا بمنزلتهم، ولم يَخْتَصَّ الخُرُوجُ بأهلِ الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «وخَلَقَ لهما أهلاً». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دُعِيَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ إلى جِنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللّهِ، طُوبَى لِهٰذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الجَنَّةِ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ
٢٦٣ يُدرِكْهُ، فَقَالَ: «أَوَ غَيْر ذٰلِكَ يا عَائِشَةُ، إنَّ اللّهَ خَلَقَ لِلجَنَّةِ أَهْلاً، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم في أَصْلاَبِ آبائِهِم، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أهلاً، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم في أَصْلابِ آبائِهِم» رواه مسلم وأبو داود والنسائي(١).

(١) مسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي ٤/٥٧، وأخرجه ابن ماجه (٨٢)، وأحمد ٦/٤١ و٢٠٨، والطيالسي (١٥٧٤)، وابن حبان (١٣٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٥٣.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الدهر: ٢ ـ ٣].

والمراد: الهدايةُ العامة، وأعمُّ منها الهدايةُ المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1] [طه: ٥٠].

فالمَوْجودَاتُ نوعانِ: أَحَدُهُما مُسَخَّر بطبعه، والثاني مُتَحرِّكٌ بإرادته، فهدى الأولَ لما سخَّره له طبيعةً، وهَدَى الثاني هِدايةً إرادية تَابِعَةً لشعوره وعلمه بما ينفعه ويَضُرُّه.

ثم قسَّم هذا النوعَ إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يُريدُ إلا الخيرَ، ولا يتأتى منه إرادةُ سواه، كالملائكة.

ونوعٌ لا يُريدُ إلاَّ الشَّرَّ، ولا يتأتى منه إرادةُ سواه، كالشياطين.

ونوع يتأتَّى منه إرادةُ القِسْمَيْنِ، كالإنسان، ثم جعله ثَلاَثَةَ أصناف: صنفاً يغلب إيمانُه ومعرفتُه وعقلُه هواه وشَهْوَتَه، فَيَلْتَحِقُ بالملائكة، وصنفاً عكسه، فَيَلْتَحِقُ بالشياطين، وصِنفاً تَغْلِبُ شهوتُه البهيمية عقلَه، فيلتحق بالبهائم.

لا موجود إلا بإيجاد الله

والمقصودُ: أنه سبحانه أعطى الوجودَين: العيني والعِلْمِي، فكما أنه لا مَوْجُود إلا بإيجاده، فلا هِدَايَةَ إلاَّ بتعليمه، وذلك كُلُّه مِن الأدِلة على كمالِ

---

(١) الهداية نوعان: هداية دلالة ودعوة وتعليم وإرشاد، وهي لجميع الخلق، وهي التي يقدر عليها الرسل وأتباعهم، قال الله تعالى: **﴿ولكل قوم هادٍ﴾** وقال: **﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾**. وهداية توفيق وتثبيت وإعانة للسير في طريق الخير والنجاة، وهذه الهداية خاصة لله لا يشركه فيها أحد من خلقه، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو يختص بها بمقتضى حكمته مَن يشاء من عباده، وبهايكون العبد مريداً للحق، مؤثراً له، عاملاً به، وبهذا يجمع بين قوله تعالى: **﴿وإنك لتهدي إلى الصراط مستقيم﴾** وقوله تعالى: **﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾** فالهداية التي أثبتها للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق، والتي نفاها هي الثانية، التي بمعنى الإعانة والتوفيق. انظر «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٦٠، و«مفردات الراغب».

قدرته، وثُبُوتِ وحدانيته، وتحقيقِ رُبوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «فمَنْ شاء منهم إلى الجنَّةِ فضلاً منه، ومَنْ شاء منهم إلى النار عدلاً منه» إلخ. مما يجبُ أن يُعْلَمَ: أن الله تعالى لا يَمْنَعُ الثوابَ إلا إذا منع سَبَبَه، وهو العَمَلُ الصالح، فإنه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾[1] [طه: ١١٢]. وكذلك لا يُعاقِبُ أحداً إلا بعدَ حصولِ سببِ العقاب، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠].

وهُوَ سُبْحَانه المُعطي المانِعُ، لا مانِعَ لما أعطى، ولا مُعْطِيَ لما منع. لكن إذا مَنَّ على الإنسان بالإيمانِ والعملِ الصالح، لا يمنعُه موجبُ ذلك أصلاً، بل يُعطِيه من الثوابِ والقُرْبِ ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلبِ بشرٍ، وحيث منعه ذلك، فلانتفاءِ سببه، وهو العملُ الصالح.

ولا ريبَ أنه يهدي مَنْ يشاء، ويُضِلُّ مَنْ يشاء، لكنَّ ذلك كُلَّه حِكْمَةٌ منه وعَدْلٌ، فمنعُه للأسباب التي هي الأعمالُ الصالحة من حكمته وعدله، وأما المسبَّباتُ بعد وجودِ أسبابها، فلا يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسباباً
٢٦٤ صالحة، إما لفسادٍ في العمل وإما لسببٍ يُعارض موجبه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع، وإذا كان منعُه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يُعْطِ ذلك ابتداء[2] حكمةً منه وعدلاً، فله الحمدُ في الحالين، وهو المحمودُ على كُلِّ حال، كُلُّ عطاء منه فضل، وكُلُّ عقوبة منه عدل، فإنَّه تعالى حكيم يَضَعُ الأشياءَ في مواضعها التي تَصْلُحُ لها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ

---

(١) الهضم: النقص، تقول العرب: هضمت لك من حقي، أي: حططت.

(٢) في (أ) و(ب): فوق كلمة «ابتداء»: «ابتلاء» وفوقها في (أ): «ظ»، وفي هامش (د): الظاهر ابتلاء أو ابتداء، وفي (ج): ابتداء ابتلاء.

﴿رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[1] [الأنعام: ١٢٤]. وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام: ٥٣]. ونحو ذلك. وسيأتي لهذا زيادةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى.

قوله: والاستِطَاعَةُ الَّتي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ، مِن نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لاَ يُوصَفُ المَخْلُوقُ بِهِ [تَكُونُ] مَعَ الفِعْلِ، وأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِن جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالوُسْعِ والتمكين وَسَلاَمَةِ الآلات، فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الاستطاعة تكون مع الفعل وقبله

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظٌ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلى قسمين[2] ـ كما ذكره الشيخ رحمه الله ـ، هو[3] قولُ عامة أهلِ السنة، وهو الوسط، وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكونُ القدرة إلا قَبْلَ الفعل، وقابلهم طائفةٌ من أهلِ السنة، فقالوا لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامةُ أهلِ السنة: أن للعبدِ قُدْرَةً هي مناطُ الأمرِ والنهي، وهٰذه قد تكون قَبله، لا يجبُ أن تكونَ معه، والقدرة التي يكون بها الفعلُ لا بُدَّ أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القُدْرَةُ التي من جهة الصحّة والوسع، والتّمكن وسلامةِ الآلات، فقد تتقدم الأفعال، وهٰذه القدرةُ المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ[4] الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحَجَّ على

---

(١) في الأصل: رسالاته بالجمع، وهي قراءة ما سوى ابن كثير وحفص من القراء، وأما هما، فقرآ: «رسالته» بالتوحيد. «حجة القراءات» ص ٢٧٠، «الكشف» ١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠، «زاد المسير» ٣/ ١١٨.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ٨/ ١٢٩ ـ ١٣١ و٣٧١ ـ ٣٧٦ و٤٧٩ ـ ٤٨٠، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٦٠ ـ ٦٣.

(٣) في (ب): «وهو» بزيادة الواو، وهو خطأ.

(٤) في الأصل (حَجُّ) بفتح الحاء، وهي قراءة أبي عمرو، وأكثر القراء، وقرأ حمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: بكسرها، وهما لغتان: الفتح لأهل الحجاز وبني=

المستطيع، فلو لم يستطع إلا مَنْ حَجَّ، لم يَكُنِ الحجُّ قد وَجَبَ إلا على مَنْ حج، ولم يُعاقب أحد على ترك الحج! وهٰذا خلافُ المعلوم بالضرورة مِن دين الإسلام.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان مَنْ لم يتَّقِ الله لم يستطع التقوى، لم يَكُنْ قد أوجب التقوى إلا على مَنِ اتقى، ولم يُعاقبْ من لم يتق! وهذا معلومُ الفساد.

وكذا قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]. والمرادُ منه استطاعة الأسبابِ والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه مِنْ قولِ المنافقين: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. وكَذَّبهم في ذلك القَوْل، ولو كانوا أرادوا الاستطاعةَ التي هي
٢٦٥ حَقِيقَةُ قدرةِ الفعل، ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذَّبهم دل أنَّهم أرادوا بذلك المرضَ، أو فَقْدَ المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]. وكذلك قَوْلُه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمرادُ استطاعَةُ الآلات والأسباب. ومن ذلك قولُه[1] ﷺ لعمران بنِ حُصَين: «صلِّ قائِماً، فإنْ لَمْ تَستَطِع فَقَاعِداً، فإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»[2]. وإنما نفى استطاعة الفعل مَعَها.

= أسد، والكسر لغة أهل نجد. انظر «زاد المسير» و«حجة القراءات» ص ١٧٠.

(١) في (ب): قول النبي.

(٢) في الأصول: «فعلى الجنب» والحديث أخرجه البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، وأحمد ٤/٤٢٦، وابن الجارود (٢٣١)، والدارقطني ١/٣٨٠، والبغوي (٩٨٣)، والخطيب في «تاريخه» ٦/٢٤، وابن خزيمة (٩٧٩)، والبيهقي ٢/٣٠٤ و٣٠٥.

وأما دليل ثبوتُ الاستطاعةِ التي هي حَقِيقَةُ القُدْرَةِ، فقد ذكروا فيها قَوْلَه تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، والمرادُ نَفْيُ حقيقةِ القُدرة، لا نَفْيُ الأسبابِ والآلات، لأنَّها كانت ثابتةً. وسيأتي لذلك زِيَادَةُ بيانٍ عند قوله: «ولا يُطِيقُونَ إلا ما كلَّفهم» إن شاء الله تعالى، وكذا قَوْلُ صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]. والمراد منه[1] حَقِيقَةُ قدرة الصبر، لا أَسْبَابُ الصبر[2] وآلاته، فإن تلك كانت ثابتةً له، ألا ترى أنَّه عاتبه على ذلك. ولا يُلامُ مَنْ عَدِمَ آلاتِ الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يُلامُ مَن امتنعَ منه الفعلُ لتضييعه قُدْرَةِ الفعل، لاشتغاله بغيرِ ما أمر به أو شغله إياها بضِدِّ ما أمر به، ومن قال: إنَّ القُدْرَةَ لا تَكُونُ إلا حِينَ الفعل، يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين، فإنَّ القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجَدُ بدونه.

وما قالته القَدَرِيَّةُ بناءً على أصلهم الفاسد وهو إِقْدَارُ اللَّهِ للمؤمن والكافر، والبر والفاجر، سواءً، فلا يَقُولُون: إنَّ الله خَصَّ المؤمِنَ المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمانَ، بل هٰذا بنفسه رجَّح الطَّاعَةَ، وهٰذا بنفسه رجَّحَ المعصية! كالوالد الذي أعطى كُلَّ واحدٍ من بنيه سيفاً، فهٰذا جاهد به في سبيلِ الله، وهٰذا قطع به الطريق.

وهٰذا القَوْلُ فاسِدٌ باتفاق أهْلِ السُّنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نِعْمَةً دينيةً، خصَّه بها دُونَ الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانةً لم يُعن بها الكَافِر، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فالقدرية يقولون: هٰذا التَّحْبِيبُ والتزيينُ عَامٌّ في كُلِّ الخلق، وهو بمعنى البيانِ وإظهار دلائلِ الحَقِّ، والآية تقتضي أن هٰذا

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

خاصٌ بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].
والكُفَّارُ ليسوا راشدين، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ
٢٦٦ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ
كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: ١٢٥].
وأمثالُ هٰذه الآية في القرآن كثير، يُبَيِّنُ أنه سبحانه هدى هٰذا وأضلَّ هٰذا.
قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾
[الكهف: ١٧]. وسيأتي لهذه المسألة زِيَادَةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى[(١)].

وأيضاً فَقَوْلُ القائِلِ: يُرَجِّحُ بلا مُرَجِّح. إن كان لِقوله: «يرجح» معنى زائد على الفعل، فذاك هو السببُ المرجِّحُ، وإن لم يكن له معنى زائد، كان حالُ الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عندَ الفعل، ثم الفعلُ حَصَلَ في إحدى الحالتين دُونَ الأُخرى بلا مرجِّح! وهٰذا مكابرةٌ للعقل!! فلما كان أَصْلُ قَوْلِ القَدَرِيَّةِ: إن فاعلَ الطاعات وتَارِكَها[(٢)] كلاهما في الإعانة والإقدار سواء امتنع على أصلهم أَنْ يَكُونَ مع الفِعل قدرةٌ تَخُصُّه، لأن القُدْرَة التي تَخُصُّ الفعلَ لا تَكونُ للتارك، وإنما تَكونُ للفاعل، ولا تَكُونُ القُدْرَةُ إلا مِنَ الله تعالى، وهم لما رأوا أنَّ القدرةَ لا بُدَّ أن تَكونَ قَبْلَ الفعل، قالوا: لا تَكُونُ مع الفعل، لأن القُدرة هي التي يَكُونُ بها الفعلُ والتركُ، وحَالَ وجودِ الفعلِ يمتنِعُ التَّرْكُ، فلهذا قالوا: القُدْرَةُ لا تكونُ إلا قَبْلَ الفعل! وهذا باطل قطعاً، فإنَّ وُجُودَ الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بُدَّ أن يكون جَمِيعُ ما يَتَوقَّفُ عليه الفِعْلُ من الأمور الوجودية موجوداً عندَ الفعل، فَنَقِيضُ قولهم حَقٌّ، وهو: أن الفعل لا بُدَّ أن يكون معه قُدرة.

لكن صار أهلُ الإثبات هنا حِزبين: حزبٌ قالوا: لا تكونُ القدرة إلا معه، ظنًّا منهم أن القُدْرَةَ نَوْعٌ واحد لا يصلحُ للضدين، وظنًّا من بعضهم أن

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ١/٢٦ ـ ٣١.

(٢) في (أ) و(د): وتاركهما، وهو سبق قلم.

القدرة عَرَض، فلا تبقى زمانين، فَيَمْتَنِعُ وُجُودُهَا قبل الفعل.

والصوابُ: أن القدرةَ نوعانِ كما تقدم: نوعٌ مصحح للفعل، يُمكن معه الفعلُ والتركُ، وهٰذه هي التي يتعلّق بها الأمرُ والنهي، وهٰذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبلَ الفعل، وهٰذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجددِ أمثالها عند من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهٰذه قد تصلُح للضِّدَّين، وأمر الله مشروطٌ بهذه الطاقة، فلا يُكلف الله مَنْ ليس معه هٰذه الطاقة، وضِدُّ هذه العجز، كما تقدم.

وأيضاً: فالاسْتِطَاعةُ المَشْرُوطَةُ في الشرع أَخَصُّ مِن الاستطاعة التي يَمْتَنِعُ الفِعْلُ مع عدمها، فإنَّ الاستطاعةَ الشرعيةَ قد تكون ما يُتَصَوَّرُ الفِعْلُ مع عدمها وإن لم يعجز عنه، فالشارعُ يُيَسِّرُ على عباده، ويُرِيدُ بهم اليُسْرَ، ولا ٢٦٧
يُرِيدُ بهم العُسْرَ، وما جعل عليكم في الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، والمَرِيضُ قد يستطيعُ القِيَامَ مع زيادةِ المرض وتأخُّر بُرئه، فهٰذا في الشرعِ غَيْرُ مستطيعٍ، لأَجْلِ حُصُولِ الضرر عليه، وإن كان قد يُسمَّى مستطيعاً، فالشَّارعُ لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكانِ الفِعْلِ، بل يَنْظُرُ إلى لوازم ذلك، فإذا كَانَ الفِعْلُ ممكناً مع المفسدةِ الراجحة، لم تكن هٰذه استطاعةً شرعيةً، كالذي يَقْدِرُ على الحجّ مع ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ في بدنه أو ماله، أو يُصَلِّي قائماً مع زيادةِ مرضه، أو يَصُومُ الشهرين[1] مع انقطاعه عن معيشته، ونحوِ ذلك. فإذا كان الشَّارعُ قد اعتبر في المكنة عَدَمَ المفسدة الراجحة، فكيف يُكلِّف مَعَ العجز؟!

ولكن هٰذه الاستطاعة ـ مع بقائها إلى حين الفعلِ ـ لا تكفي في وجودِ الفعل، ولو كانت كافيةً، لكان التاركُ كالفاعل، بل لا بُدَّ من إحداثِ إعانةٍ أخرى تُقارِنُ، مثل جَعْلِ الفاعلِ مريداً، فإن الفعل لا يَتِمُّ إلا بقُدرة وإرادة،

---

(١) في (ب): شهرين.

والاستطاعة المقارنة يَدْخُلُ فيها الإِرَادَةُ الجازمة، بخلاف المشروطةِ في التكليف، فإنَّه لا يُشْتَرطُ فيها الإِرَادَةُ، فالله تعالى يأمر بالفِعْلِ من لا يُريدُه، لكن لا يأمر به مَنْ لو أراده، لَعَجَزَ عنه. وهكذا أمرُ الناسِ بعضهم لِبعض، فالإنسانُ يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجِزُ عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادةُ الجازمةُ والقُوَّةُ التامةُ، لَزِمَ وُجودُ الفعل، وعلى هذا ينبني تكليفُ ما لا يُطَاقُ، فإن من قال: القُدْرَةُ لا تكونُ إلا مع الفعل، يقول: كُلُّ كافر وفاسق قد كُلِّف ما لا يُطِيقُ، وما لا يُطاق يُفَسَّر بشيئين: بما لا يُطاقُ للعجز عنه، فهذا لم يُكلِّفه اللَّهُ أحداً، ويفسَّر بما لا يُطاق للاشتغال بِضِدِّه، فهذا هو الذي وقع فيه التَّكْلِيفُ، كما في أمر العباد بعضِهم بعضاً، فإنهم يُفَرِّقُونَ بَين هٰذا وهٰذا، فلا يأمر السيد عبدَه الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعداً أن يَقُومَ، ويُعْلَمُ الفرقُ بينَ الأمرين بالضرورة[1].

قوله: وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ.

ش: اختلف النَّاسُ في أفعال العبادِ الاختيارية[2].

أفعال العباد خلق الله وهم فاعلون لها حقيقة

فزعمت الجبريةُ ـ رئيسُهم الجهمُ بن صفوان الترمذي ـ[3]: أنَّ التدبيرَ في أفعالِ الخلق كُلِّها لله تعالى، وهي كُلُّها اضطرارية، كحركاتِ المرتعِش، والعروقِ النابضة، وحَرَكَاتِ الأشجار، وإضافتُها إلى الخلق مجاز! وهي على حَسَبِ ما يُضَافُ الشيءُ إلى محله دُونَ ما يُضافُ إلى مُحَصِّلِهِ!.

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جَمِيعَ الأفعالِ الاختيارية مِنْ جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بِخَلْقِ الله تعالى! واختلفوا فيما بَيْنَهُمْ: أن الله ٢٦٨
تعالى يَقْدِرُ على أفعالِ العباد أم لا؟!

وقال أهلُ الحقِّ: أَفْعَالُ العِباد بها صاروا مطيعين وعصاةً، وهي

---

(١) وانظر «مجموع الفتاوى» ٨/ ٢٩٠ ـ ٣٠٢ و٤٦٨ ـ ٤٧٤.
(٢) انظر: «شفاء العليل» ص ٤٩ ـ ٥٤.
(٣) وينسب أيضاً: السمرقندي.

مخلوقة لله تعالى، والحقُّ سبحانه وتعالى مُنفَرِدٌ بخلق المخلوقات، لا خَالِقَ لها سواه، فالجبرية غَلَوْا في إثبات القدر، فَنَفَوْا صُنْعَ العبد أصلاً، كما غَلَتِ المشبِّهةُ في إثباتِ الصفات، فشبَّهوا، والقدرية نُفَاةُ القدر جعلوا العِبَادَ خالِقِينَ مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأمة، بل أردأ من المجوسِ، من حيث إن المجوس أَثْبَتَتْ خالِقَيْنِ، وهم أثبتوا خالِقِينَ!!

وهدى اللّهُ المؤمنين أهلَ السنة لما اختلفوا فيه[1] مِن الحقّ بإذنه، والله يَهْدِي مَنْ يشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ. فكلُّ دليلٍ صحيحٍ يُقيمهُ الجبريُّ، فإنما يَدُلُّ على أن الله خَالِقُ كُلِّ شيءٍ، وأنه على كُلِّ شيءٍ قدير، وأن أفعالَ العبادِ من جُملة مخلوقاته، وأنّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يَدُلُّ على أن العَبْدَ ليسَ بفاعلٍ في الحقيقة ولا مُريدٍ ولا مختار، وأن حركاتِه الاختياريَة بمنزلة حركةِ المرتعش، وهُبوب الرياح، وحركات الأشجار.

وكُلّ دليلٍ صحيح يقيمه القَدَرِيُّ، فإنما يَدُلُّ على أن العبدَ فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأنه مريدٌ له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافةُ حَقٍّ، ولا يَدُلُّ على أنه غَيْرُ مقدورٍ لله تعالى، وأنه واقعٌ بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممتَ ما مَعَ كُلِّ طائفةٍ منهما من الحق إلى حَقِّ الأُخرى، فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، مِن عُمُومِ قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون مِن الأعيان والأفعالِ، وأنَّ العباد فاعلون لأفعالهم حَقِيقَةً، وأنهم يستوجبون عليها المدحَ والذَّمَّ.

وهذا هو الواقعُ في نفس الأمر، فإن أدلةَ الحق لا تتعارضُ، والحقُّ يُصَدِّق بعضُه بعضاً. ويضيقُ هٰذا المختصر عن ذكرِ أدِلَّة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويُستفاد مِن دليلِ كُلّ فريق بطلانُ قولِ الآخرين ولكن أذكرُ شيئاً مما استدل به كُلٌّ من الفريقين، ثم أُبيِّن أنه لا يَدُلُّ على ما استُدِلَّ عليه مِن الباطل.

---

(١) سقطت من (ب).

الرد على الجبرية والمعتزلة في مسألة أفعال العباد

فمما استدلَّت[1] به الجبريةُ، قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. فنفى اللَّهُ عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فَدَلَّ على أنه لا صُنْعَ للعبد. قالوا: والجزاء غَيْرُ مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلاَ أَنَا، إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»[2].

٢٦٩ ومما استدل به القدريةُ، قولُه تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. قالوا: والجزاءُ مرتَّب على الأعمال ترتيبَ العِوَضِ، كما قال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] و [الأحقاف: ١٤] و [الواقعة: ٢٤]. ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[3] [الأنفال: ١٧]، فهو دليلٌ عليهم، لأنه تعالى أثبت

---

(١) في (ب): استدل.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢/٢٥٦ من حديث أبي هريرة، وأخرجه عنه أيضاً البخاري (٥٦٧٣) و(٦٣٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢٠١)، وأحمد ٢/ ٢٣٥ و٢٥٦ و٢٦٤ و٣٢٦ و٣٤٤ و٣٨٦ و٣٩٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٦٦ و٤٧٣ و٤٨٢ و٤٨٨ و٤٩٥ و٥٠٩ و٥١٤ و٥١٩ و٥٢٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦١)، والبغوي (٤١٩٢) و(٤١٩٣) و(٤١٩٤). وأخرجه من حديث عائشة البخاري (٦٤٦٤) و(٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨)، وأحمد ٦/١٢٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٣٦٩. وأخرجه من حديث جابر مسلم (٢٨١٧)، وأحمد ٣/ ٣٣٧ و٣٦٢، والدارمي ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمدُ ٣/٥٢.

(٣) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» ٣/٤٢٦: هذه الآية نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرَّمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه ﷺ مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا قوله في الآية نفسها: **﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم﴾**، ثم قال: **﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾**، فأخبر أنه هو وحده الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، =

لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعلم أن المثبتَ غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء، فابتداؤه الحذفُ، وانتهاؤه الإِصابةُ، وكُلٌّ منهما يُسَمَّى رمياً، فالمعنى حينئذ ـ والله تعالى أعلم ـ: وما أصبتَ إذْ حذفتَ، ولكنَّ الله أصاب، وإلا فطرْدُ قولِهم: وما صليتَ إذْ صليت، ولكن الله صلَّى! وما صُمْتَ إذْ صمتَ! وما زنيت إذ زنيتَ! وما سَرَقْتَ إذ سَرَقْتَ!! وفسادُ هٰذا ظاهر.

وأما ترتُّبُ الجزاءِ على الأعمال، فقد ضَلَّت فيه الجبريةُ والقدريةُ، وَهَدَى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة، فإن الباءَ التي في النفي غيرُ الباء التي في الإِثبات، فالمنفيُّ في قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» باءُ العِوَض، وهو أن يكونَ العملُ كالثمن لدخول الرجلِ إلى الجنة، كما زَعَمتِ المعتزلةُ أن العامِلَ يستحِقُّ[1] دخولَ الجنة على ربِّه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] ونحوها، باء السبب، أي: بسببِ عملكم، والله تعالى هو خالق الأسبابِ والمسببات، فرجع الكُلُّ إلى محضِ فضل الله ورحمته[2].

لا يدخل في عموم «كل» إلا المخلوقات

وأما استدلالُ المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فمعنى الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين، و«الخَلْقُ» يُذْكَرُ ويُرَادُ به التقدير، وهو المُرَادُ هنا، بدليلِ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] و[الزمر: ٦٢] أي: اللَّهُ خَالِقُ كل شيء مخلوق، فدخلت أَفْعَالُ العبادِ في عموم: «كل» وما أفسد قولَهم في إدخال كلام الله تعالى عموم: «كل» الذي هو صفةٌ مِن صفاته، يَسْتَحِيلُ عليه أن يكون

= كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة لدفع المشركين، وتولى دفعهم وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصر مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين. وانظر «الطبري» ١٣/٤٤١ ـ ٤٤٥.

(١) في (ب): مستحق.

(٢) انظر: «جامع الرسائل» ص ١٤٦ ـ ١٥٢ لشيخ الإسلام، و«حادي الأرواح» ص ٦١ لابن القيم.

مخلوقاً! وأخرجوا أفعالَهم التي هي مخلوقة من عموم. «كل»!! وهل يَدْخُلُ في عموم: «كل» إلا ما هو مخلوق؟! فذاتُه المُقَدَّسَةُ وصفاتُه غيرُ داخلة في هٰذا العموم، ودخل سائرُ المخلوقات في عمومها، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]. ولا نقول: لأن[1] «ما» مصدرية، أي: خلقكم وعملكم؛ إذ سياقُ الآية يأباه، لأن إبراهيمَ ﷺ إنما أنكر عليهم عِبَادَةَ المنحوتِ، لا النحتَ، والآيَةُ تدل على أن المنحوت مخلوقٌ لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو مِنْ آثارِ فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النَّحْتُ مخلوقاً لله تعالى، لم يكن المنحوتُ ٢٧٠
مخلوقاً له، بل الخشبُ أو الحجرُ لا غير وذكر أبو الحسين البصري[2] إمامُ المتأخرين من المعتزلة: أن العلمَ بأن العبدَ يُحدِثُ فِعْلَهُ ضروري، وذكر الرازي أن افتِقَارَ الفعلِ المحدَث الممكن إلى مرجِّح يجب وجُودُهُ عنده، ويمتنِعُ عند عدمه ضَرُورِيّ، وكلاهما صَادِقٌ فيما ذكره من العلم الضروريّ ثم ادعاء[3] كُلٍّ منهما أن هٰذا العلم الضروري يُبْطِلُ ما ادعاه الآخر من الضرورة، غَيْرُ مُسَلَّم، بل كلاهما صادقٌ فيما ادَّعاه مِن العلم الضروري، وإنما وقع غلطُه في إنكاره ما مع الآخر مِنَ الحقّ، فإنه لا منافاةَ بَيْنَ كون العبد محدِثاً لفعله وكون هٰذا الإحداث وَجَبَ وجُودُه بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]. فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ إثباتٌ للقدَر بقوله: فألهمها، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية، وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾

---

(١) في مطبوعة مكة: إن.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ١٦/٢٣٦ ـ ٢٤٤. وأبو الحسين البصري: هو شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلامية، محمد بن علي بن الطيب، كان فصيحاً بليغاً، عَذْبَ العبارة، يتوقد ذكاءً، وله اطّلاع كبير، له كتاب «المعتمد» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٣٦ هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٣٩٣).

(٣) في (ب): ادعى.

[الشمس: ٩ ـ ١٠] إثباتٌ أيضاً لفعل العبد، ونظائرُ ذلك كثيرة.

وهٰذه شُبْهَةٌ أخرى مِن شُبَهِ القوم التي فرَّقتهم، بل مزَّقتهم كُلَّ ممزَّق، وهي: أنهم قالُوا: كيف يستقيمُ الحُكْمُ على قولكم بأن الله يُعذِّبُ المكلفينَ على ذنوبهم وهو خلقها فيهم[١]؟ فأين العَدْلُ في تعذيبهم على ما هو خَالِقُهُ وفَاعِلُهُ فيهم؟ وهذا السؤالُ لم يزل مطروقاً في العالمِ على ألسنةِ الناس، وكل منهم يَتَكَلَّمُ في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تَفَرَّقت بهم الطُّرُقُ: فطائفةٌ أخرجت أفعالَهم عن قُدرةِ الله تعالى، وطائفةٌ أنكرت الحُكْمَ[٢] والتعليلَ، وسدَّت بابَ السُّؤَالِ، وطائفة أثبتت كَسْباً لا يُعقل! جعلت الثوابَ [والعقابَ] عليه، وطائفةٌ التزمت لأجله وُقُوعَ مقدورٍ بين قادِرِيْنِ[٣]، ومفعولٍ بين فاعِلَيْنِ! وطائفةٌ التزمت الجَبْرَ، وأن الله يُعذِّبهم على ما لا يقدرون عليه! وهٰذا السؤالُ هو الذي أوجب هٰذا التفرُّقَ والاختلافَ.

والجوابُ الصحيحُ عنه، أن يقال: إن ما يُبتلى به العبدُ من الذنوب الوجودية، وإن[٤] كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبةٌ له على ذنوب قبلَها، فالذنب يُكسِبُ الذنبَ، ومن عقابِ السيئة السيئة بعدها، فالذنوبُ كالأمراضِ التي يُورِثُ بعضُها بعضاً.

يبقى أن يُقَالَ: فالكَلَامُ في الذنب الأولِ الجالبِ لما بَعْدَهُ من الذنوب. يقال: هو عُقُوبَةٌ أيضاً على عدم فعل ما خُلِقَ له، وفُطِرَ عليه، فإنَّ الله سبحانه خلقه لعبادته وَحْدَهُ لا شريكَ له، وفَطَرَهُ على محبته، وتألُّهه، ٢٧١
والإنابةِ إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ [الروم: ٣٠]. فلما لم يَفْعَلْ ما خُلِقَ له وفُطِرَ عليه، مِن

(١) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» ١/ ٣٢٥ ـ ٣٣٠، و«مجموع الفتاوى» ١٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٧.

(٢) في «مختصر الصواعق»: «الحكمة» وهما بمعنى.

(٣) تحرف في الأصول إلى: «مقدورين قادرين»، والمثبت من «مختصر الصواعق» ١/ ٣٢٥.

(٤) سقطت الواو من(ب).

محبةِ الله وعبوديته، والإنابةِ إليه، عُوقِبَ على ذلك بأن زَيَّنَ له الشَّيْطَانُ ما يَفْعَلُهُ مِن الشرك والمعاصي، فإنَّه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشَّرِّ، ولو كان فيه الخَيْرُ الذي يمنع ضِدَّه لم يتمكن منه الشَّرُّ، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٨٣﴾ [ص: ٨٢ ـ ٨٣]. وقال الله عز وجل: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤١ ـ ٤٢]. والإخلاصُ: خلوصُ القلب من تألُّهِ ما سوى اللّٰهِ تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يَتَمَكَّنْ منه الشَّيْطَانُ. وأما إذا صادَفَه فارغاً من ذلك، تَمَكَّن منه بحسب[١] فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هٰذه الحال عقوبةً له على عَدَمِ هذا الإخلاص، وهي مَحْضُ العدل.

فإن قلتَ: فذٰلك العدمُ مَنْ خلقه فيه؟ قيل: هٰذا سُؤَالٌ فاسِدٌ، فإن العَدَمَ كاسمه، لا يَفْتَقِرُ إلى تعلق التكوين والإحداثِ به، فإن عَدَمَ الفعل ليس أمراً وجوديًا حتى يُضَافَ إلى الفاعل، بل هو شَرٌّ محض، والشَّرُّ ليس إلى الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ كُلُّهُ بيديك، والشَّرُّ لَيسَ إِلَيْكَ»[٢].

وكذا في حديث الشفاعةِ يومَ القيامة، حين يقول له الله: يا محمد، فيقول: «لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ في يَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[٣].

---

(١) في (ب): حسب.

(٢) قطعة من حديث صحيح تقدم في ص ١٦٢.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البزار (٣٤٦٢) من طريق محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة قال: يجمع الناس في صعيد واحد، ولا تكلم نفس، فأول من ـ أحسبه قال ـ يتكلم محمد ﷺ، فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، والشر ليس إليك، والمهديُّ من هديتَ، وعبدك بين يديك، وبك، وإليك، ولا ملجأ ولا منجا منك إلاّ إليك، تباركت وتعاليت، سبحانك رب البيت، فهذا قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربُّك مقاماً محموداً﴾. =

وقد أخبر الله تعالى أن تسليطَ الشيطان إنما هو على الذين يتولَّوْنَه والذين هُمْ به مشركون، فلما تَوَلَّوه دونَ الله وأشركوا به معه، عُوقِبُوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هٰذه الوِلايةُ والإشراكُ عقوبةَ خُلُوِّ القلب وفراغه مِن الإخلاص، فإلهامُه البِرَّ والتقوى ثمرةُ هٰذا الإخلاصِ ونتيجتُه، وإلهامُ الفجور عقوبةٌ على خُلُوِّه من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هٰذا التركُ أمراً وجوديًا، عاد السُّؤالُ جَذعاً، وإن كان أمراً عدميًا، فكيف يُعاقَبُ على العَدَمِ المحض؟

قيل: ليس هنا تركٌ هو كفُّ النفسِ ومنعها عما تُريدُه وتُحِبُّه، فهٰذا قد يُقالُ: إنه أمر وجوديٌّ، وإنما هنا[1] عدمٌ وخُلُوٌّ مِن أسبابِ الخير، وهٰذا العَدَمُ هو محضُ خُلُوِّها مما هو أنفعُ شيءٍ لها، والعقوبةُ على الأمر العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تَنَالُه بَعْدَ إقامةِ الحُجَّةِ عليه بالرسل. فللّٰه فيه عقوبتان:

٢٧٢ إحداهما: جَعْلُه مذنباً خاطئاً، وهٰذه عقوبةُ عدمِ إخلاصه وإنابتِه وإقبالِه على الله، وهٰذه العقوبة قد لا يُحِسُّ بألمها ومضرَّتها لموافقتها شهوتَه وإرادتَه، وهي في الحقيقة مِن أعظمِ العقوبات.

والثانية: العقوباتُ المؤلمة بَعْدَ فعله لِلسيِّئات، وقد قَرَنَ الله تعالى بَيْنَ هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبةُ الأولى، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

= قال الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٧٧: رواه البزار عن حذيفة موقوفاً، ورجاله رجال الصحيح، والطبراني في «الأوسط» عنه مرفوعاً، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، وفي صفة ليث بن أبي سليم بالتدليس وقفة، فإننا لا نعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل وصفه بذلك، وإنما هو سيء الحفظ. ومن طريق ليث بن أبي سليم أخرجه الحاكم أيضاً ٤/٥٧٣.

(١) في (ب): هو.

فإن قيل: فهل كان يُمكِنُهُمْ أن يأتوا بالإخلاصِ والإنابة والمحبةِ له وَحْدَهُ من غير أن يَخْلُقَ ذلك في قلوبهم، ويَجْعَلَهم مخلصينَ له، منيبين إليه، محبين له وحدَه؟ أم ذلك مَحْضُ جعلِه في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا، بل هُوَ مَحْضُ مِنَّتِهِ وفضله، وهو مِنْ أعظمِ الخير الذي هو بيده، والخَيْرُ كُلُّه في يديه، ولا يَقْدِرُ أحد أن يأْخُذَ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يَتَّقي مِن الشَّرِّ إلا ما وَقاه.

فإن قيل: فإذا لم يُخْلَق ذلك في قلوبهم، ولم يُوفَّقُوا له، ولا سَبِيلَ لهم إليه بأنفسهم، عاد السُّؤالُ، وكان منعهُم منه ظلماً، ولزمكم القولُ: بأن العدلَ هو تصرُّفُ المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهُمْ يُسألون.

قيل: لا يكونُ سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانعُ ظالماً إذا منع غيرَه حقًّا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حَرَّمهُ الربُّ على نفسه، وأوجبَ على نفسه خلافه، وأما إذا منع غَيْرَه ما ليس بحقٍّ له، بل هو محضُ فضلِه ومنته عليه، لم يكن ظالماً بمنعه، فَمَنْعُ الحقِّ ظلم، ومَنْعُ الفضل والإحسان عَدْلٌ، وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسنُ المنَّانُ بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاءُ والترفيق[1] إحساناً ورحمةً، فهلَّا كان العَمَلُ له والغلبةُ، كما أن رحمَته تَغْلِبُ غَضَبَه؟

قيل: المَقْصُودُ في هذا المقام بَيَانُ أن هٰذه العقوبة المترتبة على هٰذا المنع، والمنع المستلزمُ للعقوبة، ليس بظلمٍ، بل هو مَحْضُ العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديمَ العَدْلِ على الفضل في بعض المَحَالِّ؟ وهلاَّ سوَّى بَيْنَ العباد في الفضل؟ وهٰذا السؤالُ حَاصِلُهُ: لِمَ تَفَضَّلَ على هٰذا ولَمْ يتفضَّلْ على الآخر؟ وقد تولَّى الله سبحانه الجوابَ عنه

---

(١) في (ب): التوفيق والعطاء.

بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]. وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢٩﴾ [الحديد: ٢٩]. ولمّا سأله اليهودُ والنصارى عن تخصيصِ هذه الأمة بأجرَيْنِ وإعطائهم هُمْ أجراً أجراً قال: «هَلْ ظَلَمْتُكُم مِنْ حَقِّكُم شَيْئاً؟ قَالُوا: لا، قَالَ: فَذٰلِكَ
٢٧٣ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»[1] وليس في الحِكمة إطلاعُ كُلِّ فردٍ من أفرادِ الناسِ على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف اللَّهُ عن بصيرةِ العبد، حتى أبصر طَرَفاً يسيراً مِن حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانِه، وتأمَّلَ أحوالَ مَحَالِّ ذلك، استدلَّ بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هٰذا التخصيصَ، قالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ﴾؟ قال تعالى مجيباً لهم: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. فتأمل هٰذا الجوابَ، تَرَ في ضمنه أنّه سبحانه أَعْلَمُ بالمحلِّ الذي يَصْلُحُ لغرْسِ شجرة النعمة، فتثمرُ بالشكر من المحل الذي لا يَصْلُحُ لِغرسها، فلو غُرِسَتْ فيه لم تُثمِرْ، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليقُ بالحِكمة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

العبد فاعل لفعله حقيقة ولكن مخلوق لله

فإن قيل: إذا حَكَمْتُمْ باستحالة الإيجادِ من العبد، فإذاً لا فِعْل للعبد أصلاً؟ قيل: العبدُ فاعلٌ لفعله حقيقةً، وله قُدْرَةٌ حقيقة، قال تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦]، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كونُ العبد فاعلاً، فأفعالُه نوعان:

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٧) و(٢٢٦٨) و(٢٢٦٩) و(٣٤٥٩) و(٥٠٢١) و(٧٤٦٧) و(٧٥٣٣)، والترمذي (٢٨٧١) وأحمد ٦/٢ و١١١ و١٢١ و١٢٩، والرامهرمزي في «الأمثال» ص ٥٩، والطيالسي (١٨٢٠) من حديث ابن عمر.

نوعٌ يكون منه مِن غير اقترانِ قدرته وإرادته، فيكون صِفَةً له، ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

ونوع يكونُ منه مقارناً لإيجادِ قدرته واختياره، فيُوصَفُ بكونه صِفَةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية. والله تعالى هو الذي جَعَلَ العَبْدَ فاعلاً مختاراً، وهو الذي يَقْدِرُ على ذٰلك وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له. ولهٰذا أنكر السَّلَفُ الجَبْرَ، فإن الجبرَ لا يكون إلا مِن عاجزٍ، فلا يكون إلاَّ مَعَ الإكراه، يقال: للأب ولايةُ إجبارِ البِكْرِ الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيب البالغ[1]، أي: ليس له أن يُزوِّجها مكرهة.

لا يوصف الله بالإجبار

واللّٰهُ تعالى لا يُوصَفُ بالإجبارِ بهٰذا الاعتبارِ، لأنه سبحانه خَالِقُ الإرادة والمراد، قَادِرٌ أن يجعله مختاراً، بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبْل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشجِّ عبد القيس: «إنَّ فِيكَ خَلَّتَيْنِ يُحبُّهُما اللّٰهُ: الحِلْمُ والأَنَاةُ» فَقَالَ: أَخُلُقَينِ تَخَلَّقتُ بهما؟ أَمْ خُلُقَينِ جُبِلْتُ عَلَيْهِما؟ فَقَالَ: «بَلْ خُلُقَيْنِ جُبِلْتَ عَلَيهِما» فَقَالَ: الحَمْدُ للّٰهِ الذي جَبَلَنِي عَلَى خُلُقَينِ يُحِبُّهُما اللّٰهُ [ورسوله][2] والله تعالى إنما يُعذِّبُ عَبْدَه على

---

(١) انظر: بسط المسألة في «المغني» ٦/٤٨٧ ـ ٤٨٩.

(٢) حديث صحيح أخرجه بتمامه أبو داود (٥٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٥٣١٣) من طريق أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدها زارع... وروى طرفاً منه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٥)، وفي «التاريخ» ٣/٤٤٧. ورجاله ثقات خلا أم أبان، فإنها لا تُعرف بجرح ولا تعديل. وزارع: هو ابن عامر العبدي من عبد القيس عداده في أعراب البصرة، وفد على النبي ﷺ مع الأشج.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٧) من طريق قيس بن حفص، حدثنا طالب بن حجير العبدي، حدثني هود بن عبد الله بن سعد، سمع جده مَزِيدة العبدي، قال: جاء الأشج... وسنده حسن في الشواهد، وهو في مسند أبي يعلى ٢/٣١٩، و«معجم الطبراني الكبير» ٢٠/(٨١٢)، وانظر «مجمع الزوائد» ٩/٣٨٨. وأخرجه أحمد ٤/٢٠٦، وأبو يعلى فيما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» ١/١١٧ من طريقين، عن يونس بن عبيد، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرة، عن الأشج بن عبد القيس، قال: قال لي رسول الله ﷺ... وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/٣٨٧ ـ ٣٨٨ عن أحمد، وقال رجاله رجال الصحيح إلاَّ أن ابن أبي بكرة لم يدرك الأشج. =

فعلِه الاختياري، والفَرْقُ بَيْنَ العقابِ على الفعل الاختياري وغيرِ الاختياري مستقر في الفِطَرِ والعقول.

٢٧٤ وإذا قيل: خَلْقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يُقَالَ: خَلْقُ أكلِ السُّمِّ، ثم حصولُ الموتِ به ظُلْمٌ!! فكما أن هٰذا سببٌ للموت[1]، فهذا سببٌ للعقوبة، ولا ظُلْمَ فيهما.

فالحاصلُ: أن فعلَ العبدِ فِعْلٌ له حقيقةً، ولكنه مَخْلُوقٌ لله تعالى، ومفعولٌ لله تعالى، ليس هو نفسَ فعلِ الله، ففرْقٌ بَيْنَ الفعل والمفعول، والخَلْقِ والمَخْلُوقِ، وإلى هٰذا المعنى أشار الشَّيْخُ رحمه الله تعالى بقوله: «وأفعالُ العباد خلقُ اللَّهِ وكسبٌ مِن العباد» أثبتَ للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق إلى الله تعالى. والكسب: هو الفِعْلُ الذي يَعُودُ على فاعله منه نَفْعٌ أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إلاَّ ما يُطِيقُونَ، وَلاَ يُطِيقُونَ إلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ. وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ»، نَقُولُ: لا حِيلةَ لأَحَدٍ، وَلاَ تَحَوُّلَ لأَحَدٍ[2]، وَلاَ حَرَكَةَ لأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إلاَّ بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلاَ قُوَّةَ لأَحَدٍ على إقامةِ طَاعَةِ اللَّهِ والثَّبَاتِ عَلَيْهَا إلا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تعالى، وَكُلُّ شَيءٍ يجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالى وعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّها، وَغَلَبَ قَضَاؤُه الحِيَلَ كُلَّها، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيرُ ظَالِمٍ أَبَداً: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

= وفي حديث ابن عباس الطويل أنَّ النبي ﷺ قال لأشج عبد القيس: «إنَّ فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة» أخرجه مسلم (١٧) (٢٥)، والترمذي (٢٠١١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٦)، وابن منده في «الإيمان» ١٥٢)، والطبراني في «الصغير» ٢/ ١١، والخطيب في «تاريخه» ٥/ ٢٧٩، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري كذلك، مسلم (١٨)، وأحمد ٣/ ٢٣. وقول الشيخ ناصر الدين الألباني في تخريجه رواية الشارح: أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس، وهمٌ منه كما ترى.

(١) في (ب): الموت

(٢) جملة: «ولا تحول لأحد» سقطت من (ب).

التكليف بحسب الطاقة

ش: فقوله: «لم يُكَلِّفْهُمُ الله تعالى إلا ما يُطِيقُونَ» قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [الأنعام: ١٥٢] و [الأعراف: ٤٢] و [المؤمنون: ٦٢].

وعن[1] أبي الحسن الأشعري أن تكليفَ ما لا يُطَاقُ جَائِزٌ عقلاً[2]، ثم تَرَدَّدَ أصحابُه أنه: هل ورد به الشرعُ أم لا؟ واحتجَّ مَنْ قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يُؤْمِنُ، وأنه[3] سيصلى ناراً ذاتَ لهب، فكان مأموراً بأن يُؤمِنَ بأنه لا يُؤْمِنُ، وهذا تكليفٌ بالجمع بين الضدين، وهو محال.

والجوابُ عن هٰذا بالمنع، فلا نُسَلِّمُ أنّه مأمورٌ بأن يُؤمِنَ بأنّه لا يُؤمن، والاستطاعة التي بها يَقْدِرُ على الإيمان كانت حَاصِلَةً، فهو غَيْرُ عاجزٍ عن تحصيل الإيمان، فما كُلِّف إلا ما يُطِيقُهُ كما تقدَّم في تفسيرِ الاستطاعة. ولا يَلْزَمُ قولُه تعالى للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]. مع عَدَمِ علمهم بذلك، ولا للمصورين يومَ القيامة: «أحيوا ما خلقتم»[4]، وأمثال ذلك، لأنَّه ليس بتكليفِ طَلَبِ فعلٍ يُثَابُ فاعِلُهُ، ويُعاقَبُ تاركُه، بل هو خطابُ تعجيز.

---

(١) في مطبوعة مكة: وعند.

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٦٠ ـ ٦٥، و«مجموع الفتاوى» ٣/ ٣١٨ ـ ٣٢٦.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥١) و(٧٥٥٨) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم» وأخرجه مسلم (٢١٠٨)، والنسائي ٨/ ٢١٥، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٦/ ٦٦، وأحمد ٢/ ٤ و٢٠ و٢٦ و٥٥ و١٤١. وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها عند البخاري (٢١٠٥) و(٣٢٢٤) و(٥١٨١) و(٥٩٥٧) و(٥٩٦١) و(٧٥٥٧)، ومسلم (٢١٠٧) (٩٦)، ومالك ٢/ ٩٦٧، وأحمد ٦/ ٧٠ و٨٠ و١٠١ و١٢٦ و١٣٩ و١٤١ و٢٢٣ و٢٤٦، وابن ماجه (٢١٥١) والطيالسي (١٤٢٥)، والنسائي ٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

وكذا لا يَلْزَمُ دُعَاءُ المؤمنين في قولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لأن تَحْمِيلَ ما لا يُطاقُ ليس تكليفاً، بل يَجُوزُ أن يحمِّلَه جبلاً لا يُطِيقُهُ فيموت. وقال ابنُ الأنباري: أي: لا تُحَمِّلْنَا ٢٧٥
ما يَثْقُلُ علينا أداؤه وإنْ كنا مطيقين له على تَجَشُّم وتَحَمُّلِ مكروه، قال: فخاطَبَ العَرَبَ على حسب ما تَعْقِلُ، فإنَّ الرجلَ منهم يقول للرجل يُبْغِضُه: ما أُطِيقُ النَّظَرَ إليك، وهو مُطيق لِذلك، لكنه يَثْقُلُ عليه، ولا يجوزُ في الحكمة أن يُكَلِّفَه بحمل جبلٍ بحيث لو فَعَل يُثَابُ، ولو امتنع يُعَاقَبُ، كما أخبر سبحانه عن نفسه، أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

ومنهم من يقول: يجوز تَكْلِيفُ الممتنِعِ عَادَةً، دونَ الممتنعِ لذاته، لأن ذلك لا يُتَصَوَّرُ وجودُه، فلا يُعْقَلُ الأمرُ به، بخلافِ هٰذا.

ومنهم من يقول: ما لا يُطَاقُ للعجزِ عنه لا يَجُوزُ تكليفُه، بخلاف ما لا يُطاق للاشتغال بِضِدِّه، فإنَّه يجوز تَكْلِيفُه. وهٰؤلاء موافقون للسَّلَفِ والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العَبْدُ لا يُطاقُ لِكونه تاركاً له مشتغلاً بضده، بدعةٌ في الشرع واللغة، فإن مضمونَه أنَّ فِعْلَ ما لا يفعلُه العبدُ لا يُطِيقُه!.

وهم التزموا هذا، لقولهم[1]: إن الطاقة ـ التي هي الاستطاعة وهي القدرة ـ لا تكونُ إلا مع الفعل! فقالُوا: كُلُّ من لم يفعل فعلاً، فإنَّه لا يُطِيقُه! وهذا خلافُ الكتابِ والسنة وإجماعِ السلف، وخلافُ ما عليه عامة العقلاء، كما تَقَدَّمَتِ الإشارةُ إليه عند ذكرِ الاستطاعة.

وأما لا يَكُونُ إلا مقارناً للفعل، فذاك ليس شرطاً في التكليف، مع أنّه في الحقيقة إنما هناك إرادةُ الفعل. وقد يحتجُّون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]. وليس في ذلك إرادة ما سمَّوه استطاعةً، وهو ما لا يَكُونُ إلا

---

(١) في (ب): بقولهم.

مَعَ الفعلِ، فإنَّ اللَّهَ ذَمَّ هٰؤلاء على كونهم لا يستطيعونَ السَّمْعَ، ولو أراد بذلك المقارنَ، لكانَ جَمِيعُ الخَلْقِ لا يستطيعون السَّمْعَ قبلَ السَّمْعِ! فلم يَكُنْ لتخصيصِ هٰؤلاء بذلك معنى، ولكن هٰؤلاء ـ لبغضهم الحق وثقله عليهم، إما حسداً لصاحبه، وإما اتباعاً للهوى ـ لا يستطيعونَ السَّمْعَ. وموسى عليه السلام لا يستطيع الصَّبْرَ، لمخالفة ما يراه لِظاهِرِ الشرعِ، وليس عنده منه عِلْمٌ. وهٰذه لغةُ العربِ وسائرِ الأمم، فمن يُبْغِضُ غيره يقال: إنه لا يَسْتَطِيعُ الإحسانَ إليه، ومن يحبُّه يقال: إنَّه لا يستطيعُ عُقُوبته، لِشِدَّةِ محبته له، لا لِعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تَقُولُ: لأَضْرِبَنَّهُ حتى يموت، والمرادُ الضرب الشديدُ، وليس هٰذا عذراً، فلو لم يأمر العبادَ إلا بما
٢٧٦ يهوونه، لَفَسَدَتِ السَّماواتُ والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وقوله: «ولا يُطِيقُونَ إلا ما كلَّفهم به» إلى آخر كلامه. أي: ولا يُطيقُونَ إلا ما أَقْدَرَهُمْ عليه. وهٰذه الطاقة هي التي مِنْ نحوِ التوفيق، لا التي مِنْ جهة الصحة والوُسْعِ والتَّمَكُّنِ وسلامةِ الآلات، و «لا حول ولا قوة إلا بالله» دليلٌ على إثبات القَدَرِ، وقد فسَّرها الشيخ بعدَها، ولكن في كلام الشيخ إشكالٌ، فإن التكليفَ لا يُسْتَعْمَلُ بمعنى الإقدار وإنما يُسْتَعْمَلُ بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «لا يُكَلِّفهم إلا ما يُطِيقُونَ، ولا يُطيقون إلا ما كلَّفَهُمْ» وظاهِرُه أنه يرجع إلى معنى واحدٍ، ولا يَصِحُّ ذلك، لأنهم يُطيقون فَوْقَ ما كلفهم به، لكنه سُبْحَانه يُرِيدُ بعباده اليُسْرَ والتَّخْفِيفَ، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فلو زاد فيما كلَّفنا به، لأطقناه، وَلٰكِنَّهُ تَفَضَّل علينا ورَحِمَنا، وخفَّفَ عنا، ولم يجعل علينا في الدين مِنْ حرج[1]، ففي العِبَارَةِ قلق، فتأمله.

---

(١) في (أ) و(ج) و(د) وهامش (ب) بعد هذا ما نصه: «ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم: أنَّ المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، =

الفرق بين القضاء الشرعي والقضاء الكوني

وقوله: «وكل شيء يجري بمشيئة اللّهِ وعلمه وقضائه وقدره»، يُريدُ بقضائه القضاءَ الكونيَّ لا الشرعيَّ، فإنَّ القضاءَ يَكُونُ كونيًا وشرعيًا، وكذلك الإرادةُ والأَمر والإذن والكِتابُ والحُكْمُ والتحريمُ والكَلِمَاتُ، ونحو ذلك[1].

أما القضاءُ الكونيُّ، ففي قولِه تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وأما الإرادةُ الكونية والدينية، فقد تقدم ذِكْرُها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد»[2].

وأما الأَمْرُ الكونيُّ، ففي قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَـٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء: ١٦]، في أَحَدِ الأقوالِ، وهو أقواها[3].

والأمر الشَّرْعِيُّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾، الآية [النحل: ٩٠]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكونيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

= لكن» إلا أنه قد أثبت في (أ) فوق كلمة: «ويجاب»: «لا»، وفوق كلمة «الكن»: «إلى»، وهذا اصطلاح منهم على أن ما بين «لا» و«إلى» من الكلام زائد على الأصل، وليس منه.

(١) انظر: «شفاء العليل» ص٢٧٠ ـ ٢٨٣.

(٢) انظر: ص٧٨.

(٣) انظر: تفسير الآية في «جامع البيان» ١٥/٤٣، و«زاد المسير» ٥/١٨ ـ ١٩.

وأمَّا الكِتَابُ الكَوْنِيُّ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والكِتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وأما الحُكْمُ الكَوْنِيُّ، ففي قولِه تعالى عن ابنِ يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقوله تعالى: ﴿قَٰلَ[(١)] رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

والحُكْمُ الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]. وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما التَّحْرِيمُ الكَوْنِيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾، الآية [النساء: ٢٣].

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وفي قوله ﷺ: «أعوذُ

(١) في الأصل: (قُل) على الأمر، وهي قراءة أبي عمرو، وعامة القراء غير حفص، أي: قل يا محمد: يا رب احكم بالحق وقرأ حفص (قال ربِّ احكم) هو إخبار الله جل وعز عن نبيه ﷺ أنه قال: يا رب احكم بالحق. انظر «حجة القراءات» ص٤٧١.

بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ التي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلاَ فَاجِرٌ»[1].

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

كتب الله على نفسه الرحمة

وقولُه: «يَفعَلُ ما يشاء، وهو غَيْرُ ظالم أبداً» الذي دَلَّ عليه القُرآنُ مِن تنزيه الله نفسَه عن ظُلْمِ العبادِ، يقتضي قَولاً وسطاً بَيْنَ قولي القدرية والجبرية[2]، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يَكُونُ منه ظلماً وقبيحاً، كما تَقُولُه القدرية والمعتزلةُ ونحوهم! فإن ذلك تمثيلٌ لله بخلقه! وقياسٌ له عليهم! هو الرَّبُّ الغنيُّ القادرُ، وهُمُ العِبَادُ الفقراء المقهورون. وليس الظُّلْمُ عبارةً عن الممتنع الذي لا يَدْخُلُ تحت القدرة، كما يقولُهُ مَنْ يقولُه مِن المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يَكونَ في الممكن المقدورِ ظلم! بل كل ما كان ممكناً، فهو منه ـ لو فعله ـ عَدْلٌ، إذ الظُّلْمُ لا يكون إلا مِن مأمور من غيره منهي، واللَّهُ ليس كذلك، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طـه: ١١٢]، وقـولـه تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٧﴾﴾ [غافر: ١٧]. وذلك يَدُلُّ على نقيض هٰذا القول.

ومنه قولُه الذي رواه عنه رسولُه: «يا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى

---

(١) قطعة من حديث تقدم تخريجه ص١٨٩ تعليق (١) رواه عن النبي ﷺ عبد الرحمن بن خنبش ﷺ، وإسناده صحيح، وله شاهد من حديث خالد بن الوليد عند الطبراني في «الكبير» (٣٨٣٨) وآخر من حديث عبد الله بن مسعود عند الطبراني في «الصغير» كما في «المجمع» ١٠/١٢٧.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ١٨/١٣٧ ـ ١٤٥، و«جامع الرسائل» ص١١٩ ـ ١٤٢، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣١١ ـ ٣١٩.

نَفسِي، وجَعَلْتُهُ بَيْنَكم مُحَرَّماً، فلاَ تَظَالَمُوا»[1]. فهذا دَلَّ على شيئين:

أحدهما: أنه حرَّم على نفسه الظُّلْمَ، والممتنعُ لا يُوصَفُ بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرَّمه على نفسه، كما أخبر أنَّه كَتَبَ على نفسه الرحمة، وهذا يُبْطِلُ احتجاجَهم بأنَّ الظلمَ لا يكونُ إلا مِنْ مأمورٍ منهيٍّ، والله ليسَ كذلك، فَيُقَالُ لهم: هو سبحانه كَتَبَ على نفسه الرحمةَ، وحَرَّمَ على نفسه الظُّلْمَ، وإنما كتب على نفسه، وحرَّمَ على نفسه ما هُوَ قَادِرٌ عليه، لا ما هو ممتنع عليه. ٢٧٨

وأيضاً: فإن قولَه: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] قد فسَّرَهُ السلفُ، بأن الظلم: أن تُوضَعَ عليه سيئاتُ غيره، والهضمُ: أن يُنقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥].

وأيضاً: فإنَّ الإنسانَ لا يَخَافُ الممتَنِعَ الذي لا يدخل تحْتَ القدرة حتى يُؤَمَّنَ من ذلك، وإنما يُؤَمَّنُ مما يُمْكِنُ، فلمَّا آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢] عُلِمَ أنه ممكنٌ مقدور عليه، وكذا قولُه: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]، إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، لم يَعْنِ بها نفيَ ما لا يُقْدَرُ عليه، ولا يُمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدورٌ عليه ممكن، وهو أن يُجزَوْا بغيرِ أعمالهم. فعلى قول هؤلاء: ليس الله منزهاً عن شيءٍ من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يَفْعَلَه، بل كُلُّ ممكن، فإنَّه لا يُنَزَّهُ عن فعله، بل فِعْلُهُ حسن، ولا حقيقة للفعل السُّوء، بل ذلك ممتنع، والممتنعُ لا حقيقةَ له!!

والقرآنُ يَدُلُّ على نقيض هذا القول في مواضِعَ نزَّه الله نفسَه فيها عن فعلِ ما لا يَصْلُحُ له، ولا ينبغي له، فَعُلِمَ أنه مُنَزَّهٌ مقدَّس عن فعلِ السوء، والفعلِ المعيب المذموم، كما أنه مُنَزَّهٌ مقدَّس عن وصف السوء والوصفِ المعيب المذموم، وذلك كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ

(١) تقدم تخريجه ص٩٢ تعليق (٢) وهو صحيح.

إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإنه نزَّه نفسه عن خلقِ الخلق عَبَثاً، وأنكر على مَنْ حَسِبَ ذلك، وهٰذا فعل، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [القلم: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٨] إنكارٌ منه على من جوَّزَ أن يُسَوِّيَ اللَّهُ بين هٰذا وهٰذا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً[1] مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] إنكَارٌ على من حَسِبَ أنه يفعل هٰذا، وإخبارٌ أن هٰذا حكمٌ سيِّءٌ قبيح، وهو مما يُنَزَّهُ الربُّ عنه.

وروى أبو داود، والحاكم في «المستدرك»، مِنْ حَدِيثِ ابنِ عباس، وعبَادَةَ بنِ الصامت، وزيدِ بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ لو عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِه، لَعَذَّبَهُم وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُم، وَلَو رَحِمَهُم كَانَت رَحْمَتُهُ خَيْراً لهم مِنْ أَعْمَالِهِم»[2].

وهذا الحديثُ مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية، فلا يتأتَّى على أُصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيبِ أو بالتأويل!! ٢٧٩

وأَسْعَدُ الناسِ به أهلُ السنة[3]، الذين قابلوه بالتصديق، وعَلِمُوا من

---

(١) في الأصل: «سواءٌ» بالرفع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن كثير، وابن عامر وعاصم، وقرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، فمن رفع فعلى الابتداء، ومن نصب جعله مفعولاً ثانياً لنجعلهم، أو حالاً. «حجة القراءات» ص٦٦١، انظر «زاد المسير» ٧/ ٣٦١.

(٢) قطعة من حديث مطول حسن، أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد ٥/ ١٨٢ ـ ١٨٣ و١٨٥ و١٨٩ من حديث ابن الديلمي، قال: أتيت أُبيَّ بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء، لعل الله أن يذهبه من قلبي قال: لو أن الله عذب... فذكره. فقال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت، فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك. وأخرجه ابن حبان (١٨١٧)، وابن أبي عاصم (٢٤٥)، والآجري في «الشريعة» ص١٨٧، والطبراني في «الكبير» (٤٩٤٠) واللالكائي في «السنة» (١٠٩٣) و(١٢٣٢).

(٣) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٦.

عظمة الله تعالى وجلالِه، قَدْر نِعَم الله على خلقه، وعَدَم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفريطاً وإضاعةً، وإما تقصيراً في المقدور مِن الشكر، ولو مِنْ بعض الوجوهِ، فإن حقَّه على أهل السماوات والأرض أن يُطَاعَ فلا يُعْصَى، ويُذْكَرَ فلا يُنْسَى، ويُشْكَرَ فلا يُكْفَرَ، وتكونَ قُوَّةُ الحبِّ والإنابة، والتوكل والخشيةِ، والمراقبة والخوفِ والرجاء، جَمِيعُها متوجهةً إليه، ومتعلِّقةً به، بحيث يكون القَلْبُ عاكفاً على محبته وتألهه، بل على إفراده بذلك، واللسان محبوساً على ذكره، والجوارح وقفاً على طاعته.

ولا ريبَ أن هٰذا مقدورٌ في الجملة، ولكن النفوس تَشِحُّ به، وهي في الشُّحِّ على مراتب لا يُحْصِيها إلا الله تعالى، وأَكْثَرُ المُطِيعين تَشِحُّ به نَفْسُه مِنْ وجه، وإن أتى به مِنْ وَجْهٍ آخر. فأينَ الذي لا تَقَعُ منه إرَادَةٌ تُزَاحِمُ مُرَادَ الله، وما يُحبُّه منه؟ ومن الذي لم يَصْدُرْ منه خِلافُ ما خُلِقَ له، ولو في وَقْتٍ من الأوقات؟ فلو وَضَعَ الربُّ سبحانه عَدْلَه على أَهْلِ سماواته وأرضه، لَعَذَّبَهُمْ بعدله، ولم يكن ظالماً لهم.

وغاية ما يُقدَّرُ توبةُ العبد من ذلك، واعترافُه، وقبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عَذَّبَ عبدَه على جنايته، لم يكن ظالماً، ولو قُدِّرَ أنه تابَ منها، لكن أَوْجَبَ على نفسه؛ بمقتضى فضلِه ورحمته أنه لا يُعذِّبُ مَنْ تاب، وقد كَتَبَ على نفسه الرحمةَ، فلا يَسَعُ الخلائقَ إلا رحمتُه وعفوُه، ولا يَبْلُغُ عَمَلُ أحدٍ منهم أن يَنْجُوَ به مِنَ النارِ، أو يدخل به الجنةَ، كما قال أَطْوَعُ الناس لِربه، وأفضلُهم عملاً، وأشدُّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَداً مِنْكُم عَمَلُهُ»، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يا رَسُولَ اللّٰهِ؟ قَالَ: «وَلاَ أنا، إلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللّٰهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»[١].

وسأله الصِّدِّيقُ دعاءً يدعو به في صلاتِه، فقالَ: «قُل: اللّٰهُمَّ إنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمَاً كَثِيراً، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ أَنْتَ، فاغفِرْ لي مَغْفِرَةً مِن

(١) تقدم تخريجه ص٦٤٠.

عِنْدِكَ وارحَمْنِي، إنَّكَ أنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»(١).

فإذا كان هذا حالَ الصِّدِّيق، الذي هو أَفْضَلُ الناس بعدَ الأنبياء والمرسلين فما الظنُّ بسواه؟ بل إنما صار صِدِّيقاً بتوفية هٰذا المقام حقَّه، الذي يتضمَّنُ معرفةَ ربه، وحقَّه وعظمتَه، وما ينبغي له، وما يستحقُّه على عبده، ومعرفةَ تقصيره. فَسُحْقاً وبُعْداً لمن زَعَمَ أن المخلوقَ يستغني عن مغفرة ربه، ولا يكونُ به حاجةٌ إليها! وليس وراءَ هٰذا الجهلِ بالله وحقه غاية!! فإن لم يتَّسِعْ فهمُك لهٰذا، فانزل إلى وطأة النِّعَمِ، وما عليها من الحقوق، ووازِنْ بَيْنَ شُكْرِها وكُفْرِها، فحينئذ تَعْلَمُ أنه سبحانه لو عذَّب أهل ٢٨٠
سَمَاوَاتِهِ وأرضه لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم.

قوله: وَفي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ، وَصَدَقَاتِهِم منفعة للأَمْوَاتِ.

انتفاع الأموات من سعي الأحياء

ش: اتفق أهلُ السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين(٢):

أحدهما: ما تسبب إليه الميتُ في حياته.

والثاني: دُعَاءُ المسلمين واستغفارُهُم له، والصدقةُ والحجُّ، على نزاعٍ فيما يصل من ثواب الحج، فعن محمد بنِ الحسن ﷺ: أنه إنما يَصِلُ إلى الميت ثَوابُ النفقة، والحَجُّ لِلحَاجِّ، وعند عامة العلماء: ثَوَابُ الحجِّ للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

واختُلِفَ في العبادات البدنية، كالصَّوْمِ، والصلاة، وقراءةِ القرآن، والذكر، فذهب(٣) أبو حنيفة، وأحمد، وجُمْهُورُ السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي، ومالك عَدَمُ وصولها.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤) و(٦٣٢٦) و(٧٣٨٨)، ومسلم (٢٧٠٥)، والترمذي (٣٥٢١) و(٣٨٣٥)، وأحمد ١/ ٤ و٧، والنسائي ٣/ ٥٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ٢٩٧، وابن ماجه (٣٨٣٥)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٦٠) و(٦١)، والبغوي (٦٩٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٣٠٦ ـ ٣١٣ و٣٢٤ و٣٦٦، و«الروح» ص١٥٩ ـ ١٩٣ لابن القيم، فقد بسط القول في المسألة.

(٣) في (ب): «فذكر» وهو خطأ.

وذهب بَعْضُ أهلِ البدع مِنْ أهل الكلام إلى عَدَمِ وصول شيء البتة، لا الدعاء، ولا غيره. وقَوْلُهُمْ مردودٌ بالكتاب، والسنة، لكنهم استدلُّوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مَاتَ ابن آدم، انقَطَعَ عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدعُو لَهُ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ به من بعده»[1]. فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه[2] في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة، فهو منقطع عنه.

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحجِّ بأن النوع الذي لا تدخله النيابةُ[3] بحال، كالإسلام والصلاة والصوم، وقراءة القرآن، يختص ثوابه بفاعله لا يتعدَّاه، كما أنه في الحياة لا يفعلُه أحدٌ عن أحد، ولا ينوبُ فيه عن فاعله غيرُه، وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلاَ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مُدّاً مِنْ حِنْطَةٍ»[4].

والدليلُ على انتفاعِ الميت بغيرِ ما تسبَّب فيه: الكتابُ والسُّنة والإجماعُ، والقياسُ الصحيح.

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١)، والترمذي (١٣٧٦)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والنسائي ٦/ ٢٥١، وأحمد ٢/ ٣٨٢، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وابن الجارود (٣٧٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) في هامش (أ) و(ب): «إليه في الحياة»، وفيهما: «كذا في نسخة المصنف».

(٣) من قوله: «كالصدقة» إلى هنا مذكور في (أ)، ولكنه مرمَّج، أمَّا في (ب) فقد ألحق بالهامش، ولم يرد في (ج) ولا (د) والصواب إثباتها. انظر «الروح» ص١٦٨.

(٤) أخرجه النسائي في «الكبرى» ٤/ ٤٣/ ١، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/ ١٤١ موقوفاً على ابن عباس، وسنده صحيح، ولا يعرف في المرفوع. انظر «الروح» ص٢٣٩ لابن القيم.

أما الكِتابُ، فَقَالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فَدَلَّ على انتفاعهم باستغفارِ الأحياءِ. وقد دَلَّ على انتفاع الميت بالدُّعاءِ إجماعُ الأمة على الدُّعاء له في صلاة الجنازة، والأدعيةُ التي وَرَدَتْ بها السُّنَّةُ في صلاةِ الجنازة مستفيضة، وكذا الدُّعَاءُ له بَعْدَ الدفن، ففي «سنن أبي داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فَرَغَ مِنْ دَفنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيهِ، فَقَالَ: «استغفِرُوا لأخيكُم، واسألُوا لَهُ التثبيتَ، فإنَّهُ الآنَ يُسألُ»(١).

٢٨١ وكذلك الدعاءُ لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بنِ الحصيب، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُهُم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السَّلامُ عَلَيْكُم أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، وإنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُم لاحِقُونَ، نَسْأَلُ الله لَنَا وَلَكُم العَافِيةَ»(٢).

وفي «صحيحه» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ تقولُ إذا استغفرتَ لأَهْلِ القُبُورِ(٣)؟ قَالَ: «قُولي: السَّلامُ عَلى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا والمُسْتَأْخِرِينَ، وإنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُم للاحِقُونَ»(٤).

وأما وُصُولُ ثوابِ الصدقة، ففي «الصحيحين»، عن عائشةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلاً أتى النَّبيَّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ أُمِّي افتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجرٌ إنْ تَصَدَّقْتُ عنها؟ قال: «نَعَم»(٥).

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» ص١٢٩، والبيهقي في «سننه» ٤/ ٥٦، وفي «إثبات عذاب القبر» (٢١١) و(٢١٢)، والبغوي (١٥٢٣)، وسنده قوي. حسنه النووي في «الأذكار»، والحافظ في «أماليه»، وصححه الحاكم ١/ ٣٧٠، ووافقه الذهبي.

(٢) تقدم تخريجه ص٤٩٦.

(٣) في «صحيح مسلم»: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟. وهم برقم (٩٧٤).

(٤) تقدم تخريجه ص٤٩٦.

(٥) أخرجه البخاري (١٣٨٨) و(٢٧٦٠)، ومسلم (١٠٠٤) ٣/ ١٢٥٤، والنسائي=

وفي «صحيح البخاري»، عن عَبْدِ الله بنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهما: أن سَعْدَ بن عُبَادةَ تُوفِّيَتْ أُمُّهُ وهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا إنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَم»، قَالَ: فإنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي المِخْرَافَ[1] صَدَقَةٌ عَنْهَا[2]. وأمثالُ ذلك كثيرةٌ في السنة.

وأمَّا وُصُولُ ثوابِ الصومِ، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»[3]. وله نَظَائِرُ في «الصحيح».

ولكن أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ قال بالإطعام عن الميتِ دُونَ الصيامِ عنه، لحديثِ ابن عباس المتقدم، والكَلامُ على ذلك معروفٌ في كتب الفروع.

وأما وصولُ ثوابِ الحَجِّ، ففي «صحيح البخاري»، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ امرأةً مِنْ جُهينةَ جَاءَتْ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إنَّ أُمِّي

= ٦/ ٢٥٠، وابن ماجه (٢٧١٧)، ومالك ٢/ ٧٦٠، والبغوي (١٦٩٠)، والبيهقي ٤/ ٦٢، وأخرجه أبو داود (٢٨٨١)، وفيه: أن امرأة... والرجل المبهم هو سعد بن عبادة، كما في الحديث الذي بعده. وانظر «الفتح» ٥/ ٣٨٩.

(١) المِخْراف ـ بكسر الميم وسكون الخاء ـ: المكان المثمر، سمي بذلك لما يخرف منه أي: يجتنى، تقول: شجرة مخراف مثمار.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٦) و(٢٧٦٢) و(٢٨٧٠)، وأبو داود (٢٨٨٢)، والترمذي (٦٦٩)، والنسائي ٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، وأحمد ١/ ٣٣٣ و٣٧٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٣٠) و(١١٦٣١) من طريقين، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأخرجه مالك ٢/ ٤٧٢، والبخاري (٢٧٦١) و(٦٦٩٨) و(٦٩٥٩)، ومسلم (١٦٣٨)، والنسائي ٦/ ٢٥٣ و٧/ ٢٠ ـ ٢١، وأبو داود (٣٣٠٧)، والترمذي (١٥٤٦)، وابن ماجه (٢١٣٢) من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس أنه قال: إن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ، فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر ولم تقضِهِ، فقال رسول الله ﷺ: «اقضه عنها».

(٣) البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧)، وأخرجه أبو داود (٢٤٠٠)، وأحمد ٦/ ٦٩، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/ ٢١، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/ ١٤٠ ـ ١٤١، والبغوي (١٧٧٣)، والبيهقي ٤/ ٢٥٥.

نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فلم تحجَّ حتى ماتت أَفَأَحُجُّ عَنهَا؟ قَالَ: «[نعم] حُجِّي عَنهَا، أَرَأَيتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قاضيتهِ؟ اقْضُوا اللَّهَ، فاللَّهُ أحقُّ بالوَفَاءِ»[1]، ونظائره أيضاً كثيرة.

وأَجْمَعَ المسلمون على أن قضاءَ الدَّيْنِ يُسْقِطُه من ذِمَّةِ الميت، ولو كان من أجنبيٍ، ومِنْ غير تركته، وقد دلَّ على ذلك حَدِيثُ أبي قتادة، حيث ضَمِنَ الدينارين عن الميت، فلمَّا قضاهما، قال النبي ﷺ: «الآنَ بَرَّدْتَ عَلَيهِ جلدَتَه»[2].

وكُلُّ ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو مَحْضُ القياسِ، فإنَّ الثوابَ حقُّ العامِلِ، فإذا وهبه لأخيه المسلم، لم يُمْنَعْ من ذلك، كما لم يُمْنَعْ من هبة ماله له في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

٢٨٢ وقد نبَّه الشَّارعُ بوصولِ ثواب الصوم وعلى وصولِ ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية، يُوضِّحُهُ: أن الصومَ كَفُّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نصَّ الشَّارعُ على وصول ثوابِه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عَمَلٌ ونية؟

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٢) و(٦٦٩٩) و(٧٣١٥)، وأحمد ١/ ٢٧٩، والنسائي ٥/ ١١٦، والطيالسي (٢٦٢١)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٤٣) و(١٢٤٤٤) والبيهقي ٤/ ٢٥٥.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد ٣/ ٣٣٠، والطيالسي (١٦٧٣)، والبيهقي ٦/ ٧٥، والبزار (١٣٣٤) من حديث جابر بن عبد الله قال: مات رجل منا فغسلناه، وكفناه، وحنطناه، ووضعناه لرسول الله ﷺ حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل، ثم آذنا رسول الله ﷺ بالصلاة عليه، فجاء معنا خطًى، ثم قال: «لعل على صاحبكم دَيناً؟» قالوا: نعم ديناران، فتخلف، فقال له رجل منّا يقال له أبو قتادة: يا رسول الله هما عليَّ، فجعل رسول الله ﷺ يقول: «هما عليك، وفي مالك، والميت منها بريء» فقال: نعم، فصلى عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول: «ما فعل الديناران» حتى كان آخر ذلك قال: قد قضيتهما يا رسول الله، قال: «الآن بردت عليه جلده» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٢/ ٥٨، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣/ ٣٩، ونسبه لأحمد والبزار، وحسن إسناده.

معنى قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾

والجوابُ عما استدلوا به مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] قد أجَابَ العلماءُ بأجوبة[1]: أصحُها جوابان:

أحدُهما: أن الإنسانَ بسعيه وحُسْنِ عِشرته اكتسبَ الأصدقاءَ، وأولدَ الأولادَ، ونكحَ الأزواجَ، وأسدى الخيرَ، وتودَّد إلى الناس، فَتَرَحَّمُوا عليه، ودَعَوْا له، وأَهْدَوْا له ثوابَ الطاعات، فكان ذلك أثَرَ سعيه، بل دُخُولُ المسلم مع جملةِ المسلمين في عَقْدِ الإسلامِ من أعظم الأسبابِ في وصولِ نفعِ كلٍّ مِنَ المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبَعْدَ مماته، ودَعْوَةُ المسلمين تُحِيطُ مِنْ ورائهم.

يُوضِّحه: أن الله تعالى جَعَلَ الإيمانَ سبباً لانتفاع صاحبه بدُعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به، فقد سعى في السَّبَبِ الذي يُوصِلُ إليه ذلك.

الثاني: ـ وهو أقوى منه ـ أنَّ القرآنَ لم يَنْفِ انتفاعَ الرَّجُلِ بسعي غيرِه، وإنما نفى مِلْكَه لغير سعيه، وبينَ الأمرين مِنَ الفرق ما لا يخفى، فأخبر تعالى أنه لا يَمْلِكُ إلا سعيه، وأما سَعْيُ غيره، فهو مُلْكٌ لساعيه، فإن شاء أن يَبْذُلَه لغيره، وإن شاء أن يُبْقِيَهُ لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا

---

(١) مذكورة في «الروح» ص١٦٩، وقد بين ضعفها ابن القيم، ورجع الجوابين اللذين ذكرهما الشارح هنا، وقال: كان شيخنا يختار هذه الطريقة ويرجحها.

وفي «مجموع الفتاوى» ٢٤/٣١٢: وأما الآية فللناس عنها أجوبة متعددة، كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسبباً، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل ظاهر الآية حق، لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وهذا حق، فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره فهو حق، وملك لذلك الغير لا له، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره، كما ينتفع الرجل بكسب غيره.

سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٨ ـ ٣٩]. آيتان محكمتان، تقتضيان عدل الرب تعالى:

فالأولى: تقتضي أنه لا يُعاقِبُ أحداً بجُرْمِ غيرِه، ولا يُؤاخِذُه بجريرة غيرِه، كما يَفْعَلُهُ ملوكُ الدنيا.

والثانية: تقتضي أنه لا يُفْلِحُ إلا بعمله، لِيَقْطَعَ طَمَعه مِنْ نجاته بعمل آبائه وسَلَفِه ومشايخه، كما عليه أَصْحَابُ الطَّمَعِ الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قَوْلُهُ تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. على أنَّ سِيَاقَ هٰذه الآية يدل على أن المنفي عُقُوبَةُ العبدِ بعمل غيرِه، فإنَّهُ تعالى قال: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس: ٥٤].

وأما استدلالُهم بقوله ﷺ: «إذا مَاتَ ابنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ»[(١)] فاستدلالٌ ساقط، فإنه لم يقل انقطع انتفاعُه، وإنما أخبر عن انقطاعِ عمله، وأما عَمَلُ غيره، فهو لعامله، فإن[(٢)] وهبه له، وَصَلَ إليه ثوابُ عملِ العامل، لا ثوابُ عمله هو، وهٰذا كالدَّين يُوفيه الإنسَانُ عن غيره، فتبرأ ذِمَّتُه، ولكن ليس له ما وفّى به الدَّين.

وأما تفريقُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ العباداتِ المالية والبدنية، فقد شَرَعَ النبيُّ ﷺ الصومَ عن الميت، كما تقدم، مع أن الصَّوْمَ لا تجري[(٣)] فيه النِّيَابَةُ، وكذلك حديثُ جابر رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ عِيْدَ الأضحى، فَلَمَّا انصرَفَ، أُتيَ بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللّهِ واللّهُ أكبرُ، اللّٰهُمَّ هٰذا عَنِّي وَعَمَّن لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي»، رواهُ أحمد وأبو داود والترمذي[(٤)]، وحديث

---

(١) تقدم تخريجه ص٦٦٣ تعليق (٢).
(٢) سقطت من (ب).
(٣) في (ب): تجزئ.
(٤) أحمد ٣/٣٥٦ و٣٦٢، وأبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١)، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/١٧٧ ـ ١٧٨، والدارقطني ٤/٢٨٥، والبيهقي=

الكبشين اللَّذَيْنِ قال في أحدهما: «اللَّهُمَّ هٰذَا عَنْ أُمَّتِي جَمِيعاً»، وفي الآخر: «اللَّهُمَّ هٰذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ»، رواه أحمد[1]. والقُربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره.

٢٨٣ وكذلك عبادةُ الحج بدنية، ولَيْسَ المَالُ ركناً فيه، وإنما هو وَسِيلَةٌ، ألا ترى أن المكِّيَّ يجبُ عليه الحَجُّ إذا قَدَرَ على المشي إلى عرفات من غير شرطِ المال، وهذا هو الأظهرُ، أعني أن الحجَّ غَيْرُ مركب مِن مال وبَدَنٍ، بل بدني محضٌ، كما قد نَصَّ عليه جماعةٌ من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إلى فروضِ الكفايات: كيف قام فيها البعضُ عن الباقين.

ولأن هٰذا إهداءُ ثواب، وليس مِن باب النيابة، كما أن الأجِيرَ الخاصَّ ليس له أن يستنيبَ عنه، وله أن يُعْطِيَ أجرتَه لمن شاء.

= ٩/ ٢٦٤ و٣٨٧ من طريق عمرو مولى المطلب، عن المطلب بن عبد الله، (وزاد الطحاوي والبيهقي: وعن رجل من بني سلمة) عن جابر بن عبد الله، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم ٤/ ٢٩٩، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، فإن المطلب قد صرح بالتحديث في رواية الطحاوي والحاكم، فانتفت شبهة تدليسه، وله طريق آخر بنحوه عند أبي داود (٢٧٩٥)، والدارمي ٢/ ٧٥ ـ ٧٦، والطحاوي ٤/ ١٧٧، والبيهقي ٩/ ٢٨٥ و٢٨٧، وسندها حسن، وصححه ابن خزيمة (٢٨٩٩)، وثالث عند أبي يعلى (١٧٩٢)، والطحاوي، والبيهقي، وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٤/ ٢٢.

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، والبزار (١٢٠٨)، والبيهقي ٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ و٢٦٨ من طريق أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد العنبري، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحّى، اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين، فإذا صلى، وخطب الناسَ، أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه، فذبحه بنفسه بالمُدية، ثم يقول: «اللهم إنَّ هذا عن أمتي جميعاً ممن شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ» ثم يؤتى بالآخر، فيذبحه بنفسه، ويقول: «هذا عن محمد وآل محمد» فيُطعمهما جميعاً المساكين، ويأكل هو وأهله منهما، فمكثنا سنين ليس رجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة برسول الله ﷺ والغرم. وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٤/ ٢٢، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ١٧٧ من طريق علي بن معبد، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به.

الاستئجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت

وأما استئجارُ قَوْمٍ يقرؤون القرآن، ويُهْدُونَه للميت. فهذا لم يَفْعَلْهُ أحد من السلف، ولا أمر به أَحَدٌ من أئمة الدين، ولا رخَّصَ فيه، والاستئجارُ على نفس التلاوة غَيْرُ جائز بلا خلاف، وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار على التعليم ونحوِه، مما فيه منفعة تَصِلُ إلى الغير. والثوابُ لا يَصِلُ إلى الميت إلا إذا كان العَمَلُ لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكونُ ثوابُه مما يُهدى إلى الموتى ولهذا لم يَقُلْ أحد: إنه يكتري مَنْ يَصُومُ ويُصَلِّي ويُهدي ثوابَ ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويُعَلِّمُهُ ويتعلمه معونةً لأهلِ القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز.

وفي «الاختيار»[1]: لو أوصى بأن يُعْطَى شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصيةُ باطلة، لأنه في معنى الأجرة، انتهى.

وذكر الزاهدي[2] في «القُنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عندَ قبره، فالتعيينُ باطل.

---

(١) ٥/٨٤، وهو شرح «المختار» أحد المتون الأربعة المعتمدة عند المتأخرين من الحنفية، وكلاهما لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ ألف «المختار» في عنفوان شبابه ضمنه أقوال الإمام أبي حنيفة، فتداولته أيدي الطلبة، وصار مرجعاً لهم في الفتوى، فصنف شرحاً له، وسماه «الاختيار» أشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها، وذكر فروعاً يحتاج إليها، ويعتمد النقل عليها، وقد طبع بخمسة أجزاء لطيفة في مصر، وعلق عليه الشيخ محمود أبو دقيقة. انظر «الفوائد البهية» ص١٠٦.

(٢) هو مختار بن محمود بن محمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزميني ـ نسبة إلى غزمين من قصبات خوارزم ـ الحنفي المتوفى سنة ٦٥٨هـ. كان من كبار الأئمة، وأعيان الفقهاء عالماً كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب، والباع الطويل في الكلام والمناظرة، وقد ذكر في أول «القنية» أنه استصفاها من «منية الفقهاء» لأستاذه فخر الدين بديع بن أبي منصور الحنفي، وسماها: «قنية المنية لتتميم البغية» وهذا الكتاب لم يطبع بعد، وابن عابدين الشامي يكثر النقل عنه في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار». انظر «كشف الظنون» ص١٣٥٧ و١٨٨٦، و«الفوائد البهية» ص٥٤ و٢١٢ ـ ٢١٣.

قراءة القرآن وإهداؤها للميت بغير أجرة

وأما قراءةُ القرآن وإهداؤها له تطوُّعاً بغيرِ أجرة، فهذا يَصِلُ إليه، كما يَصِلُ ثوابُ الصوم والحج.

فإن قِيلَ: هٰذا لم يَكُنْ معروفاً في السَّلَفِ، ولا أرشدهم إليه النَّبيُّ ﷺ؟

فالجوابُ: إنْ كان مُورِدُ هٰذا السؤالِ معترفاً بوصول ثَوابِ الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفَرْقُ بَيْنَ ذلك وبَيْنَ وصولِ ثوابِ قراءة القرآن؟ وليس كونُ السَّلَفِ لم يفعلوه حُجَّةً في عَدمِ الوصول، ومِنْ أين لنا هٰذا النفيُ العام؟

فإن قيل: فرسولُ الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دونَ القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مَخْرَجَ الجوابِ لهم، فهذا سأله عن الحجِّ عن ميِّته، فَأَذِنَ له فيه، وهذا سأله عن الصَّومِ عنه[1]، فأَذِنَ له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأيُّ فرقٍ بَيْنَ وُصولِ ثَوابِ الصوم ـ الذي هو مُجرَّدُ نية وإمساك ـ وبَيْنَ وصولِ ثواب القراءة والذكر؟

فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلى رسولِ الله ﷺ؟

قيل: من المتأخرين مَن استحبَّه، ومنهم من رآه بدعةً، لأن الصحابةَ لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبيَّ ﷺ له مثلُ أجر كُلِّ مَنْ عَمِلَ خَيْراً من أمته، من غَيْرِ أن يَنقُصَ مِن أَجْرِ العَامِلِ شيء، لأنه هو الذي دَلَّ أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

٢٨٤ ومن قال: إنَّ الميت يَنْتَفِعُ بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعِه كَلَامَ الله، فهٰذا لم يَصِحَّ عن أحدٍ من الأئمة المشهورين. ولا شَكَّ في سماعه[2]،

(١) سقطت من (ب).

(٢) قوله: «ولا شك في سماعه» ليس على إطلاقه، لأن الله سبحانه نفى سماع الموتى بقوله عز وجل: **﴿وما أنت بمسمع مَن في القبور﴾**، وقوله سبحانه: **﴿إنك لا تسمع الموتى﴾**، وما جاء في معنى ذلك من الآيات والأحاديث، وإنما يستثنى من ذلك ما صحت به الأحاديث من سماع الميت سؤال منكر ونكير، وسماعه قرع=

ولكن انتفاعَه بالسماع لا يَصِحُّ، فإن ثَوابَ الاستماعِ مشروطٌ بالحياة، فإنَّه عَمَلٌ اختياريٌّ، وقد انقطع بموته، بل ربما يَتَضَرَّرُ ويتألم، لكونه لم يمتثل أَوَامِرَ الله ونواهيَه، أو لكونه لم يَزْدَدْ مِن الخير(١).

اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور

واختلف العلماءُ في قراءة القرآن عند القبورِ، على ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها، أم لا بأس بها وقتَ الدفن، وتكره بعدَه؟

فَمَنْ قال بكراهتها، كأبي حنيفةَ ومالكٍ وأحمدَ في رواية، قالوا: لأنَّهُ محدَث، لم تَرِد به السُّنة، والقراءة تُشبِهُ الصلاة، والصلاة عند القبور منهيّ، عنها، فكذلك القراءةُ.

ومن قال: لا بَأْسَ بها، كمحمد بن الحسن وأحمد في رواية استدلوا بما نُقِلَ عن ابنِ عمرَ رَضِيَ الله عنهما: أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وَقْتَ الدفن بفواتحِ سورة البقرة وخواتمها، ونُقِلَ أيضاً عن بعضِ المهاجرين قِراءَةَ سورةِ البقرة.

ومَنْ قال: لا بَأْسَ بها وَقْتَ الدفن فقط ـ وهو رواية عن أحمد ـ أخذ بما نُقِلَ عن ابنِ عمر وبعضِ المهاجرين.

وأما بَعْدَ ذلك، كالذين يتناوبون القَبْرَ للقراءة عنده، فهذا مكروه، فإنه لم تأتِ به السُّنةُ، ولم يُنقَلْ عن أحدٍ من السَّلَفِ مثل ذلك أصلاً، وهٰذا القَوْلُ لعله أقوى مِن غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين(٢).

استجابة الله دعاء عبده

قوله: «واللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحاجَاتِ».

= نعال المشيعين، وسماع قتلى بدر كلام الرسول ﷺ، ونحو ذلك مما صح به النص، وما سوى ذلك، فالأصل عدم سماعهم للقرآن وغيره.

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن الميت لا ينتفع بسماع القرآن، وأن من قال بذلك فقد أخطأ. وإنما يقتصر انتفاع الميت بالقراءة إذا أُهدي ثوابها له من القارئ. «مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٣٠٠، ٣١٧.

(٢) انظر: «المغني» ٢/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧، و«المجموع» ٥/ ٣١١، و«رد المحتار» ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، و«الروح» ص: ١٧، و«أحكام الجنائز» للألباني: ١٩٢ ـ ١٩٣.

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ[١]﴾ [البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثرُ الخلق من المسلمين وسائرِ أهل الملل وغيرهم: أن الدعاءَ من أقوى الأسباب في جلب المنافعِ، ودفعِ المضار[٢]، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مَسَّهم الضُّرُّ في البحر دَعَوا الله مخلِصين له الدينَ، وأن الإنسانَ إذا مَسَّهُ الضُّرُّ، دعاه لجنبه، أو قاعداً، أو قائماً. وإجابةُ الله لِدُعاءِ العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سُؤْلَه، مِن جنس رِزْقِه لهم، ونصرِه لهم، وهو مما تُوجِبُهُ الربوبيةُ للعبد مطلقاً. ثم قد يكون ذلك فتنةً في حَقِّهِ ومضرةً عليه، إذْ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك، وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيهِ»[٣] وقد نظم بَعْضُهُم هذا المعنى، فقال:

---

(١) قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر وورش بإثبات الياء في «الداعي» و«دعاني» في الوصل دون الوقف، وقرأ يعقوب بإثبات الياء فيهما في الحالين، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين. انظر «حجة القراءات» ص١٢٦ ـ ١٢٧، و«الكشف» ١/ ٣٣٣، و«النشر» ٢/ ١٨٣، و«البدور الزاهرة» ص٤٦.

(٢) انظر: «مدارج السالكين» ٣/ ١٠٢ ـ ١٠٥ و«الداء والدواء» ص٧ ـ ٢١.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد ٢/ ٤٧٧، وابن أبي شيبة ١٠/ ٢٠٠، وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٢٧٥٠، والبغوي (١٣٨٩)، بلفظ: «من لا يدعُ الله غضب عليه» وأخرجه أحمد ٢/ ٤٤٢ بلفظ: «من لا يسأله يغضب عليه» وهو في «المستدرك» ١/ ٤٩١ بلفظ: «من لا يدعُ الله يغضب عليه» كلهم من رواية أبي صالح الخوزي عن أبي هريرة، وأبو صالح الخوزي ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وباقي رجاله ثقات، ومع ذلك فقد صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقد ظن الحافظ ابن كثير أن أبا صالح هذا هو السمان. فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه، قال الحافظ في «الفتح» ١١/ ٧٩: وليس كما قال، فقد جزم شيخه المزي في «الأطراف» ١١/ ٨٤ بأنه الخوزي، ووقع في رواية البزار والحاكم: عن أبي صالح الخوزي سمعت أبا هريرة، وفي الباب ما يؤيده عند الترمذي (٣٥٧٠١)، والطبراني (١٠٠٨٨) من حديث ابن مسعود رفعه: «سلوا الله من فضله، فإنه يحب أن يسأل» وله (٣٥٤٨) من حديث ابن عمر رفعه: «إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم عباد الله بالدعاء» وفي سنده لين، وأخرج=

الـرَّبُّ يَـغْـضَـبُ إنْ تَـرَكْـتَ سُـؤَالَـهُ   وبُـنَـيُّ آدَمَ حِيْـنَ يُـسْـأَلُ يَـغْـضَـبُ[1]

قال ابن عقيل[2]: قد نَدَبَ اللَّهُ تعالى إلى الدُّعاءِ، وفي ذلك مَعَانٍ:

أحدُها: الوجودُ، فإن مَنْ ليس بموجود لا يُدْعَى.

الثاني: الغِنى، فإن الفقيرَ لا يُدْعَى.

الثالث: السَّمْعُ، فإن الأصَمَّ لا يُدْعَى.

الرابع: الكَرَمُ، فإنَّ البخيلَ لا يُدْعَى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسِيَ لا يُدْعَى.

السادسُ: القدرة، فإن العاجِزَ لا يُدْعَى.

ومن يَقُولُ بالطبائع يعلمُ أن النارَ لا يُقَالُ لها: كُفِّي! ولا النجم يقال له: أَصْلِحْ مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وصلاةَ الاستسقاء لِيُبَيِّنَ كذبَ أهلِ الطبائع.

الرد على من يـزعـم عـدم فائدة الدعاء ٢٨٥

وذهب قومٌ من المتفلسفة، وغالية المتصوفة إلى أنَّ الدعاء لا فائدةَ فيه! قالوا: لأن المشيئةَ الإلٰهية إن اقتضتْ وُجُودَ المطلوبِ، فلا حاجةَ إلى الدعاء، وإن لم تَقْتَضِهِ، فلا فائدةَ في الدُّعاء!! وقد يَخُصُّ بعضُهم بذلك خَوَاصَّ العارفين! ويجعلُ الدعاء علةً في مقام الخواص!! وهٰذا مِن غَلَطاتِ بعضِ الشيوخ، فكما أنه مَعْلُومُ الفسادِ بالاضطرار من دين الإسلام، فهو

= الطبراني في «الدعاء» بسند رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة بقية، عن عائشة مرفوعاً: «إن الله يحب الملحين في الدعاء».

(١) أورده السيوطي في «الأزهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار» لوحة (٤٣) نقلاً عن البيهقي في «شعب الإيمان» ولم ينسبه لأحد.

(٢) أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري المقرئ الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم. له تصانيف عدة، منها «كتاب الفنون» وهو أكثر من ثلاث مئة مجلد. قال الإمام الذهبي: لم يصنف في الدنيا أكبر منه، وفي هذا الكتاب فوائد كثيرة جليلة في التفسير والفقه والأصلين واللغة والأخلاق والشعر والتاريخ والحكايات، وفيه مناظرته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره، توفي سنة ٥١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/رقم الترجمة (٢٥٩).

مَعْلُومُ الفسادِ بالضرورة العقلية، فإن منفعةَ الدُّعاءِ أمرٌ اتفقت عليه تجارِبُ الأمم، حتى إن الفلاسفةَ تقول: ضَجِيجُ الأصْواتِ في[1] هَياكِلِ العِبَادَاتِ، بِفُنُونِ اللُّغَاتِ، يُحَلِّلُ ما عَقَدَتْهُ الأفْلَاكُ المُؤَثِّرات[2]، هٰذا وَهُمْ مشركون.

وجَواب الشبهةِ بمنع المقدمتين: فإنَّ قولَهم عن المشيئة الإلهٰية، إما أن تقتضيه أو لا، ثمَّ قِسْمٌ ثالث[3]، وهو: أن تَقْتَضِيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يَكُونُ الدُّعاء من شرطه، كما تُوجب الشِّبع والرِّيَّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمها، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قُدِّرَ وقوعُ المدعوِّ به بالدعاء لم يَصِحَّ أن يُقَالَ: لا فائدةَ في الدعاء، كما لا[4] يقال: لا فائدةَ في الأكل والشرب والبذر وسائرِ الأسباب. فقول هؤلاء، كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالفٌ للحسِّ والفطرة.

ومما ينبغي أن يُعْلَمَ، ما قاله طائفةٌ مِن العلماء، وهو: أن الالتفاتَ إلى الأسبابِ شِرْكٌ في التوحيد، ومحوُ الأسبابِ، أن تَكُونَ أسباباً، نَقْصٌ في العقل، والإعراضُ عن الأسبابِ بالكُلِّيَةِ قَدْحٌ في الشرع، ومعنى التوكل والرجاء، يتألَّفُ من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيانُ ذلك: أن الالتفاتَ إلى السبب هو اعتمادُ القَلْبِ عليه، ورجاؤُه، والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يَسْتَحِقُّ هذا، لأنه ليس بمستقلٍّ، ولا بُدَّ له من شُرَكَاء وأضداد ومع هٰذا كُلِّه، فإن لم يُسَخِّرْهُ مُسَبِّبُ الأسبابِ، لم يُسَخَّر.

وقولُهم: إن اقتضت المشيئةُ المَطْلُوبَ، فلا حَاجَةَ إلى الدُّعَاءِ قلنا: بل قد تَكُونُ إليه حاجة، مِن تحصيلِ مصلحةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة، ودَفْعِ مَضَرَّةٍ أخرى عاجلة وآجلة.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): الموثورات، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٣) انظر: «مدارج السالكين» ٢/١١٨ ـ ١٢٠، و«الداء والدواء» ص١٨ ـ ٢٢.

(٤) سقطت من (ب).

وكذلك قَوْلُهُمْ: وإن لم تقتضه، فلا فائدةَ فيه. قلنا: بَلْ فيه فَوَائِدُ عظيمة، من جَلْبِ منافع، ودَفْعِ مضارّ، كما نبَّه عليه النَّبِيُّ ﷺ، بل ما يُعَجَّلُ للعبد مِن معرفته بربِّه، وإقراره به، وبأنَّه سميعٌ قريبٌ قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه، واضطراره إليه، وما يَتْبَعُ ذلك مِنَ العلوم العَلِيَّةِ، والأحوالِ الزكية، التي هي مِنْ أعظمِ المطالب.

٢٨٦ فإن قيل: إذا كان إعطاءُ اللَّهِ معللاً بفعل العبد، كما يُعْقَلُ من إعطاءِ المسؤول للسائل، كان السائلُ قد أثَّر في المسؤول حتى أعطاه؟!

قلنا: الربُّ سبحانه هو الذي حَرَّكَ العبدَ إلى دعائه، فهذا الخيرُ منه، وتمامُه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: إني لا أَحْمِلُ همَّ الإجابة، وإنما أَحْمِلُ همَّ الدعاءِ، ولكن إذا أُلْهِمْتُ الدعاءَ فإن الإجابةَ معه. وعلى هٰذا قولُه تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدئ بالتدبير، ثم يَصْعَدُ إليه الأمرُ الذي دَبَّرَهُ، فالله سبحانه هو الذي يَقْذِفُ في قلب العبد حركة الدعاءِ، ويجعلها سبباً لِلخَيْرِ الذي يُعطيه إياه، كما في العَمَلِ والثواب، فهو الذي وَفَّقَ العبدَ للتوبة، ثم قَبِلَهَا، وهو الذي وفَّقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفَّقَهُ للدُّعاء ثم أجابه، فما أثَّر فيه شيءٌ مِن المخلوقات، بل هو جعل ما يَفْعَلُهُ سبباً لما يَفْعَلُه، قال مطرِّف بنُ عبد الله بن الشِّخِّير، أَحَدُ أئمة التابعين[1]: نظرتُ في هٰذا الأمرِ، فَوَجَدْتُ مبدأه مِن الله، وتمامَه على الله، وَوَجَدْتُ مِلَاكَ ذلك الدُّعاء.

بيان الحكمة في أن الداعي قد لا يعطى شيئاً أو يعطى غير ما سأل

وهنا سؤال معروف، وهو: أن مِنَ[2] الناس مَنْ قد يسأل الله شيئاً فلا يعطَى، أو يُعْطَى غيرَ ما سأل، وقد أُجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثةُ أجوبة محققة:

---

(١) كان إماماً، قدوة، فقيهاً، عابداً، مجاب الدعوة، توفي سنة ٩٥هـ. مترجم في «السير» ٤/ ١٨٧ ـ ١٩٥.

(٢) «من» كتبت في (د) فوق كلمة: الناس، وقد أخلت بها باقي الأصول.

أحدُها: أنَّ الآيةَ لم تَتَضمَّنْ عَطِيَّةَ السؤالِ مطلقاً، وإنَّما تضمنت[1] إجابَةَ الدَّاعي، والدَّاعي أعَمُّ من السائل، وإجابة الداعي أعمُّ مِن إعطاء السائل. ولهٰذا قال النبي ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنا في كُلِّ لَيْلَةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا، فيَقُولُ: مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُني فَأُعْطِيَه؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُني فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[2].

فَفَرق بَيْنَ الدَّاعي والسائل، وبَيْنَ الإجابَةِ والإعطاء، وهو فرقٌ بالعموم والخُصوصِ، كما أَتبع ذلك بالمستغفر، وهو نَوْعٌ من السائلِ، فذكر العامَّ، ثمَّ الخاصَّ، ثم الأخصَّ. وإذا عَلِمَ العبادُ أنه قريبٌ، يُجيبُ دَعْوَةَ الداعي، علموا قُرْبَه منهم، وتَمَكُّنَهُمْ مِنْ سؤاله. وعلموا عِلْمَهُ ورحمتَه وقُدْرَتَهُ، فَدَعَوْهُ دُعَاءَ العبادة في حال، ودُعَاءَ المسألة في حال، وجمعوا بَيْنَهُما في حال، إذ الدُّعَاءُ اسمٌ يجمع[3] العبادةَ والاستعانةَ، وقد فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بالدُّعَاءِ الذي هو العبادةُ، والدعاء الذي هو الطلبُ، وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] يؤيدُ المعنى الأول.

الجواب الثاني: أَنَّ إجابةَ دعاء السؤال أَعَمُّ من إعطاء عَيْنِ المسؤول[4]، كما فسره النبيُّ ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه»، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ما مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فيها إِثْمٌ ولا قَطِيعَةُ رَحِمٍ ٢٨٧
إلاَّ أَعْطَاهُ بها إحْدَى ثَلاثِ خِصَالٍ: إمَّا أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ، أو يَدَّخِرَ لَهُ مِنَ الخيرِ مِثْلَهَا، أو يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، إذاً نُكْثِرُ، قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ»[5]. فقد أخبر الصَّادِقُ المصدوقُ أنه لا بُدَّ في الدَّعوةِ

---

(١) في (ب): تتضمن.
(٢) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص٢٦٩.
(٣) في (ب): لجميع.
(٤) في (ب): السؤال.
(٥) في (ب) و(ج): «أكبر»، وهو تصحيف، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ظن الشارح، وإنما هو في «المسند» ٣/١٨، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٠)، =

الخالية عن العُدْوانِ من إعطاءِ السؤل مُعَجّلاً، أو مثله من الخير مُؤَجَّلاً، أو يُصْرَفُ عنه مِن السّوء مثله.

الجواب الثالث: أنَّ الدعَاء سببٌ مقتضٍ لنيل المطلوب، والسببُ له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطُه، وانتفت موانعُه، حَصَلَ المطلوبُ، وإلا فلا يَحْصُلُ ذلك المطلوب، بل قد يَحْصُلُ غَيْرُهُ. وهكذا سَائِرُ الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلّق عليها جَلْبُ منافعَ أو دَفْعُ مَضَارَّ، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يدِ الفاعل، تَخْتَلِفُ باختلاف قوَّتِهِ وما يُعينها، وقد يُعارِضُها مانعٌ من الموانع. ونُصُوصُ الوعدِ والوعيدِ المتعارضة في الظاهر: من هٰذا الباب. وكثيراً ما تَجِدُ أدعيةً دعا بها قَوْمٌ، فاستُجِيبَ لهم، ويَكُونُ قد اقترن بالدُّعاءِ ضرورةُ صاحبه وإقبالُه على الله، أو حَسَنَةٌ تَقَدَّمَتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شكراً لحسنته، أو صَادَفَ وقت إجابة، ونحو ذلك، فأُجِيبَتْ دَعْوَتُه، فيظن أن السِّرَّ في ذلك الدُّعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمورِ التي قارنته من ذلك الداعي.

وهٰذا كما إذا استعمل رَجُلٌ دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظنَّ آخرُ أن استعمالَ هٰذا الدواءِ بِمُجَرَّدِهِ كافٍ[1] في حُصولِ المطلوب، فكان غالطاً.

= والبزار (٣١٤٣) و(٣١٤٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/ ٣٧٥، وأبي يعلى في «مسنده» (١٠١٩)، وأبي نعيم في «الحلية» ٦/ ٣١١، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم ١/ ٤٩٣، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ١٤٨ ـ ١٤٩: ورجال أحمد وأبي يعلى وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة. وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند الترمذي (٣٥٧٣)، وأحمد ٥/ ٣٢٩، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/ ٣٧٥، والبغوي (١٣٨٧)، وأبي نعيم في «الحلية» ٥/ ١٣٧. وعن جابر عندهُ أيضاً (٣٣٨١)، ولمسلم (٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم، أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل» قيل: يا رسول الله، ما الاستعجال؟ قال: «يقول: قد دعوت، فلم أرَ يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدَع الدُّعاء». وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٥)، والبغوي (١٣٩٠).

(١) في الأصول: كافياً، وهو خطأ.

وكذا قد يدعو باضطرارٍ عند قبر، فيُجَابُ، فيظنُّ أنَّ السِّرَّ لِلقبر، ولم يَدْرِ أن السِّرَّ للاضطرار وصِدْقِ اللَّجأِ إلى الله تعالى، فإذا حَصَلَ ذلك في بيتٍ من بيوت الله تعالى كان أَفْضَلَ وأحبَّ إلى الله تعالى.

فالأَدْعيةُ والتعوُّذات والرُّقى بمنزلة السِّلاح، والسِّلاَحُ بِضَارِبِه، لا بِحَدِّه فقط، فمتى كان السِّلاحُ سلاحاً تامّاً، والسَّاعِدُ ساعداً قويّاً، والمَحَلُّ قابلاً، والمانعُ مفقوداً: حصلت به النِّكَايَةُ في العدو، ومتى تَخَلَّف وَاحِدٌ من هٰذه الثلاثة تَخَلَّف التأثيرُ.

فإذا كان الدُّعَاءُ في نفسه غَيْرَ صالح، أو الدَّاعي لم يجمع بَيْنَ قلبِه ولِسانِه في الدُّعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ مِن الإجابة: لم يَحْصُلِ الأثر.

قوله: «ويَمْلِكُ كُلَّ شيءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيْءٌ. وَلا غِنَى عَنِ اللّهِ تَعَالى طَرْفَةَ عَينٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللّهِ طَرْفَةَ عَينٍ، فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ».

٢٨٨ ش: كلامٌ حق ظاهرٌ لا خفاءَ فيه. والحَيْنُ، بالفتح: الهلاكُ.

قوله: «واللّهُ يَغْضَبُ ويَرْضَى، لا كأَحدٍ من الوَرَى».

غضب الله ورضاه

ش: قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] [المجادلة: ٢٢] و [البينة: ٨] ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]. ﴿وَبَآءُو[(١)] بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٦١]. ونظائر ذلك كثيرة.

---

(١) قال أبو جعفر الطبري ١٣٨/٢: يعني بقوله: **﴿وباؤوا بغضب من الله﴾**: انصرفوا ورجعوا، ولا يقال: «باؤوا» إلا موصولاً إما بخير، وإما بشر، يقال منه: «باء فلان بذنبه، يبوء به بؤءاً وبواءً»، ومنه قول الله عز وجل: **﴿إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك﴾** يعني: تنصرفَ متحمِّلَهما، وترجعَ بهما قد صارا عليك دوني. فمعنى الكلام إذاً: ورجعوا منصرفين متحملين غضب الله، قد صار عليهم من الله غضب، ووجب عليه منه سخط. وانظر «جامع البيان» ١٨٨/١ ـ ١٨٩.

ومذهبُ السَّلَفِ[1] وسائر الأئِمَّةِ إثباتُ صِفَةِ الغَضَبِ، والرِّضَى، والعَدَاوَةِ، والوَلاَيَةِ، والحُبِّ، والبُغْضِ، ونحوِ ذلك من الصِّفَاتِ، التي وَرَدَ بها الكِتَابُ والسُّنة، وَمَنْعُ التأويل الذي يَصْرِفُها عن حقائِقِها اللائقةِ بالله تعالى، كما يقولون مثلَ ذلك في السَّمْعِ والبَصَرِ والكلام وسائِرِ الصِّفَاتِ، كما أشار إليه الشَّيْخُ فيما تقدم بقوله: «إذ كان تأويلُ الرؤية وتأويلُ كُلِّ معنى يُضَافُ إلى الربوبية، تَرْكَ التأويل، ولُزُومَ التسليم، وعليه دينُ المرسلين».

وانظر إلى جَوابِ الإمامِ مالك رضي الله عنه في صِفَةِ الاستواءِ كَيْفَ؟ قال: الاستِواءُ معلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ. ورُوِيَ أيضاً[2] عن أمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ[3].

وكذلك قال الشَّيخُ رحمه الله فيما تقدم: «من لم يَتَوَقَّ النَّفيَ والتشبيهَ، زَلَّ ولم يُصِبِ التَّنزيهَ». ويأتي في كلامه: «أن الإِسلام بين الغُلُوِّ والتَّقصير، وبين التَّشبيه والتَّعطيل».

فقول الشَّيخِ رحمه الله: «لا كأحدٍ من الوَرَى» نفي التَّشبيه، ولا يقال: إن الرضى إرادةُ الإحسانِ، والغضبَ إرادةُ الانتقامِ، فإنَّ هٰذا نفيٌ للصفة. وقد اتفق أهلُ السنة على أن الله يَأْمُرُ بما يُحِبُّهُ ويرضاه، وإن كان لا يُرِيدُهُ ولا يشاؤه، وينهى عما يَسْخَطُه ويكرهه، ويُبْغِضُهُ، ويَغْضَبُ على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يُحِبُّ عندهم، ويرضى ما لا يُرِيدُه، ويكره ويَسْخَطُ ويَغْضَبُ لما أراده.

ويقالُ لمن تأوَّل الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لِمَ تأوَّلتَ ذلك؟ فلا بُدَّ أن يَقُولَ: لأن الغضبَ غليانُ دم القلب، والرِّضى الميلُ والشهوة، وذلك لا يليقُ بالله تعالى! فيقال له: غليانُ دَمِ القلب في الآدميِّ أمرٌ ينشأُ عن صفة الغَضَبِ، لا أنَّه هو الغَضَبُ. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادةُ والمشيئَةُ

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٥.

(٢) سقطت من: (ب).

(٣) لا يصح في المرفوع، وقد تقدم الكلام عليه، فانظر ص٣٧٣.

فينا، هي مَيْلُ الحيِّ إلى الشَّيءِ أو إلى ما يُلائِمُه ويُناسِبُه، فإنَّ الحيَّ مِنَّا لا يُريد إلا ما يَجْلِبُ له منفعةً، أو يدفع عنه مَضَرَّةً، وهو محتاجٌ إلى ما يُرِيدُهُ، ومفتقرٌ إليه، يَزْدَادُ[1] بوجوده، ويَنْقُصُ[2] بعدمه. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هٰذا جاز ذاك، وإن امتنع هٰذا، امتنع ذاك.

289 فإن قال: الإرادةُ التي يُوصَفُ اللَّهُ بها مُخَالِفَةٌ للإرادة التي يُوصَفُ بها العبد، وإن كان كُلٌّ منهما حقيقةً، قيل له: فَقُلْ: إنَّ الغضبَ والرِّضى الذي يُوصَفُ الله به مخالفٌ لما يُوصَفُ به العبدُ، وإن كان كُلٌّ منهما حقيقةً. فإذا كان ما يقولُه في الإرادةِ يُمْكِنُ أن يُقَالَ في هٰذه الصِّفات، لم يَتَعَيَّنِ التَّأويلُ، بل يَجِبُ تَرْكُهُ، لأنَّك تَسْلَمُ من التَّناقضِ، وتسلم أيضاً مِن تعطيل معنى أسماءِ الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإنَّ صَرْفَ القرآنِ عن ظاهره وحقيقته بِغَيْرِ موجب حَرَامٌ، ولا يَكُونُ الموجبُ للصَّرف ما دلَّه عليه عقلُه، إذ العُقُولُ مختلفة، فَكُلٌّ يقولُ: إنَّ عقله دلَّه على خلافِ ما يَقُولُه الآخر!

وهٰذا الكلامُ يُقَالُ لِكُلِّ مَن نَفَى صِفَةً مِن صفاتِ الله تعالى، لامتناعِ مسمَّى ذلك في المخلوق، فإنَّه لا بُدَّ أن يُثْبِتَ شيئاً لله تعالى على خلافِ ما يَعْهَدُه حتى في صفة الوجود، فإنَّ وُجُودَ العبد كما يَلِيقُ به، ووُجُودَ الباري تعالى كما يَلِيقُ به، فَوُجُودُه تعالى يستحيلُ عليه العَدَمُ، ووجودُ المخلوقِ لا يستحيلُ عليه العَدَمُ، وما سَمَّى به الرَّبُّ نفسَه وسمى به مخلوقاتِه، مثل الحيِّ والعليمِ والقديرِ، أو سمَّى به بَعْضَ صفاته، كالغضب والرِّضى، وسمَّى به بعضَ صفاتِ عباده، فنحن نَعْقِلُ بقلوبنا معانيَ هٰذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حقٌّ ثابت موجود، ونعقِلُ أيضاً معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلوق، ونعقِلُ بينَ المَعْنَيَيْنِ قدراً مشتركاً، لكن هٰذا المعنى لا يُوجَدُ في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المُشْتَرَكُ الكليُّ لا يُوجد مشتركاً إلا في الأذهان،

---

(1) في (ب): ويزداد.

(2) في (ب): وينتقص.

ولا يُوجَدُ في الخارج إلا معيناً مختصّاً. فيثبت في كل منهما كما يليقُ به. بل لو قيل: غَضَبُ مالكٍ خازن النار، وغضبُ غيره من الملائكة: لم يَجِبْ أن يكون مماثلاً لكيفية غَضَبِ الآدميين، لأنَّ الملائكةَ ليسوا من الأخلاطِ الأربعةِ، حتى تَغْلِيَ دِمَاءُ قلوبهم كما يغلي دَمُ قلبِ الإنسان عند غضبه، فغضبُ الله أولى.

وقد نَفَى الجَهْمُ[1] ومَنْ وافقه كُلَّ ما وَصَفَ الله به نفسَه، مِن كلامه ورضاه وغضبِه وحُبِّه وبُغْضِه وأَسَفِه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أُمُورٌ مخلوقةٌ منفصِلَةٌ عنه، ليس هو في نفسه مُتَّصِفاً بشيءٍ من ذلك!!

وعارض هٰؤلاء مِن الصِّفاتيَّةِ ابنُ كُلَّاب ومَنْ وافقه، فقالوا: لا يُوصَفُ الله بشيء يَتَعَلَّقُ بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جَمِيعُ هٰذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقتٍ دُونَ وقتٍ، ولا يَغْضَبُ في وقتٍ دُونَ وقت. كما قال في حديث الشفاعة: «إنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»[2]. ٢٩٠

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ: «إنَّ اللَّهَ تَعَالى يَقُولُ لأَهْلِ الجَنَّةِ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ والخَيْرُ في يَدَيك، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُم؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لنا لا نَرْضَى يا رَبُّ؟ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَداً مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلا أُعْطِيكُم أَفْضَلَ مِنْ ذٰلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يا رَبُّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذٰلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُم رِضْوَاني، فَلا أَسْخَطُ عَلَيْكُم بَعْدَهُ أَبَداً»[3].

فيستدل به على أنه يُحِلُّ رِضْوَانَه في وقتٍ دُونَ وقتٍ، وأنه قد يُحِلُّ

---

(١) في (ب): جهم.
(٢) قطعة من حديث الشفاعة المطول، وقد تقدم تخريجه ص٩٦.
(٣) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨)، وأحمد ٣/٨٨، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٤٠٥، والبغوي (٤٣٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/١٨٤، وابن منده في «الإيمان» (٨١٩).

رضوانَه ثمَّ يَسْخَطُ، كما يُحِلُّ السخط ثمَّ يرضى، لكن هؤلاء أحلَّ عليهم رضواناً لا يتعقَّبُه سَخطٌ.

وهُمْ قالوا: لا يتكلمُ إذا شاء، ولا يَضْحَكُ إذا شاء، ولا يَغْضَبُ إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إمَّا أن يجعلوا الرِّضى والغضبَ والحبَّ والبغضَ هو الإرادة، أو يجعلوها صفاتٍ أخرى، وعلى التقديرين، فلا يَتَعلَّقُ شيءٌ من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذْ لو تعلقت بذلك، لكان محلاً للحوادثِ!! فنفى هؤلاء الصِّفاتِ الفعلية الذَّاتيَّة بهٰذا الأصلِ، كما نفى أولئك الصِّفَاتِ مطلقاً بقولهم: ليس محلاً للأعراضِ. وقد يُقَالُ: بل هي أفعال ولا تُسَمَّى حوادثَ، كما سُمِّيَتْ تلك صفات، ولم تُسَمَّ أعراضاً. وقد تَقَدَّمتِ الإشَارَةُ إلى هذا المعنى، ولكنَّ الشَّيخ ﷺ لم يَجْمَعِ الكلامَ في الصِّفات في المختصر في مكانٍ واحد، وكذلك الكَلامُ في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يُرَتَّبُ عليه كتابُ أصول الدِّين تَرْتِيبُ جواب النَّبيِّ ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الآخِرِ والقَدَرِ»[1]، الحديث، فيبدأُ بالكلام على التَّوحيد والصِّفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائِكةِ، ثم، وثم، إلى آخره[2].

قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلا نُفرِطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلاَ نَتَبَرَّأُ من أحد منهم. ونُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهم، وَبِغَيرِ الخَيرِ يَذْكُرُهُمْ. وَلا نَذْكُرُهُمْ إلا بِخَيرٍ. وَحُبُّهُمْ دِينٌ وإيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهم كُفرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ».

ما ورد من النصوص في الثناء على الصحابة

ش: يُشير الشَّيخُ ﷺ إلى الرَّدِّ على الرَّوافضِ والنَّواصبِ. وقد أثنى الله

(١) تقدم تخريجه ص٣٥٦.
(٢) في هامش (أ) ما نصه: بلغ مقابلة وتصحيحاً على نسخة المؤلف رحمه الله تعالى.

على الصحابةِ هو ورَسُولُهُ، ورضِيَ عنهم، ووعدهم الحُسنى[1].

كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا[2] ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ٢٩١

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠].

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣ و١٥٧ و٣٠٥ و٤٠٥ ـ ٤٠٩ و٤/ ٣٩٨ ـ ٤٥٢، و٤٥٣ ـ ٤٦٥ و١١/ ٢٢٢ و٣٥/ ٥٨ ـ ٦٤.

(٢) قرأ ابن كثير: «مِن تحتها» بزيادة «مِن»، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون بغير «من»، وهي في مصاحف جميع الأمصار غير مكة كذلك. انظر «حجة القراءات» ص٣٢٢، و«الكشف» ١/ ٥٠٥، و«زاد المسير» ٣/ ٤٩١.

وهٰذه الآياتُ تتضمَّنُ الثَّناءَ على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يَسْتَغْفِرُونَ لهم، ويسألون اللَّهَ أنْ لا يَجْعَلَ في قلوبهم غِلاًّ لهم، وتتضمَّنُ أَنَّ هٰؤلاء هُمُ المستحِقُّونَ للفيءِ، فمن كان في قلبه غِلٌّ للذين آمنوا، ولم يَسْتَغْفِرْ لهم، لا يستحق في الفيءِ نصيباً بنصِّ القرآن.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: كانَ بينَ خالدِ بنِ الوليدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالدٌ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَحَداً مِنْ أَصْحَابي، فلو أن أَحَدَكُم أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً، ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلا نَصِيفَهُ»[1]. انفرد مسلمٌ بذكر سبِّ خالد لعبد الرحمن، دون البخاري.

فالنبيُّ ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لا تَسُبُّوا أصحابي»، يعني عبدَ الرحمن وأمثالَه، لأنَّ عبدَ الرحمٰن ونحوه هُمُ السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا مِن قبل الفتح وقاتلوا، وهُمْ أَهْلُ بيعةِ الرِّضوان، فهم أَفْضَلُ، وأَخَصُّ بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان[2]، وهم الذين أسلموا بعد الحُدَيْبِيَةِ، وبَعْدَ مصالحة النبيِّ ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهٰؤلاء أسبقُ مِمَّن تأخَّر إسلامُهم إلى فتح مكة، وسُمُّوا الطُّلَقَاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيدُ ومعاوية.

٢٩٢ والمقصودُ أنه نهى مَنْ له صحبة آخِراً أن يَسُبَّ من له صحبةٌ أولاً،

---

(١) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)، وأخرجه أبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦٠)، وأحمد في «المسند» ٣/ ١١، وفي «فضائل الصحابة» (٥) و(٦) و(٧) و(٦٥٤) و(١٧٣٥)، والطيالسي (٢١٨٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ١٢٢، والبغوي (٣٨٥٦)، والخطيب في «تاريخه» ٧/ ١٤٤، وابن أبي عاصم (٩٨٨). وأخرجه مسلم أيضاً (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١) من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبيه هريرة. ورواه البزار (٢٧٦٨) من طريق زائدة عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وذكر فيه قصته. وانظر «الفتح» ٧/ ٣٥ ـ ٣٦، فقد نقل عن غير واحد من أئمة النقد أن الصحيح رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وأن رواية أبي صالح عن أبي هريرة شاذة.

(٢) من قوله: «فهم أفضل» إلى هنا سقط من (ب).

لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يُمْكِنُ أن يَشْرَكُوهم فيه، حتى لو أنفق أَحَدُهُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفَهُ.

فإذا كان هذا حالَ الذين أسلموا بعد الحُدَيْبِيَةِ، وإن كان قبل فتح مكة فكيفَ حَالُ مَنْ ليس مِنَ الصحابة بحالٍ مع الصحابة؟! رضي الله عنهم أجمعين.

والسابقون الأوَّلونَ، من المهاجرين والأنصار، هم الذين أنفقوا مِنْ قَبْلِ الفتحِ وقَاتَلُوا، وأَهْلُ بيعة الرضوان كُلُّهُم منهم، وكانوا أَكْثَرَ من ألفٍ وأربع مئة.

وقيل: إنَّ السابقين الأوَّلين من صَلَّى إلى القبلتين، وهذا ضعيفٌ، فإنَّ الصَّلاة إلى القِبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلةً، لأنَّ النسخ ليس مِنْ فعلهم، ولم يَدُلَّ على التفضيل به دليلٌ شرعي، كما دَلَّ على التفضيل بالسَّبْقِ إلى الإنفاقِ والجهادِ والمبايعة التي كانت تَحْتَ الشجرة.

وأما ما يُرْوى عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أَصْحَابي كالنُّجُومِ بِأَيِّهِم اقْتَدَيْتُم اهتَدَيْتُم»[1] ـ فهو حديث ضعيف، قال البزّار[2]: هذا حديث لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢/ ٩١، وابن حزم في «الإحكام» ٦/ ٨٢ من طريق سلام بن سليم قال: حدثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتهم اهتديتم» وسلام بن سليم مجمع على ضعفه، وكذبه ابن حراش، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة، والحارث بن غصين مجهول، وأخرج الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» ص٤٨ من طريق سليمان بن أبي كريمة، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس مرفوعاً: «مهما أو تيتم من كتاب الله، فالعمل به لا عذر لأحدكم في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنة مني ماضية، فإن لم يكن سنة ماضية، فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة» وسليمان بن أبي كريمة ضعيف الحديث، وجويبر ـ وهو ابن سعيد الأزدي ـ متروك، والضحاك لم يلقَ ابن عباس، وروي من حديث عمر وابنه، وكلاهما لا يصح.

(٢) هو الإمام الحافظ الكبير أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب «المسند الكبير» الذي تكلم على أسانيده، المتوفى سنة ٢٩٢هـ، مترجم في «السير»=

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها: إنَّ ناساً يَتَنَاوَلُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حتَّى أبا بَكْرٍ وَعُمَرَ! فَقَالَتْ: وما تَعْجَبُون مِنْ هٰذَا! انقَطَعَ عَنهُم العَمَلُ، فَأَحَبَّ اللَّهُ أن لا يَقطَعَ عَنهُم الأَجْرَ(١).

وروى ابن بَطَّة(٢) بإسنادٍ صحيح، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أنَّه قال: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ محمَّدٍ، فَلَمَقَامُ أحدِهِم سَاعَةً ـ يَعْنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ـ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُم أَرْبَعِينَ سَنَةً»(٣) وفي رواية وَكِيع: «خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ أَحَدِكُم عُمُرَه».

= ١٣/ رقم الترجمة (٢٨١)، وقد جرد زوائده على الكتب الستة الحافظ الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، وسماه «كشف الأستار عن زوائد البزار» وقد تم نشره في أربع مجلدات في مؤسسة الرسالة بتحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمي.

(١) لم نجده في «مسلم» بعد البحث، ولا في المصادر الأخرى التي بين أيدينا.

(٢) هو الإمام العلاّمة شيخ العراق، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حَمْدان العُكبَري الحنبلي، أبو عبد الله ابن بطة، صاحب كتاب «الإبانة الكبرى» كان ـ فيما قيل ـ مستجاب الدعوة، تُوفي سنة (٣٨٧هـ). مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٣٨٩).

(٣) الأثر بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٢٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن نسير بن ذعلوق، قال: سمعت ابن عمر يقول... ورواية وكيع أخرجها ابن ماجه (١٦٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٦) من طريق وكيع، عن سفيان به، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير نسير بن ذعلوق وهو ثقة، وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عبد البر: هو عندهم من ثقات الكوفيين، وقد تصحف في المطبوع من «السنة» لابن أبي عاصم إلى بسر بن دعلوق، فقال محققه: لم أعرفه!.

وفي «فضائل الصحابة» لأحمد رقم (١٨) من طريق أبي معاوية قال: وأخبرنا رجل عن مجاهد، عن ابن عباس قال: لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون. وانظر «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ٢/ ١٤، فقد نسبه إلى ابن بطة، وصحح إسناده من طريق عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن أبي معاوية به. وأخرجه البخاري (٤١٥٤)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر أنَّ النبي ﷺ قال لهم يوم الحديبية: «أنتم خير أهل الأرض» قال الحافظ: وهذا صريح في فضل أصحاب الشجرة، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما، وعند أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال: =

وفي «الصحيحين» من حديث عِمْرَانَ بنِ حُصين وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»، قَالَ عِمْرَانُ: فَلا أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَةً، الحديث[1].

وقد ثبت في «صحيح مسلم»، عن جابر رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[2].

= لما كان بالحديبية قال النبي ﷺ: «لا توقدوا ناراً بليل» فلما كان بعد ذلك، قال: «أوقدوا واصطنعوا، فإنه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم».

(١) أخرجه من حديث عمران بن الحصين البخاريُّ (٢٦٥١) و (٣٦٥٠) و (٦٤٢٨) و (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، والترمذي (٢٢٢١) و (٢٢٢٢) و (٢٣٠٣)، وأبو داود (٤٦٥٧)، وأحمد ٤/٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٦ و ٤٤٠، والنسائي ٧/١٧ ـ ١٨، وابن حبان (٢٢٨٥)، والحاكم ٣/٤٧١، والطيالسي (٨٥٢)، والطحاوي في «المشكل» ٣/١٧٦ و ١٧٧، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٥٢٦) و (٥٢٧) و (٥٢٨) و (٥٢٩) و (١٤٦٩) و (١٤٧٠) و (١٤٧١) و (١٤٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٧٨ و ٨/٣٩١. وأخرجه من حديث عبد الله بن مسعود البخاري (٢٦٥٢) و (٣٦٥١) و (٦٤٢٩) و (٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣) (٢١٢)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد ١/٣٧٨ و ٤١٧ و ٤٣٤ و ٤٣٨ و ٤٤٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٧/٩٢، والطيالسي (٢٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/١٧٦، وابن أبي عاصم (١٤٦٦) و (١٤٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٣٧) و (١٠٣٣٨)، والخطيب في «تاريخه» ١٤/٥٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٧٨. وأخرجه من حديث أبي هريرة مسلمٌ (٢٥٣٤) (٢١٣)، وأحمد ٢/٢٢٨ و ٤١٠ و ٤٧٩، والطيالسي (٢٥٥٠)، وأخرجه من حديث عمر بن الخطاب الترمذيُّ (٢٣٠٤)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والبزار (٢٧٦٤)، والطحاوي في «المشكل» ٣/ ١٧٥ ـ ١٧٦، والطبراني في «الصغير» ١/١٢٨، وأخرجه من حديث النعمان بن بشير أحمدُ ٤/٢٦٧ و٢٧٦ و ٢٧٧، والبزار (٢٧٦٧)، والطحاوي ٣/ ١٧٧، وأبو نعيم ٢/٧٨ و ٤/١٢٥، وابن أبي عاصم (١٤٧٧). وأخرجه من حديث بريدة الأسلمي أحمدُ ٥/٣٥٠ و٣٥٧، وابن أبي عاصم (١٤٧٣) و (١٤٧٤)، وأبو نعيم ٢/٧٨.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٣٨٥٩)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢/٣٤٠، وأخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث جابر بن عبد الله قال: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار=

وقال تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، الآيات.

٥٩٣ ولقد صَدَقَ عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ رضي الله عنه في وصفهم، حيث قال: إنَّ الله تعالى نَظَرَ في قُلُوبِ العِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ محمدٍ خَيْرَ قلوبِ العِبَادِ، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته[1]، ثمَّ نَظَرَ في قُلُوب العباد بَعْدَ قَلْبِ محمدٍ ﷺ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قلوبِ العِبَادِ، فجعلهم وُزَرَاءَ نَبِيِّه[2]، يقاتِلُون على دينه، فما رآه المُسْلِمُونَ حَسَنَاً، فَهُوَ عندَ الله حسن، وما رَأَوْه سَيِّئاً، فَهُوَ عند الله سيئ[3].

وفي رواية: وقد رأى أصحابُ محمدٍ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.

وتَقَدَّمَ[4] قولُ ابن مسعود: من كان منكم مستنًا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات... إلخ، عند قول الشيخ: «ونتَّبعُ السُّنَّةَ والجماعةَ».

= ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله عز وجل: ﴿ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً﴾». وهو في «المسند» ٦/٣٦٢ و ٤٢٠، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣/١٠٤، وابن سعد ٨/٤٥٨، وابن أبي عاصم(٨٦١)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/ (٢٦٦) و (٢٦٩). وأخرجه من حديث جابر، عن أم مبشر، عن حفصة أحمدُ ٦/٢٨٥، والبغوي (٣٩٩٤)، وابن أبي عاصم (٨٦٠)، وابن ماجه (٤٢٨١)، والطبراني ٢٣/ (٣٥٨) و (٣٦٣)، وفيه: «ممن شهد بدراً والحديبية»، وأخرجه أحمد ٣/٣٩٦ من حديث جابر بلفظ: «لن يدخل النار رجل شهد بدراً والحديبية».

(١) في (ب): لرسالته.

(٢) في الأصول: «دينه»، والمثبت من «المسند».

(٣) أخرجه أحمد ١/٣٧٩، وفي «فضائل الصحابة» (٥٤١)، والطبراني (٨٥٨٢) و (٨٥٨٣) و (٨٥٩٣)، والطيالسي (٢٤٦)، والبغوي (١٠٥)، والبزار (١٣٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/١٦٦ ـ ١٦٧، وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣/٧٨، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١/١٧٧ ـ ١٧٨، وقال: رواه أحمد والبزار، ورجاله موثقون.

(٤) ص٥٤٦.

فمن أضلُّ مِمَّن يكونُ في قلبه غلٌّ لخيارِ المؤمنين، وساداتِ أولياءِ الله تعالى بعدَ النَّبِيِّينَ؟! بل قد فَضَلَتْهُمُ اليَهُودُ والنصارى بِخَصْلَةٍ، قيل لليهود: مَنْ خَيْرُ أهلِ مِلَّتِكُم؟ قالوا: أَصْحَابُ عيسى، وقيل للرَّافِضَةِ: من شَرُّ أهل مِلَّتِكُم؟ قالوا: أَصْحَابُ محمدٍ!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سَبُّوهُم مَنْ هو خَيْرٌ ممن استثنوهم بأضعافٍ مضاعفة.

وقوله: «ولا نُفرِطُ في حبِّ أحدٍ منهم» أي: لا نتجاوزُ الحَدَّ في حُبِّ أحدٍ منهم، كما تفعل الشيعة، فنكونَ مِنَ المعتدين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١].

لا يجوز التبرُؤ من أحد من الصحابة

وقوله: «ولا نَتَبَرَّأُ مِنْ أحدٍ منهم كما فعَلَتِ الرَّافِضَةُ»! فعندهم لا ولاء إلاَّ ببراء، أي: لا يَتولَّى أَهْلَ البيتِ حتى يتبرأ مِن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما!! وأَهْلُ السنَّةِ يُوالونهم كُلَّهم، ويُنزِلونَهم منازِلَهم التي يستحِقُّونَها، بالعدلِ والإنصاف، لا بالهوى والتعصب، فإنَّ ذلك كُلَّه من البغي الذي هُوَ مُجَاوَزَةُ الحد، كما قال تعالى: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الجاثية: ١٧]. وهذا معنى قولِ مَنْ قال من السَّلف: الشَّهَادَةُ بدعةٌ، والبَرَاءَةُ بدعة، يُروى ذلك عن جماعةٍ مِنَ السَّلفِ، من الصَّحابة والتَّابعين، منهم: أبو سعيد الخدريُّ، والحسنُ البصريُّ، وإبراهيمُ النخعيُّ(١)، والضَّحَّاكُ، وغيرهم.

ومعنى الشهادة: أن يشهدَ على مُعَيَّنٍ من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنَّه كافرٌ، بدون العلم بما ختم الله له به.

وقولُه: «وحبُّهم دين وإيمانٌ وإحسانٌ» لأنَّه امتثالٌ لأمرِ الله فيما تقدَّم من النُّصوص، وروى الترمذي عن عبدِ اللّٰهِ بنِ مُغَفَّلٍ، قال: سمعتُ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يقولُ: «اللّٰهَ اللّٰهَ في أَصْحَابِي، لا تَتَّخِذُوهم غَرَضاً [بَعْدِي]،

---

(١) هو الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، اليماني، ثم الكوفي، المتوفى سنة ٩٦هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/ رقم الترجمة (٢١٣).

فَمَنْ أَحَبَّهُم فبحُبِّي أَحَبَّهُم، وَمَنْ أَبغَضَهُم فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُم فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى الله، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»[1].

وتسميةُ حُبِّ الصحابة إيماناً مشْكِلٌ على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، لأن الحُبَّ عَمَلُ
٢٩٤ القَلْبِ، وليس هو التصديقَ، فيكون العملُ داخلاً في مُسمَّى الإيمانِ، وقد تقدَّم في كلامه: «أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ باللِّسانِ والتَّصديق بالجنانِ»، ولم يجعل العَمَلَ داخلاً في مسمى الإيمانِ، وهذا هو المعروفُ من مذهب أبي حنيفة، إلاّ أن تكونَ هذه التسميةُ مجازاً.

وقوله: «وبُغْضهم كفر ونِفاق وطُغيان»: تقدَّم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظيرُ الكفر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقد تقدم الكلامُ في ذلك.

قوله: «ونُثْبِتُ[2] الخِلافَةَ بعدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلاً لأبي بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، تَفْضِيلاً لَهُ وتَقْدِيماً عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ».

ثبوت الخلافة لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالنص

ش: اختلف أهل السُّنَّةِ في خلافة الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل كانت بالنصِّ، أو بالاختيارِ؟ فذهب الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنصِّ الخفيِّ والإشارة، ومنهم من قال بالنصِّ الجليِّ. وذهب جماعةٌ من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثَبَتَتْ بالاختيار.

والدليلُ على إثباتها بالنَّصِّ أخبارٌ:

مِنْ ذلك ما أسنده البخاري عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال[3]: أتتِ

---

(١) الترمذي (٣٨٦٢)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٤/ ٨٧ و ٥/ ٥٤ و ٥٧، وفي «فضائل الصحابة» (١) و (٢) و (٣) و (٤)، وابن أبي عاصم (٩٩٢)، والخطيب في «تاريخه» ٩/ ١٢٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/ ٢٨٧، والبخاري في «تاريخه» ٥/ ١٣١. وفي سنده عبد الله بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الرحمن بن زياد، وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن معين: لا أعرفه. قال الذهبي: لا يعرف. ومع ذلك فقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٢٢٨٤).

(٢) في (ب): وثبتت.

(٣) تحرفت في (ب): إلى: «قالت».

امرأةٌ النَّبيَّ ﷺ، فأمَرَهَا أنْ تَرجِعَ إليهِ، قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تُريدُ المَوْتَ، قَالَ: «إنْ لم تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»[1]. وذكر له سياقاً آخر[2]، وأحاديثَ أُخَر. وذلك نصٌّ على إمامته.

وحديثُ حُذيفةَ بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتَدُوا بالَّذيْنِ مِنْ بَعْدِي: أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ»، رواه أهلُ السنن[3].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رَضيَ اللَّهُ عنها وعَنْ أبيها، قالَتْ: دَخَلَ عَليَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في اليَوْمِ الذي بُدِئ فيه، فَقَالَ: «ادعِي لي أَبَاكِ وَأَخاكِ، حتَّى أكتُبَ لأبي بَكْرٍ كِتَاباً»، ثُمَّ قَالَ: «يَأْبَى اللَّهُ والمُسْلِمُونَ إلاَّ أَبَا بَكْرٍ».

وفي رواية: «فَلا يَطْمَعْ في هٰذَا الأَمْرِ طَامِعٌ».

وفي رواية: قال: «ادعِي لي عَبْدَ الرَّحْمٰنِ بنَ أبي بَكْرٍ، لأَكْتُبَ لأبي بَكْرٍ كِتَاباً لا يُخْتَلَفُ عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَخْتَلِفَ المُؤْمِنُونَ في أبي بَكْرٍ»[4].

---

(١) البخاري (٣٦٥٩) و (٧٢٢٠) و (٧٣٦٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٨٦)، وأحمد ٤/ ٨٢ و ٨٣، والطيالسي (٩٤٤)، وابن أبي عاصم (١١٥١)، والبغوي (٣٨٦٨).

(٢) انظر الحديث رقم (٧٣٦٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢) و (٣٦٦٣)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد ٥/ ٣٨٢ و ٣٨٥ و ٣٩٩ و ٤٠٢، وابن أبي شيبة ١٢/ ١١، والحميدي (٤٤٩)، وابن أبي عاصم (١١٤٨) و (١١٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٨٣ ـ ٨٤ و ٨٤ و ٨٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ١٨٥. وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣/ ٧٥، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان (٢١٩٣) من طريق آخر.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٨٧)، وأحمد ٦/ ٤٧ و ١٠٦ و ١٤٤. والطيالسي (١٥٠٨)، وابن سعد ٣/ ١٨٠، وابن أبي عاصم (١١٥٦) و (١١٦٣)، والبغوي (١٤١١)، وأبو نعيم في (الحلية» ٢/ ١٨٥، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/ ٣٤٣، وأخرجه البخاري (٥٦٦٦) و (٧٢١٧) بلفظ: «هممتُ ـ أو أردتُ ـ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد، أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون».

وأحاديثُ تَقْدِيمهِ في الصلاة مَشْهورَةٌ معروفة، وهو يقول: «مُرُوا أبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بالنَّاسِ»(١).

وقد رُوجِعَ في ذلك مرةً بعد مرة، فصلَّى بهم مدة مرضِ النَّبيِّ ﷺ.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة ﷺ، قال: سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ، عَلَيْهَا دَلْوٌ، فَنَزَعتُ منها ما شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابنُ أبي قُحَافَةَ، فَنَزَعَ منها ذَنوباً أو ذَنُوبَينِ، وفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، واللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ استَحَالَتْ غَرْباً، فأَخَذَهَا ابنُ الخَطَّابِ(٢)، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًا
مِنَ النَّاسِ يَفرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ»(٣). ٢٩٥

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٦٦٤) و(٦٧٩) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٦) و(٣٣٨٣) و(٧٣٠٣)، والدارمي ٣٩/١، وأحمد في «المسند» ٩٦/٦ و١٥٩ و٢٠٢ و٢١٠ و٢٢٤، وفي «فضائل الصحابة» (٨٨) و(٥٨٩)، ومالك ١٧٠/١ ـ ١٧١، والترمذي (٣٦٧٢)، والنسائي ٩٩/٢ ـ ١٠٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٩٢/١١، و١٩٤/١٢، وابن ماجه (١٢٣٢)، والبغوي (٨٥٣)، وابن أبي عاصم (١١٦٧)، وابن سعد ٧٩/٣، و١٧٩ ـ ١٨٠، والبيهقي ٨١/٣ من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه من حديث أبي موسى الأشعري البخاري (٦٧٨) و(٣٣٨٠)، ومسلم (٤٢٠)، وأحمد ٤١٢/٤ ـ ٤١٣، وابن أبي عاصم (١١٦٤)، وابن سعد ١٧٨/٣، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٤٠) و(٥٨٢)، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦٨٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٤١/٥، وأخرجه من حديث العباس أحمدُ في «المسند» ٢٠٩/١، وفي «فضائل الصحابة» (٧٩) و(٨٠)، وصححه ابن حبان (٢١٧٤).

(٢) هذه رواية البخاري في موضعين من «صحيحه» (٣٦٦٤) و(٧٠٢١)، ورواية مسلم (٢٣٩٢)، ولفظه في بعضها: «ثم أخذها عمر، فاستحالت غرباً» ولفظ بعضها من حديث ابن عمر: «ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر، فاستحالت في يده غرباً».

(٣) البخاري (٣٦٦٤) و(٧٠٢١) و(٧٠٢٢) و(٧٤٧٥)، ومسلم (٢٣٩٢)، وأخرجه أحمد ٣٦٨/٢ و٤٥٠، وابن أبي شيبة ٢١/١٢ ـ ٢٢، والبغوي (٣٨٨١) و(٣٨٨٢) و(٣٨٨٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٤/٦، كلهم من حديث أبي هريرة. وأخرجه من حديث ابن عمر البخاريُّ (٣٦٣٣) و(٣٦٧٦) و(٣٦٨٢) و(٧٠١٩) و(٧٠٢٠)، ومسلم (٢٣٩٣)، والترمذي (٢٢٨٩)، وأحمد ٢٧/٢ و٢٨ و٣٩ و٨٩ و١٠٤ و١٠٧، وابن أبي شيبة ٢١/١٢. =

وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال على منبره: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلاً، لاتَّخَذتُ أبا بَكْرٍ خَلِيلاً، لا يَبْقَيَنَّ في المَسْجِدِ خوخَةٌ إلاَّ سُدَّتْ، إلاَّ خَوخَةُ أبي بَكْرٍ»[١].

وفي «سُنَنِ أبي داود» وغيرِه، من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة، أنَّ النبيَّ ﷺ قال ذات يوم: «مَنْ رَأَى مِنْكُم رُؤيا؟» فَقَالَ رَجُلٌ أنا رَأَيْتُ [كَأَنَّ] مِيزَاناً أنزل[٢] مِنَ السَّماءِ، فَوُزِنْتَ أنتَ وأبو بَكْرٍ، فَرَجَحْتَ أنتَ بأبي بَكْرٍ، ثُمَّ وُزِنَ عُمَر وأبو بَكْرٍ، فَرَجَحَ أبو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وعُثْمَانُ، فَرَجَحَ عُمَرُ، ثُمَّ رُفِع [الميزانُ]، فرأيتُ الكراهةَ في وَجْهِ النَّبي ﷺ، فقال:

= وقوله: «على قليب» أي: على بئر، وقوله: «ذنوباً أو ذنوبين» الذنوب: الدلو الممتلئة. قال الشافعي في «الأم»: ومعنى قوله: «وفي نَزعه ضَعف»: قصر مدته، وعجلة موته، وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته. وقوله: «ثم استحالت غرباً» الغرب ـ بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء ـ: الدلو العظيم يسقى به البعير، فهي أكبر من الذنوب، أي تحولت من الصغر إلى الكبر. وقوله: «فلم أر عبقرياً يفري فَرِيَّه» العبقري، قال أبو عمرو الشيباني: عبقري القوم: سيدهم وقويهم وكبيرهم، وقال الفارابي: العبقري من الرجال الذي ليس فوقه شيء، وذكر الأزهري أن «عبقر» موضع بالبادية، وقيل: بلد كان ينسج فيه البسط الموشية، فاستعمل في كل شيء جيد، وفي كل شيء فائق، وقال الفراء: العبقري: السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر وبساط وضعت عليه، وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه وقوله: «يَفرِي فَرِيَّه» بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة، وروي بسكون الراء، والتخفيف، ومعناه: يعمل عمله، ويقطع قطعه، وقوله: «حتَّى ضَرَبَ الناسُ بعَطَن» العطن ـ بفتح المهملتين وآخره النون ـ: هو ما يعد للشرب حول البئر من مبارك الإبل، والمراد بقوله: «ضَرَبَ» أي: ضَرَبتِ الإبل بعَطَن: بركت، والعَطَن للإبل كالوطن للناس، لكن غلب على مبركها حول الحوض، ووقع في رواية أبي بكر بن سالم، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عند أبي بكر بن أبي شيبة ١١/ ٦٢ و ١٢/ ٢١: «حتى روي الناس وضربوا بعَطَن».

(١) تقدم تخريجه ص١٦٤.

(٢) سقطت من (ب)، وفي المطبوع من سنن أبي داود: «نزل» وفي «المسند» وابن أبي عاصم: دُلِّيَ.

«خِلافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ يُؤتِي اللَّهُ المُلْكَ مَنْ يَشاءُ»[1].

فبَيَّنَ رسولُ الله ﷺ، أن ولايةَ هٰؤلاءِ خلافةُ نبوةٍ، ثمَّ بعدَ ذلك مُلْكٌ.

وليس فيه ذكرُ عليٍّ ﷺ، لأنه لم يَجْتَمِعِ الناسُ في زمانه، بل كانوا مختلِفين، لم يَنْتَظِمْ فيه خلافةُ النبوة ولا الملك[2].

وروى أبو داود أيضاً عن جابر ﷺ، أنه كان يُحدث، أن رسول الله ﷺ قال: «رأى[3] اللَّيلةَ رَجلٌ أَنَّ أبا بَكْرٍ نِيطَ برسُولِ الله ﷺ، ونِيطَ عُمَرُ بأبي بَكْرٍ، ونِيطَ عُثْمَانُ بعُمَرَ»، قالَ جابرٌ: فَلَمَّا قُمْنا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلنا: أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأَمَّا المنوطُ[4] بَعْضهُمْ بِبَعْضٍ، فَهُم وَلاةُ هذا الأمرِ الذي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ»[5].

وروى أبو داود أيضاً عن سَمُرَةَ بنِ جُندب: أنَّ رَجُلاً قالَ: يا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٣٤) و (٤٦٣٥)، والترمذي (٢٢٨٧)، وأحمد ٥/ ٤٤ و ٥٠، وابن أبي عاصيم (١١٣٥)، وابن أبي شيبة ١٢/ ١٨، والحاكم ٤/ ٧٠ ـ ٧١، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/ ٣٤٨ من حديث أبي بكرة، وهو صحيح دون قوله: «خلافة نبوة ثم يؤتي الله الملك مَن يشاء» فإنها ضعيفة لتفرد علي بن زيد بن جدعان بها، وهو ضعيف، لكن يشهد لها حديث سفينة الآتي، فهي صحيحة به.

(٢) ويرد على ما فهمه الشارح من الحديث ما سيأتي في حديث سفينة ﷺ، وفيه: «خلافه النبوة ثلاثون سنة» فإن خلافة أبي بكر سنتان، وخلافة عمر عشر سنين، وخلافة عثمان اثنتا عشرة سنة، وخلافة علي ست سنين، فيكون المجموع ثلاثين سنة، فهو داخل في خلافة النبوة مع الثلاثة ﷺ، وعن جميع صحابة رسول الله. وانظر «دلائل النبوة» ٦/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٣) في «سنن أبي داود»: أُري.

(٤) في سنن أبي داود: «أما تَنُوُّطُ».

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٣٦)، وابن أبي عاصم (١١٣٤)، وأحمد ٣/ ٣٥٥، والحاكم ٣/ ٧١ ـ ٧٢، وصححه هو والذهبي مع أن عمرو بن أبان راويه عن جابر لم يوثقه غير ابن حبان ٧/ ٢١٦، وقال: روى عن جابر، فلا أدري أسمع منه أم لا. وقال أبو داود بإثره: ورواه يونس وشعيب لم يذكرا عمرو بن أبان، قال الخطابي في «معالم السنن» ٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦: قوله: «نيط» معناه: عُلِّق، والنوط: التعليق، والأنواط: جمع نوط، وهو كل شيء معلق. يقول: هو يتناول، وليس هناك معاليق، يضرب لمن يَدَّعي ما ليس يملكه.

رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ كَأَنَّ دَلْواً دُلِّيَ مِنَ السَّماءِ، فَجاءَ أبو بَكْرٍ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها، فَشَرِبَ شُرْباً ضَعِيفاً، ثُمَّ جاء عُمَر فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها، فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَأَخَذَ بِعَرَاقيها فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثمَّ جَاءَ عَليٌّ فَأَخَذ بِعَرَاقِيها فانْتُشِطَتْ مِنْهُ، فانتَضَحَ عَلَيهِ منها شَيْءٌ[1].

وعن سعيد بن جُمْهان، عن سَفينة، قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خِلافَةُ النُّبوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ أو الملك»[2].

واحتجَّ من قال: لم يَسْتَخْلِفْ بالخبرِ المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمرَ رضي اللَّهُ عنهما، أنه قال: إن أَسْتَخْلِفْ، فقد استخلَفَ مَنْ هو خيرٌ مني، يعني أبا بكر، وإن لا أستخلف، فلم يَسْتَخْلِفْ مَنْ هُوَ خيرٌ مني، يعني رسول الله ﷺ[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٣٧)، وأحمد ٥/ ٢١، وابن أبي عاصم (١١٤١)، والطبراني في «الكبير» (٦٩٦٥). وفي سنده عبد الرحمن الجرمي، لم يوثقه غير ابن حبان وما حدَّث عنه سوى ولده الأشعث. وقوله: «دُلِّيَ من السماء» يريد: أرسل، يقال: أدليت الدلو، إذا أرسلتها، ودلوتها: إذا نزعتها. و «العراقي»: أعواد يخالف بينها، ثم تشد في عرى الدلو، ويعلق بها الحبل، واحدتها عرقوة. «معالم السنن» ٤/ ٣٠٦، وقوله: فانتشطت منه: أي: جذبت منه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٤٦) و (٤٦٤٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ٣١٣، وأحمد ٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١ في «المسند»، وفي «فضائل الصحابة» (٧٨٩) و (٧٩٠) و (١٠٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٢/ ٥٦٢، والطبراني في «الكبير» (١٣) و (١٣٦) و (٦٤٤٢)، والطيالسي (١١٠٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/ ٣٤١، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٥٢) من طرق عن سعيد. وسنده حسن، وحسنه الترمذي (٢٢٢٦). وصححه ابن حبان (١٥٣٤) و (١٥٣٥)، والحاكم ٣/ ٧١ و ١٤٥، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث أبي بكرة الثقفي، وفي سنده ابن جدعان، وهو ضعيف، وقد تقدم قريباً، وآخر من حديث جابر بن عبد الله عند الواحدي في تفسيره «الوسيط» ٣/ ١٢٦/ ٢، وفي سنده من لا يعرف، فيصح الحديث بهما. وزاد الترمذي وغيره: قال سفينة: أمسك خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتين، وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنين، وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي رضي الله عنه ست سنين.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢١٨)، وأحمد ١/ ٤٣، والترمذي (٢٢٢٥)، ورواه أحمد=

وبما رُوِيَ عن عائشةَ رضي الله عنها أنها سُئِلَتْ من كان رسولُ الله ﷺ مُسْتَخْلِفاً لو استخلف[1]؟

والظاهر ـ والله أعلم ـ أن المُرَادَ أنه لم يستخلِفْ بِعَهْدٍ مكتوب، ولو كَتَبَ عهداً، لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابتَه ثُمَّ تركه، وقال: «يأبى اللّٰهُ والمسلمونَ إلاَّ أبا بكر»[2].

٢٩٦ فكان هذا أَبْلَغَ مِنْ مُجَرَّدِ العهد، فإنّ النبيَّ ﷺ دلَّ المسلمين على استخلافِ أبي بكرٍ، وأرشدَهم إليه بأمورٍ متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبرَ بخلافَتِه إخبارَ راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعَزَمَ على أن يكتب بذلك عهداً، ثم عَلِمَ أنَّ المسلمين يجتمعون عليه، فَتَرَكَ الكِتَابَ اكتفاءً بذلك، ثمَّ عَزَمَ على ذلك في مَرَضِهِ يومَ الخميس، ثمَّ لما حَصَلَ لِبعضهم شَكٌّ: هل ذلك القولُ من جِهَةِ المرضِ؟ أو هو قولٌ يجب اتباعُه[3]؟ تَرَكَ الكِتَابَةَ، اكتفاءً بما عَلِمَ

= ١/ ٤٧، ومسلم (١٨٢٣)، وأبو داود (٢٩٣٩)، فزادوا فيه: قال (القائل عبد الله بن عمر): فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر، فعلمت أنه لم يكن يعدل برسول الله ﷺ أحداً، وأنه غير مستخلف. لفظ أحمد.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٥) من طريق ابن أبي مليكة قال: سمعتُ عائشة وسئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا. وانظر: «المسند» ٦/ ٦٣، وابن سعد ٣/ ١٨١ وفي «الكنى» للدولابي ٢/ ٣٩، و «فضائل الصحابة» لأحمد (٢٠٣) و (٢٠٤) و (١٢٨٦).

(٢) تقدم تخريجه ص٦٩٨.

(٣) أخرج البخاري (٧٣٦٦) ومسلم (١٦٣٧) (٢٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: لما حُضر النبيُّ ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبيُّ ﷺ: «هلم (وفي رواية: إيتوني بكتاب) أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده» فقال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ قال: «قوموا عني» قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولَغَطِهم. وأخرجه البخاري أيضاً (١١٤) و (٣٠٥٣)=

أن اللَّهَ يختاره والمؤمنون مِن خلافة أبي بكر.

فلو كان التَّعيينُ مما يَشْتَبِهُ على الأُمَّة، لَبَيَّنَهُ بياناً قاطعاً لِلْعُذْرِ، لكن لما دَلَّهُم دلالاتٍ متعددةً على أنَّ أبا بكر الـمُتَعَيِّنُ، وفهموا ذلك، حَصَلَ المقصودُ، ولهٰذا قال عُمَرُ ﷺ، في خُطبته التي خطبها بِمَحْضَرٍ مِنَ المهاجرين والأنصار: أَنْتَ خَيْرُنا وسيِّدُنا وأحبُّنا إلى رَسُولِ الله ﷺ[1]، ولم يُنْكِرْ ذلك منهم أحدٌ، ولا قال أحدٌ من الصَّحابةِ: إنَّ غَيْرَ أبي بكر من المهاجرين أحقُّ بالخلافة منه، ولم يُنازِعْ أحدٌ في خلافته إلا بعضُ الأنصار، طمعاً في أن يكونَ من الأنصار أميرٌ، ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوصِ المتواترة عن النَّبيِّ ﷺ بطلانُه.

= و (٣١٦٨) و (٤٤٣١) و (٤٤٣٢) و (٥٦٦٩) و (٧٣٦٦). وفي بعضها ومسلم: أن ذلك كان يوم الخميس.

قال القرطبي فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩: وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال، لكن ظهر لعمر ﷺ مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وقوله تعالى: ﴿تبياناً لكل شيء﴾ ولهذا قال عمر ﷺ: حسبنا كتاب الله، وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أياماً، ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا اعتزم امتثلوا. قال الحافظ: واختلف في المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة، ويؤيده أنه ﷺ قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» أخرجه مسلم (٢٣٨٧) وللمصنف (أي البخاري) معناه، ومع ذلك فلم يكتب، والأول أظهر، لقول عمر: كتاب الله حسبنا، أي: كافينا، مع أنه يشمل الوجه الثاني؛ لأنه بعض أفراده، والله أعلم.

(١) هي في البخاري، وسيذكرها الشارح قريباً.

ثم الأنصار كُلُّهم بايعوا أبا بكر، إلا سَعْدَ بن عبادة، لكونه[1] هو الذي كان يَطْلُبُ الوِلايَةَ، ولم يَقُلْ أحدٌ من الصَّحابة قطُّ: إنَّ النبيَّ ﷺ نَصَّ على غَيْر أبي بكر، لا عليٌّ، ولا العباسُ، ولا غيرُهما، كما قد قال أهلُ البدع!.

وروى ابنُ بطة بإسناده: أن عُمَرَ بن عبدِ العزيزِ بعثَ محمدَ بنَ الزُّبير الحنظلي[2] إلى الحسن، فقال: هل كان النَّبيُّ ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أَوَ في شكٍّ صاحِبُك؟ نعم، واللَّهِ الذي لا إله إلا هو استخلفه، لَهُوَ كان أتقى لله من أن يتوثَّبَ عليها.

وفي الجملة: فجميعُ من نُقِلَ عنه أنَّه طلبَ توليةَ غيرِ أبي بكر، لم يذكر حُجَّةً دينيةً شرعيةً، ولا ذكر أن غيرَ أبي بكر أَفْضَلُ منه، أو أَحَقُّ بها، وإنَّما نشأَ من حبِّ قبيلتِه وقومِه فقط، وهم كانوا يعلمون فَضْلَ أبي بكر رضي الله عنه، وحبَّ رسولِ اللَّهِ ﷺ له، ففي «الصحيحين» عن عمرو بنِ العاص: أنَّ رسولَ الله ﷺ بعثه على جيش ذاتِ السَّلاسِلِ، فأتيتُه، فقلت: أيُّ النَّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: «عائِشَةُ»، قُلْتُ: مِنَ الرِّجالِ؟ قال: «أبوها»، قلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «عمر» وعدَّ رجالاً[3].

297 وفيهما أيضاً، عن أبي الدَّرداءِ، قال: كُنْتُ جالساً عندَ النَّبيِّ ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بِطَرَفِ ثوبِهِ، حتى أبدى عن رُكْبَتَيْهِ، فقال النبيُّ ﷺ: «أَمَّا صَاحِبُكُمْ، فَقَدْ غَامَرَ»، فسلَّم، وقال: إنَّه كانَ بيني وبَيْنَ ابْنِ الخطاب شيءٌ، فأسرعتُ إليه، ثم نَدِمْتُ، فسألته أن يَغْفِرَ لي، فأبى عَلَيَّ، فأَقْبَلْتُ إليك، فقال: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ»، ثلاثاً، ثم إن عُمَرَ نَدِمَ، فأتى منزلَ أبي

---

(١) في (ب): لكونه كان هو الذي يطلب.

(٢) ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، في حديثه إنكار، وقال البخاري: منكر الحديث، وفيه نظر، وكان شعبة لا يرضاه، وقال ابن عدي: بصري كوفي الأصل، قليل الحديث، والذي يرويه غرائب وأفراد. مترجم في «تهذيب التهذيب» ٩/١٦٧.

(٣) تقدم تخريجه ص٣٩٧.

بكرٍ، فسأل: أَثَمَّ هو[1]؟ فقالُوا: لا، فأتى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَلَّمَ عليه، فجعل وَجْهُ النبيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ، حتى أشفق أبو بكر، فجثا على رُكْبَتَيْهِ، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، واللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مرتين، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُم تاركو لي صَاحِبِي؟» مرتين، فما أُوذِيَ بَعْدَهَا[2].

ومعنى: غامر: غاضَب وخاصَم[3]، ويَضِيقُ هٰذا المُخْتَصَرُ عن ذِكْرِ فضائِله.

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن عائشةَ رضي الله عنها: أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنْحِ[4] ـ فَذَكَرَتِ الحديثَ ـ إلى أن قالتْ: واجْتَمَعَ الأَنْصَارُ إلى سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ، في سَقِيفَةِ بني ساعدة، فقالُوا: مِنَّا أميرٌ، ومِنكُم أميرٌ فذهب إليهم أبو بكرٍ، وعمرُ بنُ الخطاب، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ الجرَّاح، فذهب عُمَرُ يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عُمَرُ يقول: والله ما أَرَدْتُ بذلك إلاَّ أنّي هيأتُ في نفسي كلاماً قد أعجبني، خَشِيتُ أن لا يَبْلُغَه أبو بكر، ثم تَكَلَّمَ أبو بكر، فتكَلَّمَ أبلغَ[5] الناسِ، فقال في كلامه: نَحنُ الأُمَرَاءُ، وأَنْتُم

---

(١) في البخاري: أثم أبو بكر.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦١) و (٤٦٤٠)، ولم يخرجه مسلم، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٢٨٨، ورواه باختصار ابن أبي عاصم (١٢٢٣).

(٣) الفتح ٧/ ٢٥ أي: دخل في غمرة الخصومة، والغامر، الذي يرمي بنفسه في الأمر العظيم كالحرب وغيره، وقيل: من الغِمر بكسر المعجمة، وهو الحقد، أي: صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه.

(٤) السُّنْح ـ بضم السين وسكون النون ويجوز ضمها ـ: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر الصديق.

(٥) نصب: «أبلغ» على الحالية، ويجوز رفعه على أنه فاعل، أي: تكلم رجل هذه صفته، وقال السهيلي: النصب أوجه؛ ليكون تأكيداً لمدحه وصرف الوهم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره، وفي رواية ابن عباس: قال: قال عمر: والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديهته، أو مثلها أو أفضل حتى سكت. انظر «سيرة ابن هشام» ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

الوُزَرَاءُ، فقال حُبَابُ بنُ المنذر: لا واللَّهِ لا[1] نَفْعَلُ، منا أَمِيرٌ، ومِنكُم أَمِيرٌ، فقال أبو بكر، لا ولكِنَّا الأُمَرَاءُ، وأَنْتُمُ الوُزَرَاءُ، هم أَوْسَطُ العرب، وأعزُّهُمْ أحساباً، فبايعوا عُمَرَ أو[2] أبا عُبَيْدَةَ بنَ الجراح، فقال عمر: بل نُبايِعُكَ، فأَنْتَ سَيِّدُنا، وخَيْرُنا، وأحبُّنَا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عُمَرُ بيدِهِ، فبايعه، وبايعه الناسُ، فقال قائل: قتلتمُ سعداً[3]، فقال عُمَرُ: قتله اللَّهُ[4].

والسُّنح: العالية، وهي حديقةٌ من حدائق المدينة معروفة بها.

قوله: «ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه».

خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه

ش: أي ونُثْبِتُ[5] الخلافةَ بعد أبي بكر، لعمرَ رضيَ اللَّهُ عنهما. وذلك بتفويضِ أبي بكر الخلافةَ إليه، واتفاقِ الأُمَّةِ بعدَه عليه. وفضائلُه رضي الله عنه أشهرُ من أن تُنكَرَ، وأكثر من أن تُذْكَرَ. فقد رُوي عن محمد بن الحنفية أنه قال: قلتُ لأبي: يا أَبتِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فقال: يا بُنَيَّ، أَوَ ما تَعْرِفُ؟ فقلتُ: لا، قال: أبو بكرٍ، قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: عُمَرُ، وخشيت أن يَقُولَ: ثم عثمان فقلتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ فقال: ما أنا إلا رجُلٌ من المسلمين[6].

---

(١) (أ) و (ج): ما.

(٢) في (ب): «و»، وهو خطأ.

(٣) في البخاري: سعد بن عبادة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٦٨)، ولم نجده في مسلم.

(٥) في (ب): وثبتت.

(٦) أخرجه البخاري (٣٦٧١)، وأبو داود (٤٦٢٩)، وابن أبي شيبة ١٢/١٢، وابن أبي عاصم (١٢٠٤) و (١٢٠٦)، والبغوي (٣٨٧١) وهو في «فضائل الصحابة» لأحمد (١٣٦) حدثنا أحمد بن قدامة سنة تسع وتسعين ومئتين (القائل: حدثنا أحمد بن قدامة، هو القطيعي، وليس الإمام أحمد ولا ابنه فإن وفاة أحمد ٢٤١هـ ووفاة ابنه ٢٩٠هـ) حدثنا محمد بن مقاتل، حدثنا الفرات بن خالد وسفيان الثوري، عن جامع بن أبي راشد، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية... فهو من زيادات القطيعي.

وَتَقَدَّمَ قَوْلُه ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِن بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[١].

وفي «صحيح مسلم»، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، قال: وُضِعَ
٢٩٨ عُمَرُ على سريرِه، فتكنَّفَه النَّاسُ يَدْعُون، ويُثْنُونَ، ويُصَلُّون عَلَيْهِ قَبْلَ أن يُرْفَعَ، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا بِرَجُلٍ قد أخذ بِمَنْكِبي مِن ورائي، فالْتَفَتُّ إليه، فإذا هُوَ عَلِيٌّ، فترحَّمَ على عُمَرَ، وقال: ما خَلَّفتَ أحداً أَحَبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثلِ عَمَلِه مِنْكَ، وايْمُ اللَّهِ، إنْ كُنتُ لأَظُنُّ أن يَجْعَلَك اللَّهُ مع صاحبيك، وذلك أنّي كُنتُ كثيراً ما أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعُمَرُ، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنتُ لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلَكَ اللَّهُ مَعَهُما»[٢].

وتَقَدَّمَ[٣] حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه، في رؤيا رسولِ الله ﷺ، ونزعه من القَلِيب، ثم نزل أبي بكر، ثم استحالت الدَّلْوُ غَرْباً، فأخذها ابْنُ الخَطَّابِ، فلم أَرَ عبقريًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ، حتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ.

وفي «الصحيحين»، من حديث سَعْدِ بنِ أبي وقاصٍ: قال: استأذن عمَرُ بنُ الخطاب على رسولِ الله ﷺ، وعِندَه نِسَاءٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يُكَلِّمْنَه، عاليةً أصواتُهُنَّ، الحديث... وفيه فقال النَّبيُّ ﷺ: «إيهاً يَا ابْنَ الخَطَّابِ! والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكاً فجًّا إلاَّ سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»[٤].

---

(١) تقدم تخريجه ص٦٩٧.

(٢) أخرجه من حديث ابن عباس البخاريُّ (٣٦٧٧) و (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)، وابن ماجه (٩٨)، وابن أبي عاصم (١٢١٠)، والبغوي (٣٨٩١)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٤)، وأحمد ١/ ١١٢، وفي «فضائل الصحابة» (٣٢٧)، وابن شبّة في «تاريخ المدينة» ٣/ ٩٤١.

(٣) انظر: ص٧٠١ ت (٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٩٤) و (٣٦٨٣) و (٦٠٨٥)، ومسلم (٢٣٩٦)، وأحمد ١/ ١٧١ و ١٨٢ و ١٨٧، وفي «فضائل» (٣٠١) و (٣٢٦)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٢٨) و في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٧)، والبغوي (٣٨٧٤)، وابن أبي عاصم (١٢٥٣) و (١٢٥٤)، وابن أبي شيبة ١٤/ ٣٠. و «إيهاً» بكسر الهمزة منوناً منصوباً، ومعناها: لا تبدئنا بحديث، وفي رواية: «إيه» بالكسر والتنوين، ومعناه، =

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن النبيِّ ﷺ، أنَّه كان يقولُ: «قَدْ كَانَ في الأُمَمِ قَبْلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإن يَكُنْ في أُمَّتِي مِنهُم أَحَدٌ، فإنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ مِنهُمَ»[1].

قال ابنُ وهب: تفسير محدَّثون: مُلْهَمُونَ[2].

قوله: «ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه».

خلافة عثمان رضي الله عنه

ش: أي: ونُثْبِتُ الخلافةَ بعد عمرَ لعثمانَ رضي الله عنهما، وقد ساق البخاريُّ رحمه الله قِصَّةَ قتلِ عُمَرَ رضي الله عنه، وأمرَ الشورى والمبايعة لِعثمان في «صحيحه»، فأحببتُ أن أسرُدَها كما رواها بِسَنَدِه: عن عَمرو بنِ ميمون، قال: رَأَيْتُ عُمَرَ رضي الله عنه قَبْلَ أن يُصَابَ بالمدينة بأيام[3]، ووقف على حُذَيفَةَ بنِ اليمان، وعثمان بن حُنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافانِ أن تكونا قد حمَّلتما الأَرْضَ ما لا تُطِيقُ؟ قالا: حمَّلناها أمراً هي له مُطِيقَةٌ، ما فيها كثير[4] فَضْلٍ: قال: انظُرا أن تَكُونَا حمَّلتما الأَرْضَ ما لا تُطِيقُ؟ قالا: لا،

= حدثنا ما شئت، والفج: الطريق الواسع، ومنه قوله سبحانه: ﴿سبلاً فجاجاً﴾ أي: طرقاً واسعة.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٩) و (٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨)، وابن أبي شيبة ١٢/ ٢٢، وأحمد في «المسند» ٢/ ٣٣٩، والبغوي (٣٨٧٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٢٣٩٨)، والترمذي (٣٦٩٣)، وأحمد ٦/ ٥٥ في «المسند» وفي «الفضائل» (٥١٦) و (٥١٧)، والفسوي في «تاريخه» ١/ ٤٥٧ و ٤٦١، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٨)، والحميدي (١٢٥٣)، والحاكم ٣/ ٨٦.

(٢) قال ابن الأثير في جامع «الأصول» ٨/ ٦١٠ الطبعة الشامية: أراد بقوله: «محدثون» أقواماً يصيبون إذا ظنوا وحدَسوا، فكأنهم قد حدثوا بما قالوا، وقد جاء في الحديث تفسيره: «أنهم ملهَمُون» والملهَم: الذي يُلقى في نفسه الشيءُ، فيخبر به حَدْساً وظنّاً وفِراسة، وهو نوع يختص الله به من يشاء من عباده الذين اصطفى، مثل عمر رضي الله عنه.

(٣) في البخاري: بأيام المدينة.

(٤) في البخاري: «كبير».

فقال عُمَرُ: لئن[1] سلَّمني الله، لأَدَعنَّ أَرَامِلَ أَهْلِ العراق لا يَحْتَجْنَ إلى رَجُلٍ بعدي أبداً، قال: فما أَتَتْ عليه أربعة[2] حَتَّى أُصِيبَ.

قال: إني لقائم ما بيني وبَيْنَه إلا عبدُ الله بنُ عباس غداةَ أُصِيبَ، وكان إذا مَرَّ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ قال: استوُوا، حتى إذا لم يَرَ فِيهِنَّ[3] خَلَلاً تقدَّم [فكبَّر، وربما قرأ سورةَ يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعةِ الأولى، حتى يَجْتَمِعَ النَّاسُ، فما هو إلا أن كَبَّرَ][4]، فَسَمِعْتُه يَقُولُ: قتلني، أو أكلني الكَلْبُ، حين[5] طعنه، فَطَارَ العِلجُ بسكينٍ ذَاتِ طرفين، لا يمُرُّ على أحدٍ يميناً ولا شِمالاً إلا طعنه، حتى طَعَنَ ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً، مات منهم سَبْعَةٌ، فلما رأى ذلك رَجُلٌ من المسلمين، طرح عليه بُرْنُساً، فلما ظنَّ أنه مأخوذٌ، ٢٩٩
نَحَرَ نفسَه، وتناول عُمَرُ يَدَ عبدِ الرَّحمْن بن عوف فقدَّمه، فَمَنْ يلي عُمَرَ، فقد يرى[6] الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإنَّهم لا يدرون غيرَ أنَّهم قد فَقَدوا صَوْتَ عمر، وهُمْ يقولون: سُبْحَانَ الله، سُبْحَانَ الله، فصلَّى بهم عَبْدُ الرَّحمْن صلاةً خفيفة[7]، فلما انصرفوا، قال: يا ابنَ عباس انْظُرْ مَنْ قتلني؟ فجال سَاعَةً، ثم جاء، فقالَ: غُلاَمُ المُغِيرَةِ، قال: الصَّنَعُ[8]؟ قال: نَعَمْ،

---

(١) في الأصول: «إن»، والمثبت من البخاري.
(٢) في البخاري: فما أتت عليه إلا رابعة.
(٣) في البخاري: فيهم.
(٤) ما بين حاصرتين من البخاري.
(٥) في (ب): «حتى»، وما في (أ) موافق لرواية البخاري.
(٦) في البخاري: رأى.
(٧) في رواية أبي إسحاق عند ابن سعد وابن أبي شيبة: «بأقصر سورتين في القرآن: إنا أعطيناك الكوثر، وإذا جاء نصر الله والفتح» وزاد في رواية ابن شهاب الزهري عند عبد الرزاق (٩٧٧٥): فأخبرني عبد الله بن عباس، قال: فاحتملنا عمر أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر، فقال رجل: إنكم لن تفزعوه بشيء إلا بالصلاة، قال: فقلنا: الصلاة يا أمير المؤمنين، قال: ففتح عينه، ثم قال: أصلى الناس؟ قلنا: نعم، قال: أما إنه لاحظ في الإسلام لأحد تَرَكَ الصلاة. ثم صلى وجرحه يثعب دماً.
(٨) الصنع ـ بفتح المهملة والنون ـ: الماهر الحاذق في الصناعة، وفي رواية ابن فضيل=

قال: قاتله اللَّهُ، فلقد أَمرْتُ به معروفاً! الحمدُ لله الذي لم يجعل منيتي[1] بِيَدِ رَجُلٍ يَدَّعي الإسلامَ، قد كُنْتَ أَنتَ وأبوك تُحِبَّانِ أن تَكْثُرَ العُلُوجُ بالمدينة، وكان العباسُ أكثرَهم رقيقاً، فقال: إن شئْتَ فعلتُ، أي: إن شئت، قتلنا، فقال: كذبت[2]، بعد ما تكلَّموا بلسانكم، وصَلَّوْا قِبلتكم، وحَجُّوا حَجَّكُمْ! فاحتُمِلَ إلى بيته، فانطلقنا معه، وكأن النَّاسَ لم تُصبْهم مصيبةٌ قبلَ يومئذ، فقائلٌ يقولُ: لا بأسَ عليه، وقائلٌ يقول: أَخَافُ عليه، فأُتِيَ بنبيذٍ[3] فَشَرِبَه، فخرج مِنْ جَوْفِه[4]، ثم أُتِيَ بلبنٍ فَشَرِبَه، فخرج مِن جوفه، فعرفوا أنَّه ميت.

فدخلنا عليه، وجاء الناسُ يُثْنُونَ عليه، وجاء رجلٌ شابٌّ، فقال: أَبْشِرْ يا أميرَ المؤمنين بِبُشْرَى اللَّهِ لك، من صُحْبَةِ رسول الله، وقَدَم في الإسلام ما قد عَلِمْتَ، ثم وَلِيتَ فَعَدَلْتَ، ثم شهادة، قال وَدِدْتُ أن ذلك كان[5] كفافاً، لا عَلَيَّ ولا لِيَ، فلما أدبر إذا إزارُه[6] يَمَسُّ الأرضَ، قال: رُدُّوا عليَّ الغُلامَ، قال: يا ابْنَ أخي، ارْفعْ ثَوْبَك، فإنَّه أنقى لِثَوْبِكَ، وأَتْقَى لربِّكَ، يا عبدَ الله بنَ عمر، انظر ما عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ، فَحَسَبُوه، فوجدوه سِتَّةً وثمانين ألفاً ونحوَه[7]، قال: إنْ[8] وَفَى له مَالُ آلِ عمر، [فأدِّه مِن أموالهم]، وإلا فَسَلْ في بني عدي بنِ كعب، فإن لم تَفِ أموالُهم[9]، فسلْ في قريشٍ، ولا

= عن حصين عند ابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٥، وابن سعد: «الصناع» بتخفيف النون، قال أهل اللغة: رجل صَنَعُ اليد واللسان، وامرأة صناعُ اليد، وحكى أبو زيد: الصناع، والصنع يقعان معاً على الرجل والمرأة. وفي المثل: «تحسبها خرقاء وهي صناع».

(١) في البخاري: ميتني.
(٢) أهل الحجاز يقولون: «كذبت» في موضع «أخطأت».
(٣) هو نقيع التمر كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء.
(٤) قال الحافظ: في رواية الكشميهني: من جرحه، وهي أصوب.
(٥) سقطن من (ب)، ولفظ البخاري: وددت أن ذلك كفاف.
(٦) في الأصول: رداءه، والمثبت من البخاري.
(٧) في البخاري: «أو نحوه».
(٨) «إن» سقطت من (أ) و (ب) و (ج).
(٩) في الأصول زيادة: «وإلا».

تَعْدُهم إلى غيرهم، فأدِّ عني هٰذا المالَ. انطلق إلى عائشة أمِّ المؤمنين، فَقُلْ: يقرأ عليك [عُمَرُ] السَّلامَ، ولا تقل: أَمِيرُ المؤمنين، فإني لَسْتُ اليومَ للمؤمنين أميراً، وقل: يَسْتَأذِنُ عُمَرُ بنُ الخطّابِ أن يُدْفَنَ مع صاحبيه، فسلَّمَ واسْتَأْذَنَ، ثم دخل عليها، فوجدها قَاعِدَةً تبكي، فقال: يَقْرَأُ عليكِ عُمَرُ [ابن الخطاب] السَّلامَ، ويستأذِنُ أن يُدْفَنَ مع صاحِبَيْهِ، قالت: كُنْتُ أُرِيدُه لنفسي، ولأوثِرَنَّ[1] به اليَوْمَ على نفسي، فلمَّا أقبلَ، قيل: هٰذا عَبْدُ الله قد جاء، قال: ارفعوني، فَأَسْنَدَهُ رجلٌ إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تُحِبُّ يا أميرَ المؤمنين، أَذِنَتْ، قال: الحمدُ لِلّه، ما كان شيء[2] أحبَّ[3] إليَّ من ذلك، فإذا أنا قَضَيْتُ، فاحملوني، ثم سَلِّمْ، فَقُلْ: يستأذنُ عُمَرُ بنُ الخطاب، فإن ٣٠٠
أَذِنَتْ لي، فأدخلوني، وإن ردتني، فردُّوني[4] إلى مقابر المسلمين. وجاءت أمُّ المؤمنين حفصةُ والنساء تَسْرُبُ[5] معها فلما رأيناها، قُمْنَا، فولَجَت عليه، فَبَكَتْ عنده ساعةً[6]، واستأذن الرِّجَالُ، فولجت داخلاً لهم، فَسَمِعْنَا بُكَاءَهَا من الداخل، فقالُوا: أَوْصِ يا أميرَ المؤمنين، استخلف، قال: ما أَجِدُ[7] أحقَّ بهذا الأمر من هٰؤلاء النفر أو الرهط، الذين تُوفِّي رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فَسَمَّى عليًا، وعثمان[8]، والزُّبَيْرَ، وطلحةَ، وسَعْداً، وعَبْدَ الرَّحمٰن، وقال: يَشْهَدُكُمْ عبدُ الله بنُ عمر، وليس له مِن الأمر شيء،

---

(١) في البخاري: ولأوثرنه.
(٢) تحرفت في الأصول إلى: «شيئاً».
(٣) في البخاري: ما كان من شيء أهم.
(٤) سقطت من (ب).
(٥) أي: تمضي، وفي البخاري: تسير.
(٦) ذكر ابن سعد ٣/ ٣٦١ بإسناد صحيح عن المقدام بن معد يكرب أنها قالت: يا صاحب رسول الله، ويا صهر رسول الله، ويا أمير المؤمنين، فقال عمر لابن عمر: يا عبد الله أجلسني، فلا صبر لي على ما أسمع، فأسنده إلى صدره، فقال لها: إنّي أحرِّج عليك بما لي عليك من الحق أن تندبيني بعد مجلسك هذا، فأمَّا عينك فلا أملكها.
(٧) في (ب): أحد.
(٨) في (ب): «عثماناً» وهو خطأ.

كهيئةِ التعزيةِ له، فإن أصابت الإمرةُ سعداً فذاك[1]، وإلا فَلْيَسْتَعِنْ به أيُّكم ما أُمِّر، فإني[2] لم أَعْزِلْهُ مِنْ عجزٍ ولا خيانة.

وقال: أُوصي الخَلِيفَةَ مِن بَعْدِي بالمهاجرين الأولين: أن يَعْرِفَ لهم حقَّهم، ويحفَظَ لهم حُرْمَتَهُم، وأُوصيه بالأنصارِ خَيْراً، الذين تبوَّؤوا الدَّارَ والإيمان مِن قبلهم، أن يَقْبَلَ مِنْ محسنهم، ويتجاوزَ[3] عن مسيئهم، وأُوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنَّهم رِدءُ الإسلامِ، وجُبَاةُ الأموالِ، وغَيْظُ العدو، أن[4] لا يُؤْخَذَ منهم إلا فَضلهم، عن رِضاهم، وأوصيه بالأَعْرَابِ خَيْراً، فإنهم أصلُ العَرَبِ، ومَادَّةُ الإسلامِ، أن يُؤْخَذَ من حواشي أموالهم، وأن يُرَدَّ على فُقرائهم، وأوصيه بذمَّةِ الله وذمَّةِ رسوله أن يُوفَى لهم بعهدهم، وأن يُقاتَل مِن وَرَائِهم، ولا يُكلَّفوا [إلا طاقتهم].

فلما قُبِضَ خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فَسَلَّمَ عَبْدُ الله بنُ عمر، قال: يستأذِنُ عُمَرُ بنُ الخطاب، قالت: أَدْخِلُوهُ، فأُدْخِلَ، فوُضِعَ هنالك مع صاحبيه، فلما فُرِغَ من دفنه، اجتمع هٰؤلاءِ الرَّهْطُ، فقال عَبْدُ الرحمٰن بن عوف: اجعلوا أَمْرَكُم إلى ثلاثةٍ منكم، قال الزبير: قد جَعَلْتُ أمري إلى عليٍّ، وقال [طلحةُ]: قد جَعَلْتُ أمري إلى عثمان، وقال سَعْدٌ: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمٰن، فقال عبدُ الرحمٰن: أَيُّكما[5] تَبَرَّأَ مِن هٰذا الأمرِ فنجعله إليه، واللَّهُ عليه والإسلام[6] لينظرنَّ أفضلهم[7] في نفسه، فأسكِتَ الشيخان، فقال عبدُ الرحمٰن: أفتجعلونه[8] إليَّ؟ واللَّهُ عليَّ أن لا آلُوَ عن

---

(١) في البخاري: فهو ذاك.
(٢) في (أ) و (ب) و (ج): «فإنه»، والمثبت من (د) والبخاري.
(٣) في البخاري: يُعفى.
(٤) في البخاري: وأن.
(٥) في الأصول: أيكم، والمثبت من البخاري.
(٦) بالرفع فيهما، والخبر محذوف، أي: عليه رقيب، أو نحو ذلك.
(٧) في الأصول: «أفضل من» والمثبت من البخاري.
(٨) تحرف في (أ) و (ج) إلى: «أفتجعلوه».

أفضلِكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيدِ أحدِهما، [فقال]: لك[1] قرابةٌ [مِن] رسولِ الله ﷺ والقِدَمُ في الإسلام ما قد علمت، فباللَّهِ عليكَ، لئن أمَّرتُك لَتَعْدِلَنَّ، ولئن أمَّرتُ عَلَيْكَ لتسمعنَّ [و] لتُطِيعنَّ، ثم خلا بالآخَرِ، فقال له مثْلَ ذلك، فلما أخَذَ المِيثَاقَ، قال: ارفع يدك يا عُثْمَانُ، فبايَعَه، وبايَع له عليٌّ، وَوَلَجَ أَهْلُ الدار، فبايعوه[2].

وعن حُميد بن عبد الرحمٰن: أن المِسْوَر بنَ مَخْرَمَةَ [أخبره]: أنَّ الذين ولأَّهم عُمَرُ، اجتمعوا وتشاوروا، قال لهم عَبْدُ الرَّحمٰن: لستُ الذي أُنافِسُكم عن[3] هذا الأمرِ، ولكنكم إن شِئْتُم اختَرْتُ لكم مِنْكُم؟ فجعلوا ذلك إلى عبد الرَّحمٰن، فلما وَلَّوْا عبْدَ الرَّحمٰن أمرهم، مالَ النَّاسُ إلىٰ[4] ٣٠١
عَبْدِ الرَّحمٰن، حتى ما أرى أحداً مِنَ الناس يَتْبَعُ أولٰئك الرهط، ولا يطأ

(١) تحرفت في الأصول إلى: «إلى».
(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٧٠٠)، وفيه مقتل عمر ﷺ من طريق موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون، وهو عنده مختصراً (١٣٩٢) و (٣٠٥٢) و (٤٨٨٨)، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩، وابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٤ ـ ٥٧٨، كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن حصين بن عبد الرحمن بهذا الإسناد، ورواه عن عمرو بن ميمون أبو إسحاق السبيعي، أخرجه من طريقه ابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٨، وابن سعد ٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢، وفي روايته زوائد ليست في رواية حصين. قال الحافظ في «الفتح» ٧/ ٦٢: وروى بعض قصة مقتل عمر أيضاً أبو رافع؛ وروايته عند أبي يعلى وابن حبان، وجابر؛ وروايته عند مسلم (٥٦٧)، وابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٩، وأبي يعلى (١٨٤)، وأحمد ١/ ١٥ و ٢٧ ـ ٢٨، والنسائي ٢/ ٤٣، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر، قال الحافظ في «الفتح» ٧/ ٦٣: وفي قصة عمر من الفوائد: شفقته على المسلمين، ونصيحته لهم، وإقامته السنة فيهم، وشدة خوفه من ربه، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه، وأن النهي عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان فيه غلو مفرط أو كذب ظاهر، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشمير إزاره، والوصية بأداء الدين، والاعتناء بالدفن عند أهل الخير، والمشورة في نصب الإمام، وتقديم الأفضل، وأن الإمامة تنعقد بالبيعة.
(٣) في البخاري: على.
(٤) في البخاري: على.

عَقِبَه[١]، وَمَالَ الناسُ إلى[٢] عبد الرحمن يُشاوِرُونَه تلك الليالي، حتى إذا كانت تِلْكَ الليلةُ التي أصبحنا فيها[٣]، فبايعنا عُثْمانَ، قال المِسْوَرُ بنُ مخرمة: طرقني عبدُ الرحمٰن بَعْدَ هَجْعٍ من الليلِ، فَضَرَبَ البَابَ حَتَّى استيقظتُ، فقال: أراك نائماً؟! فواللّٰهِ[٤] ما اكْتَحَلْتُ هٰذه الثَّلاث بِكبيرِ نَوْمٍ، انطلق، فادْعُ لِيَ الزُّبَيْرَ وسعداً، فَدَعَوْتُهُما [لَهُ]، فَشَاوَرَهُمَا ثم دعاني، فقال: ادْعُ لي عَلِيًّا، فدعوتُه، فناجاه حتى ابهارَّ[٥] اللَّيْلُ، ثم قام عَلِيٌّ مِن عنده وهو على طَمَعٍ، وقد كان عَبْدُ الرَّحمٰن يخشى مِن عليٍّ شيئاً، ثم قال: ادْعُ لي عُثْمَانَ، [فدعوتُه] فناجاه حتَّى فَرَّقَ بينهما المُؤَذِّنُ بالصُّبح، فلما صلَّى الناسُ[٦] الصُّبْحَ، واجتمع أولئك الرَّهْط عِند المنبر، أرسل إلى مَنْ كان حاضراً مِن المهاجرِينَ والأنصار، [وأرسل] إلى أمراء الأجناد، وكانُوا وافقوا[٧] تلك الحَجَّة مع عُمَرَ، فلما اجتمعوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحمٰن، ثم قال: أما بعْدُ، يا عليُّ، إنِّي قد نَظَرْتُ في أَمْرِ الناس، فلم أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بعُثْمَانَ، فلا تَجعَلَنَّ على نفسك سبيلاً[٨]. فقال لِعثمان: أُبَايِعُكَ على سُنَّةِ الله و

(١) أي: يمشي خلفه، وهو كناية عن الإعراض.
(٢) في البخاري: على.
(٣) في البخاري: منها.
(٤) في (ب): «فقال: والله».
(٥) ابهارَّ الليل: انتصف، وبهرة كل شيء: وسطه، وقيل: معظمه.
(٦) في البخاري: للناس.
(٧) في البخاري: وَافَوْا.
(٨) قال الحافظ في «الفتح» ١٣/١٩٧: أي من الملامة إذا لم توافق الجماعة، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه بدأ بعلي، فأخذ بيده، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ، والقِدم في الإسلام ما قد علمت والله عليك لئن أمرتك لتعدلنّ، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه، وبايع له علي. وطريق الجمع بينهما، أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر، ويحتمل أن يكون الآخر حفظه، لكن طوى بعض الرواة ذكره، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في الليل لما تكلم معهما=

[سنة] رسوله، والخليفتين[1] مِنْ بعده، فبايعه عَبْدُ الرَّحمٰن، وبايعه النَّاسُ، والمهاجرون والأنصارُ وأُمراءُ الأجناد والمسلمون[2].

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة: كونُه خَتَنَ رسولِ الله ﷺ على ابنتيه[3].

وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ مضطجعاً في بيته، كاشِفاً عن فَخِذَيْهِ أو ساقيه، فاسْتَأْذَنَ أبو بكر، فأذِنَ لَهُ وهو على تلك الحالة، فَتَحَدَّث، ثم استأذن عُمَرُ، فأَذِنَ له وهو على تلك الحالة، فَتَحَدَّثَ، ثم استأذن عُثْمَانُ، فجلس رسولُ الله وسَوَّى ثِيابَه، فدخل فتحدَّث، فلما خرج، قالت عَائِشَةُ: دخلَ أبو بكر، فلم تَهَشَّ[4] له، ولم تُبَالِه، ثم دَخَلَ عُمَرُ، فلم تَهَشَّ لَهُ، ولم تُبَالِهِ، ثم دَخَلَ عُثْمَانُ، فجلست وسوَّيْتَ ثيابَك؟ فقال: «أَلاَ أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ المَلاَئِكَةُ»[5].

وفي «الصحيح»: لما كان يومُ بيعةِ الرِّضوان، وأن عثمانَ رضي الله عنه كان قد

= واحداً بعد واحد، فأخذ على كل منهما العهد والميثاق، فلما أصبح، عرض على علي، فلم يوافقه على بعض الشروط، وعرض على عثمان فقبل.

(١) استدل بعضهم بهذا على جواز تقليد المجتهد، وأن عثمان وعبد الرحمن كانا يريان ذلك وأجاب من منعه ـ وهم الجمهور ـ بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالعدل ونحوه، لا التقليد في الأحكام الشرعية.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٠٧) من طريق مالك عن الزهري، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره. . . وهو في «مصنف عبد الرزاق» ٥/ ٤٧٧.

(٣) وهما رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما. وانظر ترجمتهما في «السير» ٢/ رقم الترجمة (٢٩) و (٣٠).

(٤) من الهشاشة، وهي طلاقة الوجه، وحسن اللقاء، يقال منه: هشَّ يَهَشُّ «بفتح الهاء»، كشَمَّ يَشمُّ، وأما الهش الذي هو خبط الورق من الشجر، فيقال منه: هَشَّ يَهُشُّ «بضمهما»، قال الله تعالى: **﴿وأَهُشُّ بها على غنمي﴾**.

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٠٢)، وأحمد في المسند» ٦/ ١٥ و ٦٢ و ١٥٥، وفي «فضائل الصحابة» (٧٦٠) و (٧٩٣) و (٧٩٤)، والبغوي (٤٨٩٩)، وفي الباب عن حفصة عند أحمد ٦/ ٦٨٨، و «فضائل الصحابة» (٧٤٨)، وابن أبي عاصم (١٢٨٤).

بعثه النبيُّ[1] ﷺ إلى مكّة، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهبَ عثمانُ إلى مكة، فقال رسولُ الله ﷺ بيدِهِ اليُمنى: «هٰذِهِ يَدُ عُثْمانَ»، فضرب بها على يده، فقال: «هٰذِهِ لعثمان»[2].

قوله: «ثُمَّ لِعَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه».

خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفضائله

ش: أي: ونُثبت الخلافةَ بعدَ عثمانَ لعليٍّ رضي الله عنهما. لما قُتِلَ عُثْمَانُ وبايع النَّاسُ عليًّا، صار إماماً حقًّا، وَاجِبَ الطاعة، وهو الخَلِيفَةُ في زمانه خِلافَةَ نُبُوَّةٍ، كما دَلَّ عليه حَدِيثُ سفينة المُقَدَّم ذِكْرُه، أنه قال: قَالَ

٣٠٢ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «خلافةُ النُّبُوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ»[3].

وكانت خِلَافَةُ أبي بكرِ الصِّدِّيق سنتينِ وثلاثة أشهر، وخلافةُ عُمَرَ عشرَ[4] سنين ونصفاً، وخِلَافَةُ عُثْمَانَ اثنتي عشرة سنة، وخِلَافَةُ علي أربعَ سنين وتسعة أشهر، وخِلَافَةُ الحسن ابنه سِتَّةَ أشهر.

وأوَّلُ ملوكِ المسلمين معاوية رضي الله عنه، وهو خيرُ ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إماماً حقًّا لما فوَّض إليه الحَسَنُ بنُ علي رضي الله عنهما الخلافةَ، فإن الحسنَ رضي الله عنه بايعه أَهْلُ العراق بَعْدَ موت أبيه، ثم بَعْدَ سِتَّةِ أشهرٍ، فَوَّضَ

---

(١) في (ب): بعثه رسول الله.

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر البخاريُّ (٣٦٩٨) و (٤٠٦٦)، والترمذي (٣٧٠٦)، وأحمد في «المسند» ٢/١٠١، وفي «الفضائل» (٧٣٧). وكان النبي ﷺ قد بعث عثمان ليعلم قريشاً أنه إنما جاء معتمراً لا محارباً، وفي غيبة عثمان شاع عندهم أن المشركين تعرضوا لحرب المسلمين، فاستعد المسلمون للقتال، وبايعهم النبي ﷺ حينئذ تحت الشجرة على أن لا يفروا، وذلك في غيبة عثمان، وقيل: بل جاء الخبر بأن عثمان قتل، فكان ذلك سبب البيعة، وكانت عدة من بايع أكثر من ألف وأربع مئة، وفيهم نزل قوله تعالى: **﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾** وهذه الشجرة كانت شجرة بأرض الحديبية، وهي قرية متوسطة على تسعة أميال من مكة، وكان ذلك في سنة ست من الهجرة. انظر «زاد المعاد» ٣/٢٨٦ ـ ٣١٦.

(٣) تقدم تخريجه ص٧٠٢، وهو حسن.

(٤) سقطن من (ب).

الأمرَ إلى معاوية، وظَهَرَ[1] صِدقُ قولِ النبي ﷺ: «إنَّ ابْنِي هٰذا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِن المُسْلِمِينَ»[2]. والقصةُ معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بَعْدَ عثمانَ رضي الله عنه، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام.

والحقُّ مَعَ علي رضي الله عنه، فإنَّ عثمان رضي الله عنه لما قُتِلَ، كَثُرَ الكذبُ والافتراءُ على عثمان، وعلى مَنْ كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعليٍّ، وطلحةَ، والزبير، وعَظُمَتِ الشبهةُ عند من لم يَعْرِفِ الحَالَ، وقَوِيَتِ الشهوةُ في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت دارُه مِن أهل الشام، ومحبي عثمان تظنُّ[3] بالأكابر ظُنُونَ سُوء، وبُلِّغَ عنهم أخباراً[4]، منها ما هو كَذِبٌ، ومنها ما هو مُحَرَّفٌ، ومنها ما لم يُعْرَفْ وجهه، وانضمَّ إلى ذلك أهواءُ قوم يُحِبُّونَ العُلُوَّ في الأرض، وكان في عسكر علي رضي الله عنه ـ من أولٰئك الطُّغاة الخَوارج، الذين قتلوا عثمانَ ـ من لم يُعْرَفْ بعينه، ومن تَنْتَصِرُ له قبيلتُه، ومن لم تَقُمْ عليه حُجَّةٌ بما فعله، ومَنْ في قلبه نِفاقٌ لم يتمكن من إظهاره كُلِّه، ورأىٰ طلحةُ والزبيرُ أنه إن لم يُنْتَصَرْ للشهيدِ المظلوم، ويُقْمَعْ أَهلُ الفساد والعُدوان، وإلا استوجبوا غَضَبَ الله وعقابَه، فجرت فِتْنَةُ الجَمَل[5] على غيرِ اختيارِ من علي، ولا مِن طلحة والزبيرِ، وإنما أثارها المفسدون بغيرِ اختيارِ

---

(١) في (ب): فظهر.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٠٤) و (٣٦٢٩) و (٣٧٤٦) و (٧١٠٩)، والترمذي (٣٧٧٥)، وأبو داود (٤٦٦٢)، والنسائي ٣/١٠٧، وفي «فضائل الصحابة» (٦٣)، وفي «اليوم والليلة» (٢٥١)، وأحمد ٥/٤٩، والحاكم ٣/١٧٤، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/٤٤٢ و ٤٤٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٣٥.

(٣) في مطبوعة مكة: ويحمي الله عثمان أن يظن.

(٤) في مطبوعة مكة: ويبلغه عنهم أخبار.

(٥) في سنة ٣٦هـ. انظر تفصيل خبر هذه الوقعة في «الطبري» ٤/٤٥٥ ـ ٥٤٠، «وابن الأثير» ٣/٢٢١ ـ ٢٦٤، «وابن كثير» ٧/٢٤١ ـ ٢٥٨.

السابقين، ثم جَرَتْ فِتنة صِفِّين[1] لرأي، وهو أن أهلَ الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العَدْلِ عليهم، وهم كَافُّون، حتى يَجْتَمِعَ أمرُ الأمة، وأنهم يخافون طُغْيَانَ مَنْ في العسكر، كما طَغَوْا[2] على الشهيدِ المظلوم، وعلي ﷺ هو الخَلِيفَةُ الراشد المهديُّ الذي تَجِبُ طاعتُه، ويجب أن يَكُونَ
٣٠٣ الناسُ مجتمعين عليه، اعتقد أنَّ الطاعةَ والجماعة الواجبتين[3] عليهم تَحْصُلُ بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم بما اعتقد أنه يَحْصُلُ به أداءُ الواجب[4]، ولم يَعْتَقِدْ أن التأليفَ لهم كتأليف المؤلَّفة قلوبُهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين مِنْ بعده مما[5] يَسُوغُ، فحمله[6] ما رآه ـ من أن الدِّينَ إقامةُ الحَدِّ عليهم ومنعهم من الإثارة، دُونَ تأليفهم ـ: على القتالِ، وقَعَدَ عن القِتَالِ أكثرُ الأكابرِ لِما سمعوه مِن النصوص في الأمرِ بالقعود في الفتنة، ولِمَا رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتُها على مصلحتها، والقول في الجميع بالحُسنى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والفِتَنُ التي كانت في أَيَّامِهِ قد صَانَ اللَّهُ عنها أيدِينا، فنسأَلُ الله أن يَصُونَ عنها ألسنتنا، بمنِّه وكرمه[7].

---

(١) في سنة ٣٧هـ، وصفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات. انظر الطبري ٤/ ٥٦٣ ـ ٥٧٥ و ٥/ ٥ ـ ٦٣. وابن الأثير ٣/ ٢٧٦ ـ ٣٢٦، وابن كثير ٧/ ٢٦٤ ـ ٢٩٥.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج): كما ظفروا، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٣) في الأصول: الواجبين، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) في مطبوعة مكة، وعنها نقل الشيخ أحمد شاكر: فيطلب إمام، فاعتقد أنه يحصل به أداء الواجب. وفي مطبوعة المكتب الإسلامي بدمشق: بطلب الواجب عليهم بما اعتقد أنه...

(٥) في الأصول: بما، وكذا هو في مطبوعة مكة، وقد نبه الشيخ أحمد شاكر على أنه تحريف فيما يرى، وأثبت مكانه «مما».

(٦) في (أ): محمله، وفي (ب): مجمله،، وفي (ج): تحمله، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٧) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/ ٧٠ ـ ٧٤ و«منهاج السنة» ٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣ و٢١٩ و٢٢٤.

ومِنْ فضائلِ أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: ما في «الصحيحين»، عن سعدِ بنِ أبي وقاص ﷺ، قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ لعلي: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إلاَّ أنَّه لا نَبِيَّ بَعْدِي»[1].

وقال ﷺ يومَ خَيبر: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ [غداً] رَجُلاً يُحِبُّ اللّهَ ورَسُولَهُ، ويُحِبُّه اللّهُ وَرَسُولُه»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادْعُوا لي عَلِيًّا، فَأُتِيَ بِهِ أَرْمَدَ[2]، فَبَصَقَ في عَيْنَيْهِ، وَدَفَعَ الراية إِلَيْهِ، فَفَتَحَ الله عَلَيْهِ»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) و(٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، والترمذي (٣٧٦٤) و(٣٧٣١)، وأحمد في «المسند» ١/ ١٧٠ و١٧٤ ـ ١٧٥ و١٧٧ و١٧٩ و١٨٢، وفي «فضائل الصحابة» له (٩٥٦) (٩٥٧) و (١٠٤١) و(١٠٤٥)، وابن أبي شيبة ٢/ ٦٠ و٦١ ـ ٦٢، والنسائي في «فضائل الصحابة (٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩)، و«خصائص علي» (٩) و(١٠)، وابن ماجه (١١٥) و(١٢١)، وعبد الرزاق (٢٠٣٩٠)، وابن أبي عاصم (١٣٣١) و(١٣٣٢) و(١٣٣٣) و(١٣٣٤) و(١٣٣٥) و(١٣٤١)، والحميدي (٧١)، وأبو يعلى (٦٩٨) و(٧٠٩) و(٧١٨) و(٧٣٨) و(٨٠٩)، وابن سعد ٣/ ٢٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٣٠٩، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ٨٠، وفي «الحلية» ٧/ ١٩٥ و١٩٦ و١٩٧، والخطيب في «تاريخه» ١/ ٣٢٥ و٤/ ٢٠٤ و٨/ ٥٣ و٩/ ٣٦٥ و١١/ ٤٣٢، والطيالسي (٢٠٥) و(٢٠٩) و(٢١٣)، والطبراني في «الصغير» ٢/ ٢٢، والحاكم ٣/ ١٠٨، والبغوي (٣٩٠٧). وفي الباب عن جابر عند الترمذي (٣٧٣٢)، والخطيب ٣/ ٢٨٩، وعن أسماء بنت عميس عند ابن أبي شيبة ١٢/ ٦٠ ـ ٦١، والخطيب ٣/ ٤٠٦ و١٠/ ٤٣ و١٢/ ٣٢٣، وعن زيد بن أرقم عند ابن أبي شيبة ١٢/ ٦١، وابن سعد ٣/ ٢٤ ـ ٢٥، وعن علي عند الخطيب ٤/ ٧١، وعن حبيش بن جنادة عند أبي نعيم في «الحلية» ٤/ ٣٤٥، وفي «أخبار أصبهان» ٢/ ٢٨١، والطبراني في «الصغير» ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، وعن ا بن عباس عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ٣٢٨، وعن أبي سعيد عند أبي نعيم في «الحلية». ٨/ ٣٠٧، والخطيب ٤/ ٣٨٣.

(٢) تحرف في (أ) و(ب): إلى: أرسد.

(٣) أخرجه من حديث سهل بن سعد البخاريُّ (٣٠٠٩) و(٣٧٠١) و(٤٢١٠) ومسلم (٢٤٠٦)، وأحمد في «المسند» ٥/ ٣٣٣، وفي «الفضائل» (١٠٣٧)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٤٦) وفي «خصائص الإمام علي» (١٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٦٢، والبغوي (٣٩٠٦)، والطبراني في «الكبير» (٥٨٧٦) و(٥٩٥٠) و(٥٩٩١).

ولما نَزَلَتْ هٰذه الآيَةُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسولُ الله ﷺ عليًا وفاطِمة وحسناً وحُسيناً فقال: «اللَّهُمَّ هٰؤُلاءِ أَهْلِي»[(١)].

قوله: «وهم الخلفاءُ الراشدون، والأئمة المهديون».

الخلفاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون

ش: تقدَّم[(٢)] الحديثُ الثابت في «السنن»، وصحَّحه الترمذيُّ، عن العِرباض بن سارية، قال: وعظنا رسولُ اللّهِ ﷺ مَوعِظةً بليغةً، ذَرَفَت منها العيونُ، ووجِلَتْ منها القلوبُ، فقال قائل: يا رسولَ الله، كأنَّ هٰذه موعظةُ مودِّع، فماذا تَعْهَدُ إلينا؟ فقال: «أُوصِيكُمْ بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، فإنَّه مَنْ يَعِشْ مِنْكُم بَعْدِي، فَسَيَرَى اخْتِلافاً كَثِيراً، فعليكم بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٤) (٣٢) من حديث سعد بن أبي وقاص، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبَّ أبا التراب؟ فقال: أمَّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبَّه، لأنْ تكونَ لي واحدة منهن أحبُّ إليَّ من حُمر النَّعَم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلَّفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسول الله، خَلَّفْتَنِي مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي»، وسمعتُه يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يُحبُّ الله ورسولَه، ويُحبه الله ورسوله» قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعُوا لي عليّاً» فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية: **﴿فقل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم﴾** دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «اللَّهُمَّ هٰؤلاء أهلي». وأخرجه الترمذي (٣٧٢٤)، وأحمد ١/ ١٨٥، والنسائي في «خصائص الإمام علي» (٩)، وصححه الحاكم ٣/١٠٨ ـ ١٠٩ على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط

(٢) في الصفحة ٥٤٥.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وأحمد ٤/ ١٢٦ و١٢٧، وابن ماجه (٤٢)، والدارمي ١/ ٤٤ ـ ٤٥، والآجري في «الشريعة» ص ٤٦ و٤٧، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢/ ٢٢٢ و٢٢٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/ رقم (٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤)، والبيهقي في=

وترتيب الخُلَفَاءِ الراشدينَ رَضِيَ الله عنهم أجمعين في الفَضْلِ، كترتيبِهم في الخلافة، ولأبي بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما مِن المَزِيَّةِ: أن النبيَّ ﷺ أمرنا باتباعِ سُنَّةِ الخُلَفَاءِ الراشدين، ولم يأمُرْنا في الاقتداء في الأفعال إلاَّ بأبي بكرٍ وعُمَرَ، فقال: «اقْتَدُوا بالَّلذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ ٣٠٤
وعُمَرَ»[١]، وفَرَّقَ بينَ اتِّباعِ سنَّتِهم والاقتداءِ بهم، فحالُ أبي بكرٍ وعمرَ فوقَ حالِ عثمانَ وعليٍّ ﷺ أجمعين. وقد رُوي عن أبي حنيفة تقديمُ عليٍّ على عثمان، ولكن ظاهرُ مذهبه تَقْدِيمُ عثمان، وعلى هذا عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ.

وقد تقدَّم قَوْلُ عبد الرَّحمٰن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرتُ في أمرِ الناس فلم أرهم يَعْدِلُونَ بعثمان.

وقال أيوب السَّخْتِياني[٢]: من لم يُقَدِّمْ عثمانَ على عليٍّ، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي «الصحيحين» عن ابنِ عُمَرَ، قال: كنا نقولُ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ أُمَّةِ النَّبيِّ ﷺ بعدَه: أبو بكر، ثم عُمَرُ، ثم عُثمانُ[٣].

= «مناقب الشافعي» ١/ ١٠ ـ ١١، الحاكم في «المدخل» ١/ ١، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١ و١٠/ ١١٤ ـ ١١٥، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/ ١٧٦. وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ١/ ٩٥ ـ ٩٦ و٩٧، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(١) تقدم تخريجه ص ٦٩٧، وهو صحيح.

(٢) تحرف في الأصول إلى: «السجستاني»، وهو الإمام الحافظ الثقة، أبو بكر أيوب بن أبي تميمة العنزي، مولاهم، البصري، المتوفى سنة (١٣١ هـ) بالبصرة زمن الطاعون. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٥ ـ ٢٦.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩٧) وهو من أفراده، وليس هو في «مسلم» كما ظن الشارح، وأخرجه أحمد في «المسند» ٢/ ١٤، و«فضائل الصحابة» (٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨)، وابن أبي عاصم (١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥)، وابن أبي شيبة ١٢/ ٩، وأبو داود (٤٦٢٧)، والترمذي (٣٧٠٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣١٣١) و(١٣١٣٢) و(١٣١٨١) و(١٣٣٠١).

قوله: «وأنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَشَّرَهُم بالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بالجَنَّةِ، على ما شَهِدَ لَهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقَوْلُهُ الحَقُّ، وهم: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وطَلْحَةُ، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحمٰنِ بنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هٰذِهِ الأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنهُم أَجْمَعِينَ».

العشرة المبشرون بالجنة

ش: تقدم ذِكْرُ بعضِ فضائلِ[1] الخلفاءِ الأربعةِ. وَمِنْ فضائلِ السِّتَّة الباقين مِن العشرة رضيَ الله عنهم أجمعين ما رواه مسلمٌ: عن عائِشَةَ رضي الله عنها: أرِقَ رَسُولُ الله ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ، [فقال]: «لَيْتَ رجلاً صالحاً مِن أصحابي يَحْرُسُني اللَّيْلَةَ»، قالت: وَسَمِعْنا صَوْتَ السلاحِ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ هٰذا»؟ فَقَالَ سَعْدُ بنُ أبي وقاصٍ: يا رَسُولَ الله، جِئْتُ أحْرُسُكَ. وفي لفظ آخر: وَقَعَ في خَوْفٌ على رسولِ الله ﷺ، فجئتُ أَحْرُسُه، فدعا له رَسُولُ الله ﷺ ثُمَّ نام[2].

وفي «الصحيحين»: أن رَسُولَ الله ﷺ جَمَعَ لِسعْدِ بنِ أبي وقاصٍ أبويه يَوْمَ أُحدٍ، فقال: «ارمِ، فِدَاكَ أَبِي وأُمِّي»[3].

وفي «صحيح مسلم»، عن قيسِ بن أبي حازِمٍ، قال: رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو في صحيح مسلم (٢٤١٠)، وأخرجه البخاري (٢٨٨٥) و(٧٢٣١)، والترمذي (٣٧٥٧)، وأحمد في «المسند» ٦/ ١٤١، وفي «فضائل الصحابة» (١٣٠٥)، وابن أبي عاصم (١٤١١)، والنسائي في «الفضائل» (١١٣)، والحاكم ٣/ ٥٠١ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٠٥) و(٤٠٥٨) و(٤٠٥٩) و(٦١٨٤)، ومسلم (٢٤١١)، والترمذي (٣٧٥٦)، وابن أبي شيبة ١٢/ ٨٦ ـ ٨٧، وأحمد ١/ ٩٢، وفي «الفضائل» (١٣٠٤)، وابن ماجه (١٢٩)، وابن أبي عاصم (١٤٠٥)، وابن سعد ٣/ ١٤١ من حديث علي رضي الله عنه. وفي الباب عن عائشة بنت سعد عند أحمد في «الفضائل» (١٣٠٢)، والفسوي ٢/ ٦٥٩. وعن سعد عند البخاري (٤٠٥٦) و(٤٠٥٧)، والنسائي في «الفضائل» (١١١) و (١١٢)، وابن أبي عاصم (١٤٠٦) و (١٠٤٧).

التي وَقَى بها النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ أُحُد قَدْ شَلَّتْ[1].

وفيه أيضاً عن أبي عثمان النَّهْدِيِّ[2]، قال: لم يَبْقَ مع رسولِ الله ﷺ في بعض تِلْكَ الأيامِ التي قَاتَلَ فيها النَّبِيُّ ﷺ غير[3] طلحة وسَعْدٍ[4].

وفي «الصحيحين»، واللفظُ لمسلمٍ، عن جابرِ بنِ عَبْدِ الله قال: نَدَبَ رَسُولُ الله ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الخندقِ فانتدب الزُّبَيْرُ، ثم نَدَبَهُمْ، فانتَدَبَ الزُّبيرُ، ثُمَّ ندبهم فانتدب الزُّبَيْرُ، فقال النبيُّ ﷺ: «لِكُلِّ نبيٍّ حَوَارِيٌّ، وحَوَارِيَّ[5] الزُّبَيْرُ»[6].

وفيهما أيضاً عن الزبيرِ رضي الله عنه، أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ يَأْتِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَيَأْتِيَنِي بِخَبَرِهِمْ»؟ فانْطَلَقْتُ، فلما رَجَعْتُ، جَمَعَ لي رَسُولُ الله ﷺ أبويه، ٣٠٥
فقال: «فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»[7].

---

(١) هو في «صحيح البخاري» (٣٧٢٤) و(٤٠٦٣)، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ذكر الشارح. وأخرجه أحمد في «المسند» ١/١٦١، وفي «الفضائل» (١٢٩٢)، وابن ماجه (١٢٨)، والطبراني (١٩٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» ٣/٢/٣٣١، والبغوي (٣٩١٧)، وشلَّت، بفتح الشين: هي اللغة الفصحى، وبضمها: لغة رديئة، قال ابن الأثير: يقال: شَلَّتْ يدُه تَشَلُّ شللاً، ولا تضم الشين.

(٢) تحرفت في الأصول إلى: الهندي، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: عن، وجاءت على الصواب في هامش (د).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٢٤) و(٤٠٦٠)، ومسلم (٢٤١٤).

(٥) قال القاضي عياض: اختلف في ضبطه أكثرهم، فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخيَّ، وضبطه أكثرهم بكسرها، والحواري: الناصر.

(٦) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) و(٢٨٤٧) و(٢٩٩٧) و(٣٧١٩) و(٤١١٣) و(٧٢٦١)، ومسلم (٢٤١٥)، والترمذي (٣٧٤٥)، وابن ماجه (١٢٢)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٧)، وأحمد ٣/٣٠٧ و٣١٤ و٣٣٨، و٣٦٥، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٦٤)، وابن سعد ٣/١٠٥ و١٠٦، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧)، والبغوي (٣٩١٨)، وابن أبي عاصم (١٣٩٣)، والحميدي (١٢٣١).

(٧) أخرجه البخاري (٣٧٢٠)، ومسلم (٢٤١٦)، والترمذي (٣٧٤٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٩) و(١١٠)، وفي «اليوم والليلة» (١٩٩) و(٢٠٠) ز(٢٠١) و(٢٠٢)، وابن سعد ٣/١٠٦، وابن أبي عاصم (١٣٩٠).

وفي «صحيح مسلم»، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: قال رَسُول اللَّهِ ﷺ: «إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيناً، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ: أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ»[1].

وفي «الصحيحين» عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، قال: جَاءَ أَهْلُ نَجْرَانَ إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله، ابعث إلينا[2] [رجلًا] أميناً، فقال: «لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُم رَجُلًا أَمِيناً حَقَّ أَمِين»[3]، [قال]: فاستشرفَ لها النَّاسُ، قال[4]: فبعث أبا عُبَيْدَةَ بنَ الجراح[5].

وعن سعيدِ بنِ زيد ﷺ، قال[6]: أشهدُ على رسول الله ﷺ أني سمعتُه يقول: «عَشَرَةٌ في الجَنَّةِ: النَّبِيُّ في الجَنَّةِ، وأَبُو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وَعُمَرُ في الجَنَّةِ، وَعُثْمانُ في الجَنَّةِ، وعليٌّ في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ في الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ»، ولو شِئْتُ لسمَّيتُ العاشِرَ، قال: فقالُوا: مَنْ هُوَ؟ قال: سعيدُ بنُ زيدٍ، قال: لَمَشْهَدُ رجلٍ منهم مع رَسُول الله ﷺ، يَغْبَرُّ منه وَجْهُهُ، خَيْرٌ مِن عَمَلِ أَحَدِكُم، وَلَو عُمِّر عُمُرَ نُوحٍ[7]. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٤٤) و(٤٣٨٢) و(٧٢٥٥)، ومسلم (٢٤١٩)، وأحمد ٣/ ١٢٥ و١٣٣ و١٤٦ و١٧٥ و١٨٩ و٢١٢ و٢٤٥ و٢٨١ و٢٨٦، وابن سعد ٣/ ٤١٢، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٩٦)، والبغوي (٣٩٢٨) و(٣٩٢٩)، والترمذي (٣٧٩٠) و(٣٧٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٧٥، وابن أبي شيبة ١٢/ ١٣٥.

(٢) في (ب) و(ج): لنا.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أخرجه البخاري (٣٧٤٥) و(٤٣٨٠) و(٤٣٨١) و(٧٢٥٤)، ومسلم (٢٤٢٠)، والترمذي (٣٧٥٩). وأحمد ٥/ ٣٨٥ و٤٠١، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٧٦)، وابن ماجه (١٣٥)، والنسائي في «فضائل الصحابة»(٩٤)، وابن سعد ٣/ ٤١٢، والطيالسي (٤١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٧٦، والبغوي (٣٩٢٩).

(٦) في (ب): فقال.

(٧) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤٦٤٩) و(٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨) و(٣٧٥٧)، وابن ماجه (١٣٤)، وأحمد ١/ ١٨٧ و١٨٨ و١٨٩، وفي «فضائل الصحابة» (٨٧) و(٩٠) و(٢٢٥)، وابن أبي عاصم (١٤٢٨) و(١٤٣١) و(١٤٣٣)=

وصححه، ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف.

وعن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «أَبُو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وَعُمَرُ في الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ في الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحمٰنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بنُ زَيْدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيْلٍ في الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ في الجَنَّةِ»(١).

رواه الإمام أحمد في «مسنده»، ورواه أبو بكر بنُ أبي خَيْثَمَةَ(٢)، وقَدَّمَ فيه عثمانَ على عليٍ، رضي الله عنهما.

وعن أبي هُريرة ﷺ، قال: كانَ رَسُولُ الله ﷺ على حِرَاءٍ(٣)، هُوَ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ وعثمانُ وعليٌّ وطلحةُ والزبير، فتحركَتِ الصَّخْرَةُ، فقال رَسُولُ الله ﷺ: «اهْدَأ، فَما عَلَيْكَ إلاَّ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ». رواه مسلم والترمذيُّ وغيرهما(٤) ورُوِيَ من طُرُقٍ.

= و(١٤٣٦)، الحاكم ٤/ ٤٤٠، والنسائي في «الفضائل» (٨٧) و(٩٠) و(٩٢) و(١٠٦)، وأبو نعيم ١/ ٩٥.

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٤٨)، وأحمد ١/ ١٩٣، وفي «الفضائل» (٢٧٨)، والنسائي في «الفضائل» (٩١)، والبغوي (٣٩٢٥) وسنده صحيح.

(٢) في (ب): «ابن خيثمة» وهو خطأ. وأبو بكر هذا هو الحافظ الحجة الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ. قال الخطيب: كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلمَ النسب عن مصعب الزبيري، وأخذ أيام الناس عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، وله «كتاب التاريخ» الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه. «السير» ١١/ رقم الترجمة (١٣١).

(٣) حِراء ـ بالكسر والمد ـ: جبل من جبال مكة، معروف، ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤١٧) والترمذي (٣٦٩٦)، وأحمد ٢/ ٤١٩، وفي «فضائل الصحابة» (٢٤٨) و(٦٤١)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٣)، والبغوي (٣٩٢٤)، وابن أبي عاصم (١٤٤١) و(١٤٤٢).

الاتفاق على تعظيم هؤلاء العشرة

٣٠٦

وقد اتَّفقَ أَهلُ السُّنَّةِ على تعظيمِ هٰؤلاء العشرةِ وتقديمِهم، لما اشتهر مِنْ فضائِلِهم ومناقِبِهم، ومَنْ أَجْهَلُ مِمن يَكْرَهُ التكلمَ بلفظ العشرة، أو فِعْلَ شيءٍ يكونُ عَشرةً!! لِكونهم يُبْغِضُونَ خِيَارَ الصحابة، وهُمُ العَشَرَةُ المشهودُ لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم عَلِيّاً ﷺ! فَمِنَ العجب: أنهم يُوالُون لفظَ التسعةِ! وهم يُبغِضُون التسعة من العشرة! ويُبْغِضُونَ سائرَ المهاجرين والأنصار، مِن السابقين الأولين الذين بايعوا رَسُولَ الله ﷺ تحت الشجرة[1]، وكانوا ألفاً وأربع مئة[2]، وقد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن جابر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحتَ الشَّجَرَةِ»[3].

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن جابر: أنَّ غُلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسولَ اللّهِ: لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: «كَذَبْتَ، لا

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: العشرة.

(٢) في البخاري (٤١٥٢)، ومسلم (١٨٥٦) (٧٢) (٧٣) من حديث جابر: أنهم كانوا ألفاً وخمس مئة، وفيهما أيضاً: البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠)، ومسلم (١٨٥٦) أنهم كانوا ألفاً وأربع مئة، وفيهما: البخاري (٤١٥٥)، ومسلم (١٨٥٧) عن عبد الله بن أبي أوفى: «كنا ألفاً وثلاث مئة» وأخرج البخاري (٤١٥٣) من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، قلت لسعيد بن المسيب: بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول: كانوا أربع عشر مئة، فقال لي سعيد: حدثني جابر كانوا خمس عشرة مئة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية، ورواه الإسماعيلي كما في «الفتح» ٧/ ٣٤١ من طريق عمرو بن علي الفلاس، عن أبي داود الطيالسي، حدثنا قرة عن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: كم كان الذين شهدوا بيعة الرضوان؟ قال: خمس عشرة مئة، قال: قلت: فإن جابر بن عبد الله قال: كانوا أربع عشرة مئة، قال: يرحمه الله أوهم، هو حدثني أنهم كانوا خمس عشرة مئة، وفي صحيح مسلم (١٨٥٨) عن معقل بن يسار: ونحن أربع عشرة مئة، وفي البخاري (٤١٥٠) من حديث البراء: كنا مع النبي ﷺ أربع عشرة مئة، وفي رواية (٤١٥١): كانوا ألفاً وأربع مئة أو أكثر، وانظر الجمع بينها في «الفتح» ٧/ ٤٤٠، و«زاد المعاد» ٣/ ٢٨٧ - ٢٨٨. نشر مؤسسة الرسالة.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٩٣.

يَدْخُلُهَا، فإنَّهُ[1] شَهِدَ بَدْرَاً والحُدَيْبِيَة»[2].

والرافضة يبرؤون مِن جمهورِ هٰؤلاء، بل يَبْرؤون مِنْ سائرِ أصحابِ رسول الله ﷺ، إلا مِنْ نَفَرٍ قليل، نحو بضعةَ عشر رجلًا!! ومعلوم أنه لو فُرِضَ في العالم عشرةٌ مِن أكفرِ الناسِ، لم يجب هَجْرُ هٰذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ۝٤٨﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هَجْرُ اسم التسعة مطلقاً، بل اسم العشرة قد مدح الله مُسَمّاهُ في مواضعَ من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ١ ـ ٢].

وكان ﷺ يعتكِفُ العَشْرَ الأواخِرَ مِنْ رمضان[3].

وقال في ليلة القدرِ: «الْتَمِسُوهَا في العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»[4].

---

(١) في (أ): كذبت إنه.

(٢) هو في صحيح مسلم (٢٤٩٥)، وأخرجه أحمد ٣/ ٣٢٥ و٣٤٩، والترمذي (٣٨٦٤)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩١)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ٣٢٥، وابن أبي شيبة ١٢/ ١٥٥، والحاكم ٣/ ٣٠١.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢)، وأبو داود (٢٤٦٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/ ٦١، والترمذي (٧٩٠)، وأحمد ٦/ ٥٠ و٩٢ و١٦٨ و٢٣٢ و٢٧٩، وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٧١)، وأبي داود (٢٤٦٥)، وأحمد ٢/ ١٣٣، وعن أنس عند الترمذي (٨٠٣)، وعن أبي بن كعب عند أبي داود (٢٤٦٣)، وابن ماجه (١٧٧٠)، وأحمد ٥/ ١٤١، وعن أبي هريرة عند البخاري (٢٠٤٤) و(٤٩٩٨)، وأبي داود (٢٤٦٦)، وابن ماجه (١٧٦٩)، والترمذي (٧٩٠)، وأحمد ٢/ ٢٨١، و٣٣٦ و٣٥٥ و٤٠١ و٦/ ١٦٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه من حديث عائشة البخاري (٢٠١٧) و(٢٠١٩) و(٢٠٢٠)، ومسلم (١١٦٩)، والترمذي (٧٩٢)، والبغوي (١٨٢٢) و(١٨٢٤)، وأحمد ٦/ ٥٠ و٥٦ و٧٧ و٢٠٤، وابن أبي شيبة ٣/ ٧٥. وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (١١٦٦)، وأحمد ٢/ ٢٩١ و٥١٩.

وقال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِن أَحَبُّ إِلى اللّٰهِ مِنْ هٰذه الأَيَّامِ العَشْرِ»[1]. يعني عشرَ ذي الحجة.

الأئمة الاثنا عشر عند الإمامية

والرافضة تُوالي بَدَلَ العَشَرةِ المبشرين بالجنة، الاثني عَشَرَ إماماً، وهُمْ عليُّ بن أبي طالب ﷺ، ويدَّعون أنَّه وصيُّ النبي ﷺ دعوة مُجَرَّدةً عن الدليل، ثم الحسنُ ﷺ، ثم الحسينُ ﷺ، ثم عليُّ بن الحسين زين العابدين[2]، ثم محمَّدُ بنُ عليٍّ البَاقِرُ[3]، ثمَّ جعفرُ بنُ محمد الصَّادِقُ[4]، ثمَّ مُوسى بنُ جعفرٍ الكَاظِمُ[5]، ثم علي بنُ موسى الرِّضى[6]، ثم محمدُ بنُ علي الجوادُ[7]، ثم علي بنُ محمد الهادي[8]، ثم الحَسَنُ بنُ علي العسكري[9]، ثم محمد بن الحسن[10] وَيَتَغَالَوْنَ في محبتهم، ويتجاوزُون الحدَّ!! ولم يأت ذِكرُ الأئمَّة الاثني عشر، إلا على صِفَةٍ تَرُدُّ قولَهم وتُبْطِلُه، وهو ما خرجناه في «الصحيحين»، عن جابر بن سَمُرَةَ، قال: دخلتُ مع أبي

٣٠٧ على النبي ﷺ، فسمعتُه يقول: «لاَ يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِياً مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً»، ثم تكلَّم النَّبيُّ ﷺ بكلمةٍ خَفِيَتْ عنّي فسألْتُ أبي: ماذا قال النبيُّ ﷺ؟ قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

---

(١) في (أ) و(ج) و(د): من أيام العشر. والحديث أخرجه البخاري (٩٦٩)، والترمذي (٧٥٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٦٣١)، وأبو داود (٢٦٣٨)، وأحمد ١/ ٢٢٤ و٣٣٨، والبغوي (١١٢٥)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤)، والدارمي ٢/ ٢٥، والطبراني (١١١١٦)، و(١٢٣٢٦)، و(١٢٣٢٧) و(١٢٣٢٨) و(١٢٤٣٦).

(٢) المتوفى سنة أربع وتسعين. مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٥٧).

(٣) المتوفى سنة (١١٤هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٥٨).

(٤) المتوفى سنة (١٤٨هـ). مترجم في «السير» ٦/ رقم الترجمة (١١٧).

(٥) المتوفى سنة (١٨٣هـ). مترجم في «السير» ٦/ رقم الترجمة (١١٨).

(٦) المتوفى سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩/ رقم الترجمة (١٢٥).

(٧) المتوفى سنة (٢٢٠هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ٣/ ٥٤، و«منهاج السنة» ٢/ ١٢٧، و«وفيات الأعيان» ٤/ ١٧٥.

(٨) المتوفى سنة (٢٥٤هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ١٢/ ٥٦، و«وفيات الأعيان» ٣/ ٢٧٢.

(٩) المتوفى سنة (٢٦٠هـ). مترجم في «وفيات الأعيان» ٢/ ٩٤.

(١٠) انظر الصفحة: ٥٩٠.

وفي لفظ: «لا يَزَالُ الإِسْلامُ عَزِيزاً إلى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً».

وفي لفظ: «لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزاً إلى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»[١].

وكان الأَمْرُ كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاءُ الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعَبْدُ الملكِ بنُ مروان[٢]، وأولاده الأربعة[٣]، وبينهم[٤]، عُمَرُ بنُ عبد العزيز، ثم أخذ الأمرُ في الانحلال[٥].

وعند الرافضة أنَّ أَمْرَ الأُمَّةِ لم يزل في أيامِ هٰؤلاء فاسِداً مُنَغَّصاً، يَتولّى عليهم الظَّالِمُون المعتدون، بَلِ المنافِقُونَ الكافرون، وأَهْلُ الحَقِّ أَذَلُّ من اليهود!! وقولُهم ظاهرُ البُطلان، بل لم يزل الإِسلامُ عزيزاً في ازديادٍ في أيام هٰؤلاء الاثني عشر.

قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ في أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ».

ش: تقدم بَعْضُ ما وَرَدَ في الكتاب والسُّنة مِن فضائل الصحابة ﷺ.

وفي «صحيح مسلم»، عن زيدِ بنِ أرقم، قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، بماء يُدعى: خُمّاً[٦]، بينَ مَكَّةَ والمدينةِ، فقال: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّها النَّاسُ، إنما أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يأتيني رَسُولُ رَبِّي، فَأُجِيب رَبِّي، وإني تَارِكٌ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢٢) و(٧٢٢٣) ومسلم (١٨٢١)، والترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد ٥/٨٦ و٨٧ و٨٩ ز٩٠ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ والطبراني (١٧٩١ ـ ١٨٠١).

(٢) وفاته سنة (٨٦هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٨٩).

(٣) وهم الوليد ت (٩٦هـ)، وسليمان ت (٩٩هـ)، ويزيد ت (١٠٥هـ)، وهشام ت (١٢٥هـ). انظر تراجمهم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٢٠) و٥/ رقم (٧٤)، ورقم (٥٣)، ورقم (١٦٢).

(٤) أي بين سليمان ويزيد. انظر «السير» ٥/ رقم الترجمة (٤٨).

(٥) انظر «فتح الباري» ١٣/٢١١ ـ ٢١٥.

(٦) خُمّ: اسم لغيضة على ثلاثة أميال من الجحفة، غدير مشهور يضاف إلى الغيضة، فيقال: غدير خم.

فيكُم ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهما كِتابُ اللَّهِ، فِيهِ الهُدَى والنُورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ واسْتَمْسِكُوا بِهِ» فَحَثَّ عَلى كِتَابَ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي، ثلاثاً»[1].

وخَرَّجَ البُخَارِيُّ عن أبي بكرِ الصديقِ ﷺ، قال: ارْقُبُوا مُحَمَّداً في أَهْلِ بَيْتِه[2].

أصل الرفض أحدثه منافق زنديق

وإنما قال الشيخُ ﷺ: «فقد بَرِئ من النِّفَاقِ» لأن أَصْلَ الرَّفضِ إِنَّما أحدثه منافقٌ زِنديقٌ، قَصْدُهُ إبطالُ دينِ الإسلام، والقَدْحُ في الرَّسولِ ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء، فإنَّ عبدَ الله بن سبأ[3] لما أظهر الإِسلام، أراد أن

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨)، وأحمد ٤/٣٦٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/٣٦٨، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٥٠)، والدارمي ٢/٤٣١ ـ ٤٣٢ من طريقين عن أبي حيان، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم، وأخرجه أحمد بسند صحيح ٤/ ٣٧١، وفي «فضائل الصحابة» (٩٦٨)، والطبراني (٥٠٤٠)، والطحاوي ٤/٣٦٨ من طريق علي بن ربيعة الأسدي، قال: لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أو خارج من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل، وعترتي. قال: نعم. وللحديث طرق أخرى عند الطبراني (٤٩٦٩) و(٤٩٧١) و(٤٩٨٠) و(٤٩٨٢) و(٥٠٤٠)، و«المستدرك» ٣/١٠٩ و١٤٨ و٥٣٣. قال التوربشتي في ما نقله عنه القاري في «مرقاة المفاتيح» ٥/٦٠٠: عترة الرجل: أهل بيته ورهطه الأدنون، ولاستعمالهم «العترة» على أنحاء كثيرة، بينها رسول الله ﷺ بقوله: «أهل بيتي» ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين وأزواجه. وقال الإمام أبو جعفر في «مشكل الآثار» ٤/٣٦٨: وعترته: هم أهل بيته الذين على دينه، وعلى التمسك بأمره. وقال علي القاري: إنَّ أهل البيت غالباً ما يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، وهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿ويُعلمهم الكتاب والحكمة﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١٣) و(٣٧٥١). وارقبوا من المراقبة للشيء، وهو المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم.

(٣) قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» ٧/٤٣١ تهذيب بدران: عبد الله بن سبأ الذي تنسب إليه الطائفة السبئية، وهم الغلاة من الرافضة، أصله من اليمن، وكان يهودياً، فأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويلقي بينهم الشر، وكان قد بدأ أولاً بالحجاز، ثم بالبصرة، ثم بالكوفة، ثم دخل دمشق أيام عثمان بن عفان، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل ا لشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، =

يُفْسِدَ دِينَ الإسلامِ بمكره وخبثه، كما فعل بُولص[١] بدينِ النصرانية، فأظهر التَّنَسُّكَ، ثم أظهر الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكر، حتى سعى في فتنةِ عثمان وقتلِه، ثم لما قَدِمَ عليٌّ الكوفة، أظهر الغُلُوَّ في عليّ والنصر له، لِيَتَمَكَّنَ بذلك من أغراضه[٢]، وبلغ ذلك عليًا، فطلب قَتْلَه، فَهَرَبَ منه إلى قرقيسيا[٣]، وخبرُه معروف في التاريخ. وتقدم أنَّه مَنْ فَضَّلَهُ على أبي بكرٍ وعمرَ جَلَدَهُ جَلْدَ المفتري. وبقيت في نفوس المبطلين خَمَائِرُ بدعةِ الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرَّفضُ بابَ الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب[٤] عن الباطنية وكيفية إفسادِهم لدينِ الإسلام، ٣٠٨
قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وَجَدْتَ مَنْ تدعوه مسلماً أن تَجْعَلَ التشيُّعَ عنده دِينَك وشِعَارَك، واجعل المدخل مِن جِهَةِ ظُلْمِ السَّلَفِ لِعَليٍّ وقتلهم الحسين، والتبرِّي مِن تَيْمٍ وعدي، وبني أُمية وبني العباس، وأن عليًا

= وأظهر مقالته بينهم، وكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب برجوع محمد وقد قال الله تعالى: (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، فقبل ذلك عنهُ، ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها، ثم قال بعد ذلك: إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، وكان يلقب بابن السوداء لسواد أمه.

وقال الذهبي في «الميزان» ٢/ ٤٢٦: عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن علياً حرقه بالنار. وانظر «مقالات الإسلاميين» ص ١٥، والملل والنحل» ٦/ ١٧٤.

(١) هو يهودي كان اسمه العبري: «شاوول»، ثم تسمّى بـ«بولص»، راجع سفر «أعمال الرسل» ١٣: ٩، ادعى أن المسيحَ ظهر في دمشق، وهو الذي وضع للنصرانية عقيدة بنوة عيسى المسيح لله، وكذلك عقيدة الفداء.

(٢) في الأصل: «اعتراضه».

(٣) بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ، وعندها مصب الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات. «معجم البلدان» ٤/ ٣٢٨.

(٤) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، المتوفى سنة (٤٠٣هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (١١٠).

يَعْلَمُ الغيب! يُفوِّض[١] إليه خَلْقُ العالم!! وما أشبه ذلك مِن أعاجيبِ الشيعة وجهلهم، إلى أن قال: فإذا أَنِسْتَ[٢] مِن بعضِ الشيعة عندَ الدعوة إجابةً ورَشَداً، أوقفته على مثالِب عليٍّ وولده، رضي الله عنهم. انتهى.

ولا شك أنه يَتطَرّق مِن سَبِّ الصحابةِ إلى سَبِّ أهلِ البيت، ثم إلى سَبِّ الرسول ﷺ؛ إذ أَهْلُ بيتِه وأصحابُهُ مِثْلُ هؤلاء الفاعلين الصانعين.

قوله: «وعُلَماءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِين، ومَنْ بَعْدَهُم مِنَ التَّابِعينَ ـ أَهْلِ الخَيرِ والأَثَرِ، وأَهْلِ الفِقْه والنظر ـ لا يُذْكَرُونَ إلا بِالجَمِيلِ، وَمَن ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ، فَهُوَ عَلى غَيرِ السَّبِيلِ».

وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم

ش: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. فيجبُ على كُلِّ مسلم[٣] بعدَ موالاة الله ورسوله موالاةُ المؤمنين، كما نطق به القرآنُ، خصوصاً الذينَ هم ورثةُ الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلةِ النجومِ، يُهدى بهم في ظُلماتِ البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هِدايتهم ودِرايتهم، إذْ كل أُمَّةٍ قَبْلَ مُبْعَثِ محمد ﷺ، علماؤها شِرارُها إلا المسلمين، فإنَّ[٤] علماءَهُم خِيارُهم، فإنهم[٥] خلفاءُ الرسولِ مِن أُمَّته، والمُحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتابُ، وبه قاموا، وبهم نَطَقَ الكتابُ وبه نطقوا، وكلهم متَّفِقُونَ اتفاقاً يقينياً[٦] على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لِواحدٍ منهم قولٌ قد جاء حديث صحيح بخلافه: فلا بُدَّ له في تركه من عذر.

---

(١) في (أ) و(ب): «يعرض» والمثبت من (ج) و(د) ومطبوعة مكة.
(٢) تصحفت في (ب): إلى: «أيت».
(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٠/ ٢٣١ ـ ٢٣٣.
(٤) في (أ) و(ب) و(ج): «وأن» وهو خطأ.
(٥) في الأصول: «فإن» والمثبت من «مجموع الفتاوى» ٢٠/ ٢٣٢.
(٦) في (ب): يقيناً.

وجِمَاعُ الأعذارِ ثَلاَثَةُ أصنافٍ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اعتقادِه [أَنَّ] النبيَّ ﷺ قاله.

والثاني: عَدَمُ اعتقاده أنه أَرَادَ تلْكَ المسألةَ بذلك القَوْلِ.

والثالث: اعتقادُه[1] أن ذلك الحُكْمَ مَنسوخٌ.

فلهم الفَضْلُ علينا والمِنَّةُ بالسَّبقِ، وتبليغِ ما أُرْسِلَ به الرَّسولُ ﷺ إلينا، وإيضاحِ ما كان منه يَخفى علينا، فرضِيَ الله عنهم وأرضاهم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. ٣٠٩

قوله: «وَلاَ نُفَضِّلُ أَحَداً مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلامُ، ونَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفضَلُ مِن جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ».

لا يفضل أحد من الأولياء على أحد من الأنبياء

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمه الله تعالى إلى الرَّدِّ على الاتِّحاديَّة وجَهَلَةِ المتصوِّفَةِ[2]، وإلاَّ فَأَهْلُ الاستقامةِ يُوصُونَ بمتابَعَةِ العلم، ومتابعة الشَّرْعِ، فقد أوجب اللَّهُ على الخلقِ كُلِّهم متابعةَ الرسل[3]، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري[4]: مَنْ أَمَّرَ السُّنَّةَ على نفسه قَوْلاً وفِعْلاً، نطقَ بالحكمة، ومن أمَّرَ الهوى على نفسه، نطق بالبدعة.

---

(١) في (ب): «عدم اعتقاده»، وهو خطأ.

(٢) انظر «جامع الرسائل» ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧، و«الفرقان» ص ٧١ ـ ٧٤، و«مجموع الفتاوى» ٢/٢١٩ ـ ٢٤٧، و١١/٢٢٥ ـ ٢٢٩، و«درء تعارض العقل» ٥/٤.

(٣) في(ب): الرسول.

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمٰن، وقد تقدم في الصفحة ٢٦٩.

وقال بعضُهم: ما ترك بعضُهم شيئاً مِنَ السُّنَّةَ إلا لِكِبْرٍ[١] في نفسه.

والأمرُ كما قال، فإنَّه إذا لم يكن مُتَّبِعَاً للأمر الذي جاء به الرسولُ، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكونُ مُتَّبِعَاً لهواه، بغير هُدى من الله، وهذا غِشُّ[٢] النَّفس، وهو من الكِبْرِ، فإنه[٣] شُعبة من قول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وكثير من هؤلاء يَظُنُّ[٤] أنه يصل[٥] برياسته واجتهاده في العبادة[٦]، وتصفيةِ نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياءُ من غير اتِّباع لطريقتهم!

ومنهم من يَظُنُّ أنَّه قد صار أفضل من الأنبياء!!

ومنهم من يقول: إن الأنبياءَ والرسلَ إنما يَأْخُذون العِلمَ بالله مِن مشكاةِ خاتَمِ الأولياء!! ويدّعي لنفسه أنه خاتَمُ الأولياءِ!! ويكون ذلك العلم هو حقيقةُ قولِ فرعونَ، وهو أن هٰذا الوجودَ المشهودَ واجبٌ بنفسِه، ليس له صانع مباينٌ له، لكن هٰذا يَقُولُ: هو الله! وفرعونُ أَظْهَرَ الإنكَارَ بالكُلِّيَةِ، لكن كان فرعون في الباطن أَعْرَفَ بالله منهم، فإنه كان مُثْبِتَاً للصانع، وهؤلاء ظَنُّوا أن الوُجُودَ المخلوقَ هو الوجُودُ[٧] الخالق، كابن عربي وأمثالِه!! وهو لمَّا رأى أن الشَّرعَ الظَّاهرَ لا سَبِيلَ إلى تغييرِه، قال: النُّبُوَّةُ خُتِمَتْ، لكن الولايةَ لم تُختم! وادَّعى مِنَ الوِلاية ما هُوَ أَعْظَمُ من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأنَّ الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

---

(١) في (أ): الكبر.
(٢) تصحف في (أ) و(ج) و(د) إلى: «عيش».
(٣) في (أ) و(ب) وج): «فإن»، وفي مطبوعة مكة: فإنه شبيه بقول.
(٤) في الأصول: «لا يظن» بزيادة «لا»، وهو خطأ.
(٥) تصحفت في الأصول الثلاثة إلى: «يضل»، والمثبت من (د).
(٦) تحرفت في الأصول إلى: «العادة».
(٧) في الأصول الثلاثة: الموجود، والمثبت من (د).

مَـقَـامُ الـنُّـبُـوَّةِ فـي بَـرْزَخٍ فُوَيقَ[1] الرَّسُولِ وَدُونَ الوَلِي[2]!!

وهذا قلبٌ للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنينَ المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. والنُّبُوَّةُ أخصُّ من الوِلايةِ، ٣١٠
والرسالةُ أخصُّ من النبوةِ، كما تقدم التنبيه على ذلك.

وقال ابن عربي أيضاً في «فصوصه»[3]: ولما مثَّل النَّبيُّ ﷺ النُّبُوَّةَ بالحائِطِ من اللَّبِن، فرآها قد كَمُلَتْ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فكان هو ﷺ مَوْضِعَ اللبنة، وأما خاتَمُ الأولياء، فلا بُدَّ له من هٰذه الرؤيا، فيرى ما مثَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ويرى نفسَه في الحائِطِ في موضع لبنتين!! ويرى نَفْسَه تنطبعُ في موضع [تينك] اللبنتين، فيكمل الحائط[4]!! والسَّبَبُ الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائِطَ لبنةٌ مِن فِضَّةٍ، وَلَبِنَةٌ من ذهب، واللَّبِنَةُ الفضة هي ظاهرُه وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السِّرِّ ما هو في الصُّورَةِ الظاهرة متبع فيه[5]، لأنه يرى الأمرَ على ما هو عليه، فلا بُدَّ أن يراه هكذا، وهو

---

(١) في الأصول الثلاثة: «فوق»، وهو خطأ، وجاء على الصواب في (د).

(٢) رواية البيت في «الفتوحات المكية» ٢/ ٢٥٢:

بيـن الـولايـة والـرسـالـة بـرزخ فيه النبوة حُكْمُها لا يُجْهَلُ

ولفظه في «لطائف الأسرار» لابن عربي ص٤٩:

سماء النبوة في برزخ دوين الولي وفوق الرسول

ورواية الشارح لم نجدها إلا عند شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» ١٠/ ٢٠٤، و«جامع الرسائل» ١/ ٢٠٩.

(٣) ١/ ٦٣.

(٤) النص في «الفصوص»: وأمَّا خاتم الأولياء، فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ، ويرى في الحائط موضع لبنتين، واللبن من ذهب وفضة، فيرى اللبنتين اللتين تنقص الحائط عنهما، وتكمل بهما لبنة ذهب ولبنة فضة، فلا بدَّ أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكون خاتم الأولياء تينك اللبنتين فيكمل الحائط.

(٥) النص في «الفصوص»: والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع اللبنة الفضة، وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة متبع فيه.

مَوضِعُ اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ مِن المَعْدِنِ الذي يَأْخُذُ منه المَلَكُ الذي يُوحى إليه إلى الرسول[1]، قال: فإن فَهِمْتَ ما أشرنا إليه، فقد حَصَلَ لك العِلْمُ النافع!!

كفر ابن عربي وأمثاله

فمن أكفرُ ممن ضَرَبَ لنفسه المثلَ بلبنةِ ذهب، وللرسول المِثل بلبنة فِضَّةٍ، فيجعل نَفسَه أعلى وأفْضَلَ من الرسول؟! تلك أمانيُّهم: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. وكَيْفَ يخفى كُفرُ مَنْ هٰذا كلامُه؟! وله من الكلام أَمْثَالُ هٰذا، وفيه ما يخفى منه الكُفرُ، ومنه ما يظهر، فلهٰذا يحتاج إلى ناقِدٍ[2] جيِّد، لِيُظْهِرَ زَيْفَه، فإن مِن الزَّغَلِ ما يظهر لِكُلِّ ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقِدِ الحاذِقِ البصير، وكُفرُ ابن عربي وأمثالِه فَوْقَ كُفرِ القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ولكن ابنَ عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادِيَّة في الدَّرْكِ الأسفلِ من النار، والمنافقون يُعاملُون مُعَامَلَةَ المسلمين، لإظهارهم الإسلامَ، كما كان يُظْهِرُه المنافقون في حياة النبيِّ ﷺ ويُبْطِنُونَ الكُفرَ، وهو يُعامِلُهُم معاملةَ المسلمين لما يَظْهَرُ منهم، فلو أنه ظهر مِن أحد منهم ما يُبْطِنُهُ مِن الكفر، لأجرى عليه حُكْمَ المرتدِّ، ولكن في قبول توبته خلاف، والصَّحِيحُ عَدَمُ قبولها، وهي رواية مُعَلًّى[3] عن أبي حنيفة ﷺ. والله المستعان.

ثبوت كرامات الأولياء

قوله: «ونُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم».

ش: المعجزة[4] في اللغة تَعُمُّ كُلَّ خارِقٍ للعادة وفي[5] عُرْفِ أَئِمَّةِ

---

(١) في «الفصوص»: الذي يُوحى به إلى الرسول. . .

(٢) تحرف في الأصول إلى: «نقل» وفي هامش (د) صوابه: «ناقد جيد».

(٣) هو العلاّمة الحافظ الفقيه أبو يعلى معلّى بن منصور الحنفي، نزيل بغداد وفقيهها، حدث عن غير واحد من أهل العلم، وكان ثقة صدوقاً، وهو صاحب حديث ورأي وفقه وورع، وكان من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد، ومن ثقاتهم في النقل والرواية، روى عنهما الكتب والأمالي والنوادر، مات سنة إحدى عشرة ومئتين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣٦٥ ـ ٣٧٠

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» ١١/ ٣١١ ـ ٣٣٥، فالنص منقول عنه، وما بين حاصرتين منه.

(٥) كذا في الأصول والفتاوى، وفي طبعة أحمد شاكر: «وكذلك الكرامة في عرف. .».

أهلِ العلم المتقدِّمينَ، [كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات] ولكن كثيراً من المتأخرين يُفَرِّقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعهما[1] الأمرُ الخارِقُ للعادة.

فصِفَاتُ الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، وهٰذه ٣١١
الثلاثة لا تَصْلُحُ على [وجه] الكمال إلا لِلَّه وَحْدَهُ، فإنه الذي أحاط بِكُلِّ شيءٍ علماً، وهو على كُلِّ شيء قدير، وهو غني عن العالمين، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ مِن دعوى هٰذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوحٌ ﷺ، فهٰذا أوَّلُ أُولي العزم، وأوَّلُ رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتَمُ الرسل، وخاتمُ أولي العزم، وكلاهما تَبَرَّأ مِن ذلك، وهٰذا لأَنَّهُمْ يُطالِبُونَهُمْ:

تارةً بعلم الغَيْبِ، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾﴾ [النازعات: ٤٢].

وتارةً بالتَّأثير، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ [الإسراء: ٩٠].

وتارةً يَعِيبُونَ عليهم الحاجَةَ البشرية، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

فأُمِرَ الرَّسُولُ أن يُخْبِرَهُم بأنه لا يَمْلِكُ ذلك، وإنما يَنَالُ من تلك الثلاثة بقدر ما يُعْطِيهِ الله، فيعلم ما علَّمه الله إياه[2]، ويَقْدِرُ على ما أقدره عليه، ويستغني عما أغناه عنه من الأُمُورِ المخالفة للعَادَةِ المطَّرِدَة، أو لعادة غالبِ الناسِ، فَجَمِيعُ المعجزاتِ والكرامات ما تَخْرُجُ عن هٰذه الأنواع.

---

(١) في الأصول: وجماعها، والمثبت من «مجموع الفتاوى».
(٢) سقطت من (ب).

ثم الخارقُ: إن حَصَلَ به فائدةٌ مطلوبة في الدين، كان مِن الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجبٌ أو مستحبٌ، وإن حصل به أمرٌ مُباح، كان مِن نِعَمِ اللّهِ الدُنيوِيَّة التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجهٍ يتضمَّن ما هو مَنْهِيٌ عنه نَهْيَ تحريم، أو نهيَ تنزيهٍ، كان سبباً للعذابِ أو البُغضِ، كالذي أوتيَ الآيات فانسلخَ منها بلعام بنُ باعورا[1]، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبةِ حال، أو عجزٍ أو ضرورة.

المحمود من الخوارق والمذموم والمباح

فالخَارِقُ ثلاثةُ أنواعٍ: مَحْمُودٌ في الدِّين، ومَذْمُومٌ، ومُبَاحٌ، فإن كان المُبَاحُ فيه منفعةٌ كان نِعْمَةً، وإلا فهو كسائرِ المباحاتِ التي لا منفعةَ فيها. قال أبو علي الجُوْزجَاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإنَّ نَفْسَكَ متحرِّكَةٌ في طلبِ الكرامة، وربُّك يَطْلُبُ منك الاستقامَةَ.

قال الشيخ السُّهْرَوَرْدِي[2] في «عوارفه»[3]: وهذا أصل كبيرٌ في[4] الباب، فإنَّ كثيراً من المجتهدين المتعبدين سَمِعُوا سلف الصالحين المتقدِّمِينَ، وما مُنِحُوا به مِن الكَرَامَاتِ وَخَوارِقِ العادات، فَنُفُوسُهُم لا تَزَالُ تَتَطَلَّعُ إلى شيءٍ من ذلك، ويُحِبُّونَ أن يُرْزَقُوا شيئاً منه، ولَعَلَّ أحدَهم يبقى مُنْكَسِرَ القلب، مُتَّهِماً لنفسه في صِحَّةِ عمله، حيث لَمْ يَحْصُلْ له خارِقٌ، ٣١٢
ولو علموا بِسِرِّ ذلك، لهان عليهم الأَمْرُ، فيعلم أن الله يَفْتَحُ على بعض المجاهدين الصادِقين من ذلك باباً، والحِكْمَةُ فيه أن يَزْدادَ بما يرى من خوارقِ العاداتِ وأمارَةِ[5] القُدرة يقيناً، فيقوى عَزْمُه على الزُّهْدِ في الدنيا،

---

(١) بلعام بن باعورا: كان من عبّاد بني إسرائيل، لا يسأل الله شيئاً إلا أعطاه، رجاه قومه أن يدعو على موسىٰ وقومِهِ، فاستجاب بعد إلحاح، فسلخه الله مما كان عليه. راجع كتب التفسير: [سورة الأعراف/ الآية ١٧٥].

(٢) هو شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السُّهْرَوَرْدِي الصوفي البغدادي، صاحب التّصانيف، المتوفى سنة ٦٣٢هـ. مترجم في «السير» ٢٢/ ٢٣٩.

(٣) «عوارف المعارف» ص٥٤.

(٤) كذا في الأصول، وفي طبعة أحمد شاكر: «ولهذا ضل كثير في»، وهي: أوجه.

(٥) في «العوارف»: آثار.

والخروج عن دواعي الهوى، فَسَبِيلُ الصادقِ مطالبةُ النفس بالاستقامة، فهي[1] كُلُّ الكرامة.

ولا ريبَ أنَّ لِلقلوبِ مِنَ التأثير أَعْظَم مما[2] للأبدان، لكن إن كانت صَالِحةً كان تأثيرُها صالحاً، وإن كانت فاسِدَةً، كان تأثيرُها فاسِداً. فالأحوالُ يكونُ تأثيرُها محبوباً لله تعالى تَارَةً، ومكروهاً لله أخرى.

وقد تكلَّم الفقهاءُ في وجوبِ القَوَدِ على من يَقْتُلُ غَيْرَهُ في الباطنِ، وهٰؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأَمْرَ الكوني، ويَعُدُّون مُجَرَّدَ خرقِ العادة لأحدهم أنه كَرَامَةٌ من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكَرَامَةُ لُزُومُ الاستقامة، وأن الله تعالى لم يُكْرِمْ عبداً بكرامةٍ أَعْظَمَ من مُوافَقَتِه فيما يُحِبُّه ويرضاه، وهو طَاعَتُه وطَاعَةُ رسوله، ومُوَالاةُ أوليائه، ومعاداةُ أعدائه، وهٰؤلاء هُمْ أولياءُ الله الذين قال فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢].

وأما ما يبتلي اللّٰهُ تعالى به عبدَه مِن السَّراءِ بِخَرْقِ العادةِ أو بغيرها أو بالضَّراء فليس ذلك لأجل كَرَامةِ العبد على ربه ولا هَوانِه عليه، بل قد سَعِدَ بها قَوْمٌ إذ[3] أطاعوه، وشقي[4] بها قَوْمٌ إذ[3] عَصَوْه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾[5] وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾[5] كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٧].

---

(١) في (ب): وهي.
(٢) في الأصول: ما.
(٣) في الأصول: «إذا»، وهو خطأ.
(٤) في (ب): ويشقى.
(٥) (أكرمني) (أهانني) قرأهما البزي بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نافع بياء في الوصل خاصة، وروي عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل أو حذفهما، والمشهور عنده الحذف، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، وقرأ الباقون بحذفها في الموضعين. انظر «الكشف عن وجوه القراءات» ٢/ ٣٧٤، و«حجة القراءات» ص٧٩٤، و«النشر» ٢/ ١٩١، و«زاد المسير» ٩/ ١١٩، و«البدور الزاهرة» ص٣٤٢.

ولهذا كان النَّاسُ في هٰذه الأمور ثلاثةَ أقسام: قسمٌ ترتفع دَرَجَتُهُمْ بِخَرْقِ العادة، وقسمٌ يَتَعَرَّضُونَ بها لعذابِ الله، وقِسْمٌ يكونُ في حقِّهم بمنزلةِ المباحات، كما تقدم.

كلمات الله نوعان كونية ودينية

وتنوُّعُ الكَشْفِ والتأثيرِ باعتبارِ تَنَوُّعِ كلمات الله، وكلماتُ الله نوعان: كونية ودينية[1].

فكلماتُه الكونية: هي التي استعاذ بها النبيُّ ﷺ في قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ الَّتِي لا يُجَاوِزُهُنَّ[2] بَرٌّ ولا فَاجِرٌ»[3]، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ[4] رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكَوْنُ كُلُّه داخِلٌ تَحْتَ هٰذه الكلماتِ، وسائِرِ الخوارق.

والنوعُ الثاني: الكَلِمَاتُ الدينيةُ، وهي القُرآنُ وشَرْعُ الله الذي بعث به رَسُولَه، وهي أَمْرُه ونَهْيُه وخَبَرُه، وحَظُّ العبدِ منها العِلْمُ بها، والعَمَلُ،
٣١٣ والأمرُ بما أمر الله به، كما أن حظَّ العبادِ عموماً وخصوصاً العِلْمُ بالكونيّاتِ والتأثير فيها، أي: بموجبها، فالأُولى تدبيريَّةٌ كونية، والثانية شرعية دينية، فَكَشْفُ الأُولى العِلْمُ بالحوادث الكَوْنِيَّة، وَكَشْفُ الثانية العِلْمُ بالمأموراتِ الشرعية.

وقُدْرَةُ الأُولى التأثيرُ في الكونيات، إما في نفسه، كمشيه على الماءِ، وطيرانِه في الهواء، وجلوسِه في النار، وإما في غَيْرِه، بإصحاحٍ وإهلاك، وإغناءٍ وإفقار.

---

(١) انظر «شفاء العليل» ص٢٨٢، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وبين أولياء الشيطان» ص١١٨ وما بعدها، و«مجموع الفتاوي» ١١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) في الأصول: «لا يتجاوزهن»، والمثبت من موارد الحديث.

(٣) صحيح، وقد تقدم ص١٨٩.

(٤) في الأصل: (كلمات) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب: (كلمة) على التوحيد. انظر «الكشف عن وجوه القراءات» ١/ ٤٤٧، و«حجة القراءات» ص٢٦٨، و«زاد المسير» ٣/ ١١٠.

وقُدْرَةُ الثانية التأثيرُ[1] في الشرعيات، إما في نفسه بطاعةِ اللّهِ ورسوله، والتّمَسُّكِ بكتابِ الله وسُنَّةِ رسولِه باطناً وظاهراً، وإما في غيره بأن يَأْمُرَ بطاعةِ الله ورسوله، فيطَاعَ في ذلك طاعةً شرعيةً.

فإذا تقرَّر ذلك، فاعْلَمْ أنَّ عَدَمَ الخوارقِ عِلْماً وقُدْرَةً لا تَضرُّ المُسْلِمَ في دينِه، فمَنْ لم ينكشفْ له شيءٌ مِنَ المغيَّبات، ولم يُسَخَّرْ له شيءٌ من الكونيات، لا يَنْقُصُهُ ذلك في مرتبته عندَ الله، بل قد يَكُونُ ذلك أَنْفَعَ له، فإنه إن اقترنَ به الدِّينُ وإلا هَلَكَ صاحِبُه في الدنيا والآخرة، فإنَّ الخارِقَ قد يَكُونُ مع الدِّين، وقد يَكُونُ مع عدمِه، أو فسادِه، أو نقصِه.

الخوارق النافعة تابعة للدين خادمة له

فالخوارِقُ النَّافِعَةُ تابعةٌ للدين، خَادِمةٌ له، كما أن الرِّياسةَ النافعةَ هي التَّابِعَةُ للدِّين، وكذلك المَالُ النافع، كما كان[2] السلطانُ والمالُ النافِعُ بيدِ النبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ، فَمَنْ جعلها هي المقصودَة، وجعل الدِّينَ تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجلِ الدين في الأصل، فهو شَبيهٌ بمن يأكُلُ الدنيا بالدين، وليست حالُه كحال مَنْ تَدَيَّنَ خَوْفَ العذاب، أو رَجَاءَ الجَنَّةِ، فإنَّ ذلك مأمورٌ به، وهو على سبيلِ نجاةٍ، وشريعةٍ صحيحة.

والعَجَبُ أنَّ كثيراً ممن يزعم أنَّ هَمَّهُ قد ارتفع عن أنْ يَكُونَ خوفاً مِن النار، أو طلباً للجنة، يجعل هَمَّه بدينه أدنى خارق من خوارقِ الدنيا!! ثم إنَّ الدينَ إذا صَحَّ علماً وعملاً، فلا بُدَّ أن يُوجِبَ خَرْقَ العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبُه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣]. وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۝ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٦٧ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٦٨﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) تكررت «كان» في (أ) و(ج).

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

٣١٤ وقال رسولُ الله ﷺ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ المُؤْمِنِ، فإنَّه يَنْظر بِنُورِ اللَّهِ». ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحجر: ٧٥] رواه الترمذيُّ مِنْ رواية أبي سعيد الخدري[1].

وقال تعالى فيما يروي[2] عنه رَسُولُه ﷺ: «مَنْ عَادَى لي وَلِيًّا، فقَدْ بَارَزَنِي بالمحاربة، وَمَا تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بمثل ما افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ، حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإذَا أَحْبَبْتُه، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بها، وَرِجْلَه الَّتي يَمْشِي بها، وَلَئِنْ سَأَلَنِي، لأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي، لأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ في شَيءٍ أَنَا فَاعِلُه تَرَدُّدِي في نَفْسِ عبدي المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ ولا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»[3]. فظهر أنَّ الاستقامَةَ حَظُّ الربِّ، وطَلَبَ الكرامةِ حظُّ النَّفْسِ. وبالله التوفيق.

وقولُ المعتزلة في إنكارِ الكرامة ظاهرُ البطلان، فإنَّه بمنزلة إنكارِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧)، وابن جرير ١٤/٣٠، وفي سنده عطية العوفي، وهو ضعيف. وأخرجه الطبراني (٧٤٩٧) من طريق عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله». وعبد الله بن صالح ـ وهو كاتب الليث ـ سيء الحفظ، ومع ذلك فقد حسن الهيثمي إسناده في «المجمع» ١٠/٢٦٨، ولعله لشواهد. وفي الباب عن ابن عمر وثوبان عند ابن جرير ١٤/٣٢، وفي الأول فرات بن السائب وهو متروك، وفي الثاني مؤمل بن سعيد الرحبي وهو منكر الحديث. وعن أنس بن مالك عند البزار (٣٦٢٠) بلفظ: «إن لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم» وذكره الهيثمي في «المجمع»، وزاد نسبته إلى الطبراني في «الأوسط» وقال: إسناده حسن، وحسنه أيضاً السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٢٠، وانظر «تفسير ابن كثير» ٤/٤٦١.

(٢) في (ب): يرويه.

(٣) تقدم تخريجه ص٥٠٩.

المحسوسات، وقولهم[1]: لو صحت، لاشتبهت بالمعجزة[2]، فيؤدي إلى التباس النبي[3] بالوليّ، وذلك لا يجوز. وهٰذه الدَّعْوى إنما تَصِحُّ إذا كان الوليُّ يأتي بالخارق، ويدَّعي النُّبوَّةَ، وهٰذا لا يَقَعُ، ولو ادَّعى النبوَّةَ، لم يكن وليًا، بل كان متنبئاً كذَّاباً، وقد تَقَدَّم الكلامُ في الفَرْقِ بين النَّبيِّ والمُتَنبِّئِ، عند قولِ الشيخ: «وأن محمداً عبدُه المُجْتَبى، ونَبِيُّه المصطفى».

أنواع الفراسة

ومما ينبغي التَّنْبِيهُ عليه هٰا هنا: أن الفراسةَ ثلاثةُ أنواعٍ[4]:

إيمانية: وسَبَبُها نورٌ يَقْذِفُه الله في قلبِ عبده، وحقيقتُها أنها خاطِرٌ يَهْجُمُ[5] على القلب، يَثِبُ عليه كوثوبِ الأسدِ على الفريسة، ومنها اشتقاقُها[6]، وهٰذه الفراسةُ على حسب قُوَّةِ الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً، فهو أَحَدُّ فراسةً، قال أبو سليمان الدَّاراني[7] ﷺ: الفِرَاسَةُ مكاشفةُ النفس ومُعَايَنَةُ الغيب، وهي مِنْ مقامات الإيمان. انتهى.

وفراسةٌ رياضية: وهي التي تَحْصُلُ بالجوعِ والسهر والتخلي، فإنَّ النفس إذا تجرَّدت عن العوائِق، صار لها من الفِرَاسَةِ والكشف بحسب تجرُّدِها، وهٰذه فِراسَةٌ مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تَدُلُّ على إيمانٍ، ولا على ولاية، ولا تَكْشِفُ عن حقٍّ نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كَشْفُهَا من جنس فِرَاسَةِ الولاة، وأصحاب عبارة الرؤيا[8] والأطباء ونحوهم.

وفراسةٌ خَلْقِيَّةٌ: وهي التي صَنَّفَ فيها الأطباءُ وغيرُهم، واستدلوا

---

(١) في الأصول وقوله.
(٢) في (أ) و(ج) و(د): المعجزة.
(٣) تحرفت في الأصول إلى: «التي».
(٤) انظر «مدارج السالكين» ٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٧.
(٥) تحرفت في (أ) و(ب) و(ج) إلى «يهجر» والمثبت من (د) و«المدارج».
(٦) في (أ) و(د) «استغالها». وفي (ب) و(ج): اشتغالها.
(٧) هو عبد الرحمن بن أحمد الداراني، ولد في حدود الأربعين ومئة، وهو من كبار الزهاد، مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/رقم الترجمة ٣٤.
(٨) في الأصول: الرؤساء، والمثبت من «مدارج السالكين».

بالخَلْقِ على الخُلُق، لِما بينهما مِن الارتباط، الذي[1] اقتضته حكمة الله، كالاستدلالِ[2] بِصِغَرِ الرأسِ الخارج عن العادة على صِغَرِ العقل، وبكبره[3] على كِبَرِهِ، وسَعَةِ الصدْرِ على سَعَةِ الخُلُق، وبضيقه على ضيقه، وبجمودِ العينين وكَلالِ نَظَرِهِمَا على بلادةِ صَاحِبِها، وضَعْفِ حرارة قلبه، ونحو ذلك.

٣١٥ **قوله: «ونؤمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، ونُزُولِ عيسى ابنِ مَرْيَمَ ﷺ مِنَ السَّماءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبها، وخُرُوج دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِها».**

الإيمان بأشراط الساعة

ش: عن عَوْفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ: قال: أَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ في غزوةِ تبوك، وهو في قُبَّةٍ [من] أدم، فقال: «اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ المَقْدِسِ، ثُمَّ مُوْتَانٌ[4] [يَأْخُذُ] فِيكُم كقُعاص[5] الغَنَم، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ[6] المالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِئَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطاً، ثُمَّ فِتْنَةٌ لا يبقى بيتٌ من العَرَبِ إلاَّ دخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُم وَبَيْنَ بَني الأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ، فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً». وروي

---

(١) في الأصول: «التي»، والمثبت من «المدارج» ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: «فالاستدلال»، والمثبت من «المدارج» ومطبوعة مكة.

(٣) الهاء، سقطت من الأصول.

(٤) بضم الميم وسكون الواو، قال القزاز: هو الموت، وقال غيره: هو الموت الكثير الوقوع، ويقال بالضم لغة تميم، وغيرهم يفتحونها، ويقال للبليد: مَوتان القلب، وقال ابن الجوزي: يغلط بعض المحدثين، فيقول: «مَوتان» بفتح الميم والواو، وإنما ذاك اسم الأرض التي لم تُحي بالزرع والإصلاح. انظر «غريب الحديث» ٤/ ٨٦ لأبي عبيد، و«الفائق» ٣/ ٥٣:

(٥) بضم القاف وتخفيف العين المهملة، وبعد الألف صاد مهملة، (وضبطه الحفاظ في «الفتح» بتقديم العين على القاف، وهو خطأ). وهو داء يأخذ الغنم لا يُلبثها أن تموت، ومنه أخذ الإقعاص في القتل، يقال: رميت الصيد، فأقعصته: إذا مات مكانه. «غريب الحديث» ٤/ ٨٦.

(٦) تحرفت في الأصول إلى: استقامة.

«راية»[1]، بالراء والغين، وهما بمعنى[2]. رواه البخاري[3] وأبو داود، وابن ماجه، والطبراني.

وعن حُذَيفة بنِ أَسِيدٍ، قال: اطَّلَعَ[4] النبيّ ﷺ علينا ونحنُ نتذاكَرُ الساعةَ، فقال: «ما تذكرون»[5]؟ قالوا: نذكُرُ السَّاعَةَ، فقال: «إنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تُرى[6] عَشْرُ آيَاتٍ: الدُّخَانُ، والدَّجَّالُ، والدَّابَّةُ، وطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، ونُزُولُ عِيسَى بنِ مَرْيَمَ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وثلاثةُ خسوفٍ: خَسْفٌ بالمشرق، وخسْفٌ بالمغرب، وخَسْفٌ بجزيرة العرب، وآخِرُ ذٰلك نارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إلى مَحْشَرِهِمْ». رواه مسلم[7].

---

(١) هي عند أبي داود (٤٢٩٢) من حديث ذي مِخْبَر، وقال ابن الجوزي: رواه بعضهم: «غابة» بالباء الموحدة، وهي الأجمة، شبه كثرة الرماح للعسكر بها، فاستعيرت له. «عمدة القاري» ١٥/ ١٠٠.

(٢) قال الجواليقي: غاية وراية واحد؛ لأنها غاية المتبع إذا وقفت، وقف، وإذا مشت تبعها.

(٣) رقم (٣١٧٦) من طريق الحميدي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: سمعت بسر بن عبيد الله أنه سمع أبا إدريس قال: سمعت عوف بن مالك... ورجال إسناده كلهم شاميون إلا الحميدي شيخ البخاري، فإنه مكي. وأخرجه ابن ماجه (٤٠٤٢) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم به. ورواه الطبراني في «الكبير» ١٨/ ٤٠ (٧٠) من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم به، إلا أنه زاد بين عبد الله بن العلاء وبين بسر بن عبيد الله زيدَ بنَ واقد، فهو من المزيد في متصل الأسانيد نبه عليه الحافظ في «الفتح» ٦/ ٢٧٧. ورواه مختصراً أبو داود (٤٢٩٣) عن مؤمَّل بن الفضل، وابن ماجه (٤٠٩٥) عن عبد الرحمن بن إبراهيم ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم. ورواه مطولاً أحمدُ ٦/ ٢٥، والطبراني (٧٢) من طريقين، عن صفوان، حدثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، وزاد في آخره: «فسطاط المسلمين يومئذ في أرض يقال لها. الغوطة في مدينة يقال لها. دمشق» وللحديث طرق أخرى عند الطبراني، انظر رقم (٩٨) و(١١٩) و(١٢٢) و(١٥٠).

(٤) في (ب): اطلع علينا.

(٥) في مسلم: ما تذاكرون.

(٦) في مسلم: حتى ترون قبلها.

(٧) مسلم برقم (٢٩٠١)، وأخرجه أحمد ٤/ ٦، وأبو داود (٤٣١١)، وابن ماجه=

وفي «الصحيحين»، واللَّفظُ للبخاري، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما، قال: ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النبيِّ ﷺ، فقال: «إنَّ اللَّهَ لا يَخْفَى عَلَيْكُم، وإنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وأَشَارَ بِيَدِهِ إلى عَيْنِهِ، وإنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ عينِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»[1].

عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍ إلاَّ أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الدَّجَّالَ، ألا إنَّه أَعْوَرُ، وإنَّ رَبَّكُم لَيسَ بأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَ فَ رَ»[2]، فسره في رواية: «أي: كافر».

وروى البخاريّ وغَيْرُه، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَماً عَدْلاً، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَه أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ خَيْراً مِنَ الدُّنيا وَمَا فِيها». ثم يَقُولُ أبو هريرة:
٣١٦ واقرؤوا[3] إن شِئْتُمْ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾[4]

وأحاديثُ الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ ويَقْتُلُهُ، ويخرج يأجوجُ ومأجوج في أيامه بَعْدَ قتلِه الدجالَ، فيُهْلِكُهم اللَّهُ أجمعينَ في

= (٤٠٥٥)، والترمذي (٢١٨٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/ ٢٠، والطيالسي (١٠٦٧)، وابن أبي شيبة ١٥/ ١٣٠ - ١٣١ والطبراني (٣٠٢٨) و(٣٠٢٩) و(٣٠٣٤)، والبغوي (٤٢٥٠).

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٩) و(٣٤٤١) و(٥٩٠٢) و(٦٩٩٩) و(٧٠٢٦) و(٧١٢٨)، ومسلم (١٦٩) و٤/ ٢٢٤٧، وأبو داود (٤٧٥٧)، والترمذي (٢٢٣٥) و(٢٢٤١)، وأحمد ٢/ ٣٧ و١٣١، وابن أبي شيبه ١٥/ ١٢٨ والبغوي (٤٢٥٥) و(٤٢٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣١) و(٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣) والترمذي (٢٢٤٥)، وأبو داود (٤٣١٦)، والطيالسي (١٩٦٣).

(٣) في (ب): فاقرؤوا.

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٢٢) و(٢٤٧٦) و(٣٤٤٨) و(٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥)، والترمذي (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٤٠٧٨)، وأحمد ٢/ ٢٤٠، و٢٧٢، و٢٩٠، و٣٩٤ و٤٠٦ و٤١١ و٤٨٢، ٤٩٤، و٥٣٨، والطيالسي (٢٢٩٧).

ليلةٍ واحدة ببركة دُعائه عليهم، يضيقُ هذا المختصر عن بسطها[1].

وأما خروجُ الدَّابَّةِ وطلوعُ الشمس مِن المغرب، فقال تعالى: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾[2] [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وروى البخاريّ عِنْدَ تفسيرِ الآيةِ، عن أبي هُريرة، قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: «لا تَقومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبها، فإذا رآها النَّاسُ آمَنَ مَنْ علَيْها، فذلك حِينَ لا يَنْفَعُ نَفساً إيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ»[3].

وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو، قال حَفِظْتُ[4] مِن رسولِ الله ﷺ حديثاً لم أنسَهُ بَعْدُ، سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ أوَّلَ الآياتِ خُرُوجاً طُلوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبها، وَخُروجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاس ضُحَى، وَأَيُّهُما[5] ما كانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فالأُخْرَىٰ عَلَى إثْرِهَا قَرِيباً»[6].

أي أوَّل الآياتِ التي ليست مألوفة، وإن كان الدَّجَّالُ، ونزولُ

---

(١) انظر «النهاية» للحافظ ابن كثير ١١٨١ ـ ١٨٤.
(٢) انظر تفسير القرآن العظيم ٦/ ٢٢٠ ـ ٢٢٤، والنهاية ١/ ١٩٠، و«روح المعاني» ٢٠/ ٢٤ ـ ٢٥.
(٣) أخرجه البخاري (٤٦٣٥) و(٤٦٣٦) و(٦٥٠٦)، ومسلم (١٥٧)، وأبو داود(٤٣١٢)، وابن ماجه (٤٠٦٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/ ٤٤٢، والبغوي (٤٢٤٣).
(٤) في (ب): حدثت.
(٥) في الأصول: «فأيتها»، والمثبت من صحيح مسلم.
(٦) أخرجه مسلم (٢٩٤١)، وأبو داود (٤٣١٠)، وابن ماجه (٤٠٦٩)، والطيالسي (٢٢٤٨)، وأحمد ٢/ ٢٠١، والبغوي (٤٢٩١).

عيسى عليه السلام من السَّماء قبل ذلك، وكذلك خُرُوجُ يأجوجَ ومأجوجَ، كُلُّ ذلك أمورٌ مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدةُ مثلهم مألوفةٌ، أما خروجُ الدابة على شكل[1] غَريبٍ غيرِ مألوفٍ، ثم مخاطبتُها الناس، ووسمُها إياهم بالإِيمانِ أو الكفرِ، فأمْرٌ خَارجٌ عن مجاري العادات. وذلك أوّلُ الآياتِ الأرضية، كما أن طُلوعَ الشمسِ من مغربها على خلاف عادتها المألوفة، أول الآيات السماوية.

وقد أفرد النَّاسُ أحاديثَ أشراط الساعة [في] مصنفاتٍ مشهورةٍ، يَضِيقُ عن بسطها هٰذا المختصر.

قوله: «وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِناً وَلاَ عَرَّافاً، وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيئاً يُخَالِفُ الكِتَابَ والسّنَّةَ وإجْمَاعَ الأُمَّةِ».

٣١٧ كذب الكاهن والعراف

ش: روى مسلمٌ والإِمامُ أحمد عن صَفِيَّةَ بنتِ أبي عُبَيْدٍ، عن بعضِ أزواج النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً فَسَأَلَهُ عَنْ شَيءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةُ أَرْبَعِينَ ليلة»[2].

وروى الإِمامُ أَحْمَدُ في «مسنده» عن أبي هُرَيْرَةَ، أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً أو كاهِناً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ على مُحَمَّد»[3].

والمُنَجِّمُ[4] يَدْخُلُ في اسم «العَرَّاف» عند بعضِ العلماء، وعند بعضهم هو في معناه، فإذا كانت هٰذه حالَ السائل، فكيف بالمسؤول؟.

وفي «الصحيحين» و«مسند الإِمام أحمد»، عن عائشة، قالت: سَأَلَ[5]

---

(١) في (ب): بشكل.

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ٦٨ و٥/ ٣٨٠، ومسلم (٢٢٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، وفي «أخبار أصبهان» ٢/ ٢٣٦.

(٣) تقدم تخريجه ص٤٤١.

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/ ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٥) في (ج): سئل.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ناسٌ عن الكُهَّانِ؟ فقال: «لَيْسُوا بِشَيءٍ»، فقالُوا: يا رسولَ الله، إنهم يُحدِّثون أحياناً بالشيء فيكون حقّاً؟ فقال رسول الله ﷺ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُها الجِنِّيُّ فَيُقَرْقِرُهَا[1] في أُذُنِ وَلِيِّه، فَيَخْلِطُونَ معها[2] [أَكْثَرَ مِنْ] مائة كِذْبَةٍ»[3].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «ثَمَنُ الكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ البَغِيِّ خَبِيثٌ، وحُلْوَانُ الكَاهِنِ خَبِيثٌ»[4].

وحُلوانه: الذي[5] تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هذا المعنى ما يُعطاه المُنَجِّمُ وصَاحِبُ الأزلامِ التي يُسْتَقْسَمُ بها، مثل الخشبةِ المكتوبِ عليها «ا ب ج د» والضارب بالحصى، والذي يَخُطُّ في الرمل، وما يُعطاه هؤلاء حَرَامٌ، وقد حَكَى الإجماعَ على تحريمه غَيْرُ واحدٍ من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما.

---

(١) يقرقرها: يُرَدِّدُها، وهي رواية للبخاري، ورواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ: «فيَقَرّها» بفتح الياء والقاف وتشديد الراء، أي؛ يصبها، قول: قررت على رأسه دلواً: إذا صببته، فكأنه صبَّ في أذنه ذلك الكلام، قال القرطبي: ويصح أن يقال: المعنى: ألقاها في أذنه بصوت، يقال: قر الطائر: إذا صوت.

(٢) في صحيح مسلم: فيها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢١٠) و (٥٧٦٢) و (٦٢١٣) و (٧٥٦١)، وعلقه برقم (٣٢٨٨) ومسلم (٢٢٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/ ١١٤ ـ ١٥٥، والبغوي (٣٢٥٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٦٨) (٤١) من حديث رافع بن خديج بلفظ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». وأخرجه البخاري (٢٢٣٧) و(٢٢٨٢) و(٥٣٤٦) و(٥٧٦١)، ومسلم (١٥٦٧)، ومالك ٢/ ٦٥٦، وأحمد ٤/ ١١٨ ـ ١١٩ و١٢٠، والشافعي (١٢٢٤)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١٢٧٦)، والنسائي ٧/ ٣٠٩، وابن ماجه (٢١٥٩)، وابن الجارود (٥٨١)، والبغوي (٢٠٣٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ٥١ من حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن».

(٥) تحرف في الأصول إلى: «التي».

وفي «الصحيحين» عَنْ زَيْدِ بنِ خالِدٍ، قال: خَطَبَنا رَسُولُ الله ﷺ بالحُدَيْبِيَة، على إثر سماء كانت من الليل، فقال: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَال رَبُّكُمُ اللَّيْلَةَ»؟ قلنا: الله ورسولُه أعلم، قال: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بي، فمن قَالَ: مُطِرْنا بِفَضْلِ الله وَرَحْمَتِهِ، فذٰلِكَ مُؤْمِنٌ بي، كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، ومن قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذٰلِكَ كافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ»[1].

وفي «صحيح مسلم» و«مسند الإمام أحمد»، عن أبي مَالِكٍ الأشعريِّ أن النَّبي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ في أُمَّتِي مِن أمر الجَاهِلِيَّةِ، لا يَتْرُكُونَهُنَّ: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، والطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ بِالأَنْواءِ، والنِّيَاحَةُ»[2].

والنُّصُوصُ عن النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِه وسائِرِ الأئمة، بالنهي عن ذلك، أكثرُ من أن يتسِعَ هذا الموضع لذكرها.

وصِنَاعةُ التنجيم ـ التي مضمونُها الإِحْكَامُ والتأثير[3]، وهو الاستدلالُ

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧) و(٧٥٠٣)، ومسلم(٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي ٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥، ومالك ١/ ١٩٢، وأحمد ٤/١١٧، والبيهقي ٣/٣٥٧ ـ ٣٥٨، والطبراني (٥٢١٣) و (٥٢١٤) و (٥٢١٥) و(٥٢١٦)، والحميدي (٨١٣)، وعبد الرزاق (٢١٠٠٣)، وابن حبان (١٨٨). قال البغوي في «شرح السنة» ٤/ ٤٢٠: كانت العرب تقول في الجاهلية: إذا سقط نجم وطلع آخر لا بد من أن يكون عند ذلك مطر، فينسبون كل غيث يكون عند ذلك إلى النجم، فيقولون: مطرنا بنوء كذا، وأراد سقانا الله تعالى بفضله في هذا الوقت، فذلك جائز.

(٢) أخرجه مسلم (٩٣٤)، وأحمد ٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، وعبد الرزاق (٦٦٨٦)، وأبو يعلى (١٥٧٧)، والحاكم ١/ ٣٨٣، والبيهقي ٤/ ٦٣. وروايته عند الجميع: «والاستسقاء بالنجوم» غير عبد الرزاق، فقد رواه: «بالأنواء» كلفظ الشارح.

(٣) ولا يصح في نظر العقل السليم ما يزعمه البعض من أن للكواكب تأثيراً في حصول الأحوال النفسانية من الذكاء والبلادة، والسعادة والشقاوة، وحسن الخلق، وقبحه، والغنى والفقر، والهم والسرور، واللذة والألم، وقد توسع العلامة ابن القيم في بيان جهل من يقول بذلك وضلاله، وبعده عن هدي الإسلام وتعاليمه أيما توسع في كتابه العظيم «مفتاح دار السعادة» ٢/ ١٢٦ ـ ٢٤٢. وقد أثبتت الوقائع أنهم يكذبون في دعاويهم تلك أكثر مما يصدقون لأنهم يعتمدون على مجرد الاتفاق والمصادفة والظنون والأوهام، وهي لا تغني في باب الحق شيئاً.

على الحوادِثِ الأرضية بالأحوالِ الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية ـ: صِنَاعةٌ محرمة بالكتاب والسنة، بل هي مُحَرَّمَةٌ على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عُمَرُ بنُ الخطاب ﷺ وغيره: الجِبْتُ: السِّحْرُ.

وفي «صحيح البخاري»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها قَالَتْ: كان لأبي بكر غُلَامٌ يَأْكُلُ مِن خَرَاجِه، فجاء يوماً بشيءٍ، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغُلامُ: تَدْرِي مِمَّ هٰذا؟ قال: وما هُوَ؟ قال: كُنْتُ تَكَهَّنْتُ لِإنسانٍ في الجاهلية، وما أُحْسِنُ الكِهَانة[1]، إلا أني خَدَعْتُه، فَلَقِيَنِي[2]، فأعطاني بذٰلك، فهٰذا الذي أَكَلْت منه، فأدخل أبو بكر يَدَهُ، فقاء كُلَّ شيءٍ في بطنه[3]. ٣١٨

والواجبُ على ولي الأمرِ، وَكُلِّ قادرٍ أن يَسعى في إزالةِ هؤلاء المنجمين والكُهَّانِ والعرَّافين وأصحاب الضَّرْبِ بالرمل والحَصَى والقرعِ والفالاتِ، ومنعِهم مِنَ الجُلُوسِ في الحوانيتِ أو الطُّرُقَاتِ، أو أن يَدْخُلُوا على النَّاسِ في منازلهم لذلك، ويكفي مَنْ يَعْلَمُ تَحْرِيمَ ذلك، ولا يسعى في إزالته، مع قُدرته على ذلك؛ قَوْلُه تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء المَلاعِينُ يقولون الإِثْمَ[4]، ويأكُلُونَ السُّحْتَ بإجماعِ المسلمين، وثبت في «السُّنَنِ» عن النبيِّ ﷺ برواية الصِّدِّيق عنه، أنه قال: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا المُنْكَرَ، فَلَمْ

---

(١) الكِهانة ـ بكسر الكاف ـ: هي الإخبار بالغيب من غير طريق شرعي، وكان كثيراً في الجاهلية لا سيما قبل البعثة، وكان منهم من يزعم أنَّ له رائياً من الجن يلقي إليه الأخبار، ومنهم من يدعي أنه يستدرك ذلك بفهم أُعطيه.

(٢) في الأصول: «ولقيني»، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٤٣)، في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية.

(٤) سقطت من (ب).

يُغَيِّروهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»[1].

وهٰؤلاء الذين يفعلون هٰذه الأَفْعَال الخَارِجَةَ عن الكتاب والسنة أنواع:

نوع منهم: أَهْلُ تلبيسٍ وكَذِبٍ وخِدَاعٍ الذين يُظْهِرُ أَحَدُهُمْ طَاعَةَ الجن له، أو يَدَّعي الحالَ مِن أَهل المَحَالِ، من المشايخ النصَّابين، والفقراءِ الكَذَّابِينَ، والطُّرقية المكَّارين، فهٰؤلاء يستحِقُّون العُقُوبَةَ البليغةَ التي تَرْدَعُهُمْ وأمثالَهم عن الكذبِ والتلبيس، وقد يكونُ في هٰؤلاء مَنْ يستحق القَتلَ، كمن يدَّعِي النبوة بمثلِ هٰذه الخُزعبلات، أو يَطْلُبُ تغييرَ شيءٍ من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوعٌ: يتكلَّمُ في هٰذه الأمور على سبيل الجدِّ والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهورُ العلماء يُوجبون قتلَ الساحر، كما هو مذهبُ أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثورُ عن الصحابة، كعمر وابنه، وعثمان وغيرهم ﷺ، ثم اختلف هؤلاء: هل[2] يُستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحرِ؟ أم يُقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قَتَلَ بالسِّحر قُتِلَ، وإلاَّ عُوقب بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشَّافعي، وهو قولٌ في مذهب أحمد رحمهما الله[3].

التنازع في حقيقة السحر وأنواعه

وقد تنازع العلماءُ في حقيقةِ السحر وأنواعه، والأكثرون يقولون: إنه

(١) أخرجه أحمد ١/٢ و٥ و٧ و٩، والترمذي (٢١٦٨) و(٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٥/٣٠٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٦٢ و٦٣ و٦٤، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢)، والحميدي (٣)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩)، والبغوي (٤١٥٣) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم أنه سمع أبا بكر الصديق.. وإسناده صحيح، وصححه الترمذي، وابن حبان (١٨٣٧) وغيرهما.

(٢) تحرفت في الأصول إلى: «قيل.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٨/٣٤٦ و٢٩/٣٨٤.

قد يُؤَثِّرُ في موت المسحور ومرضه من غيرِ وصول شيء ظاهر إليه، وَزَعَمَ بعضُهم أنه مجردُ تخييل[1].

واتفقوا كُلُّهم على أنَّ ما كان من جِنس دعوةِ الكواكب السبعةِ، أو غيرها، أو خطابها، أو السُّجُودِ[2] لها، والتَّقَرُّبِ إليها بما يُناسِبُها من اللباس ٣١٩
والخواتم والبخور ونحو ذلك، فإنه كُفرٌ، وهو مِن أَعْظَمِ أبوابِ الشرك، فيجب غَلْقُه، بل سَدُّه، وهو مِن جنس فِعْلِ قوم إبراهيمَ ﷺ، ولهذا قال ما حكى اللَّهُ عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات: ٨٨ ـ ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢].

واتفقوا كلهم أيضاً على أنَّ كُلَّ رُقية وتعزيم، أو قَسَم فيه شركٌ بالله، فإنه لا يجوزُ التكلمُ به، وإن أطاعته به الجِنُّ أو غيرُهم، وكذلك كُلُّ كلام فيه كفر لا يجوزُ التكلمُ به، وكذلك الكلامُ الذي لا يُعْرفُ معناه لا يُتَكَلَّمُ به، لإمكان أن يكونَ فيه شرك لا يُعْرَفُ. ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «لا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكَاً»[3].

ولا يجوز الاستعاذة[4] بالجن، فقد ذمَّ اللَّهُ الكافرين على ذلك[5]، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾﴾ [الجن: ٦]. قالوا: كان الإِنسيُّ إذا نزل بالوادي يقول: أعوذُ بعظيم هٰذا الوادي من سُفَهائِه، فيبيتُ في أمن وجوار حتى يُصبح: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ يعني: الإِنسَ للجن، باستعاذتهم بهم، رهقاً، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشرّاً،

---

(١) انظر «التفسير القيم» ص٥٧١ ـ ٥٧٣.
(٢) في (أ) و(ب) و(ج): «والسجود»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.
(٣) أخرجه من حديث عوف بن مالك الأشجعي مسلمٌ (٢٢٠٠)، وأبو داود (٣٨٨٦) والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٥٦، والطبراني ١٨/(٨٨).
(٤) في الأصول: الاستعانة.
(٥) انظر: «التفسير القيم» ص٥٤٢.

وذلك، أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنَّ والإِنس! فالجنُّ[1] تعَاظم في أنفسها، وتزداد كفراً إذا عاملتها الإِنس بهذه المعاملة، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ۝٤١﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١]. فهؤلاء[2] الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزَّلُ عليهم: ضالون، وإنما تَنَزَّلُ عليهم الشياطين، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝١٢٨﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتاعُ[3] الإِنسيِّ بالجني: في قضاءِ حوائجه، وامتثالِ أوامره، وإخبارِه بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاعُ الجنِّ بالإِنس: تعظيمهُ إياه، واستعانتهُ به، واستغاثتهُ، وخضوعهُ له.

ونوع منهم [يتكلّم] بالأحوالِ الشَّيْطَانِيَّةِ، والكُشوفِ ومخاطبةِ رجالِ الغَيْبِ، وأن لهم خوارقَ تقتضي أنّهم أولياءُ الله! وكان مِنْ هٰؤلاء من يُعِينُ ٣٢٠
المشركين على المسلمين! ويقول: إنَّ الرسولَ أمره بقتالِ المسلمين مع المشركين، لكونِ المسلمين قد عصوْا!! وهٰؤلاء في الحقيقة إِخْوَانُ المشركين.

والناسُ مِنْ أهلِ العلم فيهم [على] ثلاثةِ أحزاب:

حِزْبٌ يُكَذِبُونَ بوجودِ رجالِ الغيب، ولكن قد عاينهم النَّاسُ، وثبت عمن عاينهم، أو حدثه الثِّقَاتُ بما رأوه، وهٰؤلاء إذا رأوهم، وتيقنوا وجودَهم، خضعُوا لهم.

وحِزْبٌ عرفوهم، ورجعوا إلى القَدَرِ، واعتقدوا أن ثَمَّ في الباطِن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء!.

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «الحق»، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).
(٢) في (ب): وهؤلاء.
(٣) تحرفت في الأصول إلى: «فاستماع».

وحِزبٌ ما أمكنهم أن يجعلوا وليّاً[1] خارجاً عن دائرةِ الرسول، فَقَالُوا: يكونُ الرسول هو مُمِدّاً للطائفتين، فهؤلاء مُعَظِّمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه.

والحق: أن هٰؤلاء من[2] أتباعِ الشياطين، وأن رِجَالَ الغيب هُمُ الجِنُّ، ويُسَمَّوْنَ رجالاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦] وإلا فالإِنس يُؤْنَسُون، أي يشهدون ويُرَوْنَ، وإنما يحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصارِ الإنس، ومن ظَنَّ أنهم من «الإِنس» فَمِنْ غلطه وجهله، وسَبَبُ الضلال فيهم، وافتراق هٰذه الأحزاب الثلاثة عَدَمُ الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن.

ويَقُولُ بَعْضُ الناس: الفقراءُ يُسلَّم إليهم حَالُهم! وهٰذا كلامٌ باطل، بل الوَاجِبُ عرضُ أفعالِهم وأحوالِهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبِلَ، وما خالفها رُدّ، كما قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»[3].

وفي رواية: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

فلا طريقةَ إلا طَرِيقَةُ الرسول ﷺ، ولا حَقِيقَةَ إلا حقيقته ولا شَرِيعةَ إلا شريعتُهُ، ولا عَقِيدَةَ إلا عقيدتُه، ولا يَصِلُ أحدٌ[4] من الخلق بَعْدَه[5] إلى الله

---

(١) في (ب): أولياء.

(٢) سقطت من: (ب).

(٣) أخرجه البخاري من حديث عائشة (٢٦٩٧)، وعلقه في موضعين في «صحيحه» ٤/ ٣٥٥ و١٣/ ٣١٧، وأخرجه مسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، والطيالسي (١٤٢٢)، وأحمد ٦/ ٢٧٠، والبيهقي ١٠/ ١١٩، والدارقطني في «سننه» ٤/ ٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٧، والقضاعي في «مسنده» (٣٥٩)، وابن حبان (٢٦) و(٢٧).

(٤) في (أ) و(ج) و(د): «أحداً»، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

(٥) «من الخلق بعده» سقطت من (ب).

وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته بَاطِناً وظاهراً.

ومَنْ لَمْ يَكُنْ له مُصَدِّقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر في الأمور الباطنة التي في القُلوبِ، والأعمالِ الظاهرة التي على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكونَ وليّاً لله تعالى، ولو طَارَ في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق مِن الغَيْبِ، وأخرج الذهبَ من الجيب، ولو حَصَلَ له مِنَ الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فإنَّه لا يَكُونُ مع تركه الفعلَ المأمورَ وعزل المحظور إلا مِن أَهْلِ الأحوالِ الشيطانية، المُبْعِدَةِ لصاحبها عن الله تعالى،
٣٢١ المُقَرِّبَةِ إلى سخطه وعذابه، لكن مَنْ ليس يُكلَّفُ مِنَ الأطفال والمجانين، قد رُفِعَ عنهم القَلَمُ، فلا يُعاقَبونَ وليس لهم مِن الإيمانِ بالله وتقواه[1] باطناً وظاهراً ما يكونون[2] به مِنْ أولياء الله المقرَّبين، وحِزْبِهِ المفلحين، وجُنْدِهِ الغالبين، لكن يدخلون في الإسلام تبعاً لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم[3] بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

اعتقاد الولاية في بعض البله بدعة وضلال

فَمَنِ اعتقدَ في بعض البُلْهِ أو المولَعِين ـ مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله ـ أنّه مِنْ أولياء الله ويُفَضِّله على متبعي طريقةِ الرسول ﷺ، فهو ضالٌّ مبتدع، مخطئ في اعتقاده، فإن ذاك الأَبْلَه، إما أن

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «يقراه» والتصويب من «الفتاوى» ١٠/ ٤٣١.

(٢) في الأصول: يكون: والمثبت من «الفتاوى».

(٣) قرأ أبو عمرو: ﴿وأتبعناهم﴾ بالنون والألف، و﴿ذرياتهم﴾ جمعاً في الموضعين بكسر التاء وقرأ نافع: ﴿واتبعتهم﴾ بالتاء والتشديد، ﴿ذريتهم﴾ بغير ألف ورفع التاء، ﴿ألحقنا بهم ذرياتهم﴾ بالألف وكسر التاء. وقرأ ابن عامر ﴿واتبعتهم﴾ بالتشديد، ﴿ذرياتهم﴾ بالألف ورفع التاء، ﴿ألحقنا بهم ذرياتهم﴾ جماعة وكسر التاء. وقرأ أهل الكوفة وأهل مكة: ﴿وأتْبَعَتْهُم﴾ بالتشديد، ﴿ذريتُهم﴾ على واحد، وارتفعت «الذرية» بفعلها ﴿ألحقنا بهم ذريتهم﴾ على التوحيد أيضاً، وهي مفعولة. وانظر «الكشف» ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، و«حجة القراءات» ص٦٨١ ـ ٦٨٢، و«زاد المسير» ٨/ ٥٠.

يَكُونَ شيطاناً زنديقاً، أو زُوكارِيًّا[1] مُتَحَيِّلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف يُفَضَّلُ على مَنْ هُوَ مِنْ أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يُساوى به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهِرِ؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجِبُ مُتَابَعَةُ الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. وقال يونسُ بنُ عبد الأعلى الصَّدَفي[2]: قلت للشافعي: إن صاحبنا اللَّيثَ[3] كان يقول: إذا رأيتُم الرَّجُلَ يمشي على الماءِ، فلا تعتبِرُوا به حتَّى تَعْرِضُوا أمره على الكتاب والسنة. فقال الشافعي: قَصَّر الليثُ رَحِمَهُ اللهُ، بل إذا رأيتُم الرَّجُلَ يمشي على الماء، وَيطِيرُ في الهواء، فلا تعتبروا به حتى تَعْرِضُوا أمره على الكتاب والسنة.

وأما ما[4] يقولُه بَعْضُ الناس عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنه قال: «اطَّلَعْتُ عَلَى الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا البُلْهَ»[5] فهذا لا يَصِحُّ عن رسولِ الله ﷺ، ولا

---

(١) قال المرتضى في «شرح القاموس» ٣/ ٢٤٠: الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد. نقله المقري في «نفح الطيب».

(٢) المصري المقرئ الحافظ المتوفى سنة ٢٦٤هـ مترجم في «السير» ١٢/ ٣٤٨.

(٣) تحرف في: (أ) و(ج) و(د) إلى: الكتب.

(٤) سقطت من: (أ) و(ب) و(د).

(٥) حديث ضعيف أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» ١/ ٢٧٥، وابن عساكر ١٢/ ٣٤٥/ ٢٢، وفي سنده مصعب بن ماهان، وهو كثير الخطأ، وأحمد بن عيسى الخشاب، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وكذبه ابن طاهر، وقال ابن حبان في «الضعفاء» ١/ ١٤٦: يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، وأورد ابن عدي في «الكامل» ١/ ١٩٤ هذا الحديث في ترجمته، فقال: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ١٢١، والبزار والديلمي في «مسنديهما»، والبيهقي في «الشعب»، والخلعي في «فوائده»، كلهم من حديث سلامة بن روح، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أكثر أهل الجنة البله» وسلامة بن روح قال فيه أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي محله عندي محل الغفلة، وقد عد هذا الحديث من منكراته، ثم هو لم يسمع من جد أبيه، إنما أخذ من كتبه. ونقل أبو جعفر الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن البله المرادين فيه هم البله عن محارم الله تعالى لا مَنْ سواهم ممن به نقص العقل بالبله.

ينبغي نسبتُه إليه، فإنَّ الجنة إنما خُلِقَتْ لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عُقولُهم وألبابُهم إلى الإيمانِ بالله وملائكتِه وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخِرِ، وقد ذكر الله أَهْلَ الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البلَهَ الذي هو ضَعْفُ العقل[1]، وإنما قال النَّبِيُّ ﷺ: «اطَّلَعْتُ في الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَر أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ»[2]. ولم يَقُلِ البُلْهَ!.

والطائفة الملاميَّة، وهُمُ الذين يفعلون ما يُلامُونَ عليه، ويقولون: نحن مُتَّبِعُونَ في الباطن، وَيَقْصِدُون إخفاءَ المُرائين! ردوا باطِلَهم بباطِلٍ آخر!! والصراطُ المستقيم بين ذلك.

تبديع من يصعق عند سماع الأنغام الحسنة
٣٢٢

وكذلك الذين يَصْعَقُون عند سماعِ الأنغام الحسنةِ، مبتدعون ضالُّون! وليسَ للإنسان أن يَسْتَدْعِيَ ما يكون سببَ زَوَالِ عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين مَنْ يفعل ذلك، ولو عندَ سماعِ القرآن، بل كانُوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وكما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر: ٢٣].

وأما الَّذِينَ ذكرهم العُلَمَاءُ بخيرٍ مِنْ عُقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم

---

(١) في (ب): القلب.

(٢) أخرجه من حديث ابن عباس مسلمٌ (٢٧٣٧)، والترمذي(٢٦٠٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/ ١٩٢، وأحمد ١/ ٢٣٤ و٣٥٩ و٤/ ٤٢٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٣٠٨، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٦٥) و(١٢٧٦٦) و(١٢٧٦٧) و(١٢٧٦٨) و(١٢٧٦٩)، والطيالسي (٨٣٣)، وأخرجه من حديث عمران بن حصين البخاريُّ (٣٢٤١) و(٥١٩٨) و(٦٤٤٩) و(٦٥٤٦)، والترمذي (٢٦٠٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/ ١٩٨، وأحمد ٤/ ٤٢٩ و٤٣٧ و٤٤٣، وأبو نعيم ٣/ ٣٠٨، والخطيب ٥/ ١٥٩، وعبد الرزاق (٢٠٦١٠)، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٢١٠) و(٢٧٥) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٩٠)، والطيالسي (٨٣٣).

خَيْرٌ، ثم زالت عقولُهم، ومِن علامة هؤلاء أنه إذا حَصَلَ في جنونهم[1] نوعٌ من الصَّحوِ، تكلَّموا بما كان في قلوبهم من الإِيمان، ويهذون بذٰلك في حَالِ زوال عقلهم، بخلاف غيرهم ممن يتكلم إذا حَصَلَ لهم نَوْعُ إفاقةٍ بالكُفرِ والشِّرْكِ، ويهذون بذلك في حَالِ زوال عقلهم، ومن كان قَبْلَ جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حُدُوثُ جنونِه مُزيلاً لما ثبت مِنْ كفره أو فسقه، وكذلك مَنْ جُنَّ من المؤمنين المتقين، يكونُ محشوراً مع المؤمنين المتقين، وزَوَالُ العقل بجنون أو غيره، سواء سُمِّيَ صاحبه مُوَلَّهاً أو مُتَوَلِّهاً[2] لا يُوجِبُ مزيدَ حال صاحبه من الإِيمان والتقوى، بل يبقى على ما كَانَ عليه مِن خيرٍ وشرٍّ، لا أنَّه يَزِيدُه أو يَنقُصُهُ، ولكن جنونه يَحْرِمُه الزيادَة من الخيرِ، كما أنه يَمْنَعُ عُقُوبَته على الشَّرِّ، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبلَه.

وما يَحْصُلُ لِبعضهم عند سَمَاعِ الأنغام المطربة[3] مِن الهَذَيَانِ، والتكلمِ ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطانٌ يتكلَّمُ على لسانه، كما يَتَكَلَّم على لسانِ المصروع، وذلك كُلُّه من الأحوالِ الشيطانية! وكيف يَكُونُ زَوَالُ العقل سبباً أو شرطاً أو تَقَرُّباً إلى ولاية الله، كما يظنُّه كَثِيرٌ من أهلِ الضلال؟! حتى قال قائِلُهم:

هُمْ مَعْشَرٌ حَلُّوا النِّظَامَ وَخَرَّقُوا الـ ... سِيَاجَ فَلا فَرْضٌ لَدَيْهِمْ وَلا نَفْلُ
مَجَانِينُ إِلاَّ أنَّ سِرَّ جُنُونِهِمْ ... عَزِيزٌ عَلى أَبْوَابِهِ يَسْجُدُ[4] العَقْلُ

وهذا كلام ضال، بل كافر، يَظُنُّ أن للجنون[5] سراً يَسْجُدُ العَقْلُ على بابه!! لِما رآه مِنْ بعض المجانين مِنْ نوع مكاشفة، أو تَصَرُّفٍ عجيبٍ خارقٍ للعادة، ويَكُونُ ذلك بسبب ما اقترنَ به من الشياطين، كما يكون لِلسحرة

---

(١) في (أ) و(ج): «حياتهم»، وفي (ب): «حيرتهم»، والمثبت من (د) و«الفتاوى» ٤٤٢/١٠.
(٢) في (ب): مولعاً.
(٣) في (ب): الطيبة.
(٤) في الأصول: مسجد، والتصويب من «الفتاوى».
(٥) في الأصول: «الجنون»، والتصحيح من الفتاوى».

والكُهان! فيظن هٰذا الضَّالُ أن كل من كاشف أو خَرَقَ عادةً[1] كان وليّاً لله!!
ومن اعتقد هٰذا، فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ
٣٢٣ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٢]. فكل من تنزَّلُ
عليه الشياطينُ لا بد أن يكونَ عنده كَذِبٌ وفُجورٌ.

وأما الذين يتعبَّدونَ بالرياضاتِ والخلوات، وَيَتْرُكُونَ الجُمَعَ والجماعات، فهم من الذين ضَلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا، وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحسِنُون صُنعاً قد طَبَعَ اللّٰهُ على قُلُوبِهِمْ، كما قد ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ تَهاوُناً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، طَبَعَ اللّٰهُ عَلى قَلْبِهِ»[2]. وكلُّ مَنْ عَدَلَ عن اتِّباع [سُنَّةِ] الرسول، إن كان عالماً بها، فهو مَغْضُوبٌ عليه، وإلا فَهُوَ ضالٌّ، ولهذا شَرَعَ اللّٰهُ لنا أن نسألَه في كُلِّ

(١) في (ب): العادة.
(٢) حديث صحيح، لكنه ليس في «الصحيح» كما ذكر الشارح. فقد أخرجه من حديث أبي الجعد الترمذي (٥٠٠)، وأحمد ٣/ ٤٢٤، وأبو داود (١٠٥٢)، والنسائي ٣/ ٨٨، وابن ماجه(١١٢٥)، والدارمي ١/ ٣٦٩، وابن الجارود (٢٨٨)، والدولابي في «الكنى» ١/ ٢١ و٢٢، والبيهقي ٣/ ١٧٢ و٢٤٧، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ (٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) والبغوي (١٠٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ٢٣٠، وسنده حسن، وصححه ابن خزيمة (١٨٥٧)، وابن حبان (٥٥٤)، والحاكم ١/ ٢٨٠، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث جابر عند ابن ماجه (١١٢٦)، وأحمد ٣/ ٣٢٣، والحاكم ١/ ٢٩٢، والطحاوي ٤/ ٢٣٠، ونسبه المزي في «تحفة الأشراف» ٢/ ٢٠٩ إلى النسائي، وليس هو في المطبوع، وصححه الحاكم وحسنه الحافظ، وقل البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ٧٤: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وفي الباب عن أسامة بن زيد عند الطبراني (٤٢٢) بلفظ: «من ترك ثلاث جمعات من غير عذر، كتب من المنافقين»، وفي سنده جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف، وعن ابن عباس وابن عمر عند النسائي ٣/ ٨٨ ـ ٨٩، وعن ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم (٨٦٥)، والبغوي (١٠٥٤)، والدارمي ١/ ٣٦٩، ولفظه عندهم: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم وليكونن من الغافلين». وعن كعب بن مالك عند الطبراني ١٩/ (١٩٧) وحسن إسناده الهيثمي ٢/ ١٩٤، وعن أبي قتادة عند أحمد ٥/ ٣٠٠، وسنده حسن، وصححه الحاكم.

صلاة أن يَهدِيَنا الصِّرَاطَ المستقيم، صِرَاطَ الذين أنعم عليهم مِن النبيين والصدِّيقينَ والشّهداءِ والصَّالحينَ، وحَسُنَ أولئك رفيقاً، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وأما من[1] يتعلَّقُ بقصة موسى مع الخضِرِ عليهما السلامُ في تجويز الاستغناءِ عن الوحي بالعِلْم اللَّدُنِّيِّ، الذي يدَّعيه بَعْضُ من عَدِمَ التوفيق: فهو مُلْحِدٌ زنديق، فإن موسى ﷺ لم يكن مبعوثاً إلى الخَضِرِ، ولم يكن الخَضِرُ مأموراً بمتابعته[2]، ولهذا قال له: أَنتَ موسى بني إسرائيل؟ قال: نَعَمْ، ومحمد ﷺ مبعوثٌ إلى جميعِ الثقلين، ولو[3] كان موسى وعيسى حَيَّين، لكانا من أتباعه، وإذا نَزَلَ عيسى ﷺ إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد ﷺ، فَمَنْ ادَّعَى أنه مع محمد ﷺ كالخَضِرِ مع موسى، أو جَوَّزَ[4] ذلك لأحد من الأمة: فليُجَدِّدْ إسلامه، وليَشْهَدْ شَهادَةَ الحق، فإنَّه مُفَارِقٌ لدين الإسلام بالكُلِيَّةِ فضلاً عن أن يكون مِنْ أولياء الله، وإنما هو مِنْ أولياءِ الشيطان، وهذا الموضعُ مفرقٌ بين زنادقةِ القومِ وأهلِ الاستقامة، فحرِّكْ تَرَ.

وكذا من يَقُولُ بأنَّ الكعبة تَطُوفُ برجال منهم حيث كانوا!! فهلا خَرَجَتِ الْكعبةُ إلى الحُدَيْبِيَةِ فطافت برسولِ الله ﷺ حين أُحْصِرَ عنها، وهو يَوَدُّ منها نَظرة؟! وهؤلاء لهم شَبَهٌ بالذين وصفهم الله تعالى حَيْثُ يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾﴾ [المدثر: ٥٢]، إلى آخر السورة.

قوله: «ونَرَى الجَماعَةَ حَقّاً وَصَوَاباً، والفُرْقَةَ زيْغاً وعَذاباً».

ش: قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

الجماعة حق والفرقة زيغ

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

---

(١) في (ب): ما.
(٢) تحرفت في (أ) و(ب) و(ج) إلى: «بمنا بعضه»، والمثبت من (د).
(٣) سقطت من (أ) و(ج).
(٤) في (أ) و(ب) و(ج): أجوز، والمثبت من (د).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنَيْنَ من الاختلاف.

وقَالَ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ٧٦].

وقد تَقَدَّمَ قَوْلُه ﷺ: «إنَّ أَهْلَ الكِتَابَينِ افْتَرَقُوا في دِينِهِمْ عَلى ثِنْتَينِ وسَبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هٰذه الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، يَعْنِي الأَهْوَاءَ، كُلُّها في النَّارِ إلاَّ وَاحِدَة، وَهِيَ الجَماعَةُ»(١).

وفي رواية: قالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصْحَابِي». فَبيَّنَ أن عامة المختلفين هالِكُونَ إلاَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعة، وأن الاختلافَ واقع لا محالة.

وروى الإمام أحمد، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال: «إنَّ الشَّيطَانَ(٢) ذِئبُ الإِنْسَانِ كَذِئْبِ الغَنَمِ يَأْخُذُ الشَّارِدة القَاصِيَة، فإيَّاكُمْ وَالشِّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، والعَامَّةِ، والمَسْجِدِ»(٣).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه قال لمَّا نَزَلَ قَوْلُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بِوَجهِكَ» ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾

---

(١) حديث صحيح. تقدم تخريجه ص٣٤٠ت (٤).

(٢) في الأصول بياض، وأثبتنا كلمة: «الشيطان» من «المسند».

(٣) أخرجه أحمد ٥/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ من طريق روح، حدثنا سعيد، عن قتادة، حدثنا العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل، وهذا سند صحيح، إلا أنَّ العلاء بن زياد وروايته عن معاذ مرسلة، وأخرجه أحمد أيضاً ٥/٣٤٣ من طريق قتادة، عن العلاء بن زياد، عن رجل حدثه يثق به، عن معاذ بن جبل، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٢٤٧، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٣٤٤) و(٣٤٥).

[الأنعام: ٦٥] قال: «هَاتَانِ أَهْوَنُ»[(١)].

فدلَّ على أنه لا بُدَّ أن يَلْبِسَهُمْ شِيَعاً، ويُذِيق بعضَهم بأسَ بعضٍ مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهِلِيَّةٍ، ولهذا قال الزُّهري: وَقعتِ الفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كُلَّ دَمٍ أو فرجٍ[(٢)]، أُصِيبَ بتأويلِ القُرآن: فهو هَدْرٌ، أنزلوهم منزلةَ الجاهلية[(٣)].

وقد روى مالكٌ بإسناده الثابتِ، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنها كَانتْ تَقُولُ: تَرَكَ النَّاسُ العَمَلَ بهٰذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[(٤)] [الحجرات: ٩]، فإنَّ المسلمين لما اقتتلوا كَانَ الوَاجِبُ الإصلاحَ بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يُعْمَلْ بذلك، صارت فتنةً وجاهلية.

وجوب رد المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله

وهكذا مسائلُ النزاع التي تَنَازَعُ فيها الأُمَّةُ في الأصول والفروع ـ إذا لم تُرَدَّ إلى اللّهِ والرسولِ ـ لم يَتَبَيَّنْ فيها الحقُّ، بل يَصِيرُ فيها المتنازعون على غَيْرِ بينة من أمرهم، فإنْ رحمهم الله، أقر بعضُهم بعضاً، ولم يَبْغِ بَعْضُهُمْ على بعضٍ، كما كان الصحابةُ في خلافة عُمَرَ وعثمان يتنازعون في بعضِ مسائلِ الاجتهاد، فَيُقِرُّ بَعْضُهُمْ بعضاً، ولا يَعتدي[(٥)] ولا يُعْتَدَى عليه، وإن

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) و(٧٣١٣) و(٧٤٠٦)، وأخرجه الترمذي (٣٠٦٥)، وأحمد ٣/٣٠٩، والبغوي (٤٠١٦)، والحميدي (١٢٥٩)، وأبو يعلى (١٨٢٩) و(١٩٦٧) و(١٩٨٢) و(١٩٨٣) من حديث جابر بن عبد الله. وليس هو في «مسلم»، كما ظن الشارح.

(٢) في (أ) و(د): «قرح»، وهو تصحيف.

(٣) انظر «المصنف» (١٨٥٨٤)، و«سنن سعيد بن منصور» رقم (٢٩٥٣)، و«سنن البهيقي» ٨/ ١٧٥.

(٤) وفي «سنن البهيقي٨/ ١٧٢ من طريق محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما رأيت مثل ما رغبت عنه هذه الأمة من هذه الآية: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾**.

(٥) «ولا يعتدي» سقطت من (أ) و(ب) و(ج).

٣٢٥ لم يُرْحَمُوا، وَقَعَ بَيْنَهُمْ الاختلاف المذمومُ، فبغى بَعْضُهُمْ على بعض، إما بالقولِ مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعلِ، مثل حبسِه وضربه وقتلِه. والذين امتحنوا الناسَ بِخَلْقِ القرآن، كانوا مِنْ هٰؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا مَنْ خالفهم فيها، واستحلُّوا منعَ حقه وعقوبَته.

فالناسُ إذا خَفِيَ عليهم بَعْضُ ما بعثَ الله به الرسولَ: إما عادِلُون وإما ظالمون، فالعادِلُ فيهم: الذي يَعْمَلُ بما وَصَلَ إليه مِن آثارِ الأنبياء، ولا يَظلِم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره، وأكْثَرُهُمْ إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سَلَكُوا ما عَلِمُوه مِنَ العَدْلِ، أقرَّ بعضُهم بعضاً، كالمقلِّدِينَ لأئمة العلم، الذين يَعْرِفُونَ مِنْ أنفسهم أنهم عاجزون عن مَعْرِفَةِ حُكْم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هٰذه غايةُ ما قدرنا عليه، فالعَادِلُ منهم لا يَظْلِمُ الآخرَ، ولا يعتدي عليه بقولٍ ولا فعل، مثل أن يدّعي أن قولَ مقلِّده هو الصحيحُ بلا حُجَّةٍ يُبديها، ويذُمُّ من يُخالفه مع أنه معذور.

الاختلاف نوعان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد

ثم إن أنواع الافتراقِ والاختلافِ في الأصلِ قسمانِ: اختلافُ تَنَوُّعٍ، واختلافُ تضادٍّ:

واخْتِلَافُ التنوعِ على وجوهٍ، منه ما يَكُونُ كُلُّ واحدٍ من القولين أو الفعلين حقّاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلفت فيها الصَّحَابةُ ﷺ، حتى زجرهم النبيُّ ﷺ، وقال: كِلاكُما مُحْسِنٌ»[(١)].

ومثلُه اختِلافُ الأنواعِ في صِفَةِ الأذان، والإقامة، والاستفتاح ومحلِّ سجود السَّهو، والتشهدِ، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قَدْ شُرِعَ جميعُه، وإن كان بعضُ أنواعِه أرجح أو أفْضَلَ.

ثم تَجِدُ لِكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجبَ اقتتالَ

---

(١) قطعة من حديث صحيح. تقدم تخريجه ص٤٢٨.

طوائفَ منهم على شفعِ الإقامة وإيتارها ونحوِ ذلك! وهٰذا عَيْنُ المحرَّم، وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه مِنَ الهوى لأحد هَذه الأنواع، والإعراضِ عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبيُّ ﷺ.

ومنه ما يكون كُلٌّ مِن القولين هو في المعنى القولُ الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يَخْتَلِفُ كثيرٌ من الناس في ألفاظِ الحُدُود، وصَوْغ[1] الأدلة، والتعبيرِ عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهلُ أو الظُّلمُ يَحْمِلُ على حَمْدِ[2] إحدى المقالتين، وذمِّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

٣٢٦ وأما اختلافُ التضادّ: فهو القولان المتنافيان، إما في الأصولِ، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المُصِيبُ واحدٌ، والخَطْبُ في هذا أَشَدُّ، لأن القولين يتنافيان، لكن نَجِدُ كثيراً مِنْ هٰؤلاء قد يكونُ القَوْلُ الباطِلُ الذي مع منازعه فيه حَقٌّ ما، أو معه دليل يقتضي حقّاً ما، فَيَرُدُّ الحقَّ مع الباطلِ، حتى يبقى هذا مُبْطِلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصلِ، وهٰذا يجري كثيراً لأهلِ السنة.

وأما أَهْلُ البدعة، فالأمرُ فيهم ظاهر، ومن جعل الله له هدايةً ونوراً، رأى من هٰذا ما يُبين[3] له منفعةَ ما جاء في الكتابِ والسنة مِنَ النهي عن هٰذا وأشباهه، وإن كانت القلوبُ الصحيحة تُنْكِرُ هٰذا، لكن نورٌ على نور.

والاختلافُ الأول الذي هو اختلافُ التنوع: الذمُّ فيه واقعٌ على مَنْ بغى على الآخر فيه، وقد دَلَّ القرآن على حَمْدِ[2] كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغيٌ، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانُوا اختلفوا في

---

(١) في هامش (ب): صيغ.
(٢) في (ب): حمل، وهو تحريف.
(٣) في (ب): تبين.

قطع الأشجارِ، فَقطَعَ قَوْمٌ، وترك آخرون[1].

وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[2] [الأنبياء: ٧٨ ـ ٧٩]، فَخصَّ سليمانَ بالفهم، وأثنى عليهما، بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبيِّ ﷺ يومَ بني قُرَيْظَةَ لمن صَلَّى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة[3].

وكما في قوله ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ، فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»[4] ونظائر ذلك.

---

(١) في البخاري (٤٨٨٤)، ومسلم (١٧٤٦) من طريق ليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع ـ وهي البُوَيرة ـ فأنزل الله: **﴿ما قطعتم من لينةٍ أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزيَ الفاسقين﴾**. واللينة: هي النخل كله ما خلا البرني والعجوة، قال الزجاج: أهل المدينة يسمون جميع النخيل: الألوان ما خلا البرني والعجوة. وأصل «لينة» لِونة، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) في «تفسير الطبري» ١٧/٣٨ من طريق المحاربي، عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن ابن مسعود في قوله: **﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم﴾** قال: كَرْمٌ قد أنبت عناقيده، فأفسدته، قال: فقضى داود بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمان: غير هذا يا نبي الله، قال: وما ذاك؟ قال: تدفع الكرم إلى صاحب الغنم، فيقوم عليه حتى يعود كما كان، وتدفع الغنم إلى صاحب الكرم فيصيب منها، حتى إذا كان الكرم كما كان دفعت الكرم إلى صاحبه، ودفعت الغنم إلى صاحبها، فذلك قوله: **﴿ففهمناها سليمان﴾**. ومعنى نفشت: رعت ليلاً، يقال: نفشت الغنم بالليل، وهي إبل نَفَشٌ ونُفَّاش، ونِفَاش، والواحد نافش، وسرحت وسربت بالنهار، وقال قتادة: النفش بالليل، والهَمَل بالنهار، وقال ابن السكيت: النفش: أن تنتشر الغنم بالليل ترعى بلا راع. «زاد المسير» ٥/٣٧١.

(٣) أخرجه البخاري (٩٤٦) و(٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠)، والبغوي (٣٧٩٨) من حديث ابن عمر.

(٤) أخرجه من حديث عمرو بن العاص البخاريُّ (٧٣٥٣)، ومسلم (١٧١٦)، وابن ماجه (٢٣١٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/١٥٨، وأحمد ٤/١٩٨ و٢٠٤ و٢٠٥، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٢٦، والخطيب في «تاريخه: =

والاختلافُ الثاني: هو ما حُمِدَ فيه إحدى الطائفتين، وذُمَّتِ الأُخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾[1] [البقرة: ٢٥٣].

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾[2] [الحج: ١٩]، الآيات.

= ٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، والبغوي (٢٥٠٩)، والشافعي في «الرسالة» ص٤٩٤، وفي «المسند» ٢/ ١٣٩، وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، والترمذي (١٣٢٦)، والنسائي ٨/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، وأحمد ٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، وأخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» ص٢٢٧ ـ ٢٢٨ من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة.

(١) قال أبو جعفر الطبري ﷺ تعالى في «جامع البيان» ٥/ ٣٨٠ عند تفسير هذه الآية: يعني ـ تعالى ذكره ـ بذلك: ولو أراد الله منا اقتتل الذين من بعدهم، يعني من بعد الرسل الذين وصفهم بأنه فضَّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم درجاتٍ، وبعد عيسى بن مريم، وقد جاءهم من الآيات بما فيه مزدجر لمن هداه الله ووفقه. ويعني بقوله: ﴿من بعد ما جاءتهم البينات﴾ يعني من بعد ما جاءهم من آيات الله ما أبان لهم الحق وأوضح لهم السبيل، ولكن اختلف هؤلاء الذين من بعد الرسل لمّا لم يشأ الله منهم تعالى ذكره أن لا يقتتلوا، فاقتتلوا من بعد ما جاءتهم البينات من عند ربهم بتحريم الاقتتال والاختلاف وبعد ثبوت الحجة عليهم بواحدنية الله ورسالة رسله، ووحي كتابه، فكفر بالله وبآياته بعضهم، وآمن بذلك بعضهم، فأخبر تعالى ذكره أنهم أتَوْا ما أتَوْا من الكفر والمعاصي بعد علمهم بقيام الحجة عليهم بأنهم على خطأ تعمداً منهم للكفر بالله وآياته.

(٢) ثبت في البخاري (٤٧٤٣)، ومسلم (٣٠٣٣) من حديث أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي ذر أنه كان يقسم فيها قسماً أن هذه الآية: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر. لفظ البخاري عند تفسيرها، ثم قال البخاري: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا معتمر بن سليمان، سمعت أبي قال: حدثنا أبو مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة، قال قيس: وفيهم نزلت: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ قال: هم الذين بارزوا يوم بدر: علي، وحمزة، وعبيدة، وشيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة. وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ قال: اختصم المسلمون وأهل الكتاب، فقال أهل الكتاب: نبينا قبل نبيكم، وكتابنا قبل كتابكم، فنحن أولى بالله منكم، وقال المسلمون: كتابنا يقضي على الكتب=

وأَكْثرُ الاختلافِ الذي يؤولُ إلى الأهواء بَيْنَ الأمة، من القسم الأول، وكذلك إلى سَفْكِ الدماء، واستباحةِ الأموال والعداوةِ والبغضاء، لأن إحدى الطائفتين لا تَعْتَرِفُ للأخرى بما معها مِنَ الحقّ، ولا تُنْصِفُها، بل تَزِيدُ على ما مع نفسِها مِنَ الحق زياداتٍ مِنَ الباطل، والأُخرى كذلك. ولذلك جعل اللهُ مصدَرَهُ البغيَ في قوله: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٣]. لأنَّ البغيَ مُجَاوَزَةُ الحد، وذكر هٰذا في غيرِ موضعٍ مِنَ القرآن لِيَكُونَ عِبرةً لهٰذه الأمة. ٣٢٧

وقريبٌ مِنْ هٰذا البابِ ما خرجاه في «الصحيحين»، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكم، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِم وَاخْتِلافِهِمْ عَلى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُم بِأَمْرٍ، فَأْتُوا مِنْهُ، مَا اسْتَطَعْتُم»[1].

= كلها، ونبينا خاتم الأنبياء فنحن أولى بالله منكم، فأفلج الله الإسلام على من ناوأه، وأنزل: **﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾** وكذا روى العوفي عن ابن عباس. وقال الحسن وعطاء ومجاهد: إنها في جميع المؤمنين والكفار، واختاره ابن جرير، وقال: ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر، لأن الذين تبارزوا ببدر كانوا فريقين مؤمنين وكفار، إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمتنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب. انظر «جامع البيان» ١٧/ ٩٩ ـ ١٠٠، و«زاد المسير» ٥/ ٤١٦ ـ ٤١٧، و«تفسير ابن كثير» ٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، و«فتح الباري» ٨/ ٤٤٤.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم ٤/ ١٨٣١ (١٣١)، وأحمد ٢/ ٢٥٨، وهو من طرق أخرى عن أبي هريرة في «المسند» ٢/ ٢٤٧ و٣١٣ و٤٢٨ و٤٥٦ ـ ٤٥٧ و٤٦٧ و٤٨٢ و٤٩٥ و٥٠٨ و٥١٧، والترمذي (٢٦٧٩)، والنسائي ٥/ ١١٠ ـ ١١١ والبغوي (٩٨) و (٩٩)، وابن ماجة (٢)، ومسلم (١٣٣٧)، والطبراني (١٢٨٠٥)، والدارقطني ٢/ ٢٨١، والبيهقي ٤/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦. وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد، فقال: عن أبي هريرة، خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فَحُجُوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم، لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم...» وأخرجه الدارقطني ٢/ ٢٨٢ مختصراً، وزاد فيه: فنزلت: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾**.

فأمرهم بالإمساكِ عما لم يُؤمَرُوا به، معللاً بأنَّ سَبَبَ هلاكِ الأولين إنَّما كان كثرةَ السؤال ثم الاختلافَ على الرسل بالمعصية.

الاختلاف في الكتاب

ثم الاختلافُ في الكِتَابِ، من الذين يُقِرُّونَ به ـ على نوعين:

أحدهما: اختِلاَفٌ في تنزيله.

والثاني: اختِلاَفٌ في تأويله، وكلاهما فيه إيمانٌ ببعض دُونَ بعض.

فالأول كاختلافهم في تَكَلُّمِ الله بالقُرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هٰذا الكلامُ حصل بقدرته ومشيئته، لكنه مخلوق في غيرِه لم يَقُمْ به، وطائفة قالت: بل هُوَ صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يَتَكَلَّمُ بمشيئته وقدرته. وكلٌّ مِن الطائفتين جَمَعَتْ في كلامها بين حقٍّ وباطل، فآمنت[1] ببعضِ الحقِّ، وكذَّبَتْ بما تَقُولُه الأُخرىَ مِن الحقِّ، وقد تقدمت الإشارةُ إلى ذلك.

وأما الاختِلافُ في تأويله، الذي يَتَضَمَّنُ الإِيمانَ ببعضه دُونَ بعضٍ، فكثير، كما في حديث عمرو بنِ شُعيب، عن أبيهِ، عن جَدِّه قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصِمُون في القدر، هذا يَنزِعُ بآية وهذا يَنزِعُ بآية، فكأنما فُقِئَ في وجهه حَبُّ الرُّمان، فقال: أَبِهٰذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهٰذا وُكلْتُم؟ أَنْ تَضرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ انظُرُوا مَا أُمِرتُم بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نُهِيتُم عَنْهُ فَانْتَهُوا»[2].

وفي رواية: «يا قَوْمُ بِهٰذا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُم، بِاخْتِلاَفِهِمْ عَلى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِم الكِتَابَ بَعْضَه بِبَعْضٍ، وإِنَّ القُرآنَ لَمْ يَنزِلْ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَلكِن نَزَلَ القُرآنُ يُصدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فاعْمَلُوا بِهِ، وما تَشابَهَ، فَآمِنُوا بِهِ».

وفي رواية: «فإِنَّ الأُمَمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا، وإِنَّ المِرَاءَ في

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: «وقامت».

(٢) تقدم تخريجه ص٢٣٠.

القُرآنِ كُفرٌ». وهو حديثٌ مشهور، مُخَرَّجٌ في «المساند»[1] و«السنن».

وقد روى أصلَ الحديثِ مسلمٌ في «صحيحه»، من حديثِ عبد الله بن رباح الأنصاري أن عَبْدَ الله بن عمرو[2] قال: هجَّرْتُ إلى رسول الله ﷺ
٣٢٨ يوماً، فسمِعَ أصواتَ رجلين اختلفا في آية، فَخَرَجَ علينا رسولُ اللّهِ ﷺ يُعْرَفُ في وجهه الغضبُ، فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِاخْتِلافِهِمْ في الكِتَابِ»[3].

وجميعُ أهلِ البِدَعِ مختلفون في تأويلِه، مؤمنون ببعضِه دُونَ بعضٍ، يُقِرُّونَ بما يُوافِقُ رَأْيَهم من الآيات، وما يُخَالِفه، إما أن يتأوَّلُوه تأويلاً يُحَرِّفون فيه الكَلِمَ عن مواضعه، وإما أن يَقُولُوا: هذا متشابهٌ لا يعلم أحَدٌ معناه، فيجحدون ما أنزلَه اللّهُ من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك، لأن الإيمانَ باللفظ بلا معنى هو مِنْ جنس إيمانِ أهلِ الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[4] [الجمعة: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾[5] [البقرة: ٧٨]، أي: إلا تلاوةً مِنْ غَيْرِ فهم معناه. وليس هٰذا

(١) في (ب): المسانيد.
(٢) تحرف في الأصول إلى: «عمر».
(٣) قدم تخريجه ص٢٣٠.
(٤) شبه الله سبحانه من حمَّله كتابه ليؤمن به، ويتدبره، ويعمل به، ويدعو إليه، ثم خالف كل ذلك، واقتصر على حفظه واستظهاره بالحمار الذي يحمل على ظهره زاملة أسفار لا يعقل ما فيها، ولا ينتفع بها، وحظُّه منها حملها على ظهره ليس إلا.
وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن هذا المثل، وإن كان قد ضرب لليهود، فهو متناول من حيث المعنى لمن حمل القرآن، فترك العمل به، ولم يؤده حقَّه، ولم يرعه حقّ رعايته. انظر «زاد المسير» ٨/٢٦٠، و«روح المعاني» ٢٨/٩٥، و«جامع البيان» ٢٨/٦٣.
(٥) في معنى الكلام ثلاثة أقوال: أحدها: أنها الأكاذيب، قال ابن عباس: «إلا أمانيّ» يريد: إلاَّ قولاً يقولونه بأفواههم كذباً. وهذا قول مجاهد، واختيار الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث (وكان يضع الشعر وأحاديث السمر): أهذا شيء=

كالمؤمن الذي فَهِمَ ما فهم من القرآن فَعَمِلَ به، واشتبه عليه بَعْضُهُ، فَوَكَلَ عِلْمَهُ إلى الله، كما أمره النبيُّ ﷺ بقوله: «فما عَرَفْتُم مِنْهُ، فَاعْملُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوه إلى عَالِمِه»[1]، فامتثل أمر نبيِّه ﷺ.

قوله: «وَدِينُ اللَّهِ في الأَرْضِ والسَّماءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دينُ الإِسْلامِ[2]، قَالَ اللَّهُ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. **وقَالَ تَعَالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾** [المائدة: ٣]. **وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ والقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ».**

الإسلام هو دين الله وهو واحد في الأرض والسماء

ش: ثبت في «الصحيح» عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ»[3]. وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] عامٌّ في كل زمان، ولٰكِنَّ الشَّرَائِعَ تتنوع، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

= رويته أم شيء تمنيته؟ يريد: افتعلته.

والثاني: أن الأماني: التلاوة، فمعناه: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهم. وهذا قول الكسائي والزجاج.

والثالث: أنها أمانيهم على الله. قاله قتادة.

ورجح الطبري الأول، فقال: وأولى ما روينا في تأويل قوله: «إلا أماني» بالحق، وأشبهه بالصواب الذين قاله ابن عباس الذي رواه عنه الضحاك، وقول مجاهد: إن الأميين الذين وصفهم الله بما وصفهم به في هذه الآية أنهم لا يفقهون من الكتاب الذي أنزله الله على موسى شيئاً، ولكنهم يتخرصون الكذب، ويتقولون الأباطيل كذباً وزوراً. انظر «جامع البيان» ٢/٢٦٢، و«زاد المسير» ١/١٠٥ ـ ١٠٦، و«معاني القرآن» ١/٤٩ ـ ٥٠ للفراء، و«معاني القرآن» ١/١٣٢ للزجاج.

(١) فقطعة من الحديث السابق، وهو رواية لأحمد ٢/١٨١.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ١٩/١٠٦ ـ ١١٦ و١٨٠ ـ ١٨٦.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) (١٤٥) بلفظ: «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لِعَلَّاتٍ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد»، وأخرجه أحمد ٢/٤٠٦ و٤٣٧ بلفظ: «الأنبياء إخوة لِعَلَّاتٍ دينهم واحد، وأمهاتهم شتى، وأنا أولى الناس بعيسى بن مريم لأنه لم يكن بيني وبينه نبي وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، فإنه مربوع إلى الحمرة والبياض، سبط كأن رأسه يقطر وإن لم يصيبه بلل...». وهو في «المسند» ٢/٣١٩، و«شرح السنة» (٣٦١٩).

فَدِينُ الإِسلام: هو ما شرعه اللَّهُ سبحانه وتعالى لِعباده على أَلسِنَةِ رُسُلِه، وأصول هذا الدين وفروعه موروثةٌ عن الرُّسُلِ، وهو ظَاهِرٌ غاية الظهور، يُمكِنُ كُلَّ مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكيٍّ وبليد أن يَدْخُلَ فيه بأقصرِ زمان، وإنه يقع الخروجُ منه بأَسرعَ من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيبٍ، أو معارضة، أو كذبٍ على الله، أو ارتيابٍ في قول الله، أو ردٍّ لما أنزل، أو شكٍّ فيما نفى الله عنه الشَّكَّ، أو غيرِ ذلك مما في معناه.

سهولة تعلم الإسلام

فقد دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ على ظهور دين الإِسلام، وسهولةِ تعلمه، وأنه
يتعلمه الوافِدُ، ثم يُولِّي في وقته. واختلافُ تعليمِ النبيِّ ﷺ في بعض
الألفاظ بحسب مَنْ يتعلَّم، فإن كان بعيدَ الوطن، كضِمَام بنِ ثعلبة[1]
والنجدي[2]، ووفدِ عبد القيس[3]، علَّمهم ما لا يَسَعُهُم جَهْلُه، مع علمه أن
٣٢٩ دينَه سينتشر في الآفاق، ويُرْسِلُ إليهم من يُفقههم في سائر ما يحتاجون إليه،
ومن كان قريبَ الوطن، يُمْكِنُه الإتيانُ كُلَّ وقت، بحيث يَتَعَلَّمُ على التدريج،
أو كان قد علم فيه أنه قد عَرَفَ ما لا بُدَّ منه، أجابه بحسب حاله وحاجته،
على ما تَدُلُّ قرينةُ حال السائل، كقوله: «قُلْ آمَنْتُ بالله ثُمَّ اسْتَقِمْ»[4].

وأما مَنْ شرع ديناً لم يأذن به اللَّهُ، فَمَعْلُومٌ أن أُصولَه المستلزمة له لا

---

(١) السعدي، أحد بني سعد بن بكر، أرسله قومه وافداً إلى رسول الله ﷺ سنة تسع، كما جزم به ابن إسحاق وأبو عبيدة، وغيرهما. وانظر خبره في ابن هشام ٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٥، وابن سعد ١/ ٢٩٩، وأحمد (٢٣٨٢)، والحاكم ٣/ ٥٤، وأبي داود(٤٨٧)، والبخاري (٦٣)، ومسلم (١٢).

(٢) أخرجه من حديث طلحة بن عبيد الله البخاري (٤٦) و(١٨٩١) و(٢٦٧٨) و(٦٩٥٦)، ومسلم (١) ومالك ١/ ١٧٥: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس...

(٣) خبر قدومهم في «الصحيحين»: البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، وأورده الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ٣/ ٦٠٥ ـ ٦٠٩، وذكر ما فيه من الفوائد.

(٤) أخرجه أحمد ٣/ ٤١٣ و٤/ ٣٨٥، ومسلم (٣٨)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، والطيالسي (١٢٣١)، والدارمي ٢/ ٢٩٨، والبغوي (١٦)، والطبراني (٦٣٩٦) و(٦٣٩٧) و(٦٣٩٨)، وابن حبان (٢٥٤٣)، والخطيب ٢/ ٣٧٠ و٩/ ٣٣٤ و٤٥٤ و١١/ ٧٨. وابن أبي عاصم (٢١).

يجوزُ أن تكون منقولةً عن النبيِّ ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازمَ الحق حق.

دين الإسلام بين الغلو والتقصير

وقوله: «بينَ الغلو والتقصير» قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [المائدة: ٨٧ ـ ٨٨].

وفي «الصحيحين» عن عَائِشَة رضي الله عنها: أنَّ ناساً مِن أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواجَ النبي ﷺ عن عمله في السِّرِّ؟ فقال بعضُهم: لا آكُلُ اللحمَ، وقال بعضهم: لا أتزوجُ النساء، وقال بعضُهم: لا أنامُ على فراش، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «مَا بَالُ أَقْوام يَقُولُ أَحَدُهُم كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي[١] أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنَامُ ، وَآكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[٢].

وفي غير «الصحيحين»: «سألُوا عن عبادته في السِّرِّ، فكأنهم تقالُّوها»[٣].

---

(١) في (ب): ولكني.

(٢) أخرجه من حديث أنس بن مالك بهذا اللفظ مسلمٌ (١٤٠١)، وأحمد ٣/ ٢٤١ و٢٥٩ و٢٨٥، والنسائي ٦/ ٦٠، وابن سعد ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، والبيهقي ٧/ ٧٧، وهو في البخاري (٥٠٦٣)، والبغوي (٩٦) بنحوه. وأخرج البخاري (٦١٠١) و(٧٣٠١)، ومسلم (٢٣٥٦)، وأحمد ٦/ ٤٥، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١٢/ ٣٢٠، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٦)، والبغري (١٠٠) من حديث عائشة قالت: صنع رسول الله ﷺ أمراً فترخص فيه، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه، فكأنهم كرهوه وتنزهوا عنه، فبلغه ذلك، فقام خطيباً، فقال: «ما بال أقوام بلغهم عني أمر ترخصت فيه فكرهوه وتنزهوا عنه، فوالله لأنا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية».

(٣) أخرجه البيهقي ٧/ ٧٧ بلفظ: «يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروا بها كأنهم=

وذُكِرَ في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمانَ بنَ مظعون، وعليَّ بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقدادَ بن الأسود، وسالماً مولى أبي حذيفة - ﷺ في أصحابه - تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا في البيوت، واعْتَزَلُوا النِّسَاءَ، ولَبِسُوا المُسُوحَ، وحَرَّمُوا طيباتِ الطَّعَامِ واللباس، إلا ما يأكل ويَلْبَسُ أَهْلُ السياحة من بني إسرائيل، وهمُّوا بالاختصاء، وأجمعُوا لِقيامِ الليل، وصِيامِ النهار، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ۝٨٧﴾ [المائدة: ٨٧].

يقول: لا تسيروا بغيرِ سُنَّةِ المسلمين، يُريدُ ما حرَّموا مِن النِّساءِ والطعام واللباس، وما أجمعُوا له مِن قيام الليل وصيامِ النهار، وما همُّوا به
٣٣٠ من الاختصاء، فنزلت فيهم، فبعث النبيُّ ﷺ إليهم، فقال: «إِنَّ لأَنْفُسِكُم عَلَيْكُم حَقّاً، وإِنَّ لأَعْيُنِكُم حَقّاً، صُومُوا وَأَفْطِرُوا، وَصَلُّوا ونَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُنَّتَنَا»، فقالوا: اللَّهُمَّ سَلَّمنا واتَّبَعْنا ما أنزلتَ[1].

وهو بين التشبيه والتعطيل

وقوله: «وبينَ التشبيهِ والتَّعطيلِ» تقدَّم أن الله سبحانه وتعالى يُحِبُّ[2] أن يُوصَفَ بما وصف به نفسَه، وبما وصفه به رسولُه، من غير تشبيهٍ، فلا يُقال: سَمْعٌ كسمعِنَا، ولا بَصَرٌ كبصرنا، ونحوه، وَمِنْ غير تعطيل، فلا يُنْفَى عنه ما وَصَفَ به نفسَه، أو وصفه به أَعْرَفُ الناس به: رَسُولُه ﷺ، فإِن ذلك تَعْطِيلٌ، وقد تَقَدَّمَ الكَلَامُ في هٰذا المعنى.

= تقالوها»، ولفظ أحمد ٣/٢٥٩: «سألوا عن عبادته في السر» وللبخاري (٥٠٦٣) بلفظ: «فلما أخبروا كأنهم تقالوها»، وتقدم لفظ مسلم: «سألوا عن عمله في السر».

(١) ذكره الطبري في «تفسيره» برقم (١٢٣٤٨) من طريق القاسم عن الحسين، عن حجاج، عن ابن جريج عن عكرمة، قال ابن كثير بعد أن أورده عن ابن جرير: وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسلة، ولها شاهد في «الصحيحين» من حديث عائشة يريد الحديث الذي ذكره المؤلف قبل هذا. وانظر «الدر المنثور» ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) في (أ): يجب.

ونظيرُ هذا القول قولُه فيما تَقدَّمَ: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زَلَّ ولم يُصِبِ التنزيه». وهذا المعنى مستفاد مِن قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فقولُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ رد على المُعَطِّلَة.

وهو بين الجبر والقدر

وقوله: «وبينَ الجبر والقدر» تَقَدَّم الكلامُ أيضاً على هٰذا المعنى، وأن العَبْدَ غَيْرُ مجبورٍ على أفعاله وأقواله، وأنها [لَيْسَتْ] بمنزلةِ حركات المرتعشِ، وحَرَكَاتِ الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقةً للعبد، بل هي فِعْلُ العبد وكسبه، وخلقُ الله تعالى.

وهو بين الأمن واليأس

وقوله: «وبينَ الأمنِ والإِياس» تقدَّم الكلامُ أيضاً على هٰذا المعنى، وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً مِنْ عَذَابِ ربِّه، راجياً رحمتَه، وأن الخَوْفَ والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

قوله: «فَهٰذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِراً وَبَاطِناً، وَنَحْنُ بُرَآءُ إلى اللّٰهِ تَعَالى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللّٰهَ تَعَالى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، والمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْل المُشَبِّهَةِ، والمُعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ، وغَيْرِهِم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الجَمَاعَةَ، وحالَفُوا الضَّلالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ، وباللّٰهِ العِصْمَةُ والتَّوْفِيقُ».

البراءة من الفرق الضالة

ش: الإِشارةُ بقوله: «فهذا» إلى كُلِّ ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا.

والمشبهة: هم الذين شبَّهوا الله سبحانه وتعالى بالخلق في صِفَاتِه، وقَوْلُهم عَكْسُ قولِ النصارى، فإنَّ النصارى شَبَّهُوا المخلوقَ ـ وهو عيسى عليه السلام ـ بالخالِقِ تعالى، وجعلوه إلٰهاً، وهٰؤلاء شَبَّهُوا الخالقَ بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه. ٣٣١

والمعتزلة: هم عمرو بنُ عُبَيْدٍ، وواصلُ بنُ عطاء الغَزَّال[1]

---

(١) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي، مولاهم البصري الغَزَّال، رأس المعتزلة، ــ

وأصحابُهما، سُمُّوا بذلك لمَّا اعتزلوا الجماعة بعد موتِ[1] الحسن البصري رحمه الله تعالى، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فَيَقُولُ قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

أصول المعتزلة الخمسة

وقيل: إن وَاصِلَ بنَ عطاء هو الذي وضع أُصُولَ مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بنُ عبيد تلميذُ الحسن البصري، فلما كان زمنُ هارون الرشيد، صَنَّفَ لهم أبو الهذيل كتابين، وبيَّنَ مذهبَهم، وبنىٰ مذهبَهم على الأُصُولِ الخمسة، التي سَمَّوْهَا: العَدْلَ، والتَّوْحِيدَ، وإِنفاذَ الوعيد، والمَنْزِلَةَ بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحَقَّ بالباطل، إِذْ شأنُ البِدَعِ هذا، اشتمالُها على حَقٍّ وباطل.

وهم مشبِّهَةُ الأفعال، لأنهم قاسُوا أفعالَ الله تعالى على أفعالِ عباده، وجعلوا ما يَحْسُنُ مِنَ العبادِ يَحْسُنُ منه، وما يَقْبُحُ من العباد يَقْبُحُ منه! وقالُوا: يجب عليه أن يَفْعَلَ كذا، ولا يجوز له أن يَفْعَلَ كذا، بمقتضى ذلك القياسِ الفاسد!! فإِنَّ السيد مِن بني آدم لو رأى عَبِيدَه تزني بإمائه ولا يَمْنَعُهُمْ من ذلك، لعُدَّ إِما مستحسناً للقبيح، وإِما عاجزاً، فكيف يَصِحُّ أفعاله سبحانه وتعالى على أفعالِ عباده؟! والكلامُ على هذا المعنى مبسوط في موضعه.

فأما العَدْلُ: فستروا تحتَه نفيَ القَدَرِ، وقالُوا: إن الله لا يَخْلُق الشرَّ، ولا يقضي به، إذ لو خلقه، ثم يعذِّبُهُمْ عليه يكون ذلك جوراً!! والله تعالى عادِلٌ لا يَجُورُ، ويلزمهم على هٰذا الأصلِ الفاسد أن الله تعالى يكون في

= كان بليغاً، مفوّهاً، صموتاً، توفي سنة (٣٣١). مترجم في «السير» ٥/رقم الترجمة (٢١٠).

(١) جاء في حاشية (أ) و(ب) ما نصه: صوابه. اعتزلوا مجلس الحسن البصري رحمه الله لا أنهم اعتزلوا بعد موته؛ كما في الكتاب. وانظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي ص١١٧ ـ ١١٨، و«الملل والنحل» للشهرستاني ١/ ٦٤، و«التبصير في الدين» للإسفراييني ص٤٠ ـ ٤١، و«مفتاح السعادة» ٢/ ٣٢ لطاش كبري زاده، و«وفيات الأعيان» ٤/ ٨٥، و«الرد على أهل الأهواء والبدع» ص٤٠ ـ ٤١ لأبي الحسن الطرائفي الملطي الشافعي المتوفى سنة ٣٣٧.

ملكه ما يُرِيدُه، فيُرِيدُ الشيءَ ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجزِ! تعالى الله عن ذلك.

وأما التَّوْحِيدُ، فستروا تَحْتَهُ القَوْلَ بخلق القرآن، إذ لو كان غَيْر مخلوقٍ، لزم تعدُّدُ القدماء!! ويلزمهم على هٰذا القولِ الفَاسِدِ أن عِلْمَه وقُدْرَتَه وسائِرَ صفاته مخلوقةٌ، أو التناقض!.

وأما الوَعِيدُ: فقالوا: إذا أَوْعَدَ بَعْضَ عبيدهِ وعيداً، فلا[1] يجوزُ أن لا يُعذبهم ويُخلِفَ وَعِيدَه، لأنه لا يُخلِفُ الميعاد، فلا يعفو عمن يَشَاءُ، ولا يَغْفِرُ لمن يُرِيدُ عندهم!!.

وأما المنزلةُ بَيْنَ المنزلتين: فعندهم أن مَنِ ارتكب كَبِيرةً يَخْرُجُ من الإِيمانِ، ولا يَدْخُلُ في الكفر!!.

وأما الأَمْرُ بالمعروف، وهو أنَّهم قالوا: علينا أن نأمُرَ غَيْرَنا بما أمرنا به، وأن نُلْزِمَهُ بما يلزمنا، وذلك هُو الأَمْرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر، وضمنوه أنه يَجُوزُ الخروجُ على الأئمة بالقِتَالِ إذا جَارُوا!! وقد تقدم جوابُ هٰذه الشُّبَهِ الخمسِ في مواضعها. ٣٣٢

وعندهم أن التَّوْحِيدَ والعَدْل من الأُصُولِ العقلية التي لا يُعْلَمُ صِحَّةُ السمع إلاّ بعدَها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلةٍ سمعيةٍ، إنما يذكرونها للاعتضادِ بها، لا للاعتمادِ عليها، فهم يقولون: لا تَثْبُتُ هٰذه بالسمع، بل العِلْمُ بها مُتَقَدِّمٌ على العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يَذْكُرُهَا في الأصولِ، إذ لا فَائِدَةَ فيها عندهم، ومنهم مَنْ يَذْكُرُهَا ليُبين موافقة السمعِ للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقُرآنُ والحديثُ فيه عندهم بمنزلة الشهودِ الزائِدَيْنِ على النصاب! والمدد اللاَّحِقُ بعسكر مستغن عنهم! وبمنزلة من يَتَّبِعُ هواه، واتفق أن الشرعَ ما يهواه!! كما قال عُمَرُ بنُ عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحقَّ إذا وافق هواه، ويُخالِفُه إذا خالف هواه، فإذاً أنت لا

(١) في الأصول: لا.

تُثَابُ على ما وافقته من الحق، وتُعَاقَبُ على ما تركته منه، لأنك إنما اتبعت هواك في المَوْضِعَيْنِ. وكما أنَّ الأعمالَ بالنياتِ، وإنما لِكُلِّ امرئ ما نوى، والعَمَلُ يتبع قَصْدَ صاحبه وإرادته، فالاعتمادُ القوي يتبع أيضاً عِلْمَ ذلك وتصديقه، فإن كان ذلك تابعاً للإيمان، كان مِن الإيمان، كما أن العَمَلَ الصالح إذا كان عن نِيَّةٍ صالحة، كان صالحاً، وإلا فلا؛ فَقَوْلُ أهلِ الإيمان التابع لغير الإيمان، كَعَمَلِ أهلِ الصلاح التابع لِغَيْرِ قصدِ أهل الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفِيهِمْ مَنْ ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحياة الدنيا وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحْسِنُونَ صنعاً.

الجهمية وأصل مذهبهم

والجهمية: هم المنتسبون إلى جَهْمِ بنِ صفوان الترمذي وهو الذي أظهر نفيَ الصفاتِ والتعطيلِ، وهو أخذ ذلك عن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، الذي ضحى به خَالِدُ بنُ عبد الله القَسْريُّ بواسطَ، فإنَّه خطب الناسَ في يوم عيدِ الأضحى، وقال: أيُّها النَّاسُ، ضَحُّوا، تقبَّلَ الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجَعْدِ[1] بنِ درهم، فإنه زعم أنَّ الله لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلاً ولم يُكَلِّمْ موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجَعْدُ عُلُوّاً كبيراً! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعدَ استفتاءِ عُلَمَاءِ زمانه، وهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ[2] رحمهم الله تعالى.

وكان جَهْمُ بَعْدَه بخراسان، فأظهر مَقَالَته هناك، وتبعه عَلَيْهَا نَاسٌ، بَعْدَ أن ترك الصَّلاةَ أربعينَ يوماً شَكّاً في ربِّه! وكان ذلك لمناظرته قوماً مِنَ المشركين، يقال لهم السُّمَنِيَّة[3]، من فلاسِفَةِ الهند، الذين يُنْكِرُونَ من العلم ما سوى الحِسِّيَّات، قالوا له: هذا رَبُّكَ الذي تَعْبُدُهُ، هل يُرى أو يُشَمُّ أو يُذاق أو يُلْمَسُ؟ فقال: لا، فقالوا: هو مَعْدُومٌ!! فَبَقِيَ أربعين يوماً لا يعبد
٣٣٣ شيئاً، ثم لما خلا قَلْبُه مِن معبود يأْلَهُهُ، نَقَشَ الشيطانُ اعتقاداً نَحَتَه فِكْرُه،

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): على الجعد.
(٢) في هامش (أ) و(ب): وكانوا من كبار التابعين. وقد تقدم ذكر هذه الحادثة، والتعليق عليها ص٣٩٥ ت(٣).
(٣) بضم السين المهملة، وفتح الميم: قوم في الهند دهريون، يجحدون الإله.

فقال: إنه الوُجُود المطلق!! ونفى جَمِيع الصفاتِ، واتَّصَلَ بالجعد[1].

وقد قيل: إن الجعد[2] كان قد اتَّصَلَ بالصابئة الفلاسفةِ من أهل حَرَّانَ، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عَنْ بَعْضِ اليَهُودِ المُحَرِّفين لدينهم، المتصلين بلبيد بنِ الأعصم الساحر الذي سَحَرَ النبيَّ ﷺ، فَقُتِلَ جَهْمٌ بخراسان، قتله سَلْمُ بنُ أحْوز[3]، ولكن كانت قد فَشَتْ مقالتُه في الناس، وتقلَّدها بَعْدَه المعتزلةُ. ولكن كان الجهمُ أَدْخَلَ في التعطيل منهم، لأنه يُنْكِرُ الأسماءَ حقيقة، وهم لا يُنكرون الأسماءَ بل الصفاتِ.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان: وممن قال إنَّهم ليسوا مِنَ الثنتين وسبعين فِرْقَةَ عبدُ اللَّهِ بنُ المبارك، ويوسف بن أسباط[4].

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ وغيره من علماء السنة، فإنَّه من إمارة المأمون قَوُوا وكَثُرُوا، فإنَّهُ كان قد أقام بخُرَاسَانَ مدةً، واجتمع بهم ثم كَتَبَ بالمحنة مِن طَرَسُوس سَنَةَ ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سَنَةِ عشرين، وفيها كانت مِحْنَتُه مع المعتصم ومناظرتُه لَهُمْ بالكلام، فلما رَدَّ عليهم ما احتجُّوا به عليه، وبَيَّنَ أنه لا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك، وأن طلبَهم من النَّاس أن يُوافقُوهُم وامتحانهم إياهم، جَهْلٌ وظُلْمٌ، وأراد المُعْتَصِمُ إطلاقَه، أشار عليه من أشار بأن المصلحةَ ضَرْبُه، لئلا تَنْكَسِرَ حُرْمَةُ الخلافة مرةً بعدَ مرةً! فلما ضربوه، قامت الشَّنَاعَةُ في العامة، وخافوا فأطلقوه، وقِصَّتُه مذكورة في كتب التاريخ[5].

ومما انفرد به جهمٌ: أن الجنة والنار تفنيانِ، وأنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ

---

(١) في (ب): بجعد.

(٢) في (ب): جعداً.

(٣) في هامش (أ) و(ب): وكان ذلك في زمن صغار التابعين. وقد أرخ الطبري قتله سنة ١٢٨هـ.

(٤) الزاهد، من سادات المشايخ، له مواعظ وحِكَم. مترجم في «السير» ٩/(٥٠).

(٥) انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٢٣٢.

فقط، والكفر هو الجهلُ فقط، وأنه لا فِعْلَ لأحدٍ في الحقيقة إلا لله وَحْدَهُ، وأن الناسَ إنما تُنسَبُ إليهم أفعالُهم على سبيلِ المجاز، كما يقال: تحركت الشَّجَرَةُ، ودار الفَلَكُ، وزالتِ الشمسُ! ولقد أحسن القائل:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً   إلى النَّارِ وَاشْتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمِ

وقد نُقِلَ أن أبا حنيفة رحمه الله، سئل عن الكلامِ في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بنَ عُبَيْدٍ، هو فَتَحَ على الناس الكَلامَ في هذا[1].

الجبرية وأصل قولهم

٣٣٤ والجبرية: أصلُ قولهم مِن الجهم[2] بنِ صَفْوان، كما تَقَدَّمَ، وأن فِعْلَ العبد بمنزلة طُوله ولونه، وهُمْ عَكْسُ القَدَرية نفاة القدر، فإنَّ القدرية إنما نُسِبُوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سُمِّيَتِ المرجئة لنفيهم الإرجاءَ، وأنه لا أَحَدَ مُرْجَأً لأمر الله إما يُعَذِّبُهُمْ وإما يَتُوبُ عليهم. وقد تُسَمَّى الجبريةُ «قدريةً» لأنهم غَلَوْا في إثبات القَدَرِ، كما يُسمىٰ الذين لا يجزمون بشيء مِنَ الوعدِ والوعيدِ، بل يَغْلُونَ في إرجاء كل أمرٍ حتى الأنواع، فلا يجزمون بثوابِ مَنْ تابَ، كما لا يُجزم بعقوبةِ من لم يَتُبْ، وكما لا يُجْزَمُ لِمُعَيَّن. وكانت المرجئة الأولى يُرْجِئُونَ عُثْمَانَ وعلياً، ولا يَشْهَدُونَ بإيمانٍ ولا كُفرٍ!!.

وقد ورد في ذَمِّ القدرية أحاديثُ في «السنن»: منها ما روى أبو داود في «سننه»، من حديثِ عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيهِ، عن ابنِ عمر، عن النبي ﷺ، قال: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هٰذِهِ الأُمَّة، إنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ»[3]. ورُوِيَ في ذَمِّ القدرية أَحَادِيثُ أُخَرُ كثيرةٌ، تَكَلَّم أهلُ الحديث في صحة رفعها، والصحيحُ أنها موقوفة، بخلاف الأحاديثِ الواردة في ذَمِّ الخوارجِ، فإنَّ فيهم في «الصحيح» وَحْدَه عَشَرَةَ أحاديث،

---

(١) انظر آراء جهم الكلامية في «مقالات الإسلاميين» ص٢٧٩ - ٢٨٠ وص١٣٢ و١٤١ و١٥٢ و٤٧٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٦٤ و٤٧٤ و٥٤٢، و١٨١ و٥١٨ و٢١٢ و٤٩٤ و٦٣٦ و٥٨٩.

(٢) في (ب): جهم.

(٣) تقدم تخريجه ص٣٥٦.

أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائِرَها. ولكن مشابهتهم للمجُوسِ ظاهِرَة، بل قَوْلُهُمْ أردأُ من قول المجوس، فإن المَجُوسَ اعتقدوا وجودَ خالقَيْن، والقدرية اعتقدوا خالقِينَ!!

وهذه البدع المتقابلة حدثت مِنَ الفتن المفرِّقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في «صحيحه»، عن سعيد بن المسيب[1]، قال: وقعت الفتنةُ الأُولى، يعني مقتلَ عثمان[2]، فلم تُبْقِ مِنْ أصحاب بدرٍ أحداً، ثم وقعت الفتنةُ [يعني الحرة][3] فلم تُبْقِ من أصحاب الحُديبية أحداً، ثم وقعت الثالثةُ، فلم ترتفع[4] وللناس طَبَاخ[5]، أي: عقل وقوة.

---

(١) هو الإمام العلم أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه المتوفى سنة ٩٤هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤/رقم الترجمة (٨٨).

(٢) في هامش (أ) و(ب): وكان مقتل عثمان ﷺ سنة خمس وثلاثين.

(٣) زيادة من البخاري، وفي هامش (أ) و(ب) تعليقاً على قوله: «والمرجئة» في الفتنة الثانية ما نصه: وهي الحرة، وكانت سنة ثلاث وستين.

(٤) في هامش (أ) و(ب): قالوا: صوابه: ولو قد وقعت الفتنة الثالثة لم ترتفع إلى آخره. وقد علق الحافظ في «الفتح» على قوله: «ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع» فقال: كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة: «ولو قد وقعت الثالثة» ورجحها الدمياطي بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر، لأن الذي يظهر أن يحيى بن سعيد أراد بالفتنة التي وقعت بالمدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية، واستمرت أكثر من عشرين سنة. وذكر ابن التين أن مالكاً روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «لم تُتْرَك الصلاةُ في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة» قال مالك: ونسيت الثالثة. قال ابن عبد الحكم: هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي. قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومئة، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة. ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» بإسناد صحيح إليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر، وقال في آخره: «وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ». وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ: «ولو وقعت» وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب. ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد، قال هذا أولاً ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة، وهي حيٌّ، فقال ما نقله عنه الليث بن سعد.

(٥) أورده البخاري بإثر حديث (٤٠٢٤)، فقال: وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن=

فالخوارجُ[1] والشيعة حَدَثُوا في الفتنة الأولى، والقدريةُ والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهميَّةُ ونحوهم بعدَ الفتنة الثالثة، فصار هؤلاء الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم وكانوا شِيَعاً يُقابِلُونَ البِدْعَةَ بالبدعة، أولٰئك غَلَوْا في عليّ، وأولئك كفَّروه! وأولئك غَلَوْا في الوَعِيدِ، حتى خَلَّدوا بَعْضَ المؤمنين، وأولٰئك غَلَوْا في الوعد، حَتَّى نَفَوْا بَعْضَ الوعيد أَعْنِي المُرْجِئَةِ! وأولٰئِكَ غَلَوْا في التنزيهِ حتى نَفَوْا الصِّفَاتِ، وهٰؤلاء غلوا في الإِثْباتِ، حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدِعُون من الدلائل والمسائِل ما ليس بمشروعٍ، ويُعْرِضُونَ عن الأمرِ المشروع، وفيهم مَنِ استعانَ على ذلك بشيء مِن كُتُبِ الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قَرَأوا كتبهم، فصار عندهم مِنْ ضلالتهم ما أدخلوه في مسائِلهم ودلائلهم، وغيَّرُوه في اللفظ تارةً، وفي المعنى أخرى، فَلبسوا الحقَّ بالبَاطِلِ، وكَتَمُوا حقاً جاء به نبيُّهم، فَتَفَرَّقُوا واختلفوا، وتكلَّموا حينئذ في الجسم والعَرَضِ والتجسيم، نفياً وإثباتاً. ٣٣٥

سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه

وسببُ ضلالِ هذه الفرق وأمثالهم، عُدولُهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨].

فوحَّد لَفظَ: «صراطه» و«سبيله»، وجمع: «السبل» المخالفة له.

وقال ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: خطَّ لنا رَسُولُ الله ﷺ خطّاً، وقال: «هٰذا[2] سَبِيلُ اللّٰهِ» ثُمَّ خَطَّ خطوطاً عَنْ يمينه وعن يساره، وقال: «هٰذِهِ سُبُلٌ، عَلَى

= سعيد بن المسيب... قال الحافظ: لم يقع لي هذا الأثر من طريق الليث، وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري نحوه.

(١) في (ب): والخوارج.

(٢) في (ب): هذه.

كُلِّ سَبِيلٍ شَيطانٌ يَدْعو إلَيْهِ، ثمّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣][(١)].

ومن ها هنا يُعلم أن اضطرارَ العَبْدِ إلى سؤال هدايةِ الصِّرَاطِ المستقيم فوقَ كُلِّ ضرورة، ولهذا شرع الله تعالى في الصَّلاةِ قراءةَ أُمِّ القرآن في كُلِّ ركعة، إما فرضاً أو إيجاباً، على حَسَبِ اختلافِ العلماء في ذلك، لاحتياجِ العبدِ إلى هٰذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرفِ المطالِبِ وأجلِّها. فقد أمرنا الله تعالى أن نَقُولَ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]. وقد ثبت عَن النبي ﷺ أنه قال: «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنَّصَارى ضَالُّونَ»[(٢)].

وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْو القُذَّة بالقُذَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُموه» قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ؟!»[(٣)].

---

(١) أخرجه الدارمي ١/٦٧، وأحمد ١/٤٣٥ و٤٦٥، والطبري (١٤١٦٨) وسنده حسن، وصححه الحاكم ٢/٣١٨، وأقره الذهبي.

(٢) قطعة من حديث مطول أخرجه الترمذي (٢٩٥٤) و(٢٩٥٥)، وأحمد ٤/٣٧٨، والطيالسي (١٠٤٠) من حديث عدي بن حاتم وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٧١٥) و(٢٢٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٥٦) و(٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩)، وأحمد ٣/٨٤ و٨٩ و٩٤، والطيالسي (٢١٧٨)، وابن أبي عاصم (٧٤)، والبغوي (٤١٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم..» وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٤)، وأحمد ٢/٣٢٧ و٤٥٠ و٥١١ و٥٢٧، وابن أبي عاصم (٧٢)، والحاكم ١/٣٧، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة بلفظ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم باعاً بباع وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه...» وأخرجه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع...» وأخرجه أحمد ٤/١٢٥ من=

قال طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ: من انحرف مِنَ العُلماء، ففيه شَبهٌ مِن اليهود، ومن انحرف من العُبَّادِ، ففيه شَبَهٌ مِن النصارى. فلهذا تَجِدُ أَكْثَرَ المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شَبَهٌ من اليهود، حتى إنَّ علماء اليهود يقرأون كُتُبَ شيوخ المعتزلة، ويستحسِنُونَ طريقتهم، وكذا المنحرفين من العُبَّادِ، مِن المتصوفة ونحوهم فيهم شَبَهٌ من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوعٍ مِن الرهبانية والحلولِ والاتحادِ ونحو ذلك. وشيوخُ هٰؤلاء يذمون الكَلاَمَ وأَهلَه، وشيوخ أولٰئك يعيبون طريقةَ هؤلاء، ويُصنِّفون في ذَمِّ السماع والوَجْدِ وكثير من الزُّهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء[1].

ولِفِرَقِ الضُّلَّال في الوحي طريقتان[2]: طريقةُ التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل، فهم نوعان: أهلُ الوهم والتخييل، وأهلُ التحريف والتأويل. لفرق الضلال طريقتان في الوحي

٣٣٦ فأهلُ[3] الوهمِ والتخييل: هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمورٍ غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيَّلُونَ به ويتوهَّمون به أنَّ الله شيء عظيمٌ كَبِيرٌ، وأن الأبدان تُعَادُ، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأَمْرُ لَيْسَ كذلك، لأنَّ مصلحةَ الجمهور في ذلك، وإن كان كذباً، فهو كَذِبٌ لمصلحة الجمهورِ!! وقد وضع ابنُ سينا وأمثالُه قانُونَهم على هٰذا الأصل.

وأما أَهْلُ التحريفِ والتأويل[4]: فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يَقْصِدوا بهٰذه الأقوال[5] ما هُو الحقُّ في نفس الأمر، وإن الحق في

= حديث شداد بن أوس بلفظ: «ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلقوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة».

(١) انظر «بدائع الفوائد» ٢/ ٣٢.

(٢) في الأصول: طريقان.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٨ ـ ٩.

(٤) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ١٢ ـ ٢٠.

(٥) في (أ): «إلا ما» بزيادة إلا، ولم ترد في (ب) وقد اختلفت أصول تعارض العقل والنقل بعضها أثبتها، وبعضها الآخر حذفها، ويغلب على الظن أن حذفها أولى.

نفسِ الأمر هُوَ ما عَلِمْنَاهُ بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هٰذه الأقوال إلى ما يُوافِقُ رأيهم بأنواعِ التأويلات!! ولهذا كان أكثرُهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يُراد كذا، وغاية ما معهم إمكانُ احتمال اللفظ.

وأما أهلُ التجهيل والتضليلِ، الذين حَقِيقَةُ قولهم: إن الأنبياءَ وأتباعَ الأنبياء جاهلون ضَالُّون، لا يَعْرِفُونَ ما أراد اللَّهُ بما وَصَفَ به نَفْسَه من الآياتِ وأقوالِ الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يَكُونَ لِلنَّصِّ تأويلٌ لا يعلمه إلا اللَّهُ، لا يعلمه جبريلُ ولا محمدٌ ولا غيرُه من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، وأن محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وهو لا يَعْرِفُ معانِي هٰذه الآيات! بل معناها الذي دَلَّتْ عليه لا يَعْرِفُهُ إلا الله تعالى!! ويظنون أن هٰذه طريقة السلف!!.

ثم منهم مَنْ يقولُ: إن المراد بها خِلافُ مدلولِها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحدٌ! كما لا يُعْلَمُ وَقْتُ الساعة. ومنهم منْ يقولُ: بل تُجْرَى على ظاهرها وتُحْمَلُ على ظَاهِرِها!! ومع هٰذا، فلا يعلمُ تأويلها إلا اللَّهُ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يُخالِفُ ظَاهِرَها، وقالوا مع هٰذا: إنها تحمل على ظاهرها وهٰؤلاء مشتركون في القَوْلِ بأنَّ الرسولَ لم يُبَيِّنِ المُرَادَ بالنصوصِ التي يجعلونها مُشْكِلةً أو متشابِهَةً، ولهٰذا يَجْعَلُ كلُّ فريقٍ المشكل مِن نصوصه غيرَ ما يَجْعَلُهُ الفَرِيقُ الآخرُ مشكلاً.

ثم منهم من يَقُولُ: لم يَعْلَمْ معانيها أيضاً! ومنهم من يقولُ: عَلِمَهَا ولم يُبَيِّنْهَا، بل أحالَ في بيانها على الأدِلَّةِ العقلية، وعلى مَنْ يجتهد في العلم بتأويلِ تلك النصوصِ!! فهم مشتركون في أن الرَّسُولَ لم يَعْلَمْ أو لم يُعلِّم، بل نحن عرفنا الحَقَّ بعقولنا، ثم اجتهدنا في حَمْلِ كلام الرسول على

٣٣٧ ما يُوَافِقُ مَعْقُولَنَا، وأن الأنبياءَ وأتباعهم لا يَعْرِفُونَ العقلياتِ!! ولا يَفْهَمُونَ السمعياتِ!! وكُلُّ ذلك ضَلالٌ وتضليلٌ عن سواء السبيل.

نسأل الله السلامةَ والعافِيَةَ، من هٰذه الأقوالِ الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣ ـ فهرس الشعر.

٤ ـ فهرس الأعلام.

٥ ـ فهرس الملل والنحل.

٦ ـ فهرس الأماكن.

٧ ـ فهرس الكتب.

٨ ـ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

(١)/ ١٤٣ و٢٦٥ ـ (٢)/ ١٤٣ و٢٦٥ ـ (٣)/ ١٤٣ و٢٦٥ و٦٢٨ ـ (٤)/ ١٤٣ و٢٦٥
ـ (٥)/ ١٤٣ و٥٥٧ و٧٩٥ ـ (٦)/ ١٤٣ و٥٥٧ و٧٩٩ ـ (٧)/ ١٧٣ و٥٥٧ و٧٩٩

سورة البقرة

(١، ٢)/ ٢٨٣ ـ (١٠)/ ٣٢٨ ـ (١٩)/ ٧٨٣ ـ (٢٠)/ ١٦٤ ـ (٢١)/ ١٣٧ ـ (٢٣)/ ٢٢٦
ـ (٢٨)/ ٦٠٣ ـ (٣٠)/ ٢٧٧ و٦٤٠ ـ (٣١)/ ٤٦٧ ـ (٣٤)/ ٢٧٧ ـ (٤٠، ٤١)/ ٤٠٩ و٤٩٦ ـ
(٤٢)/ ١١٨ و٥٢٧ ـ (٤٣)/ ٢٦٩ ـ (٤٩)/ ٤٥٣ ـ (٧٢)/ ٦٢١ ـ (٧٥)/ ٥٤٤ ـ (٧٦)/ ٧٧٨
ـ (٧٨)/ ٥٤٤ و٧٨٦ ـ (٧٩)/ ٥٤٤ ـ (٨٠، ٨١)/ ٦٥٠ ـ (٩٥)/ ٢٩٠ ـ (٩٨)/ ٥٢٧ ـ
(١٢٤)/ ٤٥٤ ـ (١٣٠، ١٣١)/ ١٥٢ ـ (١٣٣)/ ٣٧٨ ـ (١٣٦)/ ٥٥١ ـ (١٣٨)/ ٥٢٧ ـ
(١٥٤)/ ٦١٦ ـ (١٦٠)/ ٤٩٨ ـ (١٦٣)/ ١٦٨ ـ (١٧٠)/ ٣٧٨ ـ (١٧٦)/ ٢٦٦ ـ
(١٧٧)/ ٤٥٥ و٥٤٨ ـ (١٧٨)/ ٤٩٠ ـ (١٨١)/ ٦٢٩ ـ (١٨٥)/ ١٧٤ ـ (١٨٦)/ ٦٩٤ ـ
(١٩٧)/ ٦٧١ ـ (٢٠٠)/ ٣٩٩ ـ (٢٠٥)/ ٣٨٦ ـ (٢١٣)/ ٤٧٦ و٧٨٤ ـ (٢١٨)/ ٤٩٦ و٥٠٣
ـ (٢٢٢)/ ٢٤٨ ـ (٢٢٤)/ ٢٦٢ ـ (٢٥٣)/ ١٧٤ و١٩٧ و٢٤٣ و٤٦٥ ـ (٢٥٥)/ ١٥٥
و١٦٤و١٧٨ و١٨٢ و١٨٤ و٤٢٧ و٤٣٨ ـ (٢٦٠)/ ٥١٢ و٦٢٠ ـ (٢٧١)/ ٤٩٩ و٥٣٤ ـ
(٢٧٥)/ ٥٤٥ ـ (٢٨٤)/ ٢٠٦ ـ (٢٨٥)/ ٤٥٥ و٤٦٢ و٤٧٥ ـ (٤٨٦)/ ٦٥٧ و٦٧٣ و٦٧٤

سورة آل عمران

(١)/ ١٨٢ و٢٨٣ و٤٧٥ ـ (٢)/ ٤٧٥ ـ (٣)/ ١٨٢ و٢٨٣ و٥٢٦ ـ (٧)/ ٣٢٤
و٣٢٥ و٣٢٦ ـ (١٨)/ ١٤٣ و٤٦٢ ـ (١٩)/ ١٤٣ و٧٨٠ ـ (٢٠)/ ٢٥١ ـ (٢٨)/ ٣٣٤ ـ
(٣١)/ ٢٤٢ و٣١٥ و٥٣٦ و٥٧٩ و٧٤٩ ـ (٣٣)/ ٤٥٣ و٤٧٠ ـ (٤٠)/ ١٩٧ ـ (٥٥)/
٤٣٨ ـ (٦١)/ ٧٣٦ ـ (٦٤)/ ١٤١ و٥٥١ ـ (٧٦)/ ٢٤٨ ـ (٧٧)/ ٢٥٩ ـ (٨٥)/ ٥٣١ ـ
(٩٧)/ ٤٢٩ و٦٥٧ ـ (١٠٥)/ ٥٨٠ و٧٧٧ ـ (١٢٠)/ ٢٢٣ و٣٦٥ ـ (١٣١)/ ٦٤١ ـ
(١٣٣)/ ٦٤١ ـ (١٣٤)/ ٢٥٩ ـ (١٣٨)/ ١٤٧ ـ (١٣٩)/ ٢٣٤ ـ (١٤٥)/ ٢١٥ ـ
(١٦٤)/ ٢٤٠ ـ (١٦٥)/ ٥٧٩ ـ (١٦٧)/ ٥٢٢ ـ (١٦٩)/ ٦١٦ ـ (١٧٣)/ ٥٢٢ ـ
(١٨٣)/ ١٤٨ ـ (١٨٤)/ ١٣٨

سورة النساء

(٢٥)/ ٦٥٨ ـ (٢٦)/ ١٧٤ ـ (٢٧)/ ١٧٤ ـ (٢٨)/ ١٧٤ ـ (٢٩)/ ٦٠١ ـ (٣١)/ ٥٦٤ ـ
(٤٠)/ ٥٠١ ـ (٤٨)/ ٤٩٧ و٥٠٢ و٥٦١ ـ (٥١)/ ٧٦٧ ـ (٥٩)/ ٣٢٣ و٥٧٦ و٥٧٨ ـ (٦٥)/
٣١٥ و٥٥٢ و٧٤٩ ـ (٦٦)/ ٧٥٧ (٦٨)/ ٧٥٧ ـ (٦٩)/ ١٢٢ و٤٢٠ ـ (٧٨)/ ٥٥٤ و٥٥٦ ـ
(٧٩)/ ٢٥١ و٥٥٤ و٥٧٩ ـ (٨٠)/ ٣١٥ ـ (٨٢)/ ٤٧٥ ـ (٨٧)/ ٢٨٢ ـ (١١٥)/ ٥٧٩ و٧٤٨ ـ
(١١٦)/ ٤٩٧ و٥٠٢ ـ (١٢٣)/ ٥٠٠ ـ (١٢٥)/ ٤٤٩ ـ (١٢٦)/ ٤٣١ ـ (١٣٥)/ ٣٧٧ ـ
(١٣٦)/ ٤٥٥ ـ (١٥٠)/ ٥٦١ ـ (١٥١)/ ٥٦١ ـ (١٥٨)/ ٤٣٨ ـ (١٥٩)/ ٧٦٢ ـ (١٦٤)/ ٢٥٨
و٤٤٩ و٤٧٤ ـ (١٦٥)/ ٣٧٥ ـ (١٦٦)/ ١٥٥ ـ (١٧١)/ ١٥٣ و٧٨٩ ـ (١٧٢)/ ٤٧١

سورة المائدة

(١)/ ٦٧٨ ـ (٣)/ ١٤٧ و٤٦٣ ـ (٥)/ ٥٣٢ ـ (٦)/ ١٧٤ ـ (٨)/ ٤٩٣ ـ (١٥)/ ٣٠٦ ـ
(٢٦)/ ٦٧٨ ـ (٤٤)/ ٤٠٩ و٤٨٧ و٤٩٦ و٧١٢ ـ (٤٨)/ ٥٢٧ ـ (٥٥)/ ٥٤٦ ـ (٥٦)/ ٥٤٦
ـ (٧٧)/ ١٥٤ و٧٨٩ ـ (٧٩)/ ٧٦٧ ـ (٨١)/ ٥٢٠ ـ (٨٧)/ ٧٩٠ ـ (٨٨)/ ٧٩٠ ـ (٨٩)/
٤٩٩ و٥٣٤ ـ (٩٢)/ ١٤٧ و٥٢٧ ـ (٩٣)/ ٤٩٤ ـ (١١٦)/ ٣٣٤

سورة الأنعام

(١)/ ٢٦٢ و٥٢٦ ـ (٨)/ ٢٩٥ ـ (١٤)/ ١٨٥ ـ (١٨)/ ٤٣٢ و٤٣٧ ـ (١٩)/ ٢٥١ ـ
(٢٣)/ ٦٧٣ ـ (٢٨)/ ٢٢٠ ـ (٣٩)/ ٢٢٠ و٢٢٤ و٣٨٦ ـ (٤٤)/ ٦٦٩ ـ (٤٦)/ ١٣٧ ـ
(٥٠)/ ٤٧٠ و٧٥٣ ـ (٥٣)/ ٦٥٧ و٦٧١ ـ (٥٤)/ ٣٣٤ ـ (٥٩)/ ٢١٣ ـ (٦٠)/ ٢١٣ و٥٩٨
ـ (٦١)/ ٤٣٢ و٤٣٧ و٥٩٥ ـ (٦٨)/ ١١٦ ـ (٧٦)/ ٧٦٩ ـ (٨٢)/ ٧٦٩ ـ (٩٠)/ ١٥١ ـ
(٩١)/ ٢٣٩ ـ (٩٣)/ ٥٩٨ ـ (٩٥)/ ١٥٥ ـ (٩٩)/ ٢٨٦ ـ (١٠٣)/ ١٦٤ و٢٨٩ و٢٩١
و٣٠٠ ـ (١١٠)/ ٤٤٨ ـ (١١٢)/ ٢٢٠ و٣٢٢ ـ (١١٤)/ ٢٧٥ ـ (١٢٢)/ ٤١٩ ـ (١٢٤)/
٦٥٧ و٦٧١ و٧٥٠ ـ (١٢٥)/ ١٧٤ و٣٨٦ و٦٦٠ ـ (١٢٨)/ ٦٥١ و٧٧٠ ـ (١٢٩)/ ٥٧٩ ـ
(١٣٠)/ ٥٠ ـ (١٣٥)/ ٧٩٨ ـ (١٤٨)/ ٢٢١ و٢٢٢ ـ (١٥٣)/ ٥٨٠ و٧٩٩ ـ (١٥٨)/ ٧٦٣ ـ
(١٥٩)/ ٥٨٠ و٧٧٨ ـ (١٦٠)/ ٦٢٨

سورة الأعراف

(١)/ ٢٨٢ ـ (٢)/ ٢٨٣ ـ (١٢)/ ٣١٤ ـ (١٧)/ ٤٣٦ ـ (٢٠)/ ٤٦٩ ـ (٢٤)/ ٦٢٠ ـ
(٢٥)/ ٦٢٠ ـ (٣٣)/ ٢٤٥ و٣٠٤ و٥٨٣ ـ (٤٠)/ ٦٠٧ ـ (٥٣)/ ٣٢٣ و٤٣٠ ـ (٥٤)/ ١٨٨
و٢٦٠ و٣٦٥ و٤٢٣ ـ (٥٥)/ ٣٦١ ـ (٥٩)/ ١٢٣ ـ (٦٥)/ ١٢٣ ـ (٧٣)/ ١٢٣ ـ (٨٥)/
١١٣ ـ (١٢٦)/ ٥٦٦ ـ (١٣٧)/ ٦٧٨ ـ (١٤٢)/ ٦٤٣ ـ (١٤٣)/ ٢٥٨ و٢٦٧ و٢٨٩ و٢٩٠
و٢٩٥ ـ (١٤٨)/ ٢٥٦ ـ (١٥٦)/ ٦٢٠ و٦٥٣ ـ (١٥٦)/ ٢٧٢ و٦٢٠ و٦٥٣ ـ (١٥٨)/ ٢٥١
ـ (١٧٢)/ ٣٦٧ و٣٧٥ ـ (١٧٣)/ ٣٧٦ ـ (١٧٩)/ ٦٥٤ ـ (١٨٥)/ ٢٨٦ ـ (١٩١)/ ١٤٠ ـ
(٢٠١)/ ٥١٣ ـ (٢٠٤)/ ٢٧١ ـ (٢٠٦)/ ٤٣٩ و٤٦٢

سورة الأنفال

(٢)/ ٥٢٢ و٥٢٥ و٥٣٩ و٥٥٢ و٧٧٤ ـ (٣)/ ٥٣٩ ـ (٤)/ ٥٣٩ ـ (١٠)/ ٥٩١ ـ (١١)/ ٥٩١ (١٢)/ ٥٩١ ـ (١٧)/ ٦٦٤ ـ (٢٣)/ ٢٢٠ ـ (٢٩)/ ٧٥٧ ـ (٣٣)/ ٤٩٩ ـ (٧٢)/ ٥٤٥ و٧٠٥ ـ (٧٥)/ ٣٧٩

سورة التوبة

(٦)/ ٢٧٣ ـ (١٧)/ ١٤٥ ـ (٣١)/ ١٤٥ ـ (٣٣)/ ٥٤٢ ـ (٤٣)/ ٦٥٨ ـ (٤٦)/ ٣٩٤ ـ (٤٧)/ ٣٩٤ ـ (٦٠)/ ٤٩٩ ـ (٦١)/ ٥١٦ ـ (٦٩)/ ٣٩٨ ـ (٧١)/ ٥٤٥ ـ (٩١)/ ٦٥٨ ـ (٩٣)/ ٦٥٨ ـ (١٠٠)/ ٧٠٥ ـ (١١٧)/ ٧١٠ ـ (١٢٤)/ ٥٢٢ ـ (١٢٥)/ ٣٢٨ و٥٢٢ ـ (١٢٨)/ ١٥٥

سورة يونس

(١)/ ٢٨٣ ـ (٢)/ ٢٥١ ـ (٥)/ ٢٥٤ ـ (١٦)/ ٦٤٨ ـ (١٨)/ ١٣٢ ـ (٢١)/ ٥٩١ ـ (٢٦)/ ٢٨٧ ـ (٣٨)/ ٢٨٨ و٢٨٣ ـ (٤٥)/ ٦٢١ ـ (٤٩)/ ٢١٥ ـ (٥٧)/ ٢٢٢ و٤٧٦ ـ (٦٢)/ ٥٣١ ـ (٦٣)/ ٥٤٥ ـ (٦٢)/ ٥٣١ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٨ و٧٥١ و٧٥٥ و٧٥٨ ـ (٢٣)/ ٥٣١ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٨ و٧٥١ و٧٥٨ ـ (٦٤)/ ٧٥٨ ـ (٨٣)/ ٥١٦ ـ (٩٩)/ ٣٨٥

سورة هود

(١)/ ٣٢٧ ـ (٧)/ ٢٠٢ و٤٢٦ ـ (١٣)/ ٢٨١ و٢٨٢ ـ (٢٠)/ ٦٥٩ ـ (٣٤)/ ١٧٤ و٢٢٠ و٢٢٣ ـ (٣٦)/ ٦٧١ ـ (٤٦)/ ٢٨٩ ـ (٥٣)/ ١٤٨ ـ (٥٤)/ ١٤٨ ـ (٥٥)/ ١٤٨ ـ (٥٦)/ ١٤٨ ـ (٥٨)/ ٦٣٤ ـ (٦٦)/ ٦٣٤ ـ (٨٨)/ ١٢٢ ـ (٩٤)/ ٦٣٤ ـ (٩٨)/ ١٧٢ ـ (١٠٦)/ ٦٥١ ـ (١٠٧)/ ٦٥١ ـ (١٠٨)/ ٦٤٧ ـ (١١٤)/ ٤٩١ و٥٠٠

سورة يوسف

(١)/ ١٤٧ ـ (٢)/ ٣٠٦ ـ (٦)/ ٣٢٣ ـ (٢٤)/ ٦٦٨ ـ (٣١)/ ٤٧٠ ـ (٣٨)/ ٣٧٨ ـ (٥١)/ ١٥٥ ـ (٥٣)/ ٦٠١ ـ (٦٨)/ ١٥٧ ـ (٨٠)/ ٢٩٠ ـ (١٠٠)/ ٣٢٣ ـ (١٠١)/ ٥٦٦ ـ (١٠٦)/ ٥٤٧ ـ (١٠٨)/ ٧٩٨ ـ (١١١)/ ١٦٢ و٣٠٦

سورة الرعد

(١١)/ ٥٩١ و٥٩٣ و٥٩٤ ـ (١٦)/ ٢٥٩ و٢٦٢ ـ (١٧)/ ٢٧٥ ـ (٣٥)/ ٦٤٩ ـ (٣٨)/ ٢١٩ ـ (٣٩)/ ٢١٩ و٤١٢

سورة إبراهيم

(٤)/ ٣٠٦ ـ (١٠)/ ١٢٧ و١٣٣ و٣٧٦ ـ (٤١)/ ٦٢٠ ـ (٤٨)/ ٦٢٩

سورة الحجر

(١)/ ١٤٧ ـ (٢٩)/ ٥٩٦ ـ (٣٦)/ ٥٠٧ و٥٦٥ ـ (٣٩)/ ٢٢١ و٥٠٧ ـ (٤١)/ ٦٦٨ ـ (٤٨)/ ٦٤٩ ـ (٧٠)/ ٤٧٠ (٩١)/ ٢٦٣ و٣٣٥.

سورة النحل

(١٧)/ ١٤٠ و٢٠٠ ـ (٣٥)/ ٢٢١ و٣٠٦ ـ (٣٦)/ ١٢٣ ـ (٣٨)/ ٦٢٢ ـ (٣٩)/ ٦٢٢ ـ
(٤٣)/ ١٤٨ ـ (٤٤)/ ١٤٧ و١٤٨ ـ (٥٠)/ ٤٣٢ و٤٣٧ و٤٦٠ ـ (٥١)/ ١٤٥ ـ (٦٠)/ ١٨١
و٢٨٠ ـ (٧٢)/ ٤٧٤ ـ (٧٨)/ ١٦١ ـ (٨٩)/ ٣٠٦ ـ (٩١)/ ٢٦٢ ـ (٩٨)/ ٢٧١ ـ (١٠٢)/
٢٧٤ و٢٧٥ و٤٣٨ ـ (١٠٦)/ ٥١٥ ـ (١٢٥)/ ٣٢٢

سورة الإسراء

(١)/ ٢٢٦ و٣٤٤ ـ (١٦)/ ٦٧٧ ـ (٢٣)/ ١٤٥ ـ (٢٩)/ ٢٦٣ ـ (٣٢)/ ٢٦٩ ـ (٣٦)/
٣٠٤ و٣٠٧ و٥٧٥ ـ (٣٨)/ ٣٨٦ ـ (٣٩)/ ١٤٥ و٢٦٣ ـ (٤٢)/ ١٤٠ ـ (٤٩)/ ٦٢٢ ـ (٥٢)/
٦٢٢ ـ (٥٥)/ ٢٤٣ و٤٦٥ ـ (٥٧)/ ٤٩٦ ـ (٦٢)/ ٤٦٦ و٤٦٧ ـ (٧٨)/ ٢٧١ ـ (٨٢)/ ٤٢٢ ـ
(٨٥)/ ٥٩٦ و٦٤٠ ـ (٨٦)/ ٦٤٨ ـ (٨٨)/ ٢٨٠ و٢٨٢ ـ (٩٠)/ ٧٥٣ ـ (٩٧)/ ٦٢٢ ـ (٩٨)/
٦٢٢ ـ (٩٩)/ ٦٢٢ ـ (١٠٢)/ ١٢٧ و٥٠٢ ـ (١٠٦)/ ٢٧٤ ـ (١١١)/ ٥٤٦

سورة الكهف

(١٧)/ ٦٦٠ ـ (٢١)/ ٦٢٨ ـ (٢٢)/ ٥٨٤ ـ (٢٦)/ ٥٨٤ ـ (٤٥)/ ١٦٤ ـ (٤٨)/ ٦٢٩ ـ
(٤٩)/ ١٦٤ و٦٢٩ و٦٧٩ (٦٧)/ ٦٥٩ و٦٧٥ ـ (٧٢)/ ٦٥٩ ـ (٧٩)/ ١٥٥ ـ (٨٢)/ ٣٢٤ ـ
(٩٧)/ ٤٣٤ ـ (١٠٥)/ ٦٣٧ ـ (١٠٩)/ ١٩٧

سورة مريم

(٩)/ ١٧٠ و٢٠٧ و٥٩٦ ـ (٦٠)/ ٤٩٨ ـ (٦٤)/ ٣٧٩ و٤٦٣ ـ (٧١)/ ٦٣٤ ـ (٧٢)/
٦٣٤ ـ (٧٦)/ ٥٢٢ ـ (٩٦)/ ٢٤٨

سورة طه

(٥)/ ٣١٦ و٤٢٣ و٥٤٢ و٨٠١ ـ (١٥)/ ٦٢٠ ـ (١٦)/ ٦٢٠ ـ (٤١)/ ٣٣٤ ـ (٧٣)/
٤٤٣ ـ (٨٩)/ ٢٥٦ ـ (١١٠)/ ١٧٧ و٣٠٠ ـ (١١١)/ ١٨٢ ـ (١١٢)/ ٦٧٩ ـ (١٢٣)/ ١١٢
ـ (١٢٦)/ ١١٢

سورة الأنبياء

(١)/ ٦٢١ ـ (١٩)/ ٤٣٩ و٤٦١ ـ (٢٠)/ ٤٢١ ـ (٢٢)/ ١٢٩ و١٤٠ ـ (٢٣)/ ٣٨٢ ـ
(٢٥)/ ١٢٣ ـ (٢٦)/ ٢٢٦ و٤٦٢ ـ (٢٧)/ ٤٦٩ و٤٦٠ (٢٨)/ ٤٦٠ ـ (٣٠)/ ٢٦٢ ـ (٣١)/
٢٦٢ ـ (٤٧)/ ٦٣٦ ـ (٧٨)/ ٧٨٢ ـ (٧٩)/ ٧٨٢ ـ (٨٧)/ ٢٤٥ ـ (٩٥)/ ٦٧٨ ـ (١٠٥)/ ٢٠٢
و٦٧٨ ـ (١٠٧)/ ٢٤٠ ـ (١١٢)/ ٦٧٨

سورة الحج

(١)/ ٢٠٧ ـ (٣)/ ٥٨٣ ـ (٤)/ ٥٨٣ ـ (٥)/ ٦٢٦ ـ (٧)/ ٦٢٦ ـ (٨)/ ٣٠٧ ـ (٩)/
٣٠٧ ـ (٣١)/ ٦٠٧

سورة المؤمنون

(١٢)/ ٦٢٦ ـ (١٤)/ ٦٦٤ و٦٦٥ ـ (١٥)/ ١١٠ ـ (١٦)/ ٦٢٦ ـ (٣٥)/ ١٥٥ ـ (٥٥)/ ٢٢٣ ـ (٦٠)/ ٤٩٦ ـ (٧١)/ ٦٧٦ ـ (٨٤)/ ١٣٠ و٥٦٥ ـ (٨٥)/ ١٣٠ و٥٦٥ ـ (٩١)/ ١٣٨ ـ (١٠٨)/ ٢٥٩ـ (١١٥)/ ٦٢٥ و٦٨١

سورة النور

(٢٥)/ ٦٢٨ ـ (٣٩)/ ٥٤٠ ـ (٤٠)/ ٥٤٠ ـ (٥٢)/ ٤٠٩ ـ (٥٤)/ ٣٠٦ و٤٧٤ و٥٧٩ ـ (٦١)/ ٦٠١ ـ (٦٢)/ ٥٢٥

سورة الفرقان

(١)/ ٢٥١ و٤٧٠ ـ (٢)/ ٢١٤ و٣٨٣ و٤١٥ و٤١٨ ـ (٧)/ ٤١٢ و٤٧٢ و٧٥٣ ـ (٣٣)/ ١٧١ ـ (٦٥)/ ٢٤٨ و٦٥٤

سورة الشعراء

(٢٤)/ ١٢٧ ـ (٢٥)/ ١٢٧ ـ (٢٦)/ ١٢٧ ـ (٢٨)/ ١٢٧ ـ (٦١)/ ٢٩١ ـ (٦٢)/ ٢٩١ ـ (٦٧)/ ٢٣٥ ـ (٦٨)/ ٢٣٥ ـ (٧٥)/ ١٧٢ ـ (٧٦)/ ١٧٢ ـ (٨٢)/ ٦٢٠ ـ (١٦٥)/ ٤٧٠ ـ (١٩٢)/ ٢٧٤ ـ (١٩٣)/ ٢٧٤ و٤٨١ و٦٠١ ـ (١٩٤)/ ٢٧٤ و٤٨١ ـ (١٩٥)/ ٢٧٤ و٤٨١ ـ (١٩٦)/ ٢٧٢ ـ (٢٢١)/ ٢٢٨ و٧٧٦ ـ (٢٢٢)/ ٢٢٨ و٧٧٦ ـ (٢٢٣)/ ٢٢٨ ـ (٢٢٤)/ ٢٢٨ ـ (٢٢٥)/ ٢٢٨ ـ (٢٢٦)/ ٢٢٨

سورة النمل

(١٤)/ ١٢٧ و٥٠٦ ـ (٢٣)/ ٢٦٢ و٤٢٥ـ (٢٦)/ ٤٢٣ ـ (٤٨)/ ٧٤٣ ـ (٥٩)/ ١٣٦ و٤٤٣ ـ (٦٠)/ ١٣٦ ـ (٦١)/ ١٣٧ ـ (٦٦)/ ٦٢٢ ـ (٨٢)/ ٧٦٣

سورة القصص

(١٦)/ ٢٤٥ ـ (٢٠)/ ١٧٦ ـ (٣٠)/ ٢٦٣ ـ (٤٩)/ ٢٧٥ ـ (٥٠)/ ٣٠٧ و٥٨٣ ـ (٥٦)/ ٢٢٤ ـ (٨٤)/ ٦٢٨ ـ (٨٨)/ ١٤٥ و٣٣٤ و٦٠٢ و٦٤٤ و٦٤٦

سورة العنكبوت

(١)/ ٢٣٤ ـ (٢)/ ٢٣٤ ـ (٨)/ ٣٧٨ـ (٢٦)/ ٥١٦ـ (٤٩)/ ٢٨١ـ (٥١)/ ١٥١ ـ (٦٤)/ ١٨٣

سورة الروم

(١٩)/ ١٥٥ ـ (٢٦)/ ٢٠٩ ـ (٢٧)/ ٢٠٨ و٢٠٩ ـ (٣٠)/ ١٣٣ و٦٦٧ ـ (٣٦)/ ١٣٣ ـ (٥٤)/ ١٥٧

سورة لقمان

(٢٥)/ ٣٧٦ و٥٦٥ ـ (٢٧)/ ١٩٧ و٢٦٩ ـ (٣٤)/ ٤٠٣

سورة السجدة

(٥)/ ٦٩٧ ـ (١١)/ ٥٩٥ ـ (١٣)/ ٢٢٤ و٢٧٤ و٣٨٥ ـ (١٥)/ ١٥٥ ـ (١٦)/ ٥٠٣ ـ (١٧)/ ٦٢٨ ـ (١٨)/ ١٥٥ ـ (٤٢)/ ٢٧٥

سورة الأحزاب

(٧)/ ٤٧٥ و٥٢٧ ـ (٣٢)/ ٣٢٨ ـ (٣٣)/ ١٧٤ ـ (٣٥)/ ٥٣٤ ـ (٣٦)/ ٥٤١ ـ (٣٨)/ ٢١٤ و٤١٥ ـ (٤٠)/ ٢٤٠ و٣٧٩ ـ (٤٣)/ ٤٦٢ ـ (٤٤)/ ٢٩٧

سورة سبأ

(٣)/ ١٦٤ و٦٢١ ـ (٢٨)/ ٢٥١ و٢٥٢ ـ (٤٠)/ ٧٧٠ ـ (٤١)/ ٧٧٠

سورة فاطر

(١٠)/ ٣١٦ و٤٣٨ ـ (١١)/ ١٥٥ و٢١٨ و٦٧٨ ـ (١٥)/ ١٨٥ و٤٢٩ ـ (٣٢)/ ٥٢٩ ـ (٣٦)/ ٦٥٤ ـ (٤٤)/ ١٦٤ و١٦٧

سورة يس

(٣٩)/ ١٧٢ و٤٤٣ ـ (٥٤)/ ٦٨٩ ـ (٥٨)/ ٢٥٨ و٤٣٣ و٤٤٢ ـ (٦٥)/ ٢٥٧ ـ (٨٠)/ ٦٢٤ ـ (٨١)/ ٣٣٤ و٦٢٤ ـ (٨٢)/ ٢٠٧ و٦٧٧ و٧٥٦ ـ (٨٣)/ ٧٢٥

سورة الصافات

(١٥١ ـ ١٥٤)/ ١٤٦ ـ (١٠١)/ ١٥٥ ـ (٥٧)/ ٢٢٤ ـ (٨)/ ٤٦٢ ـ (٩٦)/ ٦٦٦ ـ (٨٨، ٨٩)/ ٧٦٩

سورة صَ

(٥)/ ١٣٧ ـ (٢٨)/ ٦٨١ ـ (٥٤)/ ٦٤٩ ـ (٧٥)/ ٣٣٤ و٤٦٨ و٨٠١ ـ (٧٩)/ ٦٢٠ ـ (٨١)/ ٦٢٠ ـ (٨٢)/ ٥٠٧ و٥٦٥ و٦٦٨ ـ (٨٣)/ ٥٦٥ و٦٦٨.

سورة الزمر

(١)/ ٢٧٤ و٤٣٨ ـ (٣)/ ١٣٢ و١٤١ ـ (٦)/ ٢٧٥ ـ (٧)/ ٣٨٦ ـ (٩)/ ٥٠٣ ـ (٢٣)/ ٧٧٤ ـ (٤٢)/ ٥٩٥ و٥٩٨ ـ (٥٣)/ ٤٩٩ و٥٦٥ ـ (٥٤)/ ٤٩٩ ـ (٦٢)/ ٥٥٦ و٥٩٦ ـ (٦٥)/ ٢٤٦ ـ (٦٧)/ ٣٣٤ ـ (٧١)/ ٦٢١ ـ (٧٥)/ ٤٢٣ ـ (٨٠)/ ٥٩١

سورة غافر

(١)/ ٢٧٤ و٤٩٥ ـ (٢)/ ٢٧٤ و٤٣٨ ـ (٣)/ ٤٩٥ و٥٢٧ ـ (٧)/ ٤٢٣ و٦٥٣ و٤٦٢ ـ (١١)/ ٦٠٣ ـ (١٥)/ ٤٢٣ و٦٢٩ ـ (١٧)/ ٦٢٩ و٦٧٩ ـ (٣٢)/ ٦٢٠ ـ (٣٣)/ ٦٢٠ ـ (٣٥)/ ٥٨٣ ـ (٣٦)/ ٤٤١ ـ (٣٩)/ ٦٢٠ ـ (٤٥)/ ٦٠٤ ـ (٤٦)/ ٤٥٣ و٦٠٤ و٦١٣ و٦٢٠ ـ (٥٧)/ ٦٢٤ ـ (٥٩)/ ٦٢٢ ـ (٦٥)/ ١٨٥ ـ (٧٨)/ ٤٧٤

سورة فصلت

(٢)/ ٢٧٥ و٤٣٨ ـ (١١)/ ٣٧٤ ـ (٢١)/ ٢٥٧ و٢٦٠ ـ (٤١)/ ٤٧٦ ـ (٤٢)/ ٤٣٨ و٤٧٦ ـ (٤٤)/ ١١١ و٤٢٢ و٤٧٦ ـ (٥٢)/ ١٤٩ ـ (٥٣)/ ١٤٩ ـ (٥٤)/ ١٣٩ و٤٣١

سورة الشورى

(١١)/ ١٥٤ و١٦٦ و١٧٨ و١٨٠ و٢٠٧ و٢٠٩ و٢٧٥ و٢٨٣ و٣١٦ و٣٢٩ و٣٣٠ و٤٥٣ ـ (١٣)/ ٤٧٥ ـ (١٧)/ ١٤٨ ـ (١٨)/ ٦٢١ ـ (٢٤)/ ٢٣٩ و٦٤٨ ـ (٣٠)/ ٥٥٤ و٥٧٨ و٦٥٦ ـ (٥١)/ ٤٣٨ ـ (٥٢)/ ٦٠١

سورة الزخرف

(١)/ ١٤٧ و٣٠٦ ـ (٢)/ ١٤٧ و٣٠٦ ـ (٣)/ ٢٦٢ و٢٦٣ ـ (١٩)/ ١٤٤ ـ (٢٠)/ ٢٢١ ـ (٣٩)/ ٢٩٣ ـ (٥٨)/ ٣٠٨ ـ (٧٢)/ ٦٦٤ ـ (٧٧)/ ٢٩٠ ـ (٨٦)/ ١٤٣

سورة الدخان

(١)/ ٣٠٦ و٤٣٩ ـ (٢)/ ٣٠٦ ـ (٣)/ ٢٧٥ ـ (٥)/ ٢٧٥ و٤٣٩ ـ (٣٢)/ ٤٧٠ ـ (٥٦)/ ٦٤٩

سورة الجاثية

(١٧)/ ٧١١ ـ (٢١)/ ٦٨١ ـ (٥٩)/ ٥٩١

سورة الأحقاف

(١١)/ ١٧٢ ـ (١٤)/ ٦٢٨ ـ (٢٢)/ ٥١٤ ـ (٢٥)/ ٢٦١ ـ (٣٠)/ ٢٥٠ ـ (٣١)/ ٢٥٠ ـ (٣٣)/ ٦٢٤ ـ (٣٥)/ ٢٤٦

سورة محمد

(١١)/ ٥٤٥ ـ (١٩)/ ٥٧٣ ـ (٣٠)/ ٢٢٩ ـ (٣٨)/ ١٨٥

سورة الفتح

(٤)/ ٥٢٢ ـ (١٨)/ ٧٠٠ و٧٠٥ و٧٤٢ ـ (٢٧)/ ٥٣٧ ـ (٢٩)/ ٧٠٥

سورة الحجرات

(٧)/ ٨٥٩ ـ (٩)/ ٤٩٠ و٧٧٩ ـ (١٠)/ ٤٩٠ ـ (١١)/ ٥٧٥ ـ (١٢)/ ٥٧٥ ـ (١٣)/ ٥٤٩ ـ (١٤)/ ٥٣٢ و٥٤٧ ـ (١٥)/ ٣٣و ٥٢٥ و٥٣٩ و٥٥٢

سورة قّ

(١٧، ١٨)/ ٥٩١ ـ (٣٥)/ ٢٨٧ ـ (٣٨)/ ١٦٤

سورة الذاريات

(٤)/ ٤٥٨ ـ (٢٨)/ ١٥٥ ـ (٣٥)/ ٥٣٥ ـ (٣٦)/ ٥٣٥ ـ (٥٦)/ ١٨٥ و٢٢٠ ـ (٥٧)/ ١٨٥ ـ (٥٨)/ ١٥٥ و١٨٥.

سورة الطور

(٣)/ ٢٧٢ ـ (٢١)/ ٧٧٢ ـ (٣٠)/ ٢٣٨ ـ (٣١)/ ٢٣٨ ـ (٣٥)/ ١٧١ ـ (٤٥)/ ٦٠٤ ـ (٤٦)/ ٦٠٤ ـ (٤٧)/ ٦٠٤ ـ (٥٠)/ ٦٥٥.

سورة النجم

(٥)/ ٣٤٣ ـ (٦)/ ٣٤٣ ـ (٧)/ ٣٤٣ ـ (٨)/ ٣٤٣ ـ (١٠)/ ٢٢٥ ـ (١١)/ ٣٤٣ ـ (١٣)/ ٣٤٣ و٦٤٢ ـ (١٤)/ ٦٤٢ ـ (١٥)/ ٦٤٢ ـ (٢٣)/ ٤٧٨ ـ (٣٨)/ ٦٨٩ ـ (٣٩)/ ٦٨٣ و٦٨٨ و٦٨٩

سورة القمر

(١)/ ٦٢١ ـ (٤٣)/ ٤٥٣ ـ (٤٩)/ ٢١٤ و٣٨٣

سورة الرحمٰن

(١٠)/ ١٨٢ ـ (٢٢)/ ٢٥١ ـ (٢٦)/ ١٧٣ و٦٠٢ و٦٤٦ـ (٢٧)/ ١٧٣ و٣٣٤ و٦٠٢

سورة الواقعة

(٢٨)/ ٢٧٢

سورة الحديد

(٣)/ ١٧٠ و٤٣٣ ـ (١٠)/ ٧٠٥ ـ (١٣)/ ٢٨٦ ـ (٢١)/ ٥٣١ ـ (٢٥)/ ١٤٨ ـ (٢٩)/ ٦٧١

سورة المجادلة

(١)/ ٤٣٥ ـ (٤)/ ٤٩٩ و٦٥٨ ـ (٢٢)/ ٦٠١ ـ (٢٠)/ ٦٢٦ ـ (٣٠)/ ٦٢٦

سورة الحشر

(٥)/ ٦٧٧ و٧٨١ ـ (٨)/ ٧٠٥ ـ (٩)/ ٧٠٥ ـ (١٠)/ ٧٠٥ و٦٨٥ و٧٣٤ و٧٤٩ ـ (٢٣)/ ١٥٠ و١٧٨

سورة الممتحنة

(١٠)/ ٦٧٨

سورة الصف

(٤)/ ٥٨٢ ـ (٥)/ ٤٤٨

سورة الجمعة

(٥)/ ٧٨٦

سورة المنافقون

(١)/ ٥٣٣

سورة التغابن

(٢)/ ٢٢٤ ـ (٧)/ ٦٢١ ـ (٨)/ ٤٧٦ ـ (١٢)/ ٤٧٤ ـ (١٦)/ ٦٥٨

سورة الطلاق

(٢)/ ٤١١ و٥٤٩ ـ (٣)/ ٤١١ ـ (٢)/ ٥٤٩ ـ (٣)/ ٥٤٩ و٧٥٧ ـ (١١٢)/ ٦٥٦

سورة التحريم

(١١)/ ٦٤٥

سورة الملك

(٢)/ ١٨٦ و٢٢٠ ـ (١٤)/ ٢١٣ و٤١٣

سورة القلم

(١)/ ٤٠٦ ـ (٣٥)/ ١٤٦ ـ (٣٦)/ ١٤٦ ـ (٤٨)/ ٢٤٥

سورة الحاقة

(٧)/ ٤٢٦ ـ (١٥)/ ٦٢٩ ـ (١٦)/ ٦٢٩ ـ (١٧)/ ٦٢٩ ـ (١٨)/ ٦٢٩ ـ (١٧)/ ٤٢٣ ـ
(٤٠)/ ٤٨١ ـ (٤١)/ ٤٨١ ـ (٤٤)/ ٥٥٧ ـ (٤٥)/ ٥٥٧ ـ (٤٦)/ ٥٥٧ ـ (٤٤، ٤٧)/ ١٥٠

سورة المعارج

(١)/ ٦٢١ ـ (٢)/ ٦٢١ ـ (٤)/ ٤٣٧ ـ (٦)/ ٦٢١ ـ (٧)/ ٦٢١

سورة نوح

(١٧)/ ٦٢٠ ـ (١٨)/ ٦٢٠ ـ (٢٣)/ ١٣٠

سورة الجن

(٦)/ ٧٦٩ و٧٧١ـ (١٠)/ ٥٥٦ـ (١٩)/ ٢٢٦ـ (٢٦)/ ٤٠٣ و٤٢٢ـ (٢٧)/ ٤٠٣

سورة المدثر

(٢٥)/ ٢٥٤و٢٨٢ ـ (٢٦)/ ٢٥٤ ـ (٣١)/ ٥٢٢ و٢٢٤ ـ (٤٨)/ ٣٥٥ ـ (٥٢)/ ٧٧٧ ـ
(٥٦)/ ٤٠٩

سورة القيامة

(٢)/ ٦٠١ ـ (٢٢، ٢٣)/ ٢٨٤ و٢٨٥ ـ (٣٦)/ ٦٢٥ ـ (٣٧)/ ٦٢٥ ـ (٣٨)/ ٦٢٥ ـ
(٣٩)/ ٦٢٥ ـ (٤٠)/ ٦٢٥

سورة الدهر

(١)/ ٢٥٧ و٥٩٧ـ (٢)/ ١٥٤ و٦٥٤ـ (٣)/ ٦٥٤ـ (٢٩)/ ١٤٠ و٢٢٠ـ (٣٠)/ ٣٨٦

سورة النبأ

(٢١)/ ٣٤١ ـ (٢٢)/ ٦٤١ ـ (٢٣)/ ٦٥١ ـ (٢٦)/ ٦٢٨

سورة النازعات

(٥)/ ٤٥٨

سورة عبس

(١٣)/ ٢٨١ ـ (١٤)/ ٢٨١ ـ (١٦)/ ٤٦٢ ـ (٣١)/ ٢٩٤

سورة التكوير

(١٩)/ ٤٨١، ٢٦٣ ـ (٢١)/ ٤٨١

سورة الانفطار

(١١)/ ٤٦٢ ـ (١٢)/ ٥٩٤

سورة المطففين

(١٥)/ ٢٨٨ و٢٨٩ ـ (٢١)/ ٤٦٢

سورة الانشقاق

(٦)/ ٦٢٩ ـ (٧، ٨)/ ٦٢٩ ـ (١٥)/ ٦٢٩

سورة البروج

(١٥)/ ١٩٧ و٢٠٠ و٤٢٣ ـ (١٦)/ ١٩٧ و٢٠٠ ـ (٢٠)/ ٤٣١ ـ (٢١)/ ٤٠٥ ـ (٢٢)/ ٢٧٢ و٤٠٥

سورة الأعلى

(٢، ٣)/ ٢١٥

سورة الفجر

(١، ٢)/ ٧٤٣ ـ (١٥)/ ٥٥٠ و٧٥٥ ـ (١٧)/ ٧٥٥ ـ (٢٧)/ ٥٩٩ و٦٠١ ـ (٣٠)/ ٥٩٩

سورة البلد

(٨، ٩)/ ١٦١

سورة الشمس

(٧)/ ٦٦٦ ـ (٩، ١٠)/ ٦٦٦

سورة الليل

(٥)/ ٣٨٠ ـ (٦)/ ٣٨٠ ـ (٧)/ ٣٨٠ ـ (٨)/ ٣٨٠ ـ (٩)/ ٣٨٠ ـ (١٠)/ ٣٨٠

سورة البينة

(٨)/ ٦٥٣ و٧٠٠

سورة الفيل

(١)/ ٣٢٠

سورة الكافرون

(١)/ ٥٥١

سورة الإخلاص

(١)/ ٣٢٩ و٥٥١ ـ (٢)/ ٣٢٩ ـ (٣)/ ٣٢٩ ـ (٤)/ ٢٢٤ و٣٢٩

سورة الفلق

(٢)/ ٥٥٦ ـ (١٠)/ ٨٠١

(٢)
فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
آمركم بالإِيمان بالله وحده، أتدرون ما الإِيمان بالله	٥٢٨، ٥٥١
ابعث من ذريتك بعثاً إلى النار	٤٦٨
اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله	٧٥٨
اتهموا الرّأي في الدين (عمر)	٥٨٤
اخسأ فلن تعدو قدرك	٢٢٨
ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً	٧١٣
ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتابا	٧١٣
اذهبوا إلى محمد عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر	٢٢٦
ارقبوا محمداً في أهل بيته [أبو بكر]	٧٤٦
ارم فداك أبي وأمي	٧٣٨
استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يُسأل	٦٨٥
اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء	٣٦٥
اطلعت على أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها البله	٧٧٣
اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء	٧٧٤
اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس	٧٦٠
اعملوا فكل ميسر لما خلق له	٣٨٠
اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر	٧١٣، ٧٢٣، ٧٣٧
التمسوها في العشر الأواخر من رمضان	٧٤٣
اهدأ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد	٧٤١
أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة	٧٤١
أبهذا أمرتم، أم بهذا وكلتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض	٧٨٥
أتدرون ماذا قال ربكم الليلة	٧٦٦

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة

أتى رسول الله ﷺ بلحم ٣٤٩
أحيوا ما خلقتم ٦٧٤
إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما ٧٨٢
إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ٧٨٢
إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله (أثر) ٤٤٤
إذا أحب الله العبد نادى: يا جبريل إني أحب فلاناً ٤١١
إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناد ٢٨٧
إذا زنى العبد نزع منه الإيمان فإن تاب أعيد إليه ٥١٤
إذا سألتم الله الجنة، فسلوه الفردوس ٤٢٤
إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ٥٧٣
إذا قبر الميت ـ أو قال الإنسان ـ أتاه ملكان أسودان ٦٠٨
إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم في بعض [حديث الشفاعة] ٣٥٧
إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث .... ٦٨٤، ٦٨٩
إذا مت فاسحقوني ثم ذروني ٤٩٤
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ١٥٥
أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل ٤٢٦
أرى عرشاً على الماء (ابن صياد) ٢٢٨
أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن ٧٦٦
أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن .... ٤٨٨، ٥٤٧
أسألك بحق ممشاي هذا وبحق السائلين عليك ٣٦٠
أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد ١٥٢
أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ٧٠٧
أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي ٢٥١
أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ٢٦٨
أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر ١٩١
أعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا ٢٦٨
أعوذ بكلمات الله التامات من شرّ ما خلق .... ١٩٢، ٦٧٩
أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ٧٥٦
أعوذ بالله من عذاب القبر.. إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال ٦٠٥
أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات ١٩٣

أعوذ بوجهك. . . هاتان أهون ٧٧٨
أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة ٣٤٦
أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ٥١٩
ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ: أمرني ألا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ١٣١
ألا أستحيي من رجل تستحي منه الملائكة ٧٣١
أما إني لا أقول: آلم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف ٢٨١
أما بعد، أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي ٧٤٥
أما صاحبكم فقد غامر ٧٢٠
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ... ١٢٣، ٥٣٣
أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك ....
أن تؤمن بالله وملائكته .... ٤١٥، ٤٥٥، ٥٥١، ٧٠٤
أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ٥٥١
إن أعمال العباد تصعد إلى السماء ١٨٧
أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنح ٧٢١
أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ٥٠١
إن أستخلف، فقد استخلف من هو خير مني ٧١٧
إن لم تجديني فأتي أبا بكر ٧١٣
أنا أول شفيع في الجنة ٣٥٥
أنا أول من تنشق عنه الأرض ٦٣٠
أنا سيد الناس يوم القيامة. . . «حديث الشفاعة» .... ٢٤٢، ٣٤٩
أنا سيد ولد آدم ولا فخر ٢٤٢
أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر ٢٤٢
أنا فرطكم على الحوض من ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ أبداً .. ٣٤٦، ٣٤٧
أنا الله مالك الملوك قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة ٥٨٠
أنا من الرّاسخين في العلم (عبد الله بن عباس) ٣٢٥
أنت الأول فليس قبلك شيء ٤٣٣
أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ٧٣٥
إن إبراهيم خليل الله ألا وأنا حبيب الله ولا فخر ٢٤٨
إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ٧٣٣
إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم .... ٣٨، ٣٩٨

إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ٦٤٢
إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ٣٨١
إن الأرض تمطر مطراً كمنيِّ الرجال ٦٢٧
إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة .... ٥٨٠، ٧٧٨
إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها ٧٦٣
إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ١٣٢
إن خليلي أوصاني، أن أسمع وأطيع ولو لحبشي كان رأسه زبيبة ٥٧٦
إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله .... ١٨٩، ٧٠٣
إن الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة ٥٣٠
إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار ٣٨١
إن الروح إذا قبض تبعه البصر ٥٩٩
إن السماء أطَّت ٤٦٠
إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاردة القاصية ٧٧٨
إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ٢٧٨
إن عرشه على سمواته كهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة ٤٢٤
إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم ٦٠٧
إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ٥٢١
إن فيك خلتين يحبهما الله: الحلم والأناة ٦٧٢
إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن ٢٤٥
إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ٤٥١
إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة ٢٤٢
إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم ﷺ بنعمان ـ يعني عرفة ـ ٣٦٧
إن الله بعثني إليكم ٧٢١
إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به ٢٧٩
إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة؟ فيقولون: لبيك ٧٠٣
إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ٥٠٩
إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه واستخرج منه ذرية، فقال ٣٦٨
إن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء صفحاتها ياقوتة حمراء ٤٠٥
إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة ٦٣٦
إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها ٤٦٣

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
إن الله قبض أرواحكم حين شاء	٥٩٩
إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال	٣٨٦
إن الله لا يخفى عليكم وإن الله ليس بأعور	٧٦٢
إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام	١٨٢، ٢٩٩
أن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه	٦٨١
إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد [عبد الله بن مسعود]	٧١٠
إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة	٢٧٩
إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته	٣٨٧
إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرا	٤٤٠
إن لأنفسكم عليكم حقاً، وإن لأعينكم حقاً، صوموا وأفطروا	٧٩٠
إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح	٧٤٠
إن لكل نبي حوضاً، وإن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأجلُّها	٣٤٨
إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي	٢٤١
إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء، وعند الجماع فاستحيوهم وأكرموهم	٥٩٢
إن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها	٤٦٨
إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد	١٣٢
إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته، ورجا ثوابها	٥٢٨
إن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار	٥٠٢، ٦٤٠
إن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجرة الجنة	٦١٧
إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه	٧٦٧
إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أو لمن تنشق عنه الأرض	٦٣٠
إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أو لمن يفيق	٤٢٥، ٦٣٠
إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف	٢٧١
إن هذا والذي جاء به موسى ﷺ ليخرج من مشكاة واحدة (النجاشي)	٢٣١
إن هذه الأمة تبتلى في قبورها	٦١٢
إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد	٧٨٧
إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس	٣٠١، ٣٢٠
إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا القمر	٢٩٢
إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى	٢٦٥
إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجرة الجنة	٦٤٣

إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب ٧٨٦
إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل ٢١٨
إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة ٦٣٧
إنه نزلت عليَّ آنفاً سورة ٣٤٦
إنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن والعمل القبيح على أقبح صورة ١٨٦
إنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون ١٨٦
إنه يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح فيذبح بين الجنة والنار ١٨٦
إنها توضع في الميزان (الأعمال) ١٨٧
إنها ستكون فتن. . . كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم ١١٣
إنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ وتقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله ٤٣٥
إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير ٦٠٨
إني أبرأ إلى كل خليل من خلته .... ٢٤٧، ٤٥٠
إني رأيت الجنة فتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ٦٤٣
إني قد خشيت على نفسي ٢٣٠
إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله ٥٣٧
أوحي إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد ٢٤٦
أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ٧٣٥
أو غير ذلك يا عائشة! إن الله خلق للجنة أهلاً ٥٨٠
أو مسلماً ٥٣٤
أول ما خلق الله تعالى القلم ٤٠٥
أي الإسلام أفضل ٥٣٦
أي عم اسمع من ابن أخيك ما يقول ٢٣١
إية يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً ٧٢٣
إني فرطكم على الحوض، من مرّ علي شرب ٣٤٧
إني الله ٣٤٧
الآن بردت عليه جلدته ٦٨٧
الاستواء معلوم والكيف مجهول (مالك بن أنس) ٧٠١
الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .... ٢٩٤، ٤١٧
الإسلام علانية والإيمان في القلب .... ٥٢٩، ٥٣٤
الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله ٥١٨

أين الله؟ (حديث الجارية) ٤٤١
الله أعلم بما كانوا عاملين ٥٨٤
الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ٧١١
اللهم اشهد ٤٤٠
اللهم أمتعني بزوجي رسول الله (أم حبيبة) ٢١٥
اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي، وأنا عبدك ٢٤٥
اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء .... ١٧٠، ٢٠٤
اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ١٦٦
اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة... وأعوذ بعظمتك ١٩٥
اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك .... ١٩٢، ٣٨٨
اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا (عمر بن الخطاب) ٣٦٣
اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيراً لي ... ١٥٦، ٢١٧
اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض ٣١٩
اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى ٤٥٤
اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل ٣٢٥
اللهم لك أسلمت، وبك آمنت .... ٥٣١، ٥٣٤
اللهم هذا عن أمتي جميعاً ٦٩٠
اللهم هذا عن محمد وآل محمد ٦٩٠
اللهم هؤلاء أهلي ٧٣٥
أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم (أبو بكر) ٥٨٥
البذاذة من الإيمان ٥١٩
بسم الله، والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يضح من أمتي ٦٨٩
بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة ٤٨٩
بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو ٧١٤
بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع الهم نور فرفعوا أبصارهم .... ٢٥٨، ٤٣٣، ٤٤٢
بينا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه ٤٥٧
بينا أنا جالس، إذ جاء جبريل فوكز بين كتفي ٤٧٣
بينما ثلاثة نفر يتمشون أخذهم المطر، فأووا إلى غار ١٨١
تخلقوا بأخلاق الله ١٨١
تراني قد رضيت، وتأبى ٥٨٤

ترون ربكم كما ترون الشمس ف يالظهيرة ليس دونها سحاب ٣٢١
تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنين وسبعين فرقة ٤٠٠
تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جزيا مئمن، فقد أطفأ نورك لهبي ٦٣٥
تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا (ابن عباس) ١١٣
تلك محض الإيمان ٣٩٧
توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار ٥٧٤
توضع الموازين يوم القيامة فيؤتى بالرجل فيوضع في كفه ٦٣٧
ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ٥٨٢
ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث ٧٦٥
ثم يفتح له باب إلى النار، فينظر مقعده فيها حتى تقوم الساعة ٦١٣
ثنتان في أمتي هما كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت ٤٩٠
جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ٧٢٣
جنتان ممن فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب ٢٩٣
الجنة... إلا الذين سارني به جبريل آنفاً ٦١٥
حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه ٣٣٥
الحياء شعبة من الإيمان ٥١٩
خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء ....٧١٧، ٧٣٢
خلافة نبوة، ثم يأتي الله الملك ٧١٦
خلقت عبادي حنفاء كلهم ـ فاجتالتهم الشياطين ١٣٤
خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء ٣٣٤
خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم .....٥٧٨، ٥٩٠
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٧٠٩
ذلك صريح الإيمان ٣٩٧
ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ٧٨٤
رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ ٧١٦
رأيت صاحبكم محبوساً على باب الجنة ٦١٦
رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة ٧٢٤
رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم به حتى لقد رأيتني آخذ قطفاً من الجنة ٦٤٢
رأيت كأن دلواً دلي من السماء فجاء أبو بكر ٧١٧
رأيت يد طلحة التي وقى بها رسول الله ﷺ يوم أحد قد شلت ٧٣٨

ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ٥٥٨
زوجكن ـ أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات ٤٣٥
زينوا القرآن بأصواتكم ٢٧١
سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر آية ٤٣٢
سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر .... ٣٢٣، ٤٨٧
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي ٣٢٣
السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ... ٦٨٥
السنة ما سنه الله ورسوله ﷺ (عمر) ٥٨٥
شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ٣٥٦
صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب ٦٥٨
صلوا خلف كل بر وفاجر ٥٦٦
صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله ٥٦٨
صلة الرحم تزيد في العمر ٢١٦
صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية ٤١٧
الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم برٍ أو فاجر وإن عمل بالكبائر ٥٦٧
الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان ٦٣٨
عائشة، قال فمن الرجال؟ قال: أبوها ٧٢٠
عشرة في الجنة، النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة ٧٤٠
على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ٥٧٦
على مثلها فاشهد... وأشار إلى الشمس ١٤٣
علِّم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك ٦٣٥
عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة ٢٢٧
عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين ٤٩٧
العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها السمع ٥١٧
الغنى والفقر مطيتان لا أبالي أيهما ركبت (عمر بن الخطاب) ٥٤٩
فداك أبي وأمي ٧٣٩
فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم ٢٤١
فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه ٧٨٧
فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ٣٥٨
قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها ٥٩٤

قالت الملائكة ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به فقال: ارقبوه	٥٩٥
قبض أرواحكم وردها عليكم	٥٩٩
قد أردت منك ما هو أهون من ذلك	٣٧٤
قد خبأت لك خبيئاً	٢٢٨
القدر سرّ الله فلا تكشفه (علي)	٣٨٣
قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة	٢٠٣، ٢١٥، ٤٠٦، ٤١٣
قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة	٢١٥
قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد، فعمر	٧٢٤
قل: آمنت بالله ثم استقم	٧٨٨
قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت	٦٨٢
قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين	٦٨٥
قوم يستنون بغير سنتي	٥٧٧
القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر (ابن عبّاس)	٤٢٨
القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم	٤١٦، ٧٩٦
كأني بنساء بني فهر يطفن بالخزرج تصطفق ألياتهن مشركات	٣٨٤
كان رجلان في بني إسرائيل متآخيين، فكان أحدهما يذنب والآخر	٤٨٥
كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك	٣٢٣
كان ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص	٥٥١
كان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان	٧٤٣
كان الله ولم يكن شيء قبله	٢٠٢
كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء [عائشة]	٧٦٧
كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بدراً والحديبية	٧٣٤
كلا كما محسن، لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا	٤٧٨، ٧٨٠
كلاّ والله، لا يخزيك الله (خديجة)	٢٣٠
كل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب منه خلق ابن آدم وفيه يركب	٦٢٧
كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع	٣٤٧
كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه	١٣٣
كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان	٦٣٨
كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده: أبو بكر	٧٣٨

الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى (ابن عباس) ٤٢٧
لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين ٧٤٠
لأعطين الراية غداً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ٧٣٥
يصلي أحدٌ عن أحدٍ ٦٨٤
لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ٦٦٨
لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع ٣٩٩
لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة ٧٩٩
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ١٣١
لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة (أبو سفيان) ٢٣٥
لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات ٤٣٤
لقد قَفَّ شعري مِمّا قلت... من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب (عائشة) .. ٢٩٧
لقيت إبراهيم ليلة أُسري بي، فقال: يا محمد اقرئ أمتك مني السلام ٦٤٦
لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر ٤١٦
لكل نبي، حواري، وحواريّ الزبير ٧٣٩
لما أصيب إخوانكم جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ٦١٦
لما خلق الله آدم مسح على ظهره فسقط من ظهره كل نسمة ٣٧٠
لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال ٦٤٤
لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ٤٣٣
لن يدخل أحد الجنة بعمله .... ٦٦٤، ٦٦٥
لن ينجي أحداً منكم عمله... ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل ٦٨٢
لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ٦٨١
لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً .... ٤٥٠، ٧١٥
لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه (عمر) ٦٥٢
لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم ٣٩٠
لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع ٦١٢
ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل ٣٩٩
ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة ٧٣٨
ليردن علي أناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم ٢٤٥
ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلاهلك ٦٢٩
ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال
(الحسن البصري) ٥١٧

ليس المخبر كالمعاين ٥١٢
ليسوا بشيء... تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني ٧٦٥
ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا، ولكن أصوم وأفطر ٧٨٩
ما تذكرون... إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات ٧٦١
ما تعدون المفلس فيكم؟ ٤٩١
ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ (عبد الله بن سلام) ٤٦٨
ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ٣٠٧
ما السماوات السبع والأرضون السبع... إلا كخردلة في يد أحدكم (ابن عباس) .. ٤٣١
ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة ٤٢٨
ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء إذا مات فيه ٦٠٠
ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض بهذا هلك من كان قبلكم ٣٩٨
ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من أيام العشر ٧٤٤
ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي الله «حديث باطل» ٥٤٧
ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم ٦٩٨
ما من نبي إلا أنذر قومه الأعور الدجال ٧٦٢
ما منكم من أحد ـ ما من نفس منفوسة ـ إلا وقد كتب الله مكانها ٣٨٠
ما منكم من أحد إلاّ قد وكل به قرينه من الجن وقرينة من الملائكة ٥٩٣
ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا هم ولا حزن حتى الشوكة ... ٥٠٠
مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه، وترك منه موضع لبنة ٢٤٠
مروا أبا بكر فليصل بالناس ٧١٤
مم تضحكون... والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد ٦٣٨
من أتى كاهناً فصدقه، أو أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ٤٨٩
من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ٧٦٤
من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ٧٦٤
من أحب لله وأبغض لله، وأعطى لله، فقد استكمل الإيمان ٥٢٠
من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ٧٧١
من أرضى الله بسخط الناس رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس ٤١٠
من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله ٥٧٦
من ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر طبع الله على قلبه ٧٧٦
من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ٤٠٢

من حلف بغير الله فقد أشرك ـ كفر ـ .... ٣٦٢، ٤٩٠
من حمل علينا السلاح فليس منا ٥٢٦
من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ٥٧٧
من رأى منكم رؤيا. . . خلافة نبوة ٧١٥
من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ٥١٩
من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن ٦٠٢
من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم ٤٧٧
من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي ٧٥٨
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ٧٧١
من غشنا فليس منا، من حمل علينا السلاح فليس منا ٥٢٦
من قال إني خير من يونس بن متى، فقد كذب ٢٤٥
من قال: سبحان الله وبحمده، غرست له نخلة في الجنة ٦٤٥
من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ٢٩٤
من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ٢٩٤
من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة كل ليلة كفتاه ٤٥٧
من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ١٢٥
من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء فليتحلله منه اليوم ٤٩١
من كان منكم مستناً، فليستن بمن قد مات (عبد الله بن مسعود) ٥٨١
من لم يسأل الله يغضب عليه ٦٩٤
من مات وعليه صيام صام عنه وليه ٦٨٦
من يأتي بني قريظة فيأتيني بخبرهم ٧٣٩
من يدخل الجنة ينعم ولا يَبأس ويخلد ولا يموت ٦٥٠
مهلاً يا قوم بهذا أهلكت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم ٣٠٤
المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير ٤٧٣
نزل إلى سماء الدنيا ٣٣٨
نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ٥٩٩
نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ٦٨٧
نعم، نعم وفيه دخن ٥٧٧
نعم [إن أمي افتلتت نفسها، ولم توص] ٦٨٥
نعم [إن أمي توفيت وأنا غائب] ٦٨٦

نهى عن بيع الولاء وهبته ٥٤١
نهى عن النذر ٢١٨
نور أنى أراه ٢٩٩
هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم ٥٢٩
هذا سبيل الله، ثم خط خطوطاً ٧٩٨
هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى ٢٣١
هذه يد عثمان ٧٧٢
هل تدرون كم بين السماء والأرض.. بينهما مسيرة خمسمائة سنة ٤٢٣
هل تدرون ما الكوثر ٣٤٦
هل تضارون في القمر ليلة البدر ٢٩٢
هل ظلمتكم من حقكم شيئاً.. فذلك فضلي أوتيه من أشاء ٦٧١
هلك المتنطعون ٣١٠
هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر (ابن مسعود) ٤١٩
هم في الظلمة دون الجسر ٦٣٢
هو نهر وعدنيه ربي ٣٤٦
وأتبع السيئة الحسنة تمحُها ٥٠٠
والخير كله بيديك، والشرّ ليس إليك ٥٥٥
والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له ٢٣٤
وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ٥٨٠
والذي نفسي بيده لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة ٦٣٤
والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً ٧٦٢
وأنا أشهد ٤٣٣
وإذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما ٤٨٨
وإنما الأعمال بالخواتيم ٣٨١
وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي ٢٤١
وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ٥٣٧
والله أني لأحبك ٤٥١
وايم الذي نفسي بيده: لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلاً وبكيتم كثيراً ٦٤٣
وجبت.. هذا أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، وهذا ٥٧٤
وجهت وجهي ١٤٥

والخير كله بيديك والشر ليس إليك ١٤٥
وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ٥٨٠
ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم فيَّ بوحي يتلى ٢٦٨
ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ٢٤٧
وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه حجاب ٢٩٣
وما ترددت في شيء أنا فاعله، ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن ٥٨٢
وما تعجبون من هذا، انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر [عائشة] ٧٠٨
وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ٢٧٩
ويحك أتدري ما تقول... إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه .... ٤٢٣، ٤٣٤
ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ٥٨٦
ويلك أتدري من هذه! هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات (عمر بن الخطاب) ٤٣٥
لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم ٤٢٣
لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء ٣٦٦
لا: الإِيمان مكمل في القلب زيادته الكفر، ونقصانه كفر «باطل» ٥٢٣
لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً ٧٦٩
لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير .... ٣٨٠، ٤٠٧
لا تؤمنوا حتى تحابوا ٥٢٦
لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم ٤١٧
لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ٤٨٨
لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ١١٥
لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ٧٠٦
لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل ٧٠٨
لا تشددوا فيشدد الله عليكم ١٥٤
لا تفضلوا بين الأنبياء ٢٤٣
لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها ٧٦٣
لا تلعنه إنه يحب الله ورسوله ٤٨٧
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ٥٤١
لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ٥٤٩
لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ٥٥٩

لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين ٥٢٤
لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث ... ٥٧٥
لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة .... ٧٠٩، ٧٤٢
لا يدخل النار من قال لا إله إلا الله ٥٠٩
لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر ٢١٧
لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ٧٤٤
لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ٧٤٤
لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ٧٥٤
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن .... ٤٨٩، ٥١٣، ٥٢٦، ٦٠٢
لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ٢٥٢
لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد ٦٨٤
لا يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ٤٩٦
لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه ٥٠٤
لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى ٢٤٤
لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى ٢٤٤
يا أبا بكر ألست تنصب، ألست تحزن، ألست يصيبك اللأواء ٥٠٠
يا أبا ذر لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم ٥٤٩
يا ابن أخي إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس ٥٦٩
يا أهل الجنة خلود فلا موت «حديث ذبح الموت..» .... ١٨٦، ٦٥٠
يا بني عبد مناف لا أملك لكم من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله ٣٦٦
يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها ٦٢٨
يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ٦٧٩
يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب ١٨٥
يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك ٤٠٧
يا قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم ٧٨٥
يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده ٣٦٠
يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار ٥٢٤
يا ولي الإسلام وأهله، مسكني بالإسلام حتى ألقاك عليه ٥٦٦
يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر ٧١٨
يأتيني صادق وكاذب (ابن صياد) ٢٢٨

يؤتى بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتي الميزان ٦٣٩
يؤتى بالموت كبشاً أغبر فيوقف بين الجنة والنار ٦٣٩
يبعث من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين إلى النار وواحداً إلى الجنة ٤٦٨
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ٥٩١
يجمع الله الناس يوم القيامة.. فيعطون نورهم على قدر أعمالهم ٦٣٣
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ٥٤١
يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان .... ٥٤٧، ٥٦٢
يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سبعون ألفاً تضيء وجوههم ٣٥٥
يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء ثم الشهداء ٣٥٨
يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم .... ٥٦٨، ٥٧١
يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان (سورة البقرة وآل عمران) ١٨٧
يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدال ومعاذير ٦٣٢
يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ٤٣٧
يغفر الله لك يا أبا بكر ٧٢٠
يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء . ٣٧٠
يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني .... ٤٧٣، ٥٠٤
يقول الله عز وجل: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة ٥٤٨
يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء ٥٠٣
ينادي مناد: يا أهل الجنة إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدا ٦٨٣
ينادي مناد من السماء أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة ٦٤٢
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا ٦٩٨
اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون ٧٩٩

* * *

حديث محاجة آدم وموسى ٢٢٢
حديث قصة هرقل مع أبي سفيان وسؤاله عن النبي ﷺ ٢٣٢
حديث الإسراء .... ٢٢٥، ٥٤٢
حديث الشفاعة .... ١٨٨، ٢٤٢، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٧
حديث البطاقة ٦٣٧

(٣)
فهرس الشعر

الرب يغضب إذا تركت سؤاله	وبني آدم حين يسأل يغضب	٦٩٥
أصبحتُ منفعلاً لما تختاره	مني ففعلي كلُّه طاعات	٣٩٥
وفي كلِّ شيءٍ له آية	تدلُّ على أنّه واحد	١٤٤
ما وحّد الواحد من واحد	إذ كلُّ من وحّده جاحد	١٥٣
توحيد من ينطق عن نعته	عارية أبطلها الواحد	١٥٣
توحيده إيّاه توحيده	ونعت من ينعته لأحد	١٥٣
لولا التّنافس في الدّنيا لما وضعت	كتب التّناظر لا المغني ولا العمد	٣١٢
يحلّلون بزعم منهم عقداً	وبالذي وضعوه زادت العُقد	٣١٢
مُعاويَ إنّنا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديدا	٥٨٨
وقتلى كمثل جذوع النخيـ	ـل تغشّاهم مُسبل منهمر	٣٢٧
مجّدوا الله فهو للمجد أهلٌ	ربّنا في السّماء أمسى كبيرا	٤٢٦
بالبناء العالي الذي بهر النّا	ص وسوّى فوق السّماء سريرا	٤٢٦
شرجعاً لا يناله بصر العيـ	ـنِ ترى الملائك حوله صورا	٤٢٦
سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم	ما إن كمثلهم في النّاس من بشر	٢١١
فيكَ يا أغلوطة الفكر	حار أمري وانقضى عمري	٣١٨
سافرت فيك العقول فما	ربحت إلاّ أذى السّفر	٣١٨
فلحى الله الأُلى زعموا	أنّك المعروف بالنّظر	٣١٨
كذبوا، إنّ الذي ذكروا	خارجٌ عن قوة البشر	٣١٨
لو لم يكن فيه آيات مبينة	كانت بديهته تأتيك بالخبر	٢٢٧
لو قد رأيت الصّغير من عمل الخيـ	ـرِ ثوباً عجبت من كِبَرِه	٥٠٥
أو قد رأيت الحقير من عمل الشّـ	ـرِّ جزاءً أشفقت من حَذَرِه	٥٠٥

إن لم تستطع شيئاً فدعه	وجاوزه إلى ما تستطيع	٣٩٣
ما للعباد عليه حقٌّ واجب	كلاَّ ولا سعيٌ لديه ضائع	٣٦١
إن عُذِّبُوا فبعدله، أو نُعِّمُوا	فبفضله، وهو الكريم الواسع	٣٦١
وطارت الصّحف في الأيدي منشّرة	فيها السّرائد والأخيار تطّلع	٦٣٢
فكيف سهوك والأنباء واقعة	عمّا قليلٍ ولا تدري بما يقع؟	٦٣٢
أفي الجنان وفوزٍ لا انقطاع له	أم الجحيم فلا تُبقي ولا تدع؟	٦٣٢
تهوي بساكنها طوراً وترفعهم	إذا رجوا مخرجاً مِنْ غَمِّها قَمِعُوا	٦٣٢
طال البكاء فلم يُرحم تَضَرُّعُهم	فيها ولا رقّة تغني ولا جَزع	٦٣٢
لينفع العلم قبل الموت عالمه	قد سال قومٌ بها الرّجعي فما رجعوا	٦٣٢
ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ	وكلُّ نعيم لا محالة زائل	٢٧٠
نهاية إقدام العقول عقال	وغاية سعي العالمين ضلال	٣١٦
وأرواحنا في وحشةٍ مِنْ جسومنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال	٣١٦
ولم نستفد مِنْ بحثنا طول عمرنا	سوى أن جميعنا فيه قيل وقالوا	٣١٦
فكم قد رأينا مِنْ رجالٍ ودولةٍ	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا	٣١٦
وكم مِنْ جبالٍ قد علت شرفاتِها	رجال، فزالوا والجبال جبال	٣١٦
هم معشرٌ حلّوا النّظام وخرقوا الـ	سياج فلا فرضٌ لديهم ولا نفل	٧٧٥
مَجانين إلاّ أنَّ سرّ جنونهم	عزيزٌ على أبوابه يسجد العقل	٧٧٥
شهدت بإذن الله أنّ محمداً	رسول الذي فوق السماوات مِنْ علُ	٤٣٢
وأنَّ أبا يحيى ويحيى كلاهما	له عملٌ من ربّه متقبّلُ	٤٣٣
وأنّ الذي عادى اليهودُ ابنَ مريم	رسولٌ أتى من عند ذي العرش مرسلُ	٤٣٣
وأن أخاه الأحقاف إذا قار فيهم	يجاهد في ذات الله ويعدل	٤٣٣
إن الكلام لفي الفؤاد وإنّما	جُعِلَ اللّسان على الفؤاد دليلا	٢٧٧
قد تخللت مسلك الرّوح منّي	ولذا سُمّي الخليل خليلاً	٤٥٠
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدّخول فحومل	٢٦٤
أيّها المغتدي ليطلب علما	كلُّ علم عبدٌ لعلم الرّسول	١٢٠
تطلب الفرع كي تصحّح أصلاً	كيف أغفلت علم أصل الأصول؟	١٢٠
عجبت لشيطان دعا الناس جهرة	إلى النار واشتق اسمه من جهنم	٧٩٦
لعمري لقد طفت المعاهد كلّها	وسيَّرت طرفي بين تلك المعالم	٣١٧

فلم أر إلاَّ واضعاً كفّ حائرٍ	على ذقنٍ أو قارعاً سنَّ نادم	٣١٧
من يهن يسهل الهوان عليه	ما لجرح بميِّتٍ إيلام	٤٢٠
وكم مِنْ عائبٍ قولاً صحيحاً	وآفته مِنَ الفهم السّقيم	٣٢٦
وصاليات ككما يؤثفين		٢١١
فقدّمت الأديم لراهشيْهَ	فألفى قولها كذباً ومَيْنا	٥٢٧
شهدتُ بأنّ وعد الله حقٌّ	وأنَّ النّار مثوى الكافرينا	٤٢٦
وأنّ العرش فوق الماء طافٍ	وفوق العرش ربُّ العالمينا	٤٢٦
وتحمله ملائكةٌ شدادٌ	ملائكة الإِله مسوَّمينا	٤٢٦
ولقد علمت بأنّ دين محمّد	مِنْ خير أديان البريّة دينا	٥٠٧
لولا الملامة أو حذار مسبّةٍ	لوجدتني سمحاً بذاك مبينا	٥٠٧
لكن قومي وإن كانوا ذوي عددٍ	ليسوا مِنَ الشرّ في شيءٍ وإن هانا	١٦٥
رأيت الذّنوب تميت القلوب	قد يورث الذُّلَّ إدمانها	٣٠٨
وترك الذُّنوب حياة القلوب	وخير لنفسك عصيانها	٣٠٨
وهل أفسد الدّين إلاّ الملوك	وأحبار سوء ورهبانها	٣٠٨
كلّ العلوم سوى القرآن مشغلة	إلاَّ الحديث وإلاَّ الفقه في الدّين	١٢٠
العلم ما كان فيه: قال حدثنا	ما سوى ذاك وسواس الشَّياطين	١٢٠
ما قضى الله كائن لا محالة	والشّقيُّ الجهول مَنْ لام حاله	٤١٣
اقنع بما تُرزق يا ذا الفتى	فليس ينسى ربُّنا نملة	٤١٣
إن أقبل الدّهر فقم قائماً	وإن تولّى مدبراً نمْ له	٤١٣
مقامُ النُّبوَّة في برزخٍ	فُويق الرّسول ودون الولي	٧٥١
ألم تر أن السيف ينقص قدره	إذا قيل إن السيف أمضى من العصا	٤٤٣

(٤)
فهرس الأعلام

(أ)

آدم عليه السلام: ١٣٢، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٠، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٤٠٨، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩.

إبراهيم عليه السلام: ٢٣٥، ٢٤٧، ٣٢٢، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٧٥، ٥١٢، ٦٢٠، ٦٦٦، ٧٦٩.

إبراهيم بن السري بن سهل.

إبراهيم النخعي: ٧١١

إبليس: ٣١٤، ٣٣٤، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٦٦، ٥٠٧، ٥٣٦.

ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن أبي حاتم.

ابن أبي الحديد = عبد الحميد بن هبة الله.

ابن أبي الدنيا = عبد الله بن محمد بن عبيد.

ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد بن إبراهيم.

ابن إسحاق = محمد بن إسحاق.

ابن الأثير = المبارك بن محمد.

ابن الأنباري = محمد بن عبد الكريم.

ابن بطة = عبيد الله بن محمد بن محمد.

ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز.

ابن حبان = محمد بن حبان.

ابن حزم: علي بن أحمد.

ابن راهويه = إسحاق بن راهويه.

ابن رشد (الحفيد) = محمد بن أحمد بن رشد.

ابن سيرين = محمد بن سيرين.

ابن سينا = الحسين بن عبد الله بن الحسن.

ابن الصياد: ٢٢٨.

ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد

ابن عدي = عبد الله بن عدي بن عبيد الله.

ابن عربي: محمد بن علي بن محمد الطائي.

ابن العربي = محمد بن عبد الله بن محمد.

ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبدالرحمن المحاربي.

ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد.

ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.

ابن القيم = محمد بن أبي بكر بن أيوب.

ابن كثير = إسماعيل بن عمر بن كثير.
ابن كلّاب = عبد الله بن سعيد كلّاب.
ابن كيسان = محمد بن أحمد كيسان.
ابن مالك = محمد بن عبد الله بن مالك الطائي.
ابن المحزرم = يزيد بن سفيان.
ابن مردويه = أحمد بن موسى.
ابن وهب = عبد الله بن وهب.
أبو إسماعيل الأنصاري = عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن الأنصاري.
أبو أمامة الباهلي = صدي بن عجلان.
أبو أوفى = علقمة بن خالد بن الحارث.
أبو البركات = هبة الله بن ملكا.
أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان.
أبو بكر بن أبي خيثمة = أحمد بن أبي خيثمة.
أبو بكر بن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد.
أبو بكر أحمد بن سلمان النجاد:
أبو بكر بن الطيب = محمد بن الطيب الباقلاني.
أبو بكرة = نفيع بن الحارث.
أبو جعفر الهمداني = أحمد بن محمد بن الضحاك.
أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس بن المنذر.
أبو حاتم محمد بن حبان = محمد بن حبان البستي.
أبو حازم = سلمة بن دينار.
أبو حامد الغزالي = محمد بن محمد بن محمد.
أبو الحجاج المزي = يوسف بن عبد الرحمن.
أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل.
أبو الحسن العنبري: ٣٣٣
أبو الحسن القابسي = علي بن محمد بن خلف.
أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب.
أبو الحسين الصالحي = ٥٠٦.
أبو حنيفة = النعمان بن ثابت.
أبو خليفة = حجاج بن عتاب العبدي البصري.
أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني.
أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود.
أبو الدرداء = عويمر بن عامر.
أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة.
أبو رزين = لقيط بن عامر بن صبرة بن عبد الله.
أبو الزبير = محمد بن مسلم بن تدرس المكي.
أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان.
أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان.
أبو سفيان = صخر بن حرب.
أبو سليمان الداراني = عبد الرحمن بن أحمد العنسي.
أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل.
أبو صالح = باذام.
أبو صالح = عبد الله بن صالح.

أبو طالب بن عبد المطلب = عبد مناف بن عبد المطلب.
أبو طالب المكي = محمد بن علي بن عطية.
أبو عبد الرحمن = عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي.
أبو عبد الرحمن السلمي = محمد بن الحسين بن موسى.
أبو عبيدة بن الجراح = عامر بن عبد الله.
أبو عثمان النيسابوري = إسماعيل بن عبد الرحمن.
أبو عثمان النهدي = عبد الرحمن بن مُل بن عمرو بن عدي بن وهب.
أبو عصام القسطلاني: ٣٨٥
أبو العلاء الهمذاني = الحسن بن أحمد بن الحسن العطار.
أبو علي الجوزجاني: ٧٥٤
أبو علي الروذباري = محمد بن أحمد بن القاسم.
أبو عمرو بن العلاء = زبان بن العلاء.
أبو عوانة الأسفراييني = الوضّاح بن عبد الله.
أبو القاسم الساباذي: ٥٢٣
أبو القاسم القشيري = عبد الكريم بن هوازن.
أبو قتادة = الحارث بن ربعي بن يلدمة بن خناس.
أبو لهب = عبد العزى بن عبد المطلب.
أبو الليث السمرقندي: نصر بن محمد بن إبراهيم.
أبو مالك الأشعري: ٦١١ ـ ٧٦١
أبو مسعود = عقبة بن عمرو.
أبو مطيع البلخي = الحكم بن عبد الله.
أبو المعالي الجويني = عبد الملك بن عبد الله.
أبو معاوية = محمد بن خازم (الضرير).
أبو المعين النسفي = ميمون بن محمد.
أبو منصور بن حمشاذ = محمد بن عبد الرحمن بن حمشاذ.
أبو منصور الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود.
أبو المهزم = يزيد بن سفيان.
أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس.
أبو نصر الوائلي = عبيد الله بن سعيد بن حاتم.
أبو الهذيل العلاف = محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي.
أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر.
أبو الهياج الأسدي = حيان بن حصين.
أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي.
أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الحميري.
أبي بن كعب: ٤٠٨
أحمد بن أبي دؤاد الإيادي: ٢١٠
أحمد بن الحسين البيهقي: ٢٣٧، ٣٦٦، ٦١٢، ٤٨٢
أحمد بن أبي خيثمة: ٧٤١
أحمد بن شعيب النسائي: ٥٢٣
أحمد بن علي (أبو يعلى): ٣٥٤، ٣٥٨
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق: ٧٠٦
أحمد بن محمد بن إبراهيم (الثعلبي): ٣٧٣
أحمد بن محمد بن حنبل (الإمام): ١٩١، ٢١٨، ٣٠٩، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٤٢، ٥٠٥، ٥٢٣، ٥٧١، ٥٩٣، ٦٠٧، ٦١٣، ٦١٦، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٨٣، ٦٩٣، ٧٦٦، ٧٦٨، ٧٩٥.
أحمد بن محمد (الخلال).

أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي: ١١٦، ١٤٧، ٢٤٣، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٤، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٣٦.
أحمد بن محمد بن الضحاك: ٤٤٥
أحمد بن موسى بن مردويه: ٢٨٦
الأخطل = غياث بن غوث.
الأخفش = علي بن سليمان بن الفضل:
إدريس عليه السلام: ٣٤٢
أرسطو: ٢٣٦
أسامة بن زيد: ٤٥١
إسحاق بن إبراهيم: ٥٢٨
أسلم مولى عمر: ٤٨٧
إسحاق بن إبراهيم: ٥٢٨
إسحاق بن راهويه: ١٧٩، ٥٠٥
إسرافيل عليه السلام: ٤٦١، ٣١٩
إسماعيل عليه السلام: ٤٥١، ٤٥١
إسماعيل بن حماد الجوهري: ٤٧١
إسماعيل بن حماد الجوهري: ٣٧١
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي: ٣٧١، ٤٢٨
إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: ٣٣٨، ٧٤٩
إسماعيل بن عمر بن كثير: ٣٤٤، ٥٢٣، ٦٣١
إسماعيل بن يحيى المزني: ٢٨٩
آسية امرأة فرعون: ٦٤٥
أشج عبد القيس: ٦٧٢
الأشعث بن قيس. ٧١٥
الأصم: عقبة بن عبد الله.
الأعرج = حميد الأعرج.
أفلاطون: ٢٣٦
أم حبيبة رضي الله عنها = رملة بنت أبي سفيان.
أم سلمة رضي الله عنها = هند بنت أبي أمية بن المغيرة.
أمرؤ القيس: ٢٦٤
الآمدي = علي بن أبي علي بن محمد.
الأموي = يحيى بن سعيد بن أبان.
أمية بن أبي الصلت: ٤٢٥
أنس بن عياض: ٣٠٣
أنس بن مالك: ٢٨٧، ٣٠٣، ٣٤٥، ٤٣٦، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤٧٣، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٦٦، ٥٦٨، ٦٠٧، ٦٣٩، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٧، ٧٤٠، ٧٦٢.
الأنصاري: ٤٦٨
الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد.
أوس بن حجر: ٢١٠
أيوب بن أبي تميمة السختياني: ٧٣٧

(ب)

باذام: ٢٨٧
البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزدزبة.
البراء بن عازب: ٦٠٥، ٦١٣، ٦٤٢
بريدة بن الحصيب: ٦٨٥
البزار = أحمد بن عمرو بن عبد الخالق.
بشر بن غياث المريسي: ١١٩، ٢١٣، ٢٦٠، ٤٤٣، ٤٤٨
بطايموس: ٢٣٦
البغوي = الحسين بن مسعود.
بقراط: ٢٣٦، ٥٤٣

بقية بن الوليد: ٣٨٣
بلال بن رباح: ٥٩٩
بلعام بن باعوراء: ٧٥٤
بلقيس: ٢٦٢
بولص: ٧٤٧
البيهقي: أحمد بن الحسين.

(ت)

تاج الدين الفزاري = عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء.
الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك.

(ث)

ثابت بن أسلم البناني: ٣٥٦
الثعلبي = أحمد بن محمد بن إبراهيم.
ثوبان بن بجدد: ٢١٧، ٢٤١

(ج)

جابر بن سمرة: ٧٤٤
جابر بن عبد الله: ١٥٥، ٢٥٨، ٣٨٠، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٨٩، ٥٠٥، ٦٤٥، ٦٨٩، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٦، ٧٣٩.
جالينوس: ٢٣٦، ٥٤٣
جبريل ﷺ: ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٩٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٩٠، ٤٦١، ٤٨١، ٥٠٩، ٥٢٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣، ٦٠١، ٨٠١
جبير بن محمد: ٤٣٤
جبير بن مطعم: ٤٣٤، ٧١٢
جرير بن عبد الله البجلي: ٢٩٢
الجعد بن درهم: ٤٤٩، ٧٩٤، ٧٩٥
جعفر بن محمد الصادق: ٧٤٤
جندب بن عبد الله البجلي: ٣٤٦
جندب بن جنادة: ١٨٥، ٢٩٩، ٥٢٨
جهم بن صفوان: ١٢٦، ١٧٩، ١٩٦، ٢١٠، ٤٤٧، ٤٥٠، ٦٦٢، ٧٠٣، ٧٩٤، ٧٩٥.
الجوهري = إسماعيل بن حماد.
الجويني = عبد الملك بن عبد الله.

(ح)

حاطب بن أبي بلتعة: ٧٤٢
الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله.
حباب بن المنذر: ٧٢٢
حجاج بن عتاب العبد البصري: ٣٥٨
الحجاج بن يوسف الثقفي: ٥٦٨
حذيفة بن أسيد: ٧٥١
حذيفة بن اليمان: ٢٨٨، ٤١٦، ٤٧٩، ٥٧٢، ٥٧٦
حسان بن ثابت: ٢٢٧، ٤٣٢
الحسن بن أحمد بن الحسن العطار: ٤٠٥
الحسن بن علي بن أبي طالب: ٧٣٢، ٧٤٤
الحسن بن علي بن محمد الهذلي الريحاني: ٥٨٥
الحسن بن علي العسكري: ٧٤٤
الحسن بن يسار البصري: ٣٣٩، ٤٢١، ٧١١، ٧١٢، ٧٩١
الحسين بن عبد الله بن الحسن: ٧٩٧
الحسين بن علي بن أبي طالب: ٢٨٥، ٧٤١، ٧٤٤
الحسين بن مسعود (البغوي): ٢٠٤، ٣٧٢، ٤٧٤، ٧٦٢
حطام المجاشعي.

حفصة أم المؤمنين: ٦٣٤، ٧٢٧
الحكم بن عبد الله بن سلمة: ٣٣٧، ٣٥٣، ٥٢٣
حماد بن زيد: ٣٣٢، ٣٥٦، ٥٣٥، ٥٨٥
حماد بن سلمة: ٣٣٢، ٥٢٣
حمزة بن حبيب الزيات.
حميد الأعرج. ٧٨٥
حميد بن عبد الرحمن: ٧٢٩
الحميدي = عبد الله بن الزبير الحميدي.
حيان بن حصين الأسدي: ١٣١

(خ)

خالد بن عبد الله القسري: ٤٤٩، ٧٩٤
خالد بن الوليد: ٧٠٦
خديجة بنت خويلد رضي الله عنها: ٢٣٠
الخسرو شاهي = عبد الحميد بن عيسى.
الخضر عليه السلام: ٤٦٧، ٤٦٨، ٧٧٧
الخلال: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد.
الخليل بن أحمد: ٥٤٣
خولة بنت ثعلبة: ٤٣٥
الخونجي = محمد بن ناماور بن عبد الملك.

(د)

الدارقطني = علي بن عمر.
الدارمي = عثمان بن سعيد الدارمي.
داود بن أبي هند: ٣٩٨
داود الجواربي: ٣٣١، ٧٩١
الدجال: ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣
دلف بن جحدر الشبلي: ٤٧٧

(ر)

الرازي = محمد بن عمر بن حسين.
الربيع بن سليمان: ٢٨٨
ربيعة بن أبي عبد الرحمن: ١٦٢
رملة بنت أبي سفيان رضي الله عنها: ٢١٥، ٢١٧
الروح الأمين = جبريل عليه السلام.

(ز)

الزاهدي = مختار بن محمود الغزميني.
زبان بن العلاء: ٢٥٨
الزبير بن العوام: ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١
الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل.
الزمخشري = محمود بن عمر.
زكريا عليه السلام: ٥٩٦
الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب.
زهير بن حرب بن شداد: ٣٨٠
زيد بن أرقم: ٧٤٥
زيد بن ثابت: ٦١٢، ٦٨١
زيد بن حارثة: ٤٥١
زيد بن خالد: ٧٦٦
زينب بنت جحش رضي الله عنها: ٤٣٥

(س)

سالم مولى أبي حذيفة: ٧٩٠
السدي: إسماعيل بن عبد الرحمن.
سراقة بن مالك بن جعشم: ٣٨٠، ٤٠٧
سعد بن أبي وقاص: ٧٢٣، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٥، ٧٣٨
سعد بن عبادة: ٦٨٦، ٧٢٠، ٧٢١
سعد بن مالك بن سنان: ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٤٥٠، ٥٧٨، ٦٦٩، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧١١، ٧٤٠، ٧٥٨.
سعد بن معاذ: ٤٣٤

سعيد بن أبي صدقة: ٥٨٥
سعيد بن أبي عروبة: ٦٠٧
سعيد بن جمهان: ٧١٧
سعيد بن زيد: ٧٤٠، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤١
سعيد بن المسيب: ٧٣٨، ٧٩٧
سفيان بن عيينة: ٣٠٩، ٣٣٢، ٥٤٢
سفينة مولى رسول الله ﷺ: ٧٣٢
سقراط: ٢٣٦
سلم بن أحوز: ٤٥٠، ٧٩٥
سلمة بن دينار: ٣٤٧
سليمان عليه السلام: ٧٨٢
سليمان بن أحمد (الطبراني): ٣٥٤، ٤٠٥، ٤٦٨
سليمان بن الأشعث: ٥٢٣
سليمان بن حرب: ٣٥٦
سليمان بن داود بن الجارود: ٣٣١
سمرة بن جندب: ٧١٦
السهروردي = عمر بن محمد بن عبد الله.
سهل بن سعد: ٣٤٧، ٣٨١
سهل بن عبد الله التستري: ٣٣٣
سيبويه = عمرو بن عثمان:

(ش)

الشبلي = دلف بن جحدر، أبو بكر الشبلي البغدادي.
شريك بن عبد الله: ٣٣٢
شعبة بن الحجاج: ٣٣١، ٥٢٣
شعيب عليه السلام: ١٢٢، ٣٩٥
شعيب بن عبد الله بن عمرو: ٣٩٨
الشهرستاني = محمد بن عبد الكريم.
الشيخ الطحاوي أحمد بن محمد = (أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي).

(ص)

صالح عليه السلام: ١٢٢، ١٣٣، ٣٩٥
صخر بن حرب: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٧٠٦
صفية بنت أبي عبيد: ٢٨٧، ٧٦٤
صهيب بن سنان: ٢٩٣

(ض)

الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب: ٣٧١، ٧١١
الضحاك بن مزاحم: ٢٥٠، ٧١١
ضمام بن ثعلبة السعدي: ٧٨٨

(ط)

الطبراني = سليمان بن أحمد.
الطبري = محدم بن جرير الطبري.
الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة.
طلحة بن عبيد الله: ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١

(ع)

عائشة رضي الله عنها: ٢٦٨، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٩٨، ٤١٠، ٤٥١، ٤٩٦، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٤٢، ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٠٨، ٧١٣، ٧١٨، ٧٢١، ٧٢٧، ٧٣١، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٩، ٧٨٩.
عارم = محمد بن الفضل السدوسي.
عامر بن عبد الله بن الجراح: ٧٢١، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤١
عبادة بن الصامت: ٤٠٥، ٦٨١
العباس بن عبد المطلب: ٣٦٤، ٤٢٣، ٧٢٠، ٧٢٦
عبد بن حميد: ٦٥١

عبد الجبار بن أحمد الهمذاني: ١٧٩
عبد الحق بن غالب: ٣٧٧
عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي: ٣١٧
عبد الحميد بن هبة الله: ٣١٨
عبد الرحمن بن أحمد: ١٧٠، ٧٥٩
عبد الرحمن بن أبي بكر: ٧١٣
عبد الرحمن بن أبي حاتم: ٤٢٦، ٤٤٣
عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء: ٤٦٥
عبد الرحمن بن إسماعيل: ٤٢٠
عبد الرحمن بن الحبلي: ٦٣٦
عبد الرحمن بن صخر: ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٥٠، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٣٣، ٤٧٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٢٣، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٣، ٦٠٨، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٤٤، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٩٤، ٧١٤، ٧٢٣، ٧٤٢، ٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٨٥، ٧٨٧
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: ٥٢٧
عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد: ٣٨٤، ٥٠٥
عبد الرحمن بن عوف: ٧٠٦، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤١
عبد الرحمن بن مل بن عمرو: ٧٢١
عبد السلام بن حرب: ٥٢٧
عبد العزى بن عبد المطلب: ٦٧٤
عبد العزيز بن أبي حازم: ٧٩٦
عبد العزيز بن يحيى الكناني المكّي: ٢١٣، ٢٦٠
عبد الكريم بن هوازن القشيري: ٣٣٢
عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: ٤٦٩
عبد الله بن أحمد بن محمود: ٢٨٢
عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي: ٥٨٩
عبد الله بن ذكوان: ٧٨٥
عبد الله بن رباح الأنصاري: ٧٨٦
عبد الله رواحة: ٤٢٦، ٤٣٢
عبد الله بن الزبير الحميدي: ٢٠٤، ٥٤٠
عبد الله بن سبأ: ٧٤٦
عبد الله بن سعيد بن كلّاب. ١٩٤، ٢٥٥، ٢٧٧، ٧٠٣
عبد الله بن سلام: ٤٦٨
عبد الله بن صالح:
عبد الله بن عثمان (أبو بكر):
عبد الله بن عدي بن عبد الله:
عبد الله بن العباس: ٧٢٥
عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٢٠٣، ٣٧٣، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤١٦، ٤٦٨، ٤٨٨، ٥٤١، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦٣٦، ٦٤٢، ٦٩٣، ٧١٧، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٧، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٨٦
عبد الله بن عمرو بن العاص:
عبد الله بن قيس:
عبد الله بن المبارك: ٣٣٢، ٥٤٢، ٧٩٥
عبد الله بن محمد بن إسماعيل:
عبد الله بن محمد بن أبي شيبة:
عبد الله بن محمد بن عبيد:
عبد الله بن مسعود: ٣٨١، ٣٩٧، ٤١٩، ٥٦٩، ٥٨١
عبد الله بن مسلم بن قتيبة:
عبد الله بن مغفل: ٧١١
عبد الله بن هارون الرشيد (المأمون):

عبد الله بن وهب:
عبد الله بن يزيد المقرئ: ٥٢٨
عبيد الله بن يزيد الوائلي:
عبد الملك بن عبد العزيز:
عبد الملك بن عبد الله الجويني:
عبد مناف بن عبد المطلب:
عبد الملك بن مروان: ٧٤٥
عبد الوهاب بن أحمد بن عرب شاه.
عبيد الله بن محمد بن محمد:
عثمان بن حنيف: ٧٢٤
عثمان بن سعيد الدارمي: ١٩٨، ٢٩٩
عثمان بن عفان: ٢٨٥، ٣٥٨، ٤٧٩، ٥٦٩، ٦٨٥، ٧١٥، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٧، ٧٦٨، ٧٧٨، ٧٩٦
عثمان بن مظعون: ٧٩٠
عدي بن حاتم: ٢٩٣
عدي بن زيد.
العرباض بن سارية: ٥٨٠، ٧٣٥
عرب شاه = عبد الوهاب بن أحمد.
عروة بن رُوَيم: ٤٦٩
عطاء بن أبي رباح.
العقيلي = محمد بن عمرو بن موسى بن حماد.
عقبة بن عبد الله الأصم: ٢٨٩
عقبة بن عمرو: ٤٥٧
عكاشة بن محصن: ٣٥٥
عكرمة بن عبد الله (مولى ابن عباس): ٢٨٧، ٥٩٣، ٧٩٠
العلاء بن الحجاج: ٣٨٤
علقمة بن خالد بن الحارث: ٤٥٣
علي بن أبي طالب: ٢٤٥، ٢٨٧، ٣٨٠، ٣٧٣، ٤٩٤، ٧٢٣، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٤، ٧٤٧، ٧٩٠، ٧٩٦
علي بن أبي علي بن محمد الآمدي: ٣١٥
علي بن أحمد (ابن حزم): ٣٧٠، ٦١٠، ٦١٤
علي بن أحمد الواحدي: ٣٧٢
عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: ٣٢٦
علي بن إسماعيل (الأشعري): ١٦٦، ١٩٤، ٢٥٥، ٢٧٧، ٦٧٤
علي بن الحسين زين العابدي: ٧٤٤
علي بن سليمان بن الفضل.
علي بن عقيل بن محمد: ٦٩٥
علي بن عمر (الدارقطني): ٥٢٣، ٥٧٦، ٥٦٨
علي بن محمد خلف القابسي: ٣٤٩
علي بن محمد الهادي: ٧٤٤
علي بن موسى الرضى: ٧٤٤
عماد الدين بن كثير: ٥٢٣، ٦٣١
عمار بن ياسر: ٢١٧، ٥٢٥
عمران بن حصين: ٢٠٢، ٦٥٨، ٧٠٣
عمر بن الخطاب: ٢٢٢، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤١٧، ٤٣٥، ٤٨٧، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٩، ٥٢٤، ٥٤١، ٥٤٩، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٤، ٦٩٧، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٥٧، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٨

عمر بن عبد العزيز: ٧٢٠، ٧٤٥، ٧٩٣
عمر بن محمد بن عبد الله.
عمر بن إسماعيل بن حماد. ٣٢٦
عمرو بن شعيب: ٣٠٣، ٣٩٨، ٧٨٥
عمرو بن العاص: ٤٥١، ٧٢٠، ٧٨٦
عمرو بن عبيد: ٣٨٤، ٤٥٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٦
عمرو بن عثمان: ١٦٨، ٥٤٣
عمرو بن علي الفلاس: ٥٢٣
عمرو بن ميمون: ٧٢٢
عمرو بن الهيثم: ٣٨٤
عوف بن مالك: ٥٧٨، ٥٩٠، ٧٦٠
عويمر بن عامر: ٥٢٤، ٧٢٠
عياض بن موسى بن عياض: ٢٩٧، ٣٠٣، ٢٩٩، ٧٦٦
عيسى ﷺ: ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٧٢، ٤٧٥، ٧٦٢، ٧٦٤

(غ)

الغزالي: محمد بن محمد بن محمد.
غياث بن غوث: ٢٧٨

(ف)

فارس بن مردويه: ٥٢٣
فاطمة بنت النبي ﷺ. ٧٣٥
الفرّاء: يحيى بن زياد.
فرعون: ١٢٧، ١٦٢، ١٧٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٦٦، ٣٩٥، ٥٠٦، ٧٥٠

(ق)

القاسم بن عبد الرحمن بن أبي بكر: ٥٢٨
قتادة بن دعامة السدوسي: ١٤٠، ٤٧٤، ٦٠٧، ٧٩٢
قدامة بن مظعون: ٤٩٤، ٤٩٥
القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر.
القفال: محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي.
قيس بن أبي حازم: ٧٣٨
قيس بن عمرو بن مالك.
قيصر: ٢٥٢

(ك)

كسرى: ٢٥٢
كعب الأحبار: ٦١٤
كعب بن مالك: ٦١٣، ٦١٧

(ل)

اللالكائي: هبة الله بن الحسن بن منصور.
لبيد بن الأعصم: ٧٩٥
لبيد بن ربيعة: ٢٧٠
لقيط بن عامر بن صبرة: ٤٣٢
لوط ﷺ: ٣٩٥، ٤٥٣
الليث بن سعد: ٥١٣، ٧٧٣

(م)

المأمون (الخليفة): عبد الله بن هارون. ٧٩٥
مالك بن أنس: ١٨٨، ٣٠٩، ٤٢٩، ٤٤٣، ٥٠٥، ٥٧١، ٥٧٢، ٦٨٣، ٦٩٣، ٧٠١، ٧٦٨، ٧٧٩
مالك خازن النار ﷺ.
مالك بن دينار: ٥٧٩
المبارك بن محمد (ابن الأثير): ٢٠٣
مجاهد بن جبر: ٢٥١، ٣٢٥، ٣٧١، ٥١٣
محمد بن أبي بكر بن أيوب: ٣٤٠، ٦٣١
محمد بن أبي الفضل المرسي: ١٦٨

محمد بن أحمد بن أبي بكر (القرطبي): ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٠٠، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤١
محمد بن أحمد بن رشد: ٣١٦
محمد بن أحمد بن القاسم: ٥٠٣
محمد بن أحمد بن كيسان: ١٤٤
محمد بن إدريس الرازي: ٣٦٨، ٣٦٩، ٥٢٣
محمد بن إدريس الشافعي: ١١٩، ١٧٢، ١٧٩، ٢١٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣١٩، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٤٣، ٤١٨، ٥٤٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٦٨٣، ٧٦٨، ٧٧٣
محمد بن إسحاق: ٤٧٣
محمد بن إسماعيل البخاري: ١٥٦، ٢٠٨، ٢٨٩، ٥٢٣، ٥٤٠
محمد بن جبير: ٤٣٤
محمد بن جرير الطبري: ١٤٠، ٢٥١، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٢٤، ٣٥٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ٤٢٧، ٤٨٠
محمد بن حبان البستي: ٥٢٣
محمد بن الحسن: ٧٤٤
محمد بن الحسن الشيباني: ١١٦، ٢٨٤، ٣٢٦، ٣٦٢، ٦٨٣، ٦٩٣
محمد بن الحسن العسكري: ٣٢٦، ٥٩٠، ٧٤٤
محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي: ٣٣٣
محمد ابن الحنفية: ٧٢٢
محمد بن خازم: ٣٩٨
محمد بن خزيمة: ٤٧٣
محمد بن الزبير الحنظلي: ٧٢٠
محمد بن سيرين: ٤٨٢
محمد بن شهاب الزهري: ٣٠٥، ٧٧٩
محمد بن طاهر المقدسي: ٤٤٥
محمد بن الطيب الباقلاني: ٧٤٧
محمد بن عبد تالرحمن بن حمشاذ: ٣٣٨
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: ٤١٦
محمد بن عبد الله بن جحش: ٦١٥
محمد بن عبد الله الإشبيلي: ٤٠٢
محمد بن عبد الله بن مالك: ٢٥٣، ٢٩٠
محمد بن عبد الله النيسابوري: ١١٣، ٢١٧، ٢٨٩، ٣٦٨، ٣٧٢، ٤٢٧، ٤٨٩، ٦٠٧، ٦٨١
محمد بن عبيد المكي: ٣٨٤
محمد بن علي الباقر: ٧٤٤
محمد بن علي الجواد: ٧٤٤
محمد بن علي بن الطيب: ٦٦٦
محمد بن علي بن عطية: ٤٥٨
محمد بن علي بن محمد الطائي: ٢٦٠، ٦٥٠، ٧٥٠، ٧٥١
محمد بن عمر بن حسين الرازي: ٢٥٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٢، ٦٦٥
محمد بن عمرو العقيلي: ٥٢٣
محمد بن عيسى الترمذي: ١٧٩
محمد بن الفضل: ٥٢٣
محمد بن الفضل السدوسي: ٥٨٥
محدم بن الفضل بن العابد: ٥٢٣
محمد بن محمد بن محمد الغزالي: ٣٠٩، ٣١٦، ٣٤٩
محمد بن محمد بن محمود الماتريدي: ٢٥٦، ٢٦٧، ٣٦٨، ٥٠٦، ٥٠٨

محمد بن مسلم بن تدرس: ٣٨٠، ٦٤٤
محمد بن مسلم بن شهاب: ٦١٤
محمد بن ناماور الخونجي: ٣١٨
محمد بن نصر المروزي: ٥٢٨، ٥٩٦
محمد بن هارون الرشيد: ٧٩٥
محمد بن الهذيل العلاف: ١٩٦، ٦٤٧، ٧٩٢
محمد بن حسن الوراق: ٥٠٤
محمود بن عمر الزمخشري: ١٧٩، ٣٧٢، ٥٣٨
مختار بن محمود الغزميني: ٦٩٢
المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني.
مسروق بن الأجدع: ٢٢٢، ٦٣٢
المسعودي: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة.
مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري: ١٨٥
المسور بن مخرمة: ٧٢٩، ٧٣٠
المسيح ﷺ: عيسى ﷺ.
مطرف بن عبد الله الشخير: ٦٩٧
معاذ بن جبل: ٢٧٩، ٣٦٠، ٤٥١، ٥٢٥، ٧٧٨
معاوية بن أبي سفيان: ٣٣٩، ٤١٠، ٧٠٦، ٧٣٢، ٧٤٥
معاوية بن صالح: ٥٦٦
معبد بن هلال العنزي: ٣٥٦
المتعصم: محمد بن هارون الرشيد.
معلى بن منصور الرازي: ٧٥٢
المغيرة بن شعبة: ٧٢٦
مقاتل بن حيان: ٢٥٠
المقداد بن الأسود: ٧٩٠
مقوقس: ٢٥٢
مكحول بن شهراب: ٥٦٦
الملائي: عبد السلام بن حرب النهدي.
منصور بن عبد الله: ٣٣٣
منكر ونكير: ٦١٢
موسى ﷺ: ١٢٧، ١٧٦، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٢٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٢٧، ٤٤١، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٦٦، ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٧٦، ٧٧٧
موسى بن جعفر الكاظم: ٧٤٤
ميكائيل: ٣١٩، ٤٦١، ٥٠٩
ميمون بن محمد النسفي: ٥٠٨، ٥٢١

(ن)

النجاشي: ٢٣١، ٢٥٢، ٥١١
النسائي = أحمد بن شعيب بن علي بن بحر.
النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود.
نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي: ٥٢٢، ٥٢٣
نصير بن يحيى البلخي: ٣٢٦
النعمان بن أبي عياش: ٣٤٧
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة): ١٠٩، ١١٦، ١٣٥، ١٧٨، ١٨٠، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٦٢، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٤، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣٦، ٥٥٤، ٥٧١، ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٩٣، ٧١١، ٧٣٧، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٩٦
نعيم بن حماد الخزاعي: ١٧٨، ٢٠٨

نفيع بن الحارث: ٧١٣
نـــوح عليه السلام: ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٨٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٥، ٤٧٥، ٦٢٠، ٧٤٠، ٧٥٣

(هـ)

هارون عليه السلام: ٣٤٢، ٥٠٦
هارون بن محمد بن منصور: ٥٧١، ٧٩٢
هبة الله بن الحسن: ٣٨٤
هبة الله بن ملكا: ٣٥٥
هبة الله = عبد الوهاب بن أحمد بن عرب شاه.
هرقل ملك الروم: ٢٣١
هند بنت أبي أمية رضي الله عنها: ٤٣٠، ٧٠١
هود عليه السلام: ١٢٢، ١٤٨، ٣٩٥

(و)

واثلة بن الأسقع: ٢٤٢
الواحدي = علي بن أحمد بن محمد.
واصل بن عطاء: ٧٩١، ٧٩٢
ورقة بن نوفل: ٢٣١
الوضّاح بن عبد الله: ٣٣٢
وكيع بن الجراح: ٧٠٨
الوليد بن عقبة بن أبي معيط: ٥٦٩
وهب بن منبه: ٢٢٤

(ي)

يأجوج ومأجوج: ٧٦٢، ٧٦٤
يحيى بن زكريا عليه السلام: ٣٤٢
يحيى بن زياد: ٤٧١
يحيى بن سعيد بن أبان: ٤٣٥
يحيى بن عيسى: ١٤٦، ٥٢٣
يحيى بن معين: ٥٢٣
يزيد بن أبي سفيان: ٧٠٦
يزيد بن سفيان: ٧٠٦
يزيد بن معاوية: ٧٤٥
يعقوب عليه السلام: ٣٧٨، ٤٦٦، ٦٧٨
يعقوب بن إبراهيم الحميري: ١١٦، ١١٩، ٢٨٤، ٣٠٩، ٣٦٢، ٤٨٤، ٥٧٢، ٥٧٣
يعلي بن أمية: ٧٤٤
يـوسف عليه السلام: ٣٤٢، ٣٧٨، ٤٤٣، ٤٦٦، ٤٧٠، ٥١٥، ٥٦٦
يوسف بن أسباط: ٧٩٥
يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف: ٦٣٠
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر: ٣٤١، ٣٨١، ٤٠٠، ٤٢٦
يونس عليه السلام: ٢٤٤، ٢٤٥، ٦١٢، ٦١٥
يونس بن عبد الأعلى الصدفي: ٧٧٢

(٥)
فهرس الملل والنحل

الاتحادية: ١٨١، ٢٦٠.٢٨٧، ٧٤٩، ٧٥٢.

الأشعرية: ٧١٢.

الإمامية: ٢١٤.

أهل السنة: ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩، ٢٠٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٣٣، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٥، ٧٥٧، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٩٠، ٤٩٢، ٥٠٨، ٥١٤، ٥٤٠، ٦٥٩، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٨١، ٧١١، ٧١٢، ٧٣٧، ٧٤٢.

الباطنية: ٧٤٧.

الثنوية: ١٢٨، ١٣٨.

الجبرية: ١٧٣، ٢٠١، ٣٨٦، ٣٩٥، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٨١، ٧٩١، ٧٩٦.

الجهمية: ١٤٦، ١٧٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ٢٧٣، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٣٤، ٤٥٠، ٤٨٧، ٥٣٩، ٧٩١، ٧٩٤، ٧٩٨.

الحرورية: ٧٤٧.

الحلولية: ١٨١.

الحنلبية: ٥٧٢.

الحنفية: ٢٦٩.

الخوارج: ١٥٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٥٢، ٣٥٦، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٦١، ٧٣٣، ٧٤٧، ٧٩٦، ٧٩٨.

الرافضة (الروافض): ١٧٩، ٢٢٠، ٢٨٦، ٤٥٧، ٥٣٩، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٧١١، ٧٤٣، ٧٤٤.

الزنادقة: ١٧٩، ٢٢٢، ٧٥٢، ٧٩٤.

السمنية: ٧٩٤.

الشافعية: ١٨٠.

الشيعة: ١٩٤، ٤٦٣، ٤٨٧، ٧١١، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٩٨.

الصابئون: ٧٩٨.

الصابئة الفلاسفة: ٧٩٥.

الصوفية (المتصوفة): ١٢٧، ١٥٢، ٣٠٩، ٤٦٢، ٦٩٥، ٧٤٩.

الفلاسفة (المتفلسفة): ١٧١، ١٧٩، ١٨١، ١٨٦، ٢٥٤، ٣١٥، ٣١٧، ٤٥٥، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٩٤.

القدرية: ١٣٨، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٢٣، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤١٦، ٤٨٧، ٥٠٦، ٥٥٥، ٦٤١، ٦٥٩، ٦٦٥، ٦٨١، ٧٩١، ٧٩٦، ٧٩٨.

القرامطة: ١٧٩.

النصارى: ١٢٨، ٦٧١، ٧١١، ٧٩١، ٧٩٨، ٨٠٠.

الكرامية: ٥٠٦، ٥٠٨.

الكلاَّبية: ٥٣٦.
المالكية: ١٨٠.
المانوية: ١٢٨.
المجسمة.
المجوس: ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨.
المرجئة: ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٢، ٧٩٦، ٧٩٨.
المشبهة: ١٥٤، ١٦٠، ١٧٨، ٦٦٣، ٧٩١.
المعتزلة: ١٤٧، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٧٣، ٣٨٣، ٤١٣، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٣٩، ٥٦١، ٦٤١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٦، ٧٥٨، ٧٩١، ٧٩٤، ٧٩٥.
المعطلة: ١٥٤، ١٦٠، ١٦٦، ٢٠٧، ٥٣٩.
النفاة المعطلة: ٥٤٣.
النواصب: ٧٠٤.
اليهود: ١٩٧، ٦٧١، ٧٠١، ٧٩٥، ٧٩٨، ٨٠٠.

(٦)
فهرس الأماكن

بئر برهوت: ٦١٤.
بئر زمزم: ٦١٤.
برهوت: ٦١٣.
البصرة: ٣٥٦، ٣٥٧.
بصرى: ٣٥١.
بغداد: ٧٩٥.
بقيع الغرقد: ٣٨٠، ٦٠٥.
البيت الحرام: ٣٦٢.
بيت لحم: ٣٤١.
بيت المقدس: ٣٤١، ٣٤٤، ٤٩٣، ٤٩٥، ٧٦٠.
تبوك: ٧٦٠.
الجابية: ٦١٣.
الحديبية: ٧٦٦، ٧٧٧.
حراء: ٧٤١.
حران: ٧٩٥.
الحرة: ٧٩٧.
حضر موت: ٦١٣.
خراسان: ٧٩٤، ٧٩٥.
خيبر: ٧٣٥.
دمشق: ٦١٣.
سامراء: ٥٩٠.
سقيفة بني ساعدة: ٧٢١.
السنح: ٧٢٢.
الشام: ٢٣١، ٧٣٣.
صفين: ٧٣٤.
طرسوس: ٧٩٥.
العراق: ٣١٨، ٤٤٩، ٧٢٥، ٧٣٢.
عرفات: ٦٩٠.
فرقيسياء: ٧٨٧.
الكعبة المشرفة: ٤٦٦، ٤٧٧، ٤٤٢، ٧٧٧.
الكوفة: ٧٤٧.
ماء خم: ٧٤٥.
المدينة المنورة: ٥٠٥، ٧٤٥.
مسجد قباء: ٥٤٢.
المسجد الأقصى: ٣٤١.
مكة المكرمة: ٣٥١، ٧٤٥.
نيسابور: ٣١٧.
واسط: ٧٩٤.
الهند: ٧٩٤.

(٧)
فهرس الكتب

إحياء علوم الدين: ٣٠٩.

الاختيار: ٦٩١.

الإرشاد: ١٩٩.

الإشارة في البشارة: ٤٦٥.

الإنجيل: ٢٦٩، ٢٨٥.

البداية والنهاية: ٣٤٥.

تبصرة الأدلة: ٥٠٧.

التبصرة: ٣٢٦.

التذكرة: ٣٤٩.

تفسير أبي الليث السمرقندي: ٥٢٢.

تفسير الطبري: ١٢٩، ٢٥١، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٢٤، ٤٥٣، ٣٦٨، ٣٦٩.

تفسير ابن حميد:

التمهيد: ٣٨٢.

تهافت التهافت: ٣١٥.

التوحيد: ٣٥٦.

التوراة: ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٨٥.

الجامع الصحيح (البخاري): ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٦، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٩، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩١، ٥٠١، ٥١٧، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٤٩، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٩١، ٦٠٧، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٥٢، ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٠٣، ٧٠٩، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٧٨، ٧٨٥، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٦، ٧٩٧.

الجامع الصحيح (مسلم): ١٣١، ١٣٢، ١٨٥، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ١٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٦، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٦،

٤٢٣، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٥٨، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠٧، ٦١٧، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٤، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٥، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧٨، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٦، ٧٩٩.

الحوادث والبدع: ٤٢١.

الحيدة: ٢٢٢، ٢٦٢.

الرسالة للقشيري: ٣٣٣.

ري الظمآن: ١٦٨.

الزبور: ٢٦٩، ٢٧٢.

سنن ابن ماجه: ٦٩٤.

سنن أبي داود: ٣٦٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٨٥، ٥٧٣، ٦٠٧، ٦١٧، ٦٥٤، ٦٨١، ٦٨٤، ٦٩٠، ٧١٦، ٧١٧، ٧٤١، ٧٦١، ٧٩٦.

سنن البيهقي: ٣٥٤، ٦٣٣.

سنن الترمذي: ١١٣، ٢٤٢، ٢٤٨، ٣٠٨، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٩٦، ٥٢٠، ٥٨٠، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٦، ٦٩٠، ٧١٣، ٧٣٦، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٥٨.

سنن الدارقطني: ٥٦٧، ٥٦٨.

سنن النسائي: ١٥٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٦٠٧، ٦٥٤، ٦٨٤.

السنن: ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩١، ٤١٦، ٥٤٩، ٥٨٠، ٦٤٤، ٦٤٥، ٧١٣، ٧٣٦، ٧٦٧، ٧٨٦، ٧٩٦.

شرح التأويلات: ٣٧٧.

شرح معاني الآثار: ٢٤٤.

الشفا: ٢٩٧.

صحيح أبي عوانة الإسفراييني: ٦٠٧.

صحيح ابن حبان: ٣٦٩، ٦٠٧.

صحيح الحاكم «المستدرك»: ٦٨١، ١١٣، ٢١٧، ٢٨٩، ٣٦٩، ٣٧٣، ٤٢٧، ٤٨٩، ٦٠٧، ٦٨١.

الصحاح: ١٧٧، ٤٧١.

صفة العرش: ٤٢٧.

العمد: ٣١١،

عوارف المعارف: ٧٥٤.

الفاروق: ٤٤٢، ٥٦٦.

الفتاوى الظهيرية: ١٢٠.

فصوص الحكم: ٧٥٠.

الفقه الأكبر: ١٠٩، ٢٦٦، ٢٧٠.

القنية لتتميم الغنية: ٦٩١.

كتاب السنة: ٤٦٨.

كشف علم الآخرة: ٣٤٩.

مآل الفتاوى: ٤٦٣.

مسند أبي يعلى: ٣٥٤، ٤٥٨.

مسند الإمام أحمد: ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٧، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٤٢، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٢٩، ٥٩٣، ٩٠٥، ٦١٣، ٦١٦، ٦١٧، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٥، ٦٩٠، ٧٤١، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٦٦.

المطالب العالية: ٢٥٥.
المعتبر: ٢٥٥.
المغني: ٣١٢.
معجم الطبراني: ٤٩٧، ٣٥٤، ٤٠٠، ٤٦٨، ٤٩٨، ٧٦١.
المعازي للأموي: ٤٣٥.
المنار: ٢٨١.
منازل السائرين: ١٣٦، ٥٠٣.
المنتخب: ١٦٨.
الموطأ: ٦١٧، ٦٤٤.

(٨)
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإِيمانُ باللوح المحفوظ والقلم	٤٠٥
اختلافُ العلماء في القلم والعرش أيُّهُمَا خُلِقَ أولاً	٤٠٥
جَفَّ القلمُ بنا هو كائن إلى يَوْمِ القيامة	٤٠٧
الأقلام أربعة	٤٠٨
الواجب إفراد الله بالخشية والتقوى	٤٠٩
تعاطي الأسباب لا يُنافي التوكل	٤١٢
سبقُ علم الله بالكائنات قَبْلَ خلقها	٤١٣
أحاديثُ في ذَمِّ القدرية	٤١٦
تَضَمُّنَ القدرِ لأصول عظيمة	٤١٨
حياةُ القلب ومرضه وشفاؤه	٤١٩
أنفعُ الأغذية الإِيمان، وأنفع الأدوية القرآن	٤٢٢
العرشُ و الكرسي	٤٢٣
الله سبحانه مستغنٍ عن العرش محيطٌ بكل شيء وفوقه	٤٢٩
بحث الفوقية	٤٣٢
النصوص الواردة المتنوعة في إثبات العلو	٤٣٧
كلامُ السلف في إثبات صفة العلو	٤٤٢
ثبوتُ علو الله سبحانه بالعقل من وجوه	٤٤٤
خطأ من ظن أن السماءَ قبلةُ الدعاء	٤٤٧
اتخذ الله إبراهيم خليلاً وكلَّم موسى تكليماً	٤٤٩
محبةُ الله وخُلته كما يليق به سبحانه	٤٥٠
الخُلة أخصُّ من المحبة	٤٥١
الجوابُ عما في الصلاة الإِبراهيمية من إشكال متوهَّم	٤٥٢

الموضوع	الصفحة
ما خصَّ الله به بيتَ إبراهيم من الخصائص	٤٥٤
وجوبُ الإيمان بالملائكة والكتب المنزلة والمرسلين	٤٥٥
إنكارُ الفلاسفة لحقيقة الإيمان بالله وكتبه ورسله	٤٥٥
أصولُ المعتزلة الخمسة	٤٥٦
أصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسولُ	٤٥٧
أصناف الملائكة وتنوع أعمالهم التي كُلِّفُوا بها	٤٥٨
المَلَكَ رسولٌ منفذ لأمر مُرْسِلِهِ	٤٦٠
آياتٌ كثيرة وردت في ذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم	٤٦١
مذاهبُ الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر	٤٦٢
وجوبُ الإيمان بمن سمى الله في كتابه من رسله وأنبيائه	٤٧٤
أولو العزم من الرسل	٤٧٤
الإيمانُ بما سمَّى الله من الكتب المنزلة	٤٧٥
أهلُ القبلة مسلمون مؤمنون	٤٧٧
النهي عن الجِدالِ في القرآن	٤٧٨
لا يجوز تكفيرُ المسلم بذنب لم يَسْتَحِلَّه	٤٨٢
من أعظم البغي أن يُشهدَ على معيَّن أن الله لا يَغْفِرُ له	٤٨٥
أهلُ البدع يُكفر بعضُهم بعضاً، وأهل السنّة والجماعة يُخطئون ولا يُكفرون	٤٨٧
الاتفاقُ على أن مرتكبَ الكبيرة لا يخرجُ من الإيمان والإسلام	٤٩٠
الكفرُ نوعان: اعتقادي وعملي	٤٩٢
ما ينبغي على المؤمن أن يعتقِدَه في حق نفسه وحقِّ غيره	٤٩٥
من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً	٤٩٧
سقوطُ العقوبة عن المسيء بأحدَ عشرَ سبباً	٤٩٨
الجمع بَيْنَ الخوف والرجاء	٥٠٢
الاختلافُ فيما يقع عليه اسم الإيمان	٥٠٥
الاختلاف بين أبي حنيفة وسائر الأئمة فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلاف صوري	٥٠٨
الكلامُ في زيادة الإيمان إجمالاً وتفصيلاً	٥١١
النزاعُ في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لفظي لا محذورَ فيه	٥١٤
أدلةُ أصحاب أبي حنيفة	٥١٥
الأحاديثُ الدالة على دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان	٥١٨
أدلةُ الكتاب والسنّة على زيادة الإيمان ونقصانه	٥٢٢

الموضوع	الصفحة

نقول عن الصحابي في زيادة الإيمان ونقصانه ٥٢٤
الدينُ ينتظمُ الإيمانَ والإسلامَ والإحسان ٥٢٩
أقوال أهل العلم في مسمى الإسلام ٥٣٠
حالة اقتران الإسلام بالإيمان غيرُ حالة إفراد أحدهما عن الآخر ٥٣١
أقوال العلماء في مسألة الاستثناء في الإيمان ٥٣٦
أهل السنّة لا يَعْدِلُون عن النص الصحيح ٥٤٠
خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يُفيدُ العلمَ اليقيني ٥٤١
السنّة نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله في كتابه ٥٤٤
المؤمنون كلهم أولياءُ الرحمٰن ٥٤٥
تفسيرُ معنى الولاية ٥٤٦
أولياء الله الكاملون ٥٤٨
أكرم المؤمنين عند الله ٥٤٩
أركان الإيمان ٥٥٠
لا يثبت حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق ٥٥٢
الإيمان بالقدر خيره وشره ٥٥٤
لا يخلق الله شرّاً محضاً ٥٥٥
أنفع الدعاء دعاء الفاتحة ٥٥٧
تحقيق توحيد الربوبية والإلٰهية ٥٥٩
الإيمان بجميع الرسل ٥٦١
العصاة من أهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون ٥٦١
اختلاف العلماء في تحديد الكبيرة ٥٦٢
الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة ٥٦٦
الصلاة خلف مستور الحال ٥٦٨
الصلاة خلف المبتدع والفاسق ٥٦٨
المطاعون في مواضع الاجتهاد ٥٧١
لا يقطع لأحد معين من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا بنص ٥٧٣
لا نشهد على أحد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك ٥٧٥
وجوب طاعة ولي الأمر إلا في معصية ٥٧٦
الأمر باتباع السنة والجماعة ٥٧٩
حب أهل العدل من كمال الإيمان ٥٨١

الموضوع	الصفحة

ما اشتبه علينا علمه نَكِلُهُ إلى الله ٥٨٣
المسح على الخفين في السفر والحضر ٥٨٦
الحج والجهاد ماضيان إلى قيام الساعة ٥٨٩
الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين ٥٩١
الإيمان بِمَلَكِ الموت ٥٩٥
حقيقةُ النفس والروح ٥٩٥
الروحُ محدثة مخلوقة ٥٩٦
المضافُ إلى الله تعالى نوعان ٥٩٧
ماهية الروح ٥٩٧
الأدلة على أن النفسَ جسم مخالف بالماهية للجسم المحسوس ٥٩٨
الاختلاف في مسمى النفس والروح ٦٠٠
النفسُ واحدة ولها صفات ٦٠٢
الاختلافُ في موت الروح ٦٠٢
الإيمانُ بعذاب القبر ونعيمه ٦٠٤
تعلقات الروح بالبدن ٦٠٩
السؤال في القبر للروح والجسم ٦١٠
الدورُ ثلاثة ولكل دارٍ أحكام ٦١١
سؤال منكر ونكير ٦١٢
عذابُ القبر نوعان ٦١٣
الاختلافُ في مستقر الأرواح بعد الموت ٦١٣
تفاوت منازل الأرواح في البرزخ ٦١٥
الإيمان بالبعث والجزاء ٦١٩
العرض والحساب ٦٢٨
معنى الورود في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم إلا واردها﴾ ٦٣٤
الإيمان بالميزان وحقيقته ٦٣٦
الجنة والنار مخلوقتان وهما موجودتان الآن ولا تفنيان أبداً ٦٤١
الأقوالُ في أبدية النار ٦٥٠
لا موجود إلا بإيجاد الله ٦٥٥
الاستطاعة تكون مع الفعل وقبلَه ٦٥٧
أفعالُ العباد خلق الله وكسبٌ من العباد ٦٦٢

الموضوع	الصفحة

الردُّ على الجبرية والمعتزلة في مسألة أفعال العباد ٦٦٤
لا يدخل في عموم «كل» إلا المخلوقات ٦٦٥
العبد فاعل لفعله حقيقة، ولكنه مخلوق لله ٦٧١
لا يُوصف الله بالإجبار ٦٧٢
التكليفُ بحسب الطاقة ٦٧٤
الفرقُ بين القضاء الشرعي والقضاء الكوني ٦٧٧
كتب الله على نفسه الرحمة ٦٩٧
انتفاعُ الأموات من سعي الأحياء ٦٨٣
معنى قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ ٦٨٨
الاستئجارُ على تلاوة القرآن وإهدائه للميت ٦٩١
قراءةُ القرآن وإهداؤها للميت بغير أجرة ٦٩٢
اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور ٦٩٣
استجابة الله دعاءَ عباده ٦٩٣
الرد على من يزعم عدَم فائدة الدعاء ٦٩٥
بيان الحكمة في أن الداعي قد لا يُعطى شيئاً ٦٩٧
غضبُ الله ورضاه ٧٠٠
حبُّ الصحابة إيمان، وبُغضهم جحد ٧٠٤
ما ورد من الآيات في الثناء على الصحابة ٧٠٤
لا يجوزُ التبرؤ من أحدٍ من الصحابة ٧١١
ثبوتُ الخلافة لأبي بكر بالنص ٧١٢
خلافة عمر الفاروق ٧٢٢
خلافة عثمان ٧٢٤
ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين علي ٧٣٢
الخلفاءُ الأربعة هم الخلفاء الراشدون ٧٣٦
العشرةُ المبشرون بالجنة ٧٣٨
الاتفاقُ على تعظيم هؤلاء العشرة ٧٤٢
الأئمة اثنا عشر عند الإمامية ٧٤٣
البراءة من النفاق لمن أحسنَ القولَ في أصحاب رسول الله ﷺ وذرياته ٧٤٥
وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم ٧٤٨
لا يفضل أحد من الأولياء على أحد من الأنبياء ٧٤٩

الموضوع	الصفحة

ثبوتُ كرامات الأولياء ٧٥٢
المحمودُ من الخوارق والمذموم والمباح ٧٥٤
كلمات الله نوعان: كونية ودينية ٧٥٦
الخوارقُ النافعة تابعة للدين، خادمة له ٧٥٧
أنواع الفراسة ٧٥٦
الإيمان بأشراطِ الساعة ٧٦٠
كذب الكاهن والعرَّاف ٧٦٤
التنازعُ في حقيقة السحر وأنواعه ٧٦٨
اعتقادُ الولاية في بعض البله بدعة وضلال ٧٧٢
خلال من يُصعق عند سماع الأنغام الحسنة ٧٧٤
الجماعة حق، والفرقة زيغ ٧٧٧
وجوب ردِّ المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله ٧٧٩
الاختلافُ نوعان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد ٧٨٠
الاختلاف في الكتاب على نوعين ٧٨٥
الإسلامُ هو دين الله وهو واحد على الأرض والسماء ٧٨٧
سهولة تعلم الإسلام ٧٨٨
دينُ الإسلام بين الغلو والتقصير ٧٨٩
وهو بين التشبيه والتعطيل ٧٩٠
وهو بين الجبر والقدر ٧٩١
وهو بين الأمن واليأس ٧٩١
البراءة من الفرق الضالة ٧٩١
أصولُ المعتزلة الخمسة ٧٩٢
الجهمية وأصل مذهبهم ٧٩٤
الجبرية وأصل قولهم ٧٩٦
سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه ٧٩٨
لفرق الضلال طريقتان في الوحي ٨٠٠
الفهارس ٨٠٣